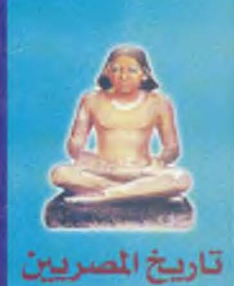


تاريخ المصريين

٢٧٥

العائلة والثروة

البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية

د. حسام محمد عبد المعطى

العائلة والثروة

البيوت التجارية المغربية
في مصر العثمانية

العائلة والثروة

البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية

الدكتور
حسام محمد عبد المعطى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ٢٠٠٨



عبدالمعطى، حسام محمد

العائلة والثروة - البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية.

حسام محمد عبدالمعطى - القاهرة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨

٤٢٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم

تدمك : ٢٧١ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - مصر - الأحوال الاقتصادية.

٢ - مصر - تاريخ - العصر العثمانى.

(١٥١٧ - ١٩١٤)

٣٣٠,٩٦٠

٥٦٣٠ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978-977-420-271-4

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق

ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.egyptianbook.org.eg/e-mail:info@egyptianbook.org.eg.

على سبيل التقديم

هذا هو العدد الثاني من سلسلة "تاريخ المصريين" في شكلها الجديد، وهو يحمل رقم "٢٧٥" في السلسلة ، وقد لاقى الشكل الجديد للسلسلة قبولاً واستحساناً كبيرين من جمهور القراء والمثقفين، وهو ما شجعنا على الاستمرار تحقيقاً لرغبة القارئ في أن تبقى هذه السلسلة رائدة في مجال النشر العلمي مع العناية بالتنوع في الموضوعات ، والحرص على أن تبقى الأعمال المنشورة بما يتناسب ومكانة "تاريخ المصريين" في حياة المثقف المصري. وموضوع هذا الكتاب يتناول فترة تاريخية مهمة ، كانت مصر خلالها إحدى الولايات التابعة للدولة العثمانية. والدراسة تتناول الجانبين الاقتصادي والاجتماعي اللذين كانا أقل القضايا التي تناولها المؤرخون نظراً لصعوبة التعامل مع مصادر هذه الفترة وخصوصاً سجلات المحاكم الشرعية.

وقد حرصت منذ كنت رئيساً لدار الوثائق القومية على حل تلك المعضلة بتبني مشروع قاعدة بيانات رقمية لكل وثائق سجلات المحاكم تسهل البحث في داخل تلك السجلات وتجعل من اليسير على الباحث الوصول إلى الوثائق التي يحتاج إليها دونما حاجة إلى قراءة عشرات السجلات لكي يصل إلى بضع وثائق تخص موضوعه، واليوم وقد أوشك ذلك الحلم على أن يصبح حقيقة، حيث تم بالفعل تجميع بيانات الوثائق داخل كل سجلات الفترة العثمانية حتى بداية القرن التاسع عشر؛ وهو ما شجعنا على استكمال هذا الجهد بتجميع بيانات سجلات المحاكم أيضاً خلال القرن التاسع عشر، وهو ما يعد عملاً غير مسبوق، يختصر وقت الباحث بشكل كبير، فالبحث الذي كان جمع مادته يستغرق عاماً كاملاً من الباحث لن يستغرق أكثر من أسبوع بعد إعداد قاعدة البيانات.

ومؤلف هذا الكتاب - الدكتور حسام محمد عبد المعطي - وهو باحث شاب واعد تخصص في العصر العثماني، وأنتج كثيراً من الأبحاث عنه ، وساهم مع جيل جديد من الباحثين الشباب في كشف غموض هذا العصر وإزاحة ما ران عليه من إهمال أو تجاهل. إن جيلاً جديداً من الباحثين في العصر العثماني سوف يتبوءون مكانتهم اللائقة خلال السنوات القليلة القادمة وخصوصاً بعد أن تيسر البحث في مصادر التاريخ العثماني.

وهذا الكتاب "العائلة والثروة" يرسم صورة جديدة وحيوية للمجتمع المصري إبان العصر العثماني، فيلج المؤلف إلى الوحدة الأولى في بناء المجتمع المصري وهو البيت أو العائلة، متخذاً من البيت المغربي نموذجاً لفهم آليات تكوين الثروة العائلية، وبالتالي الثروة المجتمعية إجمالاً إبان هذه الفترة التاريخية التي وصفها العديد من الكتاب بالتخلف والجمود والركود ، رغم أن أصحاب هذه الدراسات - غالباً - لم يرجعوا إلى المصادر الحقيقية عن العصر العثماني.

والمؤلف وقد اعتمد على هذه المصادر المودعة بدار الوثائق القومية؛ إضافة إلى امتلاكه لأدوات البحث العلمي الجاد؛ لذا جاءت هذه الدراسة الممتعة التي تتبعت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مصر من خلال أنشطة التجار، كما تتبع عائلات التجار وهي تنشئ الروابط الشخصية من أجل دعم أنشطتهم وشبكاتهم التجارية، كما تتبع رأس المال التجاري وهو يتغلغل إلى كل ميادين الإنتاج الزراعي والصناعي والعمراني، إضافة إلى عمليات انتقال الثروة من جيل إلى جيل، والمشكلات التي واجهت هذه العائلات من أجل المحافظة على ثرواتها.ووجودها المادي والاجتماعي أمام تغيرات التيارات التجارية وابتزازت السلطة. ويطرح الباحث في النهاية سؤالاً كبيراً: إذا كان لدينا عائلات تجارية كبيرة، ورءوس أموال مهمة؛ فلماذا لم نتطور لنلحق بالغرب؟

إن هذا الكتاب يحمل وجهة نظر مختلفة عن الكتابات الخاصة بالاقتصاد المصري إبان العصر العثماني ، مدعما بحشد هائل من التفاصيل المولقة التي لم تلق اهتماماً من أصحاب الكتابات السابقة، وبقدرة كبيرة من المؤلف على توظيف هذه التفاصيل الهامشية وتحويلها إلى معلومات ذات دلالات حيوية ، وبقدرة ملحوظة على عدم الإغراق في

التاريخ العام على حساب فكرة الكتاب الرئيسة، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي أقدمه لجمهور القراء بشكل عام وللباحثين في التاريخ بشكل خاص.

وختاما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ محمد بغدادي على تصميمه للغلاف الرائع والصورة التي تتناسب تماماً مع موضوع الكتاب، كما أشكر الدكتور عماد هلال على جهوده في تحرير الكتاب ومراجعة بروفاته.

د. محمد صابر عرب

المقدمة

حظيت دراسة الجاليات والأقليات والطوائف في مصر إبان العصر العثماني في الفترة الأخيرة بنوع من الاهتمام المتزايد بهدف دراسة البناء الداخلي للمجتمع المصري في هذه الفترة المهمة من تاريخ مصر، إلا أن الطائفة المغربية كانت أقل الطوائف حظاً من الدراسة، فلم يحظ المغاربة رغم ثقل تواجدهم في مصر والذي امتد إلى أغلب المدن المصرية إلا بدراسة الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة الرائدة والتي كانت الحجر الأساسي الذي سوف تنطلق منه هذه الدراسة، فإنها ركزت على كل المغاربة في مصر ورصد هذا التواجد، ولكن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة هي تطور العائلات التجارية المغربية، ودورها في الاقتصاد المصري والغاية ليست دراسة العائلة المغربية في حد ذاتها فقط، بل دراستها كخلية اجتماعية اقتصادية متحركة؛ أي بصورة أوضح دراسة حراك المجتمع من خلال العائلة المغربية، وبالتالي فقد جاءت الدراسة ترجمة لعائلات النخبة التجارية المغربية ودورها في الاقتصاد إبان تلك الفترة التاريخية، والمدى الجغرافي الذي اتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها والرخاء الاقتصادي الذي تمتعوا به وأسبابه، في الوقت الذي غلب الظن فيه أن الاقتصاد المصري قد أصابه الكساد.

إن مؤسسة العائلة تصلح أن تكون مؤشراً لهذا التطور التاريخي بعيداً عن الوجود العثماني، فالمعروف أن العثمانيين لم يتدخلوا بصورة واضحة في شئون الحياة الأسرية والعائلية، إنها فرصة رائعة لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري مع ضمان عدم السقوط في التاريخ التدهوري الذي حاول دوماً أن يرسم صورة سلبية للعثمانيين في مصر .

وكان الاهتمام بتاريخ العائلات قد بدأ في فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية، ومجال لذه الدراسات متقدم جداً حالياً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إن اختيار تجار المغاربة كهدف للدراسة يرجع إلى أن الطائفة المغربية في مصر كانت أكبر طائفة سلامية عربية وافدة إلى مصر خلال العصر العثماني، كما أن العائلات المغربية لم تنتشر ، مصر وحدها، بل كانت لها فروع في العديد من أنحاء العالم الإسلامي إبان هذه الحقبة ا أسهم في تفعيل دور هذه العائلات في التجارة الخارجية عن طريق الشبكات التجارية لتي ربطت بينها . كما أنها ترجع إلى ظروف عملية وثائقية بصورة أكبر حيث تردد لمغاربة بصورة أوسع من غيرهم على المحاكم ربما بسبب كونهم من الوافدين الغرباء فقد حرصوا على تسجيل أملاكهم وتعاملاتهم لتأكيد هويتهم ووجودهم مما وفر المادة لعلمية لهذه الدراسة .

إن أهمية دراسة تاريخ البيوت التجارية المغربية ترجع إلى أنها تكشف عن التطور لاقتصادي والاجتماعي من داخلية بناء النظام الحياتي للناس وللمجتمع، وليس من خلال الدولة والقوانين والنظم. كما أنها تقدم نظرة متعددة الزوايا لشخصيات هذه لبيوت التي تناولتها، فتضمن المظاهر المختلفة لعلاقاتهم بالمجتمع، مما يساعدنا على أن ضع التغيرات الاقتصادية في سياق اجتماعي وثقافي بدلاً من دراستها كظاهرة مجردة منعزلة عن أي سياق محدد. كما تتيح دراسة هذه العائلات إجابات لمختلف التساؤلات لتي لا يمكن طرحها في دراسة تختص بالأوضاع الاقتصادية وحدها، كما أن دراسة لبيوت التجارية والترجمة لها تعد دراسة للفئة التجارية التي تنتمي إليها هذه البيوت مما عطينا استنتاجات تتعلق بأمور أبعد مدى تتصل بدور النخبة التجارية ووضعها التغيرات التجارية التي طرأت عليها، والطرق التي اتبعها هؤلاء التجار لجعل نشاطهم توافق مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة .

وفي الوقت ذاته تعد دراسة البيوت التجارية على الصعيد المنهجي دراسة محورية لتاريخ من الداخل إلى الخارج لما تبرزه من مظاهر الحياة الذاتية لهذه البيوت وما تواجهه ن أمور حياتها اليومية فهي تمثل شكلاً من أشكال الكتابة التاريخية تقوم على المادة

المستقاة من التعاملات اليومية بين الناس على عكس المصادر والحوليات التاريخية التي تهتم برصد الحوادث الاستثنائية، فتسمح لنا دراسة هذه العائلات بفهم تاريخ الفترة التاريخية من خلال التعاملات اليومية للناس مثل البيع والشراء والزواج والطلاق وغيرها من المعاملات .

وقد قسمت هذا الكتاب إلى ستة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة. وقد تناول الفصل الأول عوامل الهجرة المغربية إلى مصر خلال العصر العثماني، وفيه تم التأكيد على قدم التواجد المغربي في مصر وعلى أن طرد الأندلسيين وهجرتهم إلى مصر إضافة إلى الضغط الأسباني المستمر على المغرب العربي والظروف السياسية التي مرت بها هذه البلدان كانت من عوامل الطرد السكاني وهجرة العديد من العائلات المغربية إلى مصر ناهيك عن أن النشاط التجاري والحج والمركز الثقافي والعلمي لمصر جعلوها محط أنظار كثير من المغاربة للاستقرار بها ، كما تناول مناطق التركز المغربي في مصر.

وعالج الفصل الثاني مفهوم البيت التجاري ثم أهم العائلات المغربية في مصر، وتقسيمها حسب المناطق المهاجر منها والسمات العامة التي ميزت تجار كل منطقة سواء الطرابلسيين أو التونسيين أو غيرها ثم رصد نشاط عدد من عائلات كل إقليم من هذه الأقاليم لبيان الدور الفاعل والحقيقي لهذه العائلات. ثم عوامل ضعف هذه العائلات وتواريها وبعدها عن العمل التجاري إلى أعمال وميادين أخرى.

أما الفصل الثالث فقد استهدف دراسة الإثراء التجاري وعوامل نجاح التجار المغاربة في مصر، وأساليبهم لتكوين الثروات بالاتجاه للتجارة في السلع والبضائع الترفيهية المطلوبة والتي تحقق أرباحاً عالية مثل التوابل والبن والأقمشة القطنية الهندية، كما تناول دورهم في تجارة تراب الذهب ودخولهم ميدان الالتزام وتقديمهم القروض للطالبين من الأمراء والتجار والملتزمين ثم استثماراتهم الحرفية والصناعية .

وعرض الفصل الرابع للدور المهم الذي قام به التجار المغاربة في تجارة مصر الخارجية وسيطرتهم على حركة التجارة بين مصر وبلدانهم، ودورهم الهام في تجارة مصر مع مناطق غرب إفريقيا بخاصة تجارة تراب الذهب والرقيق، وتنافسهم القوى مع العناصر

الشامية والتركية في تجارة البحرين الأحمر والمتوسط ثم دورهم كوسيط تجارى فاعل في التجارة مع أوروبا .

وركز الفصل الخامس على دور التجار المغاربة في التنظيمات التجارية في الأسواق المصرية. فتناول تنافسهم مع الشوام والأتراك والمصريين لتولى منصب شاهبندر التجار رأس التجارة المصرية، وكذلك رئاستهم للعديد من الأسواق ثم تناول علاقة هؤلاء التجار بالسلطة الحاكمة والعلماء وانتهى بعلاقتهم باليهود ملتزمين الجمارك المصرية.

أما الفصل السادس والأخير فقد تناول الحياة الاجتماعية للتجار المغاربة فتناول الطائفة المغربية والزواج والطلاق وأسبابهما وما نتج عنهما ثم الحراك الاجتماعي والحياة داخل البيت المغربي في مصر، وفى ذات الوقت تناول دور التجار المغاربة في تشكيل المعالم الحضارية والعمرانية في مصر مثل إنشاء الوكالات والمساجد والأحياء ودعمهم للبنية الحياتية للحياة في المدن التي عاشوا بها.

وقد استقى البحث أغلب مادته العلمية من أرشيف المحاكم الشرعية، حيث كانت سجلات هذه المحاكم المادة الدسمة التي اعتمد عليها بوصفها دراسة اقتصادية اجتماعية. حيث كانت المحاكم الشرعية ذاكرة المجتمع والإدارة في العصر العثماني؛ فلم تكن مكانا لفض المنازعات والحكم على الخارجين على القانون والأعراف بقدر ما كانت تقوم بدور الشهر العقاري والسجل التجاري ، فقد كانت المحكمة أداة لتسجيل الملكيات العقارية والأوقاف وعقود إنشاء الشركات والمؤسسات التجارية. وتسجيل تركات المتوفين وتحصيل ديونهم أو سداد ما عليهم من تركاتهم، كما كانت المحكمة أداة إشهار وتسجيل للقوانين والأحكام فتسجل بها أسعار السلع المختلفة مما يجسد الحياة اليومية للمجتمع كما. أنها سجلت تطورات الحياة الاجتماعية والزواج والطلاق إضافة إلى أنها توضح التطور العمراني والحضري للمدن المصرية.

والواقع إن هذه المحاكم تجسد مؤسسة حقيقية تمتلك من سجلاتها فعلياً أكبر رصيد وثائقي في بواكير تاريخنا الحديث، لذلك يمكن القول بأن سجلات هذه المحاكم قد تكاملت مع كتابات الرحالة المغاربة والأجانب والمخطوطات والمصادر والحوليات

العربية في سد الكثير من ثغرات هذه الدراسة فضلاً عن المراجع العربية والأجنبية والمقالات العلمية والرسائل الجامعية.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أساتذتي الذين كان لهم عظيم الفضل على هذه الدراسة، فانطلاقاً من مبدأ العرفان بالجميل أتقدم بخالص الشكر لأستاذي الدكتور نبيل عبد الحميد سيد، فلقد وقف بجانبي في أصعب اللحظات التي كادت أن تعصف بالبحث، كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى اللجنة العلمية المشرفة على مركز تاريخ مصر المعاصر الذي عملت به خلال إعدادي لهذا العمل، وعلى رأسها الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق والأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم لما قدمته لي من مساعدات عديدة، كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر إلى إخواني وزملائي بكلية الآداب ببني ملال جامعة القاضي عياض بالمملكة المغربية لما قدموه لي من معلومات حول العائلات الفاسية، كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأخي وزميلي الدكتور محمد رفعت الإمام لما قدمه لي من دعم متواصل، وكذلك إلى كل زملائي في سمنار التاريخ العثماني بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية وعلى رأسها الأستاذ الدكتور رءوف عباس.

أما دار الوثائق القومية وعلى رأسها الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب فيعجز الباحث عن أن يوفى العاملين بها حقهم من الشكر والتقدير، فقد بذلوا جميعاً مجهودات كبيرة لكي يظهر هذا البحث إلى النور، فجزهم الله جميعاً خير الجزاء على ذلك. وأتقدم بالشكر أخيراً إلى جميع أفراد أسرتي اللذين لم يبخلوا على بأية مساعدات لاسيما والدي وعمي العزيزين الذين ضحيا من أجلى بالغالي والنفيس، جزآهم الله عنى خير الثواب .

وفى النهاية فإن هذا لا يعنى أن أحداً يتحمل تبعه ما في هذه الدراسة من عثرات فذلك يقع على عاتقي وحدي، فكلنا يبغى الحقيقة والكمال وقد نصل إلى الحقيقة لكن يبقى الكمال لله وحده.

د. حسام محمد عبد المعطي

الفصل الأول

الهجـرة والتوزيـــع الجغرافي

أسباب الهجرة المغربية إلى مصر:

بالرغم من وجود عوامل عديدة كانت وراء الهجرة المغربية إلى مصر إبان العصر العثماني، إلا أن الوجود المغربي بها يضرب بجذوره إلى فترات تاريخية أقدم من ذلك بكثير. فمنذ العصر الفاطمي كان للمغاربة وجود قوى في مصر[1]. كما شهد العصر المملوكي هجرة مغربية قوية إلى مصر بخاصة بعد سقوط غرناطة في العام ٨٩٨هـ/١٤٩٢م. وقد شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة عشية نهاية العصر المملوكي، وهو ما جعل السلطان سليم الأول عند ضمه لمصر في العام ٩٣٢هـ/ ١٥١٧م يحرص على توجيه الدعوة إليهم لمقابلة معاونيه مع من دعا من أعيان أهل البلاد الآخرين[2]. غير أنه بسبب العديد من العوامل التي حدثت في بلدان المغرب أو حتى في مصر أثناء العصر العثماني، شهدت مصر هجرة واسعة النطاق من المغرب. ويمكن تحديد هذه العوامل في:

أولاً: طرد الموريسكيين[3] من أسبانيا

يعد سقوط غرناطة حداً فاصلاً بين حضارتين في شبه الجزيرة الأيبيرية، حضارة عربية إسلامية عظيمة ظلت تصارع الموت لسنوات وحضارة غربية مسيحية تكتسح ما تعتبره دخيلاً وتقذف به خارج شبه الجزيرة الأيبيرية، ويحتل سقوط غرناطة مكانة خاصة لدى الأسبان والعرب المسلمين على حد سواء، فاعتبره الأسبان آخر حاجز في سبيل توطيد سلطتهم وتوحيد بلادهم، وإلى وقت قريب كان الأسبان يحتفلون بيوم استرجاع غرناطة، واعتبره العرب مؤشراً واضحاً لأفول سلطتهم لا بالنسبة للأندلس فقط، ولكن بالنسبة لمعاقلهم الأولى في الشرق أيضاً.

ولا يهمنا هنا الدخول في تفاصيل حول سقوط غرناطة وعوامل ذلك، فهناك العديد من الدراسات[٤] التي عالجت ذلك ويمكن الرجوع إليها، ولكن ما يعنينا هنا هو وضع الأندلسيين في أسبانيا بعد سقوط غرناطة، وكيف تمت تصفية أسبانيا منهم؟ وإلى أين هاجروا ؟ وما هو حجم الأعداد التي هاجرت منهم إلى مصر؟

في أعقاب سقوط دولة الموحدين بالأندلس، انقسمت الأندلس إلى دويلات صغيرة متصارعة على الحكم، ودار بين هذه الدويلات صراع مرير لعب دوراً كبيراً في انتهاء أغلب هذه الدويلات وسقوطها في أيدي الأسبان، وبسبب الصراع بين بني الأحمر حكام غرناطة واتحاد مملكتي قشتالة وأرجوان اللتين توحدتا وعقدتا العزم على اقتحام آخر معقل إسلامي بالمنطقة، وبسبب عدم قدرة بلدان المغرب على تقديم المساعدة لغرناطة بسبب أزماتها السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها آنذاك، لذلك فسرعان ما سقطت غرناطة في أيدي الأسبان سنة ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م [٥].

وقد أبرمت معاهدة للتسليم بين المسلمين وملكي قشتالة وأرجوان أعطت المعاهدة العديد من الحقوق للمسلمين، منها: حرية الإقامة وحرية التجارة والتنقل بين المغرب وأسبانيا بمساعدة الأسبان، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، ولكن تبين سريعاً أن هدف المعاهدة هو تهدئة الأوضاع ريثما يتم تدبير قرارات جديدة لتصفية الوجود الإسلامي بأسبانيا نهائياً. إذ أن هذه الحقوق التي أعطيت لهؤلاء كانت في الحقيقة نوعاً من الرشوة لشراء الضمائر أمام عنف المقاومة العربية وخوفاً من تجددها على أيدي عناصر لم تستسغ بعد معاهدة الاستسلام، وفعلاً لم يمض وقت قصير على المعاهدة حتى بدأ الأسبان ينفذون مخططهم الرامي إلى تنصير المسلمين، وطرد من حاول البقاء على دينه منهم، فقد كان فرديناند وإيزابيلا يؤمنان بأن وحدة العقيدة هي الأساس الأول الذي يمكنهم من توحيد أسبانيا المجزأة، كما أنهما كانا يخشيان بأس المسلمين ويرون مع الكنيسة أن احتفاظهم بدينهم يقوى أواصر الصلة بينهم وبين إخوانهم في شمال إفريقيا. ومن ثم فإن تنصير المسلمين أو إخراجهم من البلاد هو الضمان الوحيد لسلامة أسبانيا ووحدتها (٦) وقد رفض الأندلسيون التعميد الإجباري، وأعلنوا الثورة مراراً في البيازين

عام ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م، وفى البشرات سنة ٩٠٧هـ/ ١٥٠١م، إلا أن هذه الثورات كان مصيرها الفشل [٧] وفى سنة ٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م صدر قرار التعمد الإجباري ضد الأندلسيين ووجد أكثر من ٥٠٠٠٠٠ مسلم أنفسهم منصّرين، وسرعان ما راحت محاكم التفتيش تلاحق كل من تبدو عليه أية علامة من علامات الإسلام[٨].

وفى سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م اندلعت الثورة الموريسكية الكبرى التي استمرت سنتين وذلك بعد قرارات الملك فيليب الثاني ٩٦٣- ١٠٠٦هـ/ ١٥٥٥ – ١٥٩٨م بمنع الموريسكيين من التحدث باللغة العربية، ومنع الملابس العربية وإجبار النساء الموريسكيات على كشف وجوههن ومنعهن من امتلاك العبيد، وإجبارهن على ترك أبواب بيوتهن مفتوحة لمراقبة ما يحدث داخلها. وقد أثبتت الثورات الموريسكية المتوالية فشل السياسة الأسبانية الرامية إلى عمليات دمج الموريسكيين في المجتمع الأسباني بتنصيرهم، وكان الأسبان مقتنعين بخطورة بقاء الموريسكيين في أسبانيا، معتقدين أن الأتراك ومغاربة شمال إفريقيا سوف يقومون بمهاجمة الأراضي الأسبانية في أي وقت لمساعدتهم، وبسبب ذلك وبسبب فشل فيليب الثالث (١٠٠٦ – ١٠٣٠هـ/ ١٥٩٨ – ١٦٢١م) والهزائم المتلاحقة التي لحقت بأسبانيا، [٩] قرر الملك فيليب الثالث تحقيق نصر أمام شعبه فأصدر قراره الشهير في سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م بطرد حوالي ٢٧٢١٤٠ مسلم من أسبانيا[١٠].

وراحت السفن الأسبانية والفرنسية تنقل أعداداً كبيرة من الموريسكيين إلى شمال إفريقيا وتقدر المصادر أعدادهم في الجزائر العاصمة وحدها بـ ٢٥٠٠٠ نسمة، وفى وهران بـ ٢٢٠٠٠ نسمة، وفى ولاية تونس قدرتهم المصادر بحوالي ٨٠٠٠٠ نسمة[١١] ورغم ما يتردد من أن أعداد الموريسكيين كانت كبيرة وواضحة في بلدان المغرب وأن مصر لم تتأثر كثيراً بهجرتهم، فالواقع يبدو مخالفاً لذلك ؛ فمنذ عمليات تهجيرهم من أسبانيا، كانت أعداد كبيرة منهم تنتقل إلى المدن المغربية ثم ما تلبث أن تهاجر إلى الشرق إما برغبتها أو نتيجة لطردهم. فمثلاً في الجزائر العاصمة وبعد وصول الموريسكيين بقليل في سنة ١٠٢٠هـ/١٦١١م، حل بها جفاف خطير وحل

الموريسكيون مسئوليته، فصدر أمر من عميد الشرطة بطردهم من العاصمة في غضون ثلاثة أيام وطبق هذا القرار بصرامة شديدة حتى أن المرضى والفقراء الذين لم يستطيعوا الخروج قتلوا عنوة[١٢]. وفى سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م وبعد أن أعمر الموريسكيون مدينة درنة لكن أمير طرابلس أبى عليهم بالبقاء بها ودخل معهم في معارك ضارية وطردهم منها حيث فروا باتجاه الشرق[١٣]. لقد كانت مأساة الموريسكيين أنهم كانوا يحملون ماضيهم معهم أينما حلوا، فهم في أسبانيا وفرنسا مسلمون وفى شمال إفريقيا مسيحيون. وأمام هذا الوضع حاول العديد منهم الفرار إلى الشرق وترك هذا الماضى العنيد وفى الشرق حرصوا على أن يلقبوا بلقب المغربي فقط دون تحديد موطنهم الأصلي، بل منهم من حاول نسيان حتى هذا اللقب.

وجدير بالذكر أن المصادر لا تحدد أعداد الموريسكيين المهاجرين إلى مصر، ويوضح المقرئ وهو نفسه موريسكي هاجر إلى مصر - أن عدداً منهم هاجر إلى مصر واستقر بها فيقول: "ووصل جماعة إلى القسطنطينية العظمى وإلى مصر والشام وغيرها من بلاد الإسلام"[١٤]. وعلى الرغم من قلة المصادر التي تتحدث عن هذا الموضوع، إلا أن الوثائق تشير إلى أن مصر كانت واحدة من أهم الأقاليم التي استقبلت الهجرة الموريسكية. ولذا يجب محاولة فهم طبيعة حديث الوثائق عن هؤلاء الموريسكيين وكيف كانت تتحدث عنهم أن لقبين هما الأندلسي والقطورى كانا هما اللقبين اللذين لقب بهما الموريسكيين في الوثائق[١٥]. وكلمة القطورى من المصدر يقطر أي يتتبع ويلحق، وتوجد أدلة عديدة من خلال الوثائق على ارتباط هذا اللقب بالعائلات الموريسكية منها ان عائلات عديدة نعرف جيداً أنها موريسكية كانت تلقب بهذا اللقب مثل عائلة المقرئ فالشيخ الشهير أحمد بن محمد المقرئ مؤلف " كتاب نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب " تلقب الوثائق عائلته بالقطورى حيث أقامت عائلة المقرئ في الإسكندرية[١٦] فترة طويلة إلى أن انتقل عدد من أفرادها إلى القاهرة. ومن الغريب أنه عند تسجيل تركة الشيخ أحمد أن تلقبه الوثائق بالتلمسانى وهو ما يعكس المحاولات المستمرة من جانب الموريسكيين للتخلص من الماضي الذي كان يعتبره العامة في المجتمع

نوعاً من الكفر أو التنصر(١٧). وفي طولون أيضاً أنشأ الموريسكيون درب عرف بدرب القطرى(١٨) وفي بولاق حــوش القطورية(١٩)، إن المنطقة الشمالية من الدلتا الواقعــة في شمال إقليم الغربية (محافظة كفر الشيخ الحالية) كانت هي أكثر المناطق التي تركز فيها الموريسكيون، حيث كانت هذه المنطقة منخفضة الكثافة السكانية أو معدومة، حيث أنشأ الموريسكيون عدداً كبيراً من القرى في هذه المنطقة، وبالتالي أطلقوا عليها أسماء أقرب إلى أسماء مدنهم في الأندلس(٢٠). ويمكن ذكر أسماء بعض القرى التي على الأرجح أن مؤسسيها هم الموريسكيين:

اسم القرية	الموقع الحديـــث	اسم القرية	الموقع الحديـــث
الحمراء		سد خميس	مركز سيدي سالم
الحمراوي		أبو غنيمة	مركز سيدي سالم
إسحاقة		الحدادي	مركز سيدي سالم
أريمون	تقع كل هذه القرى في	الناصرية	مركز بيلا
محلة موسى	مركز كفر الشيخ	قطور	مركز بالغربية
سيدي غازي	محافظة كفر الشيخ	المنيل	
كفر الشيخ		محلة دياي	مركز دسوق
		كفر مجر	مركز دسوق

وفي الإسكندرية استقر الموريسكيون في شمال المدينة القديمة وعمروا جزءاً رئيسيا من المنطقة التي تطلق عليها الوثائق " الجزيرة الخضراء "، ويطلق عليها المؤرخون "المدينة التركية"(٢١). ففي سنة ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م اشتكى أهالي الثغر السكندري إلى الديوان في القاهرة بأن المغاربة القادمين من المغرب بنوا بيوتهم بجزيرة الثغر حتى تعــدوا على مقابرهم. ورغم ذلك فقد جاءت أوامر الباشا بعدم التعرض للمغاربة وعدم منعهم من البناء، وكانت حارة البلقطرية واحدة من تسع حارات تتكون منهما الإسكندرية (٢٢).

وكان الوجود القطورى مهماً جداً في رشيد أيضاً[٢٣]. كما شهدت مدينة طنطا هجرة واسعة من جانب المورسكيين بوصفها معقلاً لأحد أهم المشايخ المغاربة وهو السيد البدوي.

وفى القاهرة تركز المورسكيون في منطقة بين القصرين وفى منطقة باب الشعرية[٢٤] وهو ما سوف يُعزز هذا الحي سكانياً، فتتسع مساحته. ولا يزال هذا الحي يحتفظ بحارة مهمة تسمى حارة المغاربة.

ثانياً: الضغط الأسباني على المغرب العربي

منذ أن سقطت غرناطة واستطاع الملكان إيزابيلا وفرديناند توحيد أسبانيا، قررا مواصلة الهجوم على شواطئ المغرب العربي وإيجاد موضع قدم لهم في الشمال الإفريقي، مع عدم التوغل في الداخل وذلك بهدف إعاقة أي هجوم مغربي على أسبانيا، فقد كان أشد ما يخشاه الأسبان الهجمات البحرية التي كان يقوم بها خير الدين بربروس ورفقاؤه على الشواطئ الأسبانية وتقديمهم المساعدة للمورسكيين، لذلك فقد قرر الأسبان نقل الحرب مع العرب إلى شواطئ المغرب لضمان أمن شواطئهم ومواصلاتهم البحرية[٢٥].

وفى سنة ٩٠٣هـ/١٤٩٧م هاجمت القوات الأسبانية مدينة مليلة، وفى سنة ٩١٥هـ/ ١٥٠٩م هاجمت وهران وانتهى الهجوم عليها بمذبحة هائلة قتل خلالها أربعة آلاف من سكان المدينة وانتهى الهجوم باحتلال المدينة وأقامت أول قلعة أسبانية في شمال إفريقيا[٢٦]. ولن نسترسل طويلاً في سرد أحداث عمليات الصراع العنيف بين بلدان المغرب العربي وأسبانيا [٢٧] فليس ذلك هدف الدراسة، ولكن علينا أن نحاول معرفة أثر ذلك الصراع على هجرة المغاربة إلى مصر حيث امتد الصراع الأسباني المغربي العثماني على مدى حوالي ثلاثة قرون عملت خلالها أسبانيا على مهاجمة المدن الساحلية من طرابلس في أقصى الشرق إلى طنجة في أقصى الغرب، ومع سقوط كل مدينة من مدن ساحل الشمال الإفريقي في أيدي الأسبان كانت تتعرض لما تعرضت له وهران، فتتعرض لمذبحة ضخمة يروح ضحيتها غالباً آلاف من السكان وفرار آلاف آخرين،

وحيث أن أغلب هذه المدن كانت تحتفظ بظهير صحراوي شاسع غالباً ما كان مليء بالعربان والبربر، مما كان يعرض الفارين إليه بالهلاك، لذلك فقد كان الشرق وخاصة مصر أفضل الأماكن التي يمكن الهجرة إليها، حيث أن أغلب مدن الساحل الإفريقي كانت تنتظر نفس المصير.

على سبيل المثال تعرضت تونس للعديد من الغزوات الأسبانية التي كانت تؤدى لفرار عدد كبير من سكانها أمام مداهمة الأسبان لها، ففي سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م تمكن خير الدين بربروس من انتزاعها من أيدي الحفصيين وضمها للعثمانيين، وفي العام التالي ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م تمكن الأسبان بمعاونة الحفصيين من الاستيلاء عليها، وقد اقترن احتلال الأسبان لتونس بالنهب وأعمال القتل الجامحة لأعداد كبيرة من السكان، وحكم مولاي حسن الحفصي تحت السيادة الأسبانية، ولم يتمكن العثمانيون من استعادتها إلا في سنة ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م بقيادة قلج علي باشا، ولكن الأسبان ما لبثوا أن عاودوا الهجوم عليها مرة أخرى في سنة ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م ولكنهم وجدوها هذه المرة خاوية من السكان !![٢٨].

وهكذا كانت مدن الشمال الإفريقي تتعرض بين آن وآخر لهذه الهجمات الأسبانية، مما كان يدفع عدد كبير من سكانها إلى الفرار باتجاه الشرق وخاصة مصر التي كانت في مأمن من هذه الهجمات كما كانت تتميز بالاستقرار النسبي، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين الفارين من وجه الهجمات الأسبانية من الطبقات التجارية الوسطى، والتي كانت تخشى على أموالها ومصالحها التجارية، لذلك يمكن ملاحظة أن عدداً كبيراً من التجار المغاربة الذين توافدوا على مصر واستقروا بها كانوا من أبناء هذه المدن الساحلية التي تعرضت للهجمات الأسبانية وكانت تربطها علاقات تجارية قوية مع الإسكندرية مثل وهران والجزائر وتلمسان وجربه وغيرها[٢٩] ولعل هذا يفسر صغر الحجم السكاني لمدن ولايات الشمال الأفريقي إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر[٣٠].

ثالثاً: الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدان المغرب العربي

تعرضت بلدان المغرب العربي إبان الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر إلى أوضاع سياسية غير مستقرة سواء بسبب الهجمات الأسبانية التي سبق الحديث عنها أو بسبب الصراع الملتهب دائماً بين رؤساء البحر الأتراك والأمراء المحليين، وما كان أحدهــم يصل إلى السلطة حتى يعمل على التنكيل بخصومه السياسيين ونفيهم وإبعادهم من أجل إحكام قبضته على السلطة. فمثلاً، في سنة ١٠٠٧هـ/ ١٥٩٨م استطاع عثمان دى أن يصل إلى مقعد الحكم في تونس وكانت أول اعماله أن قام بنفي جميع أهالي جربه القاطنين بتونس بدعوى أنهم يخضعون ويعلنون الولاء لأمير طرابلس[٣١]، وقد هاجرت أعداد كبيرة من هؤلاء الجربيين إلى القاهرة واستقروا هم في حي طولون، بحيث تزايدت أعداد الجربيين في طولون بصورة واضحة عشية نهاية القرن السادس عشر.

أما المغرب الأقصى (مراكش) فقد لوحظ من خلال وثائق المحاكم الشرعية أن التواجد الفاسي لم يكن له أثر واضح في مصر إلا منذ العام ١١٢٣هـ/١٧١١م. ففي هذا العام وصلت إلى مصر بعض العائلات الفاسية مثل بن جلون وبن جسوس والمنجور وتؤكد الوثائق على ذلك فتطلق عليهم لقب الواردين[٣٢]. وخلال السنوات التالية تزايدت بصورة كبيرة أعداد العائلات الفاسية الواردة إلى مصر، ولفهم أسباب هذه الظاهرة لابد من العودة إلى داخل المغرب الأقصى ذاته.

والواقع أن سبب ذلك يعود إلى السياسة العنيفة التي اتبعها مولاي إسماعيل تجاه الحواضر التي كانت تعلن حركات انفصالية أو عصيان على سلطته. وكانت فاس واحدة من أهم هذه المدن التي أعلنت عصيان أوامره[٣٣]. ليس هذا فحسب، بل كذلك بسبب قيام مولاي إسماعيل بعمليات مصادرة واسعة النطاق لكبار تجار فاس. فمثلاً في سنة ١١٢١هـ/ ١٧١٠م صادر أملاك أولاد جسوس وأخذ أموالهم. وفي سنة ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م غضب السلطان مولاي إسماعيل على أهل فاس ووجه إليهم قائد

جيوشـــه وأمر بجمع الأموال من أهلها. ويعلق الزياني على ذلك بقوله: " وخلت المدينة ولم يبق بها أحد من أهل اليسار"[٣٤].

أما المؤرخ المصري أحمد شلبي عبد الغني فيصف عهد مولاي إسماعيل فيقول: " وكان إذا ظهر أحد من بلاده لابد من قتله ولو كان ولده الذي من صلبه، وسلب نعمته ولو كان من أتباعه إلى أن تشتت أكثر أهل بلاده إلى البلاد والأمصار وتاهوا فيها ولم يرجعوا إلى الغرب وأكثرهم بالحجاز والشام ومصر السعيدة "[٣٥].

كما شهد المغرب بعد موت مولاي إسماعيل عودة إلى الاضطراب والتفكك السياسي وظهرت به أكثر من حركة الفصالية، فضلاً عن حركات عبيد البخاري[٣٦] في تنصيب السلاطين وعزلهم إلى حد أن شهدت السنوات العشرون التالية لوفاة مولاي إسماعيل تنصيب اثني عشر سلطاناً منهم ابنه عبد الله الذي تم تنصيبه ست مرات. وخلال فترات الصراع هذه تعرضت فاس والحواضر المغربية لهجمات الجيوش المتنازعة. كما حرص كل من يصل إلى السلطة على جمع أكبر قدر من الأموال لدفع رواتب الجند والتجهيز للمعارك القادمة، عن طريق مصادرة أملاك أهل فاس والمدن المغربية الأخرى. فمثلاً في العام ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م وبعد أن وصل مولاي عبد الله إلى السلطة أرسل محمد الزموری أحد قواده عاملاً على فاس ويقول الزياني أنه قال له: " اقبض منهم المال والقه في أبي الخرايب ولا تتركه عندهم ولا تأتني بهم فما أطغاهم إلا المال حتى استخفوا بالمملكة فتوجه لفاس ونزل بدار أبي علي الروسي بالمعادى وعين النقباء في كل حومة نقيب فرتموا له التجار وأهل اليسار إلى أن حضروا عنده فأمر بسجنهم وفرض عليهم خمسمائة ألف مثقال[٣٧] من العشرة للثمانية للستة للأربعة إلى الثلاثة إلى الفين واشتغل بقبض المال ثم فرض على أهل الرحف الألـــف إلى المائة ومن تغيب يقبض ولده أو أخاه أو زوجته وتمادى على ذلك وفرت الناس من فاس وتفرقوا في مدن المغرب وقراه ومنهم من بلغ تونس ومصر والشام والسودان"[٣٨]. لم يكن ذلك فقط هو ما فعله مولاي عبد الله بأهل فاس؛ ففي ولايته الثانية سنة ١١٥١هـ/١٧٣٩م قام بمصادرة أغنياء وتجار فاس مرة أخرى [٣٩].

وإضافة إلى ذلك فقد تعرض المغرب الأقصى للعديد من المجاعات والأزمات الاقتصادية نتيجة لعدم سقوط الأمطار؛ ففي الفترة الممتدة من سنة ١١٣٤هـ/ ١٧٢١م إلى سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٤م نكب المغرب بسلسلة من السنوات العجاف بسبب انحباس المطر وتسبب ذلك في غلاء فاحش ومجاعة ضارية بين السكان وتصف المصادر ذلك فتقول: " لقد خلت مساكن الأغنياء تماماً وانقرض السكان وسدت أبواب الدور"[٤٠].

وقد لاحظ أحمد شلبي عبد الغنى في العام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م وصول أعداد كبيرة من المغاربة فيذكر"ورد إلى الإسكندرية غليون ملآن غريب جت"[٤١]. ويبدو أن هذا المركب جاء من المغرب بسبب الأزمة والمجاعة التي كان يمر بها، وفى نهاية سنة ١١٥٠هـ/١٧٣٧م تعرض المغرب الأقصى أيضاً لمجاعة ضخمة. وتشير المصادر إلى موت أعداد ضخمة من أهالي فاس ومكناس وفرار أعداد كبيرة باتجاه الشرق، فالقادرى يشير إلى ذلك فيقول: "إن ثلثي دور فاس خلت إما لهلاك أصحابها أو لفرارهم"[٤٢].

وكان عدد كبير من الأسر والعائلات التي هاجرت من فاس إلى القاهرة إبان القرن الثامن عشر تعود إلى أصول يهودية مثل عائلات المنجور والبناني وجسوس وميارة وشقرون وجلون والحلو[٤٣]. وترجع أسباب ذلك إلى أن المجتمع الفاسي تميز أكثر من غيره من المجتمعات الإسلامية بأهمية النسب حتى يحوز الشخص مكانة اجتماعية مرموقة، وكان المجتمع الفاسي ينقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي الأشراف وهم المنتسبون إلى النبي محمد "صلى الله عليه وسلم" والبلديين أو المهاجرين وهم الذين ينتمون إلى أصول يهودية ثم اعتنق أجدادهم الإسلام. أما المجموعة الأخيرة فهي العامة وكان الأشراف في صراع دائم مع البلديين حول السيطرة على اقتصاديات المدينة[٤٤] وغالباً ما كان الأشراف مسالدين من جانب السلطان الحاكم في المغرب.

وقد دار صراع مرير بين الأشراف والبلديين حتى يتمكن الخيرون من السكنى في حي القيصرية ؛ أهم أحياء فاس التجارية[٤٥]. ورغم أن مؤسس الأسرة العلوية مولاي رشيد سمح للبلديين بالسكنى في القيصرية وأبدى تجاههم بعض المرونة الكبيرة، إلا أن

مولاي إسماعيل اتبع تجاههم سياسة عنيفة فقتل أكبر علمائهم الفقيه عبد السلام بن جسوس في العام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م[٤٦]. كما اتبع تجاههم سياسة مالية قاسية فصادر عدداً كبيراً من أغنيائهم، وفي إحدى رسائله إلى أهل فاس في العام ١١٣١هـ/١٧١٨م يتهم مولاي إسماعيل أهل فاس بأنهم تركوا كل شيء في أيدي البلديين، وكان البلديون في بداية القرن الثامن عشر مقيمين في المدينة القديمة، ولم يكونوا يشكلون طبقة اقتصادية واحدة فكان منهم التجار الكبار والحرفيون وأصحاب الحوانيت والمتسببون الفقراء، وقد رفض أشراف فاس وعامتها الاختلاط بهم والزواج منهم ونظروا إليهم دائماً على أنهم أقل منهم في المرتبة الاجتماعية[٤٧] وهو ربما ما جعلهم يحسون بالتهميش داخل المجتمع الفاسي بصورة أكبر من غيرهم. وبالتالي يقرر عدد منهم الهجرة إلى الشرق[٤٨].

رابعاً: الحج والتعليم

من بين قوافل الحج الأربع التي كانت تتجه نحو الحجاز من شتى أنحاء الدولة العثمانية وهي قوافل الشام والعراق واليمن ومصر، كان المغاربة ولأسباب جغرافية بالأساس يشكلون عنصراً هاماً من القافلة الأخيرة[٤٩]. فمنذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد المغرب غدا المشرق العربي قبلة أنظار أهل المغرب، ومهوى أفئدتهم؛ ففيه حجهم وفيه الكعبة المشرفة وقبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكل المواقع التي عاشتها الرسالة الإسلامية في مطالع انتشارها.

وكان التماس جوار الرسول الكريم من كبرى أمنيات المغاربة حتى ولو كانت تلك المجاورة لفترة محدودة من الزمن. فالحج فريضة دينية باقية، وطالما كان المغاربة مسلمين مالكيي المذهب، فإن كل من تيسرت له سبل الحج انطلق نحو المشرق ليؤديه، ولو كان لا يملك أحياناً ما يكفيه رغم عناء السفر ومشاقته وصعوبات الطريقين البرى والبحري، بسبب العربان أو القراصنة أو مخاطر الملاحة[٥٠].

ولما كانت مصر محطة حتمية في طريق قوافل الحج المغربية ذهاباً وإياباً يستريحون فيها، وكان ركب الحج المغربي يصل في العادة إلى القاهرة خلال النصف الثاني من

رمضان بعد أكثر من ثلاثة شهور من خروجه من فاس بعد رحلة شاقة جداً عبر الأراضي الصحراوية التي تندر بها مصادر المياه خاصة تلك الممتدة من طرابلس إلى مصر عبر صحراء مصر الغربية، فقد كان على الحجاج المغاربة أن يقضوا في مصر حوالي شهر إلى الربع الأول من شهر شوال للراحة وحتى يتحرك موكب الحج المصري فيتوجهون معه إلى الحجاز حيث تستغرق رحلة الذهاب والعودة للحرمين حوالي ثلاثة أشهر في عمق صحراء شبه الجزيرة العربية، وعلى أثر العودة إلى مصر كان عدد من المغاربة يطيلون أمد إقامتهم في مصر، إما للتجارة أو الدراسة والتعليم(٥١)، وكان وجود مغاربة من أقارهم أو معارفهم يشجعهم على الاستقرار المؤقت الذي سرعان ما كان يتحول إلى استقرار نهائي(٥٢). كما قام التجار المغاربة المستقرون بمصر والتجار المصريون بدور كبير في تعليم الحجاج المغاربة التجارة دون قصد، فعند وصول قافلة الحج المغربي إلى مصر كان تجار القاهرة يسارعون إلى عقد صفقات تجارية مع هؤلاء الحجاج لإعطائهم بضائع لبيعها في الحجاز على أن يحصلوا على نسبة ١٠٪ من الأرباح بعد إخراج رأس المال والمصاريف، شريطة أن يشتروا بالأموال أقمشة هندية أو بن أو عقاقير طبية من الحجاز على أن يحصلوا على ١٥٪ من أرباحها. وبذلك وجد عدد ليس بالقليل من الحجاج المغاربة أنفسهم وقد انخرطوا في التجارة المصرية المربحة وما لبثوا أن فضلوا البقاء في مصر من أجل هذه الأرباح.

وكان الحج نفسه أيضاً عاملاً من العوامل التي ساعدت الفاسيين على تفضيل الهجرة إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر، حيث كانوا في أكثرهم قد مروا مرات عديدة بمصر أثناء ذهابهم للحج. وبالتالي فقد كانوا على معرفة طيبة بمصر ومجتمعها وفرص النجاح التي يمكن أن يلاقوها بها. فمثلاً في سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م كان الحاج عبد الخالق بن أحمد جسوس والحاج أحمد بن محمد المؤذن والحاج عبد الله خياط يمرون بمصر للحج(٥٣).

كما كان حب أهل المغرب للعلم وحرصهم على استقائه من مختلف مصادره من العوامل شبه الثابتة في حركة الهجرة المغربية إلى مصر خلال العصر العثماني، حيث

أصبحت القاهرة المركز الثقافي الأساسي في المشرق العربي خلال العصر العثماني[٥٤]. ومثل هذه المكانة نتجت عن أكثر من سبب فالمنافسة القديمة بين القاهرة وبغداد كانت قد حسمت منذ أوائل العصر المملوكي بعد أن أصاب بغداد الغزو المغولي، كما حسمت أيضاً المنافسة العلمية بينها وبين دمشق بعد الغزوة الصليبية للشام، وحتى عندما انتهى هذا الغزو كانت بلاد الشام كلها قد أصبحت جزءاً من الدولة المملوكية التي اتخذت من القاهرة عاصمة لها ومقراً للخلافة. وعندما سيطر العثمانيون على المنطقة العربية بقيت القاهرة أكبر مراكز الثقافة والحضارة العربية، وتتأكد مكانة القاهرة العلمية خلال العصر العثماني في أنه قلما يعثر باحث على واحد من عشرات العلماء وطلاب العلم المغاربة الذين أتوا إلى المشرق دون أن يستقر في مصر ليلقي أو يتلقى الدروس في أحد معاهدها العلمية وخاصة الأزهر الشريف[٥٥]. فالطبيب عبد القادر بن شقرون المكناسي أهم أطباء المغرب في النصف الأول من القرن الثامن عشر اغتنم فرصة قيامه بمناسك الحج ليدرس الطب على يدي الطبيب أحمد الزيدان في مصر[٥٦].

كما كان لرسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات المتواجدة في المشرق، بل أهمها على الإطلاق في ذلك العصر، دور مهم في توافد أعداد كبيرة من طلاب العلم المغاربة للدراسة به خاصة في ظل تمتع الأزهر بمجموعة ضخمة من الأوقاف "الرزق الأحباسية" التي حبست عليه لأغراض التعليم مما وفر له مورداً مالياً لا ينضب، مما جعله يقوم بدور مهم في استقبال الوافدين (المغاربة – الشوام – الهنود – الأتراك وغيرهم) بعد أن كفلت لهم أسباب الأمان والعيش ممثلاً في نظام الجراية التي كانت تصرف لكل من يُعلم أو يتعلم به.

وقد حرص عدد كبير من الحجاج المغاربة على إطالة مدة إقامتهم بالقاهرة لمتابعة الدراسة على أيدي مشاهير المشايخ للحصول منهم على شهادة إجازة تسمح لهم بالتدريس في بلادهم. وكان هؤلاء العائدون من الشرق يقابلون بحفاوة بالغة في المراكز الثقافية في بلدانهم، وكان بعض هؤلاء يقيمون في القاهرة بصفة نهائية، وبذلك يدعمون الرواق المغربي[٥٧] الذي سيصبح منذ بداية القرن الثامن عشر أهم وأكبر أروقة الجامع

الأزهر. وقد قام العديد من العلماء المغاربة بلعب دور مزدوج في الحياة العلمية والتجارية في آن واحد مثل الشيخ محمد بن أبي بكر بن محمد المغربي الطرابلسي الذي يقول عنه الجبرتي: " وهو مع ذلك يتجر في الغنم، وأثرى بسبب ذلك وتمول وكانت الأغنام تجلب من وادي برقة فيشارك عليها مشايخ عرب أولاد علي وغيرهم " (٥٨).

كما تميزت عائلات مغربية عديدة بازدواجية في العمل العلمي والتجاري مثل عائلات البناني والسقاط وجسوس (٥٩).

خامساً: موقع مصر والنشاط التجاري بها

تمتعت مصر بموقع جغرافي وتجاري فريد، فهي تتوسط بحرين عظيمين هما البحر المتوسط من الشمال والبحر الأحمر من الشرق، كما أنها تتوسط ثلاث قارات كانت مهد الحضارات منذ القدم، ولا تزال محط لنشاط حضاري واقتصادي كبير هي آسيا وإفريقيا وأوربا، وكانت لهذه المنطقة مكانة مهمة لدى بقية العالم. يضمنها وضعها الجغرافي هذا كفاصل بين بحرين عظيمين، إذ يختلف مناخ البلاد المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي وما والاها شرقاً حتى الصين اختلافاً كاملاً عما في حوض البحر المتوسط، ولذا أصبحت منتجات شرق إفريقيا والهند واليمن نادرة في الغرب فارتفعت أسعارها، وقد وقعت مصر والبحر الأحمر عند عتبة الهند والصين وأنتجت بضائع غلا ثمنها في أسواق الغرب، فكان الإقبال على البخور والمر والتوابل هو الأشد ثم جاء الحرير والبن والأقمشة القطنية المنقوشة والخزفيات الصينية، ولم تكن تلك حالة متفردة في التاريخ. فكلما كانت البلاد الواقعة إلى الشمال والغرب من البحر الأحمر في حاجة ماسة إلى هذا المورد، كانت مصر وما جاورها من خطوط بحرية عبر البحر الأحمر منطقة مهمة للتجارة الدولية الكبرى ذات المصلحة في تجارة هذه المنتجات.

وقد جذبت مصر بموقعها الاستراتيجي هذا العديد من العناصر التجارية المغربية، بل والشامية والتركية، الراغبة في الثراء والعمل التجاري الضخم. ومن المؤكد أن المغاربة تعرفوا على النشاط التجاري الضخم في مصر من خلال قافلة الحج (٦٠). وأن الأمل في

تحقيق أرباح أوفر من تلك التي يمكن تحقيقها في المدن المغربية والرغبة في ارتقاء مكانة رفيعة بين التجار كانت وراء اتخاذ عدد كبير من التجار المغاربة قرار التزوج والاستقرار في مصر، فقد كانت القاهرة ثالثة أكبر المدن في الدولة العثمانية بعد إسطنبول فضلاً عن أن القاهرة كانت أهم نقاط تلاقي الطرق التجارية الدولية. ونتيجة لذلك كانت تجارة القاهرة ضخمة ومتنوعة[٦١]. لقد كانت أسواق القاهرة هي التي جعلت الرحالة الأجانب يعلقون تعليقات شتى. فمثلاً دوناتي **Donati** الذي زار القاهرة في مستهل عام ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م يصف القاهرة بأنها مركز التجارة الذي لا نظير له في جميع أنحاء العالم[٦٢]. وكان التجار المغاربة الكبار يعرفون جيداً فرص النجاح التي تنتظر التاجر الذي يمارس نشاطه في مدينة ضخمة مثل القاهرة.

كما أن وجود العاطفة الانتمائية سّهل بدوره التقارب بين مصر وبلدان المغرب مما شجع التجار على العمل التجاري بينهما، فاندفعوا فيها أكثر من اندفاعهم في التجارة مع أوربا، خاصة وأن الصراع السياسي والحربي بين بلدان المغرب العربي وأسبانيا جعل العلاقات الاقتصادية بين أوربا وبلدان المغرب تتراجع حتى بدايات القرن الثامن عشر[٦٣] مما جعل علاقات بلدان المغرب وخاصة بعد تحولها إلى ولايات عثمانية "ما عدا مراكش "أكثر قوة مع بلدان المشرق العربي، حيث تطلع عدد كبير من كبار التجار المغاربة للعمل في عمليات التجارة بين بلدانهم والشرق. ولما كانت مصر محور تجارة الشرق، فقد استقر عدد كبير منهم بها [٦٤]. إذ امتلكت كبريات العائلات التونسية والطرابلسية فروعاً لها في الموانئ المصرية سواء الإسكندرية أو رشيد مثل عائلات اللومى وغراب وأبو النور واللوبري والسلمي وتربالة وقسطنطيني وغانم وغيرها.

ويعلق لوطورنو على هجرة الفاسيين إلى المشرق بقوله: "لم يكن الفاسيون يشعرون بالغربة، يجدون فيها عادات كعاداتهم ولغة قريبة من لغتهم ومساجد وحمامات وأهم الأشياء التي اعتادوها لكنهم كانوا مدفوعين أيضاً" بشيطان التجارة"[٦٥].

وثمة عامل أخر سّهل انتقال المغاربة إلى مصر وهو أوجه التشابه بين الولايات الخاضعة للدولة العثمانية وحتى المغرب الأقصى في البيئة الاجتماعية التي لم تكن تختلف

كثيراً عن تلك التي تركوها في بلادهم، إذ كان باستطاعة أي منهم أن يمارس التجارة على نحو ما كان يفعل بوطنه الأصلي دون حاجة إلى تغيير أساسي في مهنته أو حتى مكانته الاجتماعية. وبعبارة أخرى كان من اليسير عليهم أن يندمجوا اجتماعياً في القاهرة عند مستوى مماثل لمستواهم في فاس وجربة وطرابلس وغيرها، فلا يصبحون مهمشين عند وصولهم أية مدينة مصرية(٦٦)، بل يمارسون حياتهم في إطار اجتماعي مناظر لما اعتادوا عليه، كما أن الوجود القوى للمغاربة منذ العصر المملوكي في أغلب المدن المصرية ساعد على هجرة المغاربة، حيث لم يكن المهاجر الجديد يجد نفسه في بيئة تختلف كثيراً عن بيئته. بل يجد نفسه في وسط مجموعة من الأقارب والمعارف المتفقين معه في الثقافة والعادات والتقاليد. أكثر من هذا، انتشرت في مصر العديد من الزوايا المغربية التي كانت تستقبل الفقراء من المهاجرين وتقدم لهم الخدمات المجانية من أمور المعيشة والسكن وغير ذلك(٦٧). وهكذا أسهمت كل هذه العوامل مجتمعة في وجود كثيف للمغاربة في مصر خلال العصر العثماني.

التوزيع الجغرافي للمغاربة في مصر

ليست هناك بيانات كاملة ودقيقة عن الأعداد الإجمالية للمغاربة في مصر خلال العصر العثماني. والسبب الرئيسي يعود إلى عدم وجود إحصائيات دقيقة بمجمل سكان مصر قبل سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٦م. وقد قدر علماء الحملة الفرنسية عدد سكان مصر بـ ٢.٥ مليون نسمة(٦٨). ويقدر ريمون أعداد المغاربة في القاهرة بحوالي ١٠,٠٠٠ نسمة من مجموع سكانها البالغ "٢٥٠٠٠٠ نسمة(٦٩). أما أحمد باشا الجزار الذي أعد تقريرا حول أوضاع مصر سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م فقد قدر عدد التجار المغاربة في مصر فيما بين ٤٠ و ٥٠ ألف تاجر فيقول: "يوجد في مصر ما بين ٤٠ و٥٠ ألف تاجر مغربي الأصل يجيدون إطلاق البنادق كمهارة الأرناؤوط"(٧٠) وتبدو المشكلة أكبر عندما ندرك أن الجزار كان يتحدث فقط عن التجار المغاربة، فكم كان عدد طلاب رواق المغاربة بالأزهر وقد كان أكبر أروقته؟!! ورغم ذلك يبدو أن رقم أحمد باشا

الجزار كبير المصداقية، حيث كان الجزار معاصراً لنفس الفترة. وكان قد قضى فترة طويلة في مصر. كما يمكن أخذ هذا الرقم بمصداقية كبيرة، إذا أخذنا مصداقية التقرير، حيث جاءت أغلب معلوماته قريبة من الواقع، كما أن عدد التجار المغاربة في القاهرة والإسكندرية ورشيد وبولاق كان كبيراً، فمثلاً نجد أن ٤٥٪ من التصرفات الشرعية الموثقة في السجلات العشرة الأولى من سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية تتعلق بمغاربة[٧١].

وبالرغم من ذلك فمن الصعب تحديد عدد المغاربة في مصر إجمالياً؛ لعدم وجود تعداد سكاني واضح، لكن الذي لاشك فيه أن المغاربة كانوا أكبر طائفة إسلامية وافدة على مصر خلال العصر العثماني. وقد انتشر التجار المغاربة في أغلب المدن المصرية ولكنهم كانوا أكثر تركزاً ووضوحاً في المدن المصرية الكبرى القاهرة والإسكندرية ورشيد وطنطا وفوه والفيوم وأسيوط وغيرها من المدن المصرية.

وفي القاهرة لم يشكل المغاربة حياً منفرداً لهم، ولكنهم كانوا أكثر تمركزاً في مناطق وأحياء معينة، فالاندماج القوى والفعال في سكان القاهرة نتيجة لعدم وجود تباين في اللغة والدين أو حتى الثقافة جعل المغاربة ينسابون في المجتمع القاهري دون الإحساس بالتهميش، وبسبب ذلك كان المغاربة سريعي الانصهار في المجتمع المصري؛ فكان الجيل الثاني من أبناء التجار المغاربة ينسون أو يتناسون نسبتهم إلى المغرب فلا يحرصون على التلقب بلقب المغربي[٧٢]. لكن الوافدين الجدد من بلدان المغرب هم الذين جاءوا ليشكلـــوا بنيان الطائفة من الخارج دائماً[٧٣].

تركز المغاربة وخاصة التونسيين والطرابلسيين بصــــورة كبيرة في منطقة حي طولون[٧٤]. وقد ارتبط وجودهم فيه بحقيقة أن جامع ابن طولون كان يستخدم كنقطة تجمع للحجاج وكمقر للإقامة في أحيان كثيرة[٧٥]. كما أنه كان قريباً من أسواق ميدان الرميلة التي تباع فيها جميع لوازم وأدوات الحج، وقد جعله قربه هذا من أسواق الحج معقلاً لصناعة الأحرمة التي كان الحجاج في حاجة ضرورية إليها في رحلة شاقة عبر الصحراء. وقد برع التونسيون في هذه الصناعة، لذلك فقد كان حي طولون مقصد

الحجاج وعامة الشعب المصري من أجل شراء الأحرمة والشاشية[٧٦]. ومنذ بداية العصر العثماني كان للتجار المغاربة سيطرة كاملة على أسواق طولون، فكان شيخ التجار بسوق طولون دائماً من المغاربة، فمثلاً في الفترة الممتدة من ٩٩٦هـ-١٠٠٢هـ/ ١٥٨٧-١٥٩٣م تولى الخواجا يحيى بن عمر بن يحيى التونسي الشهير بالمرغوش شيخ سوق التجار بطولون[٧٧]. ونتيجة لازدياد الوجود المغربي في طولون إثر الهجرة الجربية إلى مصر في ١٠٠٧هـ/ ١٥٩٨م، فيصبح شيخ طولون ابتداءً من سنة ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م من العناصر الجربية في الأساس وتطلق عليه الوثائق شيخ التجار المغاربة"[٧٨].

أما الحي الثاني الذي تركز فيه المغاربة فكان حي باب الشعرية. وقد سكن في هذا الحي المغاربة الأكثر فقراً والحرفيون. ولازال هذا الحي يحتفظ بواحدة من أهم حاراته تسمى" حارة المغاربة " كما يحتفظ بالعديد من الأولياء والأضرحة التي تنسب إلى بلدان المغرب[٧٩].

ويبدو كذلك أن الأندلسيين والموريسكيين مثلوا عنصراً أساسياً من المغاربة الذين استقروا في باب الشعرية، حيث كان هذا الحي الامتداد العمراني الطبيعي للقاهرة في الشمال وبالتالي كان في إمكان هؤلاء الأقل ثراء السكنى في هذه المنطقة والاستقرار بها في مناطق متجاورة[٨٠].

أما الغورية فقد كان واحداً من أهم أحياء القاهرة التجارية. وقد جذب بنشاطه التجاري الضخم العائلات والتجار الفاسيين الذين هاجروا إلى مصر في القرن الثامن عشر[٨١] إذ أن أغلب هؤلاء التجار كانوا من ذوى الثروات الفاحشة وكانوا يمتلكون رءوس أموال كبيرة منذ وصولهم إلى مصر[٨٢]. حينئذ أتاح لهم ذلك الثراء شراء حوانيت وحواصل في هذا الحي التجاري النشط والذي سوف يتحول باستقرارهم فيه إلى أهم حي تجاري في القاهرة خلال القرن الثامن عشر، وإذا كان التجار الفاسيون قد اشتروا الحواصل والحوانيت في الغورية، فقد كان من الطبيعي أن يبحثوا عن أقرب الأماكن للسكنى بها، وكانت منطقة الجودرية هي المنطقة السكنية والقريبة من أماكن

عملهم في الغورية، ولذلك فقد اشترى أغلب التجار المغاربة منازل في الجودرية، حيث تم إعادة بناء وتجديد منطقة الجودرية بالكامل على أيديهم ؛ فقاموا ببناء قصور فخمة بها ومن هؤلاء آل ذكرى وآل يحيى والبناني وجسوس والسقاط[٨٣] وحتى آل الشرايبي، فالخواجا قاسم الشرايبي كان راغباً في أواخر سني حياته في زعامة الفاسيين بعد النجاح الهائل الذي حققوه في القاهرة، ومن أجل ذلك قام بشراء عدد من البيوت بهذه المنطقة حيث كان بصدد إنشاء قصر بها[٨٤].

ومع استمرار التدفق الفاسي إلى مصر خلال القرن الثامن عشر عمل التجار المغاربة على إزاحة الفحامين وصغار التجار والحرفيين من حي الفحامين وهو الامتداد الطبيعي للغورية، حيث تمكنوا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر من تحويل هذا الحي إلى منطقة تجارية رئيسية في تجارة الطرابيش والشاشية[٨٥] وأنشئوا به العديد من الوكالات مثل وكالة العجيل والعشوبي وتمكن المغاربة من إقامة طائفة لهم في سوق الفحامين[٨٦] وبسبب نشاطهم التجاري الواسع أصبح حي الفحامين هو الأكثر نشاطاً بين أحياء القاهرة في تجارة الأقمشة خلال القرن التاسع عشر[٨٧].

ولأسباب ثقافية ودينية كانت منطقة الأزهر مركز جذب طبيعي للمغاربة، فحرص التجار المغاربة على امتلاك منازل ورباع لهم في هذه المنطقة لتأجيرها للحجاج المغاربة أو لينزل بها أقارهم حيث كان الحجاج المغاربة وخاصة الفاسيين يحرصون على السكنى بجوار الجامع الأزهر فيقول العياشي: "دخلنا القاهرة ضحى ولم نجد داراً للكراء بقرب الأزهر مع شدة رغبتنا في ذلك فطرحنا أمتعتنا بوكالة قايتباى بباب الأزهر الغربي وجعلنا نطلب دار للسكنى فما وجدناها إلا أخر النهار بمحل يقال له البرديكية وجدنا هناك داراً واسعة فيها عدة مساكن إلا ألها بعيدة عن الأزهر بنحو من أربعمائة خطوة"[٨٨]. وبسبب ذلك فقد حرص التجار المغاربة على شراء الدور والمنشآت إلى جوار الأزهر وفى المناطق القريبة منه، فكان به حوش المغاربة ووكالة المغاربة القرمونية[٨٩] كما استقر عدد من المغاربة في منطقتي بين القصرين والسبع قاعات خاصة

تجار وحرفيي السكر، حيث كان للأندلسيين باع طويل ومهارة كبيرة في عمليات صناعـــة السكر[٩٠]. وكان الجامع الرئيسي في بين القصرين يسمى جامع المغاربة[٩١].

أما بولاق فبسبب مكانته التجارية الضخمة حيث كان ميناء العاصمة الرئيسي للسلع الصادرة والواردة من الدلتا والبحر الأحمر وإسطنبول والشام وأوربا وبلدان المغرب، ولذلك فقد استقر به عدد كبير من التجار المغاربة وخاصة تجار الزيت والكبريت حيث كانت وكالة الزيت ووكالة الكتان في بولاق وكالتين شبه مغربيتين، كما أن العائلات المغربية التي استقرت في رشيد والإسكندرية حرصت على وجود فروع لها أو حتى منازل للإقامة بها عند وصول أحد من العائلة إليها ومن هذه العائلات الزواري وأمفار وجميع وغيرها [٩٢].

أما الأزبكية ذلك الحي الأرستقراطي، فقد استقرت به العائلات الأكثر ثراء وغنى مثل عائلات الرويعي والشرايبي وغراب والبناني والقباج ومشيش والشرقي وغيرها حيث ابتنت هذه العائلات قصوراً فخمة للراحة والاستجمام بعيداً عن ضوضاء وضجيج العاصمة[٩٣].

أما الإسكندرية، فقد كانت مدينة مغربية على أرض مصرية إذ كان التواجد المغربي كثيف جداً بها. ولعب المغاربة الدور الأول في حركة أعمار المنطقة الواقعة شمال الثغر والمعروفة بالجزيرة الخضراء. ولا تزال المدينة الحالية تحتفظ في أحيائها بأسماء العائلات المغربية مثل كرموز "كرموس" والشاطبي والبيطاش[٩٤] وغيرها من الأسماء، كما سيطر المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية بالثغر فسيطروا مع اليهود على حركة التجارة الدولية في التوابل ثم البن [٩٥]. ومن بين تسع حارات كانت تنقسم إليها المدينة في سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م كانت خمس منها قد قام المغاربة بالدور الأول في إنشائها وهي حارات البلقطرية والسيالة والمغاربة والشمرلي و"النجع البحري" التي عرفت فيما بعد ببحري فقط[٩٦].

أما رشيد، وبسبب الأهمية التجارية التي حازتها خلال العصر العثماني، فقد أصبحت أهم ميناء في موانئ الشمال المصري حيث تمتعت بعلاقات تجارية قوية مع إسطنبول

والمغرب العربي والموانئ الأوربية، ومن أجل ذلك فقد شهدت رشيد هجرة مغربية كبيرة. ففي مواجهة رشيد على النيل شيد المغاربة قرية الجزيرة الخضراء، وفى شمال مدينة رشيد قام المغاربة بإنشاء حي جديد كان يعرف بعزبة المغاربة ثم أطلق عليه عزبة سيدي محمد أبو الريش[٩٧]. وبذلك أسهم المغاربة بصورة واضحة في التوسعات التي لحقت بمدينة رشيد. وقد برزت في رشيد العديد من الأسر المغربية التي قامت بدور مهم في النشاط التجاري بالمدينة منها الرويعي وأبي النور واللومي وفحيمة وغراب وغانم[٩٨]. وكان للمغاربة طائفة مهمة برشيد، ففي سنة ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م كان الحاج عرفه بن عبد الله المغربي الشهير نسبه بعرفه شيخ طايفة المغاربة برشيد[٩٩].

كما شهدت مدينة الفيوم وجوداً مغربياً ملحوظاً وكان أحد أسواقها الرئيسية يعرف بسوق المغاربة[١٠٠]. كما كانت أسيوط تحتفظ بطائفة مغربية أيضا[١٠١]. وكان بقنا بسبب موقعها على طريق الحج عبر القصير عدد ليس بالقليل من المغاربة.

وإضافة إلى ذلك فقد كان بمصر فروع عدد كبير من القبائل المغربية والذين تركزوا في الصحراء الغربية وفى صعيد مصر مثل فروع قبائل لواته وهوارة ولفوسه[١٠٢]. كما تركز بعضها في الدلتا مثل بني وافى[١٠٣].

هكذا شهدت مصر هجرات مغربية متتالية، مما جعلهم يمثلون جزءاً مهماً من النسيج السكاني العام في مصر، وإذا كانت مصر قد شهدت تدفق أعداد غفيرة من العراقيين في أعقاب سقوط بغداد علي أيدي المغول، فقد حدث نفس الشيء في أعقاب سقوط الأندلس وتزايد الضغوط الأسبانية والبرتغالية علي بلدان المغرب العربي، وقد حول ذلك مصر إلى قلب للعالم العربي والإسلامي، وهو ما حول السكان في مصر إلى أصول لجنسيات شتي، ولكنها في النهاية كانت مصر، التي استطعت أن تصهر الكل في بوتقتها وتذيبهم فيها لتخلق فيهم ثقافة وقيم وعادات واحدة، ولتحول الجميع إلى مصريين في النهاية.

حواشي الفصل الأول

١- لمزيد من التفصيل عن الوجود المغربي في مصر إبان العصر الفاطمى يمكن الرجوع إلى أحمد عبد اللطيف حنفى: الدور السياسى والحضارى للجاليات المغربية في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمى، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٨٧ ، وأيضاً احمد عبد اللطيف حنفى: الدور السياسى والحضارى للمغاربة والأندلسيين في مصر في عهد الدولتين الأيوبية والمملوكية، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٢.

٢- ابن اياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، خمسة أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ج ٥، ص١٧٨.

٣- الموريسكيون: بعد سقوط غرناطة ظلت أعداد كبيرة من المسلمين في أسبانيا تحت السيادة الأسبانية، ومنذ سنة ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م أخذت الكنيسة الكاثوليكية في أسبانيا في عملية تنصير واسعة لكل المسلمين الموجودين في أسبانيا، واصبحوا يعرفون باسم الموراكة أو الموريسكيون " Los. Moriscos " التي تعنى النصارى الجدد "، انظر، عادل سعيد بشتاوى: الأندلسيون المواركة دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة، دمشق، ١٩٨٥، ص١١٧.

٤- للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، الطبعة الثالثة، مطابع لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١، ٢١٤.

٥- عبد الله محمد جمال الدين: المسلمون المتنصرون أو الموريسكيون الأندلسيون صفحة مهملة من تاريخ المسلمين في الأندلس، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص٢١.

٦- محمد رزوق: الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين ١٦، ١٧، إفريقيا الشرق، الرباط، ١٩٩٨، ص٦٢.

٧- محمد عبد الله عنان: مرجع سبق ذكره، ص٣٦٨، ٣٧٠.

٨- عادل سعيد بشتاوي: مرجع سبق ذكره، ص١٠٣، ١٠٤.

٩- بول كولز: العثمانيون في أوربا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، وسلسلة الألف كتاب - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص١٣٢.

١٠- اختلف المؤرخون والرحالة حول تحديد عدد المورسكيين المطرودين من أسبانيا فالرحالة الفرنسي فرانسوا بيرتو (Francois Beritaut)الذى زار أسبانيا في سنة ١٦٥٩ يقدر عددهم بـ ٩٠٠٠٠٠ شخص، بينما يقدر لين بول (Lane poole)عددهم بحوالي نصف مليون شخص، وهناك تقديرات كثيرة أخرى تحدد عددهم بما يتراوح بين مليون وثلاثة ملايين شخص. ومنذ صدور كتاب " جغرافية موراكة أسبانيا سنة ١٩٥٩ لمؤلفه La peyre.H بدأ المؤرخون في اعتماد الأرقام التي أوردها أستناداً إلى مصادر يصفها بألها لا تقبل النقض حيث قدر عدد المورسكيين بـ ٣٠٠٠٠٠ شخص وقدر عدد المطرودين منهم بـ ٢٧٢١٤٠ شخص، انظر عادل سعيد بشتاوى، مرجع سبق ذكره، ص١٨٩.

١١- محمد رزوق: مرجع سبق ذكره، ص١٣١.

١٢- نفس المرجع: ص١٣٢.

١٣- الحسين بن عبد الله الورثيلاني: نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار، مطبعة بيرطونتانا، الجزائر، ١٩٠٨، ص٢٣٢.

١٤- شهاب الدين أحمد بن محمد المقرى: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، الجزء الثاني، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٨، ص٦١٧.

١٥- محكمة الصالحية النجمية الشرعية: س ٥٠٨، ص٣٠٣، م ٩٢١ بتاريخ ١١٠٧هـ/ ١٦م ؛ محكمة الباب العالي الشرعية: س ٩، ص٣٧٣، ١٤٣٧ بتاريخ ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م.

١٦-.محكمة إسكندرية الشرعية: س ١٦، ص١٣٤، م ٣٢٦، بتاريخ ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م.

١٧- محكمة القسمة العربية الشرعية: س ٣٢، ص٢٢١، م ٣٥٣ بتاريخ ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م.

١٨- محكمة طولون الشرعية: س ٢٢٠، ص٣، م ٧ بتاريخ ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م

١٩- محكمة بولاق الشرعية: س ٥٩، ص١١٨، م ٣١٠ بتاريخ ١١٠١هـ/ ١٦٨٩م.

٢٠- محكمة الباب العالي: س ٣٨، ص٨٩ – م ٣٩٢ بتاريخ ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م.

٢١- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص٤٠٥، م ١٠٥٥ سنة ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م

٢٢- محكمة إسكندرية، إشهادات: س ١٨،ص٢٩، ٣٠ م بدون ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

٢٣- الباب العالي: س ١٩٢، ص٢٤٦، م ٨٢٣ سنة ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م.

٢٤- باب الشعرية: س ٦٠٨، ص٢٢، م ١٠٥ بتاريخ ١٠٢٧هـ/ ١٦١٧م.

٢٥- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م، ص١٥، ص١٦.

٢٦- نيقولاى ايفانون: الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦/١٥٧٤، تعريب يوسف عطا الله، دار الفارابي للنشر، بيوت، ١٩٨٨، ص١٧٧.

٢٧- لمزيد من التفاصيل حول الصراع الأسباني – المغربي يمكن الرجوع إلى أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا ١٤٩٢/١٧٩٢، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٧٦.

٢٨- نيقولاى إيفانون: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦.

٢٩- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المغاربة في مصر في العصر العثماني، الجزائر، ١٩٨٢، ص٢٣.

٣٠- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ط ١، ص٤٧.

٣١- أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، نهضة تونس ١٣٥٠هـ ص١٨٢.

٣٢- الباب العالي: س ١٩٣، ص٢٥١، م ٩٠٨ بتاريخ ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م

٣٣- إبراهيم شحاتة حسن: أطوار العلاقات المغربية العثمانية قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون ١٥١٠هـ/١٩٤٧م، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١م.

٣٤- أبو القاسم أحمد الزياني: الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن علي وهو منقول من كتاب الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، المطبعة الجمهورية، باريس ١٨٨٦، ص٢٧، ٢٨.

٣٥- أحمد شلبي عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الخانجي للنشر والتوزيع، ١٩٧٨، ص٥٠٣.

٣٦- عمد السلطان مولاي إسماعيل إلى تكوين جيش ثابت يدين لشخصه بالولاء واختار لتكوين هذا الجيش العبيد السود، وعرف بجيش عبيد البخاري لأن السلطان كان يجعلهم يقسمون يمين الولاء له على صحيح البخاري، وقد لعب هؤلاء الجنود دوراً كبيراً في عمليات تعيين السلاطين وعزلهم بعد مولاي إسماعيل، صلاح العقاد: مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

٣٧- المثقال: وحدة وزن للذهب والأحجار الكريمة والسلع الثمينة، وكان كل مثقال يعادل درهماً واحداً وثلاثة أسباع الدرهم. ومنذ بداية القرن الثامن عشر كان كل مثقال يساوى درهماً ونصف، ويتكون المثقال من ٢٤ قيراطاً ويضاهى القيراط حبة الخروب، وهكذا فكان ٢٤ حبة خروب تعطى مثقالاً واحداً، انظر: صامويل برنار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الموازين والنقود، وصف مصر، ج ٣، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٢، ٢٣.

٣٨- أبو القاسم أحمد الزياني: مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

٣٩- نفسه: ص٤٤.

٤٠- محمد الأمين البزاز: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٢، ص٤٧.

٤١- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٥٧.

٤٢- محمد الأمين البزاز: مرجع سبق ذكره، ص٤٩

٤٣- روجيه لوطورنو: فاس قبل الحماية، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٨٦ ص٦٤٨.

٤٤- محمد الغربي: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢، ص١٥٩.

٤٥- Arenal M.Garcia: les Bildiyyin de fes in groupe de neo-Musulmans d'origine juive stvdia Islamic, Paris, 1987, P 123.

٤٦- أبو القاسم أحمد الزياني: مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٤٧- M.Garcia Arenal: OP,Cit, P128.

٤٨- وقد ألف واحد من كبار العلماء البلديين في فاس وهو الشيخ محمد ميارة والذي هاجر فرع من عائلته إلى القاهرة كتاباً يدين فيه هذه السياسة التي كان يتبعها السلطان وأهل فاس تجاه المهاجرين تحت عنوان "نصيحة المغتربين وكفاية المضطرين في التفريق بين المسلمين". انظر القسمة العسكرية س ١٧٦ ص٦١، م ١٠٤ بتاريخ ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م.

٤٩- يونان لبيب رزق: العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٣٤، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٣٨.

٥٠- ليلى الصباغ: الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٧، ٨، تونس ١٩٧٧.

٥١- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره ص١٨١.

٥٢- أندريه ريمون: مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

٥٣- الباب العالي: س ١٨٤، ص٢٦٦، م ١٠٣ بتاريخ ١٠٨٨هـ ١٦٧٧م

٥٤- ليلى الصباغ: مرجع سبق ذكره ص٨٢.

٥٥- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص١٣٣.

٥٦- عبد القادر بن شقرون: الطب العربي في القرن الثامن عشر من خلال الأرجوزة الشقرونية تحقيق بدر التازى، ترجمة عبد الهادي التازى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤،ص٢١، ٢٢.

٥٧- أندريه ريمون: مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

٥٨- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ثلاثة أجزاء، دار الجيل، بيروت، د.ت، ج ٢، ص٣٦، ٣٧.

٥٩- نفس المصدر: ج١، ص٤٢٣.

٦٠- القسمة العسكرية: س ١٦٩، ص١٩٣، م ١٤٢ بتاريخ ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م.

٦١- نيللي حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، سيرة إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار – ترجمة رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧. ص٦٦.

٦٢- Walz Terence, Trade Between Egypt and Bilad Al-Sudan, 1700-1820, Cairo, 1978, P.2.

٦٣- على الزواري: العلاقات التجارية بين تونس والشرق في القرن الثامن عشر من خلال قضية قراض، ضمن كتاب الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، مركز البحوث والدراسات، الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، ١٩٨٤، ص٢٢٢.

٦٤- بولاق: س ٤٩، ص٢٣٥، م ٥٥٥ بتاريخ ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م ؛ بولاق: س ٥١، ص٢١٧، م ٤٧٢ سنة ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م.

٦٥- روجيه لوطورنو: مرجع سبق ذكره، ج ١، ص٦٤١.

٦٦- نيللي حنا: مرجع سبق ذكره، ص٧١.

٦٧- محكمة الإسكندرية س٣٥ ص١٨٥، م ٥٨٠ سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م

٦٨- دى شابرول: دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، وصف مصر، الجزء الأول ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٩ .

٦٩- أندريه ريمون: مرجع سبق ذكره، ص٧٨

٧٠- أحمد باشا الجزار: نظامنامة مصر، منشور ضمن كتاب عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٨٢.

٧١- إسكندرية الشرعية: س٨، ص٢٥٨، م ٧١٢ بتاريخ ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م.

٧٢- إسكندرية الشرعية: س٧٠، ص١٢٧، م ٢١٢ بتاريخ ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م.

٧٣- بولاق: س٤٠، ص٢٥٤، م ٥١٣ بتاريخ ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م.

٧٤- Raymond, Andre: les qurtiers des residence des commercants et artistans Maghrebins au Caire aux xvll et vlll seicle, lcs prouinces Arabes et leurs sources decoumentaires a l'epoque ottomane, Tunis, 1984.p. 356.

٧٥- أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر العربي للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٩٠.

٧٦- القسمة العسكرية: س١٦، ص٢٤٦، م ٦١٨ بتاريخ ٩٩٦هـ/ ١٥٨٧م ؛ القسمة العربية: س١٠، ص٥٠، م٧٩ بتاريخ ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م.

٧٧- القسمة العربية: س١٠، ص٥٠، م ٧٩ بتاريخ ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م، القسمة العربية: س١٦، ص٢٤٦،م٦١٨ بتاريخ ٩٩٦هـ/ ١٥٨٧م.

٧٨- طولون: س ١٨٨، ص٣٢١، م ١٠٢٤ بتاريخ ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م.

٧٩- دار الوثائق القومية محكمة باب الشعرية: س ٥٩٦، ص٥١١، م ١٨٥٧، بتاريخ ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م

٨٠- الباب العالي: س ١٩٣، ص٩٨، ص٤١٢، بتاريخ ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م

٨١- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٦٦٠، م ٩٧٣ بتاريخ ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م

٨٢ – القسمة العسكرية:س ١٢١، ص٥٣٨، م ٧٩٠بتاريخ ١١٣٦هـ/١٧٢٣م.

٨٣ – القسمة العسكرية: س ١٧٥، ص١٧، م ٢٨ بتاريخ ١١٧٧هـ/١٧٦٣م

٨٤ – الباب العالي: س ٢١٥، ص٥٦٨، م ١٢٣٤ بتاريخ ١١٤٥هـ/١٧٣٢م

٨٥ – الصالحية النجمية: س ٥٣٢، ص٤٠٠، م ٦٢٣ بتاريخ ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م.

٨٦ – عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص١٥٩.

٨٧ – أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٦٢ ؛ عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص٦٥٠.

٨٨ – العياشي: ماء الموائد المعروف بالرحلة العياشية، طبع حجر، فاس، ١٨٩٨ بخط مغربي، ج١، ص١٢٥.

٨٩ – محافظ دشت: س ١٥١، ص٣٩٤، بتاريخ ١٠٤٣هـ/١٦٣٣م

٩٠ – القسمة العربية: س٣٢، ص٣٢٥، م ٤٩٦ بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م.

٩١ – عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٤٩١.

٩٢ – بولاق: س ٣٨، ص١٢٩، م ٣٧٣ بتاريخ ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م.

٩٣ – دشت: س ٣٣٥، ص١٣٧، م ٢٥٩ بتاريخ ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م.

٩٤ – الباب العالي: س ٥، ص٢٨٤، م ١٠١٨ بتاريخ ٩٤٥هـ/١٥٣٨م.

٩٥ – الإسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٠٥، م ٢٨٢ بتاريخ ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م.

٩٦ – إسكندرية أشهادات: س ١٨، ص٢٩، ٣٠، م بدون تاريخ ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

٩٧ – جليلة جمال القاضي وآخرون: رشيد النشأة والازدهار، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٨٠، ١٨١.

٩٨ – محكمة رشيد الشرعية: س ١١٤، ص١١، م ١٧ بتاريخ ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م.

٩٩ – رشيد: س٤١، ص٤١٠، م ١٠٢٠ بتاريخ ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م.

١٠٠ – القسمة العسكرية: س ٥٩، ص٣٨، م ٤٦ بتاريخ ١٠٦٢هـ ؛ الباب العالى: س ٦٣، ص٣٢٦، م ١٣٩٠ بتاريخ ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م.

١٠١ – محكمة أسيوط الشرعية: س ٤، ص١٩٩، م ٦٢٧ بتاريخ ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م.

١٠٢ – أحمد عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره، ص١٠.

١٠٣ – عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٣٩١.

الفصل الثاني

أصول وتطور البيوت المغربية في مصر

حول مفهوم البيت

في البداية علينا أن نحدد المفهوم الأكثر صعوبة، وهو مفهوم البيت وجمعها بيوت أو بيوتات، والمرادف لها هو لفظ العائلة وجمعها عائلات. ولكن كيف نفرق بين البيت والعائلة ككيان وبين الأسرة ؟ من كانوا أفراد البيت وكيف كانوا يتعاملون. وعلى الصعيد المنهجي لدراسة العائلات، فقد فرق كينيث كونو **Kenith Cuno** بين أربعة أنماط من البيوت والعائلات على أساس عدد أفراد العائلة وهم غير المتزوجين، أسرة بسيطة، عائلة ممتدة، عائلة متعددة. وحدد كونو الأسرة البسيطة بأنها تتكون من زوجين وأولادهما، والعائلة الممتدة التي تتكون من زوجين وأبنائهم وأحفاد يعيشون في منزل واحد أو منازل متجاورة، والعائلة المتعددة التي يعيش فيها أكثر من زوجين وأبنائهم وأحفادهم[1].

إلا أنه من الواضح أن بنية وحجم البيت العائلي خلال فترة الدراسة كان يرتبط بالثروة والمكانة الاجتماعية. وبعبارة أخرى يمكن أن نتوقع وجود اختلافات بارزة بين عائلات الطبقة الحاكمة والعائلات الكبيرة التي تمتلك مشروعات تجارية ضخمة وعائلات الفلاحين في الريف، وهذه الخلافات مرتبطة إلى حد ما بالثروة، إلا أن الثقافة هي الأخرى كانت عنصراً مهماً. فعلى سبيل المثال كان يتعين على الرجل الذي ينتمي إلى الطبقة المملوكية الحاكمة أن يعيش في بيت عائلة ذي نوعية خاصة عن بيوت عائلات التجار والعلماء. كما يمكن الأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي والاجتماعي

ذلك أن تنامى الثروات وعدد الأفراد في العائلة هو الذي يؤدى لتكاثر عدد العائلات، فبالتكاثر الديموغرافى تنقسم العائلة إلى فروع وتكون بعد أجيال عائلات جديدة مستقلة بلقب وذاتية جديدتين. ومن هنا يمكن التأكيد على التمايزات والوجاهة الاجتماعية؛ فكلمة عائلة نفسها تعنى الانتماء لعائل مرموقة يكون غالباً ذو شخصية كاريزمية يكون هو محور حركة البيت الاقتصادية والثقافية والسياسية. إن أهمية العائلة في المجتمع لا تكمن في العائلة كوحدة ديموغرافية واجتماعية بل في أهمية دورها في المجتمع بتقديمها عدداً من أفرادها يلعبون دوراً ما في أي نشاط في المجتمع. ومن هنا جاء التصنيف الطبقي لهذه العائلات وجاءت تسمية العائلات الكبيرة أو الأعيان أو الأكابر. لقد كان مفهوم الأسرة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر يعنى مفهوم السكن المشترك، فالأسرة أية مجموعة من الأقارب الذين يسكنون معاً في منزل واحد أو مجموعة من الناس يسكنون معاً، ولكن لا تربطهم بالضرورة علاقات قرابة أو علاقات نسب ودم، فأزواج البنات الذين يسكنون مع آباء زوجاتهن يمثلون جزءاً من الأسرة وكذلك الأتباع والخدم يعدون جزءاً من الأسرة.

ولكن العائلة أو البيت كما يفهم من خلال الوثائق والمصادر المعاصرة رغم عدم ورود نفس الكلمة "بيت" بالوثائق، فإنها تعنى الذين ينتسبون إلى جد واحد وتربط بينهم رابطة الدم؛ فأبناء العمومة رغم أنهم لا يعيشون في منزل واحد كانوا يعدون أنفسهم عائلة واحدة. وتشير الوثائق إلى ذلك بطريق غير مباشر، فمثلاً، عندما تتحدث عن شخص من عائلة ما فهي تختصر اسمه بدلاً من على بن قاسم بن محمد الدادي بن محمد بن عبد القادر الشرايبي إلى على بن قاسم الشرايبي، ويبدو أن المجتمع نفسه كان يستعمل نفس هذا الاختصار، هكذا تحدث الجبرتي أيضاً عن "بيت الشرايبي" و " بيت البناني" و "بيت الخشاب"[٢].

ورغم أن البيت المملوكي كان له مميزاته الخاصة به، إلا أنه أخذ بروح البيت والعائلة من المجتمع فكان البيت المملوكي ينتمي وينتسب إلى سيد واحد[٣]. فالبيت القاسمي كان ينتمي إلى قاسم بك والبيت الفقاري كان يتكون من معاتيق وأتباع ذي الفقار بك

وأتباعهم[٤]، وكذلك كان البيت القازدغلي فقد كان مصطفى كتخذا القازدغلى بمثابة الجد لجميع القازدغلية[٥].

وهكذا يمكن اعتبار الذين ينتسبون إلى جد واحد والذين تربط بينهم رابطة الدم عائلة كبيرة " ممتدة ". فمثلاً، عائلة الحلو وهى إحدى العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر في ثلاثينيات القرن الثامن عشر وكان لها فروع عديدة بالقاهرة، إلا أن إطار العائلة الواحدة كان يربطهم جميعاً سواء منهم الغنى أو الفقير. على سبيل المثال، عندما توفى الحاج بدوى بن أحمد الحلو قام ابن عمه الخواجا[٦] محمد أبو النصر بن أحمد الحلو بإسقاط جميع الديون التي عليه له، كما تبرع بعمليات تجهيزه وتكفينه ودفنه[٧]. وحرص عدد من التجار المغاربة على تعيين أوصياء على أولادهم من ذويهم وعائلاتهم، كما حرصوا على أن يوصوا بجزء من تركاتهم لبعض أفراد عائلاتهم في فاس أو في الحجاز مما يوضح الرابطة القوية التي كانت تربط هذه العائلات، فالخواجا حدو بن عربي المنجور أوصى عند وفاته في سنة ١١٣١هـ/ ١٧١٨م لخمسة أفراد من عائلته في الحجاز وفاس بمبالغ مالية كبيرة من تركته[٨].

والجدير بالذكر أيضاً أن الأسرة المكونة من أب وأولاده، كانت تتحول إلى عائلة إذا تزوج هؤلاء الأولاد وأنجبوا سواء عاشوا في داخل منزل واحد أو انفصلوا، وكانت حياة هؤلاء في بيت واحد واشتراكهم في رأس مال واحد للعائلة مدعاة إلى دعم دورهم وتأكيد أهميتهم كجماعة. وخير مثال على ذلك هو عائلة الشرايبي حيث ساعد وجودهم في مكان سكن واحد ووجود اتحاد مالي بينهم على تفعيل دورهم بصورة مهمة في القاهرة[٩] على نحو ما سنفصله لاحقاً.

وفى هذا الصدد ثمة إشكالية فرضت نفسها مؤداها افتقار المعطيات البحثية إلى إحصاءات دقيقة أو حتى تقريبية عن العدد الإجمالي للعائلات المغربية التجارية في مصر رغم الدلائل التي تشير إلى كثرة تعدادها وتعدد نشاطها. ومن ثم " تعسرت " إن لم تكن بالأحرى تعثرت، محاولة الترجمة لهذه العائلات، مما حدا بالباحث أن يلجأ إلى توصيفها

وتقسيمها ابتداءً من رصد الجذور التي وفدوا منها ومروراً بصياغة السمات العامة المميزة لكل شريحة على حده مع بيان العوامل المشتركة والمتباينة لدى كل منها، وانتهاءً بالترجمة لبعض هذه العائلات وتقييم دورها في حركة الاقتصاد في مصر خلال العصر العثماني وفقاً للمصادر التي توافرت.

أولاً- العائلات الطرابلسية

تركزت العائلات الطرابلسية بمصر في الإسكندرية ورشيد[١٠] اللتين ربطتهما علاقات تجارية قوية مع طرابلس، وهو ما شجع العديد من الأسرات والعائلات الطرابلسية على الاستقرار بهما. وقد كان الوجود الطرابلسى أكثر وضوحاً في الإسكندرية، ويعود الفضل إلى العناصر الطرابلسية التي استقرت في الإسكندرية في إنشاء حي المنشية خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر[١١] حيث نزح هؤلاء الطرابلسيون في جلهم من منطقة المنشية، وكان حياً ضخماً في طرابلس التي كانت مقسمة إلى جزأين رئيسيين هما الساحل والمنشية[١٢]، وقد قام الخواجا إبراهيم بن عبيد الشهير بتربانة ثم ابناه محمد وعلى بدور مهم في عملية التنمية العمرانية لهذه المنطقة التي كان بها مجموعة من البساتين والأراضي الرملية الفضاء، حيث قام آل تربانة بإنشاء مجموعة كبيرة من المنشآت المعمارية كانت من العناصر الهامة في إعمار هذه المنطقة[١٣]. كما استقرت بعض العائلات الطرابلسية في بولاق بالقاهرة، وكانت وكالتا الزيت والكتان في بولاق من الأماكن المهمة التي تواجد بها التجار الطرابلسيون. علاوة على أن الوجود الطرابلسى كان كثيفاً أيضاً في منطقة طولون بالقاهرة حيث تولى عدد ليس بالقليل من كبار التجار الطرابلسيين مشيخة سوق التجار بطولون[١٤].

وقد تمثل النشاط الرئيسي للعائلات الطرابلسية في تجارة زيت الزيتون، إذ قامت هذه العائلات بدور مهم في تزويد مصر بكميات ضخمة من زيت الزيتون ؛ فالخواجا سعيد بن سالم الزوارى الطرابلسى والذي كان يشغل منصب رئيس التجار بوكالة

الزيت ببولاق ظل يحتكر عمليات توريد الزيت للحرمين الشريفين هو وعائلته أكثر من ثلاثين عاماً وحقق من هذه التجارة ثروة كبيرة هو وعائلته[١٥].

وإلى جانب الزيت لعب الطرابلسيون دوراً كبيراً في عمليات استيراد وتجارة الكبريت والقطران الذي أنتجته بلادهم، حيث قاموا بدور كبير في تزويد مصر بما احتاجته من هاتين السلعتين، سواء عبر قافلة الحج أو عبر الطريق البحري، وقد سيطرت العائلات الطرابلسية على تجارة الكبريت والقطران في أغلب انحاء مصر حيث سيطروا على عمليات توزيعه على الأقاليم المصرية[١٦] وقامت العائلات الطرابلسية بدور نشيط في تجارة الذهب، حيث كان لهذه العائلات باعها الطويل وتمرسها الكبير في تجارة الذهب الأفريقية، وبسبب هذه التجارة المهمة حازت العديد من العائلات الطرابلسية ثروات ضخمة مثل عائلات تربانة ورحومة ومؤمن والغرياني وغيرها[١٧].

كما قامت العائلات الطرابلسية التي استقرت في مصر بدور كبير في تزويد طرابلس بالأقمشة الكتانية والنيلية والقطنية المصرية إضافة إلى الحبوب الزراعية مثل الأرز والعدس والقمح وحتى بالسلع التجارية المستوردة مثل التوابل والبن. ولذلك، فقد امتلكت أغلب العائلات الطرابلسية التي استقرت في الإسكندرية فروعاً لها في بولاق[١٨] وبعضها كان ينتقل من الإسكندرية إلى بولاق أو طولون للحياة في القاهرة حيث يجذبهم إليها الزخم التجاري الضخم ولعل عائلة الزواري مثال جيد لهذه الظاهرة حيث انتقلت من الإسكندرية إلى بولاق. ورغم ذلك فقد ظلوا يمتلكون وكالتين كبيرتين في الثغر من أجل إنجاز مصالحهم التجارية[١٩]. ولعبت دوراً مهماً في تجارة المرجان الذي كان يستخرج من شواطئ تونس، وكان مطلباً عاماً لتجارة الشرق، وكان لعائلة الغرياني وابن ملقه باعاً طويلاً في تجارته[٢٠].

والواقع إن عدد العائلات الطرابلسية في مصر كان كبيراً وخاصة قياساً على الفترة التاريخية الطويلة، ولذلك فقد كان من الصعب إحصاء هذه العائلات من خلال وثائق

المحاكم الشرعية، ولكن يمكن أن نشير إلى أهم وأشهر هذه العائلات في الجدول التالي:[٢١].

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
التيجي	٩٤٥هـ/١٥٣٨م	طرابلس	القاهرة – طولون
الصفار	٩٥٧هـ / ١٥٥٠م	مسراته	القاهرة – الجملون
ابن شداد	٩٥٧هـ / ١٥٥٠م	مسراته	القاهرة – طولون
المنشري	٩٧٢هـ/١٥٦٤م	مسراته	فوه.
ابن مهلهل	٩٧٣هـ/١٥٦٥م	طرابلس	القاهرة – طولون
السقطي	٩٩٠هـ / ١٥٨٢م	زليطن	رشيد
ابن ملقة	النصف الأول ق ١٦م	طرابلس	القاهرة
فحيمة	النصف الأول ق ١٦م	طرابلس	الإسكندرية
رحومة	القرن السادس عشر م	أوجلة	الإسكندرية
كريمان	القرن السادس عشر م	مسراته	الإسكندرية
الهواري	القرن السادس عشر	؟	القاهرة – طولون
تربانة	النصف الأول ق ١٧م	مسراته	الإسكندرية–القاهرة
غانم	بداية ق ١٧م	بنى غازى	الإسكندرية ثم رشيد
الغرياني	النصف الثاني ق١٧م	طرابلس	الإسكندرية
الناضوري	النصف الثاني ق١٧م	مسراته	الإسكندرية
السيفاوي	النصف الثاني ق ١٧	طرابلس	طولون
ابن رمضان	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	طولون
ابن الحاج	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	بولاق
بكري	النصف الأول ق ١٨م	مسراته	طولون
بدر	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية ثم رشيد
البنداري	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	طولون – الفحامين
بنو	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	طرابلس	القاهرة

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
البواب	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – القاهرة
البرادعي	النصف الأول ق ١٨م	مسراته	الإسكندرية
الحوت	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	رشيد
حيدان	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية
جويلي	النصف الأول ق ١٨م	مسراته	الإسكندرية
دغيل	١١٤٣هـ/١٧٣٠م	طرابلس	الإسكندرية
الزنار	١١٤٠هـ/١٧٢٧م	طرابلس	الإسكندرية
الزواري	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – القاهرة
ساسي	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	طولون
الشماخي	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	القاهرة – طولون
عجيبة	١١٣٣هـ / ١٧٢٠م	مسراته	الإسكندرية
العجيل	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	القاهرة – الفحامين
العكروت	النصف الأول ق ١٨م	بني غازي	رشيد والإسكندرية
فارس	النصف الأول ق ١٨م	تاجوراء	رشيد
الفاوي	١١٥٦هـ/١٧٤٣م	مسراته	الإسكندرية
الفوال	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – المورية
ميلاد	النصف الأول ق ١٨م	تاجوراء	الإسكندرية
المجرسي	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – القاهرة
الأرزملي	١١٦٠هـ / ١٧٤٧م	تاجوراء	الإسكندرية
شيخي	النصف الثاني ق١٨م	طرابلس	الفحامين
قيمو	النصف الثاني ق١٨م	تاجوراء	القاهرة
الناقة	النصف الثاني ق١٨م	طرابلس	القاهرة -- الأزهر

ويجب علينا منذ البداية أن نأخذ تواريخ الهجرة بنوع من الحذر، فبالطبع ليست كلها أكيدة، بل هي تقريبية للغاية. ولعل هذا الجدول يوضح ضخامة أعداد الطرابلسيين

في مصر فهذا الجدول لا يضم سوى العائلات الطرابلسية الشهيرة التي لعبت دورا تجارياً متميزاً فقط، ويوضح الجدول أن مدينة طرابلس كانت عائلاتها أكثر العائلات تواجداً في مصر، فمن بين ٤٥ عائلة استأثرت طرابلس بحوالي ٢٢، عائلة أي بنسبة ٤٨% من العائلات المهاجرة إلى مصر، وهو ما يعكس ثراء وفاعلية الحركة التجارية بين موانئ مصر الشمالية وطرابلس، كما يعكس أيضاً التواصل العائلي القوى بين طرابلس والمدن المصرية. أما مسراته؛ فقد كانت أهم الموانئ التجارية في الساحل الطرابلسي كله، وكان تجارها هم الأنشط والأكثر ثراءً بين كل العائلات الطرابلسية، لذلك فلم يكن من المستغرب على الإطلاق أن تستأثر العائلات المسراتية بـ ٢٢% من إجمالي التواجد الطرابلسي، وثمة تواجد مهم أيضاً في مصر للعائلات الأوجلية والتاجورية نتيجة لتجارة الذهب الذي وجد إقبالاً واسعاً في السوق المصرية، حيث كانت تاجوراء وأوجله محطات رئيسية للقوافل المتاجرة في تراب الذهب.

وكان للقاهرة النصيب الأكبر في التواجد الطرابلسي في مصر، فكان لها ١٧ عائلة، أي بنسبة تصل إلى٣٧ % من إجمالي العائلات الطرابلسية. وكانت الإسكندرية أيضاً معقلاً للتواجد الطرابلسي فكان بها ٣٤% من العائلات الطرابلسية. أما رشيد فلم يقطنها إلا ثلاث عائلات فقط. ويمكن ملاحظة ظاهرة مهمة من الجدول وهى أن عدداً ليس بالقليل من العائلات الطرابلسية كان لها فروع في أكثر من مدينة فأربع عائلات كان لها فروع في الإسكندرية ثم امتدت لها فروع في القاهرة، وكان لعائلتين فقط فروع في الإسكندرية ورشيد وهما غانم وبدر. أما أهم العائلات التي يمكن الترجمة لها فهي:-

عائلة تربانــة

لعل عائلة تربانة تعد من أشهر العائلات المغربية التي لازال السكندريون يعرفونها إلى اليوم جيداً، بسبب ذلك الجامع العتيق الذي أسسه الخواجا إبراهيم بن عبيد الشهير بتربانة في خط الميدان بحي المنشية في نهاية القرن السابع عشر، وتلك الوكالة الضخمة التي تحمل اسمه والتي ما تزال باقية كأهم الآثار الإسلامية بالثغر[٢٢] إلى اليوم، وتبدو

المعلومات الأولى عن آل تربانه غامضة، فالوثائق الأولى عن هذه العائلة تبدأ في منتصف القرن السادس عشر تقريباً حيث تشير إلى استقرار الحاج سليمان تربانه المصراتى في أكدار[٢٣] حيث عمل وكيلاً لعدد كبير من التجار في توريد تراب الذهب الذي ظل واحدة من أهم السمات التي ميزت أنشطتهم التجارية . ويبدو أن سليمان تربانة هو الجد الأكبر للعائلة، ورغم الغموض الذي يحيط بعمليات استقرار آل تربانة في الإسكندرية، فالثابت أن النصف الأول من القرن السابع عشر قد شهد انتقال الحاج إبراهيم بن عبيد بن سليمان الشهير بتربانة إلى مصر مع ابن أخيه علي بن سليم بن عبيد بن سليمان الشهير بتربانة إلى الإسكندرية. ويبدو أن النشاط التجاري الكبير للإسكندرية مع مسراته وطرابلس هو الذي دفعهما إلى الانتقال إلى الإسكندرية لممارسة التجارة بها، وبخاصة عمليات صفقات البن الذي أصبح سلعة مطلوبة في شمال إفريقيا[٢٤].

إن متابعة ودراسة النشاط التجاري للخواجا إبراهيـم تربانة تدل على أن الرجل رغم انتقاله إلى مصر. لم يفقد شبكاته وعلاقاته التجارية التي كان قد كونها في مسراته، واستمرت علاقاته التجارية قوية ومع الموانئ التونسية وظل وكلاؤه ومبعوثوه يترددون على كانو وأكدار لجلب تراب الذهب[٢٥] وهو ما ساعده على احتلال مكانة مهمة في الإسكندرية بصورة سريعة، كما ساعده وجود ابن أخيه عبد الرحيم بن هويدى بن عبيد تربانة في القاهرة على تزايد أعماله التجارية بصورة كبيرة، حيث كان عبد الرحيم واحداً من أهم تجار طولون إبان هذه الفترة[٢٦]. وقد تمكن الخواجا إبراهيم تربانة بفضل نشاطه الواسع والمكثف وعلاقاته التجارية والسياسية القوية عبر كامل أرجاء مصر وشمال إفريقيا من مد علاقاته وشبكاته التجارية لتشمل أيضاً البحر الأحمر. كما تمكن الخواجا إبراهيم بفضل ذلك وبفضل الشركات التجارية القوية التي دخل فيها مع كبار تجار القاهرة ورشيد من الدخول في شركات مع الخواجا عبد العزيز بن قاسم الشهير بالبرجى، والذي كان أهم شخصية تجارية في الثغر السكندري خلال الربع الثالث من القرن السابع عشر[٢٧]. وقد تمكن إبراهيم تربانـة بفضل ذلك وبفضل مهارته في

العمل التجاري من تهميش منافسيه التجاريين في الثغر، ليصبح أهم شخصية تجارية في الإسكندرية إبان الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى وفاته في سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م[٢٨]. ولإدراكه بأهمية وجود مركز له في القاهرة، باعتبارها المحور الأساسي للحركة التجارية، فقد اشترى الخواجا إبراهيم تربانه في أواخر سنوات حياته منزلاً كبيراً في طولون وأصبح يتنقل بين القاهرة والإسكندرية لإنجاز أعمال تجارية كبيرة [٢٩].

وتبدو أهمية الخواجا إبراهيم تربانة بصورة أكثر وضوحاً من مجموعة المنشآت المعمارية الضخمة التي قام بإنشائها بالثغر حيث أدرك الرجل بحسه التجاري أن أهم المناطق التجارية هي القريبة من ديوان جمرك الثغر فقام بإنشاء ثلاث وكالات ومسجد معلق على مجموعة كبيرة من الحواصل والحوانيت، كما أنشأ عدداً كبيراً من الحوانيت. وبذلك فقد أنشأ الرجل سوقاً تجارياً كاملاً أطلق عليه سوق خط الميدان(٣٠) . وقبل وفاته كان الخواجا إبراهيم تربانة قد أوقف كل منشآته العقارية في وقف ضخم ظل الرباط الأساسي الذي يجمع أغلب أفراد عائلة تربانة، حيث شمل الخواجا إبراهيم في وقفه أغلب أفراد عائلته مما دعم من الترابط العائلي في أعقاب وفاته حيث حل ابنه الأكبر محمد محله في إدارة أعمال العائلة، واستطاع محمد أن يحافظ على الشركة بين أفراد عائلته فظلت جميع أملاك وأموال والده تحت إدارته وخلف والده في رئاسة تجار الثغر السكندري[٣١]. وكان والده قد زوجه من عائلة كبيرة لتساعده في أعماله هي عائلة غالم، فكان والد زوجته هو يونس كتخدا مستحفظان بالثغر السكندري واحداً من أهم الشخصيات الحاكمة بالثغر، كما قام الخواجا محمد بتزويج ابنته عائشة من الأمير محمد جوربجي عزبان بن سالم الشهير بابن غانم والذي كان ملتزماً لفوه. وقد دعمت هذه المصاهرات موقف الخواجا محمد تربانة أمام الإدارة السياسية. كما ظل حجم تجارته كبيراً حيث ورث عن والده شبكاته وعلاقاته التجارية. وعند وفاته في سنة ١١٣٠هـ/ ١٧١٧م لم تسجل للأسف تركته حيث وضع أخوه علي " الذي خلفه في رئاسة العائلة" وبالتالي أيضاً في رئاسة تجار

الثغر السكندري، يديه على جميع أمواله وشركاته وحصل على تفويض من العائلة في إدارة جميع أموال العائلة ماعدا زوجة أخيه الخواجا محمد " زينب بنت يونس غانم" التي أصرت علي أخذ حصتها من الميراث[٣٢]. وظل علي بن إبراهيم تربانة أهم شخصية تجارية في الثغر السكندري، واستطاع أن يدير جميع الأنشطة التجارية المتعلقة بالعائلة خاصة بعد أن شب أخوه عمر وراح يعاونه في إدارة الأنشطة التجارية[٣٣]. غير أنه بوفاة الخواجا علي تربانة تحول آل تربانة إلى كبار أعيان يعيشون على إيرادات أملاكهم من العقارات الضخمة[٣٤] ومن دخولهم إلي العمل العسكري حيث أصبح جلهم من الجوربجية والأمراء العسكريين في الثغر السكندري[٣٥]، كما امتلكوا عدداً من المشروعات الصناعية والزراعية مثل معاصر الزيت والبساتين[٣٦].

عائلة غانم

يعود أصل هذه العائلة إلى مدينة بني غازي وهي إحدى المدن التي أسسها المورسكيون. وقد هاجر آل غانم إلى مصر في حوالي النصف الأول من القرن السابع عشر[٣٧]. وقد تميز بيت غانم بالعمل المزدوج في التجارة والنشاط العسكري. ورغم غموض المعلومات حول رأس هذه العائلة الحاج صالح بن أحمد غانم، فالوثائق توضح أن الرجل أصبح ذا شخصية قوية في الثغر السكندري منذ تسعينيات القرن السابع عشر، فكان يمتلك حانوتاً في سوق الطبارة يبيع فيه البضائع الواردة إليه من طرابلس ومن جربه وبخاصة الزيت والكبريت كما كان له أربعة منازل إلى جانب ترسانة الثغر بالنجع البحري[٣٨].

ومنذ بداية السبعينيات أصبح الحاج صالح بن أحمد غانم شيخاً لطائفة المغاربة في الثغر السكندري وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة ١٠٨٠هـ /١٦٦٩م. وقد ترك الحاج صالح بن أحمد غانم عند وفاته ولدين هما أحمد ويونس وقد امتهن الولدان العمل البحري في ترسانة الثغر. وعمل أحمد في التجارة بين مصر وأزمير وكان يمتلك

نصف مركب شركة مع حسن الجزايرلى، وكان يتردد بصفة دائمة على أغلب موانئ البحر المتوسط من سالونيك إلى أزمير حتى سوسة وسفاقص، حيث كان يصدر البن من مصر إلى أزمير وإسطنبول؛ فعند وفاته في سنة ١١٠٧هـ /١٦٩٥ م ترك ١٥٠ قنطاراً من البن كان بصدد شحنها في مركبه إلى إسطنبول، وقد بلغت تركته ٣٦٦,٠٠٠ بارة، وهو مبلغاً كبيراً يعكس الثراء الواسع لهذه العائلة[٣٩]. أما يونس فقد عمل في الحياة العسكرية بالثغر السكندري حتى أصبح كتخدا مستحفظان "وهو أهم منصب عسكري في الثغر" خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر[٤٠]. وقد خلف يونس أخاه أحمد في رئاسة العائلة، وليدعم الوحدة والتماسك بين عائلته زوج حفيدته لطيفة ابنة سليمان من ابن أخيه صالح بن أحمد بن صالح غانم الذي يستطيع أن يحل محل عمه يونس في رئاسة العائلة. كما ارتقى أيضاً إلى درجة كتخدا مستحفظان بالثغر السكندري.

وتوضح الأملاك العقارية لآل غانم مدى التلاحم الذي كان يربط أفراد العائلة، ففي سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م قام صالح كتخدا بترك وقف ضخم شمل وكالتين كبيرتين إضافة إلى أكثر من واحد وأربعين حانوتاً وعدداً كبيراً من المنازل بجزيرة الثغر السكندري، وأوقف ذلك على نفسه وعلى عائلته حيث دعم هذا الوقف عرى التلاحم العائلي لآل غانم[٤١]. وقد تميزت عائلة غانم بالتحول نحو العمل العسكري أكثر من النمط التجاري منذ أربعينيات القرن الثامن عشر، وراح أفراد العائلة يلحقـــون بألقابهـــم كلمة " زاده " ليؤكدوا على أصولهم الأرستقراطية العسكرية وللتشبه بالفئة التركية . كما أصبحت الاستثمارات العقارية وسيلة أساسية لإدرار عوائد مالية ثابتة على أفراد العائلة[٤٢] سمة أساسية لهم، وقد تميز آل غانم بلقب " القبودان" وهو لقب يعكس الدور المهم لهذه العائلة في العمل البحري، إذ عمل عدد كبير منهم في النشاط البحري بين موانئ مصر والدولة العثمانية[٤٣] وقد تصاهر آل غانم مع كبريات العائلات السكندرية من أجل تدعيم قوتها ووجودها بالمدينة فتصاهروا مع عائلة أبي هيف وتربانة وغيرها[٤٤].

عائلة الناضوري

من العائلات المسراتية المهمة التي استقرت في مصر خلال القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، حيث هاجر إلى الإسكندرية الحاج عبد القادر بن أحمد الناضوري فيما بين عامي ١٠٦٠-١٠٧٠هـ/ ١٦٥٠ - ١٦٥٩م حيث استقر بها وعمل وكيلاً لأخويه سالم وأحمد في مسراته، وكان يرسل إليهم الأرز والأقمشة المصرية والبن وكانا يرسلان إليه الكبريت وزيت الزيتون والصابون. ومن الإسكندرية استطاع الحاج عبد القادر أن يكون العديد من الشركات في مصر مع عدد من التجار المغاربة، فكون شركة مع الحاج سالم بن غانم للتجارة في تراب الذهب، كما كون شركة أيضاً مع عبد الله بن غلبون لنفس الهدف، وقد أدى انتقال أخيه أحمد من مسراتة إلى أدرنة والاستقرار بها إلى دعم العلاقات التجارية لآل الناضوري حيث امتدت الشبكة التجارية لهم لتشمل شرق البحر المتوسط[٤٥].

وعند وفاته في سنة ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م كان عبد القادر قد ترك لولده الوحيد القاصر فتح الله تركة ضخمة قدرت بـ ٢٠٠,٠٠٠ بارة[٤٦]. وقد تزوج إبراهيم بن محمد بن أحمد الناضوري وهو ابن أخو عبد القادر من زوجة عمه فاطمة بنت منصور الناضوري حيث كان وصياً على فتح الله أيضاً، لكن فتح الله عندما شب أخذ في إدارة أمواله واستطاع رغم صغر سنه أن يحقق إنجازات تجارية عظيمة مما دفع عمه أحمد إلى أن يجعله المشرف على جميع أعمال العائلة في مصر بدلاً من ابنه إبراهيم[٤٧]. استطاع فتح الله أن يجمع بين العمل العسكري والعمل التجاري؛ فارتقى في المناصب العسكرية حتى أصبح كتخدا ومشرفاً على قلعة الركن، كما أصبح من أهم تجار الثغر السكندري بعد وفاة الخواجا أحمد جميع في سنة ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م حيث لعب فتح الله دوراً مهماً في العلاقات التجارية بين مصر وأدرنه وإسطنبول حيث كان عمه أحمد يرسل إليه بالدخان الذي أصبح سلعة مطلوبة بصورة واسعة في الأسواق المصرية إضافة إلى الأخشاب والأقمشة الرومية، وكان فتح الله يرسل إليه بالبن والأقمشة المصرية والأرز وغيرها م

السلع[٤٨]. كما لعب فتح الله دوراً مهماً في تجـــارة الذهب . وقبل وفاته قام فتح الله بإنشاء وكالـــة ضخمة في منطقة المنشية بالقرب من الميناء. كما أصبح ابنه عبد القادر بن فتح الله جوربجي بقلعة الركن بالثغر السكندري . وبعد عبد القادر ظل لآل الناضوري تواجداً قوياً بالثغر السكندري، إلا أنهم عملوا في الفرق العسكرية بقلاع الثغر السكندري واعتمدوا على مجموعة من الأوقاف التي تركها لهم والدهم.

ثانياً - البيـــوت التونسية

يضرب الوجود التونسي الكبير في مصر بجذوره إلى ما قبل العصر العثماني، ففي حي طولون قبل الفتح العثماني لمصر، كانت توجد أعداد كبيرة من الأسر والعائلات التونسية، غير أن بداية القرن السابع عشر شهدت توافد أعداد كبيرة من التونسيين وبخاصة الجربيين، حيث تشير الوثائق إلى ذلك بوضوح فتطلق على شيخ مغاربة طولون في بعض الأحيان شيـــخ المغاربـــة الجربيين[٤٩]. وقد مثل الوجود التونسي في هذا الحي نسبة ٤٥%. أما الطرابلسيون فقد كانوا يمثلون حوالي٢٠%. بيد أن العناصر الجزائرية لم تكن تتجاوز ٧% من سكان هذا الحي، والنسبة الباقية وهى ٢٨% فقد كانت عناصر أخرى. فيما تغيب الفاسيون عن الوجود في هذا الحي بصورة شبه تقريبية[٥٠]، وقد ساعد تركز العائلات التونسية في طولون على تأخر ذوبان هذه العائلات نوعاً ما داخل المجتمع المصري، فاحتفظوا بسمات عامة لمنطقة طولون فتميز هذا الحي بكونه مغربياً[٥١]. كما كان الوجود التونسي مهماً أيضاً في ميناء بولاق. فثمة عدد كبير من العائلات التونسية التي استقرت في رشيد والإسكندرية قد هاجر بعض أفرادها واستقروا في بولاق مثل عائلات الزحاف والحسيني والجربوعى والركراك وعاشور وغيرها[٥٢]. وقد أسهمت هذه العائلات بدور كبير في التجارة بين موانئ مصر الشمالية والقاهرة[٥٣]. وكان الوجـــود التونسي ملحوظـــاً للغاية في الإسكندريـــة ورشيد؛ ظلت العائلات التونسية تسيطر على مجريات الأمور الاقتصادية بالمدينتين

لفترات طويلة. إذ قامت عائلات أبو النور واللوبري وجميع والسلمي وجميعي ودويب واللومي بالدور التجاري الأول بهما[٥٤].

وقد تميز النشاط الاقتصادي للعائلات التونسية أكثر في البحر المتوسط عنه في البحر الأحمر، فكانت العائلات التونسية أكثر انتشاراً وتواجداً في موانئ البحر المتوسط في إسطنبول وأزمير وسالونيك وأدرنه وغيرها[٥٥]. وحتى الذين عملوا منهم في تجارة البحر الأحمر كانوا قد أسسوا شبكات تجارية قوية في البحر المتوسط أولاً ثم تطلعوا لتوسيع تجارتهم بالدخول في التجارة الدولية بالبحر الأحمر، مثل الخواجا محمد بن عطية اللوبري الذي كان شهبندر التجار بثغر رشيد خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر وكان له وكلاء في إسطنبول وسوسة وتونس ثم في مكة وجدة ومخا[٥٦].

وقد لعب التونسيون دوراً ملحوظاً في تجارة السلع التي أنتجتها بلادهم، فيمكن القول إنهم تخصصوا بالأساس في تجارة زيت الزيتون، وكانت وكالة الزيت في بولاق وكالة شبه تونسية[٥٧] وثمة للتونسيين تواجد محسوس في وكالة الزيت بالفيوم منذ إنشائها في القرن الثامن عشر[٥٨] كما قام التونسيون بدور مهام في صناعة الأحرمة أو الطواقي، وسيطروا على تجارة الشاشية والطرابيش[٥٩].

علاوة على ذلك كان للعائلات التونسية باع طويل في تجارة المرجان الذي كانت تنتجه سواحل بلادهم[٦٠]. وقد أسهمت العائلات التونسية في رشيد والإسكندرية بدور كبير في تجارة مصر مع أوروبا. فكانت هم تعاملاتهم المهمة مع التجار الأوربيين فاستوردوا الورق والأقمشة الأوربية الصوفية والأسلحة وغيرها، حيث شكلوا إلى جانب اليهود المحور الرئيسي لتجارة مصر مع أوروبا[٦١].

وكان عدد كبير من العائلات التونسية التي استقرت في مصر تمثل في بداية هجرتها فروعاً أو وكلاء لعائلاتهم في المدن التونسية حيث حرصت هذه العائلات على إرسال الأفراد الأصغر سناً إلى مصر وبقاء المجموعات الأكبر سناً في تونس لإدارة المصالح التجارية العائلية. إن هذا النمط الإنتاجي المالي الملتحم كان يشكل ظاهرة بارزة

العائلات التونسية مثل عائلة الركراك والسلامى واللولى وجميع والزحاف وغيرها. فالخواجا مسعود بن على الركراك السفاقصى كان ممثلاً لعائلة الركراك في الإسكندرية حيث استقر بها، ولما رأى الخواجا مسعود ضرورة حصوله على السلع التجارية الشرقية من مصادرها فقد رحل إلى بولاق، واتخذ به منزلاً، وتزوج من كاتبة بنت بدوى الشمسار في الكتان حيث كانت تجارة الكتان واحدة من أهم ميادين تجارة آل الركراك، كما احتفظ الخواجا مسعود بزوجته كريمة ومنزله في الإسكندرية، وكان على مسعود أن يرسل إلى آل الركراك في سفاقص بالأرز والبن والكتان والحنة وغيرها من السلع كما كانوا يرسلون إليه بالزيت والطرابيش والشاشية[٦٢]. وفيما بعد لحق عدد من آل الركراك بالخواجا مسعود مدعمين فرع العائلة في الإسكندرية حيث استقر هؤلاء بها نهائياً[٦٣].

والواقع إن عدداً ليس بالقليل من العائلات التونسية كان يستقر منها أفراد في الموانئ المصرية أو حتى القاهرة لفترات قد تطول أو تقصر يعملون خلالها بالتجارة ويمتلكون العقارات وغير ذلك ثم يقررون في النهاية تصفية أعمالهم في مصر والعودة إلى تونس وهى خاصية تميزت بها العائلات التونسية دون غيرها من العائلات المغربية الأخرى[٦٤]. وقد دخل التونسيون الأوجاقات والفرق العسكرية مثلهم مثل غيرهم من التجار المغاربة، إلا أنهم قاموا مثل الجزائريين بدور أكبر في البحرية العثمانية، حيث عملوا بحارة على السفن العثمانية، وامتلكوا العديد من السفن في البحر المتوسط[٦٥]. واستطاع عدد كبير منهم أن يصل إلى قيادة قلاع الإسكندرية ورشيد.فمثلاً كان خليل غربال جاويش الحصار الكبير الأشرفي في سنة ١١٦٢هـ/ ١٧٤٨م. وكان حسن بن على الشهير بالبيطاش كتخدا ترسانة الثغر السكندري في سنة ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م[٦٦].

لقد كان عدد العائلات التونسية في مصر كبيراً، وكان التونسيون الأكثر عدداً بين كل المغاربة في مصر ليس في ميدان التجارة فحسب، بل أيضاً في الميدان العلمي. فشيخ رواق المغاربة ظل لفترات طويلة للغاية من التونسيين ويكفى الإشارة إلى عائلة

الشرقي ودورها في الرواق فقط[٦٧]. كما كان عدد الطلاب التونسيين في الرواق هو الأكثر بين كل المغاربة، ويمكن أن نحاول تحديد العائلات التونسية الأكثر أهمية في الجدول التالي [٦٨]:

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة إلى مصر	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار	ملاحظات
ابن الكاتب	٩٣٠هـ/١٥٢٣م	منستير	الإسكندرية	
الفهمي	٩٣٠هـ/١٥٢٣م	جربه	الإسكندرية	
الكريمابي	٩٥٦هـ/١٥٤٩م	سفاقص	بولاق -الإسكندرية	
تبن	٩٦٠هـ / ١٥٥٢م	مستير	الإسكندرية	
غراب	٩٨٣ هـ/١٥٧٥م	سفاقص	رشيد - القاهرة	
اللومي	٩٨٣هـ/٢٥٧٥م	سفاقص	رشيد	
الجنان	٩٨٣هـ/١٥٧٥م	سفاقص	القاهرة- بولاق	
جلمام الجزار	النصف الأول ق ١٧ م	جربه	القاهرة	طولون
النصفي	٩٨٧هـ/١٥٧٩م	المهدية	بولاق	
الحمامي	٩٨٨هـ/١٥٨٠م	سفاقص	رشيد	
كمون	٩٨٨هـ/١٥٨٠م	جربه	رشيد	
ابن عطية	النصف الأول ق ١٦ م	مصمودة	الإسكندرية- رشيد	
أمغار "مغار"	النصف الأول ق ١٦ م	جربه	القاهرة	طولون
التراب	النصف الأول ق ١٦ م	جربه	القاهرة	طولون
العش	النصف الأول ق ١٦ م	جربه	رشيد	
سلطان	النصف الأول ق ١٦ م	جربه	القاهرة	طولون
عاشور	النصف الأول ق ١٦ م	سفاقص	بولاق	

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة إلى مصر	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار	ملاحظات
أبو عابد	النصف الأول ق ١٦م	مستير	القاهرة	طولون
العصفوري	النصف الأول ق١٦م		رشيد	
عقيل	النصف الأول ق ١٦م	سفاقصيه	رشيد	
كرناف	النصف الأول ق ١٦م	سوسه	الإسكندرية	
الشرفي	النصف الثاني ق ١٦ م	تونس	القاهرة	الأزهر
الدشطوطي	النصف الثاني ق ١٦ م	سفاقص	الإسكندرية	
شقرون	النصف الثاني ق١٦م	سفاقص	القاهرة	طولون "فرع من العائلة الفاسية"
ملاعب	النصف الثاني ق ١٦ م	سفاقص	الإسكندرية	
الحلوفي	١٠١٥هـ/١٦٠٦م	سفاقص	الإسكندرية – رشيد	
الزاملك	١٠٣٠هـ/١٦٢٠م	جربه	القاهرة	
بكوش "بكوس"	١٠٤٠هـ/١٦٣٠م	جربه	الإسكندرية	
ابن ربيع	النصف الأول ق ١٧م	مستير	الإسكندرية	
البحار	النصف الأول ق ١٧م	جربه	القاهرة	طولون
التركي	النصف الأول ق ١٧م	سفاقص	القاهرة	طولون
جيع	النصف الأول ق ١٧م	جربه	الإسكندرية	
الحامدي	النصف الأول ق ١٧ م	سفاقص	الإسكندرية	
الحداد	النصف الأول ق ١٧م	؟	الإسكندرية	مشايخ طايفة المغاربة
درغت	النصف الأول ق ١٧م	جربه	الإسكندرية	
دويب	النصف الأول ق ١٧	سفاقص	الإسكندرية	

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة إلى مصر	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار	ملاحظات
الزحاف	النصف الأول ق ١٧م	سفاقص	الإسكندرية- بولاق	
الساقي	النصف الأول ق ١٧ م	المهدية	الإسكندرية	
شلتوت	النصف الأول ق ١٧ م	سفاقص	الإسكندرية	
الصيادي	النصف الأول ق ١٧ م	منستير	الإسكندرية	
علال	النصف الأول ق ١٧ م	جربه	القاهرة	طولون- الأزبكية
العاملي	النصف الأول ق ١٧ م	تونس	رشيد	
القابسي	النصف الثاني ق ١٧م	سفاقص		
اللبن	النصف الأول ق ١٧ م	جربه	القاهرة	طولون
كرموس"كرموز"	النصف الأول ق ١٧م	سوسه	الإسكندرية	
المسدي	النصف الأول ق ١٧	سفاقص	رشيد- القاهرة	
مورو	النصف الأول ق ١٧ م	جربه	الإسكندرية	أشراف
مؤمن	النصف الأول ق١٧م	جربه	القاهرة	طولون
الجربوعي	النصف الثاني ق ١٧ م	سفاقص	الإسكندرية - بولاق	
الجملي	النصف الثاني ق ١٧	جربه	القاهرة- بولاق	طولون
الركراك	النصف الثاني ق ١٧م	سفاقص	الإسكندرية	
الرماح	١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م	جربه	القاهرة	طولون
غربال	النصف الثاني ق ١٧م	سفاقص	الإسكندرية	
الجبالي	١٠٩٦هـ/١٦٨٤م	سوسه	الإسكندرية - بولاق	
الفلالي	١١٠٠هـ/١٦٨٨م	سوسة	القاهرة	
النبار	١١٠٧هـ / ١٦٩٥م	سوسة	القاهرة	طولون

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة إلى مصر	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار	ملاحظات
القشاش	١٠٨١هـ/١٦٧٠م	جربه	الإسكندرية	
اللوبري	النصف الثاني ق ١٧م	سفاقص	رشيد	
المصعبي	النصف الثاني ق ١٧م	جربه	القاهرة	طولون
الرضوي	١١١٤هـ/١٦٢٠م	جربه	الإسكندرية	
ابو حفص	١١٤٠هـ/١٧٢٧م	جربه	الإسكندرية	
الحكيم	١١٣٣هـ/١٧٢٠م	سفاقص	الإسكندرية	
البيطاش	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية	
حزام	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	رشيد- الإسكندرية	
جيعي	١١٣٣هـ/١٧٢٠م	جربه	الإسكندرية	
المزراني	النصف الأول ق ١٨ م	جربه	القاهرة	الفحامين
الحنيني	النصف الأول ق ١٨ م	جربه	القاهرة	الفحامين
الرجباني	١١٤٦هـ/١٧٣٣م	جربه	الإسكندرية	
ابن الحاج	١١٦١هـ/١٧٤٧م	مجربه	الإسكندرية	فرع من العائلة الفاسية
السلامي	١١٦٢هـ/١٧٤٨م	سفاقص	الإسكندرية	
الأكدش "الأكدش"	١١٦٢هـ/١٧٤٨م	سوسه	الإسكندرية	
الصويني	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية	
الزواري	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	الإسكندرية	
عياد	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	القاهرة	طولون
فايد	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية	

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة إلى مصر	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار	ملاحظات
عزون	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية	
السماري	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	الإسكندرية	
المسيري	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	الإسكندرية	
كريشة	النصف الأول ق ١٨م	مستير	الإسكندرية	
معالي	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	القاهرة – بولاق	
اللمسي	القرن الثاني ق ١٨م	جربه	الإسكندرية – القاهرة	طولون
قويسم	١١٨٢هـ / ١٧٦٨م	سوسة	الإسكندرية	
الباروني	١٢١١هـ/ ١٧٩٦م	جربه	الإسكندرية	
زكيكوت	١٢١١هـ/١٧٩٦م	جربه	الإسكندرية	

تلك هي أهم العائلات التونسية التي استقرت في مصر ومارست العمل التجاري بها، ولم تكن هجرتها تعني القطيعة مع المدن التونسية التي نزحوا منها، حيث بقيت هذه العائلات على اتصال وثيق بوطنها الأصلي تجارياً وعائلياً[٦٩]. ولم يكن استقرارها بمصر سوى استقرار حفزته فرص الاستثمار والتجارة المربحة، إذ حافظت أغلب هذه العائلات على أعمالها وتجارتها بتونس مدعمة إياها باستثماراتها الجديدة في مصر[٧٠] حتى أن بعض هذه العائلات فضلت إرسال أبنائها أو أقاربها للعمل وكلاء لها في رشيد أو الإسكندرية بدلاً من أن تهاجر إلى مصر خصوصاً في بداية استقرار هذه العائلات بمصر[٧١]. ولكنها أمام تحقيق أرباح كبيرة فضلت الهجرة والاستقرار في الإسكندرية أو غيرها من الموانئ خاصة وأن هذه المدن كانت بها أعداد كبيرة من المغاربة مما جعلها لا تختلف كثيراً عن البيئة المغربية[٧٢].

وعلينا منذ البداية أن نأخذ تواريخ هجرة العائلات التونسية بنوع من الحذر؛ فبالطبع ليست كلها أكيدة بل هي تقريبية إلى حد كبير. ولعل هذا الجدول يوضح أن

مائلات التونسية كانت أكبر وأكثر العائلات بين الطائفة المغربية في مصر، ويوضح لجدول أن جزيرة جربة كانت أكثر المناطق التي تدفقت منها العائلات المغربية إلى مصر؛ من بين ٨٤ عائلة تونسية تم رصدها نشاطها التجاري بوضوح، كانت منها ٣٢ ائلة جربية؛ أي حوالي ٣٧ % من إجمالي عدد العائلات التونسية، وهو ما يعكس قوة علاقات التجارية بين مصر وجربة حيث كانت جربة واحدة من أهم مناطق إنتاج زيت زيتون الذي كان يصدر جزء كبير منه إلى مصر(٧٣).

وقد تبوأت سفاقص المرتبة الثانية بين المناطق المهاجر منها إلى مصر حيث مثلت عائلات السفاقصية حوالي ٣٥% من إجمالي التواجد التونسي في مصر. لكن العائلات سفاقصية كانت تأتي في المرتبة الأولى في التواجد في موانئ الشمال المصري بخاصة شيد والإسكندرية، وقد استأثرت الإسكندرية بـ ٤٧% من إجمالي العائلات التونسية تي يوضحها الجدول، بينما استقر ٢٨% في القاهرة فيما استأثرت رشيد بـ ١٥% نط . ومن بين هذه العائلات التونسية، كان منها ١٢% له فروع في أكثر من مدينة صرية سواء بين الإسكندرية ورشيد أو بولاق أو القاهرة .

أما أهم العائلات التونسية التي يمكن الترجمة لها كمثال لذلك فهي:

بيت أمغار

من العائلات التجارية التي استقرت مبكراً في مصر، خلال النصف الثاني من القرن سادس عشر. ويبدو أن هذه العائلة تعود في أصولها إلى الأندلس وأنها هاجرت إلى زيرة جربة في أعقاب سقوط غرناطة في سنة٨٩٨هـ/١٤٩٢م(٧٤). وتتميز هذه عائلة بأنها من العائلات المتكررة في عدد أجيالها ؛ فتوضح الوثائق حوالي عشرة أجيال ن هذه العائلة، وقد تميزت أجيالها الأولى بمحورية النشاط التجاري وثقله، ورغم رة الوثائق الخاصة بالخواجا قاسم بن سعيد أمغار رأس هذه العائلة، فإننا نتعرف من لالها على أن الخواجا قاسم كان أباً لخمسة أولاد وأنه كان يقيم في جربة وكان يتاجر ن الإسكندرية ورشيد وسفاقص، وكان يرسل ابنيه الكبيرين سعيد وعبد الرحمن إلى

الإسكندرية ورشيد، وقد جذبت تجارة الشرق في التوابل التي عادت للانتعاش خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر آل أمغار فهاجروا إلى رشيد واستقروا بها، غير أن سعيداً وعبد الرحمن قررا لدفع أعمالهما التجارية إلى الأمام ضرورة الهجرة إلى القاهرة التي كانت المحور الرئيسي لهذه التجارة، وفي القاهرة تم عقد شركة بين الأخوين وبقية إخوتهم في رشيد " مسعود سليمان، عبد العزيز " [٧٥].

وقد استقر عبد الرحمن بموجب هذه الشركة في جدة ومكة لإنجاز المصالح التجارية للعائلة هما، واستقر سعيد في القاهرة، وخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر تضاعفت أنشطة الشركة وتنوعت إلى أن بلغت من القوة والنفوذ ما جعلها من أهم الشركات التجارية في مصر، فأصبح سعيد يورد التوابل إلى عدد كبير من تجار القاهرة والإسكندرية ورشيد[٧٦]. كما استخدم عدداً من الرقيق في صفقاته التجارية، فكان يرسل بصحبتهم البضائع من الأقمشة إلى الحجاز، كما كان يرسل عدداً منهم إلى كانو وتمبكتو لجلب تراب الذهب[٧٧]. ومن المفارقات العجيبة أن يتوفى الأخوان سعيد وعبد الرحمن في عام واحد، أحدهما في جدة والأخر في القاهرة سنة ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م بعد أن تركا ثروة ضخمة؛ حيث ترك سعيد مجموعة من الأوقاف العقارية من ضمنها ربعين وحمام وقصر كبير في طولون[٧٨].

ورغم قلة المعلومات الوثائقية حول الجيل الثالث من آل أمغار، فالثابت أنهم ظلوا يعملون في التجارة بصورة واسعة في طولون وبولاق ورشيد، وان الخواجا أحمد بن مسعود بن قاسم أمغار كان أهم شخصية تجارية في رشيد في سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م [٧٩]، وأن الخواجا عيسى بن عمر بن عبد الرحمن أمغار أصبح أكبر تجار وكالة الزيت في بولاق خلال الربع الثاني من القرن السابع عشر حيث أصبح رئيساً لتجار هذه الوكالة. واستطاع أن يستأثر لنفسه بعمليات تصدير الزيت الذي ترسله الدولة في كل عام على نفقتها للحرمين الشريفين[٨٠]. وخلال القرن الثامن عشر برز اسم الخواجا صالح بن عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد بن قاسم أمغار كواحد من أهم تجار القاهرة، حيث استطاع أن يدير مؤسسة عائلية كبيرة[٨١] مع أخويه قاسم

وعمر. واستطاع صالح أن يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الكبير الذي كان يلعبه جده الخواجا سعيد بن قاسم أمغار في التجارة المصرية وخاصة تجارة التوابل، فقام صالح بدور مشابه لذلك ولكن في تجارة البن، حيث امتلك عدداً من الوكلاء في مخا وجدة، وعند وفاته في سنة ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م ترك في حواصله بوكالتي الباشا والقفاصين وهما من أكبر وكالات القاهرة، ١٩٤ قنطاراً من البن قيمتها ٢٩٥٦٧٢ بارة، ثم وصل له من وكلائه في جدة في أعقاب وفاته ١٦٢ قنطاراً قيمتها ٢٣٦٣٥٥ بارة، وهو ما يعكس مدى الدور الكبير الذي كان يقوم به صالح في تجارة البن، حيث كان يعيد تصدير كميات كبيرة منه إلى إسطنبول وأزمير.

بيد أن ما تميز به آل أمغار خلال هذه المرحلة لم يكن البن فقط، ولكنه كان الالتزام أيضاً. ففي تركة صالح يتضح أن الرجل كان يمتلك حصصاً كبيرة في سبع قرى؛ ثلاثة منها بالوجه البحري والأخرى بالوجه القبلي، حيث كانت إيرادات هذه الالتزامات مصدراً مهماً من إيرادات آل أمغار خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر[٨٢]. فمثلاً في ١١١٧هـ/١٧٠٥م قام الأمير محمد جوربجى عزبان باسقاط حق انتفاعه في ربع أراضي قرية كوم الدربي، ونصف أراضي قرية منية طريف بالدقهلية، ثم أعاد الخواجا صالح تأجيرهما له في نفس الوقت بـ ١٣٠٠٠ عن كل سنة خراجية إضافة إلى ثلاثة قناطير من السمن وبفائدة قدرها حوالي ٢٠% "بعد إضافة قيمة السمن"[٨٣].

وظلت الاستثمارات العقارية واحدة من أهم ما حرص عليه آل أمغار بعامة والخواجا صالح بخاصة . فنجده يمتلك ربعاً كاملاً وحماماً وستة بيوت ضخمة إضافة إلى القصر الذي يعيش به. وقد بلغ ما خلفه الخواجا صالح حوالي مليوني بارة خص أخويه منها حوالي مليون بارة. ولعل ذلك يعكس الثراء الواسع الذي حازه آل أمغار[٨٤]. وظل آل أمغار يقومون بدور مهم في حركة التجارة بمصر طوال القرن الثامن عشر[٨٥]، وإن تراجع دورهم في التجارة إلى الاستثمار في العقارات والعمل في الأوقاف أو كشيوخ علم في مسجد ابن طولون[٨٦].

بيــت جلمـام

من أكبر العائلات التونسية الجربية التي استقرت في مصر، وربما تعود أصولها إلى الأندلس، وقد هاجرت إلى مصر في منتصف القرن السادس عشر، واستقر بها المقام في طولون، وإلى جانب مسجد ابن طولون شيد الأخوان قاسم ومحمد ولدا سالم بن أبي بكر الشهير بجلمام الجزار بيتهما الذي لا يزال موجوداً إلى اليوم ويعرف ببيت الكرتلية، وبيت أمنـــة بنت سالم. وقد تميزت عائلة جلمام الجزار منذ هجرتها إلى مصر بازدواجية العمل والنشاط، فقد كان أغلب أفرادها يعملون في الفرق العسكرية، وتقلدوا مناصب عسكرية رفيعة(٨٧). ومارسوا التجارة بصورة واسعة إلى جانب ذلك، وقد عقد الأخوان شركة مناصفة فيما بينهما، وبسبب ضخامة العلاقات التجارية بين مصر وإسطنبول بخاصة بعد دخول البن في حركة التجارة الدولية واستيراد إسطنبول لكميات كبيرة منه، فقد قرر قاسم الاستقرار في العاصمة العثمانية بعد أن أرسى في مصر قواعد الشركة مع أخيه محمد، وهناك استطاع قاسم أن ينتسب إلى الفرق العسكرية ثم دخل إلى الحرس السلطاني وأطلعت عليه الوثائق تطلق عليه لقب " سراج الحضرة الخنكارية بالإسطبل الصغير السلطاني"(٨٨). هذا إلى جانب عمله بالتجارة. وفي القاهـــرة استطاع محمد أن يديــر الشركة الضخمة باقتـــدار ومهارة فائقة. واستطاع تكوين شبكات تجارية كانت في مجملها فاعلة نشطة لم تتوقف أي منها عن العمل في نفس الوقت، فكانت مثل الشرايين تمد القاهرة بتراب الذهب من كانو وتمبكتو ومن جدة بالتوابل والبن والحرير وغيرها. وقد كانت شركة جلمام خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أكبر مؤسسة في مصر لاستيراد وتصدير البن إلى إسطنبول، فعند وفاة قاسم في العام ١٠٦٢هـ/١٦٥١م، كان الخواجا محمد قد شحن إليه من رشيد ٦٢٧ قنطاراً من البن كانت في سبيلها إلى قاسم في إسطنبول وكانت الأموال الواقعة تحت يدي محمد في مصر والخاصة بالشركة تقدر بـــ ٤ مليون بارة، إن هذه المبالغ الكبيرة تعكس مدى الدور

الذي كانت تقوم به مؤسسة جلمام والذي يمكن أن نرصده أكثر من خلال متابعة هذه الشركة.

وحتى بعد وفاة قاسم الذي حل محله ابنه سليم في إدارة نشاط والده، فظلت الشركة بين العم وابن أخيه واستطاع الخواجا محمد أن يحافظ على ما وصل إليه هو وأخوه من النجـاح؛ فوسع من أنشطة الشركة، وأصبحا يقدمان القروض والأموال إلى من يطلبها طالما كانت هذه الأموال تحقق الأرباح المطلوبة، ولما كان من الضروري لدعم الشركة في عاصمة السلطنة العثمانية من وجود العم أو ابن أخيه وكانت الشركة في مصر لا تستطيع الاستغناء عن العم المخضرم الذي أصبح شيخاً لسوق طولون وواحداً من أهم تجار القاهرة [89]، فقـد أقنع العم ابن أخيه بضرورة تواجده بين الحين والآخر على الأقل في إسطنبول لإنجاز أعمال الشركة بصورة أفضل، وبالفعل أصبح سليم يتنقل بين مصر وإسطنبول وتزوج بها واحتفظ بمنزل كبير هناك.

وقد صارت الشركة أفضل مما كانت وحققت أرباحاً وفيرة، فاشترى الخواجا محمد وكالتين كبيرتين في طولون، كما اشترى عدداً ضخماً من المباني والعقارات الإنتاجية " قاعات للحياكة، سرجة، طواحين"[90]، وارتقى سليم إلى رتبة جوربجى مستحفظان[91]، وأصبحت عائلة الجزار خلال النصف الأول من القرن السابع عشر واحدة من أهم العائلات التجارية في مصر، وظلت الشركة تسير من نجاح إلي أخر حتى توفى الخواجا محمد بن سالم الجزار في العام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م وقد ورث سليم أغلب ما خلفه عمه وتزوج بزوجات عمه الذي لم يترك سوى ابنة واحدة[92]. ورغم وفاته في سنة ١٠٦٩هـ /١٦٥٨م، فقد استطاع سليم خلال هذه الفترة، بعد أن تمرس بالتجارة وأصقله عمه بخبرته، أن يدير الشركة بنجاح وإن ركن أكثر إلى إقراض الأموال والحصول على أرباحها، ولكن نشاطه التجاري ظل في نمو وتزايد، إذ توضح تركته الثراء الواسع الذي حازه من العمل التجاري؛ فقد ترك ١٩٥٥ قنطاراً من البن في رشيد كان بصدد إرسالها إلى إسطنبول إضافة إلى ٤٠٩ قنطاراً من التوابل وكميات كبيرة من اللك والأقمشة الهندية، وقد بلغت قيمة أعمال الشركة في جده ومكة

٦٣٩,٧٣٠ بارة[٩٣]. في حين بلغت قيمة أعمال الشركة التجارية في إسطنبول ٨٧٩,٠٠٠ بارة، وفي مصر كان إجمالي حجم رأس مال الشركة العامل ٣,٥٨٢,٣٠٠ بارة[٩٤] كان منها مبلغ مليون ونصف بارة ديون لدى واحد وعشرين أميراً من كبار رجال الإدارة في مصر منهم قاضي الإسكندرية وقاضي رشيد وأمينا الجمرك بهما، ولعل ذلك يعكس مدى قدرة آل جلمام على استقطاب الجهاز الإداري والاستفادة منه لنشاطهم[٩٥]. وقد ترك سليم بعد وفاته ولداً واحداً هو قاسم وبنتين هما عائشة ورقية، ورغم أن قاسماً كان طفلاً صغيراً عندما توفي والده، فقد التحق بأوجاق مستحفظان عندما شب، حيث أستطاع أن يحوز رتبة جوربجي مستحفظان. غير أنه لم يكن ناجحاً في الميدان التجاري مثل والده وجده، بل قرر عدم المخاطرة بهذه الأموال التي تركها له والده واعتمد على راتبه وإيرادات الوقف الضخم الذي أوقفه الخواجا محمد بن جلمام الجزار فتراجع دور آل جلمام التجاري[٩٦].

عائلة جميع

من العائلات السفاقصية التي قامت بدور مهم في تجارة شرق البحر المتوسط لاسيما في العلاقات التجارية التونسية المصرية حيث عمل آل جميع بحارة على السفن في البداية ثم امتلكوا مركباً ضخماً كانت تعمل في التجارة بين موانئ شرق البحر المتوسط. وكان أول من استقر من آل جميع في مصر الريس عمر بن سلامة بن جميع، حيث عمل ريساً على سفينة بين جربه والإسكندرية، وقد جذبته الحركة التجارية النشطة للاستقرار في مصر، فاستقر في الإسكندرية لبعض الوقت ثم انتقل إلى طولون، حيث عمل في تجارة الطرابيش والطواقي والأقمشة، وقد امتلك عمر نصف مركب شركة مع ابن أخيه يوسف بن أحمد جميع بالنصف، وقد ظل يوسف يعمل ريساً للمركب ويتردد بين الإسكندرية وسفاقص، ويرسل لعمه بطزينات[٩٧] الطرابيش والزيت.

ورغم أن يوسف لم يستقر في مصر، فإن ابنه أحمد الذي مارس العمل البحري مع والده، وكان ريساً لمركبهم فيما بعد، فضل الاستقرار في الإسكندرية خلال الربع

الأخير من القرن السابع عشر حيث جذبه النشاط التجاري الضخم في تجارة البن[٩٨]، ثم ما لبث أحمد أن انتقل إلى رشيد التي تحولت إلى بؤرة رئيسية للتجارة الدولية، ثم أخذ يتردد بين رشيد وبولاق، فاستأجر عدداً من الحوانيت بوكالة سنان باشا في بولاق، ثم اشترى منزلاً كبيراً في طولون أخذ من خلاله يتردد على أسواق القاهرة.

هكذا أخذ أحمد جميع في تكوين حلقات في شبكته التجارية. ففي الإسكندرية كانت نقطة ارتكازه الأساسية، وفي رشيد وبولاق امتلك عدداً من الحواصل والحوانيت، وفي القاهرة كان له منزلاً في طولون، ثم ما لبث أن أخذ في توسيع نشاطه ليشمل البحر الأحمر، فرحل مراراً مع موكب الحج إلى مكة وجدة، ثم أخذ في تعيين وكلاء له في جدة هما الأخوين محمد وعبد القادر غازي، وبذلك فقد امتدت الشبكة التجارية لأحمد جميع لتشمل حوض البحر المتوسط والبحر الأحمر، فكان له وكيل في إسطنبول هو محمد راشد ووكلاء في تونس من عائلته حيث ظل أخوه رمضان في جربه يرسل إليه بالزيت والزيتون والطرابيش وغيرها من السلع التونسية، ومنذ سنة ١١٢٥هـ /١٧١٣م دخل أحمد جميع في مجموعة من الشركات مع أهم وأكبر تجار رشيد الخواجا محمد بن عطية اللوبري والذي كان شهبندر تجار رشيد، فدخلا معاً في العديد من الصفقات والشركات التجارية الضخمة، وكونا معاً شركة كان رأس مالها مليون بارة، وكانا يوفران لهذه الشركة وكلاء في جدة ومكة ووكلاء في إسطنبول، فكان حجم أعمال هذه الشركة واسعاً، حيث شملت معاملتهم التجارية جميع الولايات العثمانية تقريباً[٩٩].

ولم يمهل القدر أحمد جميع الحياة طويلاً بعد وفاة شريكه محمد بن عطية اللوبري في موكب الحج في سنة ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م[١٠٠]، حيث توفي أحمد بعده بحوالي خمسة أشهر، بعد حياة حافلة بالنشاط التجاري الواسع وتعكس تركته مدى الثراء الذي حازه من العمل التجاري حيث بلغت تركته ١,١٦٨,٦٥٠بارة. وقبل وفاته كان أحمد قد أنشأ مسجداً كبيراً في الإسكندرية وقرر له قبل وفاته مبلغ ١٢٩٤٥٠بارة لشراء مجموعة من العقارات ووقفها على مصروفاته[١٠١].

وقد ترك أحمد جميع ثلاث بنات قاصرات وترك ابن أخيه وساعده الأيمن علي بن رمضان بن يوسف جميع وصياً عليهن[102] حيث كان أخيه رمضان غائباً في جربة، أما أخيه محمد والذي كان مرافقاً له دائماً فقد كان فاقداً للبصر. وقد وضعت جميع أموال آل جميع في مصر تحت يدي علي الذي زوج ابنه عمـــر من ابنة عمه خديجة بنت أحمد جميع[103] . وقد هاجر رمضان بعد وفاة أخيـــه إلى الإسكندريـــة واستقـــر بها، ثم انتقل إلى طولون حيث اشترى مجموعة كبيرة من العقـــارات، حيث ظلت العائلة تمارس النشاط التجاري وإن كان بصورة أقل عن ذي قبـــل[104].

عائلــة غـــراب

هي عائلة ذات أصول سفاقصية هاجرت إلى مصر في النصف الثاني من القرن السادس عشـــر، وقد استقرت في رشيد، ثم انتقل منها فرع إلى القاهرة [105]. وقد ساعد ذلك على نمو دور هذه العائلة، حيث عملوا وكلاء لبعضهم في القاهرة – رشيد – سفاقص، غير أن الوثائق والمعلومات حول فرع العائلة في رشيد غير متاحة، حيث أن محكمة رشيد في وضع سيئ للغاية يصعب العمل عليها بصورة كاملة، ويبدو أن رأس هذه العائلة وهو الخواجا عبد العزيز بن علي السفاقصي الشهير بغراب قد هاجر من رشيد إلى القاهرة في سبعينيات القرن السابع عشر، وتوضح الوثائق أنه كان يمتلك غليوناً كبيراً كان يعمل بين موانئ شرق البحر المتوسط العثمانية[106]. وتوضح أيضا أنه كان يرسل كميات كبيرة من البن والحبوب وخاصة الأرز والعدس إلى أزمير وإسطنبول ؛ ومعنى ذلك أنه قد استطاع تكوين شبكة تجارية واسعة في البحر المتوسط وأنه بانتقاله إلى القاهرة كان راغباً في مد هذه الشبكة التجارية باتجاه مصادر تجارة البن والتوابل في البحر الأحمر[107].

وفي القاهرة امتلك الخواجا عبد العزيز حوالي ثمانية حوانيت في سوق الشرب والصاغة والشوايين، وكانت كلها تعمل في التجارة الخاصة به، حيث يقف بها عبيده وأتباعه لاستقبال الزبائن، ويجلس هو في سوق الصاغة لإدارة هذه الأعمال، ومن سوق

الصاغة كان الرجل يدير شبكة ضخمة من أكبر الشبكات التجارية، فكان يرسل إلى وكلائه في السويس بالحبوب والمواد الغذائية ليرسلوها إلى جدة حيث كان له وكيلان بها هما عبد القادر غازي وعلى العمري . وقد وقع عليهما عبء إمداد الشبكة بالبن والتوابل والأقمشة الهندية، وكان على الخواجا عبد العزيز إعادة تصدير جزء كبير من هذه السلع إلى رشيد لإرسالها إلى أزمير وإسطنبول وسفاقص. ويمكن متابعة سير هذه البضائع من خلال الوثائق. ففي سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م كان للخواجا عبد العزيز في السويس تحت أيدي وكلائه ٩٦ إردباً فول و ١٢ إردب قمحاً و ١٩ جوالاً دقيقاً و ٦ إردب عدساً، وفى ينبع كان له تحت أيدي وكلائه ٢٨١ إردب فول و٨٢ قنطاراً من زيت الزيتون، وفى جدة كان له تحت يدي عبد القادر غازي ٣٥٥ إردباً من الحبوب المختلفة إضافة إلى ٣٦ فردة من الخرز، وكان عبد القادر غازي قد أرسل إليه ٣٧٤ قنطاراً من البن قيمتها ٤٠٨٢٤٠ بارة، وكان له تحت يدي وكيله في سالونيك محمد الزرهوني ٧٥ قنطاراً من البخور إضافة إلى كميات كبيرة من البن أيضاً، وفى سفاقص كان وكلاؤه من آل الغراب قد أرسلوا إليه ٦٧ طزينة من الطرابيش. وهكذا كانت الدورة التجارية تبدأ وتنتهي عند التاجر حيث كان يملك في يديه كل خيوط اللعبة التجارية، وكان لديه قدرة فائقة على تحويل كل شيء إلى ربح، وفى نهاية هذه الحياة الحافلة بالنشاط التجاري ترك الرجل ثروة ضخمة قدرت بحوالي مليون ونصف بارة(١٠٨).

وقد ترك الخواجا عبد العزيز ابناً واحداً هو علي الذي علمه كل فنون التجارة وكيفية النجاح في أسواق القاهرة، حيث حرص على إشراكه معه في أنشطته التجارية . وقد استطاع الخواجا علي بن عبد العزيز غراب أن يحافظ على النجاح الذي حققه والده فاحتفظ بالشبكات التجارية القوية التي كونها والده، غير أن النشاط التجاري السلعي تراجع إلى حد كبير في الأنشطة التي يقوم بها الخواجا علي عن والده، فتراجع إلى حد ما نشاطه في تجارة البن الذي مثل ٥٨% من تركته في حين كان يمثل ٤٢% من تركة والده (١٠٩).

ورغم ذلك فقد فاق الخواجا علي والده في حجم أعماله التجارية . وعند وفاته في سنة ١١٦٢هـ/١٧٤٨م بلغت المخلفات التي تركها ٢٨٨٠٠٠٠ بارة[١١٠]، إضافة إلى حوالي أحد عشر عقاراً كان منها عقار به ستة منازل في سوق السلاح وطاحونتين لطحن الغلال بالأزبكية والحسينية . كما كان يمتلك مطحناً لطحن البن بخط الخرشتف إضافة إلى العديد من الحوانيت بالغورية والفحامين والشوايين والبندقيين، بل كان يمتلك النصف في مغسل لتغسيل الأموات، وهو ما يعكس تنامي الاتجاه لدى التجار في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لاستثمار أموالهم في العقارات الأكثر ضماناً ولكن الأقل ربحية[١١١]. وقد ترك الخواجا علي غراب أربعة أولاد وهم محمد وحسن وعبد الله وعمر[١١٢].

أما محمد فقد كان شاباً في مقتبل العمر عينه والده وصياً على تركه وعلى إخوته، وقد فضل محمد أن يعمل في العمل العسكري مفضلاً أخذ راتب ثابت من أوجاق الجاويشية إضافة إلى إيراداته من العقارات وحصص الالتزام التي ورثها عن والده، حيث أصبح محمد أميراً وأغا لأوجاق الجاويشية، مفضلاً ذلك على أن يخاطر بالأموال التي تركها والده في التجارة وكان والده قد ترك له حوالي ٢٧٠٠٠٠ بارة إضافة إلى مجموعة ضخمة من الحصص في العقارات والالتزام[١١٣]. وعند وفاته لم تتعدى تركة محمد ٩١١١٧ بارة[١١٤].

وأما حسن وعبد الله فقد توفيا صغيرين، ولكن عمر الابن الأصغر الذي تربى يتيماً هو الذي اضطلع بدور جده عبد العزيز ووالده علي، حيث حقق نجاحاً كبيراً في ظل ظروف اقتصادية صعبة كانت تمر بها البلاد خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث استطاع عمر أن يعيد تكوين العلاقات والشبكات التجارية لوالده، فكان له وكلاء في جدة ورشيد وتونس، وقد تركزت تجارة عمر بصورة رئيسية في تجارة الأقمشة الهندية حيث كانت تمثل ٤٥٪ من إجمالي تركته البالغة ٢٥٨٨٩٤٠ بارة، ورغم ذلك فقد كان عمر أقل من والده في المخاطرة والمجازفة في العمل التجاري فنراه يفضل أن يقدم القروض التجارية وأخذ أرباحها دون أن يدخل هو بنفسه في العملية التجارية .

فمثلاً في سنة ١٢٠٥هـ /١٧٩٠م قدم إلى الخواجا محمد اللواميني مبلغ ٢٦٦٦ ريالاً قرض وأخذ عن ربحها في كل عام ٣٢٥ ريالاً وبفائدة مقدارها ١٤% [١١٥]. كما فضل كذلك شراء العقارات وتأجيرها فنراه يمتلك أكثر من سبعة وثلاثين عقاراً منها وكالات وطواحين وربع وحوانيت.وحواصل ومطحن للبن وغير ذلك من العقارات التي كانت تدر أرباحاً كبيرة[١١٦]. ولم تدرج قيمة هذه العقارات حيث وزعت على الورثة[١١٧] وعند وفاته في سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م بسبب وباء الطاعون الذي أصاب القاهرة والذي أودى بحياة زوجته طيبة بنت الخواجا عبد الفتاح بن مراد الشويخ[١١٨]، معه أيضاً وقد ترك الخواجا عمر خمسة من الأولاد هم أحمد ومحمد وحسن وآسية ونفيسة، حيث ظلوا يقومون بدور مهم في الحياة الاقتصادية المصرية إبان القرن التاسع عشر.

ثالثاً - البيــوت الجزائريــة

قام الجزائريون بحركتي هجرة كبيرتين إلى مصر، أولاهما حدثت خلال القرن السادس عشر، نتيجة للهجمات الأسبانية على الجزائر وتدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الولاية على الأقل بالنسبة للفئة التجارية التي أضيرت مصالحها من جراء هذه الهجمات، لذلك فقد هاجرت عائلات تلمسانية وقسنطينية ووهرانية عديدة إلى مصر إبان هذه الفترة. ويظهر هذا بجلاء من خلال مراجعة سجلات القاهرة[١١٩] والإسكندرية[١٢٠].

أما الهجرة الثانية، فقد حدثت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ويبدو أنها جاءت نتيجة لتوقف عمليات الجهاد البحري ضد الأسبان[١٢١]. ولما كان الصراع الحربي في مصر إبان هذه الحقبة على أشده بين القيادات المملوكية، وكان عدد كبير من هؤلاء يعملون بمثابة جنود حماية في قافلة الحج الجزائرية؛ فقد استعان بهم الأمراء المماليك بمثابة جنود مرتزقة وأقام منهم كل أمير مجموعة خاصة به، وبذلك استقرت أعداد كبيرة منهم خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر في القاهرة[١٢٢].

إن الوجود الجزائري التجاري لم يكن بارزاً مثل الوجود التونسي أو الفاسي، ورغم ذلك فقد .كانت القاهرة والإسكندرية تحتفظ بعدد ليس بقليل من العائلات القسنطينية والتلمسانية التي عملت في مجال التجارة. ففي الإسكندرية ظل شهبندر التجار على مدى حوالي ستين عاماً ينتمي إلى أصول قسنطينية[١٢٣]، إن الوجود التجاري الكبير للجزائريين في مصر كان خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من السابع عشر بيد أن هذا التواجد التجاري تراجع إلى حد كبير منذ القرن الثامن عشر ويرجع هذا إلى أن الهجمات الأسبانية الشرسة على الموانئ الشمالية في الجزائر جعلت عدداً كبيراً من الفئات التجارية يفضلون الهجرة باتجاه الشرق لاسيما مصر التي كانت تتمتع باستقرار نسبي. ومع تراجع هذه الهجمات ابتداءً من بداية القرن الثامن عشر. تراجع التواجد التجاري الضخم للجزائريين في مصر. كما عمل عدد ليس بالقليل من الجزائريين بحارة على المراكب في البحرين الأحمر والمتوسط وامتلك بعضهم حصصاً في هذه المراكب. وقد أسهم ذلك في تفعيل دورهم التجاري نسبياً وإن ظلوا رغم ذلك أقل العناصر المغربية مشاركة في النشاط التجاري[١٢٤]، وإن أسهموا بدور حيوي في ميادين أخرى.

لقد شارك الجزائريون بقوة في الحياة العسكرية المصرية إبان هذه الفترة؛ فعمل عدد كبير منهم في الفرق العسكرية وحازوا مراتب ودرجات عسكرية رفيعة في الأوجاقات مثل كتخدا عزبان وكتخدا مستحفظان ومحتسب القاهرة[١٢٥]، وغير ذلك من المناصب العسكرية التي حازوها نتيجة لمهارتهم العسكرية. وقد تميزت العائلات الجزائرية بحوزتها للعديد من الأسلحة النارية بخاصة عند بداية استقرارها في مصر[١٢٦]. ونتيجة للدور العسكري المهم الذي أصبح يلعبه الجزائريون في الحياتين السياسية والعسكرية المصرية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[١٢٧]، استطاعوا بما لهم من النفوذ أن يجعلوا الأمراء المماليك يقروا لهم بوجود بيت مال خاص بالجزائريين " بيت مال الجزايرلية " حيث كان أي جزائري يتوفى في مصر سواء القادمين للحج أو المستقرين في مصر

دون أن يكون له وريث يحول ميراثه إلى بيت ماهم[١٢٨]، ويوضح الجدول التالي أهم العائلات الجزائرية في مصر[١٢٩].

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
القسنطيني	٩٤٠هـ / ١٥٣٣م	قسنطينية	الإسكندرية – القاهرة
ابن منديل	٩٤٠هـ / ١٥٣٣م	تلمسان	الإسكندرية
أبو زيان	بداية القرن ١٦ م	تلمسان	الإسكندرية
الحناوي	بداية القرن ١٦م	تلمسان	القاهرة – طولون
أبو طاي	النصف الأول ق ١٦م	تلمسان	القاهرة – طولون
ابن قريش	١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م	تلمسان	القاهرة – طولون
أبو فار	١٠٩٢ هـ / ١٦٨١م	تلمسان	القاهرة
القرموني	النصف الأول ق ١٧م	تلمسان	القاهرة
شامخ	النصف الأول ق ١٦م	دراسنه ودجلة	الإسكندرية
ابن لوات	النصف الثاني ق ١٦م	قسنطينية	طولون
الصباحي	النصف الثاني ق١٨ م	الجزائر	الإسكندرية
السعران	النصف الأول ق ١٨م	الجزائر	الإسكندرية
التمراني	١١٩٠هـ/١٧٧٦م	الجزائر	الإسكندرية
الدرشابي	ق ١٦ م	؟	الإسكندرية
الواراسي	بداية القرن ١٦ م	؟	الإسكندرية
السايح	القرن ١٧م	تلمسان	طولون
شعلان	القرن الثامن عشر م	تلمسان	القاهرة – الفحامين
أبو شجلي	القرن الثامن عشر م	؟	القاهرة

في الواقع إن هذا الجدول المحدود لا يوضح حجم التواجد الجزائري الكبير في مصر، ولكن ثمة إشكالية مؤداها أن عدداً كبيراً من الجزائريين كانوا لا يدرجون أسماء عائلاتهم وألقابهم عند تسجيلهم للحجج الخاصة بهم في المحاكم الشرعية المصرية، لذلك

فعدد كبير من الجزائريين كان يشار إليه بأسمائهم فقط، فمثلاً كثيراً ما تشير الوثائق إلى محمد بن علي بن محمد الجزائري أو غيرها من الأسماء المبهمة التي لا تحمل أسماء أو ألقاب عائلاتهم، مما كان يجعل من المستحيل تحديد أسماء عائلات هؤلاء الجزائريين.

ويوضح هذا الجدول أن القرن السادس عشر يعد أكثر الفترات التي هاجرت فيها العائلات الجزائرية؛ فمن بين ثمانية عشر عائلة التي يحتوى الجدول على أسمائها كانت منها تسع عائلات موجودة في مصر خلال القرن السادس عشر، كما يمكن ملاحظة أن تلمسان كانت هي أكثر المدن التي نزح منها الجزائريون إلى مصر، وأن الإسكندرية احتفظت بأكبر عدد من العائلات الجزائرية. وسوف تقتصر الدراسة على الترجمة لعائلتين فقط من الجزائريين لاستعراض ملامحهم .

عائلة القسنطيني

تنتمي هذه العائلة إلى مدينة قسنطينة التي تقـــع إلى الجنوب الشرقي للعاصمة الجزائـــر . وقد هاجر رأس هذه العائلة الحاج شحاتة بن أحمد بن علي المغربي القسنطيني إلى مصر في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي، وقد استقر في الإسكندرية وعمل بالتجارة، ورغم ندرة المعلومات حول نشاط شحاتة، فإن الوثائق تشير إلى أنه كان يمتلك حانوتاً في سوق باب البحر[١٣٠] وأنه في سنة ٩٥٧هـ/١٥٥٠م تمكن من استئجار نصف وكالة لمدة عامين كان يستخدمها في أنشطته التجارية التي توسع فيها حيث كان يتاجر في التوابل والأقمشة والكتان[١٣١]. ورغم عدم وضوح تاريخ وفاته وحجم الثروة التي خلفها، فالثابت أنه ترك لابنه عثمان تركة لا بأس بها من نشاطه التجاري، وقد استطاع عثمان سريعاً أن ينمي الثروة التي تركها له والده ويحصل على لقب الخواجا، حيث دخل عثمان في جميع الميادين التجارية، وخاصة تجارة الأراضي، حيث قام بشراء مساحات ضخمة من أراضي الجزيرة الخضراء من بيت المال ثم قام بإعادة بيعها[١٣٢]، مما أسهم في نمو ثروته كثيراً.

كما دخل عثمان جميع ميادين التجارة فقام بدور كبير في عمليات تصدير التوابل إلى فرنسا والبندقية [١٣٣]. ودخل جميع ميادين التجارة في الثغر السكندري فكان يتاجر في الزيت والمسلى[١٣٤] ويشارك الجزارين، ويقدم القروض إلى كل الطالبين بشرط توفير ضمانات كافية [١٣٥]. هكذا ظل الخواجا عثمان القسنطيني منذ سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م إلى وفاته في سنة١٠٣٠هـ/١٦٢٠م مثالاً رائعاً للتاجر الناجح في العمل التجاري، حيث كان حريصاً دائماً على تحقيق الأرباح، فدخل في العديد من الشركات مع كبار التجار المغاربة.

وحرص على السفر مراراً إلى القاهرة لشراء التوابل ولعقد الصفقات مع كبار تجارها مثل أحمد الرويعي وعبد المنعم البساطي وغيرهم[١٣٦]. وقد استطاع الخواجا عثمان أن يصبح واحداً من أهم تجار الثغر السكندري فكون شبكة تجارية ضخمة شملت إسطنبول وأزمير وسالونيك وسفاقص إضافة إلى المدن الإيطالية، وكان يدير هذه الشبكة التجارية الكبيرة من الوكالة الضخمة التي أنشأها في سوق باب البحر، ومع ازدياد ثروته لجأ إليه ملتزمو الجمارك من اليهود لتمويل التزامهم للجمارك، ولم يكن يرفض هذا أبداً طالما كان ذلك بفوائد مرضية "١٠%" وضمانات كافية. ففي سنة ١٠١٨هـ /١٦٠٩م اقترض منه المعلم سلمون بن داود اليهودي الملتزم بجمرك الثغر مبلغ قدره ١٢٠٠٠٠ بارة ليسدد بها الأموال المطلوبة لجهة الدولة "الميري" عن التزامه لجمرك الثغر[١٣٧]. ولم يكن الخواجا عثمان يتردد أبداً في إلقاء المقترضين منه في غيابات السجون طالما لم يدفعوا ما عليهم من أموال [١٣٨]. كما كان يضع يديه فوراً على الرهن إذا تقاعس المدين في الدفع، ثم يقوم ببيع الرهن إلى الراغبين أو تقييمه وشرائه [١٣٩].

وفي سنة ١٠١٩هـ /١٦١٠م تولى الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسي شهبندر تجار الثغر السكندري، وتولى الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني هذا المنصب من بعده، ولتشهد الفترة من ١٠١٩ هـ/١٦١٠م وحتى ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م قمة نشاط الرجل الذي يرسى دعائم مؤسسة تجارية قوية، أصبح نشاطها ينصب خلال هذه الفترة على عمليات تصدير التوابل إلى أوربا والكتان والسكر إلى إسطنبول وكان

يستورد المرجان والحديد والكبريت والخشب والقصدير والقرمزية. وتميزت صفقات الخواجا عثمان القسنطيني خلال هذه المرحلة بضخامتها حيث كان متوسط قيمة هذه الصفقات يتراوح بين ٩٠,٠٠٠ بارة، و ١٠٠,٠٠٠ بارة فمثلا في سنة ١٠٢٠هـ/١٦١١م عقد عثمان صفقة مع المعلم سعيد بن خلف الله اليهودي الشهير بالوراقى لشراء قرمزية وقصدير قيمتها ٢٨٠٢٢٠ [١٤٠]. وفى سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م بلغت المبالغ التي قدمها الخواجا عثمان القسنطيني للريس عمر بن سليمان الشهير برحمانه لشراء كتان من الفيوم ٢٨٣٢٢٠ بارة[١٤١].

وقد امتلك الخواجا عثمان ناصية الأمور التجارية بالثغر، وكان اليهود مضطرين دائماً إلى مهادنته حتى يمول التزاماتهم للجمارك بالأموال[١٤٢]. وفى مجال الاستثمار العقاري لا مبالغة على الإطلاق القول بأن الرجل كان يسيطر على حوالي١٠% من جملة حركة السوق العقارية في الثغر السكندري؛ فكان يشترى العقارات المطروحة للبيع من بيت المال، لقد كان يشترى الأرض والعقارات بلا حساب لأنه يعرف جيداً أن الأراضي مضمونة ولا تغش. فمثلاً في سنة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م اشترى حاصل وأربعة حوانيت بسوق باب البحر بـ ١٢٠٠ بارة رغم أن قيمتهم كانت تساوى ضعف ذلك[١٤٣]، ولكن الرجل كان يعرف دائماً حاجة من أمامه للأموال، وقد أقام الرجل العديد من المنشآت التجارية فاشترى عدداً من الوكالات بالثغر وجددها[١٤٤].

وأقام عثمان عدة منشآت معمارية في منطقة سوق باب البحر أهم أسواق المدينة شملت وكالة وسرجه وحوانيت ومساكن [١٤٥]. كما امتلك عدداً من طواحين الغلال كان يؤجرها ويعطى للمؤجرين الغلال لطحنها وبيعها لحسابه كدقيق [١٤٦]. وقام بإنشاء مسجد كبير ورصد عليه مجموعة كبيرة من الأوقاف كما أنشأ مدرسة لتعليم الأطفال وأوقف عليها مبلغ ٢٢٠٠ نصف في كل سنة من ديوان جمرك الثغر[١٤٧].

وكان عثمان يدرك جيداً الموقف السياسي الراهن في البلاد، فكان يعرف مدى أهمية وجود من يحمى هذه الأموال ومن يحافظ عليها وينميها من بعده، فقام الخواجا عثمان

بتعليم ابنه الأكبر محمد التجارة ليخلفه من بعده في منصبه، فكان يعتمد عليه في إتمام وإبرام الصفقات، وكان يرسله إلى أزمير وإسطنبول والقاهرة، حتى يتمرس في العمل لتجارى، كما كان يشرف بنفسه على العمليات التي يقوم بها محمد، وكان يترك له كل شيء ويفاجئه بالتدخل ليعلمه كيف يدار العمل. أما ابنه الثاني قاسم فقد دفع به إلى الفرق العسكرية وساعده على الترقي في البحرية العثمانية حتى حصل على رتبة قابودان ثغر رشيد في حياة والده [١٤٨].

وفى سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م تولى منصب القضاء في الثغر مصطفى أفندي الشهير بقباصقلي زاده، ويبدو أن هذا القاضي طلب مبلغاً كبيراً كقرض من الخواجا عثمان[١٤٩]، الذي رفض إعطاءه ذلك المبلغ دون فوائد ودون ضمانات كافية. وعلى إثر ذلك حدث نزاع عنيف وقوي بين مصطفى أفندي والخواجا، وأقسم القاضي أن يفلسه وأن يجعله يموت كمداً على هذا المال[١٥٠]. وبالفعل بدأ القاضي على الفور في المكيدة للخواجا، فأرسل إلى التجار وغيرهم من المدينين للخواجا عثمان وأصدر لهم حجج براءات ذمم بتسلم الخواجا عثمان للأموال التي عليهم له[١٥١]. وعندما جاءه رجلان يشتكيان إليه مقتل والدهم الذي وجدوه مقتولاً خارج الثغر، قال لهم إن الخواجا عثمان القسنطيني هو الذي قتله وأرسل مصطفى أفندي إلى الديوان العالي والوالي في مصر يشتكى إليهم من الظلم الواقع من الخواجا عثمان على الرعية بالثغر وتعديه على الحاج سلامه بن كريم وقتله وأن أولاده تقدموا لديه بشكوى من ذلك، وأنه لا يستطيع القبض عليه بسبب تجبره ونفوذه[١٥٢]. وعلى الفور صدرت أوامر حسين باشا والى مصر بضرورة القبض على الخواجا وإرساله إلى مصر، فقبض مصطفى أفندي عليه وأودعه السجن لمدة أسبوع ثم إرساله إلى الديوان في مصر، ولما كان الخواجا عثمان يبلغ من العمر ما يناهز على الثمانين عاماً فسرعان ما توفى في مصر بسبب مشقة السفر[١٥٣].

ولم يكتف مصطفى أفندي قاضى الثغر بذلك؛ ولكنه أرسل إلى الديوان في القاهرة يشتكى من الخواجا عثمان بأنه أنشأ مسجداً بالثغر، وأنه أخذ أموالاً ومرتبات كانت

مخصصة لمكاتب وأسبلة وأضرحة داخل الثغر وجعلها مخصصة لمسجده، وبذلك تعطلت الشعائر في هذه المكاتب والأسبلة مما أضر بأهالي الثغر، فصدرت أوامر الديوان العالي بإعادة المرتبات المخصصة من الجمرك إلى هذه الأماكن مرة أخرى[١٥٤]. كما أرسل مصطفى أفندي إلى حسين باشا والى مصر يؤكد له أن الخواجا عثمان القسنطيني يخفي كميات ضخمة من الذهب في منزله. ولما كان حسين باشا معروفاً بحبه لجمع الأموال، فقد سمح بالفعل لمصطفى أفندي بمهاجمة المنزل، فهدمه وحفر حوله، لكنه لم يجد شيئاً[١٥٥]. وكان قاسم بك بن الخواجا عثمان في رشيد عندما حدث هذا، ويبدو أن مصطفى أفندي حاول إخفاء هذه الأخبار عنه، بينما كان محمد في القاهرة عندما وقع ذلك، وفور وصوله إلى الإسكندرية استدعى محمد أخيه قاسم حيث تكاتفا معاً ومع تجار القاهرة في إرسال الشكاوى في حسين باشا بسبب سياسته العدائية تجاه التجار ومصادرته لعدد كبير منهم إلى السلطان العثماني الذي أمر بعزله ومصادرة أمواله لصالح التجار[١٥٦]. كما سعيا إلى عزل مصطفى أفندي من قضاء الثغر السكندري، وكان مصطفى أفندي قد حاول إغراء واستمالة ثاني أهم تجار الثغر الخواجا محمد بن منديل لتعيينه شهبندراً لتجار الثغر، ولما كان محمد بن عثمان القسنطيني متزوجاً من ابنته فاطمة فقد رفض ابن منديل ذلك. وأبى أن يدخل في صراع مع نسيبه محمد بن عثمان مفضلاً مساندته ليحل محل والده في منصب شهبندر تجار الثغر [١٥٧] وبالفعل نجح الأخوان محمد وقاسم في استعادة مكانة والدهما وأملاكه، كما تعهد لديهم جميع مدينين والدهم بسداد ديونهم التي أخذوا عنها أبراءات ذمة دون تسديدها[١٥٨].

وأصبح محمد يلقب بملك التجار بالثغر السكندري وعمدة الخواجكية المعتبرين شهبندر التجار بالثغر السكندري[١٥٩]. وقد استطاع الأخوان أن يلعبا دوراً بارزاً في الحياتين السياسية والاقتصادية خلال الربع الثاني من القرن السابع عشر، حيث ساند قاسم بك أخاه بقوة وترك له إدارة جميع المؤسسة التجارية. وبالفعل نجح محمد في أن يحقق نجاحاً أكثر من والده فكان يرتبط بعلاقات تجارية قوية مع جمال الدين الذهبي شهبندر تجار مصر[١٦٠] وكانت تربطه به صداقة حميمة وكان يشترى لحسابه كميات

كبيرة من الأخشاب والسلع الأوربية مثل المرجان والقصدير والحديد، كما ربطته علاقات تجارية قوية بإسطنبول التي كان له بها الوكلاء وكان يرسل إليها كميات ضخمة من البن. ونجح قاسم في أن يصبح قابودان الإسكندرية مما أعطى لتجارة أخيه دفعة قوية(١٦١) ومنذ سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م وحتى سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م أصبح قاسم قابودان للسويس[١٦٢]. ويبدو أن الخلافات الشخصية دبت بين قاسم وأخيه محمد في السنوات الأخيرة من عمر الأخير الذي لم ينجب إلا ابنة واحدة هي خديجة. ويبدو أن زوجته فاطمة بنت الخواجا محمد بن منديل قد لعبت دوراً ملحوظاً في هذه الخلافات، فأصبح لكل منهما منزل منفصل وإن بقيا متجاورين[١٦٣].

ورغم ذلك، فقد حافظ الوقف الضخم الذي أوقفه الخواجا عثمان الأب على وحدة العائلة، فكان دائماً محوراً مهماً لوحدة العائلة من بعده، وقبل وفاته كان الخواجا محمد راغباً في إنشاء وقف على ابنته خديجة وذريتها؛ ففي سنة ١٠٤٧هـ/١٦٣٧م أوقف وقفاً ضخماً ضم معصرة للزيت ووكالتين من إنشائه، واحدة بسوق المغاربة والأخرى بسوق الطيارة، إضافة إلى حوالي عشرين حاصلاً وحانوتاً وما فوقها من المباني، وقد أوقف الخواجا محمد ذلك الوقف الكبير على ابنته خديجة وذريتها، دون أن يشرك معها أولاد أخيه قاسم إلا بعد انقضاء ذرية خديجة[١٦٤] مما يوضح سوء العلاقة التي أصبحت تربط الأخوين في أواخر أيام محمد الذي على ما يبدو قد وقع تحت تأثير نفوذ زوجته فاطمة ابنة محمد منديل[١٦٥]. وبوفاة محمد في سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م ترك آل القسنطيني ميدان التجارة إلى ميدان الحياة العسكرية والأرستقراطية، فتحول آل القسنطيني إلى أسرة أرستقراطية عسكرية كانت تعش على إيراداتها من المنشآت العقارية الضخمة التي ورثوها عن جدهم عثمان، فأصبح أحمد بن الأمير قاسم بك قابوداناً للسويس وأميراً صاحب لواء شريف وواحداً من كبار الأمراء في القاهرة[١٦٦]. وتزوج أحمد بك من فاطمة بنت عبد الرحمن البكري نقيب أشراف مصر، وأصبح أولاده يلقبون بالشرفة، وصارت الوثائق تطلق على ابنه الشريف يحيى بن أحمد بك بن قاسم بك. وهكذا ظل آل القسنطيني يعيشون في القاهرة من إيرادات

أوقاف جدهم عثمان ومن رواتبهم كفئة من الأعيان، مفضلين عدم المجازفة بأموالهم في التجارة [١٦٧].

عائلة ابن منديـل

تنتمي عائلة ابن منديل إلى أصول شريفة؛ فالوثائق تحرص دائماً على ذكر كلمات" الحسيب النسيب السيد الشريف " أمام أي فرد من أفراد هذه العائلة[١٦٨]. وقد هاجرت هذه العائلة إلى الإسكندرية من مدينة تلمسان في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، وارتبطت بعلاقات اقتصادية قوية مع عائلة القسنطيني عندما جمعت علاقــات الصداقة والعمل بقوة بين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن منديل والخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني[١٦٩]. ولا توضح الوثائق معلومات كثيرة عن النشأة التجارية لآل منديل، ولكنها توضح المكانة الكبيرة التي أصبح يحتلها آل منديل منذ نهاية القرن السادس عشر، حيث أصبحت الوثائق تلقب محمداً منذ هذه الفترة بلقب الخواجا عين أعيان التجار الكارمية بالثغر[١٧٠]، وهو ما يعني عمق الدور الذي أصبح يقوم به الخواجا محمد منديل في تجارة التوابل التي شهدت انتعاشاً مرة أخرى خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر[١٧١].

وقد ربطت العلاقات التجارية القوية بين الخواجا محمد منديل والتجار البنادقة كثيري التردد على الإسكندرية من أجل شراء التوابل ثم البن والكتان، فعقد معهم الصفقات الضخمة، ولم يكن لدى الخواجا محمد منديل أي مانع من بقاء مبالغ كبيرة على التجار البنادقة في هذه الصفقات طالما كانت هناك الضمانات الكافية من جانب القنصلية البندقية وفوائــد معقولة (١٠%) على هذه المبالغ. وقد سمحت هذه التسهيلات التي كان يقدمها التجار المغاربة في الإسكندرية بسهولة العمليات التجارية وانسيابها مع أوربا. فمثلاً في سنة ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م كان للخواجا محمد منديل مبلغ ٣٠٠٠٠ بارة في ذمة قزمو البندقي من أصل صفقة كتان قيمتها حوالي ١٥٠٠٠٠ بارة (١٧٢)، كما شارك آل منديل مع غيرهم من التجار في عمليات تمويل القطاع

الزراعي بالأموال اللازمة لإنتاج ما يحتاجه السوق، فكان الخواجا محمد منديل يرسل بأتباعه إلى الفيوم لتقديم القروض والأموال اللازمة لزراعة الكتان الذي كان مطلوبا في أسواق بلدان المغرب وأوربا بصورة واسعة ؛ فكان للخواجا محمد مبلغ ٧٨٠٠٠ بارة بذمة فلاحين في الفيوم عند وفاته في سنة ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م، كما استورد ابن منديل القطن من سورية لمصر لإمداد قطاع الغزل والنسيج بما يحتاجه من القطـن لصناعة الأقمشة القطنية في مصر.

كما ربطت العلاقات التجارية أيضاً بين آل منديل وملتزمين الجمارك من اليهود حيث أسهم آل منديل في إمدادهم بالأموال عند احتياجهم إليها، في كل عام جديد عند تجديد الالتزام وتسديد أموال الالتزامات إلي الإدارة العثمانية، وفى مقابل ذلك كانوا يحصلون على تسهيلات جمركية واسعة، كما تاجر الخواجا محمد بن منديل في الرقيق فكان يجلب الرقيق الأسود من إفريقيا ويعيد تصديره إلى إسطنبول التي كانت سوقاً رائجة لهذه التجارة، كما كان يستورد من أزمير الرقيق الأبيض الذي كان مطلباً مهماً في القاهرة. وتعكس استثمارات آل منديل تحولاً مهماً كان يجرى في التجارة، وهو تزايد الطلب على البن الذي أصبح واضحاً في تركة الخواجا محمد الذي كان له وكيلاً في مخا هو سالم عاشور كان عليه أن يرسل له بالبن، فيما تراجعت تجارة التوابل تراجعاً تدريجياً[١٧٣].

وتوضح الاستثمارات العقارية لآل منديل مدى الدور الحيوي الذي قاموا به في حركة التنمية العمرانية للثغر السكندري، فقد امتلك الخواجا محمد منديل ثمانية عقارات في الجزيرة الخضراء في منطقة النجع البحري" بحري فيما بعد ". كما قام بإنشاء طاحون وفرن في نفس المنطقة[١٧٤]، وقام بإنشاء وكالة في سوق الطيارة تكلفت ١٢٠٠٠٠ بارة مما يعكس ضخامتها، ومن حانوته الصغير في سوق باب البحر كان الخواجا محمد منديل يدير هذه الشركة إلى أن عاجلته الوفاة في سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م بعد أن ترك تركة كبيرة قدرت بـ ٥١٧٥٩٠ بارة، وقد ترك محمد ثلاثة أولاد من الذكور هم محمد ومصطفى وعبد الرحمن وثلاثة من البنات هن فاطمة وآمنة وملوك[١٧٥]، وكان

الوصي على تركة الخواجا محمد منديل هو شهبندر تجار مصــر الخواجا إسماعيل أبو طاقية حيث ارتبط الخواجا محمد بن منديل بعلاقات قوية مع إسماعيل أبو طاقية فكان محمد منديل يشترى بالائتمان كميات ضخمة من التوابل والأقمشة من أبي طاقية(١٧٦) غير أن محمد الابنَ الأكبر سرعان ما لحق بوالده في سنة ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م(١٧٧). إن الأجيال التالية من آل منديل كانت أكثر محافظة ففضلت البعد عن العمل في الميدان التجاري، ورأت عدم المخاطرة بالأموال التي تركها لهم والدهم، وفضلوا استثمار هذه الأموال في الأنشطة العقارية. كما دخلوا الفرق العسكرية وعملوا نظاراً للأوقاف الخيرية في الثغــر السكندري فتولى مصطفى بن محمد منديل منصب جوربجي أوجاق المتفرقة بالثغر(١٧٨) وقد ظل آل منديل يقومون بدور رئيسي في الحركة العقارية بالثغر على مدار الأجيال التالية؛ إذ فظلوا يتاجرون في الأراضي والبساتين المحيطة بالمدينة، إلا أنهم أحجموا عنِ العمل التجاري السلعي، كما ظلوا طوال القرن الثامن عشر أعضاء بارزين في الأوجاقات والفرق العسكرية بالثغر(١٧٩).

رابعاً- البيــوت المغربيــة " المراكشيـة "

لم يشكل المراكشيون مجموعة قوية في مصر قبل سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م، ولم يكـــن عددهم في القاهرة كبيراً قبل هذا التاريخ(١٨٠). نعم كان شهبندر تجار مصر من أصل فاسي منذ سنة ١١٠٩هـــ /١٦٩٧م وهو محمد بن محمد بن قاسم الشرايبي، ولكنه في الواقع لم يكن يستند في وجوده في هذا المنصب على دعم ووجود جالية فاسية قوية بقدر ما كان يعتمد على ثروته الضخمة ومهارته التجارية، إضافة إلى ما كان يتمتع به من علاقات طيبة بالتجار الشوام (١٨١) وبالطائفة المغربية بصفة عامة، فمن أجل اكتساب تأييد وتعاطف المغاربة في مصر لم يحرص آل الشرايبي على لقب " الفاسي" مكتفين فقط بلقب المغربي حتى يشعر كل المغاربة من طرابلس حتى مراكش بأنهم من بني وطنهم. وبذلك اكتسب آل الشرايبي مساندة كل المغاربة في مصر.

وبعد عام ١١٢٤هـ/١٧١٢م بدأ الفاسيون يتوافدون على مصر بأعداد كبيرة، ومع منتصف القرن الثامن عشر كان عددهم في القاهرة قد تزايد بشكل ملحوظ، وأصبح دور التجار الفاسيين في القاهرة واضحاً تماماً للجميع[١٨٢]. لقد كانت العائلات المراكشية التي هاجرت إلى مصر تمثل الشريحة الوسطى "البرجوازية" التجارية في المجتمع المراكشي، حيث كانت كلها تقريباً تعمل في التجارة قبل وصولها إلى مصر[١٨٣] وكانت في مستوى ثراء مرتفع نسبياً، ورغم ذلك لم يسارع هؤلاء التجار عندما هاجروا إلى مصر لشراء عقارات والاستقرار في أماكن معينة، بل فضلوا السكن في الوكالات ريثما يدرسوا أوضاع السوق المصرية، وكان بيت الشرايبي هو بيت الخبرة الذي وقع عليه عبء تقديم معلومات واضحة لهؤلاء المهاجرين الجدد[١٨٤].

حقاً لقد وجد عدد كبير من هؤلاء التجار في آل الشرايبي السند والعون لهم، ولكن كان آل الشرايبي يبحثون طبيعياً عن مصالحهم حيث حرصوا على إقناعهم بأن أفضل أماكن القاهرة التجارية في منطقة سوق الشرب والحمزاوي حيث كان آل الشرايبي يمتلكون أكبر خانين في هذه المنطقة، وفى الغورية أيضاً استقر عدد كبير من التجار الفاسيين، حيث تحولت وكالة الشرايبي بالغورية إلى معقل للتجار الفاسيين[١٨٥]. وقد أسهمت هذه الهجرة الفاسية في التوسع التجاري الذي شهادته الغورية إبان القرن الثامن عشر الميلادي، حيث أصبحت أهم أسواق القاهرة. ومع استمرار توافد أعداد كبيرة من العائلات المراكشية خلال القرن الثامن عشر إلى مصر حيث ساعدت أصداء النجاح الذي حققه التجار المراكشيون في مصر أعداداً كبيرة من أفراد هذه العائلات على الهجرة والاستقرار بمصر. فمثلاً عائلة جلون رغم أن أول من هاجر منها الحاج محمد بن علي جلون في سنة ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م[١٨٦]، إلا أن استمرار توافد أفراد من هذه العائلة واستقرارهم بمصر ظل مستمراً حتى نهاية القرن الثامن عشر[١٨٧]. وعندما ضاقت الغورية بالوافدين الجدد من المراكشيين بدأ الزحف على المنطقة الممتدة للغورية واشتروا الحوانيت في حي الفحامين. وعند نهاية القرن الثامن عشر كان للمغاربة طائفة قوية به لا

تقل في قولها عن طائفة المغاربة في طولون بالقاهرة[١٨٨]. وكان شيخها دائماً من الفاسيين منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر[١٨٩].

ولم يكن الوجود المراكشي كبيراً في موانئ الشمال المصري (الإسكندرية – رشيد – دمياط) فقد كان المراكشيون قليلي العدد في الإسكندرية؛ المعقل الأول للوجود المغربي في مصر، ولعل ذلك يعكس ضعف العلاقات التجارية البحرية بين الموانئ المراكشية والإسكندرية، حيث مثلت قافلة الحج العنصر الرئيسي لتجارة مصر مع مراكش[١٩٠]. على العكس مع تونس والجزائر التي كانت تحتفظ بعلاقات تجارية بحرية قوية مع هذه الموانئ[١٩١]. غير أن التركز والانتشار الفاسيين كان أقوى في موانئ البحر الأحمر خاصة جدة التي شهدت استقراراً كثيفاً من المغاربة. ويكفي الإشارة فقط إلى أن أكبر عائلتين تجاريتين في جدة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهما عائلتي الجيلاني والسقاط كانوا من أصول فاسية[١٩٢]. ولذلك فقد كان للتجار الفاسيين دور كبير في تجارة البحر الأحمر، واستطاعوا تكوين شبكات تجارية كانت تشمل مخا وعدن والهند كما سيتضح ذلك فيما بعد.

لقد كانت الهجرة المراكشية إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر أحد العوامل الرئيسية في دعم البرجوازية المصرية حيث أسهم التجار الفاسيون في زيادة عرض الشريحة الوسطى للمجتمع المصري بسبب امتلاكهم لثروات ضخمة قبل هجرتهم إلى مصر، كما أسهموا في تنشيط العديد من المحاور التجارية المصرية بصورة كبيرة، فقاموا بدور مهم في تجارة تراب الذهب حيث ربطتهم علاقات تجارية قوية بمراكز إنتاج الذهب في غرب إفريقيا قبل هجرتهم إلى مصر[١٩٣]. كما قام التجار المراكشيون بدور بارز في تنشيط تجارة الأقمشة القطنية الهندية التي يمكن القول أنهم احتكروا تجارتها، حيث كانت على ما يبدو أفضل أنواع التجارة بالنسبة لعقلية الفاسيين التي حاولت دوماً تجنب الخسارة والتقليل من المخاطرة [١٩٤]. ولعل ذلك الاهتمام الكبير من جانبهم بتجارة الأقمشة، كان أحد عوامل استقرارهم بصورة كثيفة في الغورية؛ السوق الرئيسي للأقمشة الفاخرة في مصر[١٩٥]، لقد أسهم التجار المراكشيون في تنشيط صناعة وتجارة

الأقمشة المحلية بصورة كبيرة، حيث قاموا بدور كبير في زيادة تمويل كافة المشروعات الحرفية أو حتى إلى الملتزمين والفلاحين، فأي مراجع لتركات هؤلاء التجار سوف يلاحظ أنهم كانوا عناصر نشطة للغاية في تقديم القروض والأموال بالفوائد إلى المحتاجين إليها[١٩٦].

وأخذت عائلات عديدة بالعمل في التجارة والعلم معاً، وقد تميزت هذه العائلات بتلك السمة قبل هجرتها إلى مصر، حيث لعب العلماء دوراً مهماً في دعم التجار في عملهم التجاري، وفي دعم مواقف هؤلاء التجار أمام السلطة السياسية، مثـــل عائلات البناني وجسوس والسقاط[١٩٧].

وأقبل التجار المراكشيون مثلهم مثل غيرهم من المغاربة على الدخول في الفرق والأوجاقات العسكرية منذ وصولهم إلى مصر[١٩٨]. كما قاموا بشراء العبيد وعتقهم وإدخالهم في الفرق العسكرية والحصـــول لهم على المناصب العسكرية حتى وصل عـــدد منهم للبكويـــة[١٩٩]. وبالطبع فقد حرص هؤلاء البكوات على أن يساندوا سادتهم عند تعرضهم لأية مشكلات[٢٠٠]. وقد سمحت التكوينات العائلية القوية للتجار المراكشيين بالاحتفاظ بهويتهم لفترة طويلة دون امتصاص سريع من جانب المجتمع المصري سريع الامتصاص للطوائف والجاليات الوافدة ويمكن تحديد أهم وأشهر العائلات المراكشية في الجدول التالي[٢٠١]:

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
ابن الأمين	ق ١٦ م	فاس	القاهرة
المراكشي	ق ١١هـ / ق ١٧م	مراكش	الإسكندرية
الشرايبي	١٠٤٠هـ/١٦٣٠م	فاس	القاهرة،الغورية،الجودرية، الأزبكية
بن يحيى	١٠٤٠هـ/١٦٣٠م	فاس	القاهرة
الأبار	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
البناني	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة – الأزبكية

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
التازى	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
بن جلون	١١٢٤ هـ /١٧١٢م	فاس	القاهرة – الغورية
بنونة	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
الحلو	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
جسوس	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
الخيفرى	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
ذكرى	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة – الغورية
زاكور	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
السقاط	١١٢٤ هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
الشاوى	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
القباج	١١٢٤هـ/ ١٧١٢م	فاس	القاهرة
المنجور	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة – الغورية
مقلب	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
الهنداز	١١٢٤هـ/١٧١٢م	فاس	القاهرة
بن شقرون	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة
التهامى	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة
يارووا	١١٢٤هـ/١٧١٢م	مكناس	القاهرة – الغورية
الحريشى	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة
الزرهونى	١١٣٠هـ /١٧١٧م	فاس	القاهرة – المحلة الكبرى
العشوبي	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة
الفاسى	١١٣٠هـ /١٧١٧م	فاس	القاهرة – الجملون
مولينا	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	المحلة الكبرى
الكوهن	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
القصرى	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة
ميارة	بين ١١٣٠-١١٤٠هـ /١٧١٧-١٧٢٧م	فاس	القاهرة
النبار	١١٣٠هـ/١٧١٧م	فاس	القاهرة
حنون	١١٤٠ هـ/١٧٢٧م	مراكش	القاهرة – الغورية
الساكت	١١٤٠هـ /١٧٢٧م	؟	الإسكندرية
ابن الحاج	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
أبو حلوة	١١٥٠هـ / ١٧٣٧م	فاس	القاهرة – الغورية
بن كيران	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
البيسارى	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
البيطار	١١٥٠هـ /١٧٣٧م	فاس	القاهرة
حسون	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
الريس	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
الزليجى	١١٥٠هـ /١٧٣٧م	فاس	القاهرة
الجيلانى	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
شقشاق	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة
العرايشى	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	مكناس	القاهرة
العلمى	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة – الغورية
اللبار	١١٥٠هـ / ١٧٣٧م	فاس	القاهرة – الغورية
عزران	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة – الغورية
ماصالو	١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م	فاس	القاهرة
مدنية	١١٥٠هـ/١٧٣٧م	فاس	القاهرة – الغورية
بن مشيش	١١٧٠هـ/١٧٥٦م	فاس"تازرونة"	القاهرة

اسم العائلة	التاريخ التقريبي للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
برادة	النصف الثاني ق ١٨ م	فاس	القاهرة

علينا منذ البداية أن نأخذ تواريخ الهجرة بنوع من الحذر الشديد فبالطبع ليست كلها أكيدة، بل هي تقريبية، ولعل هذا الجدول يوضح أن الهجرة المراكشية إلى مصر كانت أكثر وضوحاً إبان النصف الأول من القرن الثامن عشر، فمن بين أثنين وخمسين عائلة يوضح الجدول تواريخ هجرتها إلى مصر، لم يكن منها سوى ثلاث عائلات فقط هاجرت في القرن السادس عشر والسابع عشر بينما استأثر القرن الثامن عشر بثمانية وأربعين عائلة ٤٨% من إجمالي عدد العائلات التجارية المغربية، وهو ما يعكس حتمية وجود عوامل طرد بشرية وطبيعية في المغرب ذاته لهذا التدفق واسع النطاق في فترة زمنية محدودة. كما يوضح أن مدينة فاس كانت أكثر المدن التي هاجر منها المراكشيون إلى مصر، فلم يكن هناك سوى أربع عائلات فقط غير فاسيات أي ٤٨% من العائلات الفاسية الشهيرة بمصر، كما يوضح أن مدينة القاهرة كانت بمثابة القطب الجاذب للعائلات المراكشية المهاجرة، فمن بين الاثنين وخمسين عائلة كانت منها عائلة واحدة استقرت في الإسكندرية وعائلة في المحلة الكبرى، وفي القاهرة كان للغورية نصيب الأسد من المهاجرين، ويمكن الترجمة لبعض هذه العائلات كما يلي:

عائلة الشرايبي

لم تنل عائلة مغربية مثل ما نال آل الشرايبي من الشهرة خلال العصر العثماني وربما بعده أيضاً، وذلك بسبب الدور الكبير الذي قاموا به في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مصر. ولعل الدور الأخير هو ما جعل الجبرتي يحرص على الترجمة لهذه العائلة دون غيرها من العائلات المغربية الأخرى التي قامت بدور مهم لا يقل عن آل الشرايبي[٢٠٢]. وكانت الفترة بين عامي ١٠٣٥-١٠٤٠هـ/ ١٦٢٥-

١٦٣٠م قد شهدت استقرار الأخوين قاسم بن على الشرايبي وعبد القادر بن علي الشرايبي في مصر. ويبدو أنهما كانا بصدد الحج وأن النشاط الاقتصادي الكبير في القاهرة هو الذي دفعهم للاستقرار بها، حيث عملا بالتجارة واستقروا في منطقا الغورية[٢٠٣]. وقد واكب استقرار آل الشرايبي في مصر بروز وتزايد أهمية البن في التجارة الدولية، حيث دخل آل الشرايبي منذ بداية استقرارهم في مصر في عمليات تجارة البن الذي أصبح يجد إقبالاً كبيراً في أسواق شمال إفريقيا، ففي سنا ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م إشترى الحاج قاسم بن على الشرايبي مع أولاده الثلاث ١٢٥ قنطاراً من البن من ثلاثة من كبار الأمراء في مصر. ويبدو أن إرسالها إلى فاس كان هو هدف آل الشرايبي، ويستشف من هذه الوثيقة ضآلة رأس مال آل الشرايبي حيث حرصوا على شراء هذه الصفقة بالأجل[٢٠٤].

ومنذ استقرارهم بمصر قرب الإحساس بالغربة بين آل الشرايبي في وسط لم يكن للفاسيين فيه تواجد قوى بعد، فحرصوا على التماسك والحياة العائلية فيما بينهم وتزوجوا من جواري من البيض[٢٠٥]. ولا توضح الوثائق الكثير عن تاريخ وفاة قاسم والدور الذي قام به، لكنها توضح أن عبد القادر استقر في جدة وأن ابنه محمد أنجب خمسة أولاد وهم : عبد القادر وعبد الرحمن وفرحة وفاطمة ومحمد الدادي" الصغير" وقد تزوج الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي من فرحة وأنجب منها ولده الوحيد محمد الذي لقب فيما بعد بالكبير.

وقد أسهمت هذه الصلات الدموية والقرابية في دعم التعاون التجاري بين فرعى العائلة في جدة والقاهرة وهى سمة تميزت بها العائلات التي حققت نجاحاً كبيراً في تجارة البحر الأحمر، حيث كان لأغلب هذه العائلات فرعان في القاهرة وجدة أو مكة، حيث عمل آل عبد القادر الشرايبي وكلاء لبني عمومتهم في القاهرة، وقد استطاع محمد بن قاسم أن يصبح خلال منتصف القرن السابع عشر واحداً من كبار تجار القاهرة[٢٠٦]. فمثلاً في سنة١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م باع محمد صفقة أقمشة هندية فاخرة إلى قنصل البندقية في مصر مركورين فرنسيسكو وأربعة تجار بنادقة آخرين قيمتها ١٤٨٥٠٠

بارة[٢٠٧] مما يعكس تنامي رأس مال آل الشرايبي بصورة كبيرة، وعند وفاته في سنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٥٥م كان محمد قد حصل على لقب الخواجا، وتوضح التركة التي خلفها مدى ما حققه الرجل من الثراء فبلغت تركته ٨٧٠,٢١١ بارة. وتبين تركته مدى الدور الواضح الذي أصبح يقوم به في تجارة البحر الأحمر، حيث ارتكز النشاط الرئيسي له على تجارة التوابل والبن كما توضح استقرار آل الشرايبي في الغورية وتغلغلهم في التجارة بها، وقد ترك الخواجا محمد ابناً واحداً هو محمد الذي لقب بالكبير فيما بعد، وثلاثة بنات هن: كريمة وفاطمة وعوالى. وقد استطاع محمد بمساندة عمه والوصي عليه محمد بن عبد القادر أن يحل محل والده بل ويفوقه أيضاً[٢٠٨].

بيد أن النصف الثاني من القرن السابع عشر شهد حدثاً أليماً بالنسبة لفرع العائلة في الحجاز حيث توفى الحاج محمد بن عبد القادر وولداه عبد القادر وعبد الرحمن وعدد كبير من أفراد أسرهم إثر وباء تعرضت له جدة، ولم ينج من أفراد آل الشرايبي في جدة سوى محمد الدادي وولديه محمد وآمنة وأختيه فاطمة وآمنة، وقد انتقل بهم محمد إلى القاهرة للحياة بها، حيث استقبلهم محمد بن محمد بن قاسم الشرايبي في منزله[٢٠٩]. ونتيجة لازدياد عدد العائلة الجديدة بخاصة بعد أن قرر أحمد بن الخواجا محمد بن قاسم أن يتزوج من آمنة ابنة محمد الدادي إثر رغبة ولديهما في ذلك، لذلك فقد تم تشيد قصر في الأزبكية انتقل إليه جميع أفراد العائلة للحياة به، وقد استطاع الخواجا محمد الكبير بمعاونة محمد الدادي الذي كان قد تمرس في تجارة البحر الأحمر نتيجة للفترة التي قضاها في جدة، حيث ارتبط بعلاقات قوية مع آل حيدان وزراء أشراف مكة[٢١٠] كما ربطته بالخواجا خضر بن عثمان البغدادي الذي كان من كبار تجار جدة، علاقات صداقة قوية[٢١١]، وقد ساعده ذلك على أن يستحوذ لنفسه ولآل الشرايبي على جزء كبير من تجارة البن الوارد من جدة، واستطاع محمد الكبير نتيجة لتنامي ثروته على أيدي محمد الدادي أن يصبح شهبندراً لتجار مصر منذ سنة ١١٠٧هـ /١٦٩٥م وحتى سنة ١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م. والواقع أن هذا العام الأخير هو العام الذي شهد منعطفاً خطيراً في حياة آل الشرايبي. ففى هذا العام قرر محمد الكبير إسناد إدارة كل

مؤسسة الشرايبي إلى محمد الدادي بسبب المهارة والكفاءة وكان رأس مال الشركة حينئذ حوالي ۲,۲٥۰,۰۰۰ بارة[٢١٢] وبسبب نشاطه الضخم أخذ محمد الدادي يطور آليات العمل في شركة آل الشرايبي بصورة مذهلة حيث اقتحم مجالات جديدة من العمل التجاري مثل الدخول في عمليات رهن الالتزامات والمضاربة على الالتزامات من الديوان وبناء السفن وبيعها وتقديم القروض والأموال بالفوائد[٢١٣]، والتعاقد على شراء الحاصلات الزراعية منذ بداية مواسم زراعتها[٢١٤]. وبعد ثلاثة عشرة عاماً من تولى محمد الدادي الشرايبي، كان رأس مال الشركة قد بلغ ۱٥,۰۰۰,۰۰۰ بارة إضافة إلى شرائه لخاني الحمزاوي الكبير والصغير بـ ١٣٢٥٠٠٠ بارة في سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٨م[٢١٥]. إضافة إلى وكالة عباس أغا بالجمالية وعدد كبير من القرى المرهونة والتي في التزامه، وفي سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م وقبل وفاة محمد الكبير بعام قرر الرجل اعترافا بالدور الكبير لمحمد الدادي في تنمية الثروة، أن يبرم عقد شركة بين ولده عبد الله وابن ابنه محمد بن أحمد الذي كان يلقب بابن المرحوم، حيث خصص النصف لمحمد الدادي والنصف لابنه عبد الله وابن ابنه محمد بن أحمد الشهير بابن المرحوم والذي يسمى محمد، وفي عقد الشركة حرص محمد الكبير على أن يجعل محمد الدادي متصرفاً في كـــــل شيء بإدارة الشركة[٢١٦].

ومنذ سنة ١١٢٥هـ/١٧١٣م وبعد وفاة محمد الكبير، أصبح محمد الدادي وشريكاه أهم تجار القاهرة وترك عبد الله كل الأمور في يدي الدادي كما كانت وركن هو إلى حياة الترف حيث خصص له الدادي ٣٠٠٠٠ بارة في كل شهر كمصروف له ولمنزله، وخلال هذه المرحلة أصبحت مؤسسة الشرايبي أكبر مؤسسة مالية في مصر والحجاز وأكثرها تحكماً في تجارة البحر الأحمر[٢١٧]، ويصف الرحالة الفرنسي جرانجيه Granger الذي زار مصر وصاحب محمد الدادي الشرايبي في يوم ٩ ذي القعدة ١١٣١هـ / ١٧ سبتمبر ١٧١٨م عند سفره من القاهرة إلى السويس بأنه صديق القنصل الفرنسي بينو وانه كان ضابطاً بأوجاق مستحفظان ووكيل التجار، وربما كان أغنى تجار القاهرة بل تجار السلطنة العثمانية كلها . ويذكر أنه كان بصحبته ٣٨ رجلاً

على أحصنة و ١٦ مملوكاً على الجمال، كانت تحمل مشارب ومآكل، وكان معه ١٨١ جملاً ٣٠ منهم كانوا يحملون كل واحد ٨٠٠٠ ريالاً (٥٢٠٠٠٠ بارة) وكان الباقون يحملون بضائع[٢١٨]. استطاع محمد الدادي إذن خلال هذه المرحلة أن يهيمن على مقدرات السوق المصرية، كان يقدم القروض إلى كل الطالبين ولكن بشروطه التي كان على رأسها وجود الضمان أو الرهن للسداد[٢١٩]. كما كانت قوته وقوة نفوذ أتباعه تضمن له مطالبة الأمراء المماليك بما عليهم بدون خوف أو تردد. فمثلاً في سنة ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م أدعى على قيطاس بك أمير اللواء الشريف ودفتردار مصر بمبلغ ١٢٤٣٥بارة كانت بذمة إسماعيل بك أمير اللواء الشريف قبل وفاته[٢٢٠] وفي سنة ١١٣١هـ/١٧١٨م أدعى على ورثة أمير اللواء يوسف بك أمير الحاج الشريف بـ ١١٩٢٤١ بارة ثمن أقمشة.

والواقع أن قوة نفوذ محمد الدادي وتأكده من إمكانية مدينيه على السداد حتى في حالات وفاتهم من خلال تركاتهم كانت تضمن له تجنب خسارة كبيرة كما لم يكن يتمادى أبداً في إقراض المماليك مبالغ كبيرة[٢٢١]. وفي سنة ١١٢٩هـ/١٧١٦م قدم قرضاً قيمته ١٠٥٨ ريالاً إلى الحاج محمد بن مصطفى المغربي التونسي بضمان حق خمس عقارات في بدين القصرين، وعندما لم توف تركة محمد بدين الخواجا، قام القاضي ببيع العقارات لتسديد ديون الخواجا الشرايبي[٢٢٢].

وقبل وفاته في سنة ١١٣٧هـ/١٧١٤م كان الخواجا محمد الدادي، قد أعد ابنه الأكبر قاسم ليخلفه من بعده في مهام العمل التجاري فكان يرسله إلى الحجاز ويدربه على عقد الصفقات واستخلاص الديون وغير ذلك. فمثلاً في سنة ١١٢٩هـ/١٧١٦ أنابه في استخلاص ديون والده من ورثة الأمير قاسم أغا تفكجيان وكان مقدارها ١٨١٠٠٠ بارة، وعندما لم توف التركة بالدين طالب قاسم ببيع عقار للمتوفى وتسديد ما عليه[٢٢٣] قام محمد الدادي في سنة ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م بتقسيم الأموال المسائلة بين أولاده وهو قاسم وأحمد ومحمد جوربجي وعبد الرحمن والطيب وآمنة وفاطمة وبـ أولاد الخواجا محمد الكبير وهم : عبد الله وابن ابنه أحمد هو محمد الملقب بابن المرجو

يث بلغت هذه الأموال ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة، حيث كان نصيب أولاده نصف وأولاد الخواجا محمد الكبير النصف، حيث كان لعبد الله الثمن ولابن محمد سدس[٢٢٤]، وقد تم استبقاء البضائع والعقارات والشركات كما هي وظلت حصص شركة وتم استبقاء قاسم على رئاسة العائلة خلفاً لوالده، فأصبح قاسم منذ نهاية سنة ١١٣٠هـ/١٧٢٢م الشخصية التجارية الأولى في العائلة وكان والده محمد الدادي راقب عن كثب تصرفاته ويبدى له نصائحه[٢٢٥].

وتوضح الجنازة التي أقيمت لمحمد الدادي عند وفاته في سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٤م ما كان يتمتع به آل الشرايبي من المكانة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في لقاهـرة فيقول الجبرتي: " وحضر جنازته جميع الأمراء والعلماء وأرباب السجاجيد الوجاقات السبعة والتجار وأولاد البلد وكان مشهده عظيماً حافلاً بحيث ان أول لمشهد داخل الجامع ونعشه عند العتبة الزرقاء"[٢٢٦].

وقد استطاع قاسم أن يشغل الفراغ الذي تركه والده وأن يتوج محله شهبندر لتجار لقاهرة، ولمدة عشرة سنوات حتى وفاته في سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م[٢٢٧]. وقد تميزت مرحلة رئاسة قاسم للعائلة بالوصول إلى ذروة النشاط التجاري والأهمية السياسية الاجتماعية في المجتمع القاهري لكن هذه المرحلة كانت تحمل في طياتها بذور الضعف التدهور؛ فقد شهدت المرحلة تدهور تجارة البن وتراجع أرباحه. وبالتالي فقد كان لتراجع في تجارة البن واضحاً في السياسة التجارية لقاسم الشرايبي فلم يترك في تركته لا ٤٣٥ قنطار كانت تمثل حوالي ٧% من إجمالي التركة، كما لاحظ أيضاً زيادة شاطه في تجارة الأقمشة الهندية والخزفيات الصينية إلى جانب الأقمشة المحلية[٢٢٨]. رغم ذلك فقد انصب النشاط الرئيسي لقاسم في الالتزامات الزراعية سواء عن طريق لرهـن والإسقاط أو الالتزام من الديون بالمضاربة عليها[٢٢٩].

ورغم الأرباح الضخمة التي كان يحققها آل الشرايبي من عمليات رهن الالتزام إلا ن التوسع في عمليات الرهن والقروض إلى المماليك أدى في النهاية إلى تضخم

مديونيات الأمراء المماليك لآل الشرايبي بصورة واسعة، وهو ما كان يهدد بدمار وخراب مالي لهم حيث أصبحت مديونيات الأمراء كبيرة. ففي العام ١١٣٨هـ / ١٧٢٥م كان جركس محمد بك مديناً لقاسم الشرايبي بمبالغ مالية كبيرة جداً وقبل فراره من القاهرة كان جركس قد جهز مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ بارة لدفعها لقاسم مما عليه له، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، حيث قام الجنود بمهاجمة منزل جركس، ثم ما لبث العامة أن هاجموا كل المنزل ونهبوا جميع محتوياته، وانتهى الأمر بمقتل جركس محمد بك وضياع الأموال على آل الشرايبي، وفي ذلك يقول أحمد شلبي: " وكان عنده مائة كيس مضبوطة وكان أوعد قاسم الشرايبي أن يدفعها له مما عليه فلم يتملك أن يدفعها فنهبت من جملة النهب"[٢٣٠].

وفي سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م توفي ذو الفقار بك أمير الحاج وأكبر شخصية سياسية في مصر إبان هذه الفترة وكان مديناً لقاسم الشرايبي بـ ٣٣٦٦٨٧٢ بارة لم يأخذ منها ورثة قاسم إلا مبالغ قليلة جداً بسبب عدم كفاية مخلفات تركة الأمير للوفاء بديونه[٢٣١]. وفي نفس العام توفي الأمير حسن كتخدا عزبان البركاوي وكان واحداً من كبار رجال السياسة أيضاً وكان مديناً لقاسم بـ ٤٤٧,١٦٧ بارة لم يحصل ورثة قاسم منها إلا على ٦٤,٤٠٠ بارة بسبب عدم كفاية مخلفات الأمير[٢٣٢]. كما تميز آل الشرايبي خلال رئاسة قاسم للعائلة بدعم النشاط التجاري للتجار المغاربة وبخاصة الفاسيين، وكان والده محمد الدادي الشرايبي قد انتهج سياسة معتدلة تجاه العناصر التجارية المختلفة في القاهرة، فربطته بالشوام علاقات حميمة[٢٣٣]. كما تميزت سياسته تجاه الفاسيين منذ هجرتهم الواسعة إلى القاهرة في سنة ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م بالاعتدال فحرص على مجاملاتهم وتقديم الدعم لهم ولكن بقدر محدود لا يمس مصالح العناصر الأخرى، إلا أن قاسم تمادى في دعم التجار الفاسيين بصورة واسعة مما أدى إلى تزايد حجم الأعمال التجارية للتجار الفاسيين بصورة كبيرة، وهو ما أدى إلى حالة من النفور في الأوساط التجارية الشامية والتركية والمصرية من وجود قاسم الشرايبي في

منصب شهبندر التجار لتج عنها اغتيالـه في النهايـة على أيدي هـذه العناصـر[٢٣٤].

وكان من سمات مرحلة تولى قاسم لرئاسة العائلة أيضاً سيطرته القوية على كل الأمور التجارية في يديه وعدم إعداد أحد الأفراد في العائلة لقيادة الأمور التجارية من بعده؛ فكان أخوه أحمد راغباً في الحياة العلمية والدينية أكثر من العمل التجاري[٢٣٥]. أما أخوه عبد الرحمن فقد كان قد ارتقى إلى منصب جوربجى مستحفظان وأصبح في تفكيره وتكوينه عسكرياً بالدرجة الأولى، أما ابنه حسن أبو على فقد كان شاباً صغيراً في مقتبل العمر، ولذلك فقد كانت وفاة قاسم الشرايبي في سنة ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م إيذاناً بنهاية عصر قوة وسطوة آل الشرايبي وبداية لمرحلة من التراجع والتدهور، فانسحب أحمد الأخ الأكبر لقاسم من رئاسة العائلة، وتولى أخيه عبد الرحمن جوربجى مستحفظان محله، ومنذ توليته رئاسة العائلة توالت إخفاقاته التجارية مما دفع الجميع إلى المطالبة بحقوقهم، حتى أن عبد الرحمن توفى مفلساً بل وتم بيع حصصه في العقارات من أجل تسديد ديونه[٢٣٦].

والواقع، يخطئ من يعتقد أن هذا التدهور والتراجـع التجاري لآل الشرايبي قد أدى إلى انقراضهم، بل إنهم تحولوا فقط إلى الأرستقراطية العسكرية حيث عملوا في الأوجاقات والالتزامات إلى جانب إدارتهم لأملاكهم العقارية الكبيرة[٢٣٧] كما عمل عدد منهم في وظائف الأوقاف أو كقبانية بالوكـالات[٢٣٨] أو غير ذلك من الوظائف البسيطة التي تدر عوائد زهيدة ولكن ثابتة!!. وقد حـدد الجبرتي إيرادات العائلة من" الالتزام والعقار والجامكية " بحوالي مليون ونصف بارة في كل عام[٢٣٩]. ولم يكن الجبرتي يقصد انقراض آل الشرايبي بقدر ما كان يقصد حزنه لفراق أحد أصدقائه حين كان يتحدث عن إبراهيم شلبي الشرايبي حيث كان هو نفسه وصياً على تركة إبراهيم[٢٤٠].

والواقع أن آل الشرايبي ظلوا موجودين وبقوة في القاهرة خلال القرن التاسع عشر، خاصة وأن عائلة الشرايبي قد تم ضخ دماء جديدة فيها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر حيث هاجر إلى مصر في سنة ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م الحاج على بن مسعود الشرايبي مع ولدى أخويه أحمد بن طاهر وعبد الوهاب بن عبد السلام بن مسعود الشرايبي حيث استقروا في الغورية[٢٤١]. وقد قدم إليهم آل الشرايبي في مصر الكثير من العون والمساعدة ؛ فدخلوا في جميع الميادين التجارية وبخاصة تجارة البحر الأحمر والالتزام وحتى في شراء السفن. وتوضح مخلفات الحاج على بن مسعود الشرايبي الولوج السريع لأل مسعود الشرايبي في التجارة المصرية لاسيما تجارة البحر الأحمر، فقد ترك الرجل ٣٧٥ قنطاراً من البن قيمتها ٨٠٦,٥٥٠ بارة، كما أنه كان ملتزماً لناحية أبي كبير بالشرقية. كما كان له بذمة الخواجا قاسم بن محمد الدادي الشرايبي مبلغ ١١٤,١٥٠ بارة كان على قاسم أن يشترى له بها ربع مركب الزفتاوى. أما إجمالي مخلفات على فقد بلغت ١,٦٩١,٢٥٠ بارة عند وفاته في العام ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م ؛ أي بعد مرور ثلاثة عشر عاماً فقط من هجرته إلى مصر[٢٤٢]، مما يعكس الثراء الكبير الذي استطاع تحقيقه في القاهرة خلال هذه الفترة الصغيرة بمساعدة آل الشرايبي الموجودين في مصر بالطبع.

أما ابن أخيه أحمد بن طاهر بن مسعود الشرايبي فقد تزوج من فاطمة بنت الخواجا قاسم الشرايبي وقد استطاع أن يحقق نجاحاً تجارياً كبيراً أيضاً، فكان له عدد من الوكلاء في جدة وينبع والإسكندرية. وكان يتاجر في البن والورق والحبوب وغيرها من السلع وعند وفاته في العام ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م بلغت مخلفاته ١,٣٧٤,٨٢٥بارة(٢٤٣). وهكذا فقد ظل آل الشرايبي يحتفظون ببقائهم وبكونهم من تجار القاهرة المهمين حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر[٢٤٤].

عائلة جسوس:

عائلة فاسية تعود في أصولها إلى العائلات اليهودية التي اعتنقت الإسلام في فاس في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي[٢٤٥]. وكانت من العائلات التي

تعرضت لضغوط شديدة من قبل مولاي إسماعيل وأولاده في المغرب، كما تميزت عائلة جسوس مثلها مثل آل البناني والسقاط بالقيام بدور مزدوج في الحياتين الاقتصادية والعلمية في فاس وفي مصر أيضاً[٢٤٦]. ويبدو أن أول من جاء إلى مصر من آل جسوس كان الخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس في حوالي سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م مع ولدى ابنته فاطمة وهما عربي ومحمد ابني الطيب بن مسعود بن أحمد جسوس، ومنذ مجيئه إلى مصر توطدت العلاقة بينه وبين آل الشرايبي، ولنتيجة لمعرفتهم بأهمية جدة في التجارة المصرية، فقد حرص آل جسوس منذ وصولهم إلى مصر على مد نشاطهم التجاري ليشمل جدة فكان الخواجا أحمد يسافر إلى الحجاز سنوياً في صحبة قافلة الحج للتعاقد على شراء البن والأقمشة الهندية.

ثم ما لبث محمد الأخ الأصغر لعربي أن استقر في جدة وكون مع أخيه شركة مناصفة. وبمقتضاها كان محمد يرسل لأخيه البن والتوابل والسلع الهندية الأخرى، ودخل الجد مع حفيديه في شركات وصفقات عديدة[٢٤٧]. وكان الخواجا أحمد يتردد بصورة دورية بين جدة والقاهرة، إلى أن عاجلته الوفاة في العام ١١٤٨هـ /١٧٣٥م بجدة.

وتوضح التركة التي خلفها الخواجا أحمد مدى الدور الكبير الذي كان يقوم به في تجارة البحر الأحمر، وانسجامه السريع في حركة التجارة المصرية، والذي يعود في جزء كبير منه النشاط الذي تميز به الفاسيون، وعدم وجود الحواجز والفواصل الجنسية في مصر. هذا إضافة إلى وجود جالية مغربية قوية إلى حد ما في مصر مما ساعدهم على التأقلم السريع في المجتمع المصري[٢٤٨]. فمثلاً لم يكتف الخواجا أحمد بن عبد الخالق جسوس بمشاركة الفاسيين، بل نجده يشارك عائلة الغرياني الطرابلسية في العديد من الشركات، وكانت لعائلة الغرياني هذه خبرة أعمق وأوسع في تجارة البحر الأحمر وهو ما دفع آل جسوس للتعاون معهم فكون الخواجا أحمد مع الخواجا محمد بن عثمان الغرياني شركة في تجارة البن والأقمشة كان رأس مالها ٢٦٥,٣٢٦ بارة[٢٤٩] خص الخواجا أحمد

منها النصف، كما كان له شركة أخرى مع عبد الله بن عبد الرحيم الغرياني كانت حصته فيها ٢٥٠,٧٦٢ بارة، وأصبح الخواجا أحمد بن عبد الخالق من كبار مستوردي البن من جدة. فمثلاً في العام ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م وقبل وفاته بعام، قام بعقد صفقة مع أحد كبار تجار القاهرة قدرها ١١٩ قنطاراً من البن بـ ٢٥٥,٣٠٩ بارة، وعندما توفي الخواجا أحمد قدرت تركته بـ ٢,٣٧٦,٢٩٨ بارة، ناهيك عن مجموعة كبيرة من العقارات موزعة في أهم أحياء القاهرة، غير أنه لم يترك إلا ولداً صغيراً يسمى أبو عياد من إحدى معتقاته، وبنتين في فاس هما آمنة وفاطمة إلا أن أبا عياد سرعان ما لحق بوالده، حيث آل ميراثه إلى أختيه وابن عم والده علال بن مسعود بن أحمد جسوس الذي كان يعيش في جدة[٢٥٠].

أما أبناء ابنته فاطمة وهم العربي ومحمد فقد أرسلوا إلى فاس لإحضار والدهم التي كانت قد تزوجت من الحاج أبي جيده بن محمد القباج الذي حضر إلى مصر برفقة زوجته ورغم مهارة العربي في التجارة وقدرته على عقد الصفقات وإدارة الشركة مع أخيه محمد، إلا أن الوفاة عاجلته في سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م إثر وباء الطاعون اللعين. وما لبثت والدته فاطمة أن لحقت به(٢٥١). وقد ترك عربي تركة كبيرة قدرت بحوالي نصف مليون بارة[٢٥٢]. وقد آل ميراثه إلى أخيه محمد الذي أقام في جدة إلى سنة ١١٥٦هـ /١٧٤٣م حيث عمل وكيلاً لعدد كبير من التجار الفاسيين في القاهرة، واستطاع محمد أن يكون ثروة كبيرة من نشاطه التجاري حيث قدرت تركته بحوالي مليون ونصف المليون بارة، وقد ترك خمسة أولاد من زوجته رقية بنت أبي جيدة القباج وهم: قاسم وعبد الرحمن وعبد القادر وعلي ونفسية . إلا أن الوفاة عاجلت علياً وهو صغير وما لبث أن لحق به أخيه عبد القادر بعد أن ترك ولداً يسمى عبد الوهاب[٢٥٣].

أما قاسم فقد ورث عن والده مهام النشاط التجاري، ليصبح واحداً من أهم تجار القاهرة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر. لكن عبد الرحمن أصبح من كبار علماء الأزهر حيث دفعته اتجاهاته إلى الدراسة به إلى أن ارتقى إلى مرتبة مدرس بالأزهر[٢٥٤]، ورغم عمله بالحياة العلمية؛ فقد كان شريكاً لأخيه قاسم بحق الثلث فيما

كان ابن أخيه وهبه " عبد الوهاب "الشهيـــر بـــ وهبة بن عبد القادر شريكاً له بحق السدس وكان قاسم قد تزوج بزوجة أخيه عبد القادر حرصاً على رعاية ابن أخيه. وقد استطاع قاسم الذي كان العقل المدبر لكل أنشطة الشركة أن يحقق نجاحاً كبيراً لها، فكان يتاجر في الأقمشة الهندية والمحلية، وأصبح واحداً من كبار تجار البن الذين تراجع عددهم إبان هذه الفترة[٢٥٥]. كما كون عدداً كبيراً من الشركات مع كبار العائلات المغربية في جدة، فكان له شركة مع الخواجا إبراهيم الجيلانى أكبر تجار جدة وشركة أخرى مع الخواجا أحمد الجزايرلى، وكان قاسم يعيد تصدير البن والأقمشة إلى إسطنبول وتونس، وكان إبراهيم دويب وسليمان ساسى من التجار الذين وقع عليهم عبء إعادة تصدير البضائع التي كان يرسلها إليهم قاسم في الإسكندرية[٢٥٦].

ودفعت هذه المكانة الكبيرة التي أصبح يحتلها آل جسوس في القاهرة الخواجا أحمد المحروقي، أن يطلب يد نفيسة ابنة قاسم لولده محمد من أجل تدعيم مكانة عائلته في القاهرة[٢٥٧]. ومن سوء الحظ أن يجتاح القاهرة وباء الطاعون مرة أخرى في سنة ١١٩٨هـ/١٧٨٣م حيث أودى بحيوات قاسم وعبد الرحمن وعدد كبير من أفراد عائلتهم، ورغم ذلك تبقى عائلة جسوس بسبب الثروة الضخمة التي تركها الأخوان والبالغة حوالي ثمانية ملايين بارة واحدة من أهم وأغنى عائلات القاهرة عند مطلع القرن التاسع عشر[٢٥٨]، ويبقى قصرهم المنيف في الجودرية واحداً من أفخم منازل القاهرة[٢٥٩].

عائلة العشوبي:

من العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقد تصاعد نجمها في القاهرة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث أقامت هذه العائلة علاقات تجارية مع كانو وتمبكتو قبل هجرتها إلى مصر. وقد ظل آل العشوبي محتفظين بعلاقاتهم هذه مع مدن الذهب مما دعم دورهم التجاري في مصر، وقد هاجر رأس هذه العائلة الخواجا محمد بن جمعة العشوبي بصحبة أخيه أحمد، وفور هجرتهم

إلى مصر استطاعا بفضل الفاسيين الموجودين في القاهرة أن يشتريا حانوتاً في سوق الغورية، كما استطاعا أن يتعرفا على الأوضاع الاقتصادية في مصر.

وبسبب الثراء الواسع الذي كان يتمتع به آل العشوبي سرعان ما اندمجوا في النسيج التجاري، فدخلوا في تجارة البحر الأحمر مستعينين في البداية بالشبكات والعلاقات الفاسية والخاصة بآل الشرايبي وآل جلون، غير أن نشاط آل العشوبي ظل مركزاً بصورة رئيسية في تجارة تراب الذهب، فكان أحمد ومحمد يسافران بالتبادل إلى تمبكتو[٢٦٠]. ثم استقر محمد بصورة نهائية في القاهرة ليدير مصالح الشركة في مصر، وقام محمد بشراء منزل ضخم في خط الخرشتق، إضافة إلى عدة حواصل بخان القبرالى، ومنذ أربعينيات القرن الثامن عشر أصبحت الوثائق تطلق على محمد لقب الخواجا[٢٦١]، وهو ما كان يعكس تزايد دوره في تجارة البحر الأحمر، حيث دخل في تجارة البن والأقمشة القطنية الهندية، وعند وفاته في العام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م كان الخواجا محمد العشوبي قد دعم مكانته في الأوساط التجارية المصرية، حيث استطاع تكوين شبكة تجارية كانت تمتد بين مخا وجدة في البحر الأحمر والقاهرة وإسطنبول وكانو وتمبكتو، وهو ما أسهم في الثراء الواسع الذي استطاع تحقيقه هو وأخوه أحمد، فقدرت التركة التي خلفها بحوالي مليون ونصف المليون بارة، كان منها ٥٧٦٤ مثقالاً من تراب الذهب[٢٦٢]، إضافة إلى ٥٨ قنطار بن قيمتها ١٠٣,٦٠٥ بارة. إضافة أيضاً إلى كميات كبيرة من الأقمشة القطنية الهندية والمرجان[٢٦٣]، ورغم أن أحمد كان غائباً في تمبكتو عندما توفى أخيه، إلا أنه فور وصوله إلى مصر، تولى الوصاية على أولاد أخيه الخمسة بناءً على طلب أخيه محمد، وتولى إدارة جميع شركات وأموال العائلة[٢٦٤]. غير أن المنية لم تمهل أحمداً كثيراً حيث توفى في أعقاب وفاة أخيه بعامين فقط ١١٥٥هـ/١٧٤٢م، ولم يترك أحمد غير ابنة صغيرة كانت تسمى نفيسة، وفى أعقاب وفاة عمه تولى محمد بن محمد جمعة العشوبي إدارة أموال والده مع أخيه على، وأصبح محمد وصياً على إخوته عبد الرحمن ونفيسة وعائشة وفاطمة.

وقد استطاع محمد أن يصبح خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أهم شخصيات سوق الغورية وأن يصبح شيخاً لهذا السوق في حوالي سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م[٢٦٥]، وأصبح واحداً من أهم تجار القاهرة، وقد دعم من نشاطه التجاري مصاهرته لآل السقاط حيث تزوجت أخته عائشة من الخواجا محمد بن محمد السقاط، وقد كانت عائلة السقاط أكبر العائلات التجارية المغربية في جدة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر[٢٦٦]، وقد أقام الخواجا محمد العشوبي وكالة كبيرة في الفحامين[٢٦٧]. وقد تولى الخواجا محمد العشوبي مشيخة سوق الغورية خلال الفترة من ١٢٠٨- ١٢١٦هـ/ ١٧٩٣- ١٨٠١م. وقام بدور مهم في تجارة الأقمشة القطنية والبن، كما شارك بدور ملحوظ في أحداث الحملة الفرنسية، حيث كان عضواً في الديوان الذي اختاره نابليون[٢٦٨].

عائلة جلـــون

من العائلات الفاسية التي هاجرت إلى مصر في وقت مبكر، فأول ذكر في الوثائق لآل جلون يرجع إلى حوالي سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م وتطلق الوثائق لقب "الواردي" على الحاج محمد بن علي جلون وأخيه طاهر، ويبدو من ذلك أن الأخوين كانا هم أول الوافدين على مصر من آل جلون[٢٦٩]. ويبدو أن آل جلون كانوا في مستوى مرتفع من الثراء قبل هجرتهم إلى مصر يدل على ذلك الصفقات الكبيرة التي عقدوها منذ وصولهم إلى مصر، وشرائهم لعدد من العقارات والحواصل والحوانيت في أسواق رئيسية مثل الجملون والشرب والغورية. وقد ساعدهم هذا على سرعة النجاح في المجتمع التجاري النشط بالقاهرة، كما سهل لهم وجود محمد الدادي الشرايبي على رأس الهرم التجاري المصري اقتحام أسواق القاهرة، حيث ارتبط آل الشرايبي بعلاقات حميمة معهم، فمنذ وصول الحاج محمد بن علي جلون أوصى له الخواجا محمد الكبير بن محمد بن قاسم الشرايبي بربع الوكالة الصغرى المعروفة بالحمزاوي[٢٧٠].

ومن خلال تتبع حوالي عشرة تركات لأفراد من آل جلون يمكن القول إن النشاط الرئيسي لهذه العائلة تركز في التجارة الدولية وبخاصة تجارة الأقمشة المستوردة من الهند، وبسبب ذلك فقد تركز عدد كبير منهم في سوق الغورية[٢٧١]، السوق الرئيسي للأقمشة المستوردة، بل استطاع عدد منهم الوصول إلى مشيخة هذا السوق مثل الخواجا محمد بن محمد بن المهدي جلون[٢٧٢]. كما وصل عدد آخر منهم إلى منصب نقيب السوق مثل الخواجا عبد الرحمن بن محمد جلون الذي شغل المنصب من سنة ١١٩٩ إلى ١٢٠٧هـ/١٧٨٤ إلى ١٧٩٢م[٢٧٣] ولم يكن كل آل جلون بالطبع يعملون في تجارة الأقمشة فحسب، بل حرص عدد كبير منهم على تنويع أنشطتهم خاصة مع تضخم رؤوس أموالهم؛ فالخواجا عبد الوهاب بن الجيلاني بن جلون كان يعمل في كل شيء، في البن والبخور واللك وتراب الذهب إضافة إلى الأقمشة بالطبع، كما كان يمول الشركات فكان يشارك عدداً كبيراً من التجار في حوانيتهم[٢٧٤]. ولم يكن كل آل جلون يتمتعون بثروة كبيرة؛ فالحاج محمد بن أحمد جلون الذي وصل إلى مصر من فاس في العام ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م كان يعمل حانوتياً صغيراً في خط بين القصرين، ويبدو من كميات السلع العديدة التي خلفها عند وفاته في سنة ١١٩٩هـ /١٧٨٤م صغر حجم هذه الكميات مما قد يعكس حرص التجار في بداية نشاطهم على الوائمة بين طلب السوق وحجم رأس المال، فهو لا يريد أن يترك زبونه يذهب لغيره، بل يريد أن يأخذ منه كل شيء[٢٧٥].

ومن بين العشرة تركات التي عثر عليها لآل جلون كان منهم أربعة عطارين، وكان هؤلاء العطارون يبيعون دون تفريق البضائع التي يتلقوها من كبار التجار من أبناء عمومتهم وبني جنسهم من الفاسيين بالائتمان[٢٧٦]. وقد كانت هذه البضائع متباينة أشد التباين، فقد كانوا يبيعون كل شيء؛ ففي المقام الأول البن بمختلف أنواعه بأسعار مرتفعة، كما كانوا يبيعون أمواس الحلاقة والمرايات والصابون والكبريت والورق والزعفران والبخور والاسبيداج وكل أنواع العطور الطبية، فهذه السلع ليست إلا قائمة مخلفات الحاج عبد الوهاب بن محمد جلون الذي كان عطاراً في البندقيين[٢٧٧].

وهكذا لم يكن آل جلون كلهم من كبار التجار؛ فقد كانوا ينتمون إلى مختلف فئات التجار، ولكن ربطتهم دائماً المعاملات التجارية، فكانوا يجدون دائماً الثقة في بعضهم البعض مما أتاح لهم فرصة أوسع للقيام بدور مهم في حركة التجارة المصرية(٢٧٨).

عائلة ابن مشيش

تعود هذه العائلة بأصولها إلى سيدي عبد السلام مشيش الحسيني أحد أهم أقطاب الصوفية في مراكش، والذي ينتهي نسبه إلى مولاي إدريس، وهو يضارع أحمد البدوي في المكانة بمصر، وكان رأس هذه العائلة هو السيد الشريف عبد السلام بن أحمد بن مشيش الذي هاجر إلى مصر في حوالي سنة ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م، ومنذ وصوله إلى مصر سانده الفاسيون، بسبب كونه من الأشراف وانتسابه إلى مولاي عبد السلام بن مشيش، فحظي بمكانة طيبة بين التجار الفاسيين، وساعدوه على شراء أحد الحواليت في الوكالة الجديدة بالغورية(٢٧٩) حيث دخل عبد السلام في تجارة الأقمشة الهندية الواردة من جدة، وقد صاحب الحاج عبد السلام عند هجرته إلى مصر ابنه الوحيد أحمد الذي كان شاباً صغيراً لم يتجاوز بعد العشرين من عمره، ولكنه كان متزوجاً من زينب بنت مولاي المهدي العلمي، وكانت عائلة العلمي من كبريات عائلات الأشراف في فاس، وقد استطاع الحاج عبد السلام أن يحتل مكانة مهمة بين التجار الفاسيين في الغورية وسرعان ما تلقبه الوثائق بالخواجا(٢٨٠). لكن أحمداً كان هو نقطة الانطلاق الحقيقية لوالده، فقد أخذ يسافر سنوياً في صحبة قافلة الحج إلى الحجاز، وقد ساعده استقرار أخيه من الأم الخواجا محمد بن محمد بن علي العرايشي في جدة على إتمام صفقات ناجحة في جدة، وبسبب إدراكه لأهمية جدة فقد قرر الخواجا أحمد بن عبد السلام شراء مجموعة من العقارات في جدة فاشترى في سنة ١٢٠٠هـ ١٧٨٥م عقارين بـ ٧٨,٧٢٠ بارة (٢٨١).

ومع ازدياد ثروته وتنامي أعماله التجارية ركن والده إلى الراحة وترك لأحمد إدارة الأعمال التجارية بعدما أثبت نجاحاً باهراً، ولكن والده سرعان ما عاجلته الوفاة في نهاية

نفس العام، والواقع إن عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م هو الذي شهد بزوغ نجم الخواجا أحمد بن عبد السلام[٢٨٢]، ففي هذا العام توفى أخوه لوالدته محمد العرايشي الذي أوصى بأن يكون الخواجا أحمد بن عبد السلام وصياً على تركته وعلى ولده الوحيد على الذي ما لبث أن توفى في أعقاب والده[٢٨٣]، وقد تزوج الخواجا أحمد بن عبد السلام بزوجتي أخيه آمنة بنت أحمد ذكرى وفاطمة بنت على الميري[٢٨٤]. كما وضعت الأموال التي آلت إلى الحاج اليماني بن محمد بن على العرايشي تحت وصاية أحمد بن عبد السلام بسبب غيابه في فاس، ولا شك أن المبالغ التي وضعت تحت يدي الخواجا أحمد بن عبد السلام كانت كبيرة جداً فبلغت ٢,١٦٥,٣١٠بارة وهو بلا شك مبلغاً كبيراً أسهم في رأس المال العامل لدى أحمد بن عبد السلام بصورة كبيرة . ولكن الأهم من هذه الأموال أن أحمد ورث عن أخيه محمد العرايشى شبكاته وعلاقاته التجارية الواسعة والممتدة إلى الهند ومخا والحديدة وتمبكتو وغيرها ؛ فقد كان محمد واحداً من أهم تجار جدة، وكان له وكيلان في الهند ووكيل آخر في سورات وآخر في كراتشى إضافة إلى وكلاء في مخا والحديدة وغيرها[٢٨٥].

وقد ورث أحمد كل هذه العلاقات التجارية الضخمة واستطاع بفضل ذلك أن يصبح أهم تاجر في تجارة مصر بالبحر الأحمر وأكبر مستورد للبن اليمنى في مصر، وقد أهله ذلك كي يصبح شهبندراً لتجار مصر حيث ساندته الجالية المغربية الكبيرة الموجودة في القاهرة[٢٨٦]. ويبدو أن ذلك حدث بمساندة أيضاً من حسن باشا قبطان الجزايرلى، حيث يحدثنا الجبرتي عن تعاونه الكبير مع التجار المغاربة ومساندته لهم وتقديمهم القروض إليه لإنجاح حملته[٢٨٧].

على العموم فقد ظل أحمد شهبندراً لتجار القاهرة أربعة أعوام من ١٢٠٢ إلى ١٢٠٥هـ/١٧٨٧ إلى١٧٩٠م، حيث عاجلته الوفاة بسبب وباء الطاعون اللعين الذي أصاب مصر، ودفن أحمد بن عبد السلام إلى جانب والده في زاوية العربي بالفحامين[٢٨٨].

وتوضح التركة التي خلفها أحمد مدى الثراء العريض الذي استطاع تحقيقه؛ إذ تقدر الوثائق تركته بـ ١٣,١٤١,٣٥٠بارة، كما توضح تركته تشعب علاقاته التجارية لتشمل الهند وجدة ومخا. كما توضح حجم البن الضخم في تركته حيث بلغت قيمته بـ ٢,٧٥٨,٤١٠ بارة وبنسبة ٢٠% من إجمالي التركة. أما الأقمشة المستوردة من الهند فقد قدرها الوثائق بـ ٣,٧٤٧,٨٧٠ بارة وبنسبة ٢٨% من إجمالي التركة[٢٨٩]. وفي أعقاب وفاته أخذ شريكه الخواجا أحمد بن أحمد المحروقي الذي عينه وصياً على ولديه زهرة ومحسن اللذين ما لبثا أن لحقا بوالدهما في نفس العام فوضع يديه على تركته.

والجبرتي عند حديثه عن العلاقة التي كانت تربط أحمد بن عبد السلام وأحمد المحروقي يؤكد على أن المحروقي لجأ إلى محمد أغا البارودي كتخدا إسماعيل بك الذي "أقره مكانه وأقامه عوضه في كل شيء وتزوج بزوجاته وسكن داره واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله"[٢٩٠]. ولكن الوثائق لا تؤكد ذلك بصورة مطلقة، إلا أنها توضح أن ثمة اتفاق قد تم بين الأمراء المماليك والمحروقي لاقتسام التركة، فآمنه بنت أحمد ذكرى تزوجها الأمير عبد الرحمن كاشف[٢٩١].

وقدم أحمد المحروقي مبلغ ٤٥٦,٥٧٠ بارة هدية للأمراء الحكام في القاهرة من أجل اكتساب رضائهم[٢٩٢]، ولكن أحمد المحروقي فاز رغم ذلك بنصيب الأسد. فقد تزوج من زينب بنت مولاي المهدي العلمي. وقد قدر ميراثها من الخواجا أحمد وابنتها زهرة بـ ٥٩٥,٣٥٠ بارة، كما تزوج من بزار خاتون بنت عبد الله البيضا والدة محسن التي ورثت عنه ٦١٧,٣١٠ بارة[٢٩٣]. ولم يكن كل ذلك فقط ما خص المحروقي، ولكنه وضع يديه على أموال الورثة الغائبين بفاس والمقدرة بـ ١,٨٩٠,٨١٠ بارة. كما ورث المحروقي العلاقات والشبكات التجارية لأحمد بن عبد السلام. وقد أهلته هذه الثروة إلى جانب علاقاته التجارية الواسعة لأن يصبح فيما بعد شهبندراً لتجار القاهرة.

عائلة البنانـي

من العائلات الكبيرة التي تعود أصولها إلى أصول فاسية، وهي من العائلات المهاجرة وتوضح ترجمات الجبرتي لهذه العائلة أنها كانت ذات دور مزدوج في الحياتين العلمية والاقتصادية[٢٩٤]. وتغطي الفترة موضع الدراسة حوالي أربعة أجيال من عائلة البناني، ويبدو أن أول من هاجر من آل البناني إلى مصر هو الحاج العربي بن محمد البناني وابن عمه عبد القادر بن عبد القادر البناني في حوالي سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م. وقد تميزت عائلة البناني منذ وصولها إلى مصر باعتمادها على قدرات أفرادها أكثر من اعتمادها على الفاسيين الموجودين في القاهرة؛ فسكنوا في منطقة الأزهر ولم يسكنوا في الغورية المعقل الرئيسي للفاسيين[٢٩٥]، كما قاموا بشراء مجموعة كبيرة من الحوانيت في سوق الجملون، وقام الحاج عربي بن محمد البناني بإنشاء شركة تجارية مع الخواجا رجب بن حسن الشهير بالعتقي أهم تجار سوق الجملون في سنة ١١٢٩هـ/١٧١٦م برأسمال قدره ٧٦٩,٠٠٠ بارة للتجارة في الأقمشـة[٢٩٦].

ومنذ وصولهم إلى مصر ظل آل البناني يحتفظون بعلاقات تجارية قوية مع مدن الذهب وكان الحاج عربي بن أحمد بن الطيب البناني يتردد بصفة شبه منتظمة بين القاهرة وتمبكتو، حيث كون شركة مع عمه الحاج محمد بن الطيب البناني لجلب تراب الذهب وترويج وبيع المنسوجات المصرية والهندية في تمبكتو، وعندما عاجلت الوفاة عربي في تمبكتو في سنة ١١٧٥هـ /١٧٦١م وكانت الأموال المخلفة عنه والخاصة بالشركة بينه وبين عمه تقدر بـ ١,١٠٩,٧٩٠ بارة وكان لكل منهما النصف[٢٩٧]. وقد قام آل البناني بدور مهم في التجارة الدولية عبر البحر الأحمر وأسهموا بدور فاعل في تنشيط حركة التجارة في المنسوجات الهندية والبن اليمني. وكان لاستقرار عدد من أفراد آل البناني في جدة والمدينة أثر كبير على نشاطهم التجاري في حوض البحر الأحمر، حيث عملوا وكلاء لعائلاتهم في الحجاز، فكان الحاج عبد القادر البناني يعمل وكيلاً لأبناء

عمومته المقيمين في مصر، وكان يرسل بالمبعوثين إلى الهند لشراء المنسوجات والتوابل ويعيد تصديرها إلى مصر[٢٩٨].

وقد عثر الباحث في سجلات المحاكم على خمسة عشر تركة لتجار من آل البناني، وكانت تركاتهم بصفة عامة مرتفعة فكان متوسطها يصل إلى حوالي ٢٠,٠٠٠ بارة[٢٩٩]. وهو ما يتوافق مع حديث الجبرتي عند ترجمته للشيخ محمد بن عبد الواحد بن عبد الخالق البناني بقوله: "أبوه وجده وعمه من أعيان التجار والثروة بمصر"[٣٠٠]. وتوضح تركة الخواجا عبد الخالق بن حسين البناني مدى الدور النشط لهذه العائلة في تجارة البحر الأحمر، حيث كان للرجل وكلاء في جدة ومكة واليمن وكان يحرص على السفر إلى الحجاز بين آن وآخر، أو يرسل ابنه محمد لإتمام صفقات أكبر حجماً. وعندما توفي عبد الخالق في سنة ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م بلغت مخلفاته ١,٠٤٨,٦٨٠ بارة[٣٠١].

ونتيجة لهذا الدور الذي قام به آل البناني ؛ فقد تولى عدد منهم مناصب تجارية مهمة فتولى الخواجا عبد رب النبي بن الطيب البناني منصب شيخ التجار في الفترة من ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م إلى ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م وهو عام وفاته حيث أصبح الخواجا عبد رب النبي خلال هذه الفترة واحداً من أهم تجار القاهرة[٣٠٢]. وتوضح التركة التي خلفها مدى ما وصل إليه هذا الرجل من الثروة، ومدى تفرع أعماله وأنشطته التجارية، حيث كان له وكلاء وشركاء في كل من تونس وسفاقص وإسطنبول وتمبكتو ومخا وجدة، وكان يضارع هذه الشبكة التجارية الكبيرة في الخارج شبكة تمتد إلى أغلب الأقاليم المصرية فكان للخواجا عبد رب النبي وكلاء في طنطا ودمنهور وشبين الكوم والمنصورة والإسكندرية، كما كون شركات عديدة مع ملتزمين الجمارك من النصارى الشوام ومنهم ميخائيل كحيل وأنطوان زغيب. وإلى جانب ذلك فقد دخل الخواجا عبد رب النبي ميدان الالتزام فكان ملتزماً لبعض القرى بالوجه القبلي[٣٠٣]. ونتيجة لذلك النشاط فقد بلغت مخلفاته مليون ونصف مليون بارة . وكان يمتلك قصرين كبيرين في حي الأزبكية ذي الطابع الأرستقراطي بالقاهرة[٣٠٤].

خامساً- العائــلات الأندلسيــة

لعل العائلات الأندلسية هي العائلات الأصعب على الإطلاق بين العائــلات المغربية في التحديد والهوية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدد من العوامل منها أن عدداً كبيراً من العائلات الأندلسية هاجرت في البداية إلى بلدان المغرب العربي ثم انتقلت بعد ذلك إلى مصر. وبالتالي أصبحت تعرف في الوثائق بالمدن المغربية التي هاجرت منها إلى مصـــر مثل عائلة البرجي والعتابي، حيث جاءت عائلة البرجي من جزيرة جربة فكانت الوثائــق تلقب أفرادها بالمغربي الجربي، كما جاءت عائلة العتابي من فاس.

ورغم أن الهجرة الأندلسية إلى مصر كانت كبيرة سواء في أعقاب سقوط غرناطة أو في أعقاب طرد المورسكيين في سنة ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م، إلا أن هذه الهجرة على ما يبدو انصبت على القطاع الريفي والمدن الصغيرة بخاصة في إقليمي الغربية والفيوم وهو ما جعل مهمة التعرف على هذه العائلات غامضاً في ظل غياب الوثائق عن القطاع السكاني الريفي أو حتى في المدن الصغيرة.

كما كان عدد ليس بالقليل من المغاربة سواء الأندلسيين أو حتى غيرهم لاسيما الأندلسيين الذين هاجروا في أعقاب سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢م، قد فقدوا بمرور الوقت لقبهم المغربي أو الأندلسي وأصبحوا جزءاً من النسيج المصري مثل عائلة الرويعي. وبالطبع في ظل احتجاب الوثائق لذكر مثل هذا اللقب، كان من الصعوبة بمكان تحديد الهوية الجنسية لهذه العائلات، وإضافة إلى ذلك فقد جاءت الهجرة الأندلسية فراديه؛ بمعنى أن عدداً كبيراً من الأندلسيين الذين هاجروا إلى مصر هاجروا بمفردهم دون عائلاتهم نتيجة للظروف الصعبة التي هاجروا في ظلها، وبالتالي فكثيراً ما تشير الوثائق إلى أحمد بن محمد الأندلسي التاجر بسوق الجملون ولا تتحدث الوثائق مطلقاً عن هوية الرجل أو اسم العائلة التي ينتمي إليها أو اسم المنطقة التي هاجر منها. وقد جعلت كل هــذه العوامــل من الصعوبة بمكان تحديد ومعرفة العائلات الأندلسية[٣٠٥].

ورغم ذلك فقد كان الوجود الأندلسي مهماً بالفعل بالقاهرة في مناطق باب الشعرية التي كانت امتداداً طبيعياً توسعياً للعاصمة، وفى مناطق بين القصرين والسبع قاعات حيث كانتا منطقتين لإنتاج السكر الذي كان للأندلسيين فيه باع طويل مما أهلهم للقيام بدور مهم في تطوير آليات هذه الحرفة في مصر خلال النصف الأول من القرن السابع عشر.

وكان للعائلات الأندلسية التي استقرت في القاهرة أو حتى الإسكندرية دوراً واضحاً في تجارة التوابل خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر حيث استقر عدد من الأندلسيين في الهند وعمل عدد منهم تجاراً سفارين بين الهند وجدة والقاهرة واستطاعوا أن يحرزوا دوراً مهماً في تجارة البحر الأحمر(٣٠٦) مثل عائلة ابن سويحه وعائلة المعاجينى كما ساهمت العائلات الأندلسية في تفعيل العلاقات التجارية بين مصر ومدن الذهب في وسط غرب إفريقيا، بسبب وجود طائفة أندلسية مهمة في تمبكتو وكانو حيث اتجهت أعداد كبيرة من الأندلسيين للهجرة والاستقرار بهما. وكانت عائلة الصباغ واحدة من أهم العائلات التي تخصصت في تجارة تراب الذهب خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر.

كما قامت العائلات الأندلسية التي استقرت في رشيد بدور حيوي في التجارة بين مصر وإسطنبول، وكانت العناصر الأندلسية والمغربية من أكبر العناصر التي استفادت من قيام ووجود الدولة العثمانية على المستوى الاقتصادي، حيث انهمكت هذه العناصر الأندلسية في التجارة في شرق البحر المتوسط بين أقاليم الدولة العثمانية، حيث أتاح لهم غياب العنصر التجاري المصري إلى جانب ضعف النشاط الاقتصادي للأتراك نوعاً ما للقيام بدور رئيسي في هذه التجارة، وقد ساعدهم على ذلك هجرة أعداد كبيرة من الأندلسيين والموريسكيين إلى إسطنبول ومدن وموانئ الأناضول، ولعل أهم هذه العائلات هي(٣٠٧):

اسم العائلة	تاريخ الوجود بمصر	المنطقة المهاجرة منها	المنطقة المستقرة بها
الرويعي	القرن ١٥ م	؟	الإسكندرية – رشيد – القاهرة
العليج	٩٣٧هـ / ١٥٣٠م	؟	القاهرة
الشاطبي	٩٤٥هـ /١٥٣٨م	؟	الإسكندرية
الزمطر	٩٤٥هـ/١٥٣٨م	؟	القاهرة
العادلي	٩٤٥هـ/١٥٣٨م	؟	القاهرة
الطرودي	٩٦٩هـ/١٥٦١م	؟	الإسكندرية – القاهرة
البرجي	٩٥٠هـ / ١٥٤٣م	؟	الإسكندرية – القاهرة
ابن سويحة	القرن ١٦ م	؟	البرلس – بولاق
الصباغ	القرن ١٦ م	؟	القاهرة
ميزون	القرن ١٦ م	؟	القاهرة
ابن الكاتب	القرن ١٦م	؟	الإسكندرية
غروش	القرن ١٦ م	؟	الإسكندرية
المسلاتي	القرن ١٦م	؟	القاهرة
الناستوري	القرن ١٦ م	؟	القاهرة
ابن غير	القرن ١٦م	؟	القاهرة
ابن مسمح	بداية القرن ١٧ م	؟	رشيد
ابن نقيطة	ق ١٧ م	طليطلة	القاهرة
حميد	النصف الأول ق ١٧م	قرطبة	القاهرة
الحوني	؟	قرطبة	القاهرة
ديلون	١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م	؟	القاهرة
جبريل	بداية القرن ١٧ م	قرطبة	القاهرة – الإسكندرية

اسم العائلة	تاريخ الوجود بمصر	المنطقة المهاجرة منها	المنطقة المستقرة بها
القطري	القرن ١٧م	؟	القاهرة
المعاجيني	بداية القرن ١٧ م	قرطبة	القاهرة
المقرى	١٠٣٠هـ/١٦٢٠م	قرطبة	الإسكندرية
الهجان	١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م	غرناطة	القاهرة
العنابي	القرن ١٨ م	؟	القاهرة
مراسي	القرن ١٨ م	مرسه	الإسكندرية – القاهرة

هكذا يعكس الجدول صعوبة معرفة أصول أغلب العائلات الأندلسية، كما يعكس تركز العائلات الأندلسية الكبيرة في القاهرة والإسكندرية، ويمكننا الترجمة لبعض هذه العائلات فيما يلي:

عائلة ابن مسمح

من العائلات الأندلسية المهمة التي استقرت في مصر ولاسيما في رشيد. وقامت بدور مهم في التجارة بين رشيد وموانئ شرق البحر المتوسط وبخاصة إسطنبول، حيث أقام الخواجا محمد بن أحمد الشهير نسبه بابن مسمح شبكة تجارية قوية كانت تشمل إسطنبول وأزمير وبيروت؛ فكان يصدر السكر الذي كان سلعة مطلوبة للغاية في مدن شرق البحر المتوسط وخاصة أزمير وإسطنبول، ومن أجل ذلك فقد كانت تجارة السكر واحدة من أهم المحاور التي اعتمد عليها في تجارته وعند وفاته في سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م. كان الخواجا محمد يمتلك في حواصله ٩٧٦ قنطاراً من السكر كان بصدد تصديرها إلى إسطنبول، أما ما كان قد شحنه بالفعل إليها فقد كان خمسين قنطاراً قيمتها ٣٣٠٠٠ بارة، ولم يكن السكر هو السلعة الوحيدة التي تاجر فيها آل مسمح بل كان البن أيضاً يلعب دوراً هاماً في تجارتهم[٣٠٨] وكان سلعة جديدة بتزايد

عليها الطلب باطراد في الأسواق العالمية وكان لمحمد ٣٠ قنطار من البن في إسطنبول، كما لعب الأرز أيضاً دوراً مهماً في نشاط آل مسمح.

عائلة الصباغ

من العائلات الأندلسية التي هاجرت في وقت مبكر من العصر العثماني إلى مصر، وربما كانت موجودة قبل دخول العثمانيين مصر، حيث استقر بها المقام في منطقة درب الأتراك بجوار الجامع الأزهر. ومن الممكن أن يكون رأس هذه العائلة الحاج محمد بن محمد بن مسعود الأندلسي الشهير بالصباغ قد هاجر إلى مصر من كانو أو تمبكتو، حيث ارتبط هذا الرجل وحتى باقي أفراد أسرته بعلاقات غير عادية مع بلاد التكرور وبتجارة الذهب الأفريقية[٣٠٩] فتوضح الوثائق تعيينه وصياً على تركات عدد من كبار التجار التكروريين[٣١٠] وتوضح الوثائق الدور المهم للخواجا محمد الصباغ في تجارة الذهب حيث قرر في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م تأسيس شركة مع ابن أخته أحمد بن على بن أحمد الوهراني الشهير بابن أبى حامد للتجارة في تراب الذهب الوارد من مناطق غرب إفريقيا برأس مال قدره ١٢٩٨ دينار (٥١٩٢٠ بارة)، وتطلق الوثائق لقب " التاجر السفار إلى بلاد التكرور"على أحمد الوهراني مما يؤكد مدى عمق الدور الذي كان يقوم به مع خاله في تجارة تراب الذهب"[٣١١].

فقد ساهم الخواجا محمد الصباغ في عمليات تمويل تجارة الذهب بصورة واسعة ليس من خلال ابن أخته فقط، بل من خلال تمويل عدد كبير من التجار الراغبين في السفر لجلب تراب الذهب؛ ففي سنة ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م مول الخواجا محمد احد التجار المسراتيين ويدعى عبد الحميد بن على بـ ٩,٥ قنطاراً من الملابس الصوفية وثلاثين قفطاناً من القماش العجري والعنبري وقنطارين من الكودة الهندي من أجل جلب تراب الذهب[٣١٢] . وفى سنة ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م تم تجديد عقد الشركة بين الخواجا محمد الصباغ وابن اخته، حيث تم زيادة رأس مال الشركة إلى ٨٥٠٠ مثقالاً كان لكل منهما النصف واستمر الخواجا أحمد الوهراني في السفر بينما بقى خاله في القاهرة[٣١٣].

وقد أنشأ الخواجا محمد الصباغ وكالة كبيرة بالخيميين بالقرب من الجامع الأزهر، ويبدو أن الخواجا محمد توفى بين عامي ٩٨٨هـ-٩٩١هـ / ١٥٨٠م - ١٥٨٣م ولم تطل الحياة بابن أخته أحمد كثيراً من بعده؛ إذ توفى في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م بعد أن زوج ابنته زينب من ابن خاله عبد القادر بن محمد بن مسعود الصباغ. وتوضح التركة التي خلفها الخواجا أحمد الوهراني أنه لم يقم بدور مهم في تجارة الذهب فقط بل في تجارة الرقيق أيضاً، حيث عمل في جلب الرقيق الأسود من كالو وتمبكتو، وقد استمر عبد القادر يمارس نفس نشاط والده وصهره في تجارة تراب الذهب وسرعان ما تلقبه الوثائق بلقب الخواجا ولكن الوثائق لا توضح الكثير عن حياته(٣١٤).

عائلة البرجي

عائلة أندلسية هاجرت إلى تونس بعد سقوط غرناطة، واستقر بها المقام في مدينة سوسة، حيث عملت في النشاط التجاري، وقد جذب النشاط التجاري الضخم لسوسة مع موانئ الشرق هذه العائلة حيث هاجر إلى القاهرة الحاج قاسم بن على بن أحمد المغربي الأندلسي الشهير بالبرجي حيث عمل في تجارة تراب الذهب، ففي سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م قدم الحاج محمد إلى إسكيان بن محمد التكروري مهراً وثلاث لياق في مقابل خمسة وأربعين مثقالاً من الذهب(٣١٥). ولا توضح الوثائق الكثير عن حياة الرجل، غير أنها تعطى تفاصيل أكبر عن ابنه الخواجا عبد العزيز الذي استقر في الإسكندرية منذ بداية القرن السابع عشر، حيث قام بدور كبير في النشاط التجاري بين الإسكندرية ورشيد من ناحية والموانئ التونسية من جانب آخر، وكانت تجارة الزيت واحدة من أهم المحاور التجارية التي ارتكز عليها النشاط التجاري للخواجا عبد العزيز، حيث قام بدور مهم في استيراد زيت الزيتون من تونس إلى مصر، بل وإعادة تصديره إلى الحجاز أيضاً.

وقد أسهم ثراء آل البرجي وامتلاكهم للعديد من الوكالات والعقارات في سوسة في دعم مكانتهم التجارية واستحواذهم على قدر كبير من التجارة بين مصر وتونس، حيث

ظل الخواجا عبد العـــزيز يتنقل بين سوسة والإسكندرية ورشيد ثم بولاق . ومنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر أصبح الخواجا عبد العزيز أهم شخصية تجارية في الثغر السكندري، ودخل في العديد من الشركات التجارية مع عائلات دويب وتربانة للتجارة في تراب الذهب. كما كانت التوابل تحتل مرتبة مهمة من أنشطة الخواجا عبد العزيز أيضاً فكان له شركة مهمة مع الحاج محمد رضوان أحد تجار جدة في تجارة التوابل برأس مال قدره ٢٥٤٠ ريال كان لكل منهما النصف[٣١٦]، ومع تزايد أعماله في القاهرة واتجاهه إلى تجار البحر الأحمر فقد قرر الخواجا عبد العزيز الانتقال ولو لبعض الوقت إلى بولاق ؛ فقام بشراء أربع حواصل بوكالة الزيت ببولاق، حيث كان ميناء بولاق الميناء الرئيسي للصادر والوارد من موانئ مصر الشمالية والشرقية[٣١٧].

وعند وفاته في سنة ١٠٧٢هـ /١٦٦١م جاءت تركته ومخلفاته معبرة عن واقع تجارى كبير ونشاط سلعي واضح ؛ فلم يترك الرجل سلعة إلا وتاجر بها مثل المرجان و اللبان (البخور) والفلفل والقرفة والبن سم الحوت والتبر واللك والزيت والزيتون والكحل والحديد والكتان وغيرها من السلع. كان يشحن السفن بالبضائع إلى إسطنبول وفور عودتها حاملة الخشب والحديد والأقمشة الصوفية يعيد شحنها إلى تونس بالتوابل والبن والكتان ليعيد أفراد عائلته في سوسة إليه شحن الزيت والزيتون وغيره من السلع التونسية . وقد ساعده على ذلك امتلاكه لمركب كبير شركة الحاج على دويب، وهو ما دعم مكانته التجارية بين موانئ البحر المتوسط[٣١٨]، ولم يترك الخواجا عبد العزيز من الأولاد سوى محمد وفاطمة وكانا قاصرين كما ترك إحدى جواريه حاملاً منه وتدعى صايمة بنت عبد الله وقد أنجبت ولداً أطلق عليه عبد العزيز سرعان ما لحق بوالده، وكان والدهم قد عين عليهم أخاه يوسف وصياً، ورغم أن يوسف كان يعمل بالتجارة إلا أنه لم يكن في كفاءة أخيه[٣١٩].

وقد تولى يوسف في سنة ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م بعد أن كان محمد قد شب وتولى جميع أموره هو وأخته فاطمة، غير أن محمد فضل دخول الفرق العسكرية والعمل بها

والحياة من إيرادات أوقاف والده على المجازفة بالأموال التي تركها له والده. وهكذا ظلت عائلة البرجي موجودة ولكنها كانت تنصرف تدريجياً عن العمل التجاري(٣٢٠).

عائلة ديلــون

من العائلات المورسكية التي هاجرت إلى مصر في بداية القرن السابع عشر، ويبدو أن حال هذه العائلة كان مثل عدد كبير من العائلات التي هاجرت من الأندلس، حيث استقر جزء منها في إحدى بلدان المغرب العربي وفرع آخر هاجر إلى مصر، فقد كان لعائلة ديلون فرع في مدينة تطوان في مراكش بينما هاجر فرع آخر إلى القاهرة في الربع الثاني من القرن السابع عشر، حيث هاجر الحاج قاسم بن أحمد بن قاسم ديلون إلى مصر بينما هاجر أخوه أحمد إلى تطوان، وقد استقر قاسم في حي الحسين في منطقة درب الطارمة(٣٢١). ولما كان قاسم قد هاجر بمفرده، فقد تزوج من إحدى الجوارى البيض التي اشتراها وهى خديجة بنت عبد الله البيضاء، حيث رزق منها بولديه محمد وفاطمة، ومنذ وصوله إلى مصر أدرك قاسم ضرورة انضمامه إلى إحدى الفرق العسكرية من أجل اكتساب الحماية والمهابة ولما كان أوجاق مستحفظان أقوى الفرق العسكرية فقد انضم إليه(٣٢٢).

ورغم كونه عسكرياً فقد جذبت تجارة البن بما تدره من أرباح كبيرة الحاج قاسم حيث انخرط في تجارة البحر الأحمر ؛ إذ عند وفاته في سنة ١٠٩٧هـ /١٦٨٥م لم يترك الخواجا قاسم سوى ٤٥٠ قنطاراً من البن إضافة إلى ملابسه الشخصية وبعض أدوات منزله(٣٢٣).

ورغم أن محمداً كان شاباً قوياً يمارس التجارة بصورة كبيرة حيث كان والده يستعين به في السفر إلى الحجاز أو لإتمام الصفقات، إلا أنه ما لبث أن لحق بوالده في نهاية نفس العام على ما يبدو إثر وباء الطاعون، ولم يترك محمد من بعده أولاداً حيث كان ولده الوحيد عبد الوهاب قد توفى قبل وفاته بقليل، وكان محمد مثل والده لم يترك في تركته سوى ٤٤١ قنطاراً من البن إضافة إلى ملابسه وبعض أدوات منزله، وكان محمد قد

أوصى قبل وفاته بأن يعطى لأوجاق مستحفظان الذي كان أحد رجاله ٣٩ قنطاراً من البن، كما أوصى لرواق المغاربة في الجامع الأزهر بـ ٦٠٠٠٠ بارة، وقد بلغت تركته ٤٤١٠٠٠ بارة مما يوضح الثراء الواسع الذي كان يحوزه محمد من جراء تجارة البن[٣٢٤] حيث كانت هذه التجارة في قمة مجدها خلال هذه الفترة فكانت أرباحها تتراوح بين ٣٣ – ٤٠٪ بعد المصاريف والرسوم، حيث كان قنطار البن يباع في جدة بـ ٨ ريالات وفى القاهرة بـ ٢٩ ريالاً[٣٢٥]، أما فاطمة فقد كان والدها قد زوجها من ابن أخيه أحمد، حيث كان أحمد قد هاجر من تطوان واستقر مع عمه قاسم في نفس المنزل إلا أنه ما لبث أن توفى في أعقاب وفاة محمد ابن عمه بثلاثة أشهر فقط[٣٢٦].

ونتيجة للثروة الضخمة التي آلت إلى فاطمة سواء من أبيها أو أخيها أو زوجها والتي وصلت إلى ٣٠٣٦٣٧ بارة فقد تسابق الأمراء المماليك على الزواج منها فتزوجها الأمير محمد أوده باشي مستحفظان الشهير بالطويل الذي كان من كبار رجال السياسة في مصر إبان هذه الحقبة. وقد وضع الأمير محمد يديه على أغلب التركة، وقد تم استدعاء أفراد العائلة من تطوان حيث حضر الحاج محمد بن أحمد ديلون وكيلاً عن أفراد عائلته . وقد حاول الأمير محمد نفى هذه القرابة، إلا أن الحاج محمد أخرج للقاضي حجتين من محكمة تطوان بهذا النسب، حيث حصل على حقه وحق إخوته في الميراث[٣٢٧].

وهكذا استطاع المغاربة عن طريق الدخول في التجارة البعيدة " الدولية " عبر مصر تكوين ثروات كبيرة وأن يتحولوا إلى رأسماليين كبار في المجتمع المصري، وكان الجانب الأعظم منهم قد هاجروا بصفتهم تجاراً صغاراً[٣٢٨]، كما بني عدد كبير منهم معظم رأسماله الأول باشتغالهم بحارة على السفن[٣٢٩]. ولكن بمجرد أن انتعشت التجارة سارعوا إليها دون أن يكون في حوزتهم ممتلكات سوى نشاطهم وذكائهم وحبهم للمغامرة التي تمتعوا بها، كون الكثير منهم الثروات وأصبحوا من كبار الرأسماليين في مصر. لقد كانت الروح التي زرعت النشاط في هؤلاء التجار هي روح الرأسمالية في كل العصور، فقد كان هدفهم الأول والأوحد هو تحقيق الأرباح وجمع الأموال وقد كانت

هذه خصائص الرأسمالية الأساسية التي تعتبرها بعض مدارس المؤرخين سراً غامضاً، ولكن مع ذلك نجد درجات الرقي وتقدم الرأسمالية تختلف أساساً في كل الفترات بعضها عن بعض وذلك يتناسب مع فطرة الإنسان المكتسبة[٣٣٠]. ولا يمكن أن يكون آل الشرايبي الشهيرين في هذا الأمر استثناء ولكن ترجمة المؤرخين المعاصرين لهم هي التي أظهرت قصة هذه العائلة[٣٣١]. وكما رأينا فقد كان المجتمع المصري يزخر بالعديد من العائلات الرأسمالية التي لعبت دوراً لم يكن يقل عن آل الشرايبي.

هكذا كانت صفة الرأسمالية التجارية لكبار التجار المغاربة صفة محققة، وماذا يمكن تسمية هؤلاء التجار الذين قاموا باستيراد وتصدير التوابل والبن[٣٣٢]، وتدخلوا في الأرض الزراعية لإنتاج السكر والأرز والكتان والقطن[٣٣٣]، وأقاموا شبكات تجارية كبيرة امتدت إلى الهند وإسطنبول وتمبكتو وفاس وغيرها من المدن[٣٣٤]، وأقاموا الأسواق والوكالات الضخمة[٣٣٥]، وامتلكوا السفن في البحرين المتوسط والأحمر[٣٣٦]، وقدموا الأموال إلى السلطة السياسية[٣٣٧]، وأنشئوا المساجد والمدارس[٣٣٨]، ماذا يمكن تسمية أولئك غير رأسماليين، حقيقة أن الفرق بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة لم يكن واضحاً؛ فعدد من التجار المغاربة الكبار اشتغلوا في الاثنين معاً، ففي الغورية كان التجار المغاربة يبيعون الأقمشة الهندية التي استوردوها من الهند بالجملة وبالتجزئة في حوانيتهم[٣٣٩]. وكان تجار البن يفعلون تقريباً نفس الشيء. ودون شك فالتخصص التجاري المطلق لم يكن قد اتضح بصورة كاملة بعد، فالتجار المغاربة كانوا يستوردون حسب الظروف السلع التي تعرض عليهم، بعد أن يتأكد الواحد منهم أنها سوف تحقق الربح المناسب، مما يبين أن الرأسمالية التجارية في مصر قد وأمت نفسها مع الظروف المفروضة عليها من السوق ومن ظروف العصر.

كما توضح دراسة تطور العائلات التجارية المغربية أن العائلات المشتغلة بالتجارة لم تكن تستمر طويلاً في العمل التجاري فربما استمرت جيلين أو ثلاثة أجيال أو حتى أربعة أجيال ثم كانت تهجر التجارة لتحتل مواقع أقل تعرضاً للمغامرة وأكثر اتساماً بالتشريف فكانت تشترى منصباً إدارياً في أجهزة الأوقاف[٣٤٠] وفى الفرق العسكرية[٣٤١] وتحوز

بعض الالتزامات الزراعية[٣٤٢] كما تزيد من أملاكها العقارية وتشيد مزيداً من المنشآت العقارية التي تدر دخولاً ثابتة كالوكالات والحمامات وأفران الخبز وغير ذلك[٣٤٣].

فلم تكن هذه العائلات تختفي وتنتهي كما يذكر ريمون ولكنها كانت تتوارى بعيداً، فقد تبين أن هذه العائلات عندما كانت تفقد قدرتها الخلاقة بعد جيلين أو ثلاثة أو أربعة أجيال كانت تتجه إلى الحياة الهادئة تعيش فيها على إيراداتها من أملاكها العقارية والوظيفية، ولم يكونوا يفعلون ذلك بدافع من الطموح الاجتماعي وحده وإنما لأن العقلية التجارية وروح المغامرة والمجازفة التي مكنت آباءهم من النجاح في التجارة كانت تجعلهم عاجزين عن التكيف مع مشروعات الأزمان الجديدة، هكذا يمكن رؤية ذلك بوضوح في عائلتي الشرايبي والقسنطيني وغيرها؛ فقد كان تولى عبد الرحمن جوربجي بن محمد الدادي الشرايبي رئاسة العائلة هو النقطة الحقيقية للتراجع التجاري للعائلة. إذ كانت عقليته العسكرية وعدم تمرسه بالعمل التجاري بداية لهذا التراجع حيث كانت تجارة البن آخذة في التراجع وأسواقه أكثر اضطراباً بينما هو يريد أن يتوسع في تجارته مما أدى إلى تحقيقه لخسائر فادحة، جعلت جميع أفراد العائلة ينفضون من حوله[٣٤٤] مما أدى إلى تحلل وتفكك الشركة التجارية بين أفراد العائلة وبسبب خوف كل منهم على الأموال التي آلت إليه فقد فضلوا عدم المجازفة بها واستثمارها في العقارات. كما حاز كل منهم وظيفة كبيرة في إحدى الفرق العسكرية[٣٤٥].

هكذا ظل آل الشرايبي موجودين في المجتمع المصري، ولكن دورهم التجاري المرموق كان آخذاً في التراجع. وعائلة القسنطيني فضلت بعد وفاة الخواجا محمد بن شحاتة الذي لم ينجب إلا ابنة واحدة، العمل العسكري فكان أخوه قاسم قابوداناً للسويس[٣٤٦]. وأصبح ابنه أحمد بك أيضاً فيما بعد قابوداناً للسويس[٣٤٧]. وتزوج أحمد من الأشراف البكرية وأصبح أبناؤه من السادة الأشراف وظلوا يعيشون من دخل الوقف الكبير الذي أوقفه جدهم عثمان على ذريته[٣٤٨].

وتشير الإحصائيات من خلال المحاكم الشرعية إلي معدلات مخيفة بالنسبة لاستمرار العائلات التجارية في النشاط التجاري حيث توضح أن ٣٠% فقط من الشركات العائلية هي التي تستمر للجيل الثاني، و١٢% هي التي تستمر للجيل الثالث، و٣% فقط هي التي تستمر للجيل الرابع، فيما كانت تختفي النسبة الأكبر من الجيل الأول. وظلت المشكلة الأساسية لهذه الشركات والمؤسسات الرأسمالية، هو كيفية الحفاظ علي مبدأ توريث الإدارة ورأس المال للجيل التالي من أبناء العائلة، فقد كانت هناك مشكلات عديدة تواجه عمليات آستمرار، وتراكم رأس المال التجاري في هذه النخبة.

وهكذا يمكن القول إن مصر لم تتمتع برأسمالية تجارية ثابتة وأنه كان لكل عصر ولكل زمن رأسماليوه فإذا عندنا البيوت التجارية المغربية المرموقة في القرن الثامن عشر، وجدنا أن عدداً ضئيلاً منها كان أجدادها القدامى تجاراً كباراً، وأن هذه البيوت قامت وتكونت منذ وقت ليس بالبعيد، وهكذا فإن التجارة تنتقل من بيت إلى بيت. إنها تتجه بطبيعتها إلى أكثر من يشتغلون بها نشاطاً وتمكناً من الاقتصاد. وليس معنى هذا أن الحركة الاقتصادية لم تلعب دوراً في نمو هذه البيوت التجارية؛ فمع نمو وازدهار تجارة جديدة كانت تظهر العديد من العائلات التي تركب الموجة التجارية من أولها. علي العموم فإذا كنا نمتلك عائلات تجارية نخبوية كبيرة، وشبكات تجارية فاعلة، فلماذا لم تتطور هذه العائلات إلي رأسمالية فاعلة في حركة المجتمع للأمام؟!

هوامش الفصل الثاني

١- Kenneth M.Cuno: A Tale of two villages; family property and Economic Activity in Rural Egypt in the 1840s., Agriculture in Egypt from Pharaonic to Modern Times, 1999, P302. .

٢- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٤٢٣، ص٤٤٩ .

٣- مارى آن فاى: الأواصر الرابطة النساء والبيت في مصر في القرن الثامن عشر، ترجمة مها حسان، ضمن كتاب أميرة الأزهري سنبل: النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٦٧؛ Hathway , Jean: the politics of households in Ottomani Egypt. The rise of gozdoglis, Cambridge studies in Islamic Civilization, Ohio state university first published 1997, P. 31.

٤- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٤٢.

٥ صبري العدل: سيادة البيت القازدغلي على مصر " ١٦٦٢ / ١٧٦٨"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٩٥، ص٣٩.

٦- الخواجا: كلمة فارسية تطلق على أكابر التجار وهى تعنى رب البيت والتاجر الغنى والخواجكى بزيادة كاف نسبة إلى المبالغة. انظر رفعت موسى محمد: الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠٠.

٧- القسمة العسكرية: س ٢٣٨، ص٥٠٢، م ٥٣٦، بتاريخ ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م .

٨- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٩٧، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م.

٩- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص١٣٧.

١٠- رشيد الشرعية: س ٤٠، ص١٠٨، م٥٠٧ بتاريخ ١٠٢٨هـ / ١٧١٦م.

١١- الإسكندرية الشرعية: س ٧١، ص٢١٦، م ٢٢٨ بتاريخ ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م.

١٢- أبو عبد الله محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر أحمد الزاوى، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩، ص١٦١.

١٣- عوض عوض محمد الإمام: مسجد الحاج إبراهيم تربانة بالإسكندرية، مجلة كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي العدد ١٥، ١٩٩٤، ص٢٧٧.

١٤- محافظ الدشت، س ١٦١، صـ٤٦٧ بتاريخ ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٦م.

١٥- بولاق، س ٦٤، ص٢٠١، م ٥١٢ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧.

١٦- الإسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص٣٣١، م ٤٣٨، بتاريخ ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م.

١٧- القسمة العسكرية: س ٧٩، صـ٤٢١، م ٦٦٠ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

١٨- الباب العالي: س ٢٩٨، ص٥١٤، م ٨٥٤ بتاريخ ١١٨١هـ/ ١٧٦٦م.

١٩- القسمة العسكرية: س ١٨٥، صـ٢١٩، م ٣٦٦ بتاريخ ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م.

٢٠- الدشت: س٢٤٥، ص٨١٥، م بتاريخ ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧.

٢١- المصدر: سجلات محاكم إسكندرية، القسمة العسكرية، الباب العالي، رشيد.

٢٢- عوض عوض محمد الإمام: وكالة جديدة في ضوء وثيقة الحاج إبراهيم بن عبيد المسراتي، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد ١٦، ١٩٩٤، ص٤٩٩.

٢٣- محافظ الدشت: س ١٩، م٣٥٦ بتاريخ ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م.

٢٤- القسمة العسكرية: س ٨٩، ص٤١٨، م ٦٨٨ بتاريخ ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥.

٢٥- الصالحية النجمية: س ٧٥٤، ص٤٠، م ١٠٥ بتاريخ ١١٠٥هـ ١٦٩٣م.

٢٦- الباب العالي: س ١٤٧، صـ٧٤، م ٢١٧ بتاريخ ١٠٧٩هـ ١٦٦٨م

٢٧- القسمة العسكرية: س٧٦، صـ٤٥٨، م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م.

٢٨- إسكندرية الشرعية: س ٣٥، ص١٢٩، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ ١٦٨٧م.

٢٩- الباب العالي: س ١٦٢، ص٢٠١، م ٨٧٢ بتاريخ ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م.

٣٠- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص٣٧٩، م ٤١٣ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م.

٣١- إسكندرية الشرعية: س ٦٠، ص١٢٧، م ٢٣٤ بتاريخ ١١١٤هـ / ١٧٠٢ م.

٣٢- إسكندرية الشرعية: س ٦٥، ص٢٢٤، م ٤٠٧ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م.

٣٣- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص٢٢٧، م ٣٣١ بتاريخ ١١٣٤هـ /١٧٢١م.

٣٤- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، صـ٢٢٥، م ٢٧٤ بتاريخ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م

٣٥- إسكندرية الشرعية: س ٩٧، ص٣٥٩، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ /١٧٧٨م؛ إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٣٥٩، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

٣٦- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٣٥٩، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ /١٧٧٨م.

٣٧- إسكندرية الشرعية: س ٩٧، ص٢٨٤، م ٣٦٥ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٧م.

٣٨- إسكندرية الشرعية: س ٥٢، ص٦٣، م ١٣١ بتاريخ ١٠٨٠هـ /١٦٦٩م.
٣٩- القسمة العسكرية: س ٥١، ص٦٨، م ٨٠ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٨م.
٤٠- إسكندرية الشرعية: س ٥٧، ص١١٢، م ٢٥٣ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م
٤١- إسكندرية الشرعية: س ٧٥، ص٣٠٥، م ٣٩١ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م .
٤٢- إسكندرية الشرعية: س ٧٨، ص٣٠٦، م ٥٣٨ بتاريخ ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م.
٤٣- مضابط إسكندرية الشرعية: س ٥، ص١٤١ م ٤٤٧ بتاريخ ١١٤٨هـ ١٧٣٥م .
٤٤- إسكندرية الشرعية: س ٩٥، ص٦١، م ٩٣ بتاريخ ١١٨٧هـ /١٧٧٣م
٤٥- إسكندرية الشرعية: س ٥٣، ص١٣٧، م ٣٠٨٧ بتاريخ ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٩م.
٤٦- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص٦٥، ٦٦، م ٩٨ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
٤٧- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، صـ٦٠، م ٩٣ بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م
٤٨- إسكندرية الشرعية: س ٦٥، ص٢٠٥، م ٣٨١ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م.
٤٩- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص٥١، م ٦١ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.
٥٠- تم هذا الإحصاء على السجل الأول والثاني من محكمة طولون والذين يحملن رقم ١٦٢، ١٦٣ .
٥١- طولون: س ٢٠٨، ص٥٦٥، م ٢٢٥٣ بتاريخ ١٠٨٧هـ /١٦٧٦م.
٥٢- بولاق: س ٦٤، ص٢٠١، م ٥١٢ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م.
٥٣- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٤٦٩، م ٥٨٠ بتاريخ ١١٤٨هـ /١٧٣٥م.
٥٤- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٦١، م ٤٩٣ بتاريخ ١١٤٤هـ/١٧٣١م.
٥٥- القسمة العسكرية: س ٧٠، ص٥٢٠، م ٥٦٥ بتاريخ ١٠٨٣هـ ١٦٧٢م.
٥٦- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٧، م بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.
٥٧- بولاق: س ٣٨، ص١٢٩، م ٣٧٣ بتاريخ ١٠٤٦هـ / ١٦٣٦م.
٥٨- القسمة العسكرية: س ١٧٦، ص٤٠٢، م ٦١٥ بتاريخ ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م.
٥٩- القسمة العسكرية: س ١٧٧، ص١٧٨، م ٢٨٢ بتاريخ ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م.
٦٠- القسمة العسكرية: س ١٥، ص٢٤٩، م ٣٥٩ بتاريخ ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م.
٦١- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص١٦١، م ٤٣١ بتاريخ ١٠٣٢هـ / ١٦٣٣م.
٦٢- القسمة العسكرية: س ٧٢، ص٢٨٥، م ٥٠٧ بتاريخ ١٠٨٨هـ/م ١٦٧٧؛ القسمة العسكرية: س ٧٥، ص٣٩٢، م ٥٢٤ بتاريخ ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م.
٦٣- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص٣٩، م ٥٥ بتاريخ ١١٩٦ هـ / ١٧٨١م.
٦٤- بولاق: س ٤٩، ص٢٣٥، م ٥٥٥ بتاريخ ١٠٦٤هـ / ١٦٥٣م .

٦٥- الصالحية النجمية: س ٤٧٧، ص٩٧، م ٢٦٨ بتاريخ ١٠٦٤هـ / ١٦٥٣م.

٦٦- إسكندرية الشرعية: س ٧٩، ص ١٣٤، م ٢١٦ بتاريخ ١١٦٢هـ / ١٧٤٨م.

٦٧- عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق ج١، ص٤٧٠ .

٦٨- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محاكم القسمة العسكرية والقسمة العربية، إسكندرية،بولاق

٦٩- الدشت: س ٢٩٥، ص٢٠، بتاريخ ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م .

٧٠- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٤٧٠، م ٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٧١- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٤٦٥، م ٥٧٩ بتاريخ ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م.

٧٢- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص١٧٥، م ٢٥٤ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م.

٧٣- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٢١، م ٤٧٩ بتاريخ ١٠٧٠هـ / ١٦٥٩م.

٧٤- محمد رزوق: مرجع سبق ذكره، ص٣١١.

٧٥- القسمة العربية: س ٤، ص٢٦٩، م ٦٩٩ بتاريخ ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م.

٧٦- الباب العالي: س ٣٣، ص١٥١، ٦٤٣ بتاريخ ٩٧٩هـ / ١٥٧١م.

٧٧- القسمة العربية: س ٧، ص١٠٠، م ٢٢٠ بتاريخ ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م.

٧٨- القسمة العربية: س٤، ص٢٧٢، م ٦٩٩ بتاريخ

٧٩- إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص١٢٨، م ٣٧٠ بتاريخ ١٠١٩هـ /١٦١٠م .

٨٠- الدشت: س ١٦١، ص٤٦٧، بتاريخ ١٠٥٢هـ / ١٦٤٢م .

٨١- طولون: س ٢٠٨، ص٥٦٥، م ٢٢٥٣ بتاريخ ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م .

٨٢- القسمة العسكرية: س ١٠٤، ص٢٢٩، م ٢٣٥ بتاريخ ١١٢٥هـ / ١٧١٣م.

٨٣- محافظ الدشت: س ٢١٩، ص٥٥٩ بتاريخ ١١١٧هـ /١٧٠٥م.

٨٤- القسمة العسكرية: س ١٠٤، ص٢٢٩، م ٢٣٥ بتاريخ ١١٢٥هـ /١٧١٣م.

٨٥- محافظ الدشت: س ٢٣٣، ص٣٨٥ بتاريخ ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م

٨٦- القسمة العسكرية: س ١٦٧، ص١٢٢، م١٩١٠ بتاريخ ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م.

٨٧- الباب العالي: س ١٨٠، ص١٥٥، م ٥٢٥ بتاريخ ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م.

٨٨- القسمة العسكرية: س ٥٩، ص٣٦٩، م ٣٤٣ بتاريخ ١٠٦٢هـ / ١٦٥١م.

٨٩- بولاق: س ٣٩، ص٣٩٨، م ٩٤٩ بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م.

٩٠- الباب العالي: س ١٣٦، ص١٧٣، م ٥٩٧ بتاريخ ١٠٥٨هـ / ١٦٤٨م.

٩١- دشت: س ١٧٨، ص٥٤٠، بتاريخ ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م.

٩٢- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٠٠، م ٤٣٦ بتاريخ ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م.

٩٣- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٠٠، م ٤٣٦ بتاريخ ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م

٩٤-القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٢٣٢، م ٣٤٤ بتاريخ ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م.

٩٥- محافظ الدشت: س ١٧٨، ص٥٤٠، م بدون رقم، بتاريخ ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م.

٩٦- الباب العالي: س ١٨٠، ص١٥٥، م ٥٢٥ بتاريخ ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م.

٩٧- طزينات: مفردها طزينة وهي دستة الطرابيش وتحتوى على ٢٤ طربوش .

٩٨- الإسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص١٨٢، م ٢٦٣ بتاريخ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م.

٩٩- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٨، م ١٧٩ بتاريخ ١١٤٢هـ /١٧٢٩م.

١٠٠- القسمة العسكرية: س ١٣٠، ص١٤٤، م ٢٣٨ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م

١٠١- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٦٣، م ٤٩٣ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

١٠٢- إسكندرية الشرعية: س ٧١، ص١٢٦، م ١٤٢ بتاريخ ١١٤٤هـ / ١٧٣١م

١٠٣- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٤٩، م ٤٦ بتاريخ ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م

١٠٤- القسمة العسكرية: س ١٩٩، ص٣٢٥، م ٤١٠ بتاريخ ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م .

١٠٥- القسمة العربية: س ٤، ص٢٨٣، م ٥٢٢ بتاريخ ٩٨٣هـ / ١٥٧٥م.

١٠٦- الباب العالي: س ١٠٤، ص١٥١، م ٣٣٥ بتاريخ ١١٣٤هـ / ١٧٢١م.

١٠٧- القسمة العسكرية: س ٦٥، ص٩٧، م ٨٦ بتاريخ ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م.

١٠٨- القسمة العسكرية س ١٣٣، ص٢٧١، م ٤٧٧ بتاريخ ١١٤٤هـ / ١٧٣١م.

١٠٩- محافظ الدشت: س ٢٩٦، ص٤٣٥، م بدون بتاريخ ١١٧١هـ / ١٧٥٧م .

١١٠- القسمة العسكرية: س ١٧٣، ص١٠، م ١٨ بتاريخ ١١٧١هـ / ١٧٥٧م.

١١١- القسمة العسكرية: س ١٧٣، ص١٨، م ٢٣ بتاريخ ١١٧١هـ / ١٧٥٧م.

١١٢- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٤٣، م ٧٦ بتاريخ ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م.

١١٣- القسمة العسكرية:س ٢١٦، ص٤٦٦، م ٦٢٣ بتاريخ ١١٩١هـ / ١٧٧٧م.

١١٤- القسمة العسكرية: س ٢١٦، ص٥٠٤، م ٦٣٥ بتاريخ ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م

١١٥- القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٣٤٤، م ٤٠٢ بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.

١١٦- القسمة العسكرية:س ٢١١، ص٣٧٩، م ٤٣٢ بتاريخ ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م.

١١٧- القسمة العسكرية:س ٢١١، ص٣٨٥، م ٤٣٣ بتاريخ ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م.

١١٨- القسمة العسكرية:س ٢١١، ص٣٥٤، م ٤٠٤ بتاريخ ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م.

١١٩- الصالحية النجمية: س ٤٥٦، ص١٦٦، م ٦٥٨ بتاريخ ٩٨٠هـ / ١٥٧٢م

١٢٠- إسكندرية الشرعية: س ١٠٩، ص٣٥١، م ٩٤٧ بتاريخ ١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م

١٢١- ليلى الصباغ: مرجع سبق ذكره، ص٨٤، ٨٥.

١٢٢- الدشت: س ٢٩٦، ص٦٦٢، بتاريخ ١١٩١هـ / ١٧٧٧م.

١٢٣- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص١٧٢، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

١٢٤- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٦٢٣، م ٨٢٧ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م

١٢٥- القسمة العسكرية: س ٨٦، ص٥٧٠، م ٨٢٧ بتاريخ ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م.

١٢٦- الباب العالي: س ٦٣، ص٣٣٩، م ١٤٤٤ بتاريخ ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م.

١٢٧- الباب العالي: س ٣٠٦، ص١٤١، م ٢٢٣ بتاريخ ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م.

١٢٨- القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٤٧٠، م ٤١٣ بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.

١٢٩- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محاكم الباب العالي، القسمة العسكرية، إسكندرية الشرعية.

١٣٠- إسكندرية الشرعية: س ٢، ص٣١٩، م ١٠٥٦ بتاريخ ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م

١٣١- إسكندرية الشرعية: س ١، ص١٢٩، م ٦١٦ بتاريخ ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م.

١٣٢- إسكندرية الشرعية: س ٣٨، ص١٦٣، م ٥٩٤ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م.

١٣٣- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٣٩، م ١٠٥ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م

١٣٤- إسكندرية الشرعية: س ٤، ص٢٣، م ٦٥ بتاريخ ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م

١٣٥- إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٣٠٣، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م.

١٣٦- الباب العالي مكرر: ٩٠ مكرر، ص١٧١، م ٢٣٣ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

١٣٧- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٩٩، م ٢٨٠ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٩٠٦م

١٣٨- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٣١٢، م ٩٢٢ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

١٣٩- الصالحية النجمية: س ٤٨٦، ص٨٣، م ٣١١ بتاريخ ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م

١٤٠- إسكندرية الشرعية: س ٣٧، ص١٣٨، م ٤٨١ بتاريخ ١٠٢٠هـ / ١٦١١م.

١٤١- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص١٧٢، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

١٤٢- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٢٨٨، م ٨٤٧ بتاريخ ١٠١٩هـ / ١٦١٠م.

١٤٣- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٥٥، م ١٥٠ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

١٤٤- إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص٢٩٢، م ٩١٣ بتاريخ ١٠١٥هـ /١٦٠٦م.

١٤٥ إسكندرية الشرعية: س ٣٨، ص٢٦، م ١٠٧ بتاريخ ١٠٢٦هـ / ١٦١٧م.

١٤٦- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٣١٢، م ٩٢٢ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

١٤٧- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٢٤٨، م ٧٤٤ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م.

١٤٨- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص١٣٢، م ٤٣٢ / ١٠٣١هـ / ١٦٢١م.

١٤٩- إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص٥١، م ١٠١٨/١٣٩، إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص١٦٩، م ٥٤٩ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م.

١٥٠- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٤٨، م ٤١٢ بتريخ ١٠٣١ / ١٦٢١م.

١٥١- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٨٢، م ٢٨٠ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م.

١٥٢- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص١٦٥، م ٥٤٠ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م.

١٥٣- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٤٨، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م

١٥٤- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٢٤٨، م ٧٤٣ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م

١٥٥-إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٤٨، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م.

١٥٦- محمد بن عبد المعطى الإسحاقي: مصدر سبق ذكره، ص١٨٦ .

١٥٧- إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٣٠٣، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م.

١٥٨- إسكندرية الشرعية: س ٨٨، ص٣٤٧، م ٤٣٣ بتاريخ ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م.

١٥٩- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص١٧٢، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

١٦٠- إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٣٠٣، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م.

١٦١- إسكندرية الشرعية: س ٤٥، ص٧٧، م ١٨٠ بتاريخ ١٠٣٥هـ /١٦٢٥م.

١٦٢- إسكندرية الشرعية: س ٣٥، ص١٥٦، م ٢٩٣ بتاريخ ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م

١٦٣- الباب العالي: س ١١٩، ص٢٦٥، م ١٣٥٩ بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م .

١٦٤- الدشت: س ١٥٥، م ٦١٥، م بتاريخ ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م.

١٦٥- إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٣٢٣، م ٧٩٨ بتاريخ ١٠٤٩هـ ١٦٣٩م.

١٦٦- إسكندرية الشرعية: س ٣٥، ص١٥٦، م ٢٩٣ بتاريخ ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م . القسمة العسكرية: س٥٨، ص٢٥٧، م ٣٠٠ بتاريخ ١٠٦١هـ / ١٦٥٠م

١٦٧- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص١٥٩، م ٢٣٠ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م.

١٦٨- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٢٠٨، م ٦٢٠ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م.

١٦٩- إسكندرية الشرعية: س ٣٤، ص٣٤٣، م ٩٧٦ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

١٧٠- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٢٩٦، م ٦٧٢ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

١٧١- نيللي حنا: تجار القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص١٣٧، ١٣٨.

١٧٢- القسمة العسكرية: س ٣٧، ص٣٤٤، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣١ هـ / ١٦٢١م.

١٧٣- القسمة العسكرية: س ٣٩، ص٩٨، م ٤٢٥ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

١٧٤- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٩٨، م ٣٢٦ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م.

١٧٥- القسمة الشرعية: س ٣٧، ص٣٤٤، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م.

١٧٦- القسمة العسكرية: س ٣٨، ص٣٧٠، م ٤٩٤ بتاريخ ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م.

١٧٧- القسمة العسكرية: س ٣٩، ص٢٧٥، م ٤٥٢ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

١٧٨- إسكندرية الشرعية: س ٧١، ص٦٧، م ٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ /١٧٢٩م.

١٧٩- إسكندرية الشرعية: س ٧٨، ص١٠٢، م ١٤٠ بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م.

١٨٠- الباب العالي: س ١٩٢، ص٢٤٨، م ٨٢٤ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.

١٨١- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٦٠٩، م ٨١٢ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.

١٨٢- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٦٦٠، م ٩٧٣ بتاريخ ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م.

١٨٣- روجي لوطورنو: مرجع سبق ذكره، ج١ ص٦٤٨ .

١٨٤- القسمة العسكرية: س ١١٣، ص٣١٧، م ٣١٩ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م.

١٨٥- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٣٢٢، م ٥٠٣ بتاريخ ١١٥٥هـ / ١٧٠٣م

١٨٦- الباب العالي: س ١٩٣، ص٢٥١، م ٩٠٨ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م

١٨٧- الدشت: س ٣٠٣، ص٣٦١ بتاريخ ١١٩٥هـ / ١٧٨٠م .

١٨٨- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٢١٩ .

١٨٩- وقفيات الباب العالي: س ١، ص٧٢، م ٨٢ بتاريخ ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م .

١٩٠- جيرار: مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩ .

١٩١- نفس المرجع: ص٢٨٤ .

١٩٢- لويس بوركهارت: جدة الدكاكين والميناء والعطور، ترجمة سمير عطا الله ضمن كتاب، قافلة الحبر الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج (١٧٦٢/١٩٥٠)، دار الساقي للنشر، بيروت، ص١٢٥ .

١٩٣- القسمة العسكرية: س ١٤٦، ص٤٧، م ٥٧ بتاريخ ١١٥١هـ / ١٧٣٨م.

١٩٤- روجي لوطورنو: مرجع سبق ذكره، ج١، ص٦٣٧ .

١٩٥- القسمة العسكرية: س ١٤٢، ص٣٣٣، م ٣٩٧ بتاريخ ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م

١٩٦- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٧٠٧، م ١٠٣٠ بتاريخ ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م.

١٩٧- القسمة العسكرية: س ٢٠٥، ص١٧٥، م ٢٨٣ بتاريخ ١١٩٦هـ/١٧٨١م، عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٤٢٣ .

١٩٨- القسمة العسكرية: س ١١٧، ص٢٩١، م ٤٧٢ بتاريخ ١١٣١هـ/١٧١٨م

١٩٩- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٧٦، م ١٠٦ بتاريخ ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧م

٢٠٠- كارستين نيبور: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦.

٢٠١- الجدول من إعدادا الباحث من خلال سجلات المحاكم الشرعية .

٢٠٢- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص١٣٧، ١٣٨، ٢٨٩ .

٢٠٣- الدشت: س ١٧٧، ص٤٧٥، بتاريخ ١٠٦٨هـ / ١٦٥٧م.

٢٠٤- الصالحية النجمية: س ٤٩٨، ص١٠٩٧، م ٤٤١٠ بتاريخ ١٠٥٨هـ / ١٦٤٨م.

٢٠٥- الصالحية النجمية: س ٤٩٩، ص٥٦٢، م ١٧٥٩، ١٧٦٠ بتاريخ ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م.

٢٠٦- الدشت: س ١٧٧، ص٤٦٧، بتاريخ ١٠٦٨هـ / ١٦٥٧م .

٢٠٧- زينب الغنام: الجاليات الأجنبية في مصر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ص١٢٣ .

٢٠٨- القسمة العسكرية: س ٦٧، ص١٣٨، م ١٩٤ بتاريخ ١٠٦٧ هـ / ١٦٥٦م.

٢٠٩- القسمة العسكرية: س ١٤١، ص٣٩، م ٤٩ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢١٠- الباب العالي: س ١٩٣، ص١٦٩، م ٥٠٧ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٩م

٢١١- القسمة العسكرية: س ١٢٨، ص٢١٣، م ٣٩٩ بتاريخ ١١٣٨هـ / ١٧٢٥م.

٢١٢- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٣٨

٢١٣- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص١٩٥ .

٢١٤- الصالحية النجمية: س ٥٠٨، ص٥٥١، م ١٦٩٣ بتاريخ ١١٠٨هـ ١٦٩٦م.

٢١٥- الباب العالي: س ١٩٠، ص١١١، م ٥٨٦ بتاريخ ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.

٢١٦- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٧١٥، م ٩٥٢ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.

٢١٧- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٣٨ .

٢١٨- Raymond Andre: une famille de grands negociants en café au Caire dans la premiere moitie du xvlll siecle: le sharaybi. le commerce du café avant l'ere des plantations colaniales. Institut Francais d'archeologie orientale le Caire 2001, P: 113.

٢١٩- القسمة العسكرية: س ١١٥، ص٣٠١، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م.

٢٢٠- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٣٦٦، م ٥٥٩ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.

٢٢١-القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٥٩، م ٤٨٩ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م.

٢٢٢- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٢٠٠، م ٢١٢ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م.

٢٢٣- القسمة العسكرية: س ١٢٣، ص٤٠٠، م ٥١٧ بتاريخ ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م.

٢٢٤- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٣٨.

٢٢٥- القسمة العسكرية: س ١٢١، ص٢٥٨، م ٣٥٦ بتاريخ ١١٣٥هـ / ١٧٢٢م.

٢٢٦- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج، ص١٣٨.

٢٢٧- نفس المصدر: ج١، ص٢٦١.

٢٢٨- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م.

٢٢٩- إسقاطات القرى: س ١، ص٢٢٨، م بدون رقم بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

٢٣٠- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٧٦ .

٢٣١- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٢٣٠، م ٥٠٢ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م.

٢٣٢- القسمة العسكرية: س ١٤٥، ص١٤، م ١٨ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م.

٢٣٣- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٦٠٩، م ٨١٢ بتاريخ ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م.

٢٣٤- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٩ .

٢٣٥- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٨٩ .

٢٣٦- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٤٤١، م ٦٤٢ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م.

٢٣٧- القسمة العسكرية: س ١٤١، ص٣٦٦، م ٥١٣ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢٣٨- الدشت: س ٢٦٦، ص٤٠٥، بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٧٥٨م . الدشت: س ٢٦٦، ص٤٠٦، م بتاريخ ١١٧٢هـ / ١٧٥٨م .

٢٣٩- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٩٠ .

٢٤٠- دشت: س ٣٣٠، ص٦٧٠، م ٩٠١ بتاريخ ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م .

٢٤١- الصالحية النجمية: س ٥١١، ص٢٥٢، م ٥٥٧ بتاريخ ١١٢٦هـ / ١٧١٤م .

٢٤٢- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٦١٩، م ٩٣١ بتاريخ ١١٣٧هـ / ١٧٢٤م.

٢٤٣- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٤٠١، م ٤٨٢ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢٤٤- القسمة العسكرية: س ٢٣٣، ص١٦٠، م ٢٥١ بتاريخ ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م.

٢٤٥- Cigar Norman: Societe et vie politique A fes les premiers Alawites (1660/1830), Hesperis, Tamuda, 1978. P 164.

٢٤٦- الدشت: س ٣١٦، ص٦٤، بتاريخ ١٢٠٠هـ /١٧٨٥م

٢٤٧- القسمة العسكرية: س ١٤٥، ص١٥، م ١٤ بتاريخ ١١٥٠هـ /١٧٣٧م

٢٤٨- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢٠٩، م ٣١١، بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م

٢٤٩- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢١٠، م ٣١٣ بتاريخ ١١٤٨ هـ /١٧٣٥م

٢٥٠- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢٠٢، م ٣٠٨ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.
٢٥١- القسمة العسكرية: س ١٤٤، ص٢٠٧، م ٣١٢ بتاريخ ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م.
٢٥٢- القسمة العسكرية: س ١٤٥، ص١٥، م ١٤ بتاريخ ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م.
٢٥٣- القسمة العسكرية: س ٢٠٤، ص١٦٣، م ٢١٥ بتاريخ ١١٩٣هـ / ١٧٧٩م.
٢٥٤- الدشت: س ٣١٦، ص٦٤، بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.
٢٥٥- أندريه ريمون: المدن العربية، مرجع سبق ذكره، ص٧٠
٢٥٦- دشت: س ٣١٤، ص١١٧، م بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م .
٢٥٧- الدشت: س ٣١٤، ص١١٧، م بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م .
٢٥٨- القسمة العسكرية: س ٢٣٤، ص١٩٥، م ٢٦٤، بتاريخ ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م.
٢٥٩- دشت: س ٣١٥، ص١٩٩، م بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م .
٢٦٠- القسمة العسكرية: س ١٤٨، ص٦٧١، م ٩٦٥ بتاريخ ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م.
٢٦١- الباب العالي: س ١١٩، ص٢٥٨، م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م.
٢٦٢- الدشت: س ٢٥٢، ص٩٥، بتاريخ ١١٥٦ هـ /١٧٤٣م.
٢٦٣- القسمة العسكرية: س ١٤٨، ص٥١٢، م ٧١٣ بتاريخ ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م.
٢٦٤- القسمة العسكرية: س ١٤٩، ص١٢٣، م ٢١٠ بتاريخ ١١٥٣هـ/١٧٤٠م.
٢٦٥- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٢٢٠، م ٣٣٤ بتاريخ ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م.
٢٦٦- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٢٢٢، م ٣٣٥ بتاريخ ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م.
٢٦٧- جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، تحقيق أيمن فؤاد سيد، الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٤٩.
٢٦٨- اندريه ريمون: المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م، ترجمة بشير السباعي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٨ .
٢٦٩- الباب العالي: س ١٩٣، ص٢٥١، م ٩٠٨ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.
٢٧٠- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٧١٧، م ٩٥٢ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.
٢٧١- القسمة العسكرية: س ١٥٢، ص٣٩١، م ٦١٤ بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م.
٢٧٢- القسمة العسكرية: س ٢١٤، ص٥٠٩، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م.
٢٧٣- الدشت: س ٣٣٥، ص٦٠٧، م ٦٨٦ بتاريخ ١٢٠٧هـ/ ١٧٧٢م .
٢٧٤- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص٤٤٩، م ٥٥٥ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.
٢٧٥- محافظ الدشت: س ٢٥٢، ص٣١٨، م بدون، بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م .

٢٧٦- القسمة العسكرية: س ٢١٠، ص٥٢٤، م ٦٤٥ بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.

٢٧٧- القسمة العسكرية: س ١٥١،ص٢٨٤، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م.

٢٧٨- محافظ الدست: س ٣٤٣، ص٢٦٤، م ٣٥٠ بتاريخ ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م.

٢٧٩- القسمة العسكرية: س ١٩٥، ص٣٢١، م ٣٤٩ بتاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م.

٢٨٠- الصالحية النجمية: س ٥٣٢، ص٤٤٠، م ٦٧٨ بتاريخ ١١٩٤هـ / ١٧٨٠م .

٢٨١- القسمة العسكرية: س ٢٠٣، ص١٢٧، م ١٧٧ بتاريخ ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م.

٢٨٢- وزارة الأوقاف المصرية: حجة وقف أحمد بن عبد السلام بن أحمد مشيش المغربي بتاريخ ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م تحت رقم ٨٠٢ ؛ الباب العالي: س ٣٠٨، ص٣٦٤، م ٦٦٤، بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م.

٢٨٣- القسمة العسكرية: س ٢١٥، ص٢٣٦، م ٢٨٥ بتاريخ ١٢٠٢هـ /١٧٨٧م.

٢٨٤- الدشت: س ٣٣٢، ص٢٦، م ٣١ بتاريخ ١٢٠٢هـ /١٧٨٧م .

٢٨٥- القسمة العسكرية: س ٢١٤، ص٥٠٩، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م.

٢٨٦- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص١٢٢.

٢٨٧- نفسه: جـ١، ص٦٢٩،

٢٨٨- Raymond, Andre; Ahmed Ibn Abd Al Salam un Sah Bandar des Tuggar au Cairc, a la fin du xvlll seicle, " Annales islamolgiques" , le Caire, 1967, p 92.

٢٨٩- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م .

٢٩٠- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص١٢٢، ١٢٣ .

٢٩١- الدشت: س ٣٣٢، ص٢٦، م ٣١ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م .

٢٩٢- الدشت: س ٣٣٣، ص٢٥، م ٣٠ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م .

٢٩٣- الدشت: س ٣٣٢، ص٥٢، م ٣٠ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م .

٢٩٤- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٤٢٣.

٢٩٥- الصالحية النجمية: س ٥١٢، ص٣٧، م ٩٣ بتاريخ ١١٣٠هـ/١٧١٧م.

٢٩٦- الصالحية النجمية: س ٥١٢، ص١٦٢، م ٣٨٧ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م.

٢٩٧- القسمة العسكرية: س ١٧٢، ص١٢٩، م ١٨١ بتاريخ ١١٧٥هـ /١٧٦١م.

٢٩٨- عبد الرحمن الأنصاري: تحفة المحبين والأصحاب فيما للمدنين من الأنساب، تحقيق محمد العروسى المطوي، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٠، ص١٠٦، ١٠٧ .

٢٩٩- القسمة العسكرية: س ٢٣٣، ص٦٩٩، م ٨١٢ بتاريخ ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م

٣٠٠- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره. ج١، ص٤٢٣

٣٠١- القسمة العسكرية: س ١٩٧. ص١٥. م ١٤ بتاريخ ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م.

٣٠٢- Raymond, Andre: Deux Familles De Commercants Fast Au Caire a La Fin Du XVIII Siecle, Rev De L'Occident, Musulman, EL De La Meditrranee, AIX – en provencex, 1973, P2 70.

٣٠٣- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص١٨٥، م ٢٣٧ بتاريخ ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م.

٣٠٤- الدشت: س ٣٣٥، ص١٣٧، م ٢٥٩ بتاريخ ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م.

٣٠٥- الباب العالي: س ٦٣، ص١٣١، م ٦٢٤ بتاريخ ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م.

٣٠٦- الباب العالي: س ٩، ص٣٧٣، م ١٤٣٧ بتاريخ ٩٥١هـ / ١٥٤٤م.

٣٠٧- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محاكم القسمة العربية، القسمة العسكرية،الصالحية النجمية.

٣٠٨- القسمة العسكرية: س ٥٠، ص٦٠، م ٢٠٢ بتاريخ ١٠٥٢هـ / ١٦٤٢م.

٣٠٩- الباب العالي: س ١٣، ص٢٦٣، م ١٠٣٥ بتاريخ ٩٦٠هـ / ١٥٥٢م.

٣١٠- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: وثائق المغاربة، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤.

٣١١- الباب العالي: س ٢١، ص٢٩٢، م ٨٠٨ بتاريخ ٩٧٠هـ / ١٥٦٢م.

٣١٢- الصالحية النجمية: س ٤٦٠، ص٢٩٤، م ١١٥٥ بتاريخ ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م.

٣١٣- الصالحية النجمية: س ٤٦٠، ص٢٩٢، م ١١٥٤ بتاريخ ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م.

٣١٤- القسمة العربية: س ١٣، ص٢٥١، م ٣٥٩ بتاريخ ٩٩١هـ / ١٥٨٣م.

٣١٥- الدشت: س ٢٨، ص٧٣ بتاريخ ٩٥٠هـ / ١٥٤٣م.

٣١٦- القسمة العسكرية: س ٧٦، ص٧٢٢، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م.

٣١٧- القسمة العسكرية: س ٧٦، ص٤٥٨، م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م.

٣١٨- القسمة العسكرية: س ٧٦، ص٧٢٢، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م.

٣١٩- إسكندرية الشرعية: س ٥٧، ص١١٠، م ٢٥١ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م.

٣٢٠- القسمة العسكرية: س ٨٣، ص٨٣، م ١٢٢ بتاريخ ١١٠١هـ / ١٦٨٩م.

٣٢١- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص٣٦، م ٥٨ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٣٢٢- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص٣٥، م ٥٧ بتاريخ ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥م

٣٢٣- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص٨١، م ١٢٠ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٣٢٤- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص٣٣٢، م ٥٢٠ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٣٢٥- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص١٩٨، م ٢٩٩ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٣٢٦- القسمة العسكرية: س ٧٩، صـ٣٢٨، م ٥١٢ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٣٢٧- القسمة العسكرية: س ٨٠، ص٤٦٨، م ٦٧٨ بتاريخ ١٠٩٨هـ / ١٦٨٦م.

٣٢٨- إسكندرية الشرعية: س ٢، ص٢٩٩، م ٩٨٦ بتاريخ ٩٦١هـ / ١٥٥٣م.

٣٢٩- إسكندرية الشرعية: س ٦٠، ص٢٦٧، م ٤٦١ بتاريخ ١١١٤هـ / ١٧٠٢م.

٣٣٠- هنري بيرين: تاريخ أوربا في العصور الوسطى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٥٤.

٣٣١- أحمد شلبي عبد الغنى: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٩.

٣٣٢- القسمة العسكرية: س ١٥٠، ص٣٥٦، م ٥٦٦ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م.

٣٣٣- القسمة العسكرية: س ٣٧، ص٣٤٤، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م.

٣٣٤- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٤١، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

٣٣٥- إسكندرية الشرعية: س ٥٣، ص١٢٩، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م.

٣٣٦- الدشت: س ٢٤٥، ص٦٢٧، بتاريخ ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م.

٣٣٧- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٥٩، م ٤٨٩ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م.

٣٣٨- القسمة العسكرية: س ١٩٦، ص٣٠١، م ١١١ بتاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م.

٣٣٩- الدشت: س ٣٣١، ص١٠١، م ١٢٩ بتاريخ ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م.

٣٤٠- الدشت: س ٢٦٦، ص٤٠٥، بتاريخ ١١٧٢هـ / ١٧٥٨م.

٣٤١- القسمة العسكرية: س ١٦٨، ص٢٧١، م ٤٤٤ بتاريخ ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م.

٣٤٢- الديوان العالي: س ١، ص٥٣، م ١٠٦ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م.

٣٤٣- الباب العالي: س ٢٦٥، ص٨١٣، م ١١٤٨ بتاريخ ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م.

٣٤٤- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٨٧، م ١٢٥ بتاريخ ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م.

٣٤٥- القسمة العسكرية: س١٨٢، صـ٤٧، م ٥٠ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م.

٣٤٦- الباب العالي: س ١١٩، ص٢٦٥، م ١٣٥٩، بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م.

٣٤٧- القسمة العربية: س ٥٠، ص٢٣٢، م ٤٣٧ بتاريخ ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م.

٣٤٨- إسكندرية الشرعية: س ٦٥، ص٣٤٩، م ٦٢٤ بتاريخ ١١٣١هـ / ١٧١٨م.

الفصل الثالث

أساليب الإثراء للتجار المغاربة في مصر

يطرح هذا الفصل إشكالية تكوين الثروة من خلال النشاط التجاري. بمعنى أخر كيف استطاع هؤلاء التجار تكوين ثرواتهم؟ وما هي أنواع التجارة التي كانت أكثر إدراراً للربح إبان هذه الفترة التاريخية؟ وما هي التيارات التجارية التي كانت أكثر ربحاً؟ وما هي العوامل التي سهلت للتجار المغاربة الولوج والمرور إلى هذه التجارة؟ وبالتالي يمكننا ذلك من فهم طرق وآليات عمل هؤلاء التجار لتكوين الثروة؛ وبالتالي المكانة الاجتماعية الكبيرة التي استطاعوا تحقيقها داخل المجتمع المصري.

أولاً – عوامل النجاح التجاري للتجار المغاربة

على الرغم من الصعوبات المختلفة التي كان على التجار المغاربة مواجهتها منذ وصولهم إلى مصر، فقد كان كل منهم قد وضع على طريق الثراء مع استقراره في مصر فالتجارة الكبيرة التي كانت تتمتع بها، والتجارة الدولية البعيدة المتنقلة التي اضطروا لممارستها عندما أُخرجوا من النطاق المحلى لهم، حيث كانت هجرتهم وعدم وجود ارتباط قوى بينهم وبين المجتمع الذي انتقلوا إليه، عاملاً أتاح لهم حرية أكبر في الحركة والتنقل والترحال على المحاور التجارية. وتوضح الوثائق الحركة الدائمة للتجار المغاربة حيث كانوا يتنقلون بين القاهرة وجدة وتمبكتو وإسطنبول وأزمير.

وقد لاحظ الجبرتي، وهو المؤرخ المدقق، أن عمليات التنقل هذه كانت أحد عوامل النجاح. فعند ترجمته لشهبندر التجار أحمد بن عبد السلام يقول: "ومات أبوه واستقر مكانه في التجارة عرفته الناس زيادة عن أبيه وصار يسافر إلى الحجاز في كل سنة مقوماً

مثل أبيه"[١]. ومن المؤكـــد أن التجارة البعيدة (تجارة الهند - اليمن - غرب وسط إفريقيا) كانت تدر أرباحاً ضخمة فهي تلعب على وتر الأسعار في سوقين الواحدة منها بعيدة عن الأخرى، إلا عن طريق الوسيط الذي ينقل السلعة بين الطرفين، وما كان يمكن أن تقوم منافسة من نوع منافسة السوق إلا لو كان هناك وسطاء كثيرون لا يرتبطون بعضهم بالبعض بروابط الصلة[٢]، وهكذا سيطر المغاربة كما سنرى على تجارة الذهب البعيدة وحققوا أرباحاً كبيرة من ورائها.

ولم يكن التاجر المغربي عند وصوله إلى مصر لأول مرة يحتاج لكي يبدأ نشاطاً تجارياً إلا إلى حانوت صغير وغرفة في إحدى الوكالات في قلب القاهرة أو الإسكندرية، حيث كان يجد في أبناء جنسه من المغاربة وكلاء في كل مراكز مصر التجارية[٣]، بل في كل الولايات المختلفة من الدولة العثمانية[٤]. إنه يجد باختصار كل شيء تقوم عليه الثقة التجارية،والتي يحتاج التاجر عادة إلى سنوات وسنوات لكي يحصل عليها[٥]، والإنسان يندهش حقيقة عندما ينظر إلى القاهرة وغيرها من المدن المصرية فيجد التجار الغرباء قد حققوا فيها الثراء والرفعة تجاراً من المغاربة والشوام والأتراك !! تنطبق عليهم جميعاً بلا استثناء تقريباً مقولـــة " الحظ مع الغريب ".

كما كان لدخول عدد كبير من المغاربة الخدمة في البحرية العثمانية دوراً مهماً في دعم التجار المغاربة في نشاطهم بصورة كبيرة. لقد أقبلت الدولة العثمانية على استخدام أعداد كبيرة من المغاربة وخاصة المورسكيين كجنود في البحرية العثمانية، حيث كانت العناصر التركية تجيد العمل في البر أساساً، ولذلك فقد اعتمدت الدولة على العناصر الرومية والمغربية بصورة رئيسية للعمل في البحرية العثمانية[٦] فالأمير يونس بن الأمير سعيد بن عبد الجليل المغربي كان من كبار رجال الأسطول العثماني في البحر الأحمر وتطلق عليه الوثائق "من أعيان رؤساء خاصة السويس"[٧]. وقد دعم دور المغاربة في الأسطول العثماني دورهم في التجارة البحرية حيث لعبوا دوراً كبيراً في عمليات نقل البضائع بين مصر وأزمير وإسطنبول وسالونيك، وأصبح كثير من هؤلاء المغاربة يمتلكون مراكب خاصة بهم، وقد أسهم هذا الدور في تفعيل دور التجار المغاربة بصورة كبيرة في

تجارة شرق البحر المتوسط، وقامت العائلات التي استقرت في موانئ مصر الشمالية بدور مزدوج في التجارة والعمل البحري مثل عائلات غانم وفحيمة والناضوري والجربوعي وغراب[٨]، فكان لهذه العائلات العديد من الأسهم في السفن العاملة بين موانئ شرق البحر المتوسط، وقد وجد التجار المغاربة في قادة هذه السفن أو البحارة العاملين عليها من المغاربة وكلاء ومندوبين عنهم لنقل السلع إلى وكلائهم في الموانئ العثمانية المختلفة[٩].

وكان لفهم التجار المغاربة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري دور مهم في نجاحهم التجاري في مصر، فعدد كبير من التجار المغاربة فور هجرتهم إلى مصر حرصوا على الانتماء إلى الأوجاقات العسكرية وبخاصة مستحفظان وعزبان من أجل حماية مصالحهم[١٠]، كما قدموا القروض إلى كبار الأمراء العثمانيين والمماليك، وتحالفوا مع كبار الأمراء المماليك الحكام الحقيقيين في مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث أدرك هؤلاء التجار أن الإثراء التجاري في مصر هو رهينة التحالف بين السلطة السياسية والهياكل الاقتصادية العامة، فلم يكن بإمكان التاجر الذي يريد النجاح والوصول لقمة الهرم الاقتصادي في مصر الاعتماد فقط على الدوره الاقتصادية وجهوده الفردية، بل كان عليه لدعم أدواته التجارية الاتصال بالإدارة السياسية ودمج سياسته التجارية مع هذه السلطة[١١]، ولعل آل الشرايبي هم أفضل مثال على ذلك؛ فقد كان بروز دورهم في الحياة الاقتصادية المصرية يواكب إلى حد كبير ظهور نفوذ الأوجاقات العسكرية ثم البيوت العسكرية المملوكية، وكانت إحدى السمات الأساسية لنجاح عائلة الشرايبي تتمثل إلى حد كبير في فهم الحركة السياسية التي يعيشون بها، فعند كتابة محمد الكبير لوصيته ولعقد الشركة بينه وبين محمد الدادي الشرايبي، أمر فيها بدفع مبلغ ١٢٥٠٠٠ بارة "لجهة باب مستحفظان لمن يكون كتخدا وأمين بيت مال وكاتب صغير ومستحفظان نظير عوايدهم على أنهم لا يتعرضون لولديه ولا شريكه المذكور"[١٢].

أما محمد الدادي والذي كان هو نفسه عضواً في أوجاق مستحفظان([13])، فقد قـام تدريب ابنه الأكبر قاسم ليخلفه من بعده، وأما ابنه الثاني فقد دفع به إلى أوجاق عزبان لذي سانده بقوة أثناء فتنة إفرنج أحمد، وليحوز محمد منصب جوربجي عزبان، أما ابنه عبد الرحمن فقد دفع به إلى أوجاق مستحفظان([14]). ليس هذا فحسب ما فعله الدادي من أجل حماية مصالحه التجارية، بل أدخل معتقيهم وأتباعه ضمن هذه الأوجاقات لعسكرية ورفع عدداً منهم إلى الإمارة فحصل لهم على رتبة البكوية مثل يوسف لشرايبي بك وشاهين بك([15]).

ولكن الوضع اختلف تماماً عندما تولى قاسم رئاسة العائلة، حيث أصبحت البيوت لمملوكية هي المسيطرة على مقاليد الأمور في مصر، ولم يكن أمام قاسم إلا خيارين، إما مشاركة الراغبين منهم في التجارة أو تقديم القروض الضخمة إليهم ليضمن نجاح تجارته، فالأمير ذو الفقار بك الأمير المسيطر على مقاليد الأمور في مصر في الفترة من ١١٣٨-١١٤٨هـ/ ١٧٢٥-١٧٣٥م كان مديناً لقاسم الشرايبي بـ ٣,٥مليون بارة([16])، والأمير يوسف كتخدا البركاوي كتخدا عزبان كان مديناً لقاسم عند وفاته في سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م بنصف مليون بارة لم يحصل منها ورثة قاسم إلا على ٥٠ الف بارة لعدم كفاية تركة الأمير([17]). ووصل ما على الأمراء المماليك من ديون لقاسم الشرايبي عند وفاته في العام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م حوالي ٥ مليون بارة([18])، أما الأمير عثمان كتخدا القازدغلي فقد كان واحداً من أهم شركاء قاسم الشرايبي([19])، وتوضح حادثة أغا الحسبة في العام ١١٤٨هـ/١٧٣٥م مدى قوة العلاقة التي كانت تربط بين هؤلاء التجار من المغاربة ورجال الحكم في مصر، فعندما تحدى الخواجا محمد بن جلون وامر المحتسب وعثمان كتخدا القازدغلي أرسل عثمان كتخدا رجاله فأغلقوا دكان ابن جلون وفي ذلك يقول أحمد شلبي: "ثم إن عثمان كتخدا أرسل سمر دكان ابن جلون فلما سمرت دكانه توجه إلى سليمان كتخدا عزبان الجلفي وأخبره ثم إن سليمان كتخدا أرسل جاويشاً من جاويشية الباب ففتح الدكان". وكان عثمان كتخدا وسليمان كتخدا هما

أقوى شخصيتين حاكمتين في مصر إبان هذه الفترة وهو ما يعكس مدى قوة العلاقة التي كانت تربط التجار بالأمراء المماليك[٢٠].

كما أن نجاح أي تاجر رهين بظرف بعينه يتحكم في الظروف الأخرى، وهو أن يكون من البداية في مستوى عال نسبياً من الثراء. أما أولئك الذين ينجحون ابتداء من الصفـر فكانوا ولا يزالون قلة نادرة. فهذا هو محمد بن عبد السلام بن محمد الحلو شاباً في مقتبل العمر، أعطاه أبوه في عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م مبلغ ١٠٨٠٠٠ بارة ليختبر كفاءته ويعلمه ممارسة التجارة، وقد حقق الشاب صفقات ناجحة في مدة قصيرة جعلته يستعين به في السفر مراراً إلى الحجاز لعقد الصفقات ومحاسبة الوكلاء، فقد اعتاد كبار التجار المغاربة أن يعلموا أولادهم التجارة ويلقوا بهم في اليم حتى يتعلموا العوم، فلا سبيل إلى النجاح دون المخاطرة ولا يتحقق المكسب إلا بالمغامرة ولكن المحسوبة![٢١]. هذا هو أحمد بن عبد السلام مشيش شاب في مقتبل العمر يرث عن والده تركة بسيطة، لكنه يرث معها الخبرة والحنكة التجارية التي علمها له والده الخواجا عبد السلام بن مشيش[٢٢]، فما يلبث بمهارته أن يحولها إلى ملايين البارات ويصبح شهبندراً لتجار مصر[٢٣].

وإضافة إلى ذلك كان هناك عامل آخر مهم يفيد كل تاجر مبتدئ هو عامل الحظ؛ بمعنى أن يكون حسن الحظ، والجبرتي يلاحظ ذلك ويؤكده فمثلاً عند حديثه عن الخواجا محمود محرم يقول: " إنه كأن إذا ملك التراب صار ذهباً "[٢٤]، وأحمد شلبي عبد الغني عند ترجمته لمحمد الدادي الشرايبي يتحدث عن نفس الموضوع[٢٥].

وليس معنى هذا أن كل هؤلاء المغاربة قد صادفوا النجاح أو أنهم لم يجدوا صعوبات حتى يستطيعوا في النهاية الوصول إلى قمة الهرم التجاري المصري، فلقد كانت هناك العديد من الاختلافات الثقافية بين المغاربة والمصريين، كما أن المدن المغربية كانت مدناً صغيرة ذات أهمية ثانوية قياساً بالقاهرة تلك المدينة الضخمة المزدحمة بالسكان ذات الطبيعة العالمية[٢٦]، ولابد أن تكون المنافسة في مدينة ضخمة مثل القاهرة ثقيلة الوقع على الوافدين الجدد من المغاربة، ولكن ما هي أنواع التجارة والبضائع التي تاجر فيها

المغاربة واستطاعوا عن طريقها تكوين هـــذه الثروات الضخمة التي أهلتهم لاحتلال هذه المكانة الكبيرة في الأوساط التجارية المصرية ؟

ثانياً: تجــارة التوابــل

تحتل التوابل مكاناً متميزاً غاية التميز في تاريخ الطعام، وظلت محور تجارة الشرق لفترات طويلة، وكان الوصول إليها أحد أهم أحلام المكتشفين الجغرافيين في القرن الخامس عشر، وقد قيل الكثير عن أن تدهور تجارة التوابل كان السبب الرئيسي لانهيار دولة المماليك(٢٧)، وقد ظل الناس يستبد بهم شغف عارم بالفلفل والقرفة والقرنفل وجوز الطيب وغيرها، وعلى الرغم من أن كل مجتمع له أمزجة قوية التأثير على الناس توشك أن تكون ضرورية فهي تستجيب لحاجة الإنسان إلى الخروج من أسر الأطعمة التقليدية، وليس أدل على ذلك إلى اليوم من أن موائد الطعام الأكثر فقراً هي التي يرغب أصحابها أشد الرغبة في التوابل، وكانت أوربا أكثر شغفاً بالتوابل بحكم الموقع الجغرافي حيث كان الجليد يغطيها في فصول الشتاء، وكان على الأوربيين تخزين اللحوم التي يحتاجون إليها، وهكذا كانت التوابل وخاصة الفلفل الأسود وسيلة لا غنى عنها لحفظ وستر عيوب اللحوم، يدلنا على ذلك ضخامة مشتريات بلدان الشمال الأوربي من التوابل(٢٨).

ومنذ وصولهم إلى المحيط الهندي اعتبر البرتغاليون أن مهمتهم الأساسية تنحصر في فرض احتكارهم على تجارة التوابل(٢٩)، ولهذا حاولوا تدمير القوى المملوكية ثم العثمانية البحرية والقضاء على تجارة العرب البحرية، وبالتالي غلق طريق مكة التجاري، ومع الوصول العثماني للبحار العربية كان عليهم أن يستغلوا أي توقف لحرهم في أوربا ليواجهوا منافسة البرتغاليين بعد أن اشتدت مزاحمتهم لهم في الأسواق التجارية، أو ليعالجوا الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها ولايات الشمال الأفريقي وليضمنوا استمرار وصول الذهب الإفريقي إلى السلطنة، ولتأمين وحماية وصول حجاج الهند إلى مكة وحماية مسلمي الهند من الخطر البرتغالي، مما حمل العثمانيين على التدخل في سنة

٩٤٥هـ/١٥٣٨م احتل سليمان باشا عدن[٣٠]، وفي سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م تمكن أزدمر باشا من احتلال سواحل البحر الأحمر الأفريقية وتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية مما أنزل ضربة قاسية بمحاولات العرش البرتغالي لاحتكار التجارة الشرقية[٣١].

وقد شهد النصف الثاني من القرن السادس عشر ضعف سيطرة البرتغاليين على الطرق التجارية، وبدأت موانئ الحجاز ومصر تقوم بدورها بإمداد المدن الإيطالية والفرنسية بالتوابل والبهارات مرة أخرى؛ ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر قدم القنصل البندقي في القاهرة تقريراً أشار فيه إلى أن التوابل القادمة إلى القاهرة سمح لها بأن تمر بواسطة الجنود البرتغاليين الذين يحكمون الهند عبر البحر الأحمر لمصلحتهم ضد أوامر ملكهم ليجنوا أرباحاً في هذه المنطقة ببيع القرفة والقرنفل وجوز الهند وغيرها، وهو ما يوضح أن الجيل الثاني من البرتغاليين " المولودين في الهند " فضلوا مصالحهم الذاتية على مصالح وأرباح مليكهم، كما أن احتكار البرتغاليين لتجارة التوابل ورفعهم لأسعارها في أوربا بصورة كبيرة معتمدين على محاصرتهم للشواطئ العربية أدى إلى تزايد الطلب عليها في موانئ الشرق التي كان عليها أن تبحث عنها لإخراجها[٣٢].

هذا بالإضافة إلى دعم الدولة العثمانية للحركة التجارية بتأمين عمليات الملاحة في البحر الأحمر، وإعفاء السلطان مراد الثالث ٩٨٨-١٠٠٣هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م للسفن التي تمر بين مخا والسويس من دفع رسوم جمركية في جدة وينبع، كما أمر السلطان مراد أيضاً بعدم تحصيل رسوم وضرائب على السلع التي يحملها موكب الحج اليمنى إلى مكة [٣٣] فساعدت هذه العوامل على عودة تجارة التوابل عبر مصر إلى ما كانت عليه. وقد أبرز فرناند بروديل آلاف الوثائق التي أثبتت على نحو قاطع أن طريق التوابل عبر البحر الأحمر قد عاد إلى كامل نشاطه في الفترة من ٩٥٧-٩٧٨هـ/١٥٥٠-١٥٧٠م. وبدأت أوربا الغربية بأسرها باستثناء أسبانيا والبرتغال ومقاطعات فرنسا الأطلسية من جديد تتزود بالبهارات من الإسكندرية [٣٤]. ففي العام ٩٧٢هـ/١٥٦٤م قدرت كميات التوابل الواردة من جدة إلى مصر ٢٥٠٠٠ قنطاراً، وأصبحت الإسكندرية تتلقى من التوابل نفس الكمية التي تتلقاها لشبونه إن لم يزد [٣٥].

ومما سبق يبدو جلياً أن تجارة التوابل قد ازدهرت مرة أخرى خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، ولكن ما هو دور التجار المغاربة في هذه التجارة ؟ وما هو دور التوابل في تراكم الثروة لدى العائلات التجارية المغاربة؟ في البداية علينا أن نشير إلى أن عدداً كبيراً من التجار المغاربة قد عملوا تجاراً سفارين بين الهند ومصر، مما رسخ دور المغاربة في هذه التجارة، فمثلاً الخواجا محمد بن محمد بن زيان المغربي كان يسافر دائماً بين مصر والهند ويعمل مبعوثاً لعدد كبير من التجار لجلب التوابل لهم وله أيضاً[٣٦]، كما أن استقرار عدد كبير من المغاربة في الإسكندرية ورشيد لعب دوراً مهماً أيضاً في تنمية دورهم في تجارة التوابل حيث كانوا على علاقات واحتكاكات دائمة باليهود الملتزمين بالجمارك ومع البنادقة والفرنسيين المترددبن علي الإسكندرية بصورة دائمة من أجل شراء التوابل[٣٧].

وتوضح وثائق المحاكم الشرعية المصرية الدور الكبير للعائلات المغربية في تجارة التوابل إبان القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر مثل عائلات لحيمة والرويعي وغراب والقسنطيني وأمغار والجنان وغيرها، حيث استطاعت هذه العائلات تكوين شبكات تجارية كانت تمتد من الموانئ الهندية إلى رشيد والإسكندرية، كما امتلكوا العديد من الشركات للتجارة في التوابل [٣٨]. وقد أسهمت التوابل بدور مهم في عمليات تراكم الثروة لدى هذه العائلات، فقد كانت التوابل إبان هذه الحقبة تحقق أرباحاً تصل بين ٢٠و٢٥% للتجار العاملين فيها بعد خصم المصاريف والضرائب، فكان قنطار الفلفل يصل إلى السويس بحوالي ١٠ إلى ١٢ ديناراً أشرفياً، ويباع في القاهرة ما بين ١٤ إلى ١٦ ديناراً في حين كان سعره في الإسكندرية يصل ما بين ٢١ و ٢٥ ديناراً[٣٩].

وهكذا فقد كانت عوائد التوابل مهمة بالنسبة للتجار المغاربة، وقد أمكن متابعة الصفقات التي عقدها أحد التجار المغاربة وهو الخواجا سعيد بن قاسم بن أمغار خلال سنتي ٩٧٧هـ/١٥٦٩م، و٩٧٩هـ/١٥٧١م ويمكن توضيحها في الجدول التالي[٤٠]:

التاريخ	اسم المشترى	اسم البائع	الكمية بالقنطار والنوع	الثمن بالدينار
ذو الحجة ٩٧٩هـ/١٥٧١م	محمد بن حسن الغزاوى الشهير بالرملي	الخواجا سعيد أمغار	٢٨٣ فلفل	٥٦٧٠
٢رمضان ٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م	الخواجا سعيد بن محمد الخضري	الخواجا سعيد بن أمغار	٣٥٠ فلفل	٥٦٠٠
١٦ محرم٩٧٧ هـ/ ١٥٦٩م	الخواجا علاء الدين بن بدر الدين الجمال	الخواجا سعيد بن أمغار	٨٩ فلفل	١٧٩٠
ذى الحجة ٩٧٧هـ/١٥٦٩م	المعلم موسى بن يعقوب بن موسى اليهودى الريان	الخواجا سعيد أمغار	١٢٨ زنجبيل ٦ قرنفل ٨٦ فلفل	؟
٩٧٩ هـ/ ١٥٧١م	الخواجا علاء الدين بن بدر الدين الجمال	الخواجا سعيد أمغار	١٠٠ فلفل	١٤٧٥
٩٧٩هـ / ١٥٧١م	الخواجا سعيد بن محمد الحضري	الخواجا سعيد أمغار	١٦ زنجبيل ١١٠ فلفل	١٥١٨
٩٧٩ هـ/ ١٥٧١م	الخواجا بهاء الدين عبد العزيز الديرى	الخواجا سعيد أمغار	٨٩	١٧٩٠
ذو القعدة ٩٧٩هـ/ ١٥٧١م	ميخائيل النصراني البندقي وجبران فرانسيس	الخواجا سعيد أمغار والخواجا عبدالرحمن الفهمي	٣٥٥ فلفل ٢٠٠ لوبان	؟
١٧ ذو القعدة ٩٧٩هـ/١٥٧١م	الخواجا سعيد أمغار	مصطفى بن عبد الله الرومي	٥٤ فلفل	٨٥٧
١٧ ذو القعدة ٩٧٩هـ/١٥٧١م	المعلم شموال بن يوسف اليهودي الشهير بكوهان	الخواجا سعيد أمغار	٣١٩	٥٤٨٠
٥ ذو الحجة ٩٧٩هـ/١٥٧١م	الخواجا سعيد أمغار	الخواجا محمد بن عثمان الذهبي	جوز الطيب	٤٠٠٠

وهكذا يوضح هذا الجدول الدور الكبير الذي قام به هؤلاء التجار في تجارة التوابل، وهو ما يؤكد على أهمية التوابل في تراكم الثروة لدي العديد من العائلات المغربية، أما عن أسباب اختلاف أسعار الفلفل في الجدول فترجع إلى أن الفلفل كان نوعين: حوري وأشي. وكان الأول أفضل من الثاني حيث كان فارق السعر بينهما يصل لحوالي ١٥% لصالح الخوري[٤١].

وتوضح دراسة تركات هذه العائلات بصورة واقعية مدى ضخامة حجم التوابل في هذه التركات، ففي تركة الخواجا أحمد الرويعي المسجلة في العام ١٠٢٠هـ/١٦١١م مثلت التوابل حوالي ٦٥% من إجمالي التركة البالغة ٢ مليون بارة [٤٢].

ورغم ذلك فقد كانت سوق التوابل في مصر مضطرباً دائماً ويعود ذلك في الواقع إلى أن السوق الحقيقية الاستهلاك التوابل الواردة عبر مصر كالت أوربا، حيث كانت أسواق إسطنبول وبلاد الشام تتزود بالتوابل عن طريق البصرة – حلب، مما جعل السوق المصرية أكثر ارتباطاً بالتطورات في أوربا وبالكميات الواصلة إليها عن طريق رأس الرجاء الصالح، كما أن عدداً من باشوات مصر واليمن مارسوا عمليات احتكار لتجارة التوابل، ويعملوا على توزيع التوابل على التجار بمعرفتهم وبالأسعار التي يحددونها، مما قلل من هامش الربح الذي كانت التوابل تقدمه، فمثلاً في العام ١٠١٨هـ/١٦٠٩م قام محمد باشا بتوزيع التوابل على التجار بسعر ٢١ ديناراً[٤٣]، كما أن حاجى باشا والى اليمن أيضاً مارس عمليات احتكار واسعة النطاق في تجارة التوابل، حيث كانت عدن ومخا الموانئ اليمنية الرئيسية في تجارة التوابل، حيث كانت السفن الهندية والعمانية تنزل حمولاتها بأحدي الميناءين، فكان يشترى كل ما يصل من الهند إلى البحر الأحمر.

ويقول الإسحاقي في ذلك: "وتوجه إلى باشاوية اليمن، ولما تمكن منها احتكر البهار والبن والبضائع وكان التجار لا يأخذون إلا ما فضل منه"[٤٤]، وأمام هذه التقلبات في سوق التوابل والممارسات الاحتكارية لباشاوات مصر، لجأ التجار إلى تنويع أنشطتهم التجارية فدخلوا في عمليات صناعة وتجارة السكر بصورة كبيرة، وكان ذلك معلماً

بارزاً من معالم تجارة هذه الفترة فكان للرويعي ولأبي طاقية وجمال الدين الذهبي وآل فحيمة وغيرهم من التجار المعامل الخاصة بصناعة السكر[٤٥]. كما دخلوا عمليات صناعة وتجارة الأقمشة بصورة أكبر عن ذي قبل، ومع تطور تجارة البن الذي أصبح يجد إقبالاً في إسطنبول توسع تجار القاهرة في تجارته بسبب استقرار أسواقه وأرباحه الكبيرة[٤٦]، وعلى ذلك بدأ الدور الكبير لتجارة التوابل في الانحسار والتراجع التدريجي منذ الربع الثاني من القرن السابع عشر. ويشير بروديل إلى أن عام ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٠م هو العام الذي شهد إحكام الهولنديين سيطرتهم على تجارة التوابل وأن هذا التحكم الهولندي أدى إلى توقف تدفق التوابل عبر البحر الأحمر[٤٧].

غير أن وثائق الأرشيف المصري لا تؤيد انقطاع تجارة التوابل بصورة مفاجئة في أعقاب هـذا العام، بل ظلت التوابل ترد إلى مصر بصورة كبيرة حتى نهاية القرن السابع عشر، ففي تركة الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي الجد الأكبر لآل الشرايبي والذي توفي في سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م كانت التوابل ما تزال تمثل حوالي ٦٥ % من إجمالا تركته البالغة ٢٩ألف ريال ويوضح الجدول التالي حجم التوابل في تركته[٤٨]:

السلعة	الكمية والوزن	الثمن بالريال
كودة	١٨ إردب	١٢٦٠
لوبان (بخور)	٤٩٥ قنطار	٢٤٧٥
قرفة	٣٨٥ قنطار	٦٩٣٠
فلفل	٩١ قنطار	٥٠٦٠
كوركم يماني	٢٤ قنطار	٣٨٨
صبر	٢٨ قنطار	٢٠٠
سم حوت	٦٣ قنطار	٩٤٥
مر	١٠٢ قنطار	١٣٤٢
لك	١٦ قنطار	٢٢٤

وهكذا يوضح هذا الجدول أن التوابل لم ينقطع وصولها عبر البحر الأحمر، وعلى الرغم من أن التوابل تراجعت من حيث الأهمية من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة في تجارة البحر الأحمر خلال القرن الثامن عشر، فقد ظل عدد غير قليل من التجار المغاربة يعمل بالاتجار بها وظلت التوابل تمثل في تركاتهم حوالي من ١٠ إلى ١٥%، ففي تركة الخواجا حدو بن عربي المنجور ورد له في سنة ١١٣٣هـ/١٧٢٠م من السويس بصحبة المراكب ٤٩٠ قنطاراً من الفلفل كانت قيمتها ٥٥٣٥٤ بارة[٤٩]، والخواجا طاهر بن حدو الزرهوني المغربي التاجر في وكالة الحمزاوي وصل له عند وفاته في العام ١١٣١هـ/١٧١٨م بصحبة المراكب من جدة ٧٩ قنطاراً من الفلفل إلى جانب كميات أخرى من البخور والقرفة[٥٠]. وعند زيارته لمصر في العام ١١٧٨هـ/١٧٦٤م، أكد ليبور على استمرار وصول التوابل إلى مصر عبر البحر الأحمر بكميات كبيرة فيقول: "وتحمل السفن القادمة من جدة والقوافل الآتية من مكة الكثير من التوابل المستوردة من الهند"[٥١]، هكذا شهدت تجارة التوابل تراجعاً كمياً، ولكنها لم تنقطع في ورودها عبر البحر الأحمر، وكان هذا التراجع يتماشى إلى حد كبير مع الاستهلاك العالمي للتوابل حيث شهدت الأسواق العالمية تراجعاً استهلاكياً لها منذ ١٠٦١هـ/١٦٥٠م حسب مؤشرات برودويل حيث أرجع ذلك إلى تزايد استهلاك مواد ترفيه جديدة مثل القهوة والكاكاو والتبغ، وتزايد استهلاك الخضروات، وتراجع استهلاك اللحوم المحفوظة والمتبلة بعد توافر البدائل من المستعمرات في العالم الجديد[٥٢].

وعلى العموم فالثابت من الوثائق أن تجارة التوابل قد أسهمت في تراكم رأسمالي واضح لدى العديد من العائلات المغربية إبان القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر كما توضح مراجعة أملاك آل فحيمة والقسنطيني أو الثروات الضخمة التي أصبح يحوزها آل الرويعي وآل أمغار[٥٣].

ثالثاً: تجارة الذهب

لعب المغاربة دوراً مهماً في تجارة تراب الذهب الوارد إلى مصر من مناطق غرب إفريقيا، وكان لهذه التجارة الدور الأكبر في تراكم الثروة والثراء العريض لعدد كبير من التجار المغاربة، ولكن كيف ذلك ؟ وما هي الطرق التي كانت تحصل بها مصر على ذلك المعادن الثمينة ؟

في البداية ظلت دولة المماليك تمتلك رصيداً كبيراً من الذهب والفضة، فظلت دور سك النقود في مصر تجد كفايتها من الذهب والفضة اللازمين لسك الدنانير الذهبية والدراهم الفضية. وكانت مصر تحصل على الذهب الخام من مصدرين هما:

أولاً: سبائك الذهب التي يحملها التجار الأوربيون معهم إلى الإسكندرية حيث تسك منها عملة ذهبية تحمل اسم مصر، وكان هؤلاء يحصلون عليه إما من مناجم أوربا أو من التجارة مع بلاد المغرب.

ثانياً: الذهب الذي يجلبه التجار المصريون من بلاد التكرور أو يجلب مع حجاج بلاد التكرور والحجاج المغاربة المارين بمصر في رحلة الحج(٥٤).

وحين كان رصيد الدولة المملوكية من الذهب والفضة كبيراً كانت الأسعار تستند إلى قاعدة نقدية قوية ضمنت للأسواق حالة من الاستقرار، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر قل وجود الذهب والفضة في مصر وهو ما أدى إلى حدوث اضطراب نقدي كبير في الدولة المملوكية فسك المماليك النقود من النحاس وعادت عمليات التجارة بالمقايضة(٥٥)، ولما كان الهنود لا يقبلون لتجارتهم إلا الذهب والفضة فلا شك أن ذلك أربك تجارة الشرق(٥٦).

وعلى الرغم من وجود التوابل في الإسكندرية نوعاً ما، إلا أن البنادقة لم يكن لديهم النقد الكافي للوفاء بأثمان هذه التوابل، وهو ما جعل تجار القاهرة يوافقون على مقايضة التوابل بأية معادن ثم بسلع أوربية بدلاً من تكدسها لديهم، وقد وجد البنادقة وتجار القاهرة أن المقايضة خير وسيلة للتعامل التجاري، وفي النهاية لم يجد تجار القاهرة ولا

البنادقة النقد الكاف للوفاء بتجارة الشرق ومن ثم توقف وصول التوابل إلى القاهرة[٥٧].

والسؤال عن العوامل التي أدت إلى ندرة وجود الذهب في مصر؛ فترجع إلى أنه في عام ٨٦٥/١٤٦٠م استطاع البرتغاليون الوصول إلى مشارف خليج غينيا في الساحل الغربي من إفريقيا، ونجحوا في جذب تجارة تراب الذهب إليهم بما يحملونه من أقمشة وأواني نحاسية، إضافة إلى سلع مراكش من الخيل والقمح. وقد استطاع البرتغاليون عن طريق ذلك أن يأخذوا لأنفسهم ولقادتهم إن لم يكن كل المعدن الثمين الذي تنتجه مناجم غرب إفريقيا فعلى الأقل معظمه[٥٨].

هكذا غير ذهب السودان طريقه فبدلاً من بلدان الشمال الأفريقي فقد اتجه إلى المحيط الأطلسي، حيث قام البرتغاليون باستخدامه في تمويل تجارة التوابل عبر رأس الرجـــاء الصالح. إذن فقد نشأت أزمة في وجود الذهب تلتها أزمة في وصول التوابل إلى مصر أصابت كلتاهما اقتصاد الدولة المملوكية بضربات عنيفة إن لم تكن قاضية. ورغم ذلك فقد كان في الإمكان في نهاية الأمر التغلب على هذه الأزمة، صحيح أن سفن البندقية لم تستطع شحن أية كميات من التوابل من أرصفة ميناء الإسكندرية في سنة ٩١٠هـ/١٥٠٤م[٥٩]، لكن الأزمة على حدتها هذه في بداية القرن السادس عشر، لم تستمر طويلاً فسرعان ما عادت الإسكندرية تتزود بكميات ضخمة من التوابل مرة أخرى، ويعود ذلك في جزء رئيسي منه إلى توفر المعادن الثمينة لتمويل هذه التجارة في مصر، والسؤال الآن عن متى وكيف استطاعت مصر التغلب على تلك الأزمة المعدنية التي كانت تعانيها بلدان حوض البحر المتوسط؟

منذ الربع الثاني من القرن السادس عشر كان هناك عاملان أديا إلى ضخ الذهب والفضة في شرايين مصر مرة أخرى وهما:

أولاً: عودة تبر غرب إفريقيا إلى مصر وبلدان الشمال الإفريقي مرة أخرى، حيث حرص العثمانيون منذ وصولهم إلى مصر على معالجة الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها ولايات الشمال الإفريقي، ليضمنوا استمرار وصول الذهب إلى السلطنة،

فقام العثمانيون بمد نفوذهم على كل بلدان الشمال الأفريقي" ما عدا مراكش " بهدف السيطرة على طرق القوافل التي تحمل التبر؛ ففي سنة٩٦٢هـ/١٥٥٤م فرض العثمانيون سيادتهم على واحتي توجورت وورجلا اللتين كانتا تنتهي عندهما تجارتا الذهب والرقيق من مناطق ما وراء الصحراء، حيث ساعد دخول هذه الطرق تحت السيادة العثمانية على تأمينها وزيادة الحركة التجارية عليها[٦٠]. خاصة بعد أن أعفى العثمانيون تراب الذهب من أية رسوم جمركية عند دخوله إلى مصر[٦١]. ورغم ذلك فوثائق الأرشيف المصري تؤكد على أن عام ٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م هو العام الذي شهد تدفق تراب الذهب الإفريقي مرة أخرى إلى مصر بصورة مرتفعة، فالسجل الأول من سجلات محكمة طولون وهو يحمل تاريخ نفس العام وهو تحت رقم ١٦٢ به حوالي ٣٨٦٧ وثيقة منها حوالي ٩٥٠ وثيقة تتعلق بمغاربة ومنها حوالي ٥٤٠ وثيقة تتعلق بذهب التكرور سواء إنشاء شركات أو إرسال مندوبين أو تقديم رءوس أموال لتجار لجلب الذهب، مما يؤكد عودة تجارة الذهب عبر أوجله إلى كامل نشاطها مرة أخرى[٦٢] حتى أن تعاملات الحياة اليومية من البيع والشراء بين المغاربة في طولون كانت بالمثاقيل الذهبية؛ فأجرة المنزل كانت تدفع بالمثاقيل الذهبية وكذلك شراء جارية أو غير ذلك[٦٣].

أما العامل الثاني فقد كان تدفق فضة العالم الجديد على أوربا والسيالها باتجاه الشرق العربي وبخاصة مصر حيث كان على البندقية وجنوه وفرنسا سد العجز في الميزان التجاري مع مصر بتصدير كميات ضخمة من الفضة الأوربية، حيث عرفت منذ وصولها إلى مصر" بالفضة الأكارسة " [٦٤] في حوالي عام ٩٤٦هـ/١٥٣٨م وقد شهد هذا العام نتيجة لوصول الفضة بكميات كبيرة إلى مصر ارتفاع قيمة الدينار الذهب من ٣٥ نصف فضة إلى ٤٠ نصف[٦٥]. وفيما بعد عرفت هذه العملات الفضية الأوربية بالرسوم المنقوشة عليها ريال بوطاقة، ريال أبو مدفع الريال أبو كلب. وهكذا كان المعدنان الثمينان مهمين جداً لتمويل تجارة الشرق[٦٦].

أما عن دور المغاربة في تجارة الذهب، ففي البداية يجب أن نعرف أن بلدان الشمال الأفريقي كانت كلها تقريباً ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع مصادر تجارة الذهب في إفريقيا ، ويعرف الجميع الدور الهام الذي لعبه ملح تغازة في التجارة بين بلدان المغرب وغرب إفريقيا لجلب تراب الذهب[٦٧]، ولذلك سوف نجد أن عدداً كبيراً من التجار العاملين في تجارة التبر من المدن التي كانت ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع كانو وتمبكتو مثل مسراته وطرابلس والجزائر وأوجله، حيث كان هؤلاء التجار قد تمرسوا على تجارة الذهب عبر الصحراء قبل استقرارهم في مصر[٦٨]، وهو نفس الشيء الذي حدث مع التجار الفاسيين عند هجرتهم إلى مصر في سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م حيث احتفظوا بوكلائهم وتجارتهم مع مدن الذهب في غرب إفريقيا كما سنرى.

كما أسهم استقرار أعداد كبيرة من المغاربة في تمبكتو وكانو وغيرهما من المدن التي كانت مصادر جلب الذهب في تفعيل دور المغاربة في هذه التجارة، حيث وجد المغاربة في مصر في أبناء جنسهم في هذه المدن وكلاء وشركاء تلقائياً[٦٩]، وكان التجار المغاربة يرسلون من مصر الأقمشة الكتانية والأواني النحاسية والسيوف والخرز والكودة والأدوات الزجاجية والخيل والحرير والأثواب المصنوعة خصيصاً لأهالي التكرور، حيث تحتوي على العديد من الأشكال المزخرفة المشغولة بالإبرة، فهذه البضائع منقولة حرفياً عن قائمة بضائع شحنها التاجر علي بن يوسف بن سلطان من القاهرة إلى كانو من أجل جلب تراب الذهب في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م[٧٠].

لقد كانت تجارة الذهب واحدة من أهم الميادين الاستثمارية للتجار المغاربة الكبار والصغار على حد سواء، حيث مول كبار التجار المغاربة وغيرهم صغار التجار بالبضائع والسلع لجلب تراب الذهب، ومع تعدد سفريات هؤلاء التجار الصغار كانت تتكون لديهم الأموال فيقومون بدورهم بالاستقرار في القاهرة وإرسال الوكلاء والمبعوثين من التجار الصغار بعد تمويلهم بالبضائع [٧١]. فمثلاً التاجر سعيد بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن مؤمن وهو تاجر طرابلسي عمل كتاجر سفّار بين القاهرة وكانو وتمبكتو قام في سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م بعقد صفقتين مع أكبر تجار القاهرة حينئذ الخواجا يحيى بن

عمر الشهير بابن الجمال، حيث مول الخواجا يحيى الصفقتين لدفع له ٤٠٥ إردب كوده وربع قنطار نيله و ١٢١ طزينة من الطرابيش الجوخ الحمر و٥٣ رطلاً من المرجان و ٣٠٠ رطل عرق و ٣٠ ثوباً بعلبكياً و ١٠٣٤ درهم مسك في مقابل أن يقوم له بمبلغ قدره ٧١٥ مثقالاً من الذهب التكروري. ويتضح من هذه الصفقة إتاحة الحرية للخواجا ابن مؤمن بصورة كبيرة للربح حيث حدد العقد المبلغ الواجب على سعيد دفعه والذي يعادل ثمن هذه البضائع، وفي الصفقة الثانية دفع الخواجا يحيى الجمال إلى سعيد بن مؤمن ١١١ طزينة من الطرابيش و٢٨٧ رطل قرنفل و ١٦ طاقة من الأقمشة القطنية الهندية و ٢٠ مقطعاً من القماش الغجري و٥٩ ديناراً وفي نهاية الصفقة نص في العقد على أن سعيد بن مؤمن عليه حمل ذلك على بعير واحد من الإبل وأن يبيع ذلك في بلاد التكرور بالنفقة فقط دون النسبة، ويشترى بذلك تبر ذهب[٧٢].

إن أهمية ابن مؤمن ليست في كونه وسيط في تجارة الذهب فقط، حيث استقر فيما بعد في القاهرة وعمل في عمليات جلب الذهب عن طريق الوكلاء والشركاء[٧٣] والمبعوثين بعد أن كون رأس مال كبير سمح له بتمويل الصفقات كما عمل سمساراً في نفس الوقت حيث كان يقوم بتوفير المبعوثين والوكلاء للتجار الراغبين في جلب الذهب[٧٤]، وعندما توفى سعيد ترك ابنه إبراهيم بن مؤمن الذي حل محل والده بعد أن علمه والده ودربه على هذه التجارة، حيث أصبح إبراهيم واحداً من كبار تجار القاهرة، فكان يتاجر في الذهب والبن وكون العديد من الشركات مع الخواجا إبراهيم تربانة وعمه عيسى بن إبراهيم بن مؤمن الذي استقر في إسطنبول[٧٥].

كما قام الخواجا إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار بدور مهم في تمويل صفقات التجار المغاربة لجلب الذهب. ففي سنة ١٠٢٩هـ /١٦١٩م مول أبو طاقية خمسة تجار مسراتيين بالعديد من السلع في مقابل إحضار ٤٠٠٠ مثقالاً من الذهب[٧٦]. ومن العائلات التي لعبت دوراً مهماً في تجارة الذهب أيضاً عائلة الصباغ؛ فالخواجا محمد بن محمد بن مسعود الأندلسي الشهير بالصباغ أبرم مع ولد أخته أحمد بن علي بن أحمد الوهراني الشهير بابن حامد التاجر السفار إلى بلاد التكرور عقداً معه شركة مناصفة

بمبلغ ١٢٩٨ ديناراً على أن يشتري أحمد بذلك قماشاً غجرياً وسجادات صوف ويسافر بذلك إلى بلاد أكدر ويبيع ذلك بالذهب والربح بعد المصاريف بينهما مناصفة[٧٧].

وقد أسهمت الهجرة الفاسية إلى مصر في سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م في دعم تجارة الذهب بصورة كبيرة، حيث كان لفاس علاقات قوية مع مدن الذهب في غرب إفريقيا منذ أمد بعيد، وكان التجار الفاسيون أكثر تمرساً بهذه التجارة[٧٨]. وعندما هاجروا للقاهرة ظلت لهم علاقات تجارية قوية مع مدن غرب إفريقيا في كانو وتمبكتو وأكدر وغيرها وظل لهم وكلاء بها، فكان للخواجا حدو بن عربي المنجور وكلاء في كانو كان يرسل لهم بالخرز والأقمشة الملونة الهندية والمصرية وكانوا يرسلون إليه بالتبر[٧٩].

وتوضح مجموعة الوثائق التي قام عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بنشرها عن المغاربة في مصر في الجزء الأول مدى ضخامة الدور الذي كان يقوم به المغاربة في تجارة الذهب؛ فحوالي٥ ١% من هذه الوثائق تتعلق بذهب التكرور[٨٠]، وعلى الرغم من هذا الدور الكبير الذي قام به التجار المغاربة في تجارة تراب الذهب؛ إلا أنهم لم يعملوا في مجال الصيرفة أو حتى عمليات صهر وسك الذهب أو المجوهرات، وكانوا يكتفون فقط بجلبه وبيعه إلى الصيارفة اليهود وغيرهم[٨١]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اليهود قاموا بدور كبير في تمويل تجارة الذهب، حيث قدموا إلى المغاربة الأموال والبضائع ودخلوا معهم شركاء في العديد من الصفقات لجلب الذهب، حيث قام اليهود بدور كبير في عمليات توريد الذهب إلى دار سك النقود، كما كانوا صائغين وجواهرجية مهرة للغاية[٨٢].

وإضافة إلى ذلك كانت قوافل الحج المغربي أيضاً واحدة من أهم مصادر الذهب الوارد إلى مصر، فقد حرص عدد كبير من التجار والحجاج المغاربة على جلب كميات من الذهب لبيعها في مصر والإنفاق منها على رحلتهم، وقد قدر صامويل برنارد أحد علماء الحملة الفرنسية مقدار ما تشتريه دارسك النقود من قافلة الحج المراكشية بـ ٧٣٠,٢٣٨ بارة[٨٣].

ويقدر دي شابرول أن مصر كانت تستورد عبر قافلة فزان وهي قافلة مغربية في الأساس بـــ ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ قنطاراً من تراب الذهب في كل عام[٨٤]. ويمكن رؤية حجم تجارة تراب الذهب في تركات التجار المغاربة من الجدول التالي[٨٥]:

اسم المتوفى	تاريخ الوفاة	إجمالي التركة بالبارة	تراب الذهب بالبارة	النسبة المئوية
الخواجا حدو بن عربي المنجور	١١٣١هـ/١٧١٨م	٤٠٠٥٧٥	١٩٩٠٠	٥ %
الخواجاعبدالقادر بن احمدالناضورى	١١٠٤هـ / ١٦٩٢م	٢٥٠٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠	٢٧%
الحاج سالم المغربي (؟)	١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م	١٠٣٢٧٣	٧٠٠٠٠	٦٧%
الخواجا عبد الله بن رحومه	١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م	١٤٢٧٦١	٥٠٠٠٠	٣٥%

وهكذا أسهم التجار المغاربة بدور فاعل في توفير تراب الذهب الذي كانت تحتاجه مصر لتمويل تجارة الشرق من التوابل والحرير والأقمشة القطنية الملونة والبن؛ فلم يكن الميزان التجاري في تجارة البحر الأحمر في صالح مصر التي كان عليها تسديد قيمة ذلك بالمعدنين الثمينين الذهب والفضة حيث فضل الهنود دائماً العملات على أية بضائع أخرى[٨٦]، كما كان لتجارة الذهب دور مهم في تراكم الثروة لدى العديد من العائلات المغربية، حيث كانت تجارته تحقق أرباح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠% بعد خصم رأس المال والمصاريف[٨٧]، ولذلك فقد شاركت أغلب العائلات المغربية التي استقرت في مصر في تجارته مثل عائلات تربانه والقسنطيني ورحومه وأمغار وجلمام والعجيل والبحار والغرياني وغيرها [٨٨].

رابعاً . الأقمشة القطنية الهندية

تمثل صناعة النسيج بؤرة الثورة الصناعية في أوربا، غير أن التفوق العالمي للصين وفارس في صناعة الأقمشة الحريرية خلال القرن السادس عشر كان واضحاً، وكذلك

كان التفوق الهندي في صناعة الأقمشة القطنية، بخاصة منذ بواكير القرن السابع عشر، فقد كان الهنود منتجين لأجود أنواع الأقمشة القطنية وأقلها كلفة فحظيت بقدرة تنافسية عالية على نطاق العالم[٨٩]. وقد تميز إنتاج المنسوجات في الهند بعلاقاته الواسعة بكل من الصناعات الزراعية وصناعة المعدات والآلات والنقل والصناعات الكيميائية للأصباغ النباتية، والصناعات الكيميائية المستخلصة من المعادن علاوة على التمويل، وكان ضرورياً أن يكون الإنتاج تنافسياً في جميع هذه الصناعات المساعدة مع ضمان الموازرة والتنسيق فيما بينها، حتى تصبح الهند بائعاً لمنسوجات عالية الجودة ورخيصة الكلفة وقد برعت الهند في كل هذا[٩٠].

ومن المهم أن ندرك التغير الذي حدث في تكوين التجارة الأسيوية إبان الربع الثاني من القرن السابع عشر، ففي القرن السادس عشر كانت التوابل تسلط بشدة على التجارة بين الهند والدولة العثمانية وحتى أوربا، وعلى الرغم من أن الهولنديين ظل اهتمامهم موجهاً للتوابل وحدها، إلا أن اهتمام التجار الهنود والعثمانيين قد تحول إلى المنسوجات القطنية المنقوشة كالبفتة والموسلين والشاشية والجرسود وغيرها[٩١]، فتحولت تجارة البحر الأحمر مع الهند بوجه خاص إلى المنسوجات القطنية التي من أجل رخصها ومتانتها وزهاء ألوانها فضلاً عن قابليتها للغسل مراراً، صارت موضع التهافت الشديد لدى كل من الأثرياء والطبقات الوسطى في الدولة العثمانية وأوربا على الرغم من كل قرارات منع استيرادها في أوربا، حيث لعب البحر الأحمر الدور الأول في عمليات نقل هذه الأقمشة إلى أوربا وبلدان المغرب العربي[٩٢].

وفى القاهرة وجدت أسواق متخصصة في عمليات شراء المنسوجات الهندية من الهند ومخا وجدة وإعادة طرحها للبيع وتصديرها إلى أرجاء الإمبراطورية العثمانية وأوربا مثل أسواق الغورية، الفحامين، الشرب، الأزهر، البندقيين وغيرها[٩٣] وظهرت في مصر فئة من التجار الأثرياء الذين قاموا بدور نقل الأقمشة الهندية، فتكونت شركات تجارية كبيرة أصبح لها وكلاء تجاريون في جدة، فكانت هذه الشركات ترسل إلى وكلائها في

جدة بالحبوب والسلع الغذائية المصرية والسلع الأوربية إضافة إلى العملات الفضية التي كانت أكثر العملات قبولاً لدى الهنود[٩٤].

وقد جذبت الحركة التجارية النشطة في الأقمشة الهندية عدداً من العائلات المغربية لاسيما الفاسية، فالخواجا محمد بن قاسم الشرايبي باع في سنة ١٠٦٦هـ/١٦٥٥م صفقة أقمشة هندية إلى قنصل البندقية مركورين فرنسيسكو وأربعة تجار بنادقة آخرين بمبلغ ٤٩٥٠ ريال[٩٥]، وقد تضاعفت كميات الأقمشة الهندية المصدرة إلى أوربا خلال النصف الثاني في القرن السابع عشر[٩٦].

وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة عن حجم الواردات المصرية من الأقمشة الهندية إلا أن وثائق المحاكم الشرعية تحتوى على عدد هائل من تركات ومخلفات تجار الأقمشة الهندية والتي توضح ضخامة الكميات التي خلفوها من الأقمشة في حوانيتهم ومخازنهم[٩٧] أو حتى كانت في الطريق من جدة إليهم بحراً أو بصحبة قافلة الحج[٩٨]، فالخواجا محمد الشاوي المغربي الفاسي توفي في سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٦م وترك في حواصله بوكالة الباشا بالغورية أقمشة هندية قيمتها ٢١٩٨٣٠ بارة مثلث حوالى٩٤% من تركته البالغة٢٣٢,٧٠٠ بارة[٩٩]. أما الخواجا أبو جيدة القباج المغربي الفاسي، فقد توفي في سنة ١١٥١هـ/ ١٧٣٨م وترك في حواصله أقمشة هندية قدرت بـ ٧٥٢,٧٧٦ بارة مثلث حوالي٥١% من إجمالي تركته وإضافة إلى ذلك وصل له أيضاً بصحبة وكيله محمد حوس بصحبة قافلة الحج كميات ضخمة أخرى[١٠٠].

إن المكانة الهائلة التي تمتع بها تجار سوق الغورية في مصر كانت تنبع من كون هؤلاء بالأساس تجاراً في الأقمشة المستوردة، وخاصة الأقمشة الهندية، حيث كانت تركات تجار سوق الغورية مرتفعة إلى حد كبير عن باقي التجار في الأسواق الأخرى. وكثيراً ما لجأت الإدارة السياسية في العديد من الأزمات المالية إلى فرض ضرائب بعينها على تجار هذا السوق [١٠١]. وكان تجار الغورية في مجملهم من العائلات المغربية لاسيما منذ هجرة

المراكشيين إلى مصر، إذ ومن بين حوالي ٣٩٠ تركة للتجار المغاربة كان منهم حوالي ٣٧% يعملون في الغورية والفحامين والجملون.

وفي ضوء ذلك فقد سيطر التجار المغاربة على تجارة الأقمشة الهندية خلال القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، وقد ساعدهم على ذلك تراجع دور الشوام والأتراك عن التجارة فيها مفضلين عليها التجارة في الدخان بوصفه سلعة جديدة كانت تلقى إقبالاً ورواجاً واسعين[١٠٢].

أما المغاربة فقد ساعد استقرار أعداد كبيرة منهم المغاربة في الحجاز واليمن على وجود وكلاء تجار مغاربة بل حتى أحياناً أفراد من نفس العائلات المقيمة في القاهرة، فعائلات البناني وجلون وجسوس كانت كلها تمتلك فروعاً لها في المدينة المنورة وجدة[١٠٣]، وقد اعتاد هؤلاء إما السفر بأنفسهم إلى الهند أو إرسال المبعوثين لإحضار الأقمشة الهندية[١٠٤] فالخواجا محمد بن علي العرائشي كان له ثلاثة وكلاء في الهند هم: جوهر حامد والشيخ عبد الله أبو السعود الحساوي ومحمد بن عبد الواحد، وكلهم كان عليهم شراء الأقمشة لحسابه. وقد بلغت قيمة الأقمشة الموجودة تحت أيديهم له في سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م مبلغ قدره ١,٣٥٢,٤٣٠بارة[١٠٥].

وقد كون التجار المغاربة شركات تجارية كبيرة كانت تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع للأقمشة الهندية حيث كان لهذه الشركات العديد من الوكلاء في الموانئ العثمانية كما كانت تعتمد على الرقيق لإنجاز مهام تجارية أو كمبعوثين تجاريين[١٠٦] مثل الشركة التي تكونت بين الخواجا محمد الزرهوني والحاج عبد الفتاح بن داود الصعيدي للتجارة في الشاشية والأطلس الهندي في سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٤م وقد بلغ رأس مالها ١١٣,١٠٠ مناصفة لكل منهما[١٠٧].

أما الخواجا عبد السلام بن أحمد بن مشيش فقد كان يشترى الأقمشة الهندية من جدة ومكة عند سفره بصحبة موكب الحج ثم يعيد تصديرها إلى تمبكتو وكالو؛ ففي سنة ١١٧٠هـ/١٧٥٦م أرسل محمد شلبي بن جمال الدين بأربعة أحمال من الأقمشة الهندية إلى كالو، وجعله شريكاً له في الربح مناصفة بعد إخراج رأس المال والمصاريف. كما قام

التجار المغاربة بإمداد الطبقة الثرية في مصر من الأمراء المماليك وغيرهم، فمثلاً الخواجا عمر غراب التاجر في وكالة الباشا كان له عند وفاته في سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م مبلغ ٩٠٠٠٠ بارة ثمن أقمشة ابتاعها إلى إبراهيم بك قائمقام مصر و٢٠٧٩٠ بارة عند الأمير رضوان الطويل و١٢٨٧٠ بارة عند الأمير حمزة شلبي[١٠٨].

ولكن هل حققت التجارة في الأقمشة الهندية تراكماً رأسمالياً لدى التجار المغاربة في مصر؟ وبالتالي كان عليهم أن يعملوا على إيجادها أو تصنيعها في مصر في أوقات أزمات عدم وصول هذه الأقمشة من الهند. في الواقع إنه من الصعب معرفة حجم الأرباح التي كانت تحققها الأقمشة الهندية بصورة دقيقة؛ ذلك أن هذه الأرباح كانت تتحدد وفقاً لعوامل عديدة منها حجم الأقمشة الواردة من الهند[١٠٩]، ومهارة كل تاجر وقدرته على إقناع المشترى بمدى جودة هذه الأقمشة وكذلك حسب قدرة المشترى المالية على الدفع أو التقسيط وهو بالطبع على النقيض مع التوابل أو البن الذي كان سعره محدداً سلفاً في السوق، وبالتالي كان الربح فيه محدوداً وواضحاً. فمثلاً الخواجا المهدي بن عبد الرحمن العنابي الأندلسي باع في العام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م صفقتين أقمشة هندية واحدة إلى الحاج محمد الريس قيمتها ٥٣٤ ريالاً والثانية إلى الشيخ عبد الهادي بن علي المغربي التطواني قيمتها ٥٤٤ ريالاً ورغم ذلك فقد حقق في الصفقة الأولى ربحاً قدره ٣٣ ريالاً وفي الثانية ١٢٩ ريالاً وهو ما يوضح التفاوت الكبير في ربح الصفقتين رغم تقارب قيمتهما[١١٠].

وتوضح تركات التجار المغاربة العاملين في تجارة الأقمشة الهندية والتي كان متوسطها يصل لمائة ألف بارة، أن التجارة في هذه الأقمشة لعبت دوراً كبيراً في تراكم الثروة لدى التجار المغاربة، كما يتضح من الجدول التالي[١١١]:

اسم التاجر	سنة الوفاة	قيمة الأقمشة الهندية بالبارة	النسبة لإجمالي التركة
الخواجا أحمد بن عبد السلام بن مشيش	١٢٠٦هـ / ١٧٩١م	١,٥٦٤,٢٩٠	١٢ %
الخواجا عبدالكريم بن عبدالرحمن الكوهن	١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م	٢٠٧٣٦٠	٦٠ %
الخواجا محمد بن عبد الرحمن الخيفرى	١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م	٣٧٣٦١٠٠	%٥٢
محمد بن أحمد السقاط	١١٩٦ هـ/ ١٧٨١م	٧٥٠٠٠٠	%٧٣
الخواجا عبد السلام بن محمد الحلو	١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م	١٠١٧٠٠	%١٥
الخواجا عبد رب النبي بن الطيب البناني	١٢٠٧هـ /١٧٩٢م	٥١٠٧٠٠	%٣١
الخواجا المهدى بن عبدالرحمن العنابي الأندلسي	١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م	١٤٩٠٤٩	٩٠ %

وهكذا يوضح الجدول السابق الدور الكبير للمغاربة في تجارة الأقمشة الهندية، حيث سيطروا على أغلب هياكلها التنظيمية في مصر، إذ أصبح شيخ التجار في الغورية وهو شيخ التجار في الأقمشة المستوردة بالأساس من كبار التجار المغاربة منذ سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م [١١٢]. كما سيطروا على طرق جلب هذه الأقمشة من الهند وامتد وكلاؤهم على طوال الطريق من السويس وحتى سورات في الهند[١١٣] مما أسهم في تكوين ثروات كبيرة لعديد من العائلات التجارية المغربية من وراء التجارة في هذه الأقمشة[١١٤].

أما عن السؤال الثاني والخاص بمحاولات التجار المغاربة تطوير صناعة الأقمشة في مصر لتنافس الأقمشة الهندية أو حتى تحل محلها في حالات عدم وصولها، فذلك موضوع يحتاج لمزيد من البحث والتدقيق بصورة كبيرة، فالثابت من خلال وصف مصر ووثائق الأرشيف المصري، أنه كانت هناك محاولات مصرية لتطوير آليات صناعة الأقمشة المصرية منذ أربعينيات القرن الثامن عشر وأن مساحة الأراضي المزروعة بالقطن كانت في زيادة مطردة على حساب الأراضي المزروعة بالكتان الآخذ في التراجع[١١٥]، كما أن

عمليات الصباغة كانت في تطور مستمر؛ فعرفت مصر خلال هذه الفترة عمليات خلط وإضافة الألوان وعمليات تثبيتها بعد أن كانت عمليات الصباغة تتم بلون واحد فقط(١١٦)، وأصبح في مصر طائفة للصباغة في الملونات، بعد أن كانت طوائف الصباغين في الأزرق والأحمر هم المتواجدين في السوق المصرية فقط (١١٧). وأصبح في مصر أنواع من الأقمشة الهندية تصنع بها تحت نفس المسميات وتضاف إليها فقط كلمة بلدي(١١٨)، والواقع أن منطقتي حيى الفحامين والغورية كان لهم دوراً بارزاً في هذه التطورات، لكن الوثائق لا تعطى معلومات واضحة تماماً عن دور المغاربة في هذه العمليات(١١٩).

خامساً. البُن

انتقلت عادة شرب القهوة من عدن إلى مكة حوالي سنة٩٠٦ هـ / ١٥٠٠م ثم منها إلى المدينة المنورة، وإذا استهلاك القهوة في مكة منتشراً حتى أنه في سنة ٩١٧هـ/ ١٥١١م جمع محتسب مكة بأمر من السلطان قانصوه الغوري أبرز العلماء للنظر في مسألة إباحة القهوة أو تحريمها، فأفتوا بتحريمها فقام المحتسب بالتدابير اللازمة لحرقها في شوارع مكة وعقاب كل من يبيعها أو يستهلكها. ولكن بالرغم من هذا التحريم ومن تأكيده المتكرر من قبل الفقهاء والإدارة السياسية، فإن القهوة قد فرضت وجودها في الحجاز.

وعرفت مصر القهوة في العقد الأول من القرن السادس عشر حيث جلبها طلاب العلم اليمنيون والحجازيون معهم فشربوها في البداية في حارة الأزهر، وقد قوبلت القهوة في مصر بمقاومة عنيفة من الفقهاء، فقام صاحب العسس في القاهرة في سنة ٩٤٥هـ/١٥٣٩م بمهاجمة مستهلكيها. ورغم هذه الحوادث والمواقف العدائية من القهوة إلا أنها فرضت نفسها كمشروب تقليدي أصبح يجد إقبالاً جماهيرياً غير مسبوق. وما لبثت القهوة أن انتقلت إلى الشام ثم إسطنبول التي تحولت إلى أكبر مستهلك في العالم للقهوة، واستوردت البندقية البن من مصر في مطلع القرن السابع عشر وعرفت

أمستردام ولندن البن في سنة ١٠٣٤هـ/١٦٣٣م، أما فرنسا فقد اشترى التاجر الفرنسي جان دى لاروك صفقة بن من الإسكندرية كانت السبب في فتح أول مقهى في مرسيليا في سنة ١٠٥٤هـ/ ١٦٤٤م[١٢٠].

ومنذ ذلك الحين تحول البن إلى سلعة تجارية عالمية، حيث شهد إقبالاً متزايداً في الأسواق العالمية، وكانت اليمن؛ السوق العالمية الوحيدة لإنتاج البن، وظلت كذلك حتى الربع الأول من القرن الثامن عشر، ولم تكن سوق البن في ميناء مخا الشهير، بل في مدينة بيت الفقيه حيث كان يزرع على الجبال من حولها ثم ينقل منها إلى مخا ثم إلى جدة[١٢١]، حيث يجد طريقه إلى السويس، وقد أصبحت القاهرة وموانئ مصر الشمالية المحور الرئيسي لتجارة البن في عالم البحر المتوسط[١٢٢]، فكان كبار تجار القاهرة وغيرهم يستوردون في كل عام نحو ١٠٠٠٠٠ قنطاراً من البن اليمنى، كانت تعدل حوالي نصف ما تنتجه اليمن من هذا المحصول، ليعيدوا تصديـــر الجزء الرئيسي منه إلى الشام والأناضول والروملي وبلاد المغرب وأوربا[١٢٣].

ومنذ ذلك الحين ارتبطت تجارة البن وتجارة مصر بإسطنبول وولايات الدولة العثمانية أكثر من أوربا على النقيض مع تجارة التوابل التي كانت ترتبط بأوربا، فقد كانت القهوة مطلباً ملحّاً في إسطنبول لذلك فقد أصدرت الإدارة السلطانية العديد من الفرمانات التي تحذر عمليات تصدير البن إلى أوربا مثلـــه في ذلك مثل السلع الإستراتيجية الغذائية كالقمح والأرز، ففي سنوات ١٧٠٦م و ١٧٠٧م و ١٧١٦م و ١٧١٩م و ١٧٢٠م وغيرها وباستمرار كانت الفرمانات تشدد الأوامر بعدم السماح بتصدير البن إلى أوربا[١٢٤]، ولعل ذلك يؤكد مدى ما أصبح يتمتع به البن من اهمية، ومن المحتمل أن الأناضول والروملي كان يستهلكان حوالي نصف ما تستورده مصر من البن.

ومن بداية انتشاره قام المغاربة بدور مهم في عمليات نشر ونقل البن من منابعه في اليمن إلى مصر ثم إسطنبول والمغرب العربي، حيث قام عدد من التجار المغاربة المعروفين بالسفارين بدور كبير في نقل البن ونشره. ففي سنة ٩٥٧هـ/١٥٥٠م باع الحاج سعيد بن عبد الرحيم بن أبي الفضل المغربي التونسي الشهير بجردوقي صفقة بن إلى أكبر

تجار القاهرة حينئذ الخواجا يحيى بن عمر الجمال قدرت بحوالي ١٠٠٠ ديناراً [١٢٥]، والحاج سعيد بن أحمد المغربي التاجر السفار الشهير بابن عيان جلب معه من مخا سنة ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م اثني عشر قنطاراً من البن [١٢٦]. أما الحاج علي بن محمد الجيلاني المغربي التاجر السفار أيضاً فقد توفي في العام ١٠٣٩هـ/١٧٢٩م عند عودته من اليمن وكان قد جلب معه ٢٧ قنطاراً من البن مثلث ٦٠% من تركته[١٢٧].

وخلال الربع الثاني من القرن السابع عشر احتل البن المرتبة الأولى في تجارة البحر الأحمر بعد تزايد الطلب عليه في الأسواق العالمية، وقد جذبت تجارة البن بما تدره من أرباح ضخمة حيث قدر عائد رأس المال فيها بما لا يقل عن ٣٣% خلال القرن السابع عشر، أغلب تجار مصر وحتى العسكريين والحرفيين، دخلوا هذه المغامرة ودخلوا في اللعبة التي كانت شبه مضمونة [١٢٨]. فقد شجع استقرار سوق البن في مصر كل فئات المجتمع على العمل في هذه التجارة المربحة، فالأسطول البحري التجاري بين جدة والسويس يقوم برحلة واحدة في العام وفور وصوله السويس تنخفض أسعار البن ثم تأخذ في الارتفاع لتصل لقمتها قبل وصول الرحلة التالية، وإذا كان لكل بلد ولكل عصر "سلعة ملكية" تفوق السلع الأخرى فيما تعود به من قيمة تجارية وأرباح، فقد كان البن كذلك، بعد أن تراجعت التوابل وتراجعت أرباحها، وأصبحت أسواقها أكثر اضطراباً[١٢٩].

وقد اندفع التجار المغاربة مع غيرهم من تجار مصر في تجارة البن بصورة واسعة النطاق، وحرص كل منهم على إرسال العديد من الوكلاء التجاريين إلى موانئ مخا وجدة وحتى في بيت الفقيه نفسها لشراء البن من منابعه الأولى، ولم يكتف هؤلاء بما كان يعود عليهم من عمليات نقل البن وبيعه في موانئ مصر، فقد كان لكل منهم وكلاء أو شركاء في إسطنبول وبلاد الشام وسالونيك وتونس وطرابلس حيث وقع عليهم عبء بيع وتوزيع البن[١٣٠].

لقد كان للبن دور مهم في تراكم الثروة لدى التجار المغاربة، فقد كان قنطار البن يباع في جدة بثمانية ريالات، وكانت عمليات الشحن والضرائب في جدة حوالي أربعة

ريالات ليصل إلى السويس، أما عمليات نقله من السويس إلى القاهرة والضرائب التي كان يتحملها فقد كانت حوالي ثلاثة ريالات، حيث كان سعره في القاهرة يتراوح بين ٢١، ٢٢ ريالاً[١٣١]، ولكن كان سعر قنطار البن في دمياط ورشيد والإسكندرية يتراوح بين ٣١، ٣٣ ريالاً[١٣٢]. وغالباً ما كان التجار المغاربة يحرصون على إرسال صفقاقم من البن إلى إسطنبول أو أزمير حيث كان سعر القنطار يتراوح بين ٥٣ و ٦٠ ريالاً وهو ما يعنى أن رحلة البن هذه كانت تحقق أرباحاً تصل ٦٥% بعد خصم المصروفات والنفقات لذلك لم يكن من المستغرب حرص التجار المغاربة على الانتشار الواسع في إسطنبول وأزمير وموانئ مصر الشمالية وفي موانئ البحر الأحمر[١٣٣].

ومن أجل هذه الأرباح الكبيرة، فقد احتل البن مكانة مهمة في تركات التجار المغاربة تراوحت بين ٧٠ و ٨٥% من إجمالي هذه التركات إبان النصف الثاني من القرن السابع عشر[١٣٤]. فطالما ظلت اليمن هي المنتج الوحيد للبن الذي أصبح الإقبال عليه موضة يحتذي بها الجميع، خاصة بعد أن انتشرت المقاهي في كل مكان من جنبات العالم، فظلت أسواق البن في مصر مستقرة يتزايد عليها الطلب يوماً بعد آخر لتوريد البن[١٣٥]. ولم يجد التاجر المغربي في وسط هذه الظروف أية دواع لتنويع نشاطه؛ فالربح مضمون وإذا لم يعجبه السعر فما عليه إلا أن يتصف بقليل من الصبر وسيسير كل شيء على ما يرام، وسيأتي المشتري حتماً أو ما يوشك أن يكون كذلك، فالسوق مستقرة والمنافسة قليلة أو منعدمة، فالخواجا محمد بن قاسم المغربي الأندلسي الشهير بديلون توفى في العام ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م وقد ترك بكل مخلفاته بن ما عدا منزله وأدواته وملابسه الشخصية، حيث ترك ٥٢٥ قنطاراً من البن قيمتها ٤٤١٠٠٠ بارة من إجمالي تركته البالغة ٥١٩٧٥٠ بارة، وعندما أحس بالموت أقام وصيته بأن يعطى لأوجاق مستحفظان تسعة وثلاثين قنطار بن، ولرواق المغاربة ستة قناطير[١٣٦].

وهكذا كان كل شيء يقيم بالبن، ولم يكن ثمة طريق برى أو بحري يتجه من مصر لا يمر به بن بقدر ما لذلك فسوف نضيع الوقت إن حاولنا أن نعثر في الوثائق على كل سماء الأسواق التي يوجد فيها البن الصادر عبر مصر، فقد كانت مصر تشغل من حيث

" الترانزيت للبن المرتبة الأولى". ولم يكن ثمة تاجر يسافر من أجل اعماله او حتى الحج لا يحمل معه بن، ولو لسداد رسوم العبور[١٣٧]، وهكذا كان البن واحداً من أهم أدوات التجار المغاربة لتكوين الثروة وخاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ويمكن متابعة ذلك في الجدول التالي[١٣٨]:

اسم التاجر	سنة الوفاة	العائلة	كمية البن بالقنطار	قيمة البن بالبارة	إجمالي التركة بالبارة	النسبة المئوية
أحمد بن سليمان المغربي	١٦٨٨م	؟	٥١٦	٤١٦٢٠٠	٥٥٩٢٠٠	%٧٤
الخواجا إبراهيم بن عبيد تربالة	١٦٩٥م	تربالة	٣٦٠	٤١٠٤٠٠	٥٤٤٦٣٥	%٧٥
الخواجا سعيد بن عبد الله الجبالى	١٦٩٥م	الجبالى	١٠٦	١١٧٥٢٢	١٨٣٢٤٣	%٦٤
الخواجا إبراهيم بن سعيد الشهير بابن مؤمن	١٦٩٥م	مؤمن	٢٠٢	٣٦١٢٨٥	١٤٦٥٢٥	%٤٥
صالح بن عبدالرحمن أمغار	١٧١٣م	أمغار	٢٧٤	٥٥٢٥٢٧٠	١٨١٨٠٥٣	%٣٠
سعيد بن يونس الرماح	١٧١٥م	الرماح	٢٢١	٣٤٦٩٠٥	٤٣١٦٧٧	%٨٠
حسين بن عمر الشهير بالحسيني	١٧٢٠م	الحسيني	٩٦٤	١٩١٣١١٣	٢٢٩٧٦٢٧	%٨٣
قاسم بن محمد الدادي الشرايبي	١٧٣٤م	الشرايبي	٤٣٥	٩٠٨٧٢١	٩٦٠٠٠٠٠٠	%٧
قاسم بن على النبار المغربي	١٧٣٦م	النبار	٨٧	١١٨٧٥٥	٧٣٨٦٠٠	%١٦
عبد الله بن عبد الرحمن الغرياني	١٧٤١م	الغرياني	٤٢٣	٧٩٣١٢٥	٢٢٥٣٥٩٠	%٣٥
حسين بن عبد الرحمن بن يحيى	١٧٧٨م	يحيى	٢٠١	٤٢٦٥١٠	١٥٥٧٥٤٠	%٢٧
محمد بن عبد الرحمن الكوهن	١٧٨٨م	الكوهن	١٢	٣٨٤٣٠	٢١٢٦٥٢٠	%١,٨
احمد بن عبد السلام مشيش	١٧٩٠م	مشيش	٩٣٢	٤١٨٧٦١٠	١٣١٤١٣٥٠	%٣١
عمر بن عبد العزيز غراب	١٧٩٣م	غراب	٤٩	١٦٦٧٧٠	٢٥٨٨٩٤٠	%٦,٥

ومن خلال هذا الجدول الذي شمل عدداً متنوعاً من التجار المغاربة المتباينين في اهتماماهم التجارية يتضح مدى ما أصبح البن يتمتع به من اهمية فالحاج احمد بن سليمان المغربي كان تاجراً في البحر الأحمر بصورة رئيسية. ولذلك لم يكن من المستغرب امتلاكه لهذه الكميات الضخمة من البن، أما الخواجا إبراهيم تربانة والخواجا سعيد الجبالى فكانا من كبار تجار الثغر السكندري، ولذلك فقد تنوعت تركاهم بين السلع المغربية والأوربية والبن الذي أصبح مطلوباً بقوة في كل حوض البحر المتوسط، ومن ثم احتل هذه المكانة الكبيرة في تركتيهما. أما عن تراجع نسبة البن في تركة الخواجا إبراهيم بن مؤمن، فقد كان واحداً من أهم تجار تراب الذهب الوارد إلى مصر، ورغم ذلك فقد دخل البن اهتمامه بسبب الأرباح العالية التي كان يحققها. أما الخواجا صالح أمعار فقد كان واحداً من كبار تجار البحر الأحمر ولكن تراجع البن في تركته كان يرجع إلى دخوله إلى ميدان الالتزام بصورة واسعة حيث استحوذ الالتزام على٥٠% من إجمالي تركته، وهو ما عبر عن مرحلة جديدة بالنسبة للتجار المغاربة(١٣٩).

أما التاجران سعيد الرماح وحسين الحسيني، فقد كانا تاجرين في البحر الأحمر بالأساس. لذلك فقد كان البن يلعب الدور الأول في تجارهما، ولكن من تركة الخواجا قاسم الشرايبي شهبندر تجار مصر وحتى تركة الخواجا عمر بن عبد العزيز غراب فقد كان هؤلاء التجار يمثلون مرحلة مختلفة تماماً في تجارة البن حيث كانت تجارة البن آخذة في التراجع التدريجي وكان النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد شهد تدهوراً كبيراً في تجارة البن نتيجة استزراع الأوربيين للبن في العالم الجديد؛ ففي سنة ١١٤٥هـ/١٧٣٢م وصلت قهوة الأنتيل إلى فرنسا وفي سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م وصلت إلى حلب (١٤٠)، ولم تكتف قهوة العالم الجديد بمنافسة قهوة اليمن في أوربا، ولكنها فرضت نفسها على الأسواق التقليدية للقهوة اليمنية حيث غزت مصر نفسها رغم الجودة العالية لقهوة اليمن، وذلك بسبب أسعارها المنخفضة، فاقبل تجار القاهرة عليها ليغشوا بها البن اليمنى، كما اقبلت عليه الطبقات الأكثر فقراً، وخاصة بعد أن ارتفعت الجمارك والرسوم على البن الوارد من السويس(١٤١).

وأمام تقلب أسعار البن السريعة وتراجع أرباحه بعد الضرائب المتزايدة عليه، بدأ التجار المغاربة أكثر وعياً وحنكة فقاموا بتنويع أنشطتهم التجارية بصورة واسعة وتراجع حجم البن في تركاقم واستثماراقم بخاصة الفاسيين منهم، حيث أقبل هؤلاء على التجارة في الأقمشة الهندية والحلية والطرابيش والالتزام[١٤٢]. كما أقبل عدد آخر من المغاربة على العمل في تجارة التوابل وإنعاشها من جديد، لذلك فالملاحظ لتركات التجار المغاربة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سيلاحظ زيادة كميات التوابل وخاصة الفلفل والقرفة عن ذي قبل[١٤٣]. صحيح أن كبار التجار المغاربة ظلت لديهم دائماً كميات ضخمة من البن، وظل دورهم مهماً للغاية في تجارته حتى نهاية القرن الثامن عشر[١٤٤]، إلا أن هؤلاء التجار الكبار كانت لديهم القدرة دائماً على إيجاد أسواق لما يمتلكونه من البن، ولو أدى ذلك إلى بيعه كقرض كما سنرى [١٤٥]. أما متوسطي التجار وصغارهم والعسكريون والحرفيون، فقد تراجع دورهم في التجارة به، ولم تعد تركاقم تشير إلى امتلاكهم لكميات ذات قيمة من البن[١٤٦]. وعلى الرغم من ذلك ورغم ما يمكن أن يقال عن تراجع حجم تجارة البن فقد ظل يلعب دوراً مهماً حتى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

سادساً. الالتزامات الزراعية

احتفظت مصر على مدى أوسع من أي بلد آخر باهتمام زراعي قوى، وظل للزراعة فيها سحرها الخاص، وفي هذا العصر كانت الزراعة، كما كانت من قبل أكثر من حرفة، كانت كما يمكن أن يسمى الآن نظام حياة، كما كانت بقدر لا يستهان به شكلاً من أشكال الفن فالقمح المصري كان مطلباً عالمياً في عالم البحرين المتوسط والأحمر، وظل الأرز المصري والسكر والكتان لهم شخصية مستقلة مقبولة خاصة بهم، وظل الطلب عليهم كبير في البحرين المتوسط والأحمر، وقد احتفظت الزراعة المصرية بقوتها وظلت المصالح الزراعية هي التي تحكم مصر حتى الأمس القريب، كما ظلت عوائد الأرض هي العمود الفقري للاقتصاد المصري.

وتعد دراسة أشكال حيازة الأرض الزراعية في مصر إبان العصر العثماني واحدة من أهم المشكلات التي ما تزال تحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب بهدف تحديد الأطر القانونية لهذه الأشكال. وكان نظام الالتزام وهو نظام كانت الإدارة بموجبه تتنازل للملتزم عن حق تحصيل الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية في قرية أو عدة قرى في مقابل دفع الملتزم مبلغ يسمى "حلوان" تعدل قيمته أموال سنة خراجية في مقابل حصوله على هامش ربح يسمى "فائض" ومساحة من الأرض تسمى "أوسية" لا يدفع عنها ضرائب للدولة[١٤٧].

وكان الملتزم بذلك هو ممثل الحكومة في القرية حيث كان هو الذي يوافق على حيازة القرويين للأرض، ونقلها من حائز إلى آخر وتسليمها إلى الورثة، وكان مسئولاً عن إعادة توزيع الأرض المتروكة والأرض التي خلت بموت صاحبها دون وريث، وكان مسئولاً عن إعادة توزيع أرض الذين يعجزون عن زراعة أراضيهم ودفع ضرائبها[١٤٨]، وقد حل محل نظام الأمانات تدريجياً منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، ومع تدهور قوة الإدارة المصرية تزايدت حقوق الملتزمين على التزاماتهم، فبعد أن كان الالتزام يمنح لمدة عام أو عدة أعوام أصبح يمنح لمدى الحياة "ملكانة"[١٤٩].

ومنذ منتصف القرن السابع عشر كان الالتزام قد دخل حيز التوريث في مقابل دفع مبلغ حلوان قدره ثلاثة أضعاف الفائض. ومنذ ثمانينيات هذا القرن دخل الالتزام ميدان لرهن، حيث كان الأمراء المماليك في حاجة ملحة للأموال من أجل تمويل صراعهم لمحموم من أجل الوصول إلى السلطة[١٥٠]، وأمام تزايد عمليات الإسقاط والرهن من جانب الأمراء العسكريين المسيطرين على الالتزامات لم يكن أمام الإدارة المالية إلا لاعتراف بهذه الظاهرة، ومن ثم بدات هذه الإدارة تحتفظ بسجلات تسجل فيها سقاطات القرى والالتزامات سواء في ذلك بالتنازل أو بالبيع، وهو ما كان يعني اعترافاً اضحاً من قبل الإدارة بهذا الوضع منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر[١٥١].

وكان دخول التجار المغاربة إلى حيز الالتزام قد بدأ مبكراً، فمنذ الربع الأول من لقرن السابع عشر كان عدد من التجار المغاربة قد دخلوا عمليات الالتزام بوصفهم

عسكراً وجنوداً في الأوجاقات العسكرية. فمثلاً كان الخواجا علي بن محمد الرويعي شهبندراً تجار مصر ملتزماً لقرية شبرا هارس منذ العام ١٠٢٣هـ/١٦١٤م كما كان عضواً في أوجاق مستحفظان[١٥٢]، كما كان الحاج محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الهنشيرى المغربي الطرابلسي ملتزماً لفوه في سنة ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م وكان أيضاً يعمل كجوربجي لأوجاق عزبان[١٥٣]. غير أن ذلك كان يمثل اتجاهاً فردياً وحالات يمكن حصرها.

ولكن منذ بداية القرن الثامن عشر حدث اتجاه عام في الأوساط التجارية وبخاصة المغربية تجاه الاستثمارات في الأراضي الزراعية[١٥٤] ممثلة في الالتزامات وسوف تحاول هذه الأوراق فهم الأسباب والدوافع التي دفعت التجار المغاربة وغيرهم من التجار إلى الدخول إلى ميدان الالتزام، وأثر ذلك على الزراعة وعلاقة هؤلاء الملتزمين الجدد بالمجتمع الريفي، ثم العوامل التي أدت إلى انسحابهم من الالتزامات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما عن العوامل التي دفعت المغاربة إلى الدخول إلى ميدان الالتزام فيمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: تحول أراضى الالتزام منذ منتصف القرن السابع عشر إلى " ملكانة " أي حيازة مدى الحياة وقابلة للتوريث مما زاد من جاذبية الالتزام كمجال للاستثمار، كما أدى إلى نشأة سوق المضاربة فيه، حيث كانت أرباح الالتزام مرتفعة لمن يلتزمها من الديوان حيث كانت تصل إلى ٦٨% قبل حذف المصروفات التي ينفقها الملتزم على الالتزام[١٥٥].

ثانياً: تدهور التجارة العابرة في البن منذ سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٥م، بسبب تقلب أسعار البن في الأسواق المحلية والدولية بعد وصول بن جزر الأنتيل إلى حوض البحر المتوسط بل إلى مصر نفسها[١٥٦]، مما جعل التجار المغاربة يحرصون على تنويع أنشطتهم الاستثمارية وكان الدخول إلى ميدان الالتزام أحد أدواتهم لذلك[١٥٧]، وكانت تجارة البن قد حققت أرباحاً وفوائض مالية ضخمة لدى عدد كبير من العائلات المغربية مثل عائلات الشرايبي وغراب والبنانى وغيرها من العائلات وهو ما

جعل بعض هذه العائلات تقبل على استثمار هذه الأموال في الالتزام خاصة بعد التعديلات التي لحقت به[١٥٨].

ثالثاً: حاجة الأمراء العسكريين القابضين على زمام الحكم في مصر إلى الأموال، بصورة ضرورية وملحة بخاصة في ظل إسراف المماليك وتوسعهم في شراء الأسلحة وتجنيد المرتزقة وإنشاء البيوت العسكرية كبيرة العدد والتي كانت تستنزف قواهم المالية وكانت الالتزامات تتميز بموسمية إيراداها والتي كانت ترتبط بمواسم الحصاد[١٥٩]. وقد وجدت القيادة العسكرية ضالتها المنشودة في كبار التجار وأثريائهم، وكان التجار المغاربة بما كونوه ويمتلكوه من ثروات أفضل من يقوم بذلك ويؤكد أحمد شلبي عبد الغنى على أن الخواجا محمد الدادي الشرايبي كان أول من أوجد نظام رهن الالتزامات.

ويذكر أن محمد الدادي هو الذي أحدث الربا في مصر في سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م من عمليات رهن الالتزامات هذه، وهي نظرة قاصرة بالطبع تعبر عن رفضه لدخول فئات جديدة غير العسكريين لميادين الالتزام باعتباره عسكرياً[١٦٠]، وقد تم رصد حوالي ثلاثة وعشرين عائلة من العائلات المغربية دخلت ميدان الالتزام كانت أهمها على الإطلاق عائلة الشرايبي والتي يقدر الجبرتي عدد القرى الجارية في التزامها بستين قرية يبلغ عائدها السنوي حوالي مليون بارة إضافة إلى عائد البلاد المرهونة والذي يبلغ مليون ونصف المليون بارة[١٦١]، وتوضح الوثائق المتعلقة بالالتزام في سجلات المحاكم مدى الدور الكبير لآل الشرايبي في الالتزام فمثلاً في سنة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م قام سليمان بك أمير اللواء الشريف السلطاني بإسقاط حقه في التزام قرية صـا الحجر[١٦٢] بولاية الغربية وربع أراضى قرية طبلوه بالمنوفية في مقابل مبلغ ثلاثين كيسة مصرية دفعها له محمد الدادي الشرايبي، ثم قام الأمير سليمان باستئجارها منه في نفس الوقت لمدة سنة خراجية كاملة بمبلغ قدره ستة أكياس واشترط سليمان بك في عقد الإيجار أنه إذا قام خلال عام بدفع مبلغ الحلوان "الثلاثين كيسة" يعود إليه التزامه بقريتي صا الحجر وربع

أراضي طبلوه[١٦٣] وهو نفس ما حدث مع محمد بك أمير اللـــواء الشريف عندما أسقط حقه في قريتي الرقة بالجيزة ودمهوج بالغربية في العام ١١٢٥هـ/١٧١٣م للدادي الشرايبي مقابل مبلغ ثلاثين كيسة ثم قام باستئجارها منه مقابل ستة أكياس في كل عام.

وهكذا أقبل التجار المغاربة على عمليات رهن الالتزامات في البداية بصورة كبيرة حيث كانت تحقق لهم مكاسب كانت تصل إلى حوالي ٢٠% من قيمة الالتزام دون مخاطر تذكر في الوقت الذي لم تكن التجارة الدولية سواء في البن أو غيره من السلع تحقق أرباحاً أكثر من٢٥% إلى٣٠% وهي الأكثر تعرضاً للمخاطر سواء بالغرق أو النهب على أيدي العربان. ومنذ ذلك الحين أصبح الالتزام يلعب دوراً مهماً في إيرادات التجار المغاربة ويظهر ذلك واضحاً جلياً في تركاقم ففي تركة الخواجا صالح بن عبد الرحمن أمغار المتوفى في سنة ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م استحوذ الالتزام على حوالي٥٠% من إجمالي تركته[١٦٤].

وأصبحت فوائض الالتزام وأرباحه تمثل جزءاً رئيسياً في إيرادات وأرباح كبار التجار المغاربة، ففي سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م حققت حصة نصف قرية طنان [١٦٥] وتوابعها لورثة الخواجا عثمان حسون فائضاً مقداره ١٨٧٠٠٠ بارة [١٦٦] وفي سنة ١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م مثلت فوائض الالتزام ٢٣% من تركة الحاج حسن أبو على بن الخواجا قاسم الشرايبي[١٦٧].

وكان لعائلة الكوهن وهي عائلة تنتمي إلى أصول يهودية فاسية هاجرت إلى مصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر باع طويل في تجارة الأقمشة الهندية والالتزام. فعندما توفى الحاج محمد بن عبد الرحمن الكوهن في سنة ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م كان في التزامه نواحي عزبة العلامية[١٦٨] والسالمية[١٦٩] وبسيون إضافة إلى قيراط واحد في رشيد، وقد مثلت إيرادات هذه الالتزامات في تركته حوالي١٢% من إجمالي تركته البالغة ٢١٢٦٥٢٠ بارة[١٧٠] وهو ما يعكس مدى الدور الذي أصبحت تقوم به الالتزامات في تكوين ثروات التجار المغاربة. والحال أن الدولة العثمانية كانت لا ترحب

بدخول التجار حيز الالتزام[١٧١]، ذلك أن الخزانة في إسطنبول كانت تستفيد بصورة واسعة من الحلوان الذي كانت تحصل عليه من عمليات إعادة بيع الالتزامات الزراعية مرة أخرى بعد مقتل الأمراء المماليك أو فرارهم[١٧٢].

ولما كان الصراع دائماً وعلى أشده بين القوى المملوكية في مصر فقد كانت الدولة العثمانية تضمن مورداً لا ينضب من الأموال لتعوض به النقص الدائم في الخزينة الإرسالية، وكانت الدولة تحصل على حوالي ٢٥ مليون بارة سنوياً من الحلوان[١٧٣]. لذلك لم ترحب بدخول التجار إلى الالتزام، حيث أن حيازتهم لهذه الالتزامات كانت تعني حرمانها من هذا المورد المالي المهم، ولأول مرة تلتقي أهداف الأمراء المماليك والدولة العثمانية لمنع التجار من التمادي في دخول ميدان الالتزام، وبالفعل فقد شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر تراجعاً واضحاً في حيازة التجار للالتزامات[١٧٤].

ويبدو أن دخول التجار في دائرة الالتزام كان يحمل في طياته بعض التغيرات في علاقات الإنتاج. فالوثائق تشير إلى عمليات إقراض للفلاحين كان يقوم بها الملتزمون الجدد خصوصاً في أوقات الضيق، وأصبح هؤلاء التجار يقدمون إلى الفلاحين الأثوار والتقاوي والمحاريث والنوارج وينشئون السواقي وتوضح تركة عبد الرحمن بن محمد الدادي الشرايبي العدد الكبير الذي أصبح يمتلكه من هذه الأدوات في القرى التي كانت تقع في التزامه وهي سلكة ومحلة مرحوم وطلبيه واسبول وشبره[١٧٥]، كما قام هؤلاء التجار بتقديم القروض إلى الفلاحين من أجل تمويل زراعتهم[١٧٦]، والجبرتي يصف أحفاد الشرايبي بأنهم من نبلاء المزارعين الذين يعيشون من دخول ممتلكاتهم الزراعية ومن استغلال عادل للمزارعين، كما يتحدث عن إبراهيم جلبي الغزالي أحد أحفاد الشرايبي بأنه كان يقوم بإقراض الفلاحين التقاوي واحتياجات الزراعة[١٧٧]، وكان هذا التحول في بعض علاقات الإنتاج يتماشى إلى حد ما مع الطلب المتزايد على السلع الزراعية المصرية في أنحاء الدولة العثمانية وأوربا بخاصة الغلال والأرز والقطن[١٧٨]، فهل لعب التجار دوراً في عمليات تمويل التوسع في الحاصلات النقدية وخاصة القطن؟!

ورغم هذا التحول في بعض علاقات الإنتاج تبقى حقيقة مهمة وهي أن نظام الالتزام بالصورة التي انتهى إليها في أواخر القرن الثامن عشر أصبح قيداً على تقدم الريف والقطاع الزراعي؛ فالالتزام يتسبب في تسرب الجزء الكبر من الدخل الزراعي إلى جيوب الوسطاء من الملتزمين وهؤلاء معظمهم من المماليك وكان هؤلاء يستخدمون هذا الفائض بعيداً عن الدولة ومشروعاتها في صراعهم الدامي للوصول إلى السلطة. وقد نتج عن ذلك ظاهرتين على درجة كبيرة من الأهمية هما:

أولاً: نقل الأعباء الضرائبية على الفلاحين والملتزمين من التجار فيما تبقى من الأرض الزراعية

ثانياً: إهمال الريف والقطاع الزراعي وعدم القيام بمشروعات الري وصيانة الجسور والقنوات عموماً(١٧٩).

ومع تزايد الابتزازات المملوكية للملتزمين غير العسكريين واعتداءاتهم المتواصلة على القرى الواقعة في التزام التجار، فضل التجار المغاربة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر عدم شراء الالتزامات، بل أقبل عدد من الملتزمين على بيع وإسقاط حصص التزاماتهم خشية ضياع أموالهم(١٨٠). ويتضح ذلك من خلال إسقاطات القرى. فمثلاً السجل رقم ١٠ وهو يحمل تاريخ ١١٧٨هـ/١١٦٤م لا يوجد به أي تاجر مغربي يشترى التزامات على الإطلاق، بل فيه تاجر واحد هو عبد الرحمن القباج يسقط حصة في التزامه(١٨١)، ويتضح ذلك من خلال تركات التجار بصورة واضحة فرغم ضخامة ثروة الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش، فإنه لم يمتلك أية التزامات(١٨٢)، ولم يمتلك عبد رب النبي البناني شيخ التجار في الغورية إلا حصة صغيرة جداً في إحدى القرى(١٨٣)، هكذا تراجع التجار عن التمادي في حيازة الأرض الزراعية أمام خوفهم الدائم من المصادرات والابتزازات المملوكية وأمام موقف الدولة العثمانية والأمراء المماليك الرافض لدخولهم هذا الميدان.

سابعاً ـ القروض المالية

كل مجتمع يجمع المال على نحو تراكمي، ويكون لنفسه رأسمال ينقسم إلى قسمين أولهما أموال مكتنزة تظل بغير نفع مركونة تنتظر استخدامها " جواهر النساء، الأحجار الكريمة، وغير ذلك" وثانيهما رأسمال ينساب كالمياه في قنوات الاقتصاد الاستثماري النشيط في التجارة والحرف الصناعية، وكلما زادت نسبة هذه الأموال كلما زاد الاقتصاد نشاطاً، والعكس صحيح أيضاً فكلما زادت نسبة الأموال المكتنزة بغير نفع تكون النتيجة بالضرورة وجود رأسمال مجمد وهو ما يؤدى إلى حدوث هبوط حاد في الفائدة على هذه الأموال[١٨٤] وكلما زاد حجم رأس المال العامل زاد النشاط الاقتصادي في استثمار الأموال؛ أي زادت نسبة الفائدة، حيث غالباً ما يستتبع النشاط الاقتصادي وزيادة رأس المال العامل زيادة كبيرة في الطلب على الاقتراض وبالتالي ارتفاع الفائدة، حدث ذلك خلال القرن السابع عشر عندما اندفعت الأموال في مصر لتمويل تجارة البن المربحة والمستقـــرة وبالتالي كان هناك إقبال عام في الأوساط التجارية "وخاصة المغربية" على الاقتراض من أجل استثمار هذه الأموال في تجارة البن أو الأقمشة الهندية، لذلك ارتفعت الفائدة على القروض بصورة واضحة حتى وصلت إلى ٢٢% فمثلاً في سنة ١١٠٧هـــ/١٦٩٥م اقترض الخواجا محمد الدادي الشرايبي من أولاد الخواجا محمد العاقل مبلغ ٨٠٠٠ ريالاً وكان عليه أن يدفع عنها في كل عام فوائد مقدارها ٤٠٠ ريال وبنسبة فائدة مقدارها ٢٢%[١٨٥].

وظلت نسبة الفوائد مرتفعة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر أيضاً خاصة أمام حاجة الأمراء المماليك إلى الأموال نتيجة توسعهم في امتلاك مماليك من الرقيق من أجل تكوين بيوت مملوكية عسكرية تكون حامية لكل أمير منهم في صراعهم المحموم من أجل السلطة[١٨٦].

لذلك فقد لجأ هؤلاء المماليك إلى كبار التجار لإمدادهم بالأموال، ولم يكن أمامهم أمام عناد ورفض هؤلاء التجار تقديم القروض إليهم بدون ضمانات سوى رهن هذه

الالتزامات [١٨٧] لديهم وسحب الأموال بفائدة مقدارها ٢٠% وهي النسبة السائدة على الفائدة في سوق المال إبان هذه الفترة، ومع تزايد لفقات الفئات العسكرية وعدم استطاعتهم الوفاء بديونهم وفوائدها كانت هذه الالتزامات قد آلت إلى التجار الذين وجدوا أنفسهم وقد تحولوا إلى ملتزمين للأرض[١٨٨]، فمثلاً في العام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م قام الأمير محمد أغا اختيار الجاويشية ودلال البلاد بالديوان العالي بإسقاط حقه في ربع ناحية الحامول بولاية الغربية في مقابل حلوان قدره ٧٥٠٠٠ بارة ثم قام باستئجارها منه في مقابل ١٥٠٠٠ بارة في كل عام وبفائدة مقدارها ٢٠%[١٨٩].

ومع تدهور تجارة البن وتقلب أسعاره وعدم القدرة على تصريفه، لجأ التجار المغاربة إلى أسلوب كان أكثر غلظة وقوة فإذا جاء أحد المقترضين من العسكر أو غيرهم إليه يطلب المال اقسم له بكل الإيمان، أنه لا يمتلك نقوداً مطلقاً، وقبل أن يهم هذا بالانصراف ليقول له ولكن لدي بن !! وبالطبع لم يكن أمام المقترض إلا أن يقبل ذلك فيبيع له البن بسعر يتراوح بين ٣١ و ٣٣ ريالاً للقنطار، في حين أن سعره كان يتراوح في القاهرة بين ٢١ و ٢٤ ريالاً للقنطار، وعندما يخرج هذا الرجل بالبن ينادى التاجر على غلمانه وعبيده يوصيهم بأن يتتبعوا الرجل فإذا ذهب إلى السوق وباعه بحد أقصى ٢٤ ريال للقنطار فعليهم أن يشتروه لحساب سيدهم بالطبع، ليس هذا كل ما كان يفعله التجار المغاربة، فعند إبرام عقد الالتزام يحرص التجار على أن يأخذوا نسبة الربح على الالتزام ٢٠%، وهكذا كان التجار المغاربة وخاصة الفاسيين أكثر قسوة في تعاملاتهم التجارية لتكوين الثروة، فمثلاً في العام ١١٣٤هـ /١٧٢١م كان إبراهيم بك كاشف إقليم المنصورة في حاجة شديدة إلى الأموال ولم يكن أمامه للحصول على هذه الأموال إلا رهن التزامه في ناحية طنبول إلى ثلاثة من التجار المغاربة وهم الحاج عبد السلام بن العربي المغربي التطاوني والحاج عبد القادر بن محمد العربي الأبار والحاج عمر بن محمد الأبار في مقابل ٣١٢٢٠٠ بارة تعوض عنها ١١٩ قنطاراً من البن كان سعر قنطار البن ٤١ ريالاً، في حين لم يكن قنطار البن يتعدى ٢٥ ريالاً في القاهرة.

ولم يشمل هذا النظام الإقراضي الالتزام فقط بل امتد إلى جميع ميادين الحياة، فلم يكن التجار المغاربة يقبلون تقديم القروض والأموال دون رهن ودون تحقيق مكاسب مالية مرتفعة[١٩٠]، وكانوا يعرفون دائماً حاجة من أمامهم للأموال فالخواجا عبد الله التاودي بن محمد المغربي الفاسي كان يعرف جيداً حاجة الحاج شرف بن عبد الله بن شرف إلى الأموال في سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م. لذلك فقد وافق على لئن يشترى منه الربع في وكالة في خط البندقيين شريطة أن يأخذ بثمنها بن بسعر القنطار ٣٣ ريالاً[١٩١]، والجبرتي وهو المؤرخ المدقق يؤكـد على انتشار هذه الظاهرة في المجتمع بصورة واضحة، فمن بين الذين فرض إسماعيل بك عليهم الضرائب لتحصيل الفردة التي فرضها على أثرياء القاهرة لتمويل حملته على الأمراء المماليك في صعيد مصر " التجار الذين يقرضون الناس البن بالمرابحة "[١٩٢]. فالمرابحة هنا تعنى الفائدة.

وكان الربع الأخير من القرن الثامن عشر قد شهد تراجعاً كبيراً في قيمة الفائدة على القروض بسبب الأزمات التي كانت تعانيها البلاد بسبب الفوضى السياسية والابتزازات المملوكية وتراجع تجارة البن وتقلب أسعاره في الأسواق المصرية، وهو ما أدى إلى انسحاب كميات ضخمة من النقود من السوق التجاري لتتوارى في المنشآت التجارية والعقارية أو تجمدها في صورة أحجار كريمة أو غير ذلك[١٩٣]، وبالتالي انخفضت الفائدة نتيجة للهبوط الحاد في السوق التجاري المصري، ونتيجة لذلك فقد ظهرت في مصر بيوت تجارية أصبحت تعمل على تقديم القروض لأي طالب لها طالما رهن شيئاً مضموناً للسداد، وبفائدة منخفضة تتراوح بين ٥ - ١٥% على هذه الأموال[١٩٤]، وقد رصدت الوثائق هذه الظاهرة بوضوح. فمثلاً في تركة الخواجا عمر بن سلامة الحنيني المتوفى في سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م، جاءت عمليات القروض وأرباحها واضحة وصريحة. فمثلاً قدم عمر إلى أحد الأقباط مبلغ ٤٠٠٠ ريال كان يتقاضى عنها فائدة في كل سنة ٦٠٠ ريالاً بفائدة ١٥%، وقد مثلت مجموعة القروض وأرباحها في تركة الخواجا الحنيني ٦٥% من إجمالي التركة البالغة ١,٣٦٢,٣٣٠ بارة وهو مبلغ ضخم يعكس الثراء الواسع الذي كان يحوزه الرجل من خلال تقديم القروض[١٩٥].

وفي هذا الإطار قدم الخواجا محمد بن أحمد شقرون الفاسي في العام ١١٨٥هـ/١٧٧١م إلى الحاج محمد بن يحيى مبلغاً قدره ١٥٠٠ ريالاً وبعد عام من هذا التاريخ حصل على ربح قدره ٢٢٠ ريالاً وبفائدة مقدارها ١٤%[١٩٦]، وهكذا كانت الفائدة في تراجع كلما اقترب القرن الثامن عشر من نهايته نتيجة للأزمات السياسية المزمنة التي أصبحت تمر بها البلاد، وقد لاحظ الجبرتي ما رصدته الوثائق أيضاً عندما كان يتحدث عن مصادرة الفرنسيين للخواجا محمد بن قيمو المغربي الطرابلسي في العام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م فيقول: "وأخذوا ما في الحواصل من بن وقماش ونقود له وشركائه حتى نهبوا مخازن غيره وكان عنده أمانات كثيرة للناس فإنه كان عهدة وملياً"[١٩٧]. فمن الواضح أن هذا الرجل وغيره من التجار المغاربة أصبحوا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر يقبلون الودائع ويقرضون القروض على السواء، وكان أغلب هذه القروض مضموناً بملكية عقارية وتوضح تركة الخواجا عبد السلام بن محمد الشهير بالفاسي المتوفى في ١١٩٩هـ/١٧٨٤م مدى الدور الكبير الذي أصبح يقوم به التجار في الأعمال المالية المتعلقة بالقروض والرهن والودائع[١٩٨].

وهكذا أصبح عدد من التجار المغاربة يعملون رجال مال يقدمون القروض ويقبلون الودائع ويدفعون الفوائد عليها، وكانت هذه العملية تعود بالطبع عليهم بفوائد مالية ضخمة أهلتهم لاحتلال مكانة هامة في المجتمع.

ثامناً ـ الاستثمار في السفن والنقل البحري

كانت السفن من أهم الاستثمارات التي اندفع إليها العديد من التجار المغاربة سواء في البحر المتوسط أو البحر الأحمر، فقد كانت تجارة البحر تعني الثروة، وكان النقل البحري متغلغلاً بصورة واسعة في حركة التجارة المصرية في صورة حياة بحرية بسيطة ولكن قوية، قوامها سفن أكثرها عاذية بغير سقوف وكانت إنتاجية السفينة مرتبطة بحجم الشحنات وقيمتها ونوعيتها ومصيرها، فإذا كان مالك السفينة محترفاً للنقل فحسب فإن عليه أن يحصل على أسعار متناسبة مع النفقات حتى يحقق في النهاية ربحاً،

وكان العمل على هذه السفن حرفة صعبة معرضة للمخاطر لا تعطى من عائد إلا الشيء القليل لذلك فإن عدداً كبيراً ممن كانوا يعملون على هذه السفن من المغاربة كانوا يستقرون في أحد الثغور مثل الإسكندرية ورشيد أو جدة ويأخذون في إنابة أتباعهم أو عبيدهم أو أفراد مأجورين للعمل على هذه السفن[١٩٩]، مثل عائلات غانم وغراب والجربوعي وغيرها، فالخواجا أحمد بن سعيد الجربوعي كان هو وأخيه محمد يعملان كريسان على المراكب العاملة بين سفاقص والإسكندرية، حيث امتلكوا بعض الأسهم في هذه المراكب[٢٠٠]، ومع استمرار ترددهما على الإسكندرية قررا أن يستقرا بها حيث عملا في التجارة، وخاصة تجارة البحر الأحمر، حيث أخذ أحمد يتردد على الحجاز في كل عام، فيما بقى محمد في الإسكندرية يدير أموالهما بها وعند وفاة أحمد بالمدينة المنورة في سنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م كان قد أصبح من أعيان التجار في رشيد التي استقر بها حيث بلغ إجمالي التركة التي خلفها ٦٧٨,٣٦٩ بارة استحوذ البن فيها على حوالي ٧٦% وهو ما يؤكد انخراطه الشديد في تجارة البحر الأحمر، وهكذا كانت العائلات البحرية تفضل دائماً – إذا ما واتتها الفرصة – الاستقرار والعمل التجاري على الاستمرار في الأعمال البحرية[٢٠١].

والواقع أن موضوع تأجير السفينة من جانب هذه العائلات والأفراد لم يكن أمراً واسع النطاق، إنما كان التجار يقومون بتطقيم وتجهيز السفينة ليشحنوا عليها بضائعهم، فكانت السفينة تدخل على هذا النحو كجزء في عملية تجارية تتجاوزها أو لنقل تحيط بها، ولهذا كان المألوف أن تتم عملية النقل في إطار عملية التجارة التي تدخل فيها دخول الجزء في الكل، فتكون عنصراً من بين عناصر متعددة تتناول النفقات والمخاطر[٢٠٢].

فمثلاً الخواجا عبد العزيز غراب كان له النصف في غليون يعمل بين موانئ البحر المتوسط وخاصة الإسكندرية وإسطنبول شركة مع الحاج محمد بن قاسم الترهوني المغربي بالنصف الأخر، ولم يكن الخواجا عبد العزيز يعتني كثيراً بعمليات النقل – أي أرباح النقل – بل كان كل ما يهمه إرسال البضائع وشحنها إلى إسطنبول فنجده أرسل

صحبة محمد قبودان ٦٠٠ إردب عدس وكميات كبيرة من الأقمشة المصرية، ولكنه يحاسب محمد الترهوني قبودان سفينته على حقه في نولون السفينة لستة رحلات قامت بها ولم يحاسبه عليها[٢٠٣]، مما يعكس عدم الاهتمام الكبير بعمليات النقل وليس معنى ذلك أن الأرباح التي كانت تحققها السفن من النقل لم تكن مهمة ولكنها كانت سنوية بالنسبة للتجار[٢٠٤] والواقع أن أفضل مهام هذه السفن كانت تتم لمصلحة الدولة، فإذا نجح قبودان السفينة في إقناع القيادات الحاكمة بالتعاقد معه لنقل متعلقات الدولة أو جنود الأوجاقات فكان ذلك إلى جانب البضائع التجارية يعود عليه بأرباح كبيرة فمثلاً قامت إحدى مراكب الخواجا قاسم الشرايبي في سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م بنقل جنود أوجاق مستحفظان وعزبان لحراسة طابية جدة في مقابل ٢٧٧٠٤بارة كما كان ربح مركب الجزايرلي خلال نفس العام ١٦٤٥٢١ بارة[٢٠٥].

ولكن هؤلاء التجار المغاربة الذين كانوا منغمسين انغماساً شديداً في تجارة البحر الأحمر والمتوسط، لم يكونوا يعتبرون السفن وسيلة للتوفير في نفقات النقل إلا على نحو ثانوي جداً، فمن يمتلك سفينة يستطيع أن يصل وحده ويحقق بذلك منافع المحظوظين، ثم إنه يجد في شخص ريس السفينة وكيلاً عنه ينجز هذه المهمة أو يتصرف التصرف الواجب مع الوكلاء إن من يمتلك سفينة يجمع في قبضته كل الفرص التجارية من هذا القبيل آل الشرايبي وآل المنجور في البحر الأحمر وآل غراب وغانم في البحر المتوسط الذين اشتروا السفن وطقموها وجهزوها واهتموا بشحنات البضائع التي ستعود السفن محملة بها، فهذه العملية المحفوفة بالمخاطر كانت تعود بأرباح عالية جداً[٢٠٦]، ففي سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨م شحن محمد الدادي الشرايبي لحسابه سفينتين من ميناء القصير بالغلال والمواد الغذائية المختلفة إلى جدة، وفي رحلة العودة كان على وكلائه شحنها بالبن والأقمشة الهندية والبخور والتوابل[٢٠٧].

ونتيجة للأخطار الملاحية العديدة التي كانت تتعرض لها السفن، فقد حرص التجار المغاربة على امتلاك العديد من الأسهم في هذه السفن. فمثلاً في الوقت الذي امتلك فيه

محمد الدادي الشرايبي حصصاً في ثلاثة مراكب في البحر الأحمر امتلك ابنه قاسم الشرايبي عند وفاته في العام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م مركباً كاملة هي التركماني وحصصاً في خمس سفن أخرى [٢٠٨]، وقد حرص آل الشرايبي على امتلاك الأسهم الأكبر في المراكب حتى يستطيعوا توجيهها في أي وقت تقتضيه مصالحهم[٢٠٩]، كما كان الخواجا حميده بن محمد أبو النور وهو من عائلة تونسية ضخمة كان لها فرع كبير في رشيد كان يمتلك حوالي نصف مركب الزيلعي العاملة في البحر الأحمر[٢١٠]، وكان للخواجا محمد بن محمود المستيري حصص في مركبين تعملان في جلب الزيت من تونس لحسابه هو وشريكه علي باشا حاكم تونس والمعلم حنا زنانيري ملتزم جمرك الثغر السكندري. هكذا يتضح أن الاستثمارات المغربية في عمليات النقل البحري كانت تأتي في المرتبة الثانية في إطار سلسلة من العمليات التجارية التي كانت تتجاوزه وتحيطه به من أجل دفع هذه العمليات التجارية إلى الأمام[٢١١].

تاسعاً - الاستثمارات الحرفيــة

شكلت الاستثمارات الحرفية واحدة من أدوات التجار المغاربة لتكوين الثروة والتراكم المالي، فقد كان امتلاك أحد الورش الحرفية سواء معمل للسكر أو معصرة للزيت أو سرجة أو طاحونة أو حتى ورشة للنسيج أو مصبغة وغير ذلك مما يدر على أي تاجر دخلاً منتظماً مما يقوم بتحصيله من أرباح هذه المنشآت أمراً مهماً[٢١٢]، وكان السكر مع حلول القرن السابع عشر قد عاد يحتل مرة أخرى مكان الصدارة في النشاط الاقتصادي بمصر، بعد ما أصابه من تدهور في أواخر العصر المملوكي[٢١٣]، ويبدو أن النمو الكبير في هذه الحرفة قد تم على أيدي العناصر الأندلسية التي استقرت في حي بين القصرين والبندقيين[٢١٤]، يؤكد ذلك أن بلدان المغرب العربي في جملها قد شهدت نمواً واضحاً في نفس الحرفة وفي نفس التوقيت تقريباً نتيجة لهجرة هذه العناصر الأندلسية[٢١٥].

وقد امتلكت العائلات المغربية العديد من هذه المعامل بخاصة بعد تزايد الطلب على السكر في إسطنبول وأزمير وغيرها من ولايات الدولة [٢١٦]، وكان لعائلات فحيمة وأمغار والرويعي والجنان وغيرها معامل خاصة بهم لتصنيع السكر في رشيد والقاهرة[٢١٧]، وكانوا يتعاقدون مع الملتزمين والمزارعين في القرى لتوريد القصب إلى معاملهم، كما كانوا يقدمون إليهم الأموال لزراعته[٢١٨].

ولكن النشاط الحرفي الرئيسي الذي أقبل التجار المغاربة على استثمار أموالهم به، كان صناعة الأقمشة سواء منها الكتانية أو التيلية والحريرية[٢١٩]. ففي طولون الذي كان أكبر وأهم معاقل القاهرة الصناعية في صناعة الأحرمة، امتلك أغلب التجار التونسيين معامل النسيج وورش لصناعة الأقمشة. وكان خط الحمصاني في طولون واحداً من أهم خطوطها المليئة بقاعات النسيج[٢٢٠]، فكان الخواجا محمد بن عيسى بن أبو بكر الجملي المغربي يمتلك به ورشة تحتوى على سبعة عشر نولاً[٢٢١].

وكانت العائلات التجارية المغربية في الإسكندرية أكثر تمرساً في عمليات صناعة الأقمشة الحريرية بخاصة منها المورسكية، وكان عدد كبير منها يمتلك ورشاً لصناعة الحرير، فكانوا يستوردون الحرير الخام من الشام من أجل تصنيعه في ورشهم ويعيدون تصديره إلى أزمير أو إسطنبول إضافة للقاهرة بالطبع[٢٢٢].

وكانت معاصر الزيت واحدة من أهم الأنشطة الحرفية التي حرص التجار المغاربة على استثمار أموالهم بها، بسبب خبرتهم الطويلة في تجارة الزيت[٢٢٣]، فكان عدد كبير من معاصر الزيت في بولاق يقع في حوزة العائلات المغربية[٢٢٤]، وفي الإسكندرية امتلك كبار التجار المغاربة عدداً كبيراً من معاصر الزيت أيضاً[٢٢٥]، وعلى الرغم من أن أغلب العائلات المغربية لم تعمل في تجارة الحبوب وخاصة القمح، إلا أن عدداً كبيراً من هذه العائلات حرصت على امتلاك الطواحين والأفران العامة لعمل الخبز فقد كانت مثل هذه المشروعات المنخفضة الأرباح والتي تتميز بالاستمرارية في الربح هدفاً دائماً للمغاربة فكانت عائلة غراب التونسية تمتلك خمسة طواحين كبيرة اثنتين بالأزبكية وواحدة بالشوايين وواحدة بباب الفتوح وأخرى بمصر القديمة إلى جانب ثلاثة أفران

اثنين بالأزبكية وواحد في مصر القديمة[٢٢٦]. كما كانت عائلات يحيى ويارو والقباج وزاكور وغيرها الكثير من العائلات تمتلك الطواحين أيضاً[٢٢٧].

هكذا يتضح الدور الكبير للتجار المغاربة في التجارة المصرية وأن نشاطهم التجاري الرئيسي انصب على التجارة الدولية العابرة، وقد كانت أكثر أنواع التجارة المصرية إدراراً للأرباح فكانت تجارة التوابل ثم تجارة البن وتجارة الذهب والأقمشة الهندية من أهم أنواع التجارة لتحقيق تراكم رأس مالي مهم، مما أهلهم لدخول ميدان الالتزام الذي كان يمثل قمة الاستثمار المالي في مصر، والذي كان يعنى تحولاً كبيراً للدخول إلى استثمار جزء كبير من هذا التراكم المالي الذي تحقق لديهم في تنمية إنتاج الريف وتحديث الصناعات الحرفية القائمة على الإنتاج الريفي بإمداد الفلاحين والحرفيين بالأموال لزراعة القطن والكتان وأقامت الورش الحرفية للنسيج والحياكة، ولكن ضعف القدرة على الربط بين الإنتاج والتسويق والابتزازات المملوكية ونهب البكوات المماليك للالتزامات الزراعية دفعهم إلى التخلص من هذه الالتزامات فتخلصوا من جزء كبير منها وتراجعوا عن شرائها وباءت المحاولة بالفشل بسبب الفوضى السياسية والتركيز فقط على التجارة الخارجية، دون إحداث تطوير لآليات التجارة والإنتاج الداخلي، وهي الأزمة التي كان يجب أن تجد حلاً في إيجاد استقرار سياسي، وهو ما فعله محمد علي باشا.

حواشي الفصل الثالث

١- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٢.
٢- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٥٢٥.
٣- الباب العالي: س ٩، ص٢٩٨، م ١١٤٥ بتاريخ ٩٥١هـ/١٥٤٤م.
٤- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٢٠، م ٤٧٦ بتاريخ ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م.
٥- الصالحية النجمية: س ٤٦٠، ص٣٨، م ١٤٨ بتاريخ ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م .
٦- ليلى الصباغ: مرجع سبق ذكره: ص٩٧.
٧- القسمة العسكرية: س ٣٩، ص٣٩٤، م ٦٠٧ بتاريخ ١٠٣٧هـ/ ١٦٢٧م.
٨- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص١٥٤، م ١٧٢ بتاريخ ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م.
٩- الصالحية النجمية: س ٤٧٧، ص٩٧، م ٢٦٨ بتاريخ ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م.
١٠- بولاق الشرعية: س ٥، ص٣٥٣، م ١٧٦٢ بتاريخ ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م .
١١- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٧٦.
١٢- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٧١٥، م ٩٥٢ بتاريخ ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م .
١٣- الباب العالي: س ١٩٣، ص١٦٩، م ٥٠٧ بتاريخ ١١١٠هـ/ ١٠٩٨م .
١٤- القسمة العسكرية: س ١٣٩، ص٢٢٢، م ٢٩٥ بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م .
١٥- القسمة العسكرية: س ١٤١، ص٤٣، م ٥٦ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م .
١٦- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٢٣٠، م ٥٠٢ بتاريخ ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م .
١٧- القسمة العسكرية: س ١٤٥، ص١٤، م ١٨ بتاريخ ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م .
١٨- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٨٣٥م.
١٩- القسمة العسكرية: س ١٤٧، ص١٧، م ٢٥ بتاريخ ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م.
٢٠- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٦٠٦.
٢١- القسمة العسكرية: س ١٩٩، ص٣٢٦، م ٤٣٥ بتاريخ ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م.
٢٢- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص١٢٢.
٢٣- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م.
٢٤- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره؛ ج٢، ص١٦٤.
٢٥- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٤٣.

٢٦- البرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ترجمة نبيل صلاح الدين، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٦٢.

٢٧- محمد عبد الغني الأشقر: تجارة التوابل في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٤٦٢.

٢٨- فرنالد بروديل: مرجع سبق ذكره، ج١، ص٢٦٣.

٢٩- هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٤٥.

٣٠- قطب الدين النهرواني: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٠٥هـ/ ، ص٢٠٣.

٣١- محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي "١٥١٤/١٩١٤" مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٣١؛ نيقولاي إيفانوف، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

٣٢- Blair B-Kling – M.N. Pearson: The Age of Partnership, Europeans in Asia before Dominion, the University press of Hawaii, Honolulu, P.125.

٣٣- قطب الدين النهرواني: ابتهاج الإنسان في الأحسن الواصل من اليمن للحرمين، مخطوط، دار الكتب المصرية، رقم٧٩ بتاريخ، ص٢٢، ٢٣.

٣٤- Braudel, Fernand: the Mediterranean and the Mediterranean au philip ll. Paris , 1949. P.P 423.426.

٣٥- أندري كلو: سليمان القانوني: ترجمة البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص٣٤٢.

٣٦- القسمة العربية: س ٢٩، ص٢٣٨، م ٣٤٤ بتاريخ ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م.

٣٧- الباب العالي: س ٣٧، ص٣٣٣، م ١٢١٦ بتاريخ ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م.

٣٨- القسمة العربية: س ٤، ص٢٦٩، م ٤٩٩ بتاريخ ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م.

٣٩- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٧٤، م ٤٧٧ بتاريخ ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.

٤٠- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات المحاكم الشرعية، إسكندرية الشرعية، القسمة العربية، الصالحية النجمية.

٤١- سليمان محمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

٤٢- محافظ الدشت: س١٣١، ص٧٧ بتاريخ ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م.

٤٣- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٣٤٣، م ٩٧٦ بتاريخ ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م .

٤٤- محمد عبد المعطي الإسحاقي: مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

٤٥- نيللى حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٥٧.

٤٦- القسمة العربية: س ٤٢، ص٤٤٨، م ٦٨٦ بتاريخ ١٠٦٣هـ/١٦٥٢م.

٤٧- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٥٩٤.

٤٨- المصدر: القسمة العسكرية: س ٦٧، ص١٣٨، م ١٩٤ بتاريخ ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م.

٤٩- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٩٩، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م.

٥٠- القسمة العسكرية: س ١١٧، ص٢٩١، م ٤٠٢ بتاريخ ١١٣١هـ/١٧١٨م.

٥١- كارستين نيبور: رحلات إلى بلاد العرب وما حولها ١٧٦٧/١٧٦١، الجزء الأول، ترجمة د/ مصطفى ماهر، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٦٢.

٥٢- فرناند بردويل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٢٩٤.

٥٣- القسمة العربية: س ٤، ص٢٦٩، م ٤٩٩ بتاريخ ٩٧٨هـ/١٥٧٠م.

٥٤- ياسر حلمى احمد عبده: طبقة التجار في مصر في عصر دولة المماليك وأثرهم في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة طنطا، ١٩٩٦م، ص١٧١.

٥٥- محمد عبد الغنى الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.

٥٦- فرناند بردويل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، جـ١، ص٦٢٣.

٥٧- محمد عبد الغنى الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص٤٥٧.

٥٨- فرناند برودويل: دراسات في النقود والحضارات، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي، ترجمة توفيق إسكندر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٦١، ص٨٦.

٥٩- هايد: مرجع سبق ذكره، ج٤، ص٢٣، ٢٤.

٦٠- أندروهيس: الفراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس، ترجمة د / أحمد عبد الرحيم مصطفى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص١٢.

٦١- Walz: OP, Cit, P. 56.

٦٢- طولون الشرعية: س ١٦٢، ص٢١، م ١٣٠ وغيرها بتاريخ ٩٤٠هـ/ ١٥٣٣م.

٦٣- طولون الشرعية: س ١٦٢، ص٥١٠، م ٢٢٧ بتاريخ ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م.

٦٤- القسمة العسكرية: س ١، ص٤٤١، م ٩٤٧ بتاريخ ٩٦١هـ/ ١٥٥٣م.

٦٥- الإسكندرية الشرعية: س ١٦، ص١٩٢، م ٤٧٦ بتاريخ ١٠٠١هـ/١٥٩٢م.

٦٦- القسمة العسكرية: س ١٥٠، ص٣٥٦، م ٥٦٦ بتاريخ ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م.

٦٧- محمد الغربي: مرجع سبق ذكره، ص٤٨٨.

٦٨- نفس المرجع: ص٥٦٩.
٦٩- بوفيل: الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى، ترجمة زاهر رياض، الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، ص١٧٤.
٧٠- الباب العالي: س ٢١، ص٢٧٤، م ٧٦٩ بتاريخ ٩٧٠هـ/١٥٦٢م .
٧١- الصالحية النجمية: س ٤٨٦، ص٣٨٥، م ١٥٢٥ بتاريخ ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م .
٧٢- الباب العالي: س ٢١، ص١٣٩، م ٤٠٦ بتاريخ ٩٧٠هـ/١٥٦٢م؛ ص٣٠٠، م ٨٣٤ بتاريخ ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م.
٧٣- الصالحية النجمية: س ٤٦٥، ص١٣٥، م ٥٥٥، بتاريخ ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م؛ القسمة العربية: س ١٠، ص٤٩، م ٧٨ بتاريخ ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م.
٧٤- الصالحية النجمية: س ٤٥٨، ص٧٢، م ٢٨٩ بتاريخ ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م.
٧٥- القسمة العسكرية: س ٧٠، ص٥١٩، م ٥٦٤ بتاريخ ١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م.
٧٦- الدشت: س ١٤٢، م ٢٦٦ بتاريخ ١٠٢٩هـ/١٦١٩م.
٧٧- الباب العالي: س ٢١، ص٢٩٢، م ٨٠٨ بتاريخ ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٢م.
٧٨- عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، الرباط، ١٩٧٧م، ص٢٦١.
٧٩- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٩٩، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣١هـ/ ١٧١٨م .
٨٠- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: وثائق المحاكم الشرعية عن الجالية المغاربية إبان العصر العثماني، الجزء الأول، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زغوان، تونس ١٩٩٢م، ص٦٨ إلى ص٣٠٠.
٨١- الباب العالي: س ١٥٥، ص٣٢٠، م ١١٥٢ بتاريخ ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.
٨٢- طولون الشرعية: س ١٦٥، ص٣٨٣، م ١٧٢٤ بتاريخ ٩٦٥هـ/١٥٥٧م .
٨٣- صامول برنارد: وصف مصر، الموازين والمكاييل، الجزء الثالث، ص ١٨٨، ١٨٩.
٨٤- دى شابرول: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.
٨٥- الجدول من إعداد الباحث من خلال : سجلات محكمة القسمة العسكرية والإسكندرية الشرعية.
٨٦- فرناند بروديل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٦٢٣
٨٧- الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا ، ترجمة محمد حجي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ص١٧٠.
٨٨- القسمة العسكرية: س ١٢٨، ص٣٧٤، م ٥٨٤ بتاريخ ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م.
٨٩- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٧٠٩.

٩٠- أندريه جوندر فرانك: الشرق يصعد ثانية الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوى، ترجمة شوقي جلال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٩٨.

٩١- بانيكار: أسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢، ص٦٣، ٦٤.

٩٢- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٢١٩.

٩٣- عبد الرحيم عبد الرحمن: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٩.

٩٤- القسمة العسكرية: س ١٧١، ص٣٩٤، م ٦٠١ بتاريخ ١١٧٥هـ/ ١٧٦١م.

٩٥- كان الريال يساوي ٦٠ نصف فضة إبان هذه العام.

٩٦- زينب الغنام: الجاليات الأجنبية مرجع سبق ذكره، ص١٢٣.

٩٧- القسمة العسكرية: س ١٤٢، ص٣٣٣، م ٣٩٧ بتاريخ ١١٤٩هـ/١٧٣٦م .

٩٨-القسمة العسكرية: س ٢٣٤، ص١٦، م ٢٠ بتاريخ ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م.

٩٩- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٦٦٠، م ٩٧٣ بتاريخ ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م .

١٠٠- القسمة العسكرية: س ١٤٢، ص٣٢٧، م ٤٣٧ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م .

١٠١- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره ج٢، ص٤١.

١٠٢- زينب الغنام: تجار القاهرة في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣، ص٩٧.

١٠٣- عبد الرحمن الأنصاري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

١٠٤- الدشت: س ٢٤٦، ص٢٣٤، بتاريخ ١١٥١هـ/ ١٧٣٨م.

١٠٥- القسمة العسكرية: س ٢١٥، ص٢٣٦، م ٢٨٥ بتاريخ ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م.

١٠٦- القسمة العسكرية: س ٢١٣، ص٢٦١، م ٣١٩ بتاريخ ١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م.

١٠٧- الباب العالي: س ٢٥٢، ص٦٥١، م ١٢٦٢ بتاريخ ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م .

١٠٨- القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٣٤٤، م ٤٠٢ بتاريخ ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م.

١٠٩- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٥٥.

١١٠- القسمة العسكرية: س ١٤٧، ص٢٩٨، م ٤٠٨ بتاريخ ١١٥٣هـ/ ١٧٥٠م.

١١١- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة القسمة العسكرية.

١١٢- القسمة العسكرية: س ١٩٢، ص١١٧، م ١٢٤ بتاريخ ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م.

١١٣- القسمة العسكرية: س ٢١٥، ص٢٣٦، م ٢٨٥ بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

١١٤- القسمة العسكرية: س ٢١٤، ص٥٠٩، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

١١٥- جيرار: مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

١١٦- الباب العالي: س ٢١٦، ص٩٥، م ١٨٠ بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م.

١١٧- الصالحية النجمية: س ٥٠٨، ص٧٨٥، م ٣٤٤٣ بتاريخ ١١٠٩هـ/ ١٦٩٧م.

١١٨- القسمة العسكرية: س ١٥٧، ص٤٥١، م ٦٢٨ بتاريخ ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م.

١١٩- المصدر السابق: س ٢٣٥، ص١١١، م ١٤٧ بتاريخ ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م.

١٢٠- زينب الغنام: تجار القاهرة في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣، ص١١٦.

١٢١- جاكلين بيرين: اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم، ترجمة قدرى قلعجى، دار الكاتب، بيروت، ص١٠٦، ١٠٧.

١٢٢- Shaw Standford: the Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517 – 1798, princeton university press, Princeton, 1962.p. 104 & 105.

١٢٣- اندريه ريمون: المصريون والفرنسيون، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

١٢٤- احمد شلبي عبد الغنى: مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤.

١٢٥- الباب العالي: س ١١، ص٢٩٤، م ٨٣٤ بتاريخ ٩٥٧هـ/١٥٥٠م.

١٢٦- القسمة العربية: س ٢٩، ص٤١٥، م٧٥٨ بتاريخ ١٠٣٨هـ/١٦٢٨م.

١٢٧- القسمة العربية: س ٣٠، ص٤٦٢، م ٥٩٢ بتاريخ ١٠٣٩هـ/١٦٢٩م.

١٢٨- القسمة العسكرية: س ٥٥، ص٢٨٧، م ٣٨٣، ص٣٨٢، م ٦٢١ بتاريخ ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م.

١٢٩- Tuchscherer Micel: " Café et cafes dans l''Egypt ottomane in condtridutions au theme du et esd cafés, helene, des met gregoireed, Aix en provence 1992 , P. 81.

١٣٠- الدشت: س ١٧٨، ص٥٤٠، بتاريخ ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م.

١٣١- القسمة العربية: س ٣٤، ص٧٧، م ١٦٠ بتاريخ ١٠٤٤هـ/١٦٣٤م.

١٣٢- دمياط الشرعية: س ١٣٩، ص١٢٤، م ١٦٤ بتاريخ ١٠٩١هـ/١٦٨٠م.

١٣٣- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٧، م ١٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ/١٦٣٢م .

١٣٤- القسمة العسكرية: س ٦٨، ص٦٩٦، م ١١٧٤ بتاريخ ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م .

١٣٥- الباب العالي: س ١١، ص٢٩٤، م ٨٣٤ بتاريخ ٩٥٧هـ/١٥٥٠م .

١٣٦- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص٣٣٢، م ٥٢٠بتاريخ ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م.

١٣٧- القسمة العسكرية: س ٨٦، ص٥٤، م ٤٣ بتاريخ ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م.

١٣٨- الجدول من إعداد الباحث: من خلال سجلات محكمة القسمة العسكرية.

١٣٩- القسمة العسكرية: س ١٠٤، ص٢٢٩، م ٢٣٥ بتاريخ ١١٢٥هـ/١٧١٣م.

١٤٠- زينب الغنام: تجار القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

١٤١- أندريه ريمون: مصر وقهوة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص١٩٧.

١٤٢- القسمة العسكرية: س ٢٠٣، ص٩٥، م ١٣٦، بتاريخ ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م.

١٤٣- القسمة العسكرية: س ١١٧، ص٢٩١، م ٤٠٢ بتاريخ ١١٣٢هـ/ ١٧١٩م.

١٤٤- القسمة العسكرية: س ٢١٤، ص٥٠٩، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

١٤٥- الباب العالي: س ٢٠٤، ص٣٣٣، م ٧٦٤ بتاريخ ١١٣٤هـ/ ١٧٢١م.

١٤٦- محافظ الدشت: س ٢٦١، ص١٥٧، بتاريخ ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م.

١٤٧- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي القاهرة، ص٩٣.

١٤٨- كنيث كونو: فلاحو الباشا: الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ١٧٤٠/١٨٥٨ ترجمة سحر توفيق، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٠.

١٤٩- القسمة العسكرية: س ٥٢، ص١٧٨، م ٢٧٨ بتاريخ ١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م .

١٥٠- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

١٥١- إسقاطات القرى: س ١، ص٢٠٣، م بدون رقم، بتاريخ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م.

١٥٢- سليمان محمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

١٥٣- القسمة العسكرية: س ٧٠، ص٥٤٢، م ٥٩١ بتاريخ ١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م.

١٥٤- إسقاطات القرى: س ٢، ص١٨٠، م ٥٤٦ بتاريخ ١١٤٤هـ/١٧٣١م.

١٥٥- محافظ الدشت: س ٢٣٤، ص٥٧٦، بتاريخ ١١٣٧هـ/١٧٢٤م.

١٥٦- أندريه ريمون: مصر وقهوة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩.

١٥٧- القسمة العسكرية: س ١٦٨، ص٢٧١، م ٤٤٤ بتاريخ ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

١٥٨- الباب العالي: س ١٩٠، ص٢٨٧، م ١٠٧٢، ١٠٧٤، ١٠٧٥ بتاريخ ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م.

١٥٩- أحمد الدمرداش كتخدا عزبان: مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

١٦٠- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

١٦١- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص١٣٧.

١٦٢- صا الحجر: إحدى قرى مركز كفر الزيات بالغربية وهي من القرى القديمة، أنظر، محمد رمزى: مرجع سبق ذكره، ق ٢، ج٢، ص١٢٦.

١٦٣- الباب العالي: س ١٩٠، ص٩١، م ٣٢٢ بتاريخ ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.

١٦٤- القسمة العسكرية س ١٠٤، ص٢٢٩، م ٢٣٥ بتاريخ ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م.

١٦٥- طنان: إحدى قرى مركز قليوب بالقليوبية، وهي من القرى القديمة، أنظر، محمد رمزي، مرجع سبق ذكره، ق ٢، ج١، ص٥٧.

١٦٦- القسمة العسكرية: س ١٤٩، ص٢٣٠، م٣٧٣ بتاريخ ١١٥٣هـ/١٧٤٠م.

١٦٧- القسمة العسكرية: س ١٧٩، ص٢٩٦، م ٥٠٢ بتاريخ ١١٨٠هـ/١٧٦٦م.

١٦٨- العلامية: إحدى القرى التابعة لمركز بيلا بكفر الشيخ، أنظر، محمد رمزي: مرجع سبق ذكره، ق ٢، ج٢، ص٣٥.

١٦٩- السالمية: إحدى القرى التابعة لمركز فوه بكفر الشيخ، أنظر، محمد رمزي: مرجع سبق ذكره، ق ٢، ج٢، ص١١٦.

١٧٠- محافظ الدشت: س ٣٢٦، ص٥٢٢ بتاريخ ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م.

١٧١- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

١٧٢- نفس المصدر: ص٤١٢.

١٧٣- عبد الوهاب بكر: مصر والدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٠٩.

١٧٤- إسقاطات القرى: س ٩، ص٢٧، م٣٧ بتاريخ ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م.

١٧٥- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٤٤١، م ٦٤٢ بتاريخ ١١٥٣هـ/ ١٧٤٤م.

١٧٦- القسمة العسكرية: س ١٦٨، ص٢٧١، م ٤٤٤ بتاريخ ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

١٧٧- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٩٠.

١٧٨- المحلة الشرعية: س ١٣، ص١١، م ١٦ بتاريخ ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م.

١٧٩- على بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٥٧.

١٨٠- إسقاطات القرى: س ٩، ص٨٧، م بدون بتاريخ ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م، الديوان العالي: س ١، ص٢٤٩، م ٥٣٢ بتاريخ ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

١٨١- اسقاطات القرى: س ١٠، ص٢١٩، م بدون بتاريخ ١١٧٨هـ/١٧٦٤م.

١٨٢- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م.

١٨٣- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص١٨٥، م ٢٣٧ بتاريخ ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م.

١٨٤- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٥١١.

١٨٥- القسمة العسكرية: س ١٠٠، ص٦٧، م ١٠٧، ص٧، م ١٠٩ بتاريخ ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.

١٨٦- صبري العدل: مرجع سبق ذكره، ص٤١.

١٨٧- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

١٨٨- الباب العالي: س ٢٠٤، ص٣٣٣، م ٧٦٤ بتاريخ ١١٣٤هـ/١٧٢١م.

١٨٩- إسقاطات القرى: س ١، ص٢٠٣، م بدون تاريخ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م.

١٩٠- الصالحية النجمية: س ٥١٠، ص١٩، م ٦٨ بتاريخ ١٠٢٠هـ/١٦١١م.

١٩١- الباب العالي: س ٢٥١، ص٥٧٠، م ١١٤٨ بتاريخ ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

١٩٢- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٤١.

١٩٣- القسكمة العسكرية: س ٢١١، ص٣٧٩، م ٤٣٢ بتاريخ ١١٩٩هـ/١٧٨٤م.

١٩٤- سحر الحنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٢٨.

١٩٥- القسمة العسكرية: س ١٩٤، ص٧٨، م ٧٥ بتاريخ ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.

١٩٦- القسمة العسكرية: س ١٩٥، ص٢٦٢، م ٣٨٨ بتاريخ ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.

١٩٧- عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ مدة الفرنسيس بمصر، تحقيق موريه، ليدن، هولندا، ١٩٧٥، ص٦٢.

١٩٨- القسمة العسكرية: س ٢٠٩، ص٣٢٦، م ٤٣٥ بتاريخ ١١٩٩هـ/١٩٨٤م.

١٩٩-القسمة العسكرية: س ٩١، ص٥٣، م ٦٣ بتاريخ ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م.

٢٠٠- إسكندرية الشرعية: س ٥٢، ص٣٣٦، م ٦٥٥ بتاريخ ١٠٨٢هـ/١٦٧١م.

٢٠١- القسمة العسكرية: س ١٢٩، ص٣٦٧، م ٦٥٢ بتاريخ ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م؛إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٤١٧، م ١٠٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٨.

٢٠٢- القسمة العسكرية: س ١٢٩، ص٣٥٧، م ٦٢٣ بتاريخ ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م.

٢٠٣- الباب العالي: ص١٥١، م ٣٣٥ بتاريخ ١١٣٤هـ/١٧٢١م.

٢٠٤- القسمة العسكرية: س ٦٥، ص٩٧، م ١٨٦ بتاريخ ١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م.

٢٠٥- محافظ الدشت: س ٢٤٥، ص٦٢٧ بتاريخ ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م؛ إسكندرية الشرعية: س ٧٦، ص٤٣، م ٤١ بتاريخ ١١٤٦هـ/ ١٧٣١م.

٢٠٦- الصالحية النجمية: س ٤٧٧، ص٩٧، م ٢٦٨ بتاريخ ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م.

٢٠٧- الباب العالي: س ١٩٣، ص١٦٩، م ٥٠٧ بتاريخ ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م.

٢٠٨- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

٢٠٩- القسمة العسكرية: س ١٢٨، ص٥٢، م ١٠١ بتاريخ ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م.

٢١٠- القسمة العسكرية: س ١٩٠، ص٤١٦، م ٥١٠ بتاريخ ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م.

٢١١- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص٨٠، م ٩٣ بتاريخ ١١٩٦هـ/ ١٧٨١م.

٢١٢- القسمة العسكرية: س ٧٧، ص٢٧٢، م ٣٧٢ بتاريخ ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م.

٢١٣- نيللي حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.

٢١٤- القسمة العربية: س ٣٢، ص٣٢٥، م ٤٩٦ بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م؛ الصالحية النجمية: س ٤٩٤، ص٣٣٩، م ١١٩٧ بتاريخ ١٠٣٧هـ/ ١٦٢٧م.

٢١٥- محمد العفيفي: مرجع سبق ذكره، ص٤٨٦.

٢١٦- القسمة العربية: س ٣٢، ص٣٣١، م ٥٠٤ بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م.

٢١٧- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٤٨١، م ٦٤٦ بتاريخ ١٠٧١هـ/١٦٦٠م؛ بولاق الشرعية: س ٥٣، ص٤٢٩، م ١٣١٨ بتاريخ ١٠٨٣هـ/١٦٧٢م.

٢١٨- القسمة العسكرية: س ١٧١، ص٦٢٤، م ٩٨٠ بتاريخ ١١١٩هـ/١٧٠٧م.

٢١٩- الباب العالي: س ٢٧١، ص٣٦٢، م ٦٢١ بتاريخ ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م.

٢٢٠- القسمة العسكرية: س ١٧١، ص٦٢٤، م ٩٨٠ بتاريخ ١١١٩هـ/ ١٧٠٧م.

٢٢١- القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٦٢٩، م ٧٤١ بتاريخ ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م.

٢٢٢- القسمة العسكرية: س ٢٠٢، ص١٢٨، م ١٧٩ بتاريخ ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م.

٢٢٣- بولاق الشرعية: س ٤٩، ص١٥١، م ٣٧٠ بتاريخ ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م.

٢٢٤- القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٣٧٩، م ٤٣٢ بتاريخ ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م.

٢٢٥- الدشت: س ١٥٥، ص٦١٥ بتاريخ ١٠٤٧هـ/ ١٦٣٧م.

٢٢٦- القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٣٧٩، م ٤٣٢ بتاريخ ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م.

٢٢٧- الدشت: س ٢٢٥، ص٩٢ - ٩٣، بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

الفصل الرابع

دور التجار المغاربة في تجارة مصر الخارجية

يطرح هذا الفصل إشكالية الدور الذي لعبه المغاربة في ربط مصر تجارياً بالمجال الحيوي لها سواء في البحر المتوسط أو البحر الأحمر ووسط إفريقيا، فقد ظلت مصر ولا تزال بموقعها الجغرافي الفريد، تلعب دوراً تجارياً محورياً في هذا المجال، وكان نجاح العائلات التجارية المغربية في الولوج والدخول إلي هذه المحاور، وبالتالي فقد لعبوا دوراً مهم في تفعيل الموقع المصري، واستطاعوا جني الأرباح الكبيرة من وراء ذلك، ولكن كيف ذلك؟ هو ما سوف نحاول فهمه وطرحه في هذه الأوراق التالية.

أولاً. الدولـــة العثمـانية والتجـارة

كانت الدولة العثمانية عالماً اقتصادياً ورث العلاقات التجارية القديمة التي أقامها العالمان الإسلامي والبيزنطي، وتماسكت جنباته بما أعطته الدولة العثمانية من قوة فعالة، فقد كانت الدولة العثمانية فلكية الامتداد الجغرافي أذهلت بامتدادها كل الرحالة الأوربيين، وكان السلطان يتربع على عرش ثلاثين مملكة على البحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وكانت هذه الأرض التي تشملها الدولة تتميز بالتماثل بين الخطوط الخارجية للتجارة الدولية الكبيرة فكونت شبكة متداخلة من المواصلات والقوافل التجارية الدائمة، توشك أن تكون سداً واقياً ومنبعاً للثراء، كانت هذه الأرض اليابسة هي ملتقى الطرق التجارية العالمية التي وهـبت الدولة العثمانيـة نبع قوتها خاصة بعد إتمام فتح مصر وبلاد الشام[1].

ورغم أن هذه المنطقة قد تغير حالها، فلم تعد الملتقى الأول للتجارة العالمية كما كانت أيام المماليك، بعد اكتشاف الأمريكتين عام ٨٩٨هـ/١٤٩٢م واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح حيث فقدت المنطقة قدراً من قيمتها [٢]. لكن ذلك لا يعني توقف الطرق التجارية التي تمر عبر أراضي الدولة العثمانية وهي الطرق الأقصر والأكثر أمناً، والتي سرعان ما استعادت جزءاً كبيراً من أهميتها، كما جددت شبابها بدخول بضائع أخرى غير التوابل في تجارتها مثل الحرير والبن والسكر والقطن والأقمشة القطنية [٣].

وكانت الدولة العثمانية بفضل اتساعها "حوالي ٢ مليون و٥٠٠ ألف كيلو متر مربع في عام ١٠١٥هـ/١٦٠٦م"، ووجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط هي أكبر بنيان سياسي عرفه العالم منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية، وكان يمكن لكل مواطن تابع للسلطان العثماني أن يتجول من الدانوب حتى المحيط الهندي، ومن بلاد الفرس حتى المغرب وهو خاضع لنفس القوانين ولنفس التنظيم الإداري وأن يتحدث نفس اللغة ويستخدم نفس النقود وهي ظروف مواتية لحركة تبادل داخلية واسعة النطاق فهذه السهولة في انتقال الأفراد والأموال اقتضت في الواقع تنمية التجارة الداخلية إلى حد كبير بين مجموعة ولايات متعاونة للغاية [٤].

كما كانت سعة الدولة العثمانية تضمن لها فوائض ضخمة في الإنتاج، كما كانت تضمن تنوعاً محصولياً وحرفياً وصناعياً كبيراً، وبفضل اتساع سوق الإنتاج والاستهلاك داخل الدولة العثمانية ظل النشاط التجاري واسعاً وازدادت العمليات التجارية نشاطاً داخل الدولة، كما أن الدولة ورثت عن العالمين الإسلامي والبيزنطي مدناً ضخمة آهلة بالسكان والطوائف الحرفية وكانت هذه المدن أوجلها تدهش الرحالة الأوربيين. فمن هذا الذي يمكن أن يصدق أن كل هذه المدن القديمة والتي تجدد شبابها أو التي استحدثت والتي كانت قريبة الشبه بالمدن الأوربية واستطاعت أن تزدهر في ظل العثمانيين، تردد عنها إنها كانت متدهورة؟ أو يصدق أن كل ما كان يعد في كل مكان علامة على الازدهار يمكن أن يكون هنا علامة على التدهور لمجرد خضوعه للعثمانيين!!؟[٥].

لقد حكم عدد كبير من الباحثين على اقتصاديات الدولة العثمانية بالتدهور والانحطاط نتيجة لمجموعة من العوامل منها السير وراء المستشرقين المتحاملين على الدولة العثمانية وإبراز آرائهم دون دراسات دقيقة [٦]. والانبهار المسبق لعدد كبير من الباحثين والدارسين بتجارب التحديث على النمط الغربي[٧]، والاعتماد في دراسة اقتصاد الدولة على الأرشيفات التجارية الأوربية وتقارير القناصل والربط المباشر بين تفسخ وضعف السلطة السياسية وتدهور الاقتصاد [٨].

كما أن عدداً من الباحثين والمستشرقين اتهم الدولة العثمانية بأنها رعوية إقطاعية ليس لها أية أهداف من غزواتها سوى ضم أملاك وأراض جديدة لفرض مزيد من الضرائب على الأراضي الزراعية[٩]، ويبدو الواقع مخالفاً لذلك تماماً؛ فالهدف التجاري والاقتصادي واضح تماماً في التوسع العثماني، فضم العثمانيين لمصر والشام يرجع في الحقيقة لهدف تجاري رئيسي وهو إحكام قبضة الدولة على الطرق التجارية الرئيسية الواضحة والمعروفة حينذاك "البحر الأحمر، البصرة، حلب" وإذا كانت مصر أرضاً زراعية وبالتالي تتوفر فيها مبررات فرض الضرائب على الأرض، فما هو هدف العثمانيين من ضم طرابلس وتاجوراء، وعدداً كبيراً آخر من مدن وواحات الصحراء المغربية ؟ إنه السيطرة على طرق الذهب الأفريقية[١٠]، وما هو هدف العثمانيين من إرسال حملة سليمان باشا الخادم إلى الهند في سنة ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م ؟ إنه التصدي للبرتغاليين وإعادة وصول السلع الهندية وخاصة التوابل إلى مصر [١١].

والواقع إن دراسة سياسة السلاطين والولاة في مصر تجاه التجار تعكس أيضاً إدراكاً واضحاً من السلاطين لأهمية التجارة والتجار وفعالية دورهم، فلقد كانت شكاوى التجار محل اهتمام السلاطين دائماً، وكانت تقابل بالحل المباشر غالباً، ومراجعة تراجم ولاة مصر، توضح أن أي تعدى من جانب الولاة على التجار كان يقابل بالعزل من السلاطين. فمثلاً في سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م تم عزل إبراهيم باشا السلحدار بسبب شكوى التجار منه [١٢]، وفى سنة ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م تم عزل مصطفى باشا بسبب مصادرته لعدد من التجار[١٣]. وفى سنة ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م تم إعدام عدد من

الأمراء المماليك بسبب تجاوزاتهم فكانت الفرمانات السلطانية إلى مقصود باشا بضرورة دفع مستحقات تجار مصر من تركات هؤلاء الأمراء قبل مصادرتها [١٤]. وفي سنة ١١١٩هـ/١٧٠٧م ورد إلى مصر فرمان بعزل علي باشا وحبسه في قصر يوسف واستخلاص ما عليه من الديون إلى تجار إسطنبول[١٥].

إن هذه المواقف المرنة من الدولة تجاه التجار تعكس فكراً تكاملياً تجاه التجارة وتوضح حرص الدولة العثمانية على إحكام سيطرتها على الطرق والشبكات التجارية العالمية المعروفة والواضحة حينذاك؛ فسيطرت على طريق الحرير عبر آسيا الصغرى، وسيطرت على طريق البصرة – حلب وعلى طريق البحر الأحمر[١٦] كما مدت نفوذها على طرق الذهب الأفريقية عبر الواحات المغربية، ولم تمنع الدولة العثمانية دخول السفن الأوربية إلى البحر الأحمر بدعوى حماية الحرمين الشريفين كما تردد مراراً [١٧] ولكن حماية لمصالحها التجارية والاقتصادية والأمنية، فسمحت لنفس هذه السفن بالدخول إلى البحر الأحمر منذ منتصف القرن السابع عشر في أعقاب الانسحاب العثماني من اليمن ١٠١٤هـ/ ١٦٣٥م[١٨] بل أعطت لهم حق دخول ميناء جدة نفسه بسبب المصالح التجارية التي كانت تجنيها الإدارة العثمانية من وراء ذلك [١٩].

ويوضح حجم تجارة مصر مع أوربا مدى عدم مصداقية أية أحكام على نشاط الاقتصاد المصري من خلال تقارير القناصل الأوربيين حيث لم يتجاوز حجم تجارة مصر مع أوربا في أفضل أحوالها ١٤% من إجمالي تجارتها الخارجية [٢٠]، كما أن ازدواجية السلطة السياسية في مصر ممثلة في الباشوات والأوجاقات أو القوى المملوكية ممثلة في الفقارية والقاسمية، هذه الازدواجية بقدر ما كانت عائقاً سياسياً تسبب في الكثير من الأزمات، إلا أنه أتاح فرصة واسعة لنمو طبقة أو فئة وسطى تجارية، حيث استغلت هذه الفئة الصراعات السياسية بين الفرق العثمانية وبين البيوت المملوكية في إيجاد مكان لها على الساحة السياسية المصرية فتدخلت لدعم أحد طرفي النزاع بالأموال حسبما تقتضيه مصالحها[٢١].

كما استوعب التجار هذه الفرق بالانتماء إليها، بل أصبح مماليكهم ومعتقيهم أهم الحكام في هذه الفرق وقد لاحظ نيبور ذلك عند زيارته لمصر في سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م فيقول: "ولقد تعرفت إلى تاجر كبير ثرى لم يكن يقوم على خدمته سوى خادم واحد، ولم يكن يركب سوى الحمار إذا خرج لقضاء أعماله ولكنه دفع ببعض عبيده إلى حيث أصبحوا ضباطاً كباراً في القوات المصرية التي تظهر في شوارع المدينة في أبهة عظيمة، علماً منه بأنهم على استعداد في كل وقت لحماية صاحب الفضل عليهم"[٢٢].

وهكذا فطالما ظلت مصر تحكم بسلطة مزدوجة سواء من العثمانيين أو البيوت المملوكية، فقد كان التجار يساندون من يرون مصالحهم معه مما دعم وجودهم وأتاح لهم هامش أكبر من حرية الحركة، على النقيض من ذلك عندما انفرد المماليك الأواخر بالسلطة في البلاد. فمنذ تمكن على بك الكبير من الانفراد بالسلطة صادر العديد من التجار[٢٣]. وارتفعت نسبة الفردة (صايل) المفروضة على تركات التجار لتصل إلى ٤٠% من إجمالي تركات التجار[٢٤]، وهكـذا استنـزف هـؤلاء المماليك التجار مما دفع عدداً كبيراً منهـم إلى مغادرة مصـر[٢٥].

والحال أن الدولة العثمانية لم تعنِ طوال أغلب فترات حكمها باحتكار أية سلعة وتركت للسوق حرية أكبر، فكان قانون العرض والطلب هو المتحكم الأول في السوق[٢٦]، ولم تتدخل الإدارة السياسية إلا في حالات الأزمات الغذائية التي تؤدى لأزمات سياسية مثل غياب القمح أو السلع الضرورية [٢٧]. وهكذا فقد أنيط بالتجار تحريك التجارة المصرية الداخلية والخارجية مما دعم من قواهم. وقد ظلت هذه الفئة التجارية قوية متماسكة وإن ضعفت قواها نتيجة للابتزازات المملوكية إلى بداية القرن التاسع عشر عندما تعرضت هذه الفئة إلى تصفية شبه كاملة على يدي محمد على نتيجة لنظامه الاحتكاري. ولعل أوضح مثال لمدى قوة هذه الفئة التجارية آل المحروقي والدور المعروف للجميع الذي قاموا به في بداية حكم محمد على [٢٨].

وهكذا كان في مصر طبقة تجار وسطى، ورغم أنها كانت في مجملها لا تنتمي إلى أصول مصرية (شوام – مغاربة – أتراك) إلا أن مصر كانت تصبغهم وتعطيهم بمرور

بعض الوقت الصبغة المصرية، وعن طريق هذه الفئة كان لمصر دور مهم في التجارة الدولية عبر البحر الأحمر، كما استقرت في موانئ مصر الشمالية طوائف مغربية وشامية وتركية كبيرة كانت محوراً لتجارة مصر مع بلدانهم. وهكذا يمكن القول بأنه إذا كان تحول مصر إلى ولاية عثمانية خسارة كبيرة على الجانب السياسي إلا أنه كان مكسباً على الجانب الاقتصادي، حيث أتاح لمصر فرصة التعامل مع السوق الاقتصادي للدولة العثمانية.

ثانياً- تجارة مصر مع بلاد المغرب

شكلت الإسكندرية على مدى أجيال متعاقبة عمقاً اقتصادياً للوجود المغربي في مصر، وقد اتسمت العلاقات التجارية بين مصر وبلدان المغرب العربي بالقوة والاستقرار بفضل انتظام حركة قوافل الحجيج في كل عام، وانتظام حركة النقل البحري بين الإسكندرية والموانئ التونسية والجزائرية[٢٩]. وقد شهدت الفترة العثمانية تزايد قوة حركة الهجرة المغربية إلى مصر. وكان من بين أهم مظاهر هذه الهجرة، قيام عدد كبير من العائلات التجارية المغربية في الموانئ والمدن المغربية بإرسال الأفراد الأصغر سناً بها لإدارة المصالح التجارية العائلية في مصر وقد شمل هذا النمط عدداً كبيراً من العائلات المغربية مثل الجربوعي والمستيري والزحاف وشلتوت وغيرها[٣٠].

والواقع أن دراسة المعاملات التجارية للعائلات المغربية المستقرة في الإسكندرية ورشيد وبولاق بخاصة منها العائلات التونسية والطرابلسية توضح مدى ضخامة الأعمال التجارية التي كانت تقوم بها، ومدى سيطرتهم على التجارة بين مصر وبلدانهم[٣١]، حيث أحكم المغاربة قبضتهم على هذه التجارة ولم يشاركهم فيها سوى العناصر الأوربية التي تدخلت منذ بداية القرن السابع عشر في عمليات النقل البحري ودون تدخل كبير في التجارة ذاتها[٣٢].

ولما كان زيت الزيتون واحداً من أهم محاور التجارة بين مصر وبلدان المغرب العربي، حيث ازداد الطلب عليه في مصر، كما كان يعاد تصدير جزء كبير منه إلى الحجاز سواء

على حساب الحكومة المصرية كهدية للمدن المقدسة. حيث احتكر التجار المغاربة عمليات توريد هذه الكميات من الزيت في كل عام إلى الإدارة المصرية التي كانت تتولى عمليات نقله إلى المدن المقدسة[٣٣] وقد احتكرت هذه التوريدات عائلات أمغار وسلطان والزواري والمنستيرلي، فمثلاً في سنة ١٠٥٢هـ/١٦٤٢م تعاقد الأمير ريحان أغا دار السعادة العظمى والناظر الشرعي على أوقاف الحرمين مع الخواجا عيسى بن عمر المعروف بعقيدة والشهير بابن أمغار ليورد إلى جهة أوقاف الحرمين الشريفين ٧٢ قنطاراً من الزيت المغربي الطيب السالم من العيب، بثمن قدره ٣٢٠٤٠ نصف فضة[٣٤]. وفى سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨م قام الخواجا قاسم بن سلطان بتوريد ٧٤ قنطاراً من الزيت إلى مصطفى أغا الحوالة لمكة والمدينة ليقوم بنقلها إلى الحرمين الشريفين[٣٥]. كما كان يعاد تصدير كميات كبيرة من الزيت أيضاً إلى وكلاء التجار المغاربة في الحجاز[٣٦].

وكانت وكالة الزيت في بولاق وهي الوكالة الرئيسية لإمداد القاهرة بكل أنواع الزيوت وكالة شبه مغربية حيث سيطر المغاربة عليها وكان شيخها طوال أغلب فترات العصر العثماني من المغاربة[٣٧]. ونتيجة لتزايد سيطرة المغاربة على تجارة الزيت في القاهرة، فقد أنشئوا طائفة لهم سميت "طائفة الزياتين المغاربة " [٣٨] من أجل السيطرة على الأسعار والمحافظة عليها من الانخفاض لتحقق لهم أرباحاً تضمن لهم مخاطر النقل. كما سيطروا تقريباً على كل وكالات الزيت في القاهرة، أما وكالة السنالية في الإسكندرية والتي كانت المقر الرئيسي لتجار الزيت في الثغر السكندري، فقد كانت بؤرة ونقطة انطلاق رئيسية لكل التجار المغاربة لتوزيع الزيت ليس بالثغر فقط، بل في كل أنحاء مصر[٣٩].

ولم يقتصر دور التجار المغاربة في تجارة الزيت على عمليات جلبه من بلادهم، بل تدخلوا في عمليات إنتاجه بصورة كبيرة في مصر، فامتلكوا المعاصر في بولاق والإسكندرية لعمل الزيت سواء من السمسم أو من الزيتون والقرطم أو حق الكتان[٤٠]. فمثلاً الخواجا محمد بن عثمان بن شحاتة القسنطيني قام بإنشاء معصرة

كبيرة لعصر الزيوت في منطقة سوق الطيارة بالثغر السكندري[٤١]. وكان عدد ليس بالقليل من العائلات المغربية يمتلكون معاصر في بولاق مثل آل ذكرى الفاسيين وآل غراب والبرجي، وتوضح مراجعة تركات التجار المغاربة ولاسيما التونسيين ضخامة كميات الزيت التي كانوا يتركونها، حيث تراوحت نسبة الزيت في تركاتهم بين ٣٠ و٦٠٪ من إجمالي تركاتهم[٤٢]. لكن هذه النسبة لم تكن تتعد من ٥ إلى ١٠٪ في تركات التجار الطرابلسيين والجزائريين[٤٣] ولتصل إلى لا شيء في تركات الفاسيين حيث لم يقم التجار الفاسيون بدور يذكر في هذه التجارة[٤٤]. كما يمكن ملاحظة قوة دور العائلات التونسية في تجارة الزيت وحتى في غيرها من السلع التونسية في الأجيال الأولى التي هاجرت إلى مصر، بمعنى أنه كلما كان تاريخ هجرة هذه العائلات قريباً، كانت العلاقات التجارية مع وطنهم الأصلي لا تظل قوية [٤٥]، ثم ما تلبث هذه العلاقة في الضعف بعد مرور عدد من الأجيال وتنخرط هذه العائلات أكثر في تجارة البحر الأحمر، يمكن رؤية ذلك بوضوح في تطور عائلات أمغار وغراب ودويب وغيرها [٤٦].

وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر برزت في تجارة الزيت عائلة تونسية كان لها دور رئيسي ومحوري في تجارته هي عائلة المنستيرى، حيث عمل أفرادها وكلاء لباشا تونس وغيره من كبار تجارها، كما كونوا عدداً من الشركات الضخمة مع الملتزمين بالجمارك لجلب الزيت من تونس، ويمكن أن نرى بوضوح ضخامة وحجم الأعمال التجارية لهذه العائلة في تجارة الزيت من خلال تركة أحد أفرادها وهو الحاج محمد بن محمود المنستيري، حيث عمل الرجل وكيلاً لعلى باشا حاكم تونس الذي أرسل إليه في العام ١١٩٦هـ/ ١٧٨١م حوالي ٨٢٩١ قنطاراً من الزيت كانت قيمتها ٢,٧٤٣,٩٠٢ بارة، وكان الخواجا محمد قد أرسل إلى على باشا كتاناً وغزول أقمشة وأرزاً قيمتهم ٨١٥,٧٠٣ بارة إضافة إلى ١,٣٢٣,٠٠٠ بارة حوالة عن الزيت الذي أرسل إلى الحرمين الشريفين لكي يباع في الحجاز، كما كان يعمل أيضاً وكيلاً عن الحاج مصطفى خوجة[٤٧] أحد أكبر تجار تونس الذي أرسل إليه في نفس العام ٢٥٧٨ قنطار من الزيت كانت قيمتها ٧٣٢,٣٥٤ بارة[٤٨]. كما كان للخواجا محمد المنستيرى

وكيلاً في تونس لتخليص مصالحه التجارية كان يرسل إليه الزيت ويتلقى منه الكتان والأرز والقطن وغيرها من السلع المصرية، وكانت جملة الأموال التي تحت يدي هذا الوكيل وهو الحاج حمودة بن عمر القلعي ٩٨٨,٤٠٠ بارة(٤٩).

كما كون الخواجا محمد شركة مع المعلم حنا زنانيري ملتزم الثغر السكندري للاتجار في الزيت برأس مال قدره ٥٠,٠٠٠ بارة. ولعل هذه الأعمال وتلك الشركات الضخمة توضح الدور الكبير الذي كان يلعبه الزيت في حجم التجارة بين مصر وبلدان المغرب العربي(٥٠).

وإلى جانب الزيت يعد الكبريت المجلوب من المنطقة الواقعة بين برقة وسرت واحداً من أهم أدوات التجارة بين مصر وبلدان المغرب العربي، وقد أكد الورثيلاني وهو أحد أهم الرحالة المغاربة الذين زاروا مصر على أهمية دور الكبريت في التجارة سواء عن طريق البحر أو عن طريق قافلة الحج المغربية فيقول: " ثم بعد ذلك مررنا على سبخة مقطع الكبريت أعلاها معدن الكبريت في آبار كثيرة يحمل منها كالطين ومن هناك يحمل إلى طرابلس وكذلك إلى مصر والإسكندرية ويذهب منها مع الركب إلى مصر في كل سنة أحمال كثيرة " (٥١). وقد قامت العائلات الطرابلسية التي استقرت في الإسكندرية بدور بارز في عمليات جلب الكبريت من طرابلس إلى مصر، فمثلاً الخواجا إبراهيم تربانة – شهبندر تجار الثغر السكندري – ترك عند وفاته في سنة ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م حوالي ٥٧٥ قنطاراً من الكبريت كان سعر القنطار منها يساوى ١٨٠ بارة(٥٢).

كما قامت عائلة الغرياني بدور كبير في تجارة الكبريت منذ استقرار أفراد هذه العائلة في مصر، حيث كان للخواجا محمد بن أحمد الغرياني وكلاء في طرابلس يرسلون إليه بالكبريت والقطران والزيت (٥٣)، كما ترك الحاج عمر مليطان الطرابلسي عند وفاته في سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م حوالي ١٧٦١ قنطاراً من الكبريت (٥٤)، وقد لعب الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسي والذي شغل منصب شهبندر التجار بالثغر السكندري خلال الربع الأول من القرن السابع عشر دوراً مهماً أيضاً في تجارة الكبريت هو

وعائلته، حيث كان له وكلاء في طرابلس ومسراته يرسلون إليه بالكبريت والقطران وغيرها من السلع الطرابلسية، وعند وفاته في سنة ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م كان لابن أخيه قاسم بن محمد شامخ تحت يديه بمخازنه بسوق باب البحر بالثغر السكندري كبريت قيمته ٢٠٠٠دينار ذهباً [٥٥]. وكانت أسعار الكبريت تشهد هبوطاً ملحوظاً عند وصول قافلة الحج المغربي إلى مصر حيث تشهد السوق المصرية وصول كميات كبيرة منه، ثم تأخذ أسعاره في الارتفاع التدريجي، لكن سعر القنطار منه كان غالباً ما يتراوح بين ١٨٠ و ٢٥٠ بارة في الأغلب الأعم طوال العصر العثماني [٥٦].

ومن بين المنتجات التي تقدمها بلدان المغرب العربي إلى مصر كان المرجان يشغل مكانة ليست قليلة الأهمية، حيث كانت مغاصاته التي يستخرج منها أجمل الأنواع تقع في شمال تونس وشمال سبتة، وكان المرجان مطلوباً بالأخص في جنوب آسيا حيث يباع بأسعار مرتفعة للغاية[٥٧]. وكان نحو ثلثي محصول منطقة البحر المتوسط يصدر عبر مصر إلى الهند، وكان معروفاً لدى التجار المغاربة جيداً أن المرجان سلعة يمكن شراؤها دون خوف حيث يمكن تصديرها إلى جنوب آسيا بأسعار مرتفعة. وتوضح وثائق الأرشيف المصري دوراً مهماً للتجار المغاربة في تجارة المرجان لاسيما التونسيين والفاسيين[٥٨]؛ فكانوا يرسلونه إلى وكلائهم في جدة فكان يجد إقبالاً واسعاً لدى التجار الهنود، وكان للمرجان وكالة رئيسية في البندقيين، وتوضح تركة الخواجا قاسم الشرايبي الدور المهم الذي كان يلعبه المرجان في تجارة البحر الأحمر حيث ترك ٣١ صندوق مرجاناً في جدة كانت قيمتها حوالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة، كان قد أرسلها لوكلائه من أجل شراء الأقمشة الهندية والبن[٥٩].

وفي هذا السياق فثمة ملاحظة أساسية مهمة حول الدور الفعل الذي بعبه المرجانُ في تمويل تجارة التوابل الواردة عبر مصر، حيث حرص كبار تجار مصر على شرائه من التجار المغاربة من أجل إعادة تصديره إلي الهند، حيث كان الإقبال عليه كبير هناك. فمثلاً في سنة ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م قام أربعة من كبار تجار القاهرة وهم: الخواجا إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار والخواجا أحمد الرويعي والخواجا محمد بن أحمد

الشجاعي والخواجا عامر جعفر، بعقد صفقة ضخمة قيمتها ١٦٢٩٣ ريال[٦٠] لشراء ٣٥ قنطاراً و ٤٢ رطلاً من المرجان[٦١]. وفي سنة ١٠١٠هـ/ ١٦١١م قام الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني بشراء أربعة قناطير من المرجان من الخواجا عبد العزيز بن ملقه المغربي الطرابلسي في مقابل مائة قنطاراً من الفلفل[٦٢]. كما كان لعائلات جلمام والبرّجي والغرياني دور مهم للغاية في تجارة المرجان أيضاً [٦٣].

وكانت الطرابيش واحدة من أهم السلع التي تصدرها بلدان المغرب العربي إلى مصر، ويبدو أن عادة ارتداء الطرابيش كانت عادة أندلسية في الأساس. ورغم أن الطرابيش والطواقي كانت موجودة في مصر منذ القرن السادس عشر، فإن شيوع وانتشار ارتداء الطرابيش في مصر لم ينتشر بصورة واسعة بين سكان مصر إلا خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر، حيث ظل قبل ذلك من السمات المميزة للمغاربة، ويبدو أن الهجرة الفاسية كانت ذات أثر واضح في نشر ارتداء الطرابيش في مصر[٦٤]، حيث شهد القرن الثامن عشر انتشاراً واسعاً في ارتداء الطرابيش في مصر، فأصبح الأمراء المماليك والحرفيون والمشايخ والخدم والفراشون يلبسونها كل حسب مكانته، وقد ارتبط بالطربوش خلال هذه المرحلة بالشاشية وهى عبارة عن قطعة من القماش الصوف الأبيض الرقيق تلف حوله وكلما كبرت هذه الشاشية دلت على المكانة المتميزة التي يتمتع بها هذا الشخص[٦٥].

وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ استخدام الطربوش منفرداً بدون الشاشية في الفئات العسكرية بهدف التخفيف من حركة الجنود. وقد لاحظ ذلك أحمد شلبي فيقول عند الحديث عن الأمير إسماعيل بك بن عوض: " وكان خلفه نحو المائتين بالطرابيش الكشف" [٦٦]، وأيضاً في سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م " رجال من غير عمايم وهم بالطرابيش الكشف ومتلفعين بالشالات" [٦٧].

وهكذا أصبح ارتداء الطرابيش في مصر وأنحاء الدولة العثمانية موضة أقبل عليها الكبير والصغير في المجتمع المصري بل والعثماني كله، وقد امتدت هذه الموضة لتشمل النساء أيضاً فأصبح للنساء طرابيش خاصة بهن. وتشير الوثائق إلى هذه الظاهرة من

خلال تركات النساء وتركات التجار المغاربة العاملين في تجارتها، وكانت أسعار الطرابيش الحريمي في الغالب ضعف أسعار الطرابيش الرجالي(٦٨).

وقد أسهم انتشار استخدام الطرابيش والشاشية في نشاط تجارى ملموس للتجار المغاربة في مصر، ويمكن القول أن تجارة الطرابيش كانت أحد العناصر الرئيسية في إنماء منطقة الفحامين تجارياً خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر(٦٩)، حيث تخصصت هذه المنطقة بصورة رئيسية في تجارة الطرابيش والشاشية. ويمكن الإشارة فقط إلى وكالتي العجيل والعشوبي وهما وكالتين أنشأتهما عائلتان أحداهما مسراتية والأخرى فاسية(٧٠)، حيث تخصصتا في تجارة الطرابيش. ونتيجة لتزايد الطلب على الطرابيش في أنحاء الدولة العثمانية فقد كانت تصنع في أغلب المدن المغربية لحساب التجار المغاربة الموجودين في مصر بكميات كبيرة جداً حيث كان يعاد تصدير جزء مهم منها إلى الحجاز واليمن وربما الهند أيضاً (٧١). ونتيجة لتزايد الطلب على الطرابيش ورغم عدم ارتداء الفرنسيين لها إلا أن مرسيليا أبت إلا أن تجارى التزايد الواسع في الطلب عليها فأنشأت بها مصانع خصيصاً لتصدير الطرابيش إلى الشرق وخاصة مصر، حيث كانت إقبال كبير بسبب جودة الأجواخ الأوروبية(٧٢). وكان التجار المغاربة في الإسكندرية يشترون أغلب الكميات الواردة من الطرابيش من مرسيليا ويعيدون تصديرها إلى القاهرة لحسابهم أو لشركاء لهم(٧٣). وقد قدر جيرار ما كان يصل إلى مصر عن طريق الإسكندرية من الطرابيش في كل سنة بـ ٣٠٠ صندوقاً من الطرابيش كان كل صندوق منها يحتوى على " من ٥٠ إلى ١٠٠ دستة"(٧٤) والواقع أن قافلة الحج الفاسية والتولسية كانت تحمل معها ضعف هذا العدد من صناديق الطرابيش، حيث كانت الطرابيش واحدة من أهم السلع التي تحملها قافلة الحج المغربية إلى مصر(٧٥). وفي كل مدينة مصرية انتشر التجار المغاربة لبيع الطرابيش والشاشية(٧٦).

وتوضح تركات ومخلفات التجار المغاربة خلال القرن الثامن عشر التنامي الواضح لدور تجارة الطرابيش في ثروات التجار المغاربة، فلم تكن تتعدى حوالي من ٨ إلى ١٥% في تركات التجار المغاربة في الغورية خلال الربع الأول من القرن المذكور، بينما

ارتفعت في النصـــف الثاني من القرن الثامـــن عشر لتصل لما بين ٣٠ و ٥٠ ٪ من إجمالي قيمة التركات[٧٧].

ورغم ذلك فقد كانت الطرابيش ترتفع أكثر من ذلك لدى تجار الفحامين فالخواجا حمودة بن العربي الأبار توفى في سنة ١١٩٥هـ/١٧٨٠م وقد بلغ ما خلفه من الطرابيش الرجالي والحريمي ٤٦٩٤ ريالاً[٧٨] من إجمالي تركته البالغة ٦٣٨٩ ريال أي بنسبة تصل إلى ٧٣ ٪[٧٩]، وقد لعبت عائلات كيران والشاوي والحلو والتازي والأبار الدور الأول في إمداد القاهرة بالطرابيش الفاسية في كل عام[٨٠].

ولم تستمر مصر فقط في عمليات جلب الطرابيش والشاشية من بلدان المغرب بل أسهم الطلب على الطرابيش في هجرة عدد كبير من الحرفيين المغاربة العاملين في عمليات صناعة الطرابيش، حيث استقروا في الفحامين والغورية فشيدوا معامل لتصنيع الطرابيش كانت الوثائق تطلق عليها أسماء من صنعوها في مصر أو "طرابيش بلدي"[٨١].

وإلى جانب ذلك كان الزبد " السمن " والشمع من المواد التي تلعب دوراً مهماً في حركة الصادرات من بلدان المغرب إلى مصر. وقد قدر جيرار كمية الزبد الوارد لمصر من بلدان المغرب بـــ ١٠٠٠ جرة كان وزن الواحدة منها ٣٠٠ إلى ٥٠٠ رطلاً، وكان ثمن قنطار الزبد البالغ وزنه ألف رطل يساوى ألف بارة[٨٢]. وتتحدث وثائق الإسكندرية بصورة أكثر تفصيلاً لكنها أقل إجمالاً عن الزبد المغربي، ولا توجد لها أية إحصاءات إجمالية عن الزبد، لكنها تورد شراء وبيع صفقات أو مخلفات كبيرة لتجار من المغاربة، فمثلاً عند مجيء الحاج عيسى بن محمد الشماكي من تونس إلى مصر في سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م فجئته المنية بالثغر، وتتبين من مخلفات الرجل أن ٦٥٪ من إجمالي تركته كانت تتكون من الزبد الذي جلبه من تونس[٨٣].

كما عمل عدد من التجار التونسيين المتوسطين في عمليات جلب الزيت والزبد بأنفسهم إلى مصر والعودة بالبضائع المصرية من الكتان والمنسوجات أو بالبن. فمثلاً في سنة ١١١٨هـ/ ١٧٠٦م قدم الحاج سليمان بن يوسف المغربي الجربي الشهير بعادى الربيح إلى ثغر رشيد في إحدى المراكب وكان بصحبته ٥٠ جرة من الزيت و٣٠ جرة

من السمن [٨٤]. كما كان عسل النحل مادة مهمة أيضاً في تجارة مصر مع بلدان المغرب؛ فكان يصل منه إلى مصر ما بين خمسة آلاف وستة آلاف قربة، وكانت هذه السلع السائلة أو التي يمكن أن تتحول إلى سائل بفعل حرارة الشمس تأتي إلى مصر عن طريق البحر، كما كان جزء كبير من هذه السلع يدخل مصر بدون تحصيل رسوم جمركية باعتباره من أمتعة الحجاج [٨٥].

كما كانت المعادن الواردة من بلدان المغرب من بين المنتجات التي تجد طلباً كبيراً في مصر فكان الحديد والرصاص والقصدير وغيرها من المعادن مادة مهمة للتجارة بين مصر وبلدان المغرب، فعائلة الصيادي وهى عائلة منستيرية استقر منها فرع في الإسكندرية حيث استقر أحمد بن محفوظ بن إبراهيم الشهير بالصيادي بها في حين كان والده محفوظ يرسل إليه بصحبة وكلاء أو بصحبة ربابنة السفن الواردة من تونس بالبضائع ففي سنة ٩٩٧هـ / ١٥٨٨م أرسل محفوظ إلى ابنه ١٢ جرة مملوءة بالزيت وستة قناطير من الرصاص، وكان الحديد من بين المعادن التي انتشر وجودها في تركات ومخلفات التجار المغاربة خاصة التجار الموجودين في الإسكندرية [٨٦].

أما عن الصادرات المصرية إلى بلدان المغرب، فقد كانت ضخمة ومتنوعة وقد أسهمت العائلات المغربية الموجودة في مصر وبخاصة في رشيد والإسكندرية بدور كبير في تصدير المنتجات المصرية ومنتجات الشرق إلى بلدانهم. وتوضح دراسة الأنشطة التجارية لهذه العائلات تكون شبكات تجارية فعالة بين موانئ مصر الشمالية والموانئ المغربية.

وكان الكتان المصري والأقمشة الكتانية تحتل المرتبة الأولى في الصادرات المصرية لبلدان المغرب العربي. ونتيجة لتزايد الطلب عليه في السوق المغربية، فلم يكتف المغاربة بعمليات جلبه من مصادره في الريف المصري سواء من الفيوم أو بني سويف وغيرها من الأقاليم، بل قاموا بعمليات تمويل زراعته في عدد من أقاليم مصر [٨٧]، وتولوا عمليات نقله حتى وصوله إلى بلدانهم وكان لعائلات أمغار وجلمام والقسنطيني والرويعي والجربوعي [٨٨]، دور مهم في تمويل وتجارة الكتان. فالخواجا أبو بكر بن جلمام كان

يشترى من كاشف الفيوم كل الكتان الذي تنتجه قرى التزامه في الفيوم[٨٩]. وفى سنة ١٠٧٠هـ / ١٦٥٩م اشترى الخواجا أحمد بن سعيد بن محمد الجربوعي والذي تعطيه الوثيقة لقب " من أعيان السادة التجار الكتانية في بولاق " من الأمير مصطفى بن محمد من أمراء الجراكسة ٣٠٠ قنطاراً من الكتان المنتج في قرى التزامه بالفيوم [٩٠]. والخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني كان يمول تجارة الكتان بلا تردد وكان له وكيل في القاهرة يختص بشراء الكتان وإعداده وإرساله إليه في الإسكندرية؛ ففي سنة ١٠١٧هـ/١٦٠٨م كان الحاج فرهاد بن عبد الله المعروف بتابع الخواجا عثمان القسنطيني قد تعاقد على شراء صفقة كتان لحساب سيده قيمتها ٤٠,٠٠٠ بارة [٩١].

والواقع أن المتتبع لحركة تجارة الكتان ليندهش من الحجم الكبير لتجارة هذا المنتج مع بلدان المغرب بخاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر[٩٢]؛ فقد كان معروفاً جيداً لدى التجار المغاربة أن الكتان سلعة يمكن تمويل صفقاتها وشرائها دون خوف أو تردد، فرغم أن أرباحه لم تكن مرتفعة (حوالي ٢٠ إلى ٢٥ %)، إلا أن أسعاره كانت أكثر ثباتاً ونسبة الخسارة فيه ضعيفة، كما كانت الرسوم المفروضة عليه ثابتة إلى حد كبير بـ ١٠% [٩٣].

لذلك فقد حرص عدد كبير من التجار المغاربة عند تمويلهم للصفقات على النص على عدم التجارة إلا في الكتان، فمثلاً الخواجا أبو سلامة بن محمد الشهير بالجلوف المغربي دفع إلى رمضان بن محمد المغربي مبلغ ٥٠٠ ريالاً واشترط عليه أن يتاجر في الكتان وما ظهر من ربح بعد المصاريف يكون الثلث لرمضان والثلثان لأبي سلامة [٩٤]. والخواجا محمد بن عبد الله الشهير بالجنان دفع إلى ساسي بن محمد المعروف يشهبه ١٢٣ ديناراً واشترط عليه أن يشترى بها كتاناً من الفيوم ويبيعه في الثغر السكندرى والربح بعد المصاريف: الثلثان للجنان والثلث لساسي[٩٥].

بيد أن الخواجا ساسي بن محمد الكريماني السفاقصي، فقد كان له وكيلان أحدهما في جربه والآخر في تونس العاصمة كان يرسل إليهم بالكتان ليبيعانه لحسابه، وعند وفاته في سنة ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م كان له تحت أيديهم ٩٣ قنطاراً من الكتان[٩٦]، بينما ترك في

تركته ٨٨٤ قنطاراً أخرى، حيث مثل الكتان في تركته حوالي ٤٧٪ [٩٧]. وقد لعبت العائلات المغربية التي استوطنت رشيد والإسكندرية الدور الأول في تجارة الكتان[٩٨]، حيث كان عدد كبير من أفراد ووكلاء ومبعوثي هذه العائلات يترددون دورياً على بولاق من أجل شراء الكتان مثل عائلات الركراك وجميع وأبي النور وغيرها من العائلات[٩٩].

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر بدأ التوسع في مصر في زراعة القطن نتيجة للطلب الواسع عليه للدخول في عمليات تصنيع المنسوجات القطنية وأصبح في بولاق وفي باب الشعرية وكالتان للقطن[١٠٠]، كما أصبح للقطن مقاطعة التزام [١٠١]. وقد أخذ التجار المغاربة في إعادة تصديره إلى بلادهم وقد جاء تزايد الطلب على القطن والمنسوجات القطنية على حساب الكتان والمنسوجات الكتانية التي كانت آخذه في التراجع. وطبقاً لتقديرات جيرار، فقد احتلت المنسوجات الكتانية والقطنية والغزول من الكتان والقطن المرتبة الأولى في الصادرات المصرية إلى بلدان المغرب حيث يقرر أن ما بين ١٠ إلى ٢٠ سفينة كانت تتردد بين الموانئ التونسية والإسكندرية كانت تحمل حوالي ٤٠٠ بالة من المنتجات النسيجية المصرية، كما كانت الجزائر تستورد أيضاً نفس الكمية تقريباً حوالي ٤٠٠ بالة من الأقمشة الكتانية والقطنية إضافة إلى حوالي عشرين بالة من غزل الكتان والقطن كانت الواحدة منها تزن ستة قناطير[١٠٢].

كما أن مصر كانت ترسل إلى بلدان المغرب العربي كميات متوسطة من الحبوب مثل الأرز والسكر والعدس. ورغم ذلك فالواقع أن دور التجار المغاربة بصفة عامة لم يكن ملموساً في تجارة الحبوب، ويبدو أن ذلك يعود إلى إدراك التجار المغاربة إلى أن المجالات التجارية التي تتصل بالتموين اليومي للناس مثل القمح وغيره مجالات من الصعب أن يربح التاجر من ممارستها دون التخزين حتى الغلاء وبالطبع دون أن يثير أيضاً حنق الجماهير عليهم، ولما كان المغاربة من الوافدين إلى مصر فلم يكونوا راغبين في إثارة مشاعر العداء والكراهية تجاههم من قبل عامة الشعب والرعية، لذلك فقد اقتصر دورهم في تجارة الحبوب على صفقات بسيطة بين منطقة وأخرى أو تصدير بعض

شحنات من الأرز الذي كان طعام للأثرياء والأعيان إبان هذه الفترة[١٠٣]. فمثلاً في سنة ١١٤٨هـ/١٧٣٥م شحن الخواجا سعيد بن قاسم المصعبي بأحد المراكب الفرنسية إلى سفاقص ٢٠٠ إردب أرز أبيض و٥٠ جوالاً من الحنا [١٠٤]، حيث كانت الحنا مادة تجارية مهمة بين مصر وبلدان المغرب، وقدر جيرار ما كانت تصدره مصر إلى تونس بـ ١٢٠ قنطاراً سعر القنطار ٢٠ فندقلي[١٠٥]، كما كانت الجزائر تحصل منها على نفس الكمية تقريباً، كما كان لملح النشادر دور كبير في الصادرات المصرية إلى بلدان المغرب وقد قدر جيرار ما كان يرسل إلى تونس بـ ١٠ إلى ١٢ صندوقاً كان وزن كل صندوق قنطارين وإلى الجزائر ٢٠ قنطاراً حيث كان ملح النشادر يستخدم في صناعة البارود والصباغة [١٠٦].

وإضافة إلى ذلك كان التجار المغاربة يعيدون تصدير كميات كبيرة من التجارة العابرة إلى بلادهم بخاصة التوابل إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث اعتمدت بلدان المغرب على مصر لتزويدها بالتوابل إلى حوالي منتصف القرن السابع عشر عندما سيطر الهولنديون على تجارة التوابل، حيث قامت العائلات المغربية في الإسكندرية ورشيد بدور مهم في إعادة تصدير التوابل إلى المدن المغربية.

ويمكن مراجعة دور عائلات القسنطيني والحضري وابن منديل والفهمي والجنان وغيرها[١٠٧]، وإلى جانب التوابل كان للبن منذ بداية القرن السابع عشر دور مهم في حجم التجارة مع بلدان المغرب حيث كان السلعة الأولى في صادرات مصر إليها، وكان للعائلات التونسية والطرابلسية في الإسكندرية دور فاعل في إعادة تصدير البن إلى جذورهم في المدن المغربية مثل عائلات الجربوعي والزحاف والغرياني وجميع وعياد والمسدي[١٠٨]، وغيرها وتوضح معاملات وتركات هؤلاء التجار هذا الدور بوضوح؛ فالخواجا علي بن أحمد بن سعيد المغربي وهو أحد أبناء آل الجربوعي في سفاقص هاجر إلى الإسكندرية ثم استقر في رشيد وكان يعمل وكيلاً لعائلته في مصر وكان بينه وبين أخويه محمد وسعيد شركة لذلك الهدف [١٠٩]، حيث كان يرسل إليهم بالبن الذي كان يجد إقبالاً كبيراً في سفاقص بينما كانوا يرسلون إليه بالزيت والصابون. وعند وفاته ترك

لخواجا على ٣٢٠ قنطاراً من البن كان بصدد إرسالها إلى عائلته، وكان أخواه قد أرسلا له ٢٣٩ قنطاراً من الزيت و ٣٥ قنطاراً من الصابون[١١٠]، واستقر أحد أبناء عائلة لمسدي في رشيد وهو علي بن أحمد المسدي السفاقصي واستطاع تكوين شبكة تجارية تمتد من جدة إلى القاهرة ثم رشيد إلى سفاقص، فكان له وكيل في جدة هو عبد الله لحسيري كان يرسل إليه بالبن وبالبضائع الهندية وكان على يعيد تصدير ما أرسله وكيله في جدة إلى والده أحمد في سفاقص[١١١].

إن دراسة وتحليل المعاملات التجارية والتركات التي خلفها التجار المغاربة توضح الدور المهم لتجارة البن المعاد تصديره إلى بلدان المغرب[١١٢]. أما استيف فقد قدر ما كان يصدر من مصر إلى بلدان المغرب في نهاية القرن الثامن عشر عن طريق البحر بـ ٣٥٠ قنطاراً[١١٣]. ورغم صغر حجم هذه الكمية، إلا أنها تتفق مع التراجع الذي أصاب تجارة البن اليمنى المعاد تصديره عبر مصر بعد زراعة البن في العالم الجديد، حيث أصبحت فرنسا تمد بلدان الشمال الأفريقي بجزء رئيسي من احتياجاتها بالبن الأمريكي[١١٤] الأقل كثيراً في الثمن عن البن اليمنى كما كان البخور مادة مهمة للتجارة بين مصر وبلدان المغرب، أيضاً وقد حرص التجار المغاربة على أن يشحنوا بضائعهم متفرقة في العديد من السفن تجنباً لحدوث خسائر فادحة بغرق السفن أو تعرضها للقراصنة أو حتى احتراقها، كما كونوا شركات صغيرة متعددة مع بعضهم بهدف تقسيم رأس المال ووجوده في أكثر من مكان وأكثر من سلعة وبالتالي تقليل مخاطر الخسارة أو المصادرة.

وبسبب استخدام السفن الأوربية في عمليات النقل، فقد كانت العلاقات التجارية بين مصر وبلدان المغرب العربي تتأثر عند حدوث حروب وصراعات عسكرية بين الدول الأوربية، فمثلاً وبسبب حرب السنوات السبع بين إنجلترا وفرنسا (١٧٥٧-١٧٦٣) حدث اضطراب كبير في حركة النقل في البحر المتوسط وتبدو من خلال الوثائق واضحة، ففي سنة ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م شحن الحاج أحمد المرغنى السفاقصي ١٥٣ قنطاراً من الكتان في مركب فرنسي من الإسكندرية لينقلها إلى مدينة تونس، غير

أنه بسبب الحرب بين الإنجليز والفرنسيين فقد هاجمت السفن الإنجليزية السفينة الفرنسية واستولوا علي ما فيها[١١٥].

ثالثاً - دور التجار المغاربة في تجارة البحر الأحمر

ظلت تجارة البحر الأحمر هي التجارة الأكثر أهمية لمصر طوال العصر العثماني، فظلت توفر لمصر جزءاً مهماً من إيراداتها، حيث كانت مصر تعيد تصدير بضائع ومنتجات شرق إفريقيا والهند والجزيرة العربية إلى ولايات الدولة العثمانية في البحر المتوسط وأوربا. وبقيت فئة تجار القاهرة أو ما كان يطلق عليهم تجار الكارم[١١٦] تقوم بدور كبير في اقتصاديات البلاد طوال العصر العثماني، وقد تم تجاهل هذه الفئة تماماً طوال العصر العثماني من جانب عدد من المؤرخين والمستشرقين واعتبر هؤلاء طريق البحر الأحمر خلال العصر العثماني طريقاً مهجوراً يجب إحياءه من جديد[١١٧].

وتبدو مشكلة تجاهل دور تجار القاهرة في البحر الأحمر أكثر خطورة عندما ندرك أن الثقل الحقيقي لتجار مصر ظل طوال العصر العثماني في البحر الأحمر، فظل شهبندر التجار في مصر دائماً هو كبير تجار البحر الأحمر، كما ظلت تجارة البحر الأحمر حتى في أسوأ حالتها تمثل ٣٦% من الحجم الإجمالي لتجارة مصر الخارجية[١١٨].

ورغم ما تردد مراراً عن أن مصر قد تلقت ضربة قاضية بتحول طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ابتداءً من عام٩٠٤هـ/١٤٩٨م في أعقاب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، إلا أن ذلك قد ذهب سدى الرياح أمام سيل الوثائق في الأرشيفات الأوربية[١١٩]، والأرشيف المصري[١٢٠]، والتي تثبت عودة تجارة التوابل إلى البحر الأحمر لكامل نشاطها، وحيث عادت الإسكندرية إلى تمويل المدن والموانى الإيطالية بالتوابل مرة أخرى[١٢١]، وإلى أن انهمك تجار مصر في تجارة البن وأحكم الهولنديون سيطرتهم على تجارة التوابل في الربع الثاني من القرن السابع عشر ظلت التوابل تحتل المركز الأول في تجارة البحر الأحمر[١٢٢]، وكان البن قد حل محل التوابل منذ هذه الفترة حيث أصبحت أرباحه أعلى بكثير من التوابل وأسواقه أكثر استقراراً

حيث كانت اليمن المصدر الوحيد لإنتاج البن حتى الربع الثاني من القرن الثامن عشر[١٢٣].

وقد قامت مصر بدور محوري نشط في إعادة تصدير البن إلى إسطنبول ومدن الأناضول والروميلي وبلدان المغرب وأوربا، حيث استأثرت مصر وحدها بحوالي مائة ألف قنطاراً من البن في كل عام من إجمالي ما كانت تنتجه اليمن والبالغ مائتي ألف قنطاراً. وإلى جانب البن فقد شهدت تجارة البحر الأحمر دخول منتج جديد أيضاً أصبح يجد إقبالاً عارماً في منطقة حوض البحر المتوسط، بل وفى الأسواق العالمية كلها وهى الأقمشة الهندية القطنية. وإلى جانب ذلك فقد كان للبخور وللصمغ العربي والعقاقير الطبية المختلفة والخزفيات الصينية والحرير الفارسي دور كبير في تفعيل حجم تجارة البحر الأحمر حيث كانت جميعها سلعاً مطلوبة بشدة في حوض البحر المتوسط [١٢٤].

وقد جذب هذا النشاط التجاري الكبير في البحر الأحمر عدداً كبيراً من التجار والعائلات التجارية المغربية منذ وقت جد مبكر من العصر العثماني وقامت عائلات مثل أمغار والحضري والفهمي والكريماني وفحيمة والرويعي والقسنطيني وغيرها بدور فاعل في هذه التجارة، حتى أن الوثائق تطلق على العديد من هؤلاء التجار اللقب الذي تميز به كبار تجار التوابل في العصر المملوكي" عين أعيان التجار الكارمية"[١٢٥]، حيث استقر عدد كبير من أفراد هذه العائلات في جدة ومكة ومخا وعملوا وكلاء لعائلاتهم، إذ حرصت العائلات المغربية التي استقرت في مصر على إرسال الأفراد الأصغر سناً أو ما يمكن أن يطلق عليه الرجل الثاني في العائلة إلى هذه الموانئ أو حتى للهند للعمل وكلاء لهم بهدف تمرينهم على العمل التجاري أو لإنجاز مصالح وأعمال العائلة بهذه المدن[١٢٦].

بينما كان الآباء أو الأخوة الأكبر سناً يبقون في القاهرة لإدارة الشبكة التجارية، فالخواجا الكبير أحمد الرويعي أرسل أخيه محمد بن أحمد الرويعي إلى جدة حيث استقر بها وكان يرسل إليه بالتوابل، وفى عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م قرر أن يعين ابن أخته فاطمة، محمد بن منصور بن محمد فار وكيلاً عنه في مخا في مقابل ١٥٠ دينار في كل عام من أجل إنجاز أعمال أكبر عن ذي قبل بعد النشاط الملموس لتجارة البن [١٢٧] وتوضح

دراسة النشاط التجاري لآل الرويعي مدى النشاط الواسع لهم في تجارة التوابل، حيث كان الخواجا أحمد الرويعي يمتلك واحدة من أضخم الشبكات التجارية التي تغطي تجارة التوابل من منابعها في الهند وحتى أماكن تصديرها في الإسكندرية والتي كان يمتلك بها حواصل " مخازن " عديدة في حارة المغاربة حيث كانت نشأته الأولى، وتوضح أحد وثائق الإسكندرية ما تركه الخواجا أحمد الرويعي في هذه الحواصل بعد وفاته في سنة ١٠٢١هـ / ١٦١٢م [١٢٨].

اسم السلعة	بخور جاوى	فلفل	قرفة	نيله	بخور	جوزبيل	ذرينة
الكمية بالقنطار	١٨	١٦٢	٨٦	٦٢	١٣٧	٧١	٢٢

ولعل ذلك يوضح الدور الضخم الذي كان يقوم آل الرويعي وغيرهم في تجارة البحر الأحمر، وهو ما جعل هؤلاء التجار يستحقون لقب عين أعيان الخواجكية الكارمية بمصر المحمية الذي أطلقته عليهم وثائق محكمة الإسكندرية [١٢٩].

وقد قام عدد كبير من التجار المغاربة المتوسطين بعمليات تمويل الصفقات التجارية لجلب التوابل من مصادرها في الهند، فمثلاً في سنة ٩٩٤هـ/١٥٨٥م قام الخواجا سليمان بن سعيد بن موسى المغربي الجربي الشهير بالقلاح بالاتفاق مع الحاج محمد بن يفرن المغربي المعروف بالجبالي لتمويل صفقتين لشراء التوابل من كالكتا بالهند[١٣٠].

ورغم كل ما يمكن قوله عن دور التجار المغاربة في تجارة البحر الأحمر والتوابل إبان هذه المرحلة، فلم يكن المغاربة هم أصحاب الكلمة الأولى في هذه التجارة، بل كانوا يأتون في الأهمية الثانية بعد العناصر الشامية التي كانت تقوم بالدور الأول والمحوري في هذه التجارة، حيث كانت تمتلك آليات العمل التجاري في البحر الأحمر منذ وقت جد مبكر، ويشهد على ذلك الدور المهم الذي كانت تقوم به عائلات آل الجمال وأبي طاقية وآل يغمور وعريقات والذهبي والدهان والعاصي وابن الكركيه [١٣١]، وغيرها الكثير من العائلات الشامية التي كانت ترتكز في وجودها على ماضي تجارى قوى في

مصر، حيث قام الشوام بدور بارز في هذه التجارة منذ العصر المملوكي وكانوا عنصراً أساسياً في التجارة الكارمية [١٣٢].

ومنذ ظهور البن بدأ نجم العناصر المغربية في البزوغ بقوة على الساحة التجارية المصرية، فتوضح وثائق المحاكم الشرعية اندفاع التجار المغاربة إلى تجارته بقوة [١٣٣]، حيث عمل عدد من التجار السفارين المغاربة على جلبه من مصادره في اليمن، حيث ظل التجار الشوام منهمكين في تجارة التوابل، كما كانوا أكثر محافظة تجاه البن حيث ظل طوال القرن السادس عشر محور صراع حول تحليله وتحريمه. وتشير نيللي حنا إلى أن أول صفقة عقدها إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار في البن كانت سنة ١٠١٢هـ/١٦٠٣م مما يعكس تأخر دخول كبير التجار الشوام في مصر في هذه التجارة [١٣٤].

وتوضح تركة الخواجا درويش بن قاسم بن علي الشهير بغروش المغربي والذي توفى في سنة ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م مدى التحول الذي حدث في تجارة التجار المغاربة؛ فهذا الرجل كان تاجر توابل في الأساس، إلا أنه تحول من التوابل إلى البن بصورة سريعة. فنجده قد ترك ٢٢١ قنطاراً من البن في حواصله بوكالة العسل ووكالة الفسقية، وبعد مضي شهرين من وفاته وصل له من وكلائه في جدة ومخا ٦٩٣ قنطاراً من البن، فهذه الكميات الكبيرة من البن والتي مثلت حوالي ٨٠ % من تركته[١٣٥] تعكس تحولاً سريعاً قام به عدد كبير من التجار المغاربة في نشاطهم التجاري، وأصبحت عائلة جلمام أكبر وأهم مؤسسة تجارية في مصر لشراء البن من مصادره الأولى وإعادة تصديره إلى إسطنبول والأناضول والروميلي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر[١٣٦]، وقد حدث نفس التحول التجاري لعدد كبير من العائلات المغربية التي اندفعت إلى تجارة البن مثل عائلات فحيمة وديلون والشرايبي وغيرها [١٣٧]، مما جعل للمغاربة سيطرة أقوى على تجارة البحر الأحمر، فكانت لهم السيطرة الأولى والقبضة الأقوى خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، بخاصة بعد الهجرة الفاسية إلى مصر، ومع تراجع تجارة البن بدأ التراجع أيضاً في قوة السيطرة المغربية ويرجع ذلك إلى أن التجار الفاسيين

وجزءاً مهماً من التونسيين والطرابلسيين كانوا يعتمدون على تصريف البن في مصر أو إعادة تصديره إلى المغرب العربي وأوربا[١٣٨]؛ فلم يكونوا يمتلكون شبكات تجارية فاعلة بصورة كبيرة في الأناضول والروميلي، وهما الإقليمين اللذين ظلا على ولائهما للبن اليمني، حيث أصبح التجار الأتراك أكثر فاعلية في تجارته بخاصة بعد نشاطهم أيضاً في الدخان الوارد من تركيا؛ فأصبحت عائلات الملاطيلي والخربطلي والعنتبلي والألأيلي وغيرها من العائلات التركية أقوى نفوذاً وتأثيراً في تجارة البحر الأحمر [١٣٩]، فيما تراجع التجار المغاربة إلى المرتبة الثانية حيث سيطروا على تجارة الأقمشة الهندية [١٤٠].

وإلى جانب التوابل والبن والأقمشة الهندية، كان البخور يحتل مكانة كبيرة في حجم تجارة التجار المغاربة في البحر الأحمر، حيث كان البخور سلعة مطلوبة في جميع أسواق البحر المتوسط، وكان يأتي من الهند وسومطرة ومنطقة ظفار في وسط الشاطئ الجنوبي للجزيرة العربية وكان بخور المنطقة الأخيرة هو أفضل أنواع البخور[١٤١]، وكانت مصر تستورد من جدة في كل عام ٧٥٠٠ قنطاراً من البخور بالإضافة إلى كميات كبيرة كانت تزيد عن ذلك كثيراً تأتي في كل عام بصحبة قافلة الحج. وكانت مصر تعيد تصدير جزء كبير من البخور الوارد إليها إلى بلدان المغرب وأوربا غير أن الجزء الأكبر منه كان يعاد تصديره إلى الأناضول والروميلي[١٤٢].

وقد حرص التجار المغاربة على جلب البخور بكميات كبيرة مع التوابل والبن والأقمشة، حيث كان البخور سلعة يمكن جلبها دون خوف كبير حيث كان الطلب عليه كبير وأسعاره مستقرة، وكانت تعليمات التجار إلى وكلائهم بشراء كل ما يمكن شراؤه بدون تردد [١٤٣]. وقد قام آل الشرايبي منذ استقرارهم بمصر بدور كبير في عمليات شراء البخور من مصادره الأولى وإعادة تصديره إلى أسواق البحر المتوسط. وتوضح تركة الجد الأكبر لآل الشرايبي الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي المتوفى في سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م مدى الدور الذي كان يقوم به في العمليات التجارية الخاصة بالبخور حيث ترك الرجل ٩٨٨ قنطاراً منه مثلت حوالي ١٨% من إجمالي تركته[١٤٤]،

أما حفيده الخواجا قاسم الشرايبي شهبندر تجار مصر، فقد ترك ١٧٧ قنطاراً في تركته كانت تمثل حوالي ٥% من تركته [١٤٥].

كما كانت الشركة التجارية الكبيرة القائمة بين الخواجا محمد بن عطية اللوبرى والخواجا أحمد جميع والخواجا إبراهيم القابسى واحدة من أهم الشركات الكبرى العاملة في إعادة تصدير سلع الشرق إلى إسطنبول والمدن المغربية، حيث كان للشركة وكيل في تونس هو إبراهيم العش ووكيل في إسطنبول هو الحاج محمد بن سعد، وعند وفاته في سنة ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م ترك الخواجا محمد اللوبرى لحساب الشركة ٦٩ قنطاراً من البن و٩٠ قنطاراً من البخور و١٢ قنطاراً من القرفة [١٤٦].

ورغم أن الحبوب المصدرة إلى الحجاز من مصر كانت محوراً أساسياً في التجارة المصرية في البحر الأحمر إلا أن المغاربة لم يكن لهم دور كبير في هذه التجارة، فيما عدا عدد قليل من العائلات المغربية الكبرى فلم تقم العائلات التجارية الوسطى المغربية بدور ذي أهمية في عمليات تصدير الحبوب إلى الحجاز حيث فضلت هذه العائلات تصدير السلع الخفيفة مثل المصنوعات الأوربية والأقمشة المصرية، وكانت عائلة الشرايبي هي صاحبة الدور الأول في عملية تصدير الحبوب سواء من القصير أو من السويس. وقد ساعدهم على ذلك دخولهم المبكر في عمليات التزام القرى، حيث كانوا يعيدون تصدير ما أنتجته القرى الواقعة في التزامهم والتزامات أصدقائهم من الأمراء المماليك، فالخواجا محمد الدادى الشرايبي كان يمتلك سفينتين تشحنان بالحبوب أمام ميناء القصير في سنة ١١١٠هـ/ ١٦٩٩م [١٤٧]. أما قاسم ابنه فقد كون شركة مع الأمير صالح القازداغلى الشهير بالفلاح، كان صالح بموجبها يقوم بتحويل الحبوب المنتجة في التزامه إلى الخواجا قاسم في القصير والسويس؛ ففي سنة ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م بلغت قيمة ما حوله الأمير صالح إلى جدة ما قيمته ٣٧٥,٠٠٠ بارة [١٤٨]. كما كان عثمان بك قد حول إليه أيضاً في مخازنه في بولاق ١٣٠٨ إردباً من القمح قيمتها ٦٥٤٠٠ بارة، وكان لقاسم وكلاء في بولاق وقنا كان عليهم إعداد الحبوب والتعاقد مع العربان لنقلها إلى السويس

والقصير، كما كان له وكلاء في السويس والقصير لإعادة شحن هذه الحبوب إلى ينبع وجدة (١٤٩).

أما الخواجا أحمد بن طاهر بن مسعود الشرايبي وابن عمه أحمد بن على مسعود الشرايبي، فقد كونا شركة فيما بينهما كان لكل منهما فيها النصف وكانا يرسلان إلى جدة البضائع الواردة من أوربا وإسطنبول مثل الأقمشة الجوخ والمرايا والسكاكين والخرز والحديد والنحاس والأخشاب وغير ذلك، فبلغ ما كان لهم في جدة تحت أيدي وكيليهما عبد القادر النمارى وسالم الشرايبي في سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م بضائع قيمتها ٦٩٠,٦٩٠بارة، كما كان لهما تحت يدي وكيلهما محمد مبارك في ينبع ١٩٨ قنطاراً من الدقيق و ٣٧٠٨٠ بارة، وفى نفس العام قام الوكيلان عبد القادر النمارى وسالم الشرايبي بشحن ١٢٠ قنطاراً من البن في المراكب من جدة لحساب الشركة في مصر (١٥٠) كما كان للخواجا عبد العزيز بن على غراب دور كبير في تجارة الحبوب أيضاً ففي سنة ١١٤٤هـ/ ١٧٣١م أرسل إلى وكيله في جدة على العمري ٣٥٥ حملاً من الفول والقمح والعدس والأرز، كما كان له تحت يد وكيله في السويس ٣٦٩ محل من الحبوب المختلفة أيضاً (١٥١) وإلى جانب الحبوب المصرية والأقمشة الكتانية والسلع الأوربية والعثمانية مثلت العملات الفضية الأوربية والذهبية العثمانية وتراب الذهب المسكوك في مصر أهم الصادرات المصرية إلى جدة ومخا والهند.

ولم تكن الإدارة المصرية تحصل أية رسوم جمركية على السلع المصدرة إلى جدة سواء كانت بضائع مصرية أو أوروبية (١٥٢) وكانت تهدف من ذلك إلي تشجيع التجار على تصدير هذه البضائع لوقف انهمار وتدفق المعادن الثمينة إلى جدة والهند، وكذلك لأن الجزء الرئيسي من هذه الصادرات كان يتمثل في الحبوب والمواد الغذائية التي كان الحجاز في حاجة ضرورية إليها، وبالتالي كان فرض ضرائب على هذه السلع يؤدى إلى ارتفاع أسعارها في الحجاز بصورة كبيرة، وهو ما لم تكن الدولة العثمانية راعية الحرمين الشريفين ترغب في حدوثه. علي العموم فقد كانت مصر تعيد تصدير كل ما يمكن تصديره من المعادن من أجل استيراد التوابل والبن والأقمشة القطنية (١٥٣)، وهكذا قام

المغاربة بدور فاعل في تجارة البحر الأحمر، سيطروا عليها أحياناً وتراجعوا أحياناً أخرى، إلا أن دورهم ظل طوال العصر العثماني مهماً في هذه التجارة.

كما لعبت قافلة الحج دوراً كبيراً في تفعيل التجارة داخل بنيان الدولة العثمانية. بل والعالم الإسلامي كله. وقد كان للقاهرة بوصفها واحدة من أهم نقاط تجمع الحجيج لوصولهم إلى مقصدهم في مكة والمدينة دوراً حيوياً في إعطاء هذه التجارة حيوية وفاعلية كبيرة؛ فمع بداية شهر شوال من كل عام كان يتجمع في القاهرة حوالي أربعون ألفاً من الحجيج والتجار قاصدين مكة ليس فقط من أجل إتمام مناسك الحج، بل من أجل عقد الصفقات التجارية على أساس تبادل منتجات البحر المتوسط بمنتجات جنوب شرق آسيا وجنوب غرب إفريقيا(١٥٤)، فإلى مكة كان يتم نقل البضائع الهندية والأفريقية واليمنية، حيث يعقد أكبر سوق إسلامي يؤتى إليه بجميع بضائع الشرق؛ فالمر والبخور والعقاقير الطبية والأقمشة الهندية والحرير الفارسي والخزفيات الصينية والبن اليمنى وغيرها الكثير كانت كلها تنقل إلى مكة استعداداً لوصول الحجيج، حيث تشهد مكة أكبر حركة تبادل تجارى بين منتجات الشرق والسلع الغربية من المرجان والرصاص والزجاج والحديد والنحاس والأسلحة النارية وغيرها. لقد كانت مكة تبدو أثناء الحج أثرى سوق في العالم؛ فما من سلعة في ناحية من نواحي العالم إلا وجدت بها (١٥٥).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد عدد التجار في قافلة الحج، فلا شك أن كل حاج حرص على شراء عدد من السلع هدايا أو للتجارة بهدف تعويض ما أنفقه خلال رحلة الحج ولم تكن السلع التي يحملها الحجيج من مكة أو إليها معفية من الجمارك فحسب، بل لم تخضع لأي تفتيش جمركي(١٥٦)، وقد أسهم التجار المغاربة بالدور التجاري الأول في قافلة الحج المصرية (١٥٧). ويرجع ذلك إلى أن عدداً كبيراً من التجار المغاربة المقيمين في القاهرة حرصوا على السفر صحبة قافلة الحج في كل عام بأنفسهم فالجبرتي مثلاً عند ترجمته لشهبندر التجار أحمد بن عبد السلام يقول: " وصار يسافر إلى الحجاز في كل سنة مقوماً مثل أبيه " (١٥٨).

كما أن التجار المغاربة وجدوا في الحجاج المغاربة فرصة كبيرة للاستفادة من سفرهم صحبة القافلة، حيث كانت الثقة المتبادلة بينهم أداة صالحة لإتمام مثل هذا النوع من الصفقات في كل عام، فقدموا إليهم الأموال لجلب البضائع ومولوهم لشراء الأقمشة الهندية أو البخور والبن فمثلاً في العام ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م قدم الحاج محمد الدادى الشرايبي إلى الحاج محمد بن محمد المنجور المغربي والحاج عبد الباري بن محمد المغربي المتوجهين صحبة قافلة الحج مبلغ ١٣٠٠٠٠ بارة واشترط عليهم شراء أقمشة هندية بها من مكة عند عودتهم، على أن يكون الربح بعد إخراج رأس المال والمصاريف الثلثين للخواجا والثلث للرجلين(١٥٩).

وقد حرص التجار المغاربة عند سفر زملائهم من التجار الموثوق في أماناتهم على إعطائهم إما بضائع أو نقود لشراء الأقمشة الهندية أو غيرها من السلع من مكة عند عودتهم. فمثلاً حرص الخواجا أحمد الشهير بحمدون بن محمد التونسي على إعطاء الحاج عبد الكريم برادة الفاسى عند سفره إلى مكة في سنة ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م أقمشة كتانية قيمتها ٣٥٤ ريالاً ليبيعها له في مكة ويجلب بثمنها أقمشة هندية (١٦٠).

لقد كان الحج واحداً من أهم الدعائم الأساسية في نظام التجارة في العالم الإسلامي قاطبة حيث كانت الاستعدادات تبدأ له في كل مكان على حسب الموقع الجغرافي وزمن وصول الرحلة. ففي مراكش كانت الاستعدادات تبدأ لخروج موكب الحج في رجب ليصل المغاربة إلى القاهرة قبيل نهاية رمضان، يحملون معهم البرانس والطرابيش والنعال والكبريت وغيرها من السلع (١٦١) حيث كانوا يسوقون هذه السلع في مصر والحجاز، وعند عودتهم حرص الحجاج المغاربة على جلب كميات كبيرة من البن والأقمشة القطنية بهدف بيعه في القاهرة أو حتى في تونس وفاس وغيرها من المدن المغربية، من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح تمكنهم من تغطية نفقات الرحلة (١٦٢).

وتجسد تركات التجار المغاربة المتوفين في طريق الحج الدور المهم الذي أسهم به التجار المغاربة في تنشيط حركة التجارة عبر قافلة الحج، فعندما توفى الحاج محمد بن موسى بن على المغربي في طريق العودة في سنة ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م ترك الرجل ٢١

ثوباً من الأقمشة الهندية إضافة إلى تسعة قناطير من البخور و٣٠ قنطاراً من البن حيث وصلت قيمة هذه السلع إلى ٥٦١٢ ريالاً [١٦٣] أما الحاج محمد بن سعيد الزوارى المغربي فقد توفى عند العودة في نخل وقد ترك ١١ قنطاراً من البخور وكميات كبيرة من الأقمشة الهندية قيمتها ٢٤٠٤٠ريال إضافة إلى ثلاثة جواري[١٦٤]. ولكن الخواجا محمد بن عطية اللوبرى توفى عند ذهابه إلى مكة في نبط وكان بصحبته ٢١ حملاً من الأقمشة الكتالية المصرية والجوخية والأوربية [١٦٥].

وفى ذات الوقت أسهم الحج في الترابط الاجتماعي بين المغاربة في مصر وذويهم في أوطانهم الأصلية، حيث كان الحج بمثابة رباط بين فرع القاهرة وسفاقص والجزائر وفاس ينقل أخبارهم كما يسهم في نقل تركات المتوفين إلى ذويهم [١٦٦].

رابعاً- دور التجار المغاربة في تجارة مصر مع غرب إفريقيا:

قام المغاربة بالدور الأول في تجارة مصر مع بلدان غرب إفريقيا ممثلة فيما كان يطلق عليه مملكتي السونغاي وبرنوكانو[١٦٧]. ويعود ذلك الدور الكبير الذي قام به المغاربة في هذه التجارة إلى عاملين هما:

أولاً: ارتباط عدد كبير من التجار المغاربة بعلاقات تجارية قوية بمناطق التجارة في غرب إفريقيا قبل هجرتهم إلى مصر، حيث تمرست العائلات التجارية في بلدان الشمال الأفريقي كلها على هذه التجارة وكانت محوراً رئيسياً من نشاطها وكانت هذه العائلات تعي آليات هذه التجارة جيداً [١٦٨] حيث ظلت مدن الشمال الأفريقي واحدة من أهم مصادر وصول الذهب الإفريقي إلى أوربا. وقد حاول الأسبان سنة ٩١٧هـ/ ١٥١١م احتلال طرابلس من أجل السيطرة على تجارة الذهب [١٦٩]. ويكفى الإشارة فقط إلى ذلك الدور الكبير الذي كان يلعبه ملح تعازه في تجارة الذهب [١٧٠].

ثانياً: استقرار عدد كبير من العائلات والأسر المغربية في هذه المناطق حيث ساعدت الهجرة المورسكية على استقرار أعداد كبيرة منهم في هذه المناطق [١٧١]، مما أسهم في تفعيل دور التجار المغاربة في هذه التجارة حيث أسهم

ذلك في وجود وكلاء دائمين لهم بهذه المناطق، فاستطاعوا تكوين شبكات تجارية كبيرة لجلب بضائع ومنتجات غرب إفريقيا إلى مصر. ويمكن القول أن الهجرة المغربية إلى مصر أو الوجود المغربي الكثيف في مصر هو الذي ساعد على اجتياز أزمة النقود والمعادن وحتى منتصف القرن السادس عشر بسبب توقف وصول الذهب التكروري إلى مصر، حيث استطاع التجار المغاربة السيطرة التامة على هذه التجارة المربحة، وعملوا على تطوير آلياتها، فعدلوا من المنسوجات المصدرة إلى هذه المناطق حتى تتناسب وذوق أهالي هذه المنطقة حيث كانت تصنع لهم ملابس خاصة عرفت " بالتكرورية " (١٧٢) كان يمزج فيها الكتان مع القطن وأصبحت منفلوط وأسيوط وحتى طولون بالقاهرة مناطق رئيسية لإنتاج هذه المنسوجات لتصديرها إلى كانو وتمبكتو، كما كانوا يجلبون لهذه التجارة الخيول التي أعدت خصيصاً لهذه التجارة في الفيوم (١٧٣)، واستوردوا لهذه التجارة كل ما كانت تحتاجه فقام التجار المغاربة في البحر الأحمر باستيراد الكودة واللؤلؤ والأقمشة الهندية واستوردوا من إسطنبول النحاس الذي كان مطلباً قوياً في هذه المناطق واستوردوا من أوربا الأسلحة والمنتجات الزجاجية من الخرز والمرايا وغيرها (١٧٤).

وقد ساهم الحج بدوراً بارز في عمليات تنظيم هذه التجارة، حيث كان التجار المغاربة يرافقون الحجيج ليصلوا إلى مصر في شهر رمضان قبل خروج قافلة الحج بحوالي نصف شهر في وقت تكون أسعار الذهب قد بدأت في الارتفاع لتزايد الطلب عليه لتمويل قافلة الحج المتوجهة إلى الحجاز، حيث يرافق الحجاج التكروريين قافلة الحج المصري إلى الحجاز (١٧٥)، وعند عودة الحجاج من الحجاز يبدأ التجار المغاربة في تجهيز القافلة المتوجهة إلى غرب إفريقيا، فيزودونها بعدد من البضائع الواردة بصحبة قافلة الحج مثل الكودة والبخور واللؤلؤ والأقمشة الهندية والبن وتتحرك هذه القافلة في بداية

شهر صفر لتعود في رمضان من العام التالي تحمل معها تراب الذهب والرقيق وسن الفيل وريش النعام (١٧٦).

لقد قامت العائلات المغربية التي استقرت في مصر خاصة منها الطرابلسية بالدور الأول فى هذه التجارة وتكفى الإشارة فقط إلى ذلك الدور الكبير لعائلات تربانه ورحومة والزوارى والغريانى(١٧٧) في هذه التجارة؛ فعائلة الغريانى مثلاً استقرت في مصر في النصف الثاني من القرن السابع عشر وقد أقام الأخوان عبد الله ومحمد ولدا عبد الرحمن المغربي الطرابلسى الشهير بالغريانى شركة فيما بينهما مناصفة وكانا يترددان بين القاهرة وتمبكتو، وقد استقر محمد وهو الأخ الأصغر في تمبكتو وترك أولاده تحت رعاية أخيه في القاهرة، وكان محمد يستخدم وكلاء ومندوبين لإيصال الذهب إلى أخيه في القاهرة.

ومع استقرار محمد في تمبكتو كون شبكة تجارية فرعية لجلب الملح من تعازه وبيعه في تمبكتو ففي سنة ١١٣٥هـ/١٦٢٥م كان له ثلاثة وكلاء يجلبون إليه الملح وهم عثمان الحناوي ومحمد الغدامسي ومحمد جسوس، حيث ما كان تحت أيديهم لمحمد على الترتيب ١٢٧٥ مثقالاً، و ٢٠٠ مثقالاً، ٧١٠ مثقالاً، أما ما كان أرسله محمد إلى أخيه عبد الله في مصر فكان على التوالي ما هو على يد الحاج عبد الحفيظ ١١٦٩ مثقالاً وما هو على يد الحاج ميلاد السواكنى ١٠٠٠ مثقالاً وعلى يد عمر رمضان الأوجلى ١٠٠٠ مثقالاً أخرى، هذا إضافة إلى خمسمائة مثقال أرسلها بصحبة عبد الحفيظ أيضاً لتجهيز ابنته فاطمة للزواج، وقد قدر ما تركه الخواجا محمد عند وفاته سنة ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م خاصته من غير أموال أخيه بـ ١٢٧٤٨ مثقال أي حوالي ١,٩١٢,٢٠٠بارة(١٧٨). كما قامت العائلات التي استقرت في الإسكندرية بدور مهم في عمليات شراء الذهب من طرابلس ومن تمبكتو وكانو، فكان للخواجا إبراهيم بن عبيد تربانه شركة هامة للتجارة في تراب الذهب مع الخواجا إبراهيم بن سعيد بن مؤمن كان رأس مالها ١٣٥,٥٠٠ بارة بحق النصف لكل منهما (١٧٩).

كما قامت عائلة جبريل الأندلسية بدور مشابه لآل الغرياني أيضاً في تجارة الذهب والرقيق، فكان الخواجا عبد الله بن رحومه بن جبريل يرسل بالنحاس والأقمشة إلى تمبكتو لجلب الرقيق والذهب فكان له بها سنة ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م أقمشة قيمتها ١٨٦,٤٥٠ بارة إضافة إلى خمسة عشر قنطاراً من النحاس قيمتهم ٢٢,٥٠٠ بارة(١٨٠).

وكان الخواجا قاسم بن عمرو بن محمد المغربي الشهير بالجدي الذي أصبح فيما بعد شيخاً لسوق طولون واحداً من كبار التجار الذين حرصوا على تمويل جلب الذهب من منابعه في غرب إفريقيا؛ ففي سنة ٩٩١هـ / ١٥٨٣م تعاقد قاسم مع ثلاثة من التجار السفارين المتوجهين إلى كانو لجلب من تراب الذهب، فتعاقد مع على بن سليمان بن سعيد المغربي الجربي ابن ملاعب على جلب ١٣٥٠ مثقالاً (١٨١)، وتعاقد مع أحمد بن موسى بن محمد الزوارى لجلب ١٢٠٠ مثقالاً (١٨٢)، أما الحاج سعيد بن أبي لوح بن سليمان الجربي فقد تعاقد معه لجلب ٣٠٣٠ مثقالاً (١٨٣).

مما يوضح الدور الكبير الذي كان يقوم به كبار التجار المغاربة لتمويل تجارة تراب الذهب، حيث قدم إليهم الخواجا قاسم الجدي أقمشة وخرزاً وكوده وسلعاً وأدوات نحاسية حيث كانت هذه السلع تجد إقبالاً كبيراً في كانو، وعلى الجانب الآخر كان الحاج على بن سليمان بن سعيد الشهير بابن ملاعب قد تعاقد مع أربعة تجار لتمويل سفره في نفس العام إلى كانو لجلب ٣١١٥ مثقالاً من تراب الذهب من كانو (١٨٤).
وكان لعائلات البحار والبرجي دور لا يقل عن هذه العائلات في هذه التجارة (١٨٥).

وهكذا فإن التجار المغاربة سيطروا على آليات وأدوات تجارة الذهب، وكانوا الوسيط الذي لا غنى عنه لكل من أراد الحصول عليه في مصر فلم يكن أمام كبار التجار في القاهرة أو التجار اليهود للحصول على تراب الذهب، إلا تمويل التجار المغاربة المتوسطين بالبضائع للحصول على هذه السلعة الثمينة، ففي سنة ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م كان للخواجا الشهير إسماعيل أبو طاقية شهبندر تجار مصر ٢٦٨٥ مثقالاً من

الذهب لدى الخواجا محمد بن أحمد جعوان المسراتي، وفى سنة ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م مول أبو طاقية أربعة تجار من المغاربة بالبضائع لجلب ٤٠٠٠ مثقالاً من الذهب (١٨٦).

وقد ارتبطت بتجارة الذهب تجارة الرقيق التي كانت من أغنى وأربح الصفقات التجارية، حيث كانت أسواق القاهرة مركزاً لتجميع الرقيق الأسود من داخل إفريقيا وتوزيعه على المدن الكبرى في الشام والأناضول، حيث كانت إسطنبول في حاجة دائمة لمزيد من الرقيق، خاصة الإناث حيث استخدمن للعمل في المنازل (١٨٧). ولم يكن التجار يدفعون أموالاً عند شراء هؤلاء الرقيق، بل كانوا يقايضون بثمنهم قماشاً، فكان العبد يقدر بأربع أو خمس قطع من قماش الكتان المصنوع في أسيوط أو قماش قطن المحلة، وكان استيراد العبيد عموماً يمثل نصف الواردات من إفريقيا فبلغت ٢٤ مليون بارة من حوالي ٤٧ مليون بارة (١٨٨).

وكان تاجر الرقيق الأسود في القاهرة يسمى بالجلاب وينتمي عادة لطائفة الجلابة(١٨٩) حيث كان لها شيخ ونقيبان وتضم عدد من التجار والدلالين(١٩٠). وقد تولى عدد من التجار المغاربة مشيخة هذه الطائفة، فالحاج خميس بن قاسم بن عبد الرحمن المغربي كان شيخاً لطايفة الدلالين في الرقيق الجلب سنة ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م (١٩١). والحاج عبد الكريم البنان المغربي التونسي كان شيخاً لطائفة الجلابة في سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٢م (١٩٢).

وكانت لتجارة الرقيق الأسود وكالتان، وكالة الجلابة بالصنادقية ووكالة الرقيق بالخراطين. ورغم أن عدداً قليلاً من التجار المغاربة كانوا من الجلابة، فإن تجار تراب الذهب كانوا في جلهم يحرصون دائماً على جلب الرقيق، حيث كان الرقيق سلعة مربحة بصورة كبيرة، فكان العبد يباع في القاهرة بثمن يزيد عن ثلاثة إلى خمسة أضعاف ثمن شرائه من إفريقيا(١٩٣)، فمثلاً الخواجا أحمد بن سعيد الجملي وهو تاجر جربي كبير كانت عائلته قد استقرت في مصر منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقامت بدور كبير في تجارة مصر الخارجية؛ فكان أحمد تاجراً في وكالة التركماني بالبندقيين، وكان يدير من حانوته بهذه الوكالة شبكة تجارية ضخمة وكان له وكلاء في جدة لإرسال البن

وكان له وكيلان في فزان لجلب تراب الذهب والرقيق، هما عبد السلام الطرودى والشيخ محمد يوسف فكان له في العام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م تحت يد الأول ١٨٠ مثقالاً من الذهب وثلاث جواري سود، وتحت يدي الثاني ٣٨ مثقالاً إضافة لجاريتين سود، حيث كان يعيد تصدير الجواري السود إلى إسطنبول ويستورد بدلاً منهن جواري أو مماليك من البيض حيث كن يجدن إقبالاً كبيراً بخاصة لدى الأمراء المماليك [١٩٤]، فالحاج محمد بن أبي بكر بن عربي المغربي توفي في العام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م وهو في فزان عندما كان قادماً إلى مصر، وكان بصحبته سبعة جواري سود قيمتهن ٤٧٢٤٤ بارة و ١١٢ مثقالاً من الذهب جلبهن من تمبكتو[١٩٥].

هكذا استطاعت العائلات التجارية المغربية أن تكون شبكات تجارية ممتدة كانت تشمل بلدان ومناطق عدة كانت هذه الشبكات تمتد من مناطق عديدة في غرب إفريقيا إلى القاهرة ومن القاهرة حتى الهند ولتشمل أيضاً إسطنبول وبلدان المغرب العربي.

خامساً. تجارة مصر مع بلاد الشام والدولة العثمانية

مثلت العلاقات التجارية بين مصر وإسطنبول ومدن الأناضول والروميلي والشام أهم العلاقات التجارية الخارجية للولاية المصرية. فطبقاً لتقديرات نائب القنصل الفرنسي في الإسكندرية، فقد كانت هذه التجارة تمثل حوالي ٥٠% من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية للولاية المصرية في سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م [١٩٦]. وكانت العلاقات التجارية بين مصر وإسطنبول قد تزايدت بصورة كبيرة في أعقاب دخول البن اليمني في التجارة المصرية، حيث كان البن يجد سوقاً واسعة وطلباً متزايداً فيها، وكانت إسطنبول منذ القرن السابع عشر أكبر مستهلك للقهوة في العالم، وكان الطلب على المنتجات الزراعية والحرفية المصرية كبيراً في إسطنبول أيضاً، فكانت المنسوجات الكتانية والسكر والحنا والأرز وغيرها منتجات تجد إقبالاً كبيراً بين سكان عاصمة السلطنة

والأقاليم المحيطة بها، وكانت مصر تستورد أخشاب الأناضول والحديد والنحاس والقصدير إلى جانب كميات ضخمة من الصابون والمنسوجات الصوفية [١٩٧].

أما تجارة مصر مع بلاد الشام فقد كانت تجارة تكاملية وهى الأقوى دائماً في علاقات مصر التجارية في عالم البحر المتوسط، فقد كان عدد كبير من المنتجات يزرع في أحدهما ويصنع في الأخر وقد يعاد تصديره إلى نفس الإقليم مثل الحرير والقطن وزيت الزيتون(الصابون) وغير ذلك.[١٩٨]

والواقع إن السؤال المهم والذي يطرح نفسه بإلحاح على الفور، هو هل كان للمغاربة دور في التجارة بين مصر وبلدان الشام والأناضول والروميلي؟ ألم يستطع التجار الشوام والعناصر التركية وهم العناصر التجارية النشطة إبان هذه الفترة السيطرة على هذه التجارة وهل تركوا للمغاربة فرصة الدخول في هذه التجارة بسهولة ؟ في البداية يجب التنويه بأنه كان هناك عاملان أساسيان أسهما في تفعيل دور المغاربة في التجارة في الحوض الشرقي من البحر المتوسط طوال الفترة العثمانية وهما:

أولاً: انتشار وتغلغل المغاربة في كافة المدن والموانئ العثمانية الواقعة في شرق المتوسط، ففي بورصة وأزمير وحلب ودمشق وبيروت وسالونيك وغيرها[١٩٩] من الموانئ والمدن العثمانية، كانت تغص بأعداد كبيرة من المغاربة إما من المهاجرين بعد سقوط غرناطة أو في أعقاب طرد المورسكيين أو ممن هاجروا من المدن المغربية، بل إن جل هذه المدن العثمانية كان بها طوائف للمغاربة، مما يعكس ثقل التواجد المغربي في هذه المدن، ففي بورصة مثلاً كانت توجد طائفة مغربية قوية كانت على علاقات قوية بالتجار المغاربة في الموانئ المصرية [٢٠٠]، وفى إسطنبول كان عدد المغاربة كبيراً لاسيما بعد عمليات طرد المورسكيين، حيث استقبلت إسطنبول أعداداً كبيرة منهم، أصبحوا يمثلون قوة يحسب حسابها في إسطنبول على المستوى السياسي والاقتصادي [٢٠١]. وقد ربطت العلاقات التجارية بين العائلات المغربية في إسطنبول والقاهرة، بل كانت عائلات مغربية عديدة لها فروعاً في مصر وإسطنبول مثل عائلات ابن عربية وجلمام والزوارى والغرياني وابن مؤمن ورحومة وميلاد وغيرها [٢٠٢].

وكان أي تاجر مغربي سواء في مصر أو في إسطنبول والأناضول وبلاد الشام يجد في أبناء جنسه في أي من هذه المناطق وكلاء يثق بهم ويؤمن إليهم، وهو ما ساعدهم على تكوين شبكات وصلات تجارية قوية بين إسطنبول والأناضول وبلاد الشام من جانب ومصر من جانب آخر[٢٠٣]، فعائلة بكوش "بكوس" كان لها فروع في إسطنبول والإسكندرية، وكان الخواجا سليمان بن مسعود الشهير ببكوش على الرغم من أنه من رؤساء البحر فى السويس فإنه كان يمتلك حالوتاً بإسطنبول بالقرب من ميناء المدينة كان ثمنه يبلغ ١٢٠٠٠ بارة [٢٠٤].

ثانياً: الدور المهم الذي قام به المغاربة في العمل البحري في البحر المتوسط سواء بالعمل بحارة على مراكب الدولة العثمانية، ويكفى الإشارة فقط إلى أن رئيس البحرية العثمانية (قبطان باشا) ظل لفترات طويلة من القيادات المغربية [٢٠٥]. كما أن عدداً كبيراً من التجار المغاربة بدءوا حياتهم التجارية بحارة على السفن أو كانت لديهم سفن خاصة يعملون عليها مثل عائلات جميع وغراب وغانم وكريشه وغيرها [٢٠٦]، حيث امتلك عدد كبير من التجار المغاربة المقيمين في رشيد والإسكندرية أسهماً وحصصاً في مراكب البحر المتوسط [٢٠٧].

وتوضح وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية أن عدداً كبيراً من العائلات الكبيرة التي قامت بدور مهم في النشاط الاقتصادي في الإسكندرية قد مارست النشاط والعمل البحريين في بداية حياتها في مصر، وكان هؤلاء يقومون بشحن السفن لحسابهم أو لحساب غيرهم بالبضائع إلى مدن شرق المتوسط [٢٠٨]. فمثلاً في العام ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م تم شحن ثلاثة عشر مركباً بالبضائع من ميناء الإسكندرية إلى إسطنبول كان منها أربعة مراكب يمتلكها تجار وبحارة من المغاربة وهى مراكب الجربوعي والفاوى والزوارى وكريشه[٢٠٩].

وإلى جانب ذلك أسهم المغاربة أيضاً في تنشيط عمليات النقل البحري بين موانئ مصر وشرق البحر المتوسط عن طريق غير مباشر أيضاً؛ فكانوا يستأجرون السفن الأوربية ويقومون بشحنها بالبضائع الخاصة بهم وببضائع التجار [٢١٠]. وكانت هذه

العمليات تشمل الموانئ التونسية والمصرية والشامية وإسطنبول وأزمير وسالونيك[٢١١]. فمثلاً في العام ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م قام الحاج محمد بن عبد الله المغربي البازركان[٢١٢] بدمياط بشحن مركب إنجليزي بـ ٢٢٣ إردباً من الأرز و ٨٥ بالة من القماش و١٨ قنطاراً من الكتان و١٠ ربط من الجلد الخام ليوصل ذلك لشركاء التجار في مدينة اللاذقية [٢١٣].

- وتوضح وثائق الإسكندرية علاقات الصداقة التي كانت تربط العائلات التونسية بوجه خاص بقادة السفن البنادقة والفرنسيين، حيث استطاع التجار التونسيون إدخال الطمأنينة إلى قلوب التجار في الموانئ المصرية ليشحنوا بضائعهم في هذه السفن التي استأجروها من الأوربيين [٢١٤]. وقد استفادت هذه العائلات المغربية أموالاً كبيرة من وراء ذلك حيث كانوا يعملون وسطاء في نقل البضائع بين التجار ووكلائهم أو شركائهم، وكان ذلك إضافة إلى تهريب البضائع إلى أوربا أحد العوامل التي أسهمت بدور مهم في بروز عائلة جميعي كواحدة من أهم العائلات في الثغر السكندري منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ففي سنة ١١٧٦هـ /١٧٦٢م شحن الحاج أحمد جميعي بمركب بندقي إلى أزمير ٧٧٦ إردبا من الأرز و ٢٤٨ قنطاراً من البن و١٧٨ جوالاً من الحنا و٤١ قنطاراً من غزل الكتان و ٢١ قنطاراً من السكر و٦ دستات من الحصير الفيومي و٢٠ قنطاراً من الكتان وفى نفس العام شحن أخوه محمد جميعي في مركب بندقى أيضاً في الإسكندرية ٧٥٠ إردباً من الأرز و ١٣٤ قنطاراً من البن و ٧٨ جوالاً من الحنا و١١ بالة من الكتان[٢١٥].

وهكذا أسهم انتشار المغاربة إلى جانب نشاطهم البحري في تفعيل دورهم التجاري بصورة كبيرة في شرق البحر المتوسط. وتوضح تعاملات التجار المغاربة أن هم وكلاء وشركاء رئيسين في إسطنبول وبيروت ودمشق وحلب وأزمير[٢١٦]؛ فكان للحاج أحمد بن محمد التلمسانى وكيلاً في دمشق يرسل إليه بالحرير الذي كان يجد إقبالاً كبيراً في مصر وفى العام ١٠٩٨هـ / ١٦٨٦م أرسل إليه ما قيمته ٦٤٨٠ بارة من الحرير[٢١٧]. وكان للخواجا أحمد بن يوسف جميع وشريكه محمد بن عطية اللويزى ثلاثة

وكلاء في إسطنبول يعملون لخدمة شركتهم وهم: عبد الرحمن اللمسي ومحمد بن سعد ومحمد الرشيدي، الذين كانوا يستقبلون من أحمد جميع وشريكه محمد البن والأرز والسكر والحنا وغيرها من المنتجات المصرية وكانوا يرسلون إليهم بالأخشاب والأقمشة الصوفية والنحاس والحديد وغير ذلك(٢١٨).

وقد أسهمت بعض العائلات المغربية بدور مهم في تجارة الأخشاب (٢١٩) وامتلكوا عدداً من مغالق الخشب في بولاق وكونوا عدداً من الشركات لجلب الخشب من الأناضول. فالحاج رمضان بن ساسي والحاج سعيد بن عزون كانا من كبار تجار الإسكندرية خلال منتصف القرن الثامن عشر كما كان لهما مغلق خشب كبير في بولاق (٢٢٠)، كما كان ليوسف بن سعيد الشهير بابن بدر المغربي مغلق خشب كبير في بولاق أيضاً، حيث كان يوسف واحداً من كبار تجار الثغر السكندري وله بالثغر وكالة مهمة لتجارة الأخشاب والزيت(٢٢١).

وقد شكلت بعض العائلات المغربية شبكات ممتدة بين مصر وإسطنبول؛ فكان عدد من أفراد هذه العائلات يقيمون في مصر وآخرين في إسطنبول أو أزمير أو إحدى مدن الشام (٢٢٢) وخير مثال لذلك عائلة مؤمن الجربية فكان الخواجا إبراهيم بن سعيد الشهير بابن مؤمن يقيم في مصر ويدير مجموعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة في القيمة مع عدد من التجار، وكان عمه عيسى مؤمن يقيم في إسطنبول وكانوا يكونان شركة فيما بينهما كان بموجبها يرسل عيسى إلى ابن أخيه كميات كبيرة من النحاس الذي كان يجد إقبالاً كبيراً في تمبكتو وكانو وكان إبراهيم يرسل إليه بالبن والبخور والأقمشة الكتانية، وقد استخدما في عملياتهما التجارية وسطاء من العبيد أو أتباعهما فكان يوسف بن عبد الله معتوق عيسى يتردد على مصر لمصاحبة البضائع التي يرسلها عيسى إلى ابن أخيه والعكس أيضاً (٢٢٣). وكانت لعائلات جلمام وفحيمة والجربوعي واللمسي نفس الآليات التجارية أيضاً (٢٢٤).

وقد واجهت العائلات الفاسية مع هجرتها الكبيرة إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر مشكلة تصريف وإعادة تصدير البن فرغم نجاحهم في اقتحام تجارة البن في البحر

الأحمر ودخول عدد كبير منهم في عمليات جلبه من مخا وجدة (٢٢٥)، ورغم استخدامهم لوكلاء أو قيامهم بالسفر بأنفسهم إلى رشيد أو الإسكندرية لتصريف وتسويق البن(٢٢٦)، إلا أنهم كانوا بلا وكلاء أو شركاء في إسطنبول أو مدن الأناضول التي كانت أكبر مستهلك للبن اليمنى مما كان يحد من تنامي دور التجار الفاسيين في تجارة البن خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٢٢٧) بعد أن تراجعت أوربا عن استهلاك البن اليمنى لصالح البن المنتج في الأمريكتين، وأصبحت بلدان المغرب أيضاً تلبى جزءاً كبيراً من احتياجاتها من البن الأمريكي، لذلك فقد أهملك الفاسيون بصورة أكبر في تجارة الأقمشة الهندية (٢٢٨).

وبالطبع لم يكن ينطبق ذلك على كل التجار الفاسيين؛ فكبار التجار استطاعوا أن يوجدوا لأنفسهم موطئ قدم في إسطنبول سواء عن طريق المبعوثين من الأتباع أو الرقيق أو الدخول في شركات مع تجار من التونسيين أو الشوام أو الأتراك من أجل الدخول إلى أسواق إسطنبول الواسعة والتي كانت من أهم أدوات التجار للثراء، فالخواجا أحمد بن عبد السلام شهبندر تجار مصر كان له في سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م وكيلان في إسطنبول هما إسماعيل زيد وخليل أزميرلى كان يرسل إليهما بالبن لتصريفه هناك (٢٢٩). والخواجا محمد بن عبد الرحمن الريس المغربي الفاسي كون شركة مع ابن عمه محمد بن على الريس برأس مال قدره ٢٤٨٤٥٦ بارة كان لكل منهما النصف وكان محمد بموجب عقد الشركة يسافر بانتظام بين القاهرة وإسطنبول التي اتخذ بها منزلاً وزوجة حيث كانا يتاجران في الأقمشة الهندية واللؤلؤ والطرابيش والبن. وهكذا أسهم التجار المغاربة في تنشيط حركة التجارة المصرية مع موانئ ومدن شرق البحر المتوسط.

سادساً: دور التجار المغاربة في تجارة مصر مع أوربا

لم يكن حجم تجارة مصر مع أوربا ضخماً فلم يتجاوز خلال نهاية القرن الثامن عشر ١٤% من الحجم الإجمالي لتجارة ولاية مصر الخارجية (٢٣٠). غير أن مصر لم تستورد

وتعيد تصدير مجموعة من المنتجات المهمة التي كانت في حاجة إليها فكانت تستورد من أوربا الرصاص والقصدير والورق والخرز والمنتجات الزجاجية والأسلحة والخردوات والقرمزية والمرجان (٢٣١)، هذا إضافة إلى كميات هائلة من الفضة المسكوكة في شكل ريالات أسبانية وفرنسية ونمساوية، في حين كانت مصر تصدر إليها الكتان والزعفران والحنا والأرز وملح النشادر والقمح إضافة إلى كميات كبيرة من الأقمشة الكتانية والقطنية، كما كانت مصر تعيد تصدير كميات كبيرة من التوابل والبن والعقاقير الطبية والأقمشة القطنية الهندية (٢٣٢).

وقد أسهمت البيوت التجارية المغربية في مصر بدور مهم في تجارة مصر مع أوربا نتيجة للتواجد المغربي الكبير في مينائي رشيد والإسكندرية (٢٣٣)، حيث احتفظ الميناءان بعلاقات تجارية قوية مع أوربا وبسبب السيطرة المغربية على النشاط التجاري في المتنائين طوال أغلب فترات الحكم العثماني استحوذ كبار التجار المغاربة على النشاط الأساسي للميناءين، فعندما كانت التوابل محوراً رئيسياً لتجارة مصر مع أوربا منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر فقد قامت العائلات المغربية التي استقرت في الإسكندرية بالدور الأول في توريد التوابل إلى التجار الأوربيين وكان لعائلات الحضري والفهمي والوراسني وابن عطية المصمودية وسويحة وغزوش وفحيمة وابن منديل وغيرهم الكثير(٢٣٤) الدور الأول في تصدير التوابل إلى التجار البنادقة والفرنسيين(٢٣٥) حيث كانت طائفة التجار الكارمية في الثغر السكندري في مجملها من التجار المغاربة(٢٣٦)، وقد ساعد التجار المغاربة على احتلال هذا الدور في التجارة مع أوربا أن عدداً منهم كان يجيد اللغات الإيطالية والفرنسية، وأن التجار البنادقة والفرنسيين لم يكن لديهم دائماً نقود مباشرة، بل كانت لديهم إما بضائع أو شيكات أو حوالات، حيث لم يقبل التجار الأوربيون على حمل الأموال بصورة واسعة خشية عمليات النهب والسلب، فكانوا يضطرون في أحيان كثيرة إلى الاستدانة لعقد الصفقات الضخمة لشراء التوابل ثم البن أو الكتان وغير ذلك، وكان اليهود والمغاربة في الإسكندرية هم الأكثر مرونة تجاه قبول هذه العمليات التجارية فقبلوا منهم الحوالات أو الكمبيالات وقدموا إليهم القروض

بفوائد وأرباح عالية كانت تصل لما بين ١٠ إلى ٤٠٪، كما قدموا إليهم التوابل والبضائع المختلفة بالتقسيط، وكانوا يدفعون ما يمتلكوه من أموال ويسددوا الباقي في الرحلة التالية شريطة تقديم القنصل الضمان على ذلك، وبالطبع كانت تضاف فوائد تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪ على أثمان هذه السلع [٢٣٧].

وتوضح الوثائق ذلك بصورة واضحة، ففي سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م تولى أحد التجار الفرنسيين بالثغر السكندري وكان عليه ديون لخمسة من التجار في الإسكندرية عن ثمن نيله وقرفة وقرنفل وفلفل، كان أربعة من هؤلاء التجار مغاربة وواحد فقط يهودي وهؤلاء التجار المغاربة هم محمد بن منديل ٣٠٣٠ بارة، والخواجا نور الدين سويحة ٣٣٣٠٠ بارة، والخواجا صالح الكاتب ٨٦٤٠ بارة والخواجا سالم عاشور ٦٥٦٤٠ بارة [٢٣٨].

وقد قام الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني شهبندر تجار الثغر السكندري وابنه محمد الذي تولى من بعده نفس المنصب[٢٣٩]، بدور مهم في عمليات التجارة مع أوربا ويوضح حجم الصفقات الكبيرة التي كان يعقدها في تجارة التوابل والكتان والقروض الكبيرة التي كان يقدمها إلى التجار الأوربيين مدى الدور البارز الذي كان يقوم به في هذه التجارة مع أوربا [٢٤٠] والواقع أن الخواجا عثمان كان تاجراً قاسياً عنيفاً لا يعرف إلا المال حيث كان يقدم القروض إلى الجميع بالفائدة سواء إلى ملتزمين الجمارك أو القناصل الأوربيين والتجار البنادقة والفرنسيين. ففي العام ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م قام ببيع صفقة كبيرة من الكتان قيمتها ٤٤٧٦ ديناراً؛ أي حوالي نصف مليون بارة، إلى التاجر الفرنسي بريبوا بورينسو، وفى العام التالي دفع التاجر الفرنسي إلى الخواجا عثمان ١٣٢٥ ديناراً، ولم يستطع تسديد باقي المبلغ وقدره ٣١٥١ ديناراً وأمام ذلك فقد قام الخواجا عثمان بالاستيلاء على مركب التاجر الفرنسي وعرضها للبيع، إلا أن ثمنها لم يزد على ١١٠٠ ديناراً، وهو ما لم يوف دين الخواجا عثمان القسنطيني الذي ادعى على الرجل في المحكمة وتم اعتقاله ولم يفرج عنه إلا بعد أن تدخل القنصل وضمن تسديد باقي مديونيات التاجر للخواجا القسنطيني[٢٤١].

ولم يكتف التجار المغاربة بشراء البضائع الأوربية من الإسكندرية؛ بل هاجر بعضهم إلى المدن الإيطالية والفرنسية واستقروا بها وكونوا شركات مع تجار في الإسكندرية أو كان لهم بها وكلاء يرسلون لهم بالبضائع، فالحاج محمد بن أحمد مقطان المغربي استقر في مرسيليا في العام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م وكان له وكيل في مصر هو الحاج حميدة بن خليفة بن شعبان الطرابلسي يرسل إليه بريش النعام والنشادر وملح البارود في حين كان مقطان كان يرسل إليه بالسلع الأوربية [٢٤٢]، كما أقام الحاج أحمد بن عبد الرحمن التلمساني في البندقية لمدة أربعين سنة عمل خلالها وكيلاً لعدد كبير من التجار الطرابلسيين في مصر[٢٤٣]، وبسبب الوجود المغربي القوى في الإسكندرية، كان التجار المغاربة من أجل دعم العلاقات التجارية بين الطائفة المغربية يقدمون لبعضهم البعض التسهيلات التجارية البسيطة لدعم آليات العمل التجاري لدى كل منهم. فمثلاً عندما عقد القنصل الفرنسي بالإسكندرية غبريال جوان صفقة مع الخواجا أحمد الرويعي مقدارها ١٢٣ قنطاراً من الفلفل وثمانية قناطير من النيلة ولم يكن في مخازن الرويعي بالثغر فلفل ولا نيلة لإتمام الصفقة اتجه على الفور وكيل الخواجا الرويعي بالإسكندرية إلى الخواجا عثمان القسنطيني، وأخذ من مخازنه الكمية المطلوبة لحين وصول التوابل الخاصة بالرويعي من القاهرة[٢٤٤].

ونتيجة للدور الكبير والمعروف الذي قام به اليهود في التجارة المصرية مع أوربا حيث عمل عدد كبير منهم مترجمين للقناصل والتجار البنادقة والفرنسيين واستطاعوا أن يكونوا وسطاء رئيسيين في التجارة بين الأوربيين والتجار في الإسكندرية ورشيد [٢٤٥] وحققوا من وراء ذلك مكاسب كبيرة فكانوا يقومون بشراء التوابل والكتان والبن من التجار المغاربة وغيرهم من تجار الثغر وبيعها إلى التجار الأوربيين [٢٤٦] كما سيطر اليهود على جزء رئيسي من الصادرات الأوربية إلى مصر [٢٤٧] حيث قام اليهود من ملتزمين الجمارك بشراء السلع الأوربية لهم ولأتباعهم مستغلين جهل عدد كبير من التجار بمصر، وكان هؤلاء اليهود يعيدون بيع هذه السلع إلى التجار المغاربة وغيرهم في الإسكندرية أو في القاهرة، ونتيجة لذلك ولضعف النشاط التجاري اليهودي في البحر الأحمر، فقد

كون عدد من اليهود شركات وصفقات مع بعض المغاربة لتصريف هذه المنتجات في جدة واليمن. ففي العام ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م كون الخواجا قاسم بن سعيد بن محمد المغربي شركة مع المعلم يوسف بن إسحاق اليهودي الشهير بكسترو لبيع وتصريف المنتجات الأوربية في جدة وشراء التوابل، حيث أرسلا في هذا العام ٤٨ قنطاراً من القرمزية و ٧١ برميلاً من الزئبق ومجموعة كبيرة من المشغولات الزجاجية وحوالي ٤٠ قنطار من النحاس، حيث تم إرسال ذلك إلى وكيل قاسم في جدة أحمد المغازلى لبيعها لحساهما مناصفة وإرسال فلفل وزنجبيل وقرفة بثمن ذلك(٢٤٨).

هكذا ربطت العلاقات التجارية بين اليهود والمغاربة حيث سعى اليهود لتكوين علاقات طيبة مع التجار المغاربة الكبار بخاصة في الثغر السكندري، إذ موهم المغاربة بالأموال لدفع مبالغ الالتزام الكبيرة وكان المغاربة يحصلون على أرباح عن هذه الأموال تقدر بـ ١٥٠% إضافة إلى بعض التسهيلات الجمركية بوصفهم من الممولين الأساسيين لعمليات الالتزام

هذه (٢٤٩). فمثلاً في العام ١٠١٨هـ/١٦٠٩م اقترض المعلم سلمون بن داود اليهودي الربان الملتزم بالأموال السلطانية بالثغر "الجمارك" من الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني مبلغ ١٣٦٠٠٠ بارة لتسديد أموال الالتزام(٢٥٠)، وبذلك ربطت المصلحة والهدف بين الطرفين.

وقد قامت العائلات التونسية والطرابلسية بسبب وجودها القوى في الإسكندرية ورشيد بدور أكثر فاعلية في العلاقات التجارية مع أوربا حيث ظهرت في هذا المجال عائلات الجملي والمصعي والسيفاوي وتربانة والنبار وغيرها(٢٥١)؛ فكانت تقوم بشراء المنتجات الأوربية وإعادة تصديرها إلى جدة. فمثلاً عند وفاة الخواجا قاسم بن على النبار في سنة ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م ترك في مخازنه بوكالة التركماني بالبندقيين ٣١٣ فردة من الخرز، حيث كان الخرز يجد سوقاً واسعة في مصر والحجاز بخاصة أثناء مواسم الحج، وقبل عام ٩٩٨هـ/١٥٨٩م لم تكن الجمارك في مصر تحصل عليه ضرائب ومع تزايد الكميات الواصلة إلى مصر منه حوالي ٢٠٠ صندوق كبير تم فرض العشر عليه في

جمرك الثغر السكندري [٢٥٢]. كما ترك قاسم أقمشة جوخية فرنسية قيمتها ١٢,٤١٠ بارة إضافة إلى ٢٦١ رزمة من الورق النجوى، وكان لقاسم شركة مع الخواجا أحمد بن سعيد الجملي وعبد السلام السيفاوى في تجارة الورق، وقد بلغت ديون هذه الشركة للتاجر البندقى مارتين جيوفاني ثمن ورق ٧٨,٤٠٢ بارة، وكان للشركة كميات كبيرة من الورق تحت يدي وكيلهم في جدة [٢٥٣].

وإذا كان التجار التونسيون قد حرصوا على السفر بأنفسهم أو عن طريق وكلائهم إلى الثغر السكندري لشراء هذه السلع الأوربية، فإن التجار الفاسيين كانوا يفضلون شراءها من القاهرة من الوسطاء اليهود أو التونسيين والطرابلسيين، فالخواجا حدو بن عربي المنجور كان يشترى هذه السلع من التجار التونسيين ويعيد تصديرها إلى جدة، ففي سنة ١١٣٤هـ /١٧٢١م كان تحت يديه كحل أفرنجى قيمته ٢٦٦,٧٦٠ بارة إضافة إلى خرز قيمته ١٢٨,٣٧٥بارة [٢٥٤]. ولأن البندقيين كان الحي الرئيسي لبيع المنتجات الواردة من أوربا بالجملة، فقد حرص عدد كبير من التجار المغاربة المتعاملين في هذه البضائع على امتلاك حواصل وحوانيت لهم في هذا الحي [٢٥٥]. وقد أشار الجبرتي إلى حادثة الخواجا أحمد ميلاد التاجر الطرابلسي الذي كان يبع البارود والقصدير والرصاص والزئبق وغير ذلك من الخردوات الأوربية وتسبب الحريق الذي شب في حانوته في هدم وتدمير جزء كبير من هذا الحي[٢٥٦].

ومنذ وقت مبكر في تاريخ الدولة العثمانية، قامت سفن مدن البندقية وأرجوسا وجنوه بدور مهم في عمليات النقل البحري بين موانئ الدولة العثمانية وأقاليمها، وقد حدث صراع بين العائلات المغربية العاملة في البحر والتي تمتلك السفن في البحر المتوسط، والسفن الأوربية من جانب آخر، وقد عمل كل طرف من الفريقين على تقديم تسهيلات أكبر وتخفيضات في عمليات النولون، ولكن النجاح كان من نصيب الأوربيين نتيجة لعمليات الضمانات "التأمينات" التي كان يقدمها أصحاب السفن والقناصل الأوربين. فمثلاً في سنة ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م قدم قائد سفينة فرنسية هذا الضمان " أنه متى قام أحد عليه وهو مسافر بغليونه المذكور من النصارى الحربين الفرنسين أو

غيرهم من النصارى وغزي عليه وأخذ الغليون وما فيه من البضائع، كان عليه القيام بما يضيع ويأخذ له من ماله وصلب حاله " (٢٥٧) وصدقه القنصل الفرنسي على ذلك، وقد كانت هذه الضمانات أحد العوامل التي شجعت التجار على ارتياد السفن الأوربية (٢٥٨) هذا إلى جانب الحالة الفنية الجيدة لمعظم السفن الأوربية حيث شهدت عمليات صناعة السفن تقدماً فنياً كبيراً في أوربا، وحاول المغاربة دوماً مجاراة ذلك التطور وقاموا بشراء السفن الأوربية (٢٥٩)، إلا أن الأوربيين حرصوا دائماً على بيع المراكب المستعملة والقديمة إليهم، ويمكن أن نتلمس ذلك من خلال الوثائق ففي سنة ١٠٩٦هـ/١٦٨٤م أسندت إدارة ثغر الإسكندرية عمليات نقل ٢٥٠ طن من البارود إلى ثمانية مراكب كان منها أربعة مراكب للمغاربة وثلاثة للفرنسيين وواحدة إنجليزية، وهو وضع متكافئ توضحه الوثائق (٢٦٠).

بيد أنه ومنذ الربع الثاني من القرن الثامن عشر، سيطر الأوروبيون بصورة أكثر إحكاماً على عمليات النقل البحري في شرق البحر المتوسط (٢٦١) وبخاصة بين الموانئ العثمانية وتعكس الوثائق رغبة القناصل الأوربيين في المحافظة على المكاسب التي حققوها من وراء هذه الضمانات. ففي سنة ١١٢٩هـ/١٧١٦م تقدم قنصلا فرنسا وإنجلترا في الإسكندرية بطلب إلى قاضي الثغر السكندري بعدم شحن أية مراكب من مراكبهم بأرزاق وبضائع التجار بسبب تزايد أعمال القراصنة وأنهما غير مسئولين عن أية بضائع تنهب من السفن التابعة لبلادهم طالما لم تشحن بدون إذنهما (٢٦٢).

وثمة مشكلة تبدو في سجلات ووثائق المحاكم الشرعية لموانئ مصر الشمالية سواء الإسكندرية أو رشيد أو حتى دمياط تلك هي مشكلة عدم تناول هذه المحاكم للنشاط الاقتصادي المصري في تجارة البن بصورة تناسب المكانة التي أصبح يحتلها البن في التجارة المصرية، إن محكمة الإسكندرية تبدى تجاهلاً غير عادى تجاه الأعمال والأنشطة التجارية التي تتعلق بالبن على النقيض تماماً مع النشاط التجاري في التوابل خلال القرن السادس عشر والسابع عشر، ويبدو ذلك مبرراً في صمت الوثائق عن الحديث عن الصفقات التجارية بين السكندريين والأوربيين حيث كانت الدولة العثمانية تحرم وتمنع تصدير البن

إلى أوربا [٢٦٣]، وبالتالي كان لابد للمحاكم من السكوت وعدم الحديث عن هذا النشاط مع الأوربيين بوصفها أحد أهم أدوات وأوراق الدولة الرسمية، لكن هذا النشاط مع الموانئ الشامية والعثمانية والمغربية في تجارة البن وسكوت الوثائق إلى حد كبير عن تناول صفقاته يبدو غير مبرر!!.

إن محكمة الإسكندرية تبدأ عمليات تسجيل واسعة النطاق للسفن التي تحمل البن والأرز وغير ذلك ابتداء من سنة ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م بأوامر من باشا مصر نفسه على حسب النص. وكان المفترض أيضاً إرسال هذه البضائع إلى إسطنبول أو أزمير[٢٦٤]، لكنها كانت تتجه بالفعل إلى الموانئ الأوربية [٢٦٥]. وكان على بك الكبير الذي أحكم قبضته على الأمور السياسية في مصر قد أجبر حمزة باشا الوالي العثماني على إعطائه فرماناً بتصدير البن تصديراً حراً من الإسكندرية، وكانت أزمة كبيرة قد نشبت بين على بك الكبير صاحب النفوذ والكلمة الأولى في مصر وبين اليهود الملتزمين بالجمارك في مصر[٢٦٦] نتيجة لرغبة كل منهما في السيطرة على عمليات التجارة المصرية إلى أوربا، والتي لاشك في أن إيراداتها كانت كبيرة للغاية خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر نتيجة لتزايد الطلب علي الحبوب المصرية وبخاصة الأرز والقمح، حيث أدى تحريم الدولة تصدير البن والأرز والقمح إلى قيام تجارة للتهريب لأوربا في هذه البضائع وبالطبع كان ملتزمون الجمارك اليهود يقدمون تسهيلات كبيرة للتجار الأوربيين في مقابل حصولهم على مبالغ وأرباح عالية من هذه التجارة، ومع سيطرة على بك علي كل جمارك مصر، كان راغباً في إحكام قبضته على تجارة التهريب هذه، وبالفعل ألزم السفن الأوربية تسجيل حمولتها في محكمة الثغر[٢٦٧]، ونتيجة لذلك فقد ضج اليهود بالشكوى للإدارة المركزية في إسطنبول نتيجة لخروج هذه الأرباح الكبيرة من بين أيديهم، وأمام ذلك الصراع على هذه التجارة تخلص على بك من الوجود اليهودي في الجمارك المصرية، ولأن خلفاءه كانوا راغبين في إحكام قبضتهم على نفس هذه التجارة فقد ساروا في نفس الاتجاه بخاصة محمد بك أبي الذهب حيث أحلوا المسيحيين الكاثوليك الشوام محل اليهود في إدارة الجمارك[٢٦٨].

على العموم فإن دور المغاربة في تجارة البن مع أوربا دور غير واضح المعالم بسبب أنه كان دوراً غير شرعي بحسب قوانين الدولة. فلم تشر إليه الوثائق بوضوح بوصفها واحدة من أدوات الجهاز الإداري للدولة، أما عن دورهم في عمليات تهريب البضائع إلى أوربا في نهاية القرن الثامن عشر فيمكن استشفافه من الوثائق حيث كان عدد من المغاربة يقومون بتأجير السفن الأوربية صورياً ويشحنها بالبضائع ويقر في المحكمة بشحنه بهذه البضائع وتوجهه بها إلى إسطنبول أو أزمير ثم يأخذ التاجر المغربي عمولة كبيرة في مقابل توجه المركب بما عليها إلى أوربا. وقد قامت عائلات جميعي وأبو شال وكريشة، وغيرها بدور مهم في هذا المجال [٢٦٩]، فمثلاً في العام ١١٨٤ـ١١٨٥هـ/١٧٧١م كانت فرنسا تمر بأزمة غذائية حادة وكانت الحبوب جد نادرة، والأسعار كانت مرتفعة [٢٧٠]، ونتج عن ذلك تزايد الطلب علي الحبوب في الإسكندرية التي استجابة علي الفور لنداء الأرباح الكبيرة، فتم شحن ٤٤مركب أوربي بحوالي ٢٤٩٠٤إردب من الأرز والقمح [٢٧١] وفي العام ١١٩٣ـ١١٩٤هـ/١٧٧٩ـ١٧٨٠م تزايد الطلب الأوربي بصورة مفاجئة علي الغلال المصرية، وتزودت السفن البندقية والفرنسية بالفعل بكميات كبيرة من الغلال بصورة رسمية بحسبانها سوف تنقل هذه الغلال إلي أزمير أو إسطنبول.

سابعاً. التجارة الداخلية

شكلت التجارة الدولية العابرة المحور الأساسي لاهتمام التجار المغاربة إلا أنهم أسهموا بدور ملموس في التجارة الداخلية أيضاً، بخاصة في تجارة الأقمشة، وكان معظم المشتغلين بحركة التجارة الداخلية من العائلات المتوسطة والدنيا في الثراء [٢٧٢]، ويرجع أسباب ذلك إلى قناعة البعض منهم بأن الاشتغال بحركة التجارة الدولية تجلب قدراً أكبر من الأموال، إضافة إلى أن عدداً كبيراً منهم فضل العمل في التجارة بين موطنهم الأصلي والمدن التي قطنوها في مصر [٢٧٣].

ويمكننا تحسس الوجود المغربي في مجالات التجارة الداخلية المختلفة في أصحاب الحوانيت الصغيرة في الأسواق المختلفة في المدن المصرية حيث كان بعضهم ينتج ويسوق جزءاً من إنتاجه مثل أصحاب حوانيت الأحرمة في طولون[٢٧٤]، كما كان بعضهم باعة جائلين سواء سماسرة أو دلالين[٢٧٥]، كما عمل عدد منهم بالتجارة بين المدن في مصر بخاصة في أثناء الموالد والمناسبات والاحتفالات الدينية، فقد حرص عدد كبير من تجار الغورية المغاربة على التردد في كل عام على طنطا في أثناء مولد السيد البدوي حتى عرفت إحدى الوكالات التي كانوا يترددون بها بوكالة المغاربة [٢٧٦]. كما عمل عدد كبير من التجار المغاربة في التجارة بين مدن الصعيد والقاهرة بخاصة بين إسنا وقنا والقاهرة حيث كانت تجارة الأقمشة والكتان واحدة من أهم الميادين التي ارتادوها[٢٧٧].

لقد تركز دور التجار المغاربة في التجارة الداخلية بصورة أكثر وضوحاً في التجارة بين القرية والمدينة حيث كانت التجارة بين القرية والمدينة هي النشاط الأساسي لمدن الأقاليم الداخلية التي يمكن تسميتها بمدن الأسواق، حيث كانت هذه الأسواق الكبيرة مركزاً للتصنيع ومنزلاً لعدد من التجار المغاربة الذين كانوا يتعاملون في منتجات هذه المناطق[٢٧٨]، فكانت الفيوم وبني سويف مراكز لتجارة الكتان، ولذلك فقد كانوا يترددون عليها حيث قاموا بإعادة تصديره إلى بلدان المغرب وإسطنبول[٢٧٩].

وقد ارتبطت قري مصر العثمانية بتجارة حضرية ريفية في نظام تسويق يشمل الريف كله، عبر أسواق المدن والموانئ إلى أسواق التصدير فقد كانت القاهرة هي المركز التجاري للبلاد نظراً لموقعها وتعداد سكانها وحجم نشاطها الاقتصادي، أما الموانئ فقد تخصصت في التصدير والاستيراد، بينما كان احتكاك الريف بالسوق يتم في نطاق مدن الأقاليم الداخلية بشكل رئيسي[٢٨٠]. وكان دور التجار المغاربة في هذه التجارة بارزاً بشكل كبير حيث تخصص عدد كبير من التجار بخاصة التجار المغاربة في بولاق في استيراد الكتان والقطن والحنا[٢٨١]، وحتى القمح في نطاق ضيق من قرى ومدن الأقاليم[٢٨٢]، وإعادة تصديرها إلى بلدان المغرب وإسطنبول [٢٨٣]، كما قام التجار

المغاربة بدور مهم كتجار للجملة للسلع التي كانوا يستوردونها سواء من بلادهم مثل الزيت والكبريت أو حتى السلع التي كانوا يستوردونها مثل التوابل والبن والأقمشة الهندية(٢٨٤). فمثلاً اشترى على بن محمد من قرية الجرنوس بالوجه القبلي من الخواجا عيسى بن أمغار ثمانية قناطير بن بمبلغ ٢٥٢ قرشاً، وفى سنة ١٠١٢هـ / ١٦٠٣م اشترى تسعة أشخاص من أهالي ناحية القنايات بالشرقية أقمشة قطنية من الخواجا عمر بن أحمد بن عمر التاجر بسوق طولون بـ ٢٥ دينار (٢٨٥).

هكذا يمكن القول بأن التغير الكبير الذي حدث في نوعية التجارة بين مصر المملوكية والعثمانية كان مهماً فجزء مهم من تجارة مصر المملوكية كان ينتمي إلى التجارة الفرس "العجم" والهنود والذين تركز نشاطهم بالأساس على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ولكن التجار في مصر العثمانية تكونوا في الأساس من الشوام والمغاربة والأتراك والذين تركز نشاطهم بالدرجة الأولى في البحر المتوسط، ليس معنى ذلك تراجع أهمية تجارة البحر الأحمر، بقدر ما يعنى تزايد أهمية الدور التجاري المصري في البحر المتوسط وامتداد الشبكات التجارية المغربية والشامية لتشمل فاس في أقصى الغرب وإسطنبول في أقصى الشمال مروراً بالعديد من الموانئ اليونانية والإيطالية، ولم تنبع أهمية حرص هؤلاء التجار على امتداد شبكاتهم تجاه الشمال من واقع الامتداد الجغرافي للدولة العثمانية فقط، بل حرصاً على المكاسب التي كان يجنيها هؤلاء من إعادة تصدير الكتان والبن والسكر والأقمشة الهندية والمصرية إلى أزمير وسالونيك وإسطنبول وسفاقص وسوسة وطرابلس وفاس، حيث كانت هذه السلع تحقق أرباحاً تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ % إذا ما تم تصديرها من الإسكندرية إلى هذه الموانئ في حين كانت المكاسب التي تتحقق من التجارة بين سورات وجدة أو حتى مخا وجدة تتراوح بين ١٠ و٢٠%، وهو ما كان يعنى تفاعل مصر مع التجارة العثمانية بصورة أوسع من التجارة الآسيوية، وهو موضوع بالغ الأهمية، حيث تراجعت الشبكات التجارية لتجار مصر عن الوصول إلى الهند بصورة كبيرة مفضلين شراء السلع الهندية والصينية من عدن ثم من جدة حيث أصبح للتجار الهنود "البانين" شبكاتهم التجارية القوية في هذه المنطقة.

مما سبق يتجسد الدور البارز الذي قام به التجار المغاربة في تجارة مصر الخارجية، وسيطرقم على العديد من آليات ومحاور هذه التجارة، وعلى الرغم من أن هذه التجارة كانت عنصر الثراء الذي أسهم في تراكم الثروات لدى العديد من العائلات التجارية المغربية، حيث قاموا بدور مهم في عمليات التمويل الحرفي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مما أدي إلي نشاط ملحوظ في السوق الداخلية متمثلاً في النشاط الكبير في صناعة السكر والأقمشة والزيت، والصابون، وغيرها من الصناعات الحرفية الأخرى، بيد أن صغر حجم دورهم في التجارة الداخلية وعدم تمرسهم بها في الأساس مع الطوائف والجماعات التجارية الوافدة (الشوام ـــ الأتراك ـــ المغاربة)، أدى إلى عدم تطور آليات وأدوات هذه التجارة بالدرجة الكافية التي تسمح بانسياب أكبر للأموال في القطاع الحرفي أو من المدينة إلي القرية خلال القرن الثامن عشر، ساعد علي ذلك السياسة الضرائبية والإستبزازية للأمراء المماليك المتحكمين الفعليين في أمور البلاد خلال القرن الثامن عشر. مما أدى إلى تصديرهم للعديد من منتجات البلاد في أشكالها الأولية الخام (الكتان ـــ الجلود)، وعدم وفاءهم بالعديد من متطلبات الأسواق الداخلية إلا عن طريق الاستيراد (من الهند)، مما أدى إلى استتراف جزء كبير من العملات الفضية والذهبية باتجاه البحر الأحمر وبالتالي الهند، ولم تجدي المحاولات البطيئة لتطوير الإنتاج في ورش النسيج والورش الحرفية الأخرى بسبب خوف التجار من المصادرات المملوكية التي لا تنتهي، بل فضل عدد من هؤلاء التجار مغادرة مصر نفسها إلي جدة أو الشام خوفاً من فوضي النظام المملوكي خلال سيطرة مراد وإبراهيم علي شئون الحكم في مصر، ولأن السلطة السياسية أصبحت قيد علي التطور والاستثمار الطبيعي في المجتمعالمصري إبان السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، فقد تكاتفت طبقات المجتمع مع قيادتها العلمية من أجل إيجاد استقرار سياسي يسمح بالنمو الطبيعي للمجتمع وبالتالي جاءت هذه القيادة بمحمد علي باشا للسلطة.

حواشي الفصل الرابع

١- فرناند بروديل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٥٧٩.

٢- هايد: مرجع سبق ذكره، ج٤، ص٤٧.

٣- نيللي حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.

٤- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص٣٦، ٣٧.

٥- فرناند بروديل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٥٨٠.

٦- هاملتون جب وآخر: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، ١٩٨٩، ص١٤٥.

٧- أنور عبد الملك: نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٨٣، ص١٩٨.

٨- دانيال كريسيليوس: مرجع سبق ذكره، ص١٣، ١٥.

٩- هاملتون جب: مرجع سبق ذكره، ج١، ص٨٢، ٨٣.

١٠- أبو عبد الله محمد بن خليل غليون: مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

١١- قطب الدين النهرواني: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٠٥هـ / ص٢٠٣.

١٢- محمد بن عبد المعطى الإسحاقي: مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

١٣- محمد بن أبي السرور البكري الصديقي: النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبد الرازق عيسى، العربي للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٠٣.

١٤- القسمة العسكرية: س ٦٥، ص٣، م ٥، بتاريخ ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م

١٥- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٥٥.

١٦- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٥٧٩.

١٧- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جـ١، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م، طـ١، ص١٩.

١٨- Blair: OP1, Cit, P. 144.

١٩- إريك مكرو: اليمن والغرب (١٥٧١هـ/١٩٦٢م) ترجمة حسين بن عبد الله العمري، ج١، دار الفكر العربي، دمشق، ١٩٧٨، ص٣٠.

٢٠- Walz: op, cit. P. 62.

٢١- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

٢٢- كارستين ليبور: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦، ٢٤٧.

٢٣- إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٣٤.

٢٤- الدشت: س ٣١٤، ص١١٧، بتاريخ ١١٩٩هـ/١٧٨٤م.

٢٥- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص١٠.

٢٦- عبد الحميد سليمان: الموالى المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٢٧٦.

٢٧- القسمة العسكرية: س ٦١، ص١٩١، م ٣١٨ بتاريخ ١٠٦٥هـ / ١٦٥٤م.

٢٨- محمود متولى: دراسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٤٦، ٢٤٧.

٢٩- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص١٠٢، ١٠٣.

٣٠- إسكندرية الشرعية: س ٦٠، ص١٤١، م ٢٥٣ بتاريخ ١١١٤هـ/١٧٠٢م

٣١- القسمة العسكرية: س ١٨٢، ص١٠٢، م ١٣٢ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٧م

٣٢- إسكندرية الشرعية: س ٣٢، ص٣٥١، م ٩٤٧ بتاريخ ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م

٣٣- بولاق: س ٥١، ص٢٣٨، م ٥١٨ بتاريخ ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م

، ص٦٢٩، ١٤٥٢ بتاريخ ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م

٣٤- الدشت: س ١٦١، ص٤٦٧، بتاريخ ١٠٥٢هـ / ١٦٤٢م؛ بولاق: س ٤٥، ص٤٠١، م ٩٩٦، بتاريخ ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م

٣٥- بولاق: س ٦٠، ص٧١٠، م ٢٣٤ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٨م

٣٦- بولاق: س ٢٦، ص٥٢، م ٢٥٠ بتاريخ ١٠١٦هـ/١٦٠٧م

٣٧- بولاق: س ٤٠، ص١٩١، م ٣٨٨ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م

٣٨- القسمة العسكرية: س ١٦٤، ص١٠١، م ١٩٤ بتاريخ ١١٦٦هـ/١٧٥٢م

٣٩- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٢٨٦، م ٦٦٥ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٤٠- إلهام محمد ذهني: مرجع سبق ذكره، ص١٨٠

٤١- الدشت: س ١٥٥، ص٦١٥، بتاريخ ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م

٤٢- القسمة العسكرية: س ١٦٣، ص٢٨٩، م ٤٣٣ بتاريخ ١١٦٦هـ / ١٧٥٢م

س ١٥٦، ص١٠٩، م ١٤٢ بتاريخ ١١٦٠هـ / ١٧٤٧م

٤٣- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص٦٦، ٦٧، م ٩٨ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م

٤٤- الدشت: س ٢٠٢، ص٢١١، بتاريخ ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م

٤٥- إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٤٧٠، م ٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م

٤٦- القسمة العسكرية: س ١٣٣، ص٢٧١، م ٤٧٧ بتاريخ ١١٤٤هـ/١٧٣١م

٤٧- أطلقت هذه الكلمة علي التجار العاملين في تجارة الثغر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكانت تحريفاً لكلمة الخواجا وهو اللقب الذي أطلق علي كبار تجار القاهرة طوال العصر العثماني، وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومع سيطرة الأجانب من الكريتيين واليونانيين ثم الأوربيين علي التجارة فقد أطلق عليهم لقب خواجة (خوجه)، وفيما بعد أصبحت تعني في العرف المحلي الأجنبي أو الأوربي.

٤٨- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص٨٠، م ٩٣ بتاريخ ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

٤٩- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص١١٧، م ١٣٦ بتاريخ ١١٩٦هـ/١٧٨١م

٥٠- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص٩٤، م ١٠٦ بتاريخ ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

٥١- الحسين بن عبد الله الورثيلاني: مصدر سبق ذكره، ص٢١٨.

٥٢- القسمة العسكرية: س ٨٩، ص٢٥٢، م ٣٤٦ بتاريخ ١١٠٧هـ/١٦٩٥م.

٥٣- القسمة العسكرية: س ٥٣، ص١٣٧، م ٢٤٦ بتاريخ ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م.

٥٤- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص٣٣١، م ٤٣٨ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٥٥- كان الدينار الذهبي يساوي ٩٠نصف فضة إبان هذه الفترة، إسكندرية الشرعية: س ٣٧، ص٢٤٨، م ٧٨٤ بتاريخ ١٠١٩هـ / ١٦١٠م.

٥٦- القسمة العسكرية: س ١٢٩، ص٤٥، م ٨٦ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م.

٥٧- هايد: مرجع سبق ذكره، ج٤، ص١١١.

٥٨- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول، مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

٥٩- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م.

٦٠- كان الريال يساوي ٤٠نصف فضة إبان هذه الفترة.

٦١- الباب العالي: س ٩٠، ص٣٨٣، م ١٩٩٢م؛ ص٤٥٧، م ٢٤١٤ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م

٦٢- إسكندرية الشرعية: س ٤٧، ص٢٦٤، م ٦٥٦ بتاريخ ١٠١٠هـ / ١٦٠١م.

٦٣- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٢٠، م ٤٧٦ بتاريخ ١٠٧٠هـ / ١٦٥٩م

٦٤- القسمة العسكرية: س ١٤٤، ص٢٣٧، م ٣٤٩ بتاريخ ١١٤٧هـ/١٧٣٤م

٦٥- دى شابرول: مرجع سبق ذكره، ص٢٥٩.

٦٦- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.

٦٧- نفس المصدر: ص٤٠٧.

٦٨- الدشت: س ٢٥٣، ص٣٣٧، بتاريخ ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

٦٩- القسمة العسكرية: س ١٧٩، ص١٣١، م ٤٠٤ بتاريخ ١١٨٠هـ / ١٧٦٦م.

٧٠- القسمة العسكرية: س ١٢٨، ص٣٨٤، م ٥٨٤ بتاريخ ١١٣٧هـ / ١٧٢٤م.

٧١- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص٥١، م ٦١ بتاريخ ١١٨٥هـ / ١٧٧١م.

٧٢- **Volensi, Lucette: Islam et Captalisme Production et Commerce des Chechais en Tunisie et en France aux et xix seicles " Revue d'histoire modernne et contemporiare txvl, 1969, P. 382.**

٧٣- الإسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص٤٩٨، م ٦١٨ بتاريخ ١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م.

٧٤- جيرار: مرجع سبق ذكره ص٢٨٠

٧٥- نفس المرجع: ص٢٨١

٧٦- الدشت: س ٢٨٥، ص١٤١، بتاريخ ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م؛ عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره ج٢، ص٢١.

٧٧- القسمة العسكرية: س ١٧٢، ص٦٧، م ٩٨ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م

٧٨- كان الريال يساوي ٩٠نصف فضة إبان هذا العام.

٧٩- الدشت: س ٣٠٣، ص٧٣٣، بتاريخ ١١٩٥هـ / ١٧٨٠م

٨٠- القسمة العسكرية: س ٢١٧، ص٤٦٩، م ٦١٥ بتاريخ ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م.

٨١- القسمة العسكرية: س ١٧٦، ص٨٢، م ١٣٨ بتاريخ ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م.

٨٢- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٠.

٨٣- إسكندرية الشرعية: س ١٠٢، ص٢٤٥، م ٣٩٢ بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م

٨٤- القسمة العسكرية: س ٩٩، ص٣٤٨، م ٥٦٩ بتاريخ ١١١٩هـ / ١٧٠٧م

٨٥- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٨١

٨٦- إسكندرية الشرعية: س ٤، ص٣٦٧، م ١٤٢٣ بتاريخ ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨م

٨٧- بولاق: س ٣٦، ص٣٤، م ١٠٣ بتاريخ ١هـ / م؛ إسكندرية الشرعية: س ٣٧، ص٣٤٤، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣٢هـ / ١٦٢٢م؛ طولون: س ١٨١، ص٣٥١، م ١٢١٤ بتاريخ ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م

٨٨- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٤١، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م

٨٩- الصالحية النجمية: س ٤٦٩، ص١٠٠، م ٤٨٧ بتاريخ ٩٩٧ هـ/ ١٥٨٨م.

٩٠- الدشت: س ١٧٩، ص١٠٠، بتاريخ ١٠٧٠هـ / ١٦٥٩م.

٩١- الباب العالي: س ٩٠ مكرر، ص١٧٩،م ٨٠٠ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٩٢- الصالحية النجمية: س ٤٧٧، ص٩٧، م ٢٦٨ بتاريخ ١٠١٢هـ / ١٦٠٣م.

٩٣- إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٤٣٤، م ١١٢٠ بتاريخ ١٠٥٦هـ / ١٦٤٦م.

٩٤- إسكندرية الشرعية: س ٣٧، ص٢٥٠، م ٧٨٩ بتاريخ ١٠٢٠هـ / ١٦١١م.

٩٥- إسكندرية الشرعية: س ٢٤، ص١٠٨، م ٣٢٦ بتاريخ ٩٨٣م / ١٥٧٥م.

٩٦- القسمة العربية: س ٤، ص٢٤٥، م ٤٧٠ بتاريخ ٩٨٣هـ / ١٥٧٥م.

٩٧- الإسكندرية الشرعية: س ٣١، ص٣٠٢، م ٦٩٥ بتاريخ ٩٨٠هـ / ١٥٧٢م

٩٨- صلاح هريدي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للمغاربة في مدينة الإسكندرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ضمن كتاب، دراسات في تاريخ العرب الحديث،القاهرة، ١٩٩٧،ص٣٥٤

٩٩- بولاق: س ٥١، ص٦١١، م ١٤٠٨ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م.

١٠٠- جومار: مرجع سبق ذكره، ص١٢٧، ١٢٨.

١٠١- عبد الحميد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص٣٦٦.

١٠٢- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢، ٢٨٣.

١٠٣- القسمة العسكرية: س ٧٢، ص٢٨٥، م ٥٠٧ بتاريخ ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م

١٠٤- دار الوثائق القومية سجلات محكمة دمياط الشرعية: س ٢١٦، ص١٣٣، م ٢٠٥ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م

١٠٥- الفندقلي: هو عملة ذهبية ضرب في مصر عام ١١١٥هـ وكان يساوى ١٣٤ نصف فضة، وضرب منه فندقلي مجوز " مضاعف " كانت قيمته الاسمية ٢٦٨ نصف فضة، وفي ٢ محرم عام ١١٢٨هـ أصدر الباشا بيورلدى بصرف الفندقلي ١٢٠ نصف فضة، أنظر: أحمد الصاوي: النقود المتداولة في مصر العثمانية " ١٥١٧-١٧٩٨ "، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآثار جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٢١٨.

١٠٦- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢

١٠٧- الإسكندرية الشرعية: س ١١، ص٢٧٢، م ١١٠٩ بتاريخ ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م

١٠٨- القسمة العسكرية: س ١٥٠، ص٣٥٦، م ٥٦٦ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م

١٠٩- إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٤١٧، م ١٠٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ / ١٦٤٧م

١١٠- القسمة العسكرية: س ١٢٩، ص٣٦٧، م ٦٥٢ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م

١١١- القسمة العسكرية: س ١٣٠، ص٣٢، م ٦٠ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م

١١٢- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٧٠٩، م ٩٤٥ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م

١١٣- استيف: مرجع سبق ذكره، ص١٦٨، ١٦٩.

١١٤- أندريه ريمون: مصر وقهوة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص١٣١.

١١٥- إسكندرية الشرعية: س ٧٨، ص١٥٣، م ٢١٧ بتاريخ ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م.

١١٦- لمزيد من التفاصيل حول تجار الكارم في العصر المملوكي: أنظر عطية القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر في العصر المملوكي، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

١١٧- دانيال كريسيليوس: مرجع سبق ذكره، ص١٦٨، ١٦٩؛عبد الوهاب بكر: مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

١١٨- walz: Op. Cit. P.62.

١١٩- Frederik G. Lane: Notes and suggestions. The Mediterranean spice trade, American Historical Rewiew, vol. X1 April, 1973 P. 586 & 590.

١٢٠- القسمة العربية: س ٢٠، ص١٦٧، م ٢٥٧ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م؛ س ٢٩، ص٢٣٥، م ٣١٦ بتاريخ ١٠٣٨هـ / ١٦٢٨م.

١٢١- نيقولاى ايفانوف: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٣.

١٢٢- أريك مكرو: مرجع سبق ذكره، ص٣٠، ٣١.

١٢٣ - Raymond: Artisans et Commetcants OP, Cit, T2, P. 133.

١٢٤- Hanna Nelly, An urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman periods, le Caire, 1983, P.32.

١٢٥- الإسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٠٥، م ٢٨٢ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

١٢٦- القسمة العربية: س ٤، ص٢٦٩، م ٤٩٩ بتاريخ ٩٨١هـ / ١٥٧٣م.

١٢٧- الصالحية النجمية: س ٤٧٠، ص٢٣١، م ٩٦٨ بتاريخ ٩٨٨هـ / ١٥٨٦م.

١٢٨- إسكندرية الشرعية: س ٣٧، ص١٦٩، م ٥٧١ بتاريخ ١٠٢٠هـ/١٦١١م.

١٢٩- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٠٥، م ٢٨٣ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م

١٣٠- الدشت: س ١٩، ص٥٥٦ بتاريخ ٩٤٤هـ / ١٥٣٧م.

١٣١- الباب العالي: س ٤٧، ص١١٧، م ٥٢٠ بتاريخ ٩٨٩هـ/١٥٨١م.

١٣٢- محمد عبد الغني الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص٤٦٧، ص٥٣٧.

١٣٣- القسمة العسكرية: س ١٥، ص٢٤٩، م ٣٥٩ بتاريخ ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م.

١٣٤- ليلى حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٤٤.

١٣٥- القسمة العربية: س ٢٨، ص١١٦، م ١٢٩ بتاريخ ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م.

١٣٦- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٢٣٢، م ٣٤٤ بتاريخ ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م.

١٣٧- الصالحية النجمية: س ٤٩٨، ص١٠٩٧، م ٤٤١٠ بتاريخ ١٠٥٨هـ / ١٦٤٨م.

١٣٨- القسمة العسكرية: س ١٣٤، ص٣٦٤، م ٦٧٩ بتاريخ ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م.

١٣٩- القسمة العسكرية: س ١٧٥، ص٣٦٨، م ٥٠٢ بتاريخ ١١٧٠هـ/ ١٧٤٩م.

١٤٠- الباب العالي: س ٢٧٣، ص١٨٢، م ٢٩٨ بتاريخ ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م.

١٤١- هايد: مرجع سبق ذكره، ج٤، ص١١٧، ١١٨.

١٤٢- الروميلي: هي روم إيلي أي ولايات الروم، وهي الولايات الأوربية في الدولة العثمانية.

١٤٣- الباب العالي: س ٢٤٧، ص٣٣٦، م ٥٨٣ بتاريخ ١١٦٦هـ / ١٧٥٢م.

١٤٤- القسمة العسكرية: س ٦٧، ص١٩٤، م ١٣٨ بتاريخ ١٠٦٧هـ / ١٦٥٦م.

١٤٥- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

١٤٦- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٧، م ١٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

١٤٧- الباب العالي: س ١٩٣، ص١٦٩، م ٥٠٧ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٩م.

١٤٨- القسمة العسكرية: س ١٤٩، ص٣١١، م ٤١١ بتاريخ ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م.

١٤٩- Crecelius Danniel ; some remarks on the importance of Qusar in the eighteenth century, calefornia state university Angeles. P. 9 & 10.

١٥٠- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٤٠١، م ٤٨٢ بتاريخ ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م.

١٥١- القمة العسكرية: س ١٣٣، ص٢٧١، م ٤٧٧ بتاريخ ١١٤٤هـ/١٧٣١م.

١٥٢- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٣١٥.

١٥٣- فرناند بروديل: مرجع سبق ذكره، ج٣، ص٥٩٣.

١٥٤- Raymond: Op, Cit T2, P 127.

١٥٥- الحسين بن محمد الورثيلاني: مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

١٥٦- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧.

١٥٧- الباب العالي: س ٢٣٢، ص١٣٥، م ١٨٢ بتاريخ ١١٥٩هـ / ١٧٤٦م.

١٥٨- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص١٢٢.

١٥٩- الباب العالي: س ١٨٤، ص٢٦٦، م ١٠٠٣ بتاريخ ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م.

١٦٠- القسمة العسكرية: س ١٨٤، ص٦٠، م ١٤٦ بتاريخ ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م.

١٦١- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧.

١٦٢- أندريه ريمون: المدن العربية، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.

١ - القسمة العسكرية: س ١٦٩، ص٩٣، م ١٤٢ بتاريخ ١١٧٣هـ/١٧٥٩م.

١٦٤- القسمة العسكرية: س ٦٦، ص٥٨٤، م ٦٤٥ بتاريخ ١٠٧٤هـ / ١٦٦٣م.

١٦٥- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٤١، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

١٦٦- الصالحية النجمية: س ٥١٨، ص٤٣، م ١١٠ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.

١٦٧- لمزيد من التفاصيل:عن هذه الممالك يمكن الرجوع إلى محمد الغربي: مرجع سبق ذكره، ص٥٣، ص٧٠.

١٦٨- بوفيل: مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

١٦٩- نيقولاى إيفانوف: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

١٧٠- عن هذا الدور يمكن الرجوع إلى بوفيل: الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، ترجمة زاهر رياض، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٨١.

١٧١- محمد الغربي: مرجع سبق ذكر ه، ص٤٨٦.

١٧٢- كارستين نيبور: مرجع سبق ذكره، ص٢٦١.

١٧٣- طولون: س ١٧٨، ص٢٨١، م ١٠٩٠ بتاريخ ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م.

١٧٤- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٢.

١٧٥- محمد عبد المعطى الإسحاقي: مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

١٧٦- طولون: س ٢٢٦، ص٢٥، ٥٩ بتاريخ ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م.

١٧٧- القسمة العسكرية: س ١٥٠، ص٣٥٦، م ٥٦٦ بتاريخ ١١٥٤هـ/١٧٤١م.

١٧٨- الدشت: س ٢٣٤، ص٦١٣، بتاريخ ١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م.

١٧٩- القسمة العسكرية: س ٧٦، ص٧٢٢، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ/١٦٦١م.

١٨٠- الدشت: س ٢٠٤، ص١٤٢، بتاريخ ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٣م.

١٨١- طولون: س ١٧٨، ص٢٩١، م ١١٣٢ بتاريخ ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م.

١٨٢- طولون: س ١٧٨، ص٢٩٠، م ١١٣١ بتاريخ ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م.

١٨٣- طولون: س ١٧٨، ص٢٨٨، م ١١٢٣ بتاريخ ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م.

١٨٤- طولون: س ١٧٨، ص٢٥٣، م ٩٨٦ بتاريخ ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م.

١٨٥- القسمة العسكرية: س٧٦، ص٧٢٢، بتاريخ ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م.

١٨٦- الدشت: س ١٤٢، ص٢٦٦، ص٢٦٧ بتاريخ ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م.

١٨٧- دى شابرول: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.

١٨٨- Walz, Op. Cit. P.58

١٨٩- عماد أحمد هلال: الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٥٤.

١٩٠- القسمة العسكرية: س ٧٨، ص١٤، م ٢١ بتاريخ ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م.

١٩١- الباب العالي: س ٩٠ مكرر، ص٢٠٨، م ٩٤٠ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٢٩٢- القسمة العسكرية: س ١٥٢، ص٢٣٣، م ١٥٩ بتاريخ ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م.

١٩٣- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٩.

١٩٤- الدشت: س ٢٥٢، ص٣٨٤ بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م.

١٩٥-القسمة العسكرية: س ١٦٣، ص١١، م ١٤ بتاريخ ١١٦٦هـ / ١٧٥٢م.

١٩٦- Walz,: Op. Cit. P 62.

١٩٧- أندريه ريمون: المدن العربية: مرجع سبق ذكره، ص٣٧

١٩٨- جيرار: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٧.

١٩٩- ليلى الصباغ: مرجع سبق ذكره، ص٨٠، ٨١.

٢٠٠- خليل ساحلي: مقاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٣، تونس، ١٩٧٥م، ص٥٠، ٥١.

٢٠١- عبد الجليل التميمي: الدولة العثمانية وقضية المورسكيين، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٢٣، ٢٤، تونس ١٩٨١، ص١٩٢.

٢٠٢- إسكندرية الشرعية: س ٣٩، ص٢١٦،م ٦٥٥ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦٢٩م.؛ س ١٠٢، ص٢٧٣، م ٢٣٨ بتاريخ هـ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢٠٣- القسمة العسكرية: س ٧٠، ص٥٢٠، م ٥٦٥ بتاريخ ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م.

٢٠٤- القسمة العسكرية: س ٥٠، ص١٧١، م ٢٢٠ بتاريخ ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م.

٢٠٥- عبد الجليل التميمي: رؤية منهجية لدراسة العلاقة العثمانية - المغربية في القرن ١٦ م، ضمن كتاب الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، ١٩٨٤، ص٧٥.

٢٠٦- إسكندرية الشرعية: س ٢٩، ص٢٢٠، م ٦٤٤ بتاريخ ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م.

٢٠٧- إسكندرية الشرعية: س ٤٩، ص٧١، م ٢١٤، بتاريخ ١٠٦٢هـ / ١٦٥١م.

٢٠٨- الدشت: س ١٩٩، ص٩١، بتاريخ ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م.

٢٠٩- إسكندرية الشرعية: س ٥٢، ص٤٥٨، م ٩٠٣ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٩٦م.

٢١٠- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص١٣٢، م ١٤٠ بتاريخ ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢م.

٢١١- دمياط الشرعية: س ٢١٦، ص١٣٤، م ٢٠٧ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢١٢- البازركان: تعني في الفارسية التاجر وقد دخلت التركية بمعناها الفارسي، وهذا الشخص كان يعمل على الشاحنات الأجنبية فقط، وكان لابد لمن يعمل بهذه المهنة من معرفة لغة قبطان السفينة، أنظر، سحر حنفي: مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

٢١٣- دمياط الشرعية: س ٢١٦، ص٤، م ٦ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢١٤-بولاق: س ٦٤، ص٢٨٥، م ٧٤٧ بتاريخ ١١٣٢هـ / ١٧١٩م.

٢١٥- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص١٥٦، م ١٨٠ بتاريخ ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م.

٢١٦- إسكندرية الشرعية: س ٤٥، ص٢٩، م ٥٩ بتاريخ ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م.

٢١٧- القسمة العسكرية: س ٨٠، ص٢٢١، م ٣٤٩ بتاريخ ١٠٩٨هـ / ١٦٨٦م.

٢١٨- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٧، م ١٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

٢١٩- إسكندرية الشرعية: س ٥٢، ص٥٧، م ١٢٠ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م.

٢٢٠- القسمة العسكرية: س ١٣٠، ص٤٠٩، م ٦٨٤ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

٢٢١- القسمة العسكرية: س ٨٦، ص٥٤، م ٤٣ بتاريخ ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م.

٢٢٢- القسمة العسكرية: س ٢٠٢، ص١٢٨، م ١٧٩ بتاريخ ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م.

٢٢٣- القسمة العسكرية: س٧٠، ص٥٨٣، م٦٢٦ بتاريخ ١٠٨٣هـ/ ص٥٢٠، م ٥٦٥.

٢٢٤- القسمة العسكرية: س ٥٩، ص٣٦٩، م ٣٤٣ بتاريخ ١٠٦٢هـ / ١٦٥١م.

٢٢٥- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢٠٢، م ٣٠٨ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

٢٢٦- الباب العالي: س ٢٣٢، ص٣٤٨، ٤٧٧ بتاريخ ١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م.

٢٢٧- القسمة العسكرية: س ١٧٥، ص٣٦٨، م ٥٠٢ بتاريخ ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م.

٢٢٨- الباب العالي: س ٢٦٥، ص١٥، م ٢١ بتاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م.

٢٢٩- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م.

٢٣٠- القسمة العسكرية: س ١٢١، ص٥٣٨، م ٧٩٠ بتاريخ ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م.

٢٣١- Walz: OP , CIT, P62.

٢٣٢- جوار: مرجع سبق ذكره، ص٣١٦.

٢٣٣- رشيد الشرعية: س ١، ص٢٠٤، م بدون بتاريخ ٩٥٦هـ / ١٥٤٩م.

٢٣٤- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٧٤، م ٤٧٧ بتاريخ ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.

٢٣٥- إسكندرية الشرعية: س ٩، ص١٩٢، م ٥٧٧ بتاريخ ٩٧٩هـ/١٥٧١م.

٢٣٦- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٢٩٦، م ٦٧٢ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٢٣٧- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٢٨٨، م ٨٤٧ بتاريخ ١٠١٩هـ / ١٦١٠م.

٢٣٨- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص١٦١، م ٤٣١ بتاريخ ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م.

٢٣٩- الباب العالي: س ١١٩، ص٢٥٨، م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م.

٢٤٠- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٩٨، م ٢٧٩ بتاريخ ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.

٢٤١- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٣٩، م ١٠٥ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٢٤٢- الباب العالي: س ٣٠٨، ص٤٩، م ٦٨ بتاريخ ١٢٠١هـ/١٧٨٦م.

٢٤٣- إسكندرية الشرعية: س ١١، ص٤٥٤، م ١٧٦٧ بتاريخ ٩٧٩هـ / ١٥٧١م.

٢٤٤- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٠٥، م ٢٨٣ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٢٤٥- محسن شومان: اليهود في مصر من الفتح العثماني إلى مستهل القرن التاسع عشر، جزآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، / ج٢،ص٢٥٥.

٢٤٦- إسكندرية الشرعية: س ٤٩، ص١٩٤، م ٥٢٨ بتاريخ ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م.

٢٤٧- محسن شومان: مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٢٦٨.

٢٤٨- الباب العالي: س ٥، ص٣١٠، م ١١٣٩ بتاريخ ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م.

٢٤٩- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٥٧٢، م ٦١٩ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م.

٢٥٠- إسكندرية الشرعية: س ٤٣، ص٩٩، م ٢٨٠ بتاريخ ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.

٢٥١- القسمة العسكرية: س ١٨١، ص٢٠، م ٢٤ بتاريخ ١١٨١هـ / ١٧٦٧م.

٢٥٢- إسكندرية الشرعية: س ٤، ص١٢٣، م ٣٦٣ بتاريخ ٩٨٨هـ/ ١٥٨٩م.

٢٥٣- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٢١٥، م ٤٩٤ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢٥٤- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٩٧، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣١ هـ / ١٧١٨م.

٢٥٥- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٢٨٤، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م.

٢٥٦- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٤، ٢٦.

٢٥٧- إسكندرية الشرعية: س ٥٥، ص٣٩٣،م ٣٧٨ بتاريخ ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م.

٢٥٨- إسكندرية الشرعية: س ٦٥، ص٨، م ١٨ بتاريخ ١١٢٥هـ / ١٧١٣م.

٢٥٩- الدشت: س ١٩٩، ص٩١، بتاريخ ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م.
٢٦٠- إسكندرية الشرعية: س ٥٥، ص١٧، م ٤١ بتاريخ ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م.
٢٦١- إسكندرية الشرعية: س ٩٦، ص٢٣، م ٣٦ إلى ٥٨ بتاريخ ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م.
٢٦٢- إسكندرية الشرعية: س ٦٥، ص٨، م ١٨ بتاريخ ١١٢٩ هـ / ١٧١٦م.
٢٦٣- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤.
٢٦٤- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص٣٦٠، م ٤٣٢ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م.
٢٦٥- دانيال كريسليوس: مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.
٢٦٦- محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٠، ص٨٩، ص٩٠.
٢٦٧- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص٣٦٠، م ٤٣٢ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م.
٢٦٨- عبد الحميد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.
٢٦٩- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص١٥٦، م ١٨٠ بتاريخ ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م.
٢٧٠- برودل، هوية فرنسا، المجلد الثاني، ص١٨٨.
٢٧١- مضابط إسكندرية الشرعية، س١٠، من ص١٠١، إلي ص١٠٤،
٢٧٢- إسكندرية الشرعية: س ٧٨، ص٢٦٤، م ٣٥٩ بتاريخ ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م.
٢٧٣- بولاق: س ٥١، ص٧٣٤، م بدون رقم بتاريخ ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م.
٢٧٤- القسمة العسكرية: س ٢١٢، ص١٤٠، م ٢١١ بتاريخ ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م.
٢٧٥- بولاق: س ٣٤، ص٢٤٩، م ٥٢٧ بتاريخ ١٠٣٦هـ / ١٦٢٦م.
٢٧٦- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص١٨٥، م ٢٣٧ بتاريخ ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م.
٢٧٧- الباب العالي: س ٢٣٢، ص١٢١، م ١٥٨ بتاريخ ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.
٢٧٨- بولاق: س ٤٠، ص٥٧٣، م ١١٨٢ بتاريخ ١٠٤٩هـ/١٦٣٩م.
٢٧٩- إسكندرية الشرعية: س ٩٩، ص١٢٠، م ١٣٧ بتاريخ ١١٩٥هـ/١٧٨٠م.
٢٨٠- كنيث كونو: مرجع سبق ذكره، ص٧٧.
٢٨١- مضابط إسكندرية الشرعية: س ٢، ص٤٠٠، م ١٢٦٨ بتاريخ ١١٣٤هـ / ١٧٢١م.
٢٨٢- بولاق: س ٢٠٥، ص٦٦، م ٥٤٤ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.
٢٨٣- إسكندرية الشرعية: س ١، ص٣١٠، م ١٣٢٤ بتاريخ ٩٥٨هـ / ١٥٥١م.
٢٨٤- بولاق: س ٣٩، ص١٧٣، م ٤٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م.
٢٨٥- طولون: س ١٩١، ص٤٢٤، م ١٥٤٠ بتاريخ ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م.

الفصل الخامس

التنظيمات التجارية ونظم تعامل التجار المغاربة

يطرح هذا الفصل إشكالية التنظيمات التجارية التي كانت قائمة في مصر خلال عصر ما قبل الدولة الحديثة؟ بمعنى أخر ما هي التنظيمات التي كانت تقوم عليها التجارة المصرية إبان هذه الفترة؟، وكيف سعت العائلات التجارية المغربية إلي الاندماج داخل هذه التنظيمات ثم كيف سعت لاختراقها والوصول إلي قمتها؟، كما سوف يحاول فهم الأدوات التنظيمية التي سعى التجار المغاربة إلي بناء تجارتهم عليها، بمعنى أخر كيف استطاع هؤلاء التجار تكوين شبكات تجارية مترامية الأطراف تمتد من مناطق الإنتاج المتعددة في إفريقيا والهند واليمن ومصر إلي مناطق الاستهلاك في الأناضول وأوربا؟ وكيف عملت هذه العائلات علي تكوين قواسم مشتركة للعلاقة مع السلطة، ومع النخبة العلمية في الأزهر من أجل إصباغ الشرعية علي أعمالهم وأملاكهم؟.

أولاً: دور المغاربة في التنظيمات التجارية

إن استقراء العديد من وثائق المحاكم الشرعية المتنوعة على مدار العصر العثماني والتي تتناول العلاقات التجارية والتنظيمات التجارية، تؤكد بوضوح أن حركة التجارة كانت تعتمد أساساً على جهود الأفراد، بينما اقتصر دور الإدارة على تحصيل الجمارك من خلال نظام الالتزام والعناية بتدبير احتياجات الجيوش والمهمات السلطانية دون تدخل كبير في تحديد النشاط التجاري وأدواته وهياكله التنظيمية. ولم تتدخل الإدارة إلا لإقرار ما اتفق عليه التجار. ولذلك يمكن القول بأن حركة التجارة داخل الولاية المصرية كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية في الممارسة والمنافسة ويحكمها ما يصطلح

عليه حديثاً باسم اقتصاد السوق الذى يقوم على ترك الحرية الكاملة للتجار وإخضاع النشاط التجاري لقانون العرض والطلب حيث تركت الإدارة والأجهزة الإدارية للتجار الحرية الكافية لإدارة أعمالهم وتنظيماتهم والتعامل مع نظرائهم على اختلاف جنسياتهم[1].

شهبندر تجار القاهرة

لم يكن منصب شهبندر التجار منصباً إدارياً تابعاً لأجهزة الإدارة، بل كان منصباً شرفياً يمكن تشبيهه اليوم بـــ "رئيس الغرفة التجارية المصرية ". فقد كانت أول وأهم الواجبات التي تناط به الدفاع عن مصالح التجار والتجارة المصرية والتجار وحمايتهم من أي اعتداء على مصالحهم وتجارهم، وكان اختياره يتم بواسطة التجار أنفسهم ولم يكن الجهاز الإداري غالباً يتدخل في عمليات تعينه إلا بعد ترشيح التجار له وموافقتهم عليه[2] فكان تدخل الدولة هنا لإقرار هذا التعين وإعطائه الصبغة الشرعية [3]. وكان من أهم الواجبات المنوطة بشبهندر التجار محاولة الحد من المنافسة العنيفة بين التجار للمحافظة على تحقيق أرباح عالية تعوض تجار النخبة التجارية عن أية خسائر قد تلحق بهم من وراء غرق الشحنات أو نهب العربان للتجارة، فكانت الأسعار غالباً مستقرة في الأسواق، وبالطبع لم يكن ذلك في مصلحة المستهلكين وإن كان في مصلحة التجار، فكان التجار دائماً يعوضون خسائرهم من أسعار السلع المصدرة أو المستهلكة، فإذا غرقت سفينة من الخمسة عشر سفينة القادمة من جدة والمحملة بالبن كانت أسعار البن ترتفع على الفور لتعوض هذه الخسارة، وبالطبع كان شهبندر التجار يقوم بالدور الأكبر في محاولة تقريب أسعار هذه السلع لتعويض خسائر التجار[4].

كما كان شهبندر التجار يشارك في تعين شيوخ الأسواق والسماسرة والدلالين [5] وذلك من خلال التنسيق مع قاضي القضاة الذى كان يرسل شاهدين من المحكمة لكي يشهدا في حضوره على رضا أهل السوق عن الشخص المرشح شيخاً للسوق أو شيخاً للدلالين والسماسرة، وكان هؤلاء الشيوخ يقرون أمام شهبندر التجار على المحافظة

على الأسس والقواعد السائدة في السوق وعدم الخروج عنها [٦]. كما كان من واجبات شهبندر التجار أن يتدخل لفض أية منازعات تتعلق بالتنظيمات الداخلية لطائفة التجار مثل تعيينات مشايخ الأسواق والنقباء، والإشراف أيضاً على حل المشاكل والقضايا التجارية بالقاهرة[٧].

وليس ثمة من شكوك في أن تولي أي تاجر لهذا المنصب كان يدعم من مكانته ومكانة الجماعة أو الطائفة التي ينتمي إليها بصورة قوية. لقد كان منزل شهبندر التجار دائماً مقصد التجار الغرباء القادمين إلى القاهرة، كما كانت أجهزة الإدارة تطلب غالباً منه توفير ما يتعذر عليها جمعه من سلع وبضائع، كما استفاد شهبندر التجار من الثقة الواسعة في مكانته التجارية، كما كان دائماً موضع احترام الجميع بوصفه أغنى وأهم تجار مصر قاطبة. ولم ترد أية وثائق حول احتكار شهبندر التجار أو أحد من طائفة التجار لإنتاج وبيع وشراء سلعة معينة؛ فلم تمارس هذه الطائفة التجارية أي احتكار معين، بل كان السوق مفتوحاً دائماً أمام الجميع. فكان من السهل على أي تاجر وافد أن يشترى حانوتاً في أحد أسواق القاهرة، وأن يصبح عضواً في الطائفة التجارية التي يريد أن يكون لها عضواً بها حسب نوع تجارته [٨].

وقد هلّ العصر العثماني على مصر وكان للشوام السيطرة شبه الكاملة على حركة التجارة المصرية، حيث سيطرت هذه العناصر الشامية على التجارة الدولية العابرة، وانتشر الشوام في موانئ اليمن والحجاز ومنذ منتصف القرن السادس عشر في الهند أيضاً. وأفضل مثال على مدى الدور الكبير للشوام في التجارة المصرية هو دور عائلة ابن الجمال الحلبية [٩] حيث ظل رأس هذه العائلة رئيساً لتجار القاهرة منذ ٩٧٥ إلى ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م [١٠] كما ظل عدد تجار النخبة التجارية المصرية في معظمه من العناصر التجارية الشامية [١١]. ويكفى فقط الإشارة إلى عائلات يغمور والعاصى والذهبي وأبي طاقية وابن الكركية وابن نجيم وابن الدهان وآل عريقات وغيرهم الكثير[١٢].

وكان هؤلاء التجار الكبار يلعبون الدور الأساسي في اختيار شهبندر التجار، ونتيجة لذلك التواجد التجاري الكبير للشوام، فقد سيطروا على منصب شهبندر التجار وتوارثته عائلات ذوات أصول شامية، حيث ساند التجار الشوام المنتشرون في كافة أسواق القاهرة ذويهم وبني جنسهم لتولى هذا المنصب. ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر أصبح التواجد المغربي محسوساً بصورة أكبر على المستوى التجاري بصفة عامة، إلا أنه رغم ذلك ظل أقل على مستوى النخبة التجارية، حيث ظل للشوام السبق في عدد العائلات التجارية الثرية (١٣). وقد برز اسم آل الرويعي في النخبة التجارية بالقاهرة منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر، حيث كان الخواجا أحمد بن محمد الرويعي قد هاجر على أرجح الاحتمالات من الأندلس في أعقاب سقوط غرناطة إلى الإسكندرية، حيث استقر في حارة المغاربة (١٤). ولكن ولديه أحمد ومحمد فضلا الانتقال والإقامة في رشيد التي كانت محوراً من المحاور التجارية لتجارة التوابل الآخذة في الازدهار مرة أخرى منذ منتصف القرن السادس عشر (١٥).

وقد اخذ أحمد في التنقل بين رشيد وبولاق والقاهرة وقد أسهم ذلك في ترسيخ مكانته التجارية في رشيد حيث أصبح شهبندراً لتجارها، ورغم ذلك فقد قرر أحمد الانتقال إلى القاهرة تاركاً لأخيه محمد إدارة جميع أعماله في رشيد والإسكندرية. وقد استطاع أحمد نتيجة لمهارته التجارية أن يصبح أهم شخصية تجارية بالقاهرة في مستهل القرن السابع عشر، ورغم أن أحمد الرويعي حاول دوماً الإشارة إلى أصله بالرشيدى، وأبدى مرونة كبيرة تجاه التجار الشوام (١٦)، إلا أن التجار الشوام تصدوا دوماً لوصوله لمنصب شهبندر التجار، وبفضل المكانة الكبيرةالتي أصبح يحتلها والثروة الضخمة التي أصبح يحوزها الخواجا أحمد الرويعي، بخاصة في أواخر سنوات حياته، فقد سمح له ذلك بأن يكون شهبندراً لتجار القاهرة، إلا أن الرجل كان يرى أن العمر قد أزف به وأن من الأفضل أن يدفع بها إلى ابن أخيه على بن محمد بن أحمد الرويعي ساعده الأيمن الذى دربه على العمل التجاري وأعده ليخلفه في إدارة أعماله وشركاته، حيث لم ينجب أحمد إلا ابنة واحدة (١٧) وبالفعل نجح أحمد الرويعي في أن يعين ابن أخيه على في منصب

شهبندر التجار في عام ١٠٢١هـ/١٦١٠م، وقد فقد على الرويعي بوفاة عمه أحمد السند القوى الذى كان يسانده وراح التجار الشوام يحيكون له الدسائس والمؤامرات حتى تم عزله في سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م لصالح الخواجا إسماعيل أبي طاقية الحمصى[١٨]. وأمام هذا الجو المشحون بالمنافسة من جانب الشوام فقد فضل على الرويعي الاستقرار في رشيد التي ظل بها إلى أن توفي في سنة ١٠٣٤هـ / ١٦٢٤م[١٩].

هكذا ظل للشوام سيطرة شبه كاملة على رأس المؤسسة التجارية المصرية حتى وفاة الخواجا جمال الدين الذهبي البعلبكي في نهاية عام ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م[٢٠] حيث تزوجت زوجته لطيفة بنت الخواجا الكبير محب الدين الصالحي من تاجر مغربي متوسط الحال يسمى قاسم بن محمد بن أبي العباس التلمسانى المغربي[٢١]. وقد سعت لطيفة إلى تولية زوجها الجديد محل زوجها الفقيد، حيث عمل الرجل وزوجته على إقناع رجل السلطة الحاكمة بتوليته هذا المنصب المهم، كما سعى الخواجا قاسم لحشد تأييد التجار لتوليه هذا المنصب وبالفعل تنجح لطيفة في تولية زوجها لمنصب شهبندر التجار بعد أن وضعت بين يديه ثروتها من زوجها جمال الدين الذهبي ووالدها الخواجا محب الدين الصالحى[٢٢]، ولم تمض سوى ثمانية أشهر فقط على تولى قاسم لهذا المنصب، حيث تكتل التجار الشوام ضده واستطاعوا أن يعزلوه ويولوا محله الخواجا معتوق بن عبد الوهاب الشهير بابن الدهان الحلبى [٢٣]، وقد ظل الشوام مسيطرين على هذا المنصب حتى نهاية القرن السابع عشر عندما تولّى الخواجا عبد الجواد الشيشينى الفيومي هذا المنصب في الفترة من ١١٠٧هـ – ١١٠٩هـ/ ١٦٩٥م – ١٦٩٧م [٢٤]، إلا أنه بدا منذ تولى هذا الرجل لمنصب شهبندر التجار أن شخصية ونفوذ الخواجا محمد بن محمد الشرايبى كانت أكثر وضوحاً وبروزاً من شخصية الشيشنى نفسه. وتشير الوثائق إلى ذلك بوضوح فتقول: " بحضرة الخواجا عبد الجواد الشيشينى رئيس التجار بمصر المحروسة ونخبة الخواجات صاحب المقام والمقال الخواجا محمد بن محمد الشرايبى "[٢٥].

لقد نجح آل الشرايبى الفاسيون في انتزاع منصب شهبندر التجار من التجار الشوام والمصريين منذ نهاية سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م حيث أصبح محمد بن محمد بن قاسم

الشرايبي رئيساً لتجار مصر حتى سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م عندما تنازل عنها للخواجا محمد الدادى الشرايبي[٢٦] الذى ظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٤م[٢٧]، حيث حل ابنه قاسم محله حتى اغتياله في سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م[٢٨]. والآن يبدو السؤال الذى يطرح نفسه على بساط البحث هو كيف استطاع آل الشرايبي المغاربة الوصول إلى هذا المنصب في ظل وجود شامي كان لا يزال قوياً في النخبة التجارية في مصر ؟ وكيف استطاعوا المحافظة على هذا المنصب هذه الفترة الطويلة ؟ ولماذا خرج من بين أيديهم؟

في الواقع إن نجاح آل الشرايبي يرجع إلى السياسة الماهرة التي اتبعوها منذ وصولهم إلى مصر، فقد عملوا على جمع الطائفة المغربية وراءهم بكامل انتماءاتها، فرغم أنهم فاسيون، فقد كانوا يلقبون أنفسهم بلقب " المغربي " فقط حتى يكتسبوا تعاطف جميع المغاربة [٢٩]. كما اتبعوا سياسة الحكمة ومهادنة الشوام وعدم الدخول في منافسة علنية مع أحد من الشوام، بل على النقيض من ذلك تماماً. فقد اتبعوا سياسة مرنة للغاية تجاه الشوام وهو ما يتضح من حرص عـــدد من التجار الشوام على تعيين محمد الشرايبي وصياً على تركاتهم وأبنائهم القصر[٣٠]. وفى هذه السياسة يقول أحمد شلبي: " وكان كريمـــاً يواسى الناس خيـــراً ويسعى في مصالحهم"[٣١].

كما أسهمت الثروة الكبيرة التي امتلكها آل الشرايبي في نهاية القرن السابع عشر في دعم مكانتهم لدى سائر تجار النخبة التجارية القاهرية، وبالتالي لم يكن هناك مشكلات في تولى آل الشرايبي لهذا المنصب، أما كيف استطاعوا المحافظة عليه ؟ فالواقع يؤكد أن قيام الخواجا محمد بن قاسم الشرايبي بالتنازل للخواجا محمد بن عبد القادر الشرايبي الشهير بالدادى عن إدارة بيت الشرايبي سمح للدادى بأن يحل محله دون مشكلات كبيرة في جميع مهامه ومناصبه، بخاصة أنه أصبح يدير أكبر مؤسسة تجارية في مصر. وبالطبع فقد كان لدى الدادى جميع أساليب التاجر الناجح التي كانت تمكنه من تولى هذا المنصب [٣٢]. أما قاسم فقد كان الابن الأكبر لمحمد الدادى، وكان يعده منذ مولده ليكون خليفته، فعلمه وسقاه كل خبرة ومهارات عمره، لذلك فقد حقق تقدماً كبيراً

على نحو ما أكده أحمد شلبي: " وكان قد فاق والده في كل شئ وزاد على والده بالتواضع الزايد"[٣٣].

كانت وفاة قاسم المفاجئة في سنة ١١٤٧هـ/١٧٣٤م بداية التراجع الكبير الذى شهده بيت الشرايبى. ويرجع ذلك إلى شخصية أخويه اللذين خلفاه في رئاسة البيت، فأخوه أحمد كان رجل علم وأدب يميل إلى الحياة العلمية والدينية وعندما ولوه رئاسة البيت رفض ذلك وتنازل عنها لأخيه عبد الرحمن [٣٤] الذى كان منذ شبابه قد التحق بأوجاق مستحفظان وكان قد ارتقى إلى رتبة جوربجى لهذا الأوجاق. وبالتالي فقد كانت عقلية الرجل عقلية عسكرية غير مرنة، وعندما خلف قاسماً في إدارة بيت الشرايبى تسبب بسبب عدم معرفته بالأمور التجارية في نكبات تجارية واسعة لآل الشرايبى، وهو ما حدا بأفراد البيت للمطالبة بأنصبتهم الشرعية، وبالتالي تفككت العائلة وتحللت القوة الاقتصادية لها [٣٥].

عامل آخر أسهم في ضياع منصب الشهبندرية من بيت آل الشرايبى، وهو تكتل وتحالف تجار القاهرة ضد آل الشرايبى بسبب تحالفاتهم السياسية التجارية مع المماليك دون مراعاة لجانب التجار. فالخواجا قاسم الشرايبى كون مع الأمراء المماليك والتجار الفاسيين مجموعة من الشركات التجارية كانت في مجملها تبتلع السوق المصرية. وأمام ذلك فقد تحالف التجار ضده وتآمروا على اغتياله، وكما يقول أحمد شلبي عبد الغنى: "والسبب في موته أنه قصده في أتيه، وكان القاصد له رجل مزين من فوه بإيها جماعة من الخواجات .... فالتفت إليه الخواجا وقال له قتلتني يا ظالم "[٣٦].

أما العامل الأخير فكان يرتبط بالتغير الذى طرأ على التجارة المصرية ذاتها فخلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، ظل البن هو السلعة الرئيسية في التجارة المصرية وظلت أرباحه تحقق أعلى العوائد المالية لتجار القاهرة [٣٧]، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح الدخان مهماً أيضاً في التجارة المصرية، لذلك فقد كان الدخان يحقق أرباحاً مرتفعة، لذلك فقد كان يطلق على شهبندر التجار الجديد الخواجا محسن رمضان من أعيان التجار في البن وورق الدخان [٣٨]. أما التجار

المغاربة وبخاصة آل الشرايبي فلم يقبلوا على التجارة في الدخان بسبب موقف الفقهاء المالكية القاضي بتحريمه [٣٩]. وقد سيطر العنصر التركي على تولى منصب شهبندر التجار منذ نهاية الخمسينيات للقرن الثامن عشر وتولت عائلات المصابنى والآلايلى والملاطيلى هذا المنصب بسبب تجارتهم الكبيرة في البن والدخان بين مصر واسطنبول وأزمير[٤٠].

وعندما جاء حسن باشا الجزايرلى إلى مصر على رأس الحملة العثمانية في سنة ١٢٠٠هـ /١٧٨٥م كان حسن باشا في حاجة ملحة إلى الأموال والقروض فلجأ إلى التجار المغاربة [٤١]، وقد طلب منه هؤلاء أن يساعدهم على تعيين أحدهم " شهبندراً لتجار مصر بعد أن فرغ هذا المنصب بعد وفاة الخواجا أحمد بن رجب الآلايلى في نهاية سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م [٤٢] ورشحوا من بينهم الخواجا الشريف أحمد بن عبد السلام مشيش والذي أصبح يحوز ثروة كبيرة بعد وضع يده على مخلفات أخيه لولدته محمد بن علي العرائشي [٤٣] وساعدهم تواجدهم التجاري في مصر إبان هذه الفترة على نجاح محاولتهم حيث ظل يتولى أحمد بن عبد السلام هذا المنصب إلى وفاته في سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م [٤٤]، حيث خلفه الخواجا محمود محرم الفيومي" [٤٥]. ويعكس تولى العديد من كبار التجار المغاربة لمنصب شهبندر التجار أعلى منصب في السلم التجاري المصري مدى القوة الاقتصادية التي أصبح يتمتع بها التجار المغاربة في مصر حيث كانت هذه القوة العامل الأول الذى أفضى بهم للوصول إلى هذه المكانة المهمة.

شهبندر تجار الإسكندرية

لم يكن التواجد المغربي كبيراً في مدينة ما في مصر مثلما كان في الإسكندرية. فقد شكلت الإسكندرية العمود الفقري للوجود المغربي في مصر، حيث ظلت قطب الجاذبية الرئيسي لهم وظلت تحتفظ بأكبر طائفة مغربية بين المدن المصرية قاطبة، وكانت هذه الطائفة في معظمها من التجار النشطاء، لذلك فقد سيطر هؤلاء على منصب شهبندر

التجار بها طوال أغلب فترات العصر العثماني. ففي أول وثيقة يعثر عليها الباحث لتعيين شيخ للتجار بالثغر "شهبندر" في سنة ١٠٠٠هـ/١٥٩١م كانت لتعيين الخواجا عبد الرحمن بن محمد بن ساسى المنستيرى [٤٦] وقد خلفه في سنة ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م الخواجا عبد اللطيف ابن محمد الوراسنى حيث ظل يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته في سنة ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م ليخلفه أيضاً تاجر مغربي آخر هو الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطينى الذى خلفه ابنه محمد عند وفاته في سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م حيث ظل محمد بن شحاتة يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة ١٠٤٧هـ/١٦٣٧م إن هذه السيطرة المغربية على هذا المنصب التجاري المرموق كانت تعبر عن سيطرة محكمة من قبل التجار المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية والاقتصادية بالمدينة.

شهبندر تجار رشيد

شهدت رشيد وجوداً مغربياً ملحوظاً نتيجة للدور الكبير الذى أخذت تقوم به في التجارة الخارجية المصرية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث اتسع حجم تجارتها كثيراً مع الإسكندرية حيث حلت محل فوه، كأهم ميناء نيلي تصل إليه البضائع القادمة من القاهرة ومدن الدلتا، وسرعان ما اتسعت تجارتها خاصة في السكر حيث كانت المنطقة المحيطة بها أهم مناطق إنتاج قصب السكر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم حل الأرز محل قصب السكر. وقد تميزت رشيد بتعدد الطوائف الوافدة إليها وعدم تفوق أحدى هذه الطوائف على الأخرى وتكافئها النسبي في قوتها، فكان بها الشوام والمغاربة والأتراك، لذلك فقد كان منصب شهبندر التجار متداولاً بين المصريين والمغاربة والشوام والأتراك. فقد تولى هذا المنصب الخواجا محمد بن محمد الشهير بابن نجيم المصري[٤٧]، والخواجا عبد النبي بن منصور بن فحيمة المغربى[٤٨]، وهكذا قامت العناصر التجارية المغربية بدور بالغ الحيوية في الحياة الاقتصادية في مصر،

وهو ما أهلها لأن تتولى أهم منصب في التنظيمات التجارية المصرية في العديد من المدن المصرية.

دور التجار المغاربة في تنظيمات الأسواق

شهدت القاهرة العثمانية نمواً حضارياً كبيراً خلال العصر العثماني جاء نتيجة لنمو حضاري وتجارى كبيرين بعد أن استعادت مصر جزءاً مهماً من تجارتها سواء بعودة تجارة التوابل خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر[٤٩] أو نمو تجارة السكر[٥٠]، والبن والأقمشة القطنية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[٥١] وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد الأسواق تزايداً كبيراً فحدد ريمون عدد ١٤٤ سوقاً و ٣٤٨ وكالة وخاناً في داخلها[٥٢] والواقع أن تجارة البن لعبت الدور الأول في تطور أسواق المدينة التجارية، حيث قامت مصر بإعادة تسويق جزء رئيسي من البن اليمنى إلى أنحاء الدولة العثمانية وأوربا[٥٣]، حيث كان الأسطول البحري ينجز رحلة واحدة غالباً في العام، وعند وصوله إلى السويس تنخفض على الفور أسعار البن، ثم ما تلبث أن تأخذ في الارتفاع حتى وصول الأسطول البحري محملاً بالبن مرة أخرى[٥٤]. لذلك فمن السهل أن نفهم لماذا كان هناك هذا العدد الكبير من المخازن لتخزين البن والأقمشة القطنية، ولهذا فقد تجهزت المدينة جيداً، ففيها أحياء كاملة عبارة عن مخازن وحواصل منها ما يتكون من خمسة طوابق[٥٥]، وعلاوة على ذلك فقد أنشئت العديد من الوكالات في بولاق ومصر القديمة لتخزين البضائع الواردة والمصدرة من وإلى القاهرة [٥٦].

وقد اقتضت الأوضاع التجارية في مدينة القاهرة تعين شيوخ للتجار في الأسواق والوكالات الكبرى [٥٧] وكذلك تعيين شيخ لكل طائفة تجارية تتخصص في بيع سلعة معينة مثل طايفة الزياتين والقطالين وغيرها [٥٨]، وكانت المسئولية الملقاة على عواتق هؤلاء الشيوخ كبيرة، إذ كان عليهم تصريف أمور الأسواق وضبط حركتها ورعاية مصالح التجار ومتابعة سير الحركة التجارية فيها.

ويصحب عملية تعين هؤلاء الشيوخ عدة إجراءات يأتي على رأسها موافقة أهل السوق من تجار وسماسرة ودلالين على تعيينهم أمام القاضي أو من يمثله. ولم تأت هذه الرغبة من فراغ، وإنما جاءت نتيجة لتوافر الصفات التي كان ينشدها أهل السوق في الشخص الذي يرغبون في تنصيبه شيخاً عليهم، ومن بين هذه الصفات أن يكون أميناً صادقاً مستقيماً رفيقاً بهم حريصاً على كف الأذى عنهم، فضلاً عن حسن طباعه ونظافة سيرته وأقدميته في السوق ومكانته الكبيرة بين التجار، ومعرفته بالأساليب التجارية والقوانين والأعراف السائدة بين سابقيه من المشايخ [٥٩]. وكان يتم تسجيل اختيار أهل السوق لشيخهم أمام أحد قضاة الشرع وبمعرفة شهبندر التجار، ثم يقر أهل السوق بطاعته والتزام أوامره[٦٠].

هكذا كان اختيار مشايخ الأسواق يتم برضاء واختيار أهل السوق، وهو ما جعل وجود مشايخ من أجناس وطوائف معينة معبراً إلى حد ما عن تركز هذه الطائفة في هذا السوق، فمثلاً يعكس عدم تولى أحد من التجار المغاربة لمنصب شيخ التجار بسوق أمير الجيوش طوال فترة الدراسة تقريباً ضعف عدد التجار المغاربة في هذا السوق[٦١]، وعلى الرغم من الانتشار المغربي في أغلب أسواق القاهرة، إلا أن التركز التجاري المغربي كان أكثر وضوحاً في حي طولون[٦٢]، ومن أجل ذلك فقد استمر شيخ سوق طولون منذ دخول العثمانيين مصر في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م وحتى نهاية القرن الثامن عشر من العناصر المغربية [٦٣]، حتى أن شيخ سوق طولون كانت تلقبه الوثائق بـ " شيخ التجار المغاربة بطولون"[٦٤]. ويوضح الجدول التالى أسماء بعض هؤلاء المشايخ [٦٥]:

اسم الشيخ	السنة التي كان فيها يشغل المنصب
الخواجا عبد العزيز بن محمد أبو سعيدة	٩٢٣هـ / ١٥١٧م
الخواجا يحيى بن عمر بن يحيى الجربي	١٠٠٩هـ /١٦٠٠م
الخواجا قاسم بن يحيى بن عبدالعزيز الجربي الشهير بالتركي	١٠١٧هـ / ١٦٠٨م
الخواجا عبد الله بن محمد الشهير بالطرودى	
أبو سلامة بن سليمان بن سعيد الجربي	١٠٣٠-١٠٣٧هـ / ١٦٢٠ - ١٦٢٧م
الخواجا محمد بن سالم بن جلمام الجزار	١٠٤٠هـ / ١٦٣٠م
سليمان بن صالح بن الطالب الجربي	١٠٤٦ هـ / ١٦٣٦م
حرز الله بن سعيد المغربي الجربي	١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م
سليمان بن محمد بن ساسي	١١٣٤هـ / ١٦٢٤م
احمد بن أبو بكر البركاوى	١١٨٥هـ/١٧٧١م-١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

ومن أجل ذلك التواجد المغربي الكبير في طولون والدور الكبير الذى كان يقوم به شيخ طولون بالنسبة للمغاربة في مصر فقد لقبته الوثائق في القرنين السادس عشر والسابع عشر بشيخ المغاربة في مصر(٦٦). والواقع أن كل هؤلاء المشايخ تقريباً كانوا يعودون إما إلى أصول تونسية أو طرابلسية، حيث تركزت العائلات التونسية والطرابلسية في هذه المنطقة بصورة رئيسية (٦٧) حتى إن كبار التجار منهم والذين كانوا يمتلكون الحوانيت والحواصل في أسواق القاهرة كلها كانوا أيضاً يحرصون على أن تكون بيوتهم في طولون، مثل آل أمغار وجلمام والحبالى وغيرهم(٦٨).

ولم يتمكن المغاربة من مشيخة أسواق أخرى بصورة مطلقة مثل طولون(٦٩)، إلا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد الهجرة الفاسية في بداية القرن المذكور والتي اتخذت من سوق الغورية مركزاً رئيسياً لها، ومنذ الربع الثاني من القرن الثامن عشر كان التجار الفاسيين قد أحكموا سيطرتهم على الحركة التجارية في سوق الغورية(٧٠).

وتوضح حادثة أغا الحسبة في سنة ١١٤٨هـ/١٧٣٥م مدى ما وصل إليه الفاسيون من نفوذ في داخل هذا السوق، فقد قرر إسماعيل أغا تابع عبد الله الدالي الذي تولى كمحتسب للقاهرة أن يعيد حفل رؤية هلال رمضان بركاب جميع مشايخ الأسواق

في موكب كبير؛ فوافق جميع مشايخ الأسواق إلا شيخ الغورية والجملون الشيخ على بن مصطفى الفــوى الشهير بالأسد، فإنه جمع تجار سوقه وطلب منهم الأموال حتى يستطيع تجهيز لوازم موكبه، فاعترض المغاربة الذين أصبحوا ذوى ثقل كبير في الغورية، بأن من العادة أن يجهز الشيخ ذلك الحفل من ماله الخاص، وأن باقي مشايخ الأسواق فعلوا ذلك، وتزعم المغاربة في هذا الرفض الخواجا محمد بن المهدي جلون، وأمام ذلك فقد أرسل شيخ الغورية إلى المحتسب بذلك الذى أبلغ عثمان كتخدا القازدغلى الأمير المملوكي الحاكم في مصر، بذلك فأرسل عثمان كتخدا جنوده فأغلقوا (سمروا) محل ابن جلون في الغورية، فذهب محمد بن جلون إلى سليمان كتخدا الجلفى وكان واحداً من كبار رجال الحكم في مصر يشكوا إليه ما فعله عثمان كتخدا، فأرسل سليمان كتخدا الجلفى أتباعه فتحوا محل ابن جلون، وعند صعود أحمد المطرباز وكان يشغل منصب باش أوضباشية مستحفظان إلى القلعة قابل أحد الخواجات المغاربة فاعتقد أنه محمد ابن جلون، فأهانه وسفه به ولما كان هذا الخواجا على علاقة قوية بحسين كتخدا مستحفظان الدمياطي فقد أقسم حسين كتخدا أن لا يخرج شيخ الغورية والجملون في الموكب وإذا خرج هو أو أحد من أتباعه قتلهم، وبالفعل لم يخرج شيخ الغورية في الموكب[٧١]، ولا تخلو هذه القصة التي رواها أحمد شلبي من الدلالات على مدى ما أصبح يتمتع به التجار المغاربة من القوة والنفوذ داخل المجتمع المصري، ولدى الإدارة السياسية الحاكمة فقد كان عثمان كتخدا القازدغلى وسليمان كتخدا الجلفى هما الحاكمين الفعليين لمصر إبان هذه الفترة[٧٢].

وقد سعى المغاربة بهذا النفوذ وفى نفس العام إلى عزل الشيخ على بن مصطفى الفوى الشهير بالأسد من مشيخة سوق الغورية والجملون وولوا الشيخ على العشوبى على الغورية والخواجا محمد بن يحيى العروى المغربي على مشيخة سوق الجملون[٧٣]، ورغم موافقة التجار المغاربة فيما بعد على عودة آل الفوى إلى مشيخة السوق، فقد كانت موافقة مشروطة بتعيين النقيبين من المغاربة وألا يعمل آل الفوى أي شيء إلا بعد الرجوع إليهم[٧٤].

ويبدو أن الطائفة الفاسية التي هاجرت إلى مصر جاءت تحمل في طياها نفـ
الانقسام الداخلي في المجتمع الفاسى، حيث دار صراع داخل الطائفة الفاسية حول تو
مشيخة السوق لعناصر من الفاسيين المنتمين إلى أصول يهودية، ويبدو أن ذلك هو الذ
عزز من موقف آل الفوى، إضافة إلى مصاهرة آل الفوى لتجار من المغاربة، مما دعم م
موقف على بن مصطفى الفوى لتولى مشيخة السوق في نهاية نفس العام مرة أخرى
على العموم فمع مرور الوقت أمكن للفاسيين تخطى هذه الأزمة وتناسى التراث الفاس
في واقع مصري لم يكن يعترف إلا بالنجاح التجاري. فتولى الخواجا عبد الكريم بن أ
جيده بن برادة مشيخة هذا السوق في الفترة من سنة ١١٨٧هـ إ
١١٩٨هـ/١٧٧٢ – ١٧٨٢م. ويوضح الجدول التالي مشايخ سوق الغورية م
الفاسيين[٧٥].

الاسم	الفترة التي تولاها
الخواجا على العشوبى	١١٤٨هـ / ١٧٣٥م
الخواجا عبد الكريم بن أبو جيده برادة	١١٨٧ – ١١٩٧هـ / ١٧٧٣ – ١٧٨٢م
الخواجا عبد القادر بن أحمد الشاوي	١١٩٨ – ١١٩٩هـ / ١٧٨٣ – ١٧٨٤م
الخواجا عبد الرحمن بن عبد الخالق القباج	١١٩٩ – ١٢٠٢هـ / ١٧٨٤ – ١٧٨٧م
الخواجا محمد بن محمد بن على جلون	١٢٠٢ – ١٢٠٤هـ / ١٧٨٧ – ١٧٨٩م
الخواجا عبد رب النبى بن الطيب البنانى	١٢٠٥ – ١٢٠٧هـ / ١٧٩٠ – ١٧٩٢م
الخواجا محمد محمد بن على العشوبى	١٢٠٨ – ١٢١٦هـ / ١٧٩٣ – ١٨٠١م
الخواجا عبد الله التاودى	١٢١٦ – ١٢١٧هـ / ١٨٠١ – ١٨٠٢م

هكذا تمكن التجار الفاسيون خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر من السيطر
علي منصب شيخ الغورية، كما تولى بعض التجار المغاربة مشيخة سوق الشرب[٧٦]
فتولى الخواجا محمد بن يحيى العروى المغربي في الفترة من ١١١٠هـ إ
١١١٦هـ/١٦٩٨ـ١٧٠٥م[٧٧] ثم تولاها الخواجا محمد بن سليمان المغربي الشهي
بالبكري حتى سنة ١١١٨هـ/١٧٠٦م [٧٨]. ثم تولاها الخواجا محمد بن يحيى الغزول

حيث ظلت عائلة الغزولى هذه والتي تنتمي لأصول شامية تتوارث هذا المنصب طوال أغلب فترات القرن الثامن عشر[٧٩]. كما سمح التواجد الكبير للتجار المغاربة بالفحامين من السيطرة على مشيخة هذا السوق منذ نهاية القرن الثامن عشر، حيث أضبح يطلق على شيخ الفحامين "شيخ التجار المغاربة بالفحامين" [٨٠] مثله في ذلك مثل طولون[٨١].

والواقع أن الأسواق الكبرى الأخرى احتكر مشيختها إما عناصر مصرية أو شامية أو عناصر رومية أو تركية، فأغلب مشايخ خان الخليلي كانوا من العناصر التركية، وبالطبع فهذا لا يعنى عدم وجود عناصر تجارية مغربية في هذا الحي[٨٢]. فمثلاً في سنة ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م حضر كل تجار خان الحنا الواقع في قلب سوق خان الخليلي إلى المحكمة وكان عددهم حوالي ٦٩ تاجراً وكان منهم ٧ تجار من كبار التجار المغاربة[٨٣].

وفي الوقت ذاته تولى عدد من التجار المغاربة منصب نقيب لبعض الأسواق، حيث كان النقيب هو نائب الشيخ وكان يحل محله في غيبته، كما كان يتولى غالباً إدارة أحد أقسام الأسواق للتخفيف عن شيخ السوق، وقد سيطر التجار المغاربة على منصب نقيب سوق طولون [٨٤]، ومنذ سنة ١١٤٨هـ/١٧٣٥م سيطر التجار المغاربة على منصبي نقيبي شيخ الغورية، حيث كان لسوق الغورية نقيبان بسبب ضخامة الأعمال التجارية به [٨٥]. فمثلاً في سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م كان شيخ الغورية الخواجا محمد بن محمد جلون، وكان النقيبان هما الخواجا أحمد بن محمد جلون وعبد الرحمن بن أحمد جلون[٨٦]، ويبدو أن شيخ السوق كان يلعب دوراً كبيراً في اختيار النقيب. كما سيطر التجار المغاربة على مناصب مشايخ الأسواق في الثغر السكندري، طوال أغلب الفترات، فكان شيخ سوق باب البحر والطيارة وسوق خط الميدان في فترات عديدة من العناصر المغربية، كما تولى التجار المغاربة مشيخة وكالة الزيت في بولاق طوال أغلب فترات الدراسة[٨٧]، ولم ينافسهم في مشيخة هذه الوكالة أحد بسبب دورهم الكبير في تجارة الزيت، ولا شك في أن الدور التجاري الكبير الذى لعبه التجار المغاربة في التجارة المصرية، هو الذي أهلهم لتولى رئاسة هذه التنظيمات التجارية الهامة في مصر، سواء في ذلك منصب شهبندر التجار أو العديد من مناصب مشايخ الأسواق الأخرى.

ثانياً: التنظيمات التجارية للتجار المغاربة

عاش المغاربة منذ هجرتهم إلى مصر في بلد مفتوح تفرد بموقع متميز على طريق التجارة بين الشرق والغرب وبانتمائه إلى نطاق جغرافي أكثر رحابه واتساعاً من حدود عالم السلطنة المملوكية القديم ولذلك فقد نعموا بقدر كبير من اتساع الحيز الجغرافي الذى أتاح لهم أن يسهموا بدور ملموس في حركة التجارة وأن ينسجوا مع غيرهم من رعايا الدولة العثمانية خيوط شبكات تجارية متينة على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة سواء على صعيد السوق المحلى الداخلي أو على مستوى التجارة بين مصـــر وولايات الدولـــــة أو غيرها من المنطقة(٨٨).

الشبكات التجارية للمغاربة

لما كانت الهجرة المغربية إلى مصر خلال العصر العثماني هجرة واسعة النطاق، ولما كانت أغلب العناصر المغربية المهاجرة تعمل في التجارة فقد عمل المغاربة على إنشاء قواعد ودوائر تجارية في المدن والموانئ التي كانوا راغبين في التعامل التجاري معها فركزت العائلات التونسية والطرابلسية في بداية هجرتها إلى مصر على إنشاء قواعد وشبكات تجارية لها في موانئ البحر المتوسط، فكان لها وكلاء في أزمير وبيروت وإسطنبول وسالونيك وجربة وسفاقص وغيرها من الموانئ(٨٩)، كما احتفظت أغلب هذه العائلات بشبكاتها التجارية مع تمبكتو وكانو وأكدار(٩٠). ورغم أنهم على الأرجح لم يكن لديهم وكلاء في الموانئ الأوربية فقد كانت لهم علاقات تجارية قوية للغاية مع البنادقة والفرنسيين الذين كثيراً ما كانوا ينسجمون معهم بسبب معرفة بعضهم الفرنسية أو الإيطالية مما كان يعفى هؤلاء الأوربيين من دخول العناصر اليهودية كعناصر وسيطة في الحركة التجارية(٩١)، ومع استقرار عدد كبير من العائلات المغربية في القاهرة امتدت دوائر شبكاتهم لتشمل مخا وجدة(٩٢) وفى بعض الأحيان الهند أيضاً(٩٣)، وقد عرفت هذه العائلات كيف تستفيد من التشتت الجغرافي للفارين من إخوانهم من

الأندلس بحيث وظفوهم في الهياكل التجارية المنتشرة في الموانئ العثمانية وحتى في الهند(٩٤).

ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر اتخذت العديد من العائلات التجارية المغربية من تجارة البحر الأحمر محوراً رئيسياً لنشاطهم التجاري وساعدهم على ذلك الانفراج والانتعاش الاقتصادي الذى بدأت تشهده تجارة التوابل مرة أخرى. واتخذ هؤلاء التجار من كلكوت وكجرات ومخا وجدة والقاهرة والإسكندرية محوراً رئيسياً لنشاطهم التجاري(٩٥). وكان هذا المحور التجاري يشكل ليس فقط الهيكل الأساسي للتجارة المتوسطية، بل وأيضاً أحد الأقطاب الكبرى للتجارة الدولية في ذلك الوقت.وانتشر أفراد ووكلاء ومبعوثون لعائلات أمغار والرويعي والفهمى والحضرى والقسنطيني وغروش وغيرها على طول هذه الخطوط التجارية (٩٦).

ومع ازدهار تجارة البن منذ الربع الثاني من القرن السابع عشر، تتراجع الشبكات التجارية للتجار المغاربة عن الامتداد للهند وتركز وجودها في الموانئ اليمنية وجدة(٩٧)، ليفسحوا المجال للتجار الهنود بخاصة تجار مدينة سورات الهندية لمد شبكاتهم التجارية في هذه المنطقة(٩٨)، بيد أن الشبكات التجارية للتجار المغاربة وسعت من نفوذها ومناطق تواجدها في الشمال لتشمل إسطنبول وأزمير وسالونيك وبورصة إضافة إلى فاس وجربة وطرابلس وتونس وكانو وتمبكتو بالطبع من أجل إحكام السيطرة على مصادر إنتاج البن ومناطق استهلاكه، هكذا فالشبكات التجارية النشطة، عندما تتعرض للتراجع في منطقة ما نتيجة لتراجع سلعة تسعى إلى مكان آخر وراء منافعها وتدفع برؤوس أموالها إليها(٩٩).

وقد أدت الهجرة الفاسية الكبيرة إلى مصر خلال بواكير القرن الثامن عشر إلى تقوية الدوائر والشبكات التجارية للتجار المغاربة في منطقة البحر الأحمر بصورة كبيرة، خاصة وأن عدد كبيراً من العائلات الفاسية استقرت لها فروع في المدن الحجازية واليمنية سواء جدة أو مكة أو المدينة أو مخا (١٠٠). وهو ما قوى من سيطرة الشبكات التجارية للمغاربة على جزء كبير من الحركة التجارية في البحر الأحمر(١٠١). ولكن كان يعيب

الشبكات التجارية الفاسية ارتكازها على محور مخا وجدة و القاهرة وتونس وفاس وأيضاً كالو، ولكنها لم توسع من حيز امتدادها باتجاه الشمال إلى اسطنبول وأزمير وموانئ الشام[١٠٢]. وهو ما أدى إلى تراجع دورها نوعاً ما في تجارة البن خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بعد تعرض البن للتراجع بعد إنتاج البن في العالم الجديد[١٠٣]، حيث ظلت اسطنبول طوال القرن الثامن عشر أكبر مستهلك للبن اليمنى. ولذلك فقد كان دور الشبكات التجارية الفاسية أكثر وضوحاً في نقل البن إلى القاهرة و الإسكندرية فقط[١٠٤].

وعلى أية حال فقد امتدت الشبكات التجارية المغربية على جميع مسارات التجارة المصرية بقوة وكانت كل أنواع السلع الشرقية والغربية تدخل في هذه الشبكات: الحرير الفارسي والأقمشة الهندية والتوابل والذهب والفضة والمرجان واللؤلؤ والبن والأرز والنيلة والنشادر والخشب وغير ذلك، ولعل الشبكات التجارية التي امتلكها آل أمغار وآل الشريبى وآل غراب وآل اللوبرى مثلاً جيداً على ذلك[١٠٥]، لقد كانت هذه الشبكات تنفذ إلى قلب الريف المصري لتمول إنتاج محاصيل معينة مثل الكتان والسكر والقطن ولتقوم بتجهيزها وإعدادها للشحن ثم تنقلها إلى مناطق استهلاكها[١٠٦].

التمويل والشركات التجارية

كان للتمويل تأثيره المباشر وغير المباشر على استثمارات الأفراد؛ فمن خلال توفر التمويل وسهولة الحصول عليه يزداد النشاط التجاري والصناعي في المجتمع، ومن هنا فإنه بسبب عدم تطور أسواق المال في مصر والدولة العثمانية والتي تؤدى إلى إيجاد البنوك. فقد بقى التمويل الشخصي من جانب التجار هو المصدر الرئيسي والمهم للتمويل والذي يتحكم في تأمين السيولة، وكان عدم توفر هذه السيولة واحدة من أهم العوائق التي تواجهها استثمارات التجار، لذا فإن توافر السيولة المالية لدى التاجر، يعد من القضايا المهمة، وكان يتم التغلب على مأزق السيولة هذا عن طريق الشراكة [١٠٧]،

ففي بعض الأحيان كان يشارك ما يتراوح بين تاجرين أو أربعة تجار في هذه الشركات التجارية [١٠٨]، وكان هؤلاء الشركاء من الأخوة أو من الأقارب أو من الطائفة المغربية وحتى من خارجها وكان يتم بناء هذه الشركات بصيغة عقد الشركة، وهو عقد مشاركة يقوم بموجبه أطراف الشركة بإقرار كل التفاصيل المتعلقة بحجم الاستثمار الذى لم يكن دائماً متساوياً بين الشركاء [١٠٩]، وفترة الشراكة وقيودها من ناحية مجال العمل وتوزيع المهام [١١٠]، حيث كان صاحب المال يعد بمثابة الشريك غير الفعال في حين أن الطرف الآخر العامل يعد الشريك الفعال.

وفى بعض الأحيان كان يتم تحديد أنواع البضائع التي يتعين على الشريك الفعال التجارة بها، وتحديد الطرق التجارية التي يجب عليه اتخاذها، ومدى المسئولية التي تقع على عاتق كل طرف من الأطراف المشاركة وإذا ما انتهت الشركة كان على التجار الشركاء تصفية حساباتهم وتوزيع الربح بالنسبة وتسجيل عقد "تفاسخ" إنهاء الشركة وإشهار ذلك بتسجيله لدى القضاء[١١١]، وقد فضل عدد من التجار المغاربة عقد المشاركة [١١٢].

وتوضح دراسة تركات التجار المغاربة تنوع غريب في هذه الشركات ومستواها وأحجامها [١١٣]. وكانت الدوافع التي تدفع العديد من التجار إلى استخدام مثل هذا النوع من التعاملات التجارية ترجع إلى رغبة التجار في تفادى الوقوع في المخاطر بتوزيع كبار التجار رأس مالهم على عدد من الشركات التجارية لاعتقادهم أن وضع رأس المال كله في صفقة واحدة أو في شركة واحدة من الممكن أن يعرضه للمخاطرة[١١٤]. وكذلك لأن تعدد الشركات يحدث سيولة نقدية وسلعية لدى التاجر عن طريق وصول الصفقات إلى أي من شركائه سواء مع اسطنبول أو مكة أو كانو أو غيرهم وتحقيق أرباح دورية طوال أغلب فترات العام [١١٥].

وكانت بعض هذه الشركات طويل الأجل والبعض الآخر لمجرد صفقة أو موسم تجارى مثل الشركات العديدة التي كانت تنشأ مع موسم الحج في كل عام وتنتهي بعودة الحجاج[١١٦]. وتمثل الشركة بين حمودة بن ميلاد الجربى التاجر في طولون والمعلم غبريال

النصراني المنفلوطي مثالاً جيداً للشركات الدائمة القائمة على الامتداد الجغرافي حيث كان رأس مال هذه الشركة ٢٩٩٩٤ بارة. وهو مبلغ صغير ولكن أهمية هذه الشركة قائمة على التبادل السلعي لإقليمين ومنطقتين مختلفتين هما: القاهرة ومنفلوط التي كانت مركزاً مهماً لإنتاج الأقمشة والحبوب [١١٧]. وكانت الشركة القائمة بين حسين بن عمرو الحسيني الجربي التاجر في وكالة الباشا والحاج محمد مهدى غازى التاجر في جدة واحدة من أفضل الشركات الدائمة والعاملة بين جدة والقاهرة في تجارة البن ففي سنة ١١٣٢هـ/١٧١٩م بلغ ما أرسله محمد مهدى غازى إلى شريكه في مصر ٢٠٣ فرق[١١٨] بن قيمتها حوالي مليون ونصف مليون بارة [١١٩] وبالطبع لم تكن كل شركات التجارة الخارجية بهذه الضخامة فقد كانت الشركات التي تقام غالباً على الطرق البرية بخاصة إلى تمبكتو وكانو أقل في رأس مالها عن ذلك بكثير [١٢٠]. بل فضل التجار زيادة عدد الشركاء من أجل تجنب المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء الشركاء عند سفرهم[١٢١].

فمثلاً فضل الخواجا إسماعيل أبي طاقية عقد أربع شركات تجارية مع أربعة من التجار المغاربة في وقت واحد لجلب تراب الذهب بدلاً من عقد صفقة مع تاجر واحد وذلك بهدف تجنب المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال[١٢٢]، والحاج محمد بن جمعة عاشوز التونسي التاجر في وكالة الزيت في بولاق كان له في سنة ١١٧٥هـ/١٧٦١م خمس شركات كبرى مع مجموعة من كبار تجار تونس للتجارة في الزيت والأقمشة الهندية وكانت الأموال الخاصة به في هذه الشركات كالتالي: - شركة مع الحاج حسين القابسي بـ ٢٠٨١ ريال وشركة مع الحاج محمد عياد وعبد الرحمن ذكرى بالربع ٥٦٠ ريالاً وشركة مع الحاج محمد أبي الروس وعبد الله راغون بالنصف ٣١١٧ريالاً وشركة مع حسن داود للتجارة في البن بالنصف ٤٥٨٢ ريالاً [١٢٣].

وغالباً حرص التجار المغاربة عند تكوينهم للشركات مع التجار غير المغاربة أن يكونوا الطرف الفاعل حتى يضمنوا بقاء الأموال تحت أيديهم [١٢٤]. وبسبب نشاطهم وحبهم للتنقل على المحاور والممرات التجارية مثل الشركة التي كونها الخواجا أحمد بن

أحمد السيفاوى مع الحاج يحيى بن محمد الغزولى شيخ سوق الشرب وبرأس مال قدره ٣٨٥٤ ريالاً لكل منهما النصف حيث كانت الأموال تحت يدي السيفاوى فيما كان الخواجا الغزولى ممول الشركة فقط [١٢٥] والشركة التى كونها الخواجا على بن حسن الشويخ الشامى وابن عمه أحمد مع الخواجا محمد بن على بن على جلون للتجارة في الأقمشة برأس مال قدره مائة ألف بارة كان للخواجا على الشويخ وابن عمه النصف والجلون النصف الآخر [١٢٦].

والأمر لم يكن كذلك فقد ولكن كان يرجع أيضاً إلى حجم رأس مال كل تاجر ورغبته في استثمار هذا المال، فقد فضل عدد آخر من هؤلاء تمويل التجارة دون المخاطرة بأنفسهم وحياتهم فقاموا بتقديم الأموال إلى الطالبين فيكونون معهم شركات يحصلون بموجبها على نصف الأرباح بعد خصم رأس المال والمصاريف. فمثلاً من أجل الدخول في تجارة البحر الأحمر، كون الشوام المسيحيون شركات تجارية مع التجار المغاربة أصحاب النفوذ التجاري الواسع في جدة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر إذ كون الأخوان حنا ويوسف ولدا موسى كحيل شركة تجارية مع الخواجا حسن الشهد بن عبد السلام بن محمد جلون وبرأس مال قدره ٢٩٠,٠٠٠بارة [١٢٧].

ولم يقبل التجار الفاسيون بصورة واسعة على تكوين الشركات، بل فضلوا نظام الوكلاء والمتعهدين " المبعوثين "، ولم يكن نظام الشركة خارج نطاق العائلة كبيراً في حجم تجارقم [١٢٨]، إلا خلال مرحلتين؛ الأولى عند هجرتهم إلى مصر في بداية القرن الثامن عشر بسبب غموض الأسواق أمامهم لذلك فقد فضلوا عدم المخاطرة بدفع أموالهم في السوق مفضلين الدخول في شركات مع تجار مغاربة أو مصريين أو شوام لخبرتهم بالسوق مثل الشركة التى كونها الخواجا رجب بن حسن العتقى مع الحاج العربي بن محمد البنانى المغربي الفاسى برأس مال قدره ٧٦٦,٠٠٠ بارة لكل واحد منهما النصف ويحدد العقد " ليتجرا بذلك سوية بالبيع والشراء والأخذ والعطاء في الأقمشة الهندية " وعلى الرغم من أن الخواجا رجب كان مقترض من العربي ٢٥٧,٠٠٠ بارة من أصل رأس ماله المشارك به في الشركة فقد كان العربي يرغب في اكتساب مزيد من

الخبرة بالسوق المصرية [١٢٩]، وارتبط آل جسوس منذ وصولهم إلى مصر بشركة تجارية مع آل الغرياني فكان للخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس شركة كبيرة مع الخواجا محمد بن عثمان الغرياني حيث بلغت حصة الخواجا أحمد جسوس منها بحق النصف ٤٢٧٥ ريال مثلت حوالي ١٥% من إجمالي تركته [١٣٠].

أما المرحلة الثانية فقد كانت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بعد تدهور الأحوال الأمنية نتيجة لابتزازات الأمراء المماليك وتدهور تجارة البن بصورة حادة. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال تركات كبار التجار الفاسيين. فالخواجا عبد رب النبي البناني كان له سبع شركات مع أربعة تجار من تونس وهم: محمد معين وحمودة عبود ومحمد عروسي ومحمد عريدوا وثلاث شركات في مصر مع ميخائيل كحيل وأنطوان زغيب وكلاهما من مسيحيي الشام الذين أخذ دورهم يتزايد في الاقتصاد المصري بعد توليتهم إدارة الجمارك المصرية منذ عهد على بك الكبير وشركة مع الخواجا محمد كيران المغربي الفاسى أحد رفقاء حياته. وقد بلغ إجمالي ما للخواجا عبد رب النبي في هذه الشركات ٦٤٨٧ ريالاً مثلت ٤٠% من إجمالي تركته [١٣١] أما الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش شهبندر التجار، فقد كان له عند وفاته في سنة ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م ثماني شركات كبرى؛ أربع منها مع تجار مغاربة كانوا يعيشون في جدة وهم إبراهيم الجيلاني وأخيه عربي الجيلاني و محمد بن العربي السقاط ومحمد السلاوى. أما الأربعة الآخرون فقد كانوا الخواجا أحمد المحروقي ومحمود محرم وعبد رب النبي البناني وأنطوان زغيب، وقد بلغت حصة الخواجا أحمد عبد السلام في هذه الشركات ٣٦٤٠٢ ريال مثلت ٢٤% من إجمالي تركته [١٣٢].

والواقع أن الشركات القائمة في إطار العائلة كانت السمة البارزة الموجودة لدى التجار المغاربة وقد ساعدهم الانتشار العائلي في أكثر من منطقة على إقامة مثل هذه الشركات، مما أسهم في دعم البناء العائلي للتجار المغاربة، وغالباً ما كانت الشركات بين الأخوة من نوع المفاوضة بخاصة إذا كانت قائمة عن ميراث الأب وكان الأخوة في سن متقارب. مثال ذلك الشركة التى كانت قائمة بين الأخوين عبد العزيز بن الفخفاخ

السفاقصي وأخيه محمد للتجارة في الكتان والطرابيش والزيت [١٣٣]. ولكن الشركة القائمة بين صالح بن سعد أبو هاشم الجربي وأخويه سليمان وأحمد كانت من نوع المضاربة حيث كان الأخوان قاصرين لذلك فقد كان صالح يتولى إدارة جميع أمور الشركة البالغ رأس مالها ٤٢٢٥٩٣ بارة [١٣٤]، هكذا كان عقد الشركة يقدم إطاراً قانونياً مرناً للمعاملات التجارية بين التجار المغاربة وغيرهم.

الوكـــلاء والمبعوثين التجاريـــين

كانت طريقة الوكلاء التجاريين واحدة من بين الطرق التجارية الشائعة في مجال التجارة في أنحاء الدولة العثمانية، وكان نظام الوكلاء التجاريين هو الأكثر شيوعاً بين التجار المغاربة في مصر، حيث كان عدد كبير من التجار المغاربة ذوى رؤوس أموال كبيرة سمحت لهم باستخدام أكثر من وكيل في الموانئ المختلفة [١٣٥].

وكان الوكيل يقيم في مدينة ساحلية أو في مركز تجارى لتمثيل مصالح التجار المقيمين في مكان آخر، وكانوا يرسلون إليه بضائعهم لبيعها، وكان الوكيل يقوم بعمليات البيع والشراء تنفيذاً للتعليمات التى يتلقاها من التجار[١٣٦]، وكان أصحاب السفن والبحارة أو المبعوثون من الرقيق أو صغار التجار يستخدمون وسطاء في المبادلات التجارية [١٣٧]، بين الوكلاء والتجار، وقد ساعدت الهجرة المغربية الواسعة إلى أغلب أنحاء الدولة العثمانية التجار المغاربة على اتخاذ وكلاء من بنى جنسهم يأمنون إليهم، فهذا التشتت الجغرافي الذكي على مستوى أهم المدن والمراكز التجارية العثمانية، سمح للتجار المغاربة في مصر بامتلاك شبكات تجارية كبيرة قائمة على وجود الوكلاء، ففي جدة مثلاً تركزت العديد من العائلات المغربية وعملت في التوكيلات التجارية سواء لتجار مصر أو حتى للتجار الهنود واليمنيين [١٣٨]. فكانت عائلة غازي الجربية واحدة من كبريات العائلات المغربية التى تعمل في التوكيلات التجارية في جدة خلال القرن الثامن عشر؛ فكان الخواجا محمد مهدى غازي يعمل وكيلاً لعدد كبير من التجار الشوام والمصريين والمغاربة [١٣٩]. واستقرت فروع لعائلات السقاط والجيلاني والخيفرى

في جدة وأخذت التوكيلات التجارية لعدد كبير من تجار القاهرة. فمثلاً الخواجا محمد بن عبد الرحمن الخيفرى عمل وكيلاً لخمسة من كبار تجار القاهرة في سنة ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م. وقد بلغ ما أرسله الخواجا محمد الخيفرى لهؤلاء التجار على التوالي الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش ١٨٠ قنطاراً من البن والحاج أحمد الصاوي ٩٠ قنطار بن والمعلم فرج حنا الحمصى ٢٠٤ قنطار بن والمعلم أنطوان زغيب ٩٠ قنطار بن. ولعل ذلك يعكس بالطبع حرص التجار المغاربة العاملين في التوكيلات التجارية على الحصول على أكبر عدد من العوكيلات من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح حيث كان محمد الخيفرى يتقاضى عن كل قنطار من البن ٩٠ بارة عمولة [١٤٠].

بيد أن العائلات التجارية الكبرى كانت تفضل تعيين الوكلاء من داخل العائلة وخاصة من الأبناء الأصغر سناً من أجل إكساب هؤلاء الأبناء المهارة والحنكة في العمل التجاري؛ ففضلت عائلات الرويعي والشرايبي والبنانى والغرياني وغيرها استخدام وكلاء من نفس العائلة [١٤١]، ويمكن أن نرى المهام المنوطة بالوكيل من خلال نص أحد عقود هذه الوكالة في المحكمة حيث جاء كما يلي: " أن ينوب عنه في المطالبة بديونه وحقوقه في مجالس السادة القضاة ونوابهم وفى الحبس والترسيم والملازمة والإخراج والتعويض وفى فعل ما يجوز له من بيع وشراء وسفر وحضور وجعل له أن يوكل من شاء متى شاء وأن يفعل ما له به من الحظ والمصلحة " [١٤٢]. هكذا يوضح النص المهام الكبيرة التى كان يقوم بها الوكيل في المنظومة التجارية.

وفى الوقت ذاته كان هناك نظام المبعوثين التجاريين؛ فكان بإمكان أي تاجر أن يسلم إلى أحد التجار الصغار الذين يثق هم مبلغاً من المال أو البضائع ليقوم ببيعها في مكان محدد ويشترى بدلاً منها بضائع أخرى [١٤٣]. وكان هذا المبعوث يحصل في مقابل ذلك على مبلغ من المال أو يقتسم مع التاجر الأرباح بعد خصم مصاريف الرحلة. فمثلاً قام الحاج عبد الهادي بن غانم بن محمد المسراتى التاجر بطولون في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م بإرسال أربعة مبعوثين إلى تمبكتو من أجل بيع الأقمشة وشراء تراب الذهب؛ فكان له تحت يدي الحاج أحمد بن جازية الأوجلى خمسة أحمال قماش وله تحت يدي أحمد الزهران

سبعة أحمال أيضاً وكذلك تحت يدي حامد الشيشيني أربعة احمال أخرى وله بذمة أحمد بن عبد الله كودى القاطن في تمبكتو ١٠٠٠ مثقالاً وله بذمة محمد العثماني مائة مثقالاً[١٤٤]. وفي نفس العام أرسل الحاج على بن محمد بن سليمان المغربي الشهير بالدليس الحاج على بن أحمد بن محمد التونسي الشهير بابن الحاج إلى أكدار بجملين وست نياق وسبعة خيول عربية لبيعها في مقابل تراب الذهب[١٤٥]. هكذا كان بإمكان أي تاجر أن يجد من يرسله في مهام تجارية محددة بالعمولة أو بالنسبة حسب رغبته.

الائتمان

تميزت العمليات التجارية في مصر العثمانية ببروز ظاهرة الائتمان أو البيع والشراء بالأجل والتقسيط [١٤٦]، فقد كانت كل طبقات وفئات المجتمع من أدناها إلى أعلاها تأخذ بنظام الائتمان هذا، من أصغر صاحب دكان إلى أكبر تاجر، الجميع يعيشون على الائتمان[١٤٧]، فهذا النظام كان يتيح لتاجر يبلغ رأس ماله ٥,٠٠٠ بارة في تحقيق أعمال مقدارها ٥٠,٠٠٠ بارة في السنة[١٤٨]، وما مهلة السداد التى يقدمها ويتلقاها كل تاجر إلا نوعاً من الاقتراض ولكن بدون فائدة، وكانت ميزانية كل تاجر تتضمن إلى جانب المخزون السلعي، ماله من ديون وما عليه من دين[١٤٩]، وبالطبع فالحكمة تقتضى من كل تاجر الحفاظ على التوازن ولكنها لا تفترض يقينا الانصراف عن هذا الشكل من المعاملات فلو توقف الائتمان لاختنق السوق. فالواقع الذى تؤكد عليه الوثائق هو أن ما لا يقل عن ٧٥٪ من الصفقات الكبيرة بين التجار لم يكن الدفع فيها فورياً بل كانت تسوى بالائتمان، فكان الطرفان يتفقان على ميعاد لسداد باقي ثمن الصفقة أو تسديده على أقساط المهم أن يحدد ميعاد يناسب الطرفين بالطبع للسداد[١٥٠].

وسجلات المحاكم الشرعية مليئة بالصفقات التجارية التى توضح دور الائتمان في دعم ومرونة المنظومة التجارية المصرية فالخواجا عيسى بن عمر بن أمغار رأس آل أمغار في رشيد قام ببيع صفقة زيت مقدارها ٣١ قنطار قيمتها ٩,٠٠٠ بارة للحاج قاسم بن

صالح بن عمر الجربي واشترط عليه أن يسدد ثمن هذه الصفقة كاملاً بعد مضى ستة أشهر من تاريخ العقد ٩ ذي القعدة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م[١٥١]. وكان عدد من التجار يشترط لضمان السداد وضع رهن لديه حتى يضمن وفاء المدين بدينه فالخواجا أحمد بن على بن أبي الأقسم المغربي الحسيني التاجر ببولاق الشهير بأبي شعره لم يوافق على بيع صفقة زيت مقدارها عشرين قنطاراً من الزيت وسبعين إردبا من الفول لتادرس بن إلياس جرجس الصراف وغالى بن ميخائيل شنودة بدون رهن كافي وهو ما جعلاهما يرهنان تحت يده منزليهم [١٥٢]، واشترط الخواجا جمعة بن على بن أبي القاسم المغربي الجربي على كوهين بن يهودي بن سليمان الصراف ببولاق على أن يدفع له ثمن صفقة زرنيخ على دفعتين خلال ستة أشهر[١٥٣].

كما أن ارتباط حياة الأمراء المماليك الاقتصادية بالالتزامات وحتى بالجوامك (المرتبات) جعلت من دخولهم المالية موسمية مما جعل حياتهم دائماً قائمة على الائتمان؛ أي على الشراء من التجار بالأجل ودراسة تركة أي أمير مملوكي بما فيهم كبار حكام مصر توضح أن عليه ديون لتجار الزيت والبن والصابون والكبريت بل وحتى الحلاقين والخياطين [١٥٤]. وتوضح دراسة تركات التجار الدور الكبير الذى كان يلعبه الائتمان في إحداث سيولة تجارية في داخل المنظومة التجارية في مصر [١٥٥]. ولتلافي الأضرار الناجمة عن موت التجار المدينيين مفلسين فقد كان يتم تقسيم التركة بالأنصبة أي بإعطاء كل صاحب دين مقدار من المال يتناسب وحجم دينه لدى المتوفى [١٥٦] فعندما توفى الخواجا محمد الشاوي بن محمد بن ذكرى وكان إجمالي تركته يصل إلى ٢٣٢,٧٠٠ بارة إلا أن إجمالي الديون التى كانت عليه كانت تصل إلى ٢٧٤,٦٩٠ بارة فقد تم تقسيم التركة بنسبة ٨٤% لكل دائن فمثلاً كان عليه للخواجا عبد الوهاب الشرايبى مبلغ ٤٢٥٧٥ بارة لم يأخذ منها شيخ الركب إلا ٣٥,٢٩٥ بارة، كما كان عليه للشيخ عبد العزيز شيخ ركب الحجاج المغاربة الفاسيين ٦٥,٠٠٠ بارة لم يأخذ منها إلا ٥٤٩٢٥ بارة [١٥٧] هذا النظام خلق مرونة أكثر لدى النظام الاقتصادي المصري وجعل التجار أكثر ثقة في سداد ديونهم أو حتى في أسوأ الحالات

جزء منهما مما ساعد على دعم نظام الائتمان في بناء النظام الاقتصادي، وكان نظام الائتمان واحداً من أكثر أساليب التجار المغاربة الصغار شيوعاً في سعيهم إلى تحقيق ثروات صغيرة سريعة معتمدين على السلف المالية وعلى الممارسات الأساسية التى يتيحها الائتمان من قبيل شراء الكتان قبل الحصاد فمثلاً الحاج جمعة بن على بن أبي القاسم المغربي مع الحاج محمد بن سلامة بن محمد البهنساوى وشريكه صلاح الدين بن أبي بكر الشهيب أن الذى يستحقه الحاج جمعة بذمتهما مبلغ ٨٦٤٠ بارة ثمن ١٦ فدان كتان تسعة أفدنة بناحية النوير وستة أفدنة بناحية أهناس برى بالمنيا [١٥٨] والحاج سليمان بن يعقوب المغربي الجربى كان له ١٢٤ قنطار من الكتان في بنى سويف كان طرف عدد من الفلاحين كان اشتراها [١٥٩].

أما التاجر الكبير فقد كان يحقق من وراء هذا النظام فائدة كبيرة لنفسه كما كان يتيح لزبائنه أن يستفيدوا من تسهيلاته الداخلية، ولكنه يمارس في الوقت نفسه وعلى نحو منتظم لوناً أخر من الائتمان عندما يتجه إلى أموال المقرضين والمولين من خارج المنظومة التجارية الأعيان واليهود والعسكريين يقترض منهم الأموال السائلة ولكن هذه المرة بالفائدة وهنا نتبين الفارق الكبير بين التسهيلات الائتمانية الداخلية وبين القروض بالفائدة لأن العملية التجارية التى تعتمد على هذا الأساس ينبغي عليها في نهاية المطاف أن تحقق نسبة من الربح أعلى بشكل واضح من نسبة الفائدة على القروض، وبالطبع لم يكن ذلك متاحاً إلا لدى كبار التجار وكانت التجارة الدولية دائماً هي التى تستطيع أن تحقق أرباح عالية يمكنها تغطية الفائدة وتحقيق هامش ربحاً معقول [١٦٠]، وأفضل مثال على ذلك ما كان يفعله الخواجا محمد الدادى الشرايبى فنجده يحصل على قروض بفائدة من أولاد الخواجا محمد العاقل الشامي بفائدة مقدارها ٢٢٪ [١٦١] وفى نفس الوقت فلم يكن لديه أي مانع من البيع بالائتمان " الأجل " لأي مشترٍ يثق في قيامه بالسداد فكان يقدم البن إلى تجار تجزئة من المنصورة ومن طنطا والجيزة ومن غيرها من المدن المصرية [١٦٢].

ولاشك في أن الحج قد أسهم بدور كبير في تنمية العمليات الائتمانية بصورة كبيرة في كل أنحاء العالم الإسلامي وليس في جنبات الإمبراطورية العثمانية فقط، فلم يكن ينتهي سوق حج واحد دون أن تكون هناك عمليات ائتمانية صفقات ضخمة تتم بالأجل للعام القادم أحياناً بفوائد بسيطة كانت تصل لحوالي٥ % وكانت كميات كبيرة من الديون المتبقية يتم تسويتها بوعد السداد من خلال الوكلاء أو بتأجيل السداد إلى موسم الحج القادم [١٦٣].

أمن التجارة

لا شك في أن التجارة كانت تتعرض للكثير من المخاطر نتيجة للعديد من العوامل، منها الظروف الطبيعية والسياسية والأمنية، فكثيراً ما تعرضت السفن العاملة بين موانئ البحر الأحمر للغرق بسبب الشعاب المرجانية [١٦٤]، فمثلاً في العام ١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م تعرضت أربعة مراكب للغرق هي أبو راوية والنجار وأبو زعبل والبواب. وكان لاصطدام المركبين الأخيرين بالجزر المرجانية الأثر الأول في غرقهما [١٦٥]، كما كانت شدة الأمواج سبباً في غرق السفن في كثير من الأحيان في البحر المتوسط، بل إن بعض السفن كانت تتحطم في الموانئ نتيجة لشدة هذه الأمواج [١٦٦]. كما كان العربان مصدر إزعاج دائم لأمن السفن العاملة في البحرين الأحمر والمتوسط عند اقترابها من الشاطئ، ففي سنة ١١١٤هـ/١٧١٢م نهب عربان الصوالحة مركب الزفتاوى قبل وصولها إلى السويس وسلبوا منها سبعمائة وخمسين فرق بن إضافة إلى كميات كبيرة من الأقمشة الهندية [١٦٧]. وكانت الحرائق من الحوادث شائعة الحدوث في السفن أيضاً فيذكر نيبور عند سفره من السويس في سنة ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م تعرض المركب التى كان مسافراً بها إلى الحريق مرتين بسبب انقلاب الكانون الذى تطبخ عليه النساء[١٦٨].

والواقع إن هناك عنصرين أساسيين كانا وراء الأزمات الأمنية التى كانت تعانى منها مصر خلال العصر العثماني الأول: هو العربان وتعرضهم للقوافل بصورة دورية[١٦٩]

وإخلالهم الدائم بتعهداتهم تجاه نقل التجارة بأمان كافي[١٧٠]، حيث وقع على هؤلاء العربان مهام نقل التجارة سواء عبر قافلة الحج أو من السويس إلى القاهرة، وقد تأكدت هجمات العربان بصورة واضحة على التجارة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بخاصة مع ضعف شخصية أمراء الحج وإحجام الأمراء الأقوياء عن تولى هذا المنصب، فمثلاً في سنة ١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م هاجم العربان قافلة الحجيج والتجار عند خروجها من السويس ونهبوا منها حمولة جمل من الأقمشة والبن. ويبين الجبرتي أثر ذلك على التجار فيقول: " وحصل كثير من الناس وغالب التجار الضرر الزائد، ومنهم من كان جميع ماله بهذه القافلة، فذهب جميعه ورجع عرياناً أو قتل وترك مرمياً " [١٧١]. وفي سنة ١١٩٤هـ/١٧٨٠م حاصر العربان قافلة الحج ونهبوا نصف حمولاتها [١٧٢]. كما أخل عدد كبير من العربان المتعاقدين مع التجار بتعاقداتهم فكانوا يختلسون البضائع من البخور والبن ويضعون مكانها الحصى والرمال أو ينهبون الحملات ويدعون بأن اللصوص دهموهم ونهبوا البضائع [١٧٣].

أما السبب الثاني: فقد كان يرجع إلى الحمايات والمغارم الدائمة التى كان يفرضها رجال الفرق العسكرية على التجار [١٧٤] إضافة إلى الصراعات العسكرية بين البيوت المملوكية مثل الصراع العنيف الذى دارت رحاه بين الفقارية والقاسمية واستمر لمدة ٦٨ يوماً في سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م [١٧٥]. كما اتصفت الفترة التى تولاها جركس محمد بك شيخاً للبلد بالفوضى والاضطراب حيث أباح جركس لرجاله النهب والسلب[١٧٦].

ويجب الحذر من الاستغراق في تفاؤل زائد عند الحديث عن الأمن في القاهرة، كما أنه من المبالغة أيضاً الحديث عن الفوضى مثلما يحدث كثيراً في هذا المجال، فلم تكن الفوضى والاضطرابات المستمرة تعم مصر، كما لا يمكن الحديث عن أمن دائم [١٧٧]، وتبدو المأساة والهوة أكبر عندما يعتمد الذين يدرسون الأمن فقط على المصادر المعاصرة التي كتبها مؤرخين عسكريين أمثال " أحمد شلبي، أحمد الدمرداش"، حيث حرصت هذه المصادر دائماً على إيراد الحوادث النادرة والطرائف الغريبة والتي كان منها بالطبع

حوادث السرقة والمعارك العسكرية أو ما يمكن وصفه بالحروب الأهلية داخل المدينة[178]، ورغم أن الاعتماد على وثائق المحاكم الشرعية يعد عيباً خطيراً باعتبارها أوراق الدولة الرسمية، فإن المزج والمراجعة والتحليل للمصادر والوثائق تؤكد على أنه إذا تم استبعاد سنوات القحط والمجاعات نتيجة لعدم فيضان النيل [179]، وسنوات الفوضى والاضطراب السياسي وهى سنوات قليلة إذا قورنت بطول الفترة العثمانية، يكشف باستثناء هذه السنوات عن استتباب شبه قوى للمنظومة الأمنية لمصر العثمانية. فكانت حوادث السرقة وقطع الطرق قليلة الحدوث، فمنذ الوصول العثماني إلى مصر أدارت الدولة الطرق والممرات التجارية عن طريق الأدراك أو الخفراء، واعطت لكل قرية علي النيل حماية المراكب التى تمر عبر أراضيها حيث تم تخصيص مبالغ مالية لحماة الأدراك [180].

وفى كل مدينة تم تعيين صوباشى كانت مهمته الرئيسية تنحصر في القبض على كل من يتعرض للأمن أو يخل به، وكان الصوباشي وعدد من مقدميه يجوبوا المدن دوماً لردع كل من تسول له نفسه بالسرقة أو الإخلال بالأمن [181] وفى القاهرة كان مقر الصوباشى بجانب باب زويلة في وسط العاصمة تقريباً [182]. وكان يعاونه عدد من المقدمين موزعين على الدروب المختلفة على كل باب من أبواب الدروب تم تعيين حراس أو خفراء لحراسة الدرب وفى كل مبنى تجارى سواء وكالة أو خان كان هناك حرس لأمن هذه المنشآت [183] وإذا تهاون أي حارس وقصر في أداء مهامه كان عليه أن يتحمل جزاء ذلك، فإذا ثبت تقصير هؤلاء الحرس في أداء مهامهم كانوا يتحملون دفع ثمن المسروقات [184].

أما الحراسة الليلية أو ما كان يطلق عليه العسس، فقد كانت هذه المهمة مسندة إلى أوجاق تفكجيان الذى كان عليه تعقب اللصوص والجناة ليلاً صحبة الصوباشى أو بمفردهم [185]. وبصفة عامة فرغم تكرار حوادث السرقة من حين إلى آخر؛ فالواقع إنها تبدو قليلة للغاية في خضم مدينة كبيرة مثل القاهرة أو رشيد والإسكندرية [186]، ولم يحدث أن تعرضت الأسواق للسرقة بصورة جماعية، إلا مرات قليلة جداً على مدار

الفترة العثمانية مثل سنة ١٠٥٢هـ / ١٦٤٢م عندما يروى محمد بن أبي السرور البكري حادث السطو على ٤٨ حانوتاً في سوق المغاربة في طولون ثم أطنب البكري في سرد تفاصيل ووقائع هذا الحادث مما يدل على أن مثل هذا النوع من الحوادث كان استثنائياً [١٨٧].

وعندما يروى الجبرتي حادثة سرقة احد الحواصل في باب الشعرية في سنة ١٢٠٠هـ /١٧٨٥م فيقول: " وكان بظاهر الحاصل وأخذوا منه صندوقاً في داخله اثنا عشر ألف بندقي عنها ثلاثون الف ريال في ذلك الوقت، وفيه من غير جنس البندقي أيضاً ذهب ودراهم وثياب حرير وطرح النساء المحلاوي التي يقال لها الحبر، وبعد أيام قبضوا على رجلين أحدهم قطاطيرى والآخر مخلاتي بتعريف الخفراء بعد حبسهم ومعاقبتهم فأخذوا منهما شيئاً واستمرا محبوسين: وتوضح هذه الحادثة شيئين أساسيين هما مدى الاطمئنان والأمن في وضع مثل هذه المبالغ الكبيرة في الحواصل، وكذلك سرعة رجال الأمن في إلقاء القبض على الجناة، هكذا كانت عمليات السرقة من داخل الحوانيت قليلة ويمكن تداركها [١٨٨].

وإضافة إلى ذلك فقد اعتمد المغاربة على قدرتهم الذاتية لحماية تجارتهم أيضاً. فقد حرص التجار المغاربة على امتلاك البنادق والطبنجات. وتوضح تركات عدد كبير منهم امتلاكهم لكميات كبيرة من الأسلحة النارية [١٨٩]، ولعل استخدام عدد منهم في النظام العسكري المملوكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، خير مثال على مدى تمرسهم العسكري [١٩٠]، وخلال رحلة قافلة الحج كان التجار المغاربة دائماً مسلحين حماية لأنفسهم وأموالهم، وقد دفعت قدرتهم العسكرية عدداً من أمراء الحج على تكوين قوة عسكرية منهم للدفاع عن قافلة الحج [١٩١]، ونتيجة لهذه المخاطر البالغة ولعدم وجود وسائل تأمينية ضد هذه الأخطار، فقد حرص التجار على تنويع تجارتهم وعدم شحن كميات كبيرة من بضائعهم وأمتعتهم في سفينة واحدة أو قافلة واحدة [١٩٢]، وعملوا على تقسيم رؤوس أموالهم في عدد كبير من الشركات [١٩٣]، والصفقات وتنويع أصول رؤوس أموالهم بصورة واسعة، للحد من هذه الأخطار.

ثالثاً: نظم تعامل التجار المغاربة

لاشك في أن نجاح التجار المغاربة، كان يرجع في جزء كبير منه إلى فهمهم العميق للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني، فكان لإجادتهم في التعامل مع الحكام ورجال الحكم والعلماء أثر كبير على هذا النجاح كما سيأتي:

التجار المغاربة و السلطة السياسية

رغم أن تاريخ الولاية المصرية من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر هو تاريخ النزاع من أجل الاستيلاء على السلطة وعلى المنافع التى تتيحها (١٩٤)، ورغم أن التجار المغاربة لم يلعبوا دوراً نشطاً في الصراع على السلطة الذى دارت رحاه بين السلطات العثمانية والجماعات العسكرية المحلية " المملوكية "، فلم يسعوا بصورة مباشرة للحصول على الالتزامات التى تصارعت عليها الجماعات العسكرية، كما لم يكونوا طرفاً في اعمال العنف التى وقعت بين الأطراف المتصارعة طوال أغلب فترات العصر العثماني إلا أنهم لم يكونوا مجرد مراقبين سلبيين للأحداث التى تبلورت صورها في تلك الأيام (١٩٥)، فعلى النقيض من ذلك تماماً، فقد كان التجار طرفاً محايداً يمتلك الثروة؛ فسعى إليه كلا طرفي الصراع لاكتسابه إلى جانبه، فقد كان تأييد التجار لأحد طرفي الصراع يقلب توازن القوى لصالحه مما جعل الأطراف المتصارعة تأخذ في اعتبارها جيداً الوزن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتجار، فمثلاً في سنة ١١٣٨هـ / ١٧٢٥م وعندما أراد ذو الفقار بك الأمير الحاكم في مصر إرسال حملة عسكرية كبيرة ضد خصمه العنيد جركس محمد بك لجأ إلى الخواجا قاسم الشرايبى من أجل توفير الأموال لتمويل الحملة. وفى ذلك يقول مصطفى بن الحاج إبراهيم: " ونرجع إلى زين الفقار بيك راى احضر قاسم جلبى الشرايبى والزمه بثلاثمائة كيس من مال البهار من التجار ودفع له تمسك بخمسمائة كيس أول وثاني .... قبض زين الفقار بيك ما ذكرناه من الشرايبى وشهل هم التجريدة "(١٩٦).

وتبدو الجماعة المغربية منذ بداية العصر العثماني في مصر أكثر التصاقاً بالهياكل العسكرية والسياسية للدولة العثمانية. ويعود ذلك في جزء رئيسي منه إلى سببين؛ الأول هو العطف الذى أبدته الدولة العثمانية تجاه المسلمين في أسبانيا منذ سقوط غرناطة ٨٩٨هـ/١٤٩٢م، حيث نظرت إليهم بعين المضطهدين الذين يجب استقبالهم بترحاب في جميع ولاياتها [١٩٧]، والثاني هو الحاجة الملحة من جانب الدولة العثمانية إلى المغاربة للعمل في الأسطول العثماني خاصة بعد تحطم الأسطول العثماني في معركة ليبانتوا في العام ٩٧٩هـ/١٥٧١م، حيث كانت الدولة راغبة في إعادة بناء وتجديد الأسطول البحري، ووجدت فيهم سندها القوي[١٩٨]. وبالفعل لقد صدرت الأوامر السياسية بتجنيد المغاربة وتحددهم الأوامر بالطبع بالقادرين على العمل في البحرية؛ أي أقوياء الجسم والبنية وغير ذلك[١٩٩].

هذا الدخول المبكر للمغاربة في الفرق العسكرية سمح لهم بالترقي في المناصب العسكرية واحتلال مكانة كبيرة في الحياة العسكرية العثمانية [٢٠٠] بخاصة بعدما صدرت أوامر أخرى بتجنيد المورسكيين "القطوريين" منذ النصف الأول من القرن السابع عشر، فترقى عدد منهم حتى وصل إلى كتخدا مستحفظان وعزبان. ففي سنة ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م كان حسين كتخدا طايفة عزبان قلعة مصر الشهير بالجزايرلى [٢٠١]. وقام المغاربة بالدور الأول في البحرية العثمانية في الثغور المصرية [٢٠٢] وشغلوا أعلى المناصب العسكرية في الإسكندرية ورشيد، بل أصبح منهم قبادنة هذه الثغور[٢٠٣] وحتى السويس، ففي الإسكندرية ظل منصب سردار مستحفظان بالثغر في عائلات تنتمي لأصول مغربية فترات طويلة، مثل عائلات أبي زيان وغانم وترباله والناضورى والغرياني وجميعي وظل منصب ريس الترسخانة في الإسكندرية فترات طويلة يتولاه أمراء من المغاربة[٢٠٤]، وليس من شك في أن هذا التواجد المغربي في بناء السلطة العسكرية العثمانية سمح لهم بالاستفادة بصورة كبيرة في تنشيط تجارتهم وحماية مصالحهم كما سنرى.

فقد أدرك التجار المغاربة ضرورة دعم علاقاتهم بالسلطة السياسية وتكوين قاسم من التحالف المشترك بينهما. وقد قادهم ذلك إلى السيطرة فترات كبيرة على جهازين رقابيين مهمين في الدولة العثمانية هما البريد والحسبة، حيث كان سعاة البريد " ساعي باشى " هم همزة الوصل الرئيسية بين أجهزة الدولة العثمانية وكان عمل المغاربة في هذا المنصب قد جاء نتجة لسياسة عامة اتبعتها الدولة العثمانية وهى استخدام العناصر الموريسكية المضطهدة والتي كانت أكثر وعياً ونقمة وحنقاً على الأوربيين في جهازيْ العسس "الاستخبارات" والبريد حيث كانا من أهم أجهزة الدولة لإحكام قبضتها على الولايات والأقاليم وفى صراعها الضاري مع أوربا، ففي الإسكندرية سيطرت عائلات المراكشى والقصرى والزواوى على هذا المنصب لفترات طويلة [٢٠٥].

كما كان منصب المحتسب بوصفه ممثلاً للسلطة السياسية في الأسواق. فكان وجود محتسب للقاهرة أو للإسكندرية من العناصر المغربية هدفاً ملحاً لهم حيث سمح لهم ذلك بحرية أكبر من المناورة من أجل تحقيق رعاية مصالحهم؛ فتولى الخواجا عبد العزيز المسلاتى المغربى الأندلسى ناظر الحسبة الشريفة خلال منتصف القرن السادس عشر[٢٠٦]. وتولى الأمير محمد المغربي الذى كان زعيم مصر (حكمدار الأمن العاصمة) ناظر الحسبة في سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م[٢٠٧]. وفى الإسكندرية ظل محتسب المدينة لفترات طويلة ينتمي إلى عائلات ذوات أصول مغربية[٢٠٨].

أما عن شكل العلاقة بين التجار المغاربة والسلطة السياسية الحاكمة فقد اتخذت أشكالاً وأطواراً مختلفة كانت تتناسب مع شخصية القابضين على ذمام السلطة في الولاية المصرية. على مدار الحكم العثماني في مصر والذي امتد حوالي ثلاثمائة سنة تقريباً تغيرت القوى المحلية التى كانت تسيطر على أمور السياسة في الولاية المصرية. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل رئيسية؛ الأولى تمتد خلال القرن السادس عشر وحتى سنة ٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م وكانت سيطرة الباشاوات خلالها جلية، ولكن منذ هذا العام الأخير الذى شهد قيام جنود الأوجاقات العسكرية بعزل سنان باشا الدفتردار من الحكم [٢٠٩] فقد كانت بداية التراجع في قوة نفوذ الباشاوات وزيادة نفوذ الأوجاقات

العسكرية. المرحلة الثانية تمتد حتى سنة ١١٢١هـ / ١٧٠٩م وهي السنة التي شهدت أزمة إفرنج أحمد والصراع العنيف بين الأوجاقات العسكرية الذى أفضى في النهاية إلى تآكل قواها، حيث سيطرت خلالها الأوجاقات العسكرية وقادتها سواء الأغا أو الكتخدا أو الأود باشي على مجريات الأمور السياسية في مصر [٢١٠]، كما بدأ ظهور البيوت المملوكية، وتمتد المرحلة الثالثة من العام ١١٢١هـ/ ١٧٠٩هـ وحتى وصول الفرنسيين إلى مصر وقد سيطرت على مصر خلالها البيوت المملوكية التي استطاعت إحكام قبضتها على أدوات الحكم، وخلال كل مرحلة من هذه المراحل كان التجار المغاربة يتخذون مواقع جديدة وعلاقات متجددة مع قوى السلطة الفاعلة في الولاية المصرية.

لقد استطاعت عائلات النخبة التجارية المغربية من أمثال عائلات أمفار وجلمام والرويعي والصباغ والشرايبي والقسنطيني وجسوس والبناني وغيرها أن تكون ثروات طائلة من نشاطها التجاري جعلت منها قوة اقتصادية مهمة داخل بناء المجتمع، ونتيجة لذلك الثراءَ العريض الذى حازه هؤلاء التجار فقد شكلوا العمود الفقري للطبقة البرجوازية الوسطى في مصر بخاصة خلال القرن الثامن عشر، وكانت السلطة السياسية تعرف ذلك جيداً فكانت تسارع إليها لطلب الأموال لسد أي عجز أو أزمة مالية لديها، وقد ترتب على ذلك وجود علاقة خاصة بين السلطة في مصر وبين التجار المغاربة تقوم على ارتباط المصالح بين الطرفين وانه طالما كان التجار المغاربة مصدراً من مصادر تمويل السلطة فقد كانت هذه الأخيرة تقدم لهم ألوان الرعاية والحماية[٢١١]، وقد دخل التجار المغاربة في علاقات مختلفة مع جماعات السلطة من خلال معاملاتهم التجارية وغير التجارية فأدخلوهم شركاء في بعض أعمالهم وأقرضوهم المال، وتنافسوا معهم في بعض المشروعات التجارية الأخرى، فنجدهم يتعاونون معاً أحياناً في مسألة تتصل بالمصالح المشتركة، وأحياناً أخرى نجدهم على طرفي نقيض، وبعبارة أخرى لم يقتصر دور التجار المغاربة على تلبية حاجات الحكام بالأموال بل تعاملوا معهم كجماعة لها شخصيتها المستقلة[٢١٢].

وقد سبق القول إن ازدواجية السلطة في مصر قد سمحت بهامش أوسع من حرية الحركة للتجار تجاه الطرف الذى كانوا يرون مصالحهم معه، فاستعان التجار برجال أوجاق مستحفظان لوقف تعديات الباشاوات عليهم، فعندما قام إبراهيم باشا السلحدار في سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م بإتباع سياسة تعسفية تجاه التجار بطرح البضائع والسلع عليهم وإجبارهم على شرائها بسعر أعلى من السعر المعتاد فقد تصدى له رجال الأوجاقات العسكرية ومنعوه من الاستمرار في تلك السياسة [٢١٣].

كما تطلع عدد من الباشاوات على احتكار تجارة التوابل بعد انتعاشها خلال النصف الأول من القرن السابع عشر فكان محمد باشا يقوم بشراء جميع التوابل الواردة لمصر ويوزعها على التجار بسعر مرتفع وهو ما كان مصدر إزعاج للتجار مما أفضى في النهاية إلى عزله بسبب شكوى التجار ومساندة رجال الأوجاقات [٢١٤]. وعندما حاول محمد باشا أن يخرج التجارة من الأوجاقات العسكرية فقد تصدى له قادة الأوجاقات ومنعوه من ذلك [٢١٥].

وقد ارتبط التجار المغاربة بمصالح استراتيجية مع الباشاوات؛ بخاصة منهم تجار البحر الأحمر بعد أن أصبح الباشاوات هم أنفسهم ملتزمين لجمرك البهار[٢١٦]، حيث أصبح الباشاوات يرعون التجار بصورة واضحة بوصفهم الممولين الرئيسيين لإيرادات الجمرك، فعندما قام عربان الصوالحة في سنة ١١١٤هـ / ١٧٠٣م بمهاجمة مركب الزفتاوى ونهبوا منها ٢٢٥٠ قنطار من البن صعد الخواجا محمد الدادى الشرايبى يصاحبه عدد من كبار التجار إلى القلعة وعرضوا عليه الأمر فالتزم لهم برد البضائع المنهوبة، واجتمع الباشا بالأمراء وألزمهم بالقيام بحملة كبيرة على عربان الصوالحة ورد البن إلى التجار، وأصر على الخروج بنفسه على رأس حملة عسكرية إذا لم يقوم الأمراء بذلك[٢١٧].

كما حرص كبار التجار المغاربة على تكوين علاقة طيبة مع الباشاوات؛ ففي سنة ١١٣٢هـ/١٧١٩م اشترى الخواجا محمد الدادى الشرايبى جارية لعبد الله الشرايبى ــ ١٣٠,٠٠٠ بارة إلا أن رجب باشا والى مصر أرسل يطلبها فكساها الخواجا أرسلها صحبة الطواشي إلى الباشا [٢١٨].

أما عن العلاقات التى ربطت بين التجار المغاربة والأوجاقات العسكرية، فقد كانت علاقات قوية للغاية حيث كان عدد كبير من التجار المغاربة قد أقبلوا منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر على الانخراط والانضمام في صفوف هذه الأوجاقات وبخاصة أوجاق مستحفظان بوصفه أهم وأقوى الفرق العسكرية في مصر والسلطنة العثمانية، ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر أقبل التجار المغاربة على الدخول والعمل في هذه الفرق العسكرية من أجل اكتساب حمايتها لتجارتهم وللحصول كذلك على مورد مالي شبه منتظم من خلال الرواتب النقدية والعينية (٢١٩)، ولم يمانع العسكريون في دخول التجار للفرق العسكرية حيث كان دخولهم هذه الفرق يساهم في زيادة مواردها وإيراداتها حيث كان الأوجاق يحصل على ١٠ إلى ٢٠ % من إجمالي تركات هؤلاء التجار (٢٢٠) إضافة إلى دخول عدد كبير من هؤلاء الجنود كشركاء تجاريين أو حتى مقترضين من التجار (٢٢١).

وتدل وثائق محكمة القسمة العسكرية وهى المحكمة المعنية أساساً بتسجيل تركات العسكريين على أن أغلب التجار المغاربة قد أصبحوا جنوداً منتسبين إلى الفرق العسكرية بخاصة مستحفظان وعزبان خلال النصف الأول من القرن السابع عشر(٢٢٢). وقد أخذ عدد من أبناء هؤلاء المغاربة يرتقى درجات السلم العسكري فوصل عدد منهم إلى جوربجى مستحفظان (٢٢٣)، بل أصبح أبناء وأحفاد الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني بكوات وأمراء ألوية (٢٢٤). ومنذ هجرتهم الكبيرة إلى مصر خلال بداية القرن الثامن عشر أدرك التجار الفاسيون ضرورة انتسابهم للأوجاقات من أجل حمايتهم(٢٢٥). فمنذ وصوله إلى مصر انضم الخواجا حدو بن عربي المنجور إلى أوجاق مستحفظان(٢٢٦). وأصبح ابنه أحمد من كبار العسكريين والتجار في مصر فكان جوربجى طائفة جمليان سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م (٢٢٧).

كما لم يكتف التجار بكونهم أعضاء في هذه الفرق بل أشركوا معتقيهم في الأوجاق وساندوهم حتى الوصول إلى البكوية (٢٢٨). وقد أكد نيبور عند زيارته للقاهرة في سنة ١١٧٨هـ /١٧٦٤م على أن التجار يحرصون على دفع معتقيهم في القوات

لعسكرية من أجل حماية مصالحهم وأعمالهم [٢٢٩]. ولعل أسرة الشرايبى أفضل مثال على ذلك فالجبرتي يصفهم بقوله: " وبيتهم المشهور بالأزبكية بيت المجد والفخر والعز، بمماليكهم وأولاد مماليكهم من أعيان مصر جوربجية وأمراء " [٢٣٠]. ولم يكن آل لشرايبى فقط هم الذين اتبعوا ذلك بل سار وراؤهم كل التجار المغاربة فقام الخواجا عثمان حسون بإدخال معتوقة محمد في أوجاق عزبان حيث حاز رتبة جوربجي عزبان[٢٣١].

ومنذ الربع الثاني من القرن الثامن عشر أصبحت البيوت المملوكية هي التى تسيطر منفردة على مقاليد الأمور في مصر، ولا ريب في أن معاناة التجار المغاربة مثلهم مثل باقي سكان القاهرة كانت بسبب المظالم والأعمال التعسفية المألوفة التى كان يمارسها عليهم هؤلاء المماليك الذين يمتلكون جزءاً من السلطة، وبالتالي فلم تستطيع سلطة أخرى أن تحد من إفراطهم في التعسف والنهب دون حدوث أزمات حقيقية [٢٣٢].

ولم يكن أمام التجار المغاربة إلا خيارين لتأمين تجارتهم وحماية أموالهم الأول هو مشاركة الراغبين منهم في التجارة والثاني تقديم القروض الكبيرة إليهم ليضمنوا نجاح تجارتهم فمثلاً الأمير محمد جركس بك المتحكم الفعلي في البلاد في سنة ١١٣٨هـ / ١٧٢٥م لم يكن أمام التجار لحماية أنفسهم وأموالهم منه إلا تقديم القروض إليه ولم يكن جركس يسدد هذه الأموال أبداً [٢٣٣] وفى ذلك يقول أحمد شلبي " فانظر يا أخي إلى هذا الرجل الذى أتعب الأغنياء وأخرب الفقراء وأهلك الناس وأهلك البلاد "[٢٣٤]، حيث كان أتباع محمد بك جركس "السراجون" يقومون باقتحام بيوت التجار أثناء الليل للحصول على الأموال وقتلوا أحد التجار داخل مسكنه، وفى نهاية نفس العام شع أتباعه أيضاً الرعب في الأسواق فكان يحتل ثلاثة أو أربعة منهم أحد الدكاكين يحصلون منه على ما يشاؤنا دون دفع الثمن، وكان لابد من حدوث انقلاب لإجبار جركس وأتباعه على الرحيل حيث شارك التجار بدور هام في ذلك [٢٣٥] أما الأمير ذو الفقار بك المسيطر على مقاليد الأمور في مصر في الفترة من ١١٤٠- ١١٤٣هـ / ١٧٢١ - ١٧٣٠م فكان مديناً لقاسم الشرايبى بـ ٣,٥ مليون بارة [٢٣٦] أما الأمير

إسماعيل أغا كتخدا جاويشان فقد كان مديناً للخواجا عبد السلام بن عبد الرحمن الهنداز بـــ ٨٥١٩١ بارة [٢٣٧] بينما كان الأمير أحمد جوربجي كومليان مديناً في سنة ١١٤٨هــ / ١٧٣٥م للخواجا عثمان حسون بمبلغ ٨١٤٢٠ بارة [٢٣٨]، والأمير حسن بك رضوان كان مديناً لشهبندر التجار الخواجا أحمد بن عبد السلام بـــ ٢٠٥٥ ريال [٢٣٩].

والحال أنه خلال ثلاثينيات القرن الثامن عشر، أصبح على كل تاجر كبير يرغب في حماية تجارته وأمواله اتخاذ أميراً مملوكياً سنداً شرعياً لحمايته. وقد أضحى ذلك جلياً من خلال كل مصادر وحوادث هذه الفترة ففي حادثة أغا الحسبة سنة ١١٤٨هــ / ١٧٣٥م يقول أحمد شلبي: " أن عثمان كتخدا أرسل سمر دكان ابن جلون، فلما سمرت دكانه توجه إلى سليمان كتخدا عزبان الجلفي واخبره "، فأرسل سليمان الجلفي من فتح الدكان وكان عثمان كتخدا القازدغلي وسليمان كتخدا الجلفي هما الأميرين الحاكمين في مصر ثم يقول عن تاجر مغربي أخر وكان ذلك المغربي ممن يتردد على حسين كتخدا الدمياطي " [٢٤٠]. ويقول أيضاً عن الحاج محمد بنو الطرابلسي في العام ١١٤٩ هــ / ١٧١٦م" وكان المغربي من أعزاء على بك وسيده محمد بيك قطامش وكان عندهم بمنزلة الوالد لهما " [٢٤١]. وبالطبع فقد كان الطريق الأول وغالباً الأخير لاكتساب مثل هذه العلاقة مع الأمراء المماليك هو تقديم المال إليهم.

ومنذ ستينيات القرن الثامن عشر يقبل الأمراء المماليك بشكل واسع على تشكيل فيالق عسكرية داخل بيوتهم من المغاربة بسبب إجادتهم لاستخدام البنادق [٢٤٢]، والذي ظهر واضحاً في أكثر من مناسبة. ففي سنة ١١٦٨هــ / ١٧٥٤م كانت واقعة المغاربة مع جماعة على الخربطلي كتخدا مستحفظان ويقول عنها أحمد الدمرداش: " وإذا بمغربي من داخل الحاصل أرمى عليه طبنجة صادفت في صدره فمات لوقته ... فأرســـل أحضر أغا الانكشارية فأتى وما قدر أن يقرب باب الوكالة مكرنكين [٢٤٣] مقدار مايتين رامى بندق " [٢٤٤]. هكذا ظهرت قوة المغاربة العسكرية ضد رأس أكبر قوة عسكرية في مصر وهو أغا الانكشارية، وقد دفع هذا التفوق الأمراء المماليك إلى تكوين فيالق من

المغاربة المشاة لاستخدامها ضد بعضهم البعض [٢٤٥]، ففي العام ١١٨١هـ / ١٧٦٧م ذكر الجبرتي: أخرج خلفهم خليل بك تجريدة أخرى فيها ثلاثة صناجق ووجاقلية وعسكر مغاربة " [٢٤٦]، وكان خليل بك واحداً من كبار الأمراء وأمير الحج أما من خرجت خلفهم التجريدة فكانوا خصومه من الأمراء المماليك الذين احتلوا المنيا [٢٤٧]، وتتأكد هذه الحقيقة مما ذكره الرحالة الفرنسي فولني الذي كان يجوب مصر والشام في هذا التوقيت بأن الجيش الذى أرسله على بك الكبير إلى الشام في العام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م بلغ نحو ٤٠ ألف رجل منهم ٢٠ ألف من المحاربين بينهم خمسة آلاف فارس من المماليك و ١٥٠٠ من المشاة المغاربة ولم يذكر فولني باقي الجنود مما يدل على أن هؤلاء الجنود كانوا القوة الهامة في جيش على بك "[٢٤٨].

وفى الوقت ذاته تشير الوثائق إلى تغلغل المغاربة داخل البيوت المملوكية، وتوضح حرص الأمراء المماليك على استخدام المغاربة كجنود مشاة في داخل تكويناهم العسكرية، ولكنهم لم يسمحوا لهم بأن يكونوا فرساناً، فكان عبد السلام بن محمد جلون أغا العسكر المغاربة بخدمة الأمير على بيك الكبير القازدغلى في سنة ١١٧٥هـ / ١٧٦١م[٢٤٩]. وكان الأمير عبد المجيد بن أبى زيد المغربي أغا العسكر المغاربة بخدمة الأمير ذي الفقار كاشف المنوفية في سنة ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م [٢٥٠]. وبالطبع يسهم ذلك الوجود العسكري المغربي في خدمة أهداف وسياسة التجار المغاربة فيصبحون على علم ودراية كافية بالتطورات السياسية الدقيقة في البلاد.

وعلى الرغم من ذلك فقد تميز الربع الأخير من القرن الثامن عشر بالابتزازات المملوكية الواسعة للتجار حيث عمل البكوات المماليك على امتصاص الفئة التجارية عن طريقين؛ أولهما فرض فردة على تركات التجار المتوفين تسميها الوثائق " صايل " كانت تتراوح بين ٣٠ و٥٠ % من إجمالي تركات التجار حسب قوة الورثة ومقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وعلاقاتهم بالأمراء المماليك القابضين على السلطة [٢٥١]. ويمكن أن نرى حجم هذا الصايل في الجدول التالي [٢٥٢]:

اسم التاجر	سنة الوفاة	اسم الأمير صاحب الفردة	إجمالي التركة بالريال	الفرده بالريال	النسبة المئوية
عبد الرحمن بن أبو جيده اليسارى	١١٧٥هـ / ١٧٦١م	؟ (الجهات معلومة)	٢٥٠١	٨٠٢	%٣١
عبد الوهاب بن أبو جيده اليسارى	١١٨٥هـ / ١٧٧١م	!؟ (الجهات معلومة)	٣٦٥٣	٢٥٠٠	%٦٨
محمد بن عبد الرحمن القباج	١١٨٥ هـ / ١٧٧١م	الجهات عديدة من الأمراء ؟؟	٤٨٦٣	١٥٤٤	%٣١
أحمد بن أحمد السيفاوى	١١٨٧هـ / ١٧٧٣م	!؟ جهات معلومة	٦٣٠٤	٤٠٠٠٠	%٦٣
محمد بن أحمد شقرون	١١٨٧ هـ / ١٧٧٣م	!؟ (الجهات معلومة)	٣٥٣٤	١٢٠٠	%٣٣
الخواجا قاسم بن محمد جسوس	١١٩٩هـ / ١٧٨٤م	الجهة الأمراء	٧٢١٠٤	٥٨٠٠	% ٨
الخواجا محمد بن عبد الرحمن الخنفرى الفاسى	١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م	حسن باشا غازى وأتباعه	٧١٦٥٤	٢٠٠٠٠ مشط	%٢٧
حموده بن محمد بن سالم الزوارى	١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م	إسماعيل بك وأتباعه	١١٠٧	٧٠ مشط	%٦٦
أحمد بن عبد السلام	١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م	الجهة الأمراء	١٤٦٠١٥	٥٠٧٣	%٣٦

ويوضح الجدول مدى ابتزاز الأمراء المماليك للتجار في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ولعل ذلك يعكس رغبة التجار في نهاية القرن الثامن عشر في إخفاء أموالهم ودفعها في حلقة الأوقاف العقارية لتفادى العمليات الابتزازية المستمرة من جانب الأمراء المماليك [٢٥٣]، ويرجع التفاوت الكبير في قيمة الفردة التى كان يقرزها الأمراء المماليك إلى قوة الورثة وعلاقاتهم بالأمراء المماليك، وعدد الأمراء المماليك ومدى قوة كل منهم [٢٥٤].

كما كان الزواج بزوجات التجار ووضع أموالهم وأموال أطفالهم تحت وصاية هؤلاء الأمراء هدفاً آخر من أهداف الأمراء المماليك [٢٥٥]، حيث إستطاعوا امتصاص هذه

الأموال وبالتالي انتقلت هذه الأموال من أيدي أبناء التجار والعائلات المغربية إلى الفئة العسكرية [٢٥٦]، وكان هذان العاملان البداية الحقيقية لمعول الهدم في بناء الطبقة التجارية الوسطي المصرية.

التجار المغاربة والعلماء

ارتبط التجار المغاربة بعلاقات قوية للغاية بالعلماء، حيث اتصف التجار المغاربة برعايتهم الكبيرة للعلماء، والواقع أنه كان من تقاليد المجتمعات العربية الإسلامية أن تخصص العائلات القادرة فيها جانباً من ثروتها للإنفاق على المؤسسات العلمية وعلى غير القادرين من طلاب العلم سواء تم ذلك بوقف بعض أملاكها أو بتقديم الهبات بشكل منتظم أو متقطع، ولم تكن العائلات المغربية الموسرة تختلف في هذا الصدد عن سائر العائلات الإسلامية الثرية التى وجدت في المجتمع المصري وقتئذ [٢٥٧].

وحرص عدد كبير من التجار المغاربة على أن يوصوا بمبالغ مالية كبيرة من تركاتهم للعلماء سواء كان هؤلاء العلماء من المغاربة أو حتى غيرهم من كبار العلماء في الأزهر أو ممن يعتقدون بهم أو تربطهم بهم علاقات قوية [٢٥٨]، فالخواجا محمد الكبير بن محمد بن قاسم الشرايبى أوصى عند كتابة حجة وصيته في سنة ١١٢٤هـ / ١٧١٢م بأن يعطى مبلغ ٥١ ألف بارة لثلاثة عشر عالماً من كبار العلماء في مصر، كان منهم الشيخ أحمد النفراوى والشيخ منصور المنوفي والشيخ أحمد الشرفي شيخ رواق المغاربة بالأزهر وغيرهم [٢٥٩].

كما حرص عدد آخر من التجار على شراء مجموعات كبيرة من الكُتب ووقفها على طلاب العلم من الأزهر[٢٦٠]، وغيره من المساجد والمدارس، وقد ربطت العلاقات القوية بين التجار المغاربة ورواق المغاربة بالأزهر، ومن بين حوالي ٣٧٥ تركة للتجار المغاربة تم رصد حوالي ٤٩ تركة لها وصية بدفع مبالغ مالية لطلاب الرواق أو لشراء منزل لوقفه على طلاب العلم في الرواق، وتبدو هذه الملاحظات ذات دلالة أكبر عندما نعرف أن صعود نجم التجار المغاربة إلى قمة الهرم التجاري المصري ارتبط إلى حد ما بصعود نجم

رواق المغاربة في الجامع الأزهر، حيث أصبح رواق المغاربة هو الرواق الأكثر أهمية وفاعلية بين أروقة المؤسسة الأزهرية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر [٢٦١]، أما عن أهمية هذه العلاقة بالنسبة للتجار المغاربة وأهدافهم من وراء هذه العلاقة، وأسباب حرصهم المستمر على دعم رواق المغاربة وحرصهم على تكوين علاقة خاصة مع كبار علماء مصر بصفة عامة، فالواقع إنه لم يكن من الغريب في ظل مجتمع قائم بتفكيره ومنهج حياته على الوازع الديني خلال العصر العثماني أن يحتل العلماء مكانة متميزة في نفوس عامة المجتمع، ونتيجة لهذه المكانة فقد سعى التجار إلى كسب مودة العلماء، خاصة وأنهم ظلوا المنبر الدعائي الأول والأخير في المجتمع عبر خطبهم الأسبوعية، ومنذ منتصف القرن السابع عشر تقريباً كان نفوذ السلطة المركزية في اسطنبول ونوابها في مصر "الباشاوات" قد شهد ضعفاً كبيراً في الولاية المصرية، ووجدت السلطات المملوكية الحاكمة في مصر نفسها في حاجة ملحة للحصول على الشرعية لحكمها، وكان العلماء هم الفئة القادرة على منح هذه الشرعية [٢٦٢].

وكان من الطبيعي أن يحتاج التجار شأنهم في ذلك شأن الحكام إلى غطاء الشرعية الديني ليبرر تصرفاتهم ويمنع عنهم غوائل تعدى رجال السلطة، وكان تقربهم إلى العلماء واصطناعهم لأدوات يوفر لهم مثل هذا الغطاء خاصة إذا لاحظنا أن المعاملات المالية في تلك الحقبة كانت تحدث من خلال أحكام الشريعة الإسلامية [٢٦٣]، وفى ظل مجتمع كانت فيه السلطة السياسية مقسمة دائماً بين قوتين متصارعتين متساويتين نسبياً. وكان التجار فيه يسعون سعياً حسيساً لمساندة الفريق الذى يرون فيه مصالحهم فكان لا بد لهم من استمالة العلماء إلى صفوفهم من أجل إنجاز مصالحهم لذلك فقد سعى التجار المغاربة إلى إيجاد إطار مشترك من المصالح والأهداف المتبادلة بينهما عن طريق:

أولاً: حرصت العديد من العائلات التجارية المغربية على دفع أبنائها إلى الدراسة والتعليم في الأزهر، ومن ثم فقد أصبحت هذه العائلات لديها ازدواجية في العمل التجارى والعلمي [٢٦٤] مثل عائلات البنانى وميارة والسقاط والآبار[٢٦٥] وجسوس والشرقى وغيرها فالجبرتي مثلاً عند ترجمته للشيخ محمد بن عبد الواحد

بن عبد الخالق البنانى يقول: " أبوه وجده وعمه من أعيان التجار والثروة بمصر" ثم يقول: " وهو ابن عم الإمام العلامة الشيخ مصطفى بن محمد بن عبد الخالق من أعيان العلماء المشاهير بمصر الآن بارك الله فيه " [٢٦٦]، وفى الوقت الذى كان فيه الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الآبار من كبار علماء الدين في مصر، حيث كتب مؤلفاً مهماً يسمى " الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين " [٢٦٧] كان ابن عمه الخواجا حموده بن العربي بن الآبار من كبار التجار في الأقمشة في الغورية وهو نفس الحال مع آل ميارة والسقاط[٢٦٨].

ثانياً: الدخول في مصاهرات قوية مع العلماء، مما كان يدعم من مصالحهما المشتركة، وكان يدفع العلماء إلى الدفاع عن التجار عند حدوث أية أزمة لهم مع السلطة السياسية أو حتى مع منافسيهم من التجار. ويكفى هنا الإشارة إلى حادثة الخواجا محمد بن قيمو عندما حاول الفرنسيون القبض عليه بسبب معلومات وصلتهم عن وجود علاقة بينه وبين أحد أتباع مراد بك مما دفعه إلى اللجوء إلى الشيخ عبد الله الشبراوى بسبب كونه متزوجاً من بنت الشيخ الدمنهورى، ورفض الشيخ الشرقاوى تسليمه إلى الفرنسيين وساعد على هربه من قبضتهم [٢٦٩] والخواجا محمد بن عبد الخالق بن أحمد البنانى تزوج من نفيسة بنت الشيخ أحمد اللقانى المالكى أحد كبار علماء الأزهر [٢٧٠] وتزوجت ابنتهما فاطمة من الأمير على بن عبد الله كاشف ولاية المنوفية تابع الأمير سليمان بك محمد وغيرها الكثير من هذه الزيجات [٢٧١]. فهذه المصاهرة الكبيرة مع العلماء جعلت العلماء يدافعون عن مصالح التجار وأهدافهم.

ثالثاً: دخول بعض العائلات العلمية ميدان التجارة مثل عائلات الصاوي والسادات فكان عبد الله بن أحمد الصاوي من أعيان التجار في البن بوكالة الملا بالجمالية في حين كان ولده الشيخ مصطفى الصاوي واحداً من كبار علماء الأزهر، وكان الشيخ عبد الفتاح الجوهري أيضاً من كبار التجار، كما كان للشيخ السادات

ومحمد الأمير وحتى السادة البكرية كانت لهم أعمالهم التجارية مما دعم من المصالح المشتركة بين العلماء والتجار[٢٧٢].

وقد ساعد ذلك على حدوث تفاعل كبير بين العلماء والتجار بخاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لمواجهة الابتزازات المملوكية تجاه التجار بصورة دائمة. وعلى الرغم من أن النخبة التجارية المغربية ممثلة في عائلة الشرايبي كانت ترى أن من واجبها أن تكون راعية للعلم ولكل العلماء في مصر سواء كانوا مغاربة أو غيرهم بوصفهم سدنة التجارة والتجار في مصر، لذلك فقد كانت دارهم الكبيرة بالأزبكية مقصداً لطلاب العلم وفى ذلك يقول الجبرتي: " ومجالسهم مشحونة بكتب العلم النفيسة للإعارة والتغيير وانتفاع الطلبة ولا يكتبون عليها وقفية ولا يدخلونها في مواريثهم ويرغبون فيها ويشترونها بأغلى ثمن ويضعونها على الرفوف والخزائن والخورنقات وفى مجالسهم جميعاً، فكل من دخل إلى بيتهم من أهل العلم إلى أي مكان بقصد الإعارة أو المراجعة وجد بغيته وطلبه في أي علم كان من العلوم، ولو لم يكن الطالب معروفاً ولا يمنعون من يأخذ الكتاب بتمامه فإن رده في مكانه رده وإن لم يرده واختص به أو باعه لا يسأل عنه وربما بيع الكتاب عليهم واشتروه مراراً ويعتذرون عن الجاني بضرورة الاحتياج "[٢٧٣].

وقد حرص التجار المغاربة على دعم الوجود العلمي للعلماء المغاربة والمالكية في الجامع الأزهر، فمن أجل دعم قوتهم في السيطرة على أعرق مؤسسة دينية في مصر قدم التجار المغاربة كل الدعم المالي للعلماء المغاربة في الأزهر، فرصدوا المبالغ المالية كبيرة على طلاب الرواق فمثلاً قام الخواجا محمد بن قاسم ديلون برصد مبلغ ٥٨٢٠٠ بارة على طلاب الرواق في سنة ١٠٩٧هـ /١٦٨٥م[٢٧٤]. ولم يوص الخواجا احمد بن عبد الخالق جسوس عند وفاته في سنة ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م بمبالغ مالية للرواق في مصر فقط. بل أوصى أيضاً بدفع مبالغ مالية لطلاب العلم في الحرمين[٢٧٥]. أما الحاج محمد بن حسن العشوبي فقد اقام وصيته بأن يدفع مبلغ ١٢٠٠٠ بارة من تركته لشراء عقار يوقف على رواق المغاربة بالأزهر[٢٧٦] أما الحاج محمد بن شعلان التلمساني التاجر

بالفحامين فقد رصد مبلغ ٨١٠٠ بارة وصية لطلاب الرواق ورصد مبلغ ٥٠٠ بارة لشيخ الرواق عبد الرحمن البناني كما رصد مبلغ ٣٠٠٠ بارة لشراء كتب ووقفها على طلاب الرواق ولم يكتف بذلك بل رصد مبلغ ١١٠٠٠ بارة لشراء عقار ووقفه على طلاب الرواق في الأزهر [٢٧٧].

إن ما ذكر لا يمثل سوى القليل مما حرص المغاربة على رصده لرواقهم. ولعل أوضح مثال للدعم الكبير الذى قدمه التجار المغاربة للعلماء المغاربة ما قام به التجار المغاربة بشراء بيت للشيخ محمد البليدى الأندلسى في درب الشيشيني وقسطوا ثمنه على أنفسهم، كما عملوا على إعلاء مكانته داخل المجتمع المصري وفى ذلك يقول الجبرتي: " وانكبوا على تقبيل يده وزيارته وخصوصاً تجار المغاربة لعلة الجنسية " [٢٧٨].

كما دعم التجار المغاربة العلماء المالكية في الأزهر وهادوهم وأمدوهم بالأموال، وكان جزء كبير من المكانة التى يتمتع بها الشيخ الدرديرى والشيخ محمد الأمير كانت راجعة إلى المساندة القوية لهم من جانب التجار المغاربة [٢٧٩]. إن ظاهرة اللجوء إلى العنف والقوة التى اتصف بها المجاورون المغاربة في الأزهر منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر [٢٨٠] كانت ترجع في جزء رئيسي منها إلى عاملين:

الأول: هو مساندة التجار المغاربة لهم، ويظهر ذلك في إغلاقهم لحوانيتهم تضامناً معهم[٢٨١] وتدخلهم لدى رجال السلطة للإفراج عن أي معتقلين مغاربة[٢٨٢].

والثاني: هو تغلغل الوجود العسكري المغربي في داخل بنيان البيوت المملوكية مما كان يوفر لهم حماية عسكرية قوية، فمثلاً كان الأمير زيد بن عبد المجيد المغربي أغا المغاربة بخدمة الأمير ذي الفقار كاشف ولاية المنوفية في العام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م [٢٨٣]. وفى العام ١١٦٣ هـ/ ١٧٤٩م كان عبد القادر بن عبد الوهاب المغربي المكناسى أغا العسكر المغاربة بخدمة الأمير إبراهيم كتخدا القازدغلى وخلفه في نفس المنصب عبد السلام بن أحمد المغربي الفاسى [٢٨٤].

وقد حرص التجار المغاربة على تعيين عدد من كبار علماء الأزهر المغاربة ثم المالكية أوصياء على أولادهم ورصدوا لهم مبالغ كبيرة من تركاتهم من أجل ضمان تدخلهم

بفاعلية وقوة لحماية تركاتهم من ابتزازات الأمراء المماليك[٢٨٥]، هكذا ربطت العلاقات القوية بين التجار والعلماء مما يؤكد رغبة التجار المغاربة في الالتحام مع البيئة الاجتماعية المحيطة بهم.

علاقة التجار المغاربة باليهود

ثمة قواسم ومصالح ربطت التجار المغاربة باليهود في مصر ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

أولاً: الاضطهاد الذى تعرض له اليهود في أسبانيا وتصفيتهم منها في سنة ٨٩٤ هـ/ ١٤٨٨م وكان ذلك نفس ما تعرض له المغاربة في الأندلس، حيث تم تصفيتهم أيضاً.

وقد هاجرت أعداد كبيرة من هؤلاء المغاربة اليهود إلى مصر سواء عن طريق مباشر أو بالاستقرار بعض الوقت في أحدى المدن المغربية ثم الانتقال إلى مصر، وليس ادل على أن الهجرة اليهودية المغربية إلى مصر كانت واسعة من أن حارة اليهود في مصر لم تبدو ملامحها إلى الظهور إلا في القرن السادس عشر وكذلك الحال في الإسكندرية [٢٨٦]. ومن أشهر العائلات المغربية اليهودية عائلات كاسترو وساسون والأشعر وشوشان ونمروز ومدينة ومهدان وراغوشة وفريجة وابن سعد وحنالو وكوهان وسعدون وغيرها الكثير[٢٨٧]. هذا الاضطهاد والعنف الذى تعرض له اليهود والمغاربة جعل كل منهم لديه إحساس بالظلم مما جعل الضمير الوجداني لدى كل منهم أكثر تعاطفاً مع الآخر.

ثانياً: سيطرة اليهود على إدارة الجمارك في مصر، سواء عن طريق الالتزام في القرن السادس عشر أو عن طريق العمل في إدارتها فيما بعد [٢٨٨]. فمثلاً ظل المعلم شموال نمروز ملتزم بجمرك الثغر خلال الفترة ٩٦٩هـ إلى ٩٧٣هـ/١٥٦١ إلى ١٥٦٥م[٢٨٩]. وكان التجار المغاربة من أكثر العناصر المترددة على الجمارك، وقد استطاعوا تكوين ثروات كبيرة من نشاطهم التجاري، وكانوا نتيجة لذلك أفضل من يلجأ إليهم الملتزمون من اليهود لتمويلهم بالأموال [٢٩٠].

وقد اتخذ اليهود من خلال هيمنتهم على الجمارك والإشـراف على منافذ التجارة وسيلة للمشاركة في التجارة، فربطتهم بكبار التجار المغاربة الذين كانت تمر تجارتهم من بين أيديهم صلات ظهرت مبكراً ثم تداعمت أواصرها بمرور الوقت، بحيث نشأت بين الطرفين آلية للتعامل شبة منتظمة كانت تسمح للملتزم بتقاضي مبالغ كبيرة تحت مسمى " موجبات ومعشرات سلطانية ومصاريف ورسوم جارى بها العادة " على أن يتحاسبا كل فترة، ويخصم منها ما يتعين على التاجر أداؤه ويسترد الباقي[٢٩١]، كما أن معرفة عدد كبير من اليهود باللغات الأوربية مكنتهم من العمل وسطاء تجاريين بين التجار المغاربة والأوربيين فكانت أغلب الصفقات التجارية مع الأوربيين تتم عبر وساطة من هؤلاء اليهود. فمثلاً كان المعلم إسرائيل بن يوسف اليهودي الربان يعمل ترجماناً لطايفة النصارى البنادقة في الإسكندرية في سنة ٩٧٤هـ / ١٥٦٦م[٢٩٢].

ثالثاً: لقد أسهم الدور الكبير لليهود في التزام دار ضرب النقود إلى جانب عملهم في الصيرفة التى كانت أهم مهنة برع فيها اليهود وتوارثوها عبر الأجيال [٢٩٣] في اهتمامهم بتجارة تراب الذهب الذى احتكر التجار المغاربة عمليات جلبه من كانوا وتمبكتو، ومن ثم، فقد قام عدد كبير من التجار اليهود بتمويل التجار المغاربة من أجل جلب تراب الذهب [٢٩٤]، كما كانوا أهم مشترى لتراب الذهـب من المغاربة سـواء لعمل الحلي أو لتوريده لدار الضرب [٢٩٥]. فمثلاً في سنة ٩٨٦هـ/١٥٧٨م قام المعلم موسى بن يحيى بن إبراهيم كوهان بإمداد الخواجا أحمد بن على بن أبى بكر الشهير بابن مؤمن بكميات من الأقمشة واشترط عليه أن يسددها ٣٠٠ مثقالاً من تراب الذهب [٢٩٦]، وفى سنة ١٠٨٣هـ/١٦٧٢م باع الحاج أحمد بن يحى المغربى التطاونى صفقة تراب ذهب إلى أربعة من كبار التجار اليهود مقدارها ٧٣٠٩٠ بارة [٢٩٧].

رابعاً: احتفاظ بلدان المغرب العربي بوجود يهودي كبير وبخاصة مراكش مما جعل العلاقة بين اليهود والتجار المغاربة علاقة طبيعية تفاعلية[٢٩٨]، فمثلاً لم يجد آل شقرون أو حتى غيرهم من التجار المغاربة عند هجرتهم إلى مصر غضاضة كبيرة في أن يشتروا بيوتهم في حارة اليهود بالقاهرة[٢٩٩]، ولم يجد الخواجا إبراهيم تربانة أي نوع من الموانع

في أن يخصص جميع الربع الذى أقامه فوق وكالته لسكن اليهود العاملين في ديـوان جمـرك الثغر السكندري(٣٠٠).

ومما سبق يبدو جلياً أن العلاقات الاقتصادية القوية، قد ربطت بين اليهود والتجار المغاربة وهو ما عبرت عنه تعاملاتهم التجارية؛ فكونوا العديد من الشركات معاً وكانت علاقات الود والمصالح قائمة دائماً بينهم. فمثلاً في سنة ٩٥٨هـ/١٥٥١ كون المعلم يهود بن إبراهيم كاسترو العامل بديوان جمرك الثغر السكندري شركة مع الريس إسماعيل بن سليمان ناصر الشهير بابن الجزايرلى في مركب تجارى كبير كان لكاسترو الثلثان بينما كان للريس إسماعيل الثلث. كما كون الحاج قاسم بن عبد الواحد بن على المغربي المسراتى وحسين بن إسماعيل بن حسين عرف بالرعي الأندلسي والمعلم يهود بن شمعون المعروف بالأشعر الأندلسي شركة برأس مال قدره ٤٧ ألف بارة بهدف التجارة في التوابل في البحر الأحمر(٣٠١).

ومع استبعاد على بك الكبير لليهود من إدارة الجمارك ومنح هذه الإدارة للشوام المسيحيين في سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م، حدث اتجاه أقوى لدى المغاربة في تكوين شركات تجارية مع هؤلاء الشوام الذين تزايد دورهم في التجارة المصرية؛ فكون الخواجا عبد رب النبي البنانى شركة كبيرة مع المعلم ميخائيل كحيل، وكان أنطوان زغيب من بين أربعة شركاء رئيسيين للخواجا احمد بن عبد السلام شهبندر التجار (٣٠٢)، مما أدى إلى تراجع كبير في حجم العلاقات التجارية بين اليهود والتجار المغاربة(٣٠٣).

كما ارتبط التجار المغاربة بعلاقات قوية مع باقي فئات التجار في داخل المجتمع المصري فرغم المنافسة القوية في داخل أسواق القاهرة بين هؤلاء التجار، إلا أنهم كانوا جميعاً يتفقون على الوقوف إلى جانب بعضهم ضد تطلعات وأطماع الأمراء المماليك في ثرواتهم، إلى جانب دعم مصالحهم بالحد من المنافسة للوصول إلى أكثر أسعار السلع فائدةً لهم، كما قام العديد من التجار المغاربة بإقامة شركات.أو حتى إبرام عقود صفقات مع هؤلاء التجار مما دعم من أواصر الترابط والتلاحم بينهم فمثلاً في سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م تعاقد الخواجا أبي بكر بن عبد القادر بن محمد الأبتيجى مع على

بن يوسف بن سلطان المغربي الأوجلي ليجلب له ٨٦٥ مثقال من تراب الذهب في مقابل ما أمده به من أقمشة وسلع عديدة على عمولة كانت تتراوح بين١٠ و١٥ % من إجمالي الأرباح التي تحققها الصفقة[٣٠٤]. كما عمل عدد كبير من التجار المغاربة في جدة وكلاء للتجار الشوام والأتراك والمصريين وهو ما أوجد نوعاً من التفاهم والمصالح المشتركة بين الجميع[٣٠٥]، كما أسهمت عمليات المصاهرات بين كبريات العائلات التجارية الشامية والتركية والمصرية ومثيلاتها من العائلات المغربية في الحد من الخلافات والمنافسة بين هذه العناصر[٣٠٦].

وهكذا يمكن القول أخيراً بأن التنظيمات التجارية في مصر خلال العصر العثماني، كانت تنظيمات قوية استهدفت في الأساس مصالح التجار، وأنها كانت تنظيمات متطورة إلى حد كبير لمواكبة أي تغير يستهدف مصالحهم، وقد أسهم وجود المحاكم الشرعية كأداة تسجيل للتعاملات التجارية كعقود الشركات والديون وإبرام الصفقات في دعم وجود هذه النظم التجارية. وقد برز التجار المغاربة بصورة واضحة مسيطرين على العديد من التنظيمات التجارية المصرية، وظهر التجار المغاربة بنشاطهم الواسع وامتلاكهم لشبكات تجارية فعالة تمتد لمسافات بعيدة. كما عكست تعاملاتهم مع السلطة السياسية قدرة ممتازة لاستيعاب التغيرات السياسية المتطورة والتأقلم معها لدعم وجودهم ونشاطهم، وهو ما مكنهم من الظهور بمظهر أقوى الطوائف الموجودة في المجتمع المصري منذ بداية القرن الثامن عشر.

حواشي الفصل الخامس

١- عبد الحميد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٦.

٢- رفعت موسى محمد: مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

٣- نيللى حنا: مرجع سبق ذكره، ص٦٣، ٦٤.

٤- الدشت: س ١٤١، ص٢٥٧ بتاريخ ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م.

٥- الباب العالي: س ١٧٨، ص٣٢، م ١٤٦ بتاريخ ١١٠٤هـ/١٥٩٥م.

٦- سليمان محمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص٦١.

٧- ياسر حلمي أحمد عبده: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦، ٢١٧.

٨- نيلي حنا: مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

٩- الباب العالى: س ٢١، ص٥٩، م ١٥٧ بتاريخ ٩٧٠هـ / ١٥٦٢م.

١٠- القسمة العسكرية: س ١٥، ص١٥٢، م ٢٣٢ بتاريخ ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م.

١١- الباب العالى: س ٤٩، ص٤١٩، م ٢٢٦٦ بتاريخ ٩٩٢هـ / ١٥٨٤م.

١٢- القسمة العسكرية: س ٦٠، ص٦٩، م ٨٦ بتاريخ ١٠٦٣هـ / ١٦٥٢م.

١٣- القسمة العربية: س ١٠، ص٣٥٧، م ٥٥٠ بتاريخ ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م.

١٤- الصالحية النجمية: س ٤٧٦، ص١١١، م ٤٥٦ بتاريخ ١٠٠٩هـ / ١٦٠٠ م؛ إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٢٩٤، م ٣٦٨ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

١٥- رشيد الشرعية: س ١، ص٢٣٨، م ٣١٨ بتاريخ ٩٥٦هـ / ١٥٤٩م.

١٦- الباب العالي: س ٩٤، ص٢٩٤، م ١٢٩٣ بتاريخ ١٠٢١هـ / ١٦١٢م.

١٧- سليمان محمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

١٨- ليللى حنا: مرجع سبق ذكره، ص٦٣.

١٩- رشيد: س ٤١، ص٣٧٨، م ٩٥٣ بتاريخ ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م.

٢٠- القسمة العربية: س ٤١، ص١٥١، م ١٩٠ بتاريخ ١٠٦٠هـ/١٦٥٠.

٢١- القسمة العربية: س ٤٤، ص٣٠٩، م ٤٦١ بتاريخ ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م.

٢٢- القسمة العربية: س ٣٤، ص٣٢٦، م ٥٣٥ بتاريخ ١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م.

٢٣- الدشت: س ١٩، ص٣٤٠، بتاريخ ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م.

٢٤- الصالحية النجمية: س ٥٠٨، ص٢٧٢، م ٨٣٦ بتاريخ ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م.

٢٥- الصالحية النجمية: س ٥٠٨، ٦٤، م ٢٢٧ بتاريخ ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م.

٢٦- القسمة العسكرية: س ١٠٢، ص٧١٥، م ٩٥٢ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.

٢٧- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٣٧.

٢٨- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٩.

٢٩- القسمة العسكرية: س ٦٧، ص١٣٨، م ١٩٤ بتاريخ ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م.

٣٠- القسمة العسكرية: س ١٠٧، ص٦٣٥، م ٦٧٩ بتاريخ ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م.

٣١- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٤٣.

٣٢- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص١٣٧.

٣٣- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٩.

٣٤- نفس المصدر: ص٥٩٠.

٣٥- القسمة العسكرية: س ١٥١، ص٤٤١، م ٦٤٢ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م.

٣٦- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٩.

٣٧- أندريه ريمون: مصر وقهوة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص١٩٨.

٣٨- الباب العالي: س ٢١٦، ص٢٤٠، م ٤٥٥ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.

٣٩- إبراهيم اللقاني: نصيحة الأخوان في اجتناب الدخان، دار الكتب المصرية رقم ٣٨، ميكروفيلم رقم ٤١٩٠٤، ص٥، ٦.

٤٠- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ/١٧٩١م؛ الباب العالي: س ٣٠١، ص٥٦٠، م ١٠٢٨ بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.

٤١- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٦٤١، ٦٤٩.

٤٢- القسمة العسكرية: س ٣١٦، ص١٦٦، بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.

٤٣- القسمة العسكرية: ج٢، ص١٢٢.

٤٤- الدشت: س ٣٣٣، ص٥٨٠، م ٦٦٦ بتاريخ ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م.

٤٥- القسمة العسكرية: س ٢٣٣، ص٥٨٠، م ٦٦٦ بتاريخ ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م.

٤٦- إسكندرية الشرعية: س ٢٩، ص٣٨٢، م ١١١٦ بتاريخ ١٠٠٠ هـ/ ١٥٩١م.

٤٧- رشيد الشرعية: س ١٢، ص٨٥، م ٣٢٩ بتاريخ ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م.

٤٨- رشيد الشرعية: س ٣١، ص١٢٢، م ٣٨٩ بتاريخ ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م.

٤٩- القسمة العربية: س ١٤، ص٦٣، م ٩٦ بتاريخ ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م.

٥٠- القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٣٨، م ٤٩٨ بتاريخ ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م.

٥١- الباب العالي: س ٢٢٦، ص١٠٥، م ١٤٦ بتاريخ ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م.

٥٢- أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

٥٣- زينب الغنام: مرجع سبق ذكره، ص٤٥، ٤٦.

٥٤- لويس بوركهارت: جدة الدكاكين والميناء والعطور، ضمن كتاب قافلة الحبر والرحالة الغربيون إلى الجزيرة العربية (١٧٦٢/١٩٥٠) ترجمة سمير عطا الله، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص١٣٠.

٥٥- أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص١٦٩.

٥٦- بولاق الشرعية: س ٤٩، ص٢٣١، م ٥٤٧ بتاريخ ١٠٦٤هـ / ١٦٥٣م.

٥٧- القسمة العسكرية: س ١٦٤، ص١٠١، م ١٦٤ بتاريخ ١١٦٧هـ / ١٧٥٣م.

٥٨- دار الوثائق القومية، سجلات الديوان العالي: س ١، ص٤١، م ٩١ بتاريخ ١١٥٤هـ /١٧٤١م.

٥٩- سليمان محمد حسين: مرجع سبق ذكره، ص٦٥.

٦٠- الباب العالي: س ١٧٨، ص٣٢، م ١٤٦ بتاريخ ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م.

٦١- القسمة العسكرية: س ١٠٧، ص١٤، م ١٨ بتاريخ ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م.

٦٢- الباب العالي: س ٢٨١، ص٤٣٩، م ٦٨٧ بتاريخ ١١٨٧ هـ/ ١٧٧٣م.

٦٣- نجم الدين الغزى: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، مطبعة الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٥، ج١، ص١٥٧.

٦٤- طولون الشرعية: س ١٨٨ ن ص٣٢١، م ١٠٢٤ بتاريخ ١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م.

٦٥- الجدول إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة طولون الشرعية.

٦٦- بولاق الشرعية: س ٣٩، ص٣٩٨، م ٩٤٩ بتاريخ ١٠٤٨هـ / ١٠٣٨م.

٦٧- طولون: س ٢١٥، ص٣، م ١١ بتاريخ ١١١٤هـ / ١٧٠٢م.

٦٨- الباب العالى: س ٢٤٩، ص١١٩، م ١٨٤ بتاريخ ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م.

٦٩- طولون: س ١٨٨، ص٣٢١، م ١٠٢٤ بتاريخ ١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م.

٧٠- القسمة العسكرية: س ١٩٤، ص٣٥٧، م ٣٣٣ بتاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م.

٧١- أحمد شلبى عبد الغنى: مصدر سبق ذكره، ص٦٠٦، ٦٠٧.

٧٢- عبد الرحمن الجبرتى: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٨٤.

٧٣- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص، م بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٧٤- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٢٧١، م ٣١٦ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م؛ القسمة العسكرية: س ١٦٩، ص٦٣، م ٩٧ بتاريخ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م

٧٥- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة القسمة العسكرية.

٧٦- ظلت عائلة النبراوى وهى عائلة مصرية تحتكر رئاسة هذا السوق منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى سنة ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م فقد تولى الخواجا محمد بن على بن دارود هذا المنصب خلال الفترة بين سنتي ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م وإلى سنة ١١١٠ هـ/١٦٩٨م وكان أبوه وجده قد شغلوا نفس المنصب من قبله، الباب العالي: س ١٧٨، ص٣٢، م ١٤٦ بتاريخ ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م.

٧٧- القسمة العسكرية: س٩٨، ص١٣٧، م ٢٣٧ بتاريخ ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م.

٧٨- القسمة العسكرية: س٩٨، ص، م ١٢٤٤ بتاريخ ١١١٨هـ/ ١٧٠٦م.

٧٩- القسمة العسكرية: س١٠٨، ص٤٣٧، م ٤٠٣ بتاريخ ١١٢٨هـ/ ١٧١٥م.

٨٠- وقفيات الباب العالي: س١، ص٧٢، م بتاريخ ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧م ؛ عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار ج٢، ص٦٥٠.

٨١- طولون: س١٩٧، ص٣١٠، م ١٠٥٨ بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م.

٨٢- الصالحية: س ٥١٤، ص٣٠، م ٧٣ بتاريخ ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م.

٨٣- الباب العالي: س ٢٨١، ص٤٣٩، م ٦٨٧ بتاريخ ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م.

٨٤- الباب العالي: س ٣٠٦، ص٢٣٢، م ٣٤٦ بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

٨٥- القسمة العسكرية: س ١٨٤، ص٦٠، م ١٤٦ بتاريخ ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م.

٨٦- القسمة العسكرية: س ٥١٤، ص٥٠٩، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

٨٧- بولاق الشرعية: س ٣٤، ص٢٤٩، م ٥٢٧ بتاريخ ١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م.

٨٨- محسن على شومان: مرجع سبق ذكره، ص٢٥٥.

٨٩- القسمة العسكرية: س ٦١، ص٥، م ١٣ بتاريخ ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م.

٩٠- طولون: س ١٨٥، ص٤٥٨، ١٤٣٧ بتاريخ ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م..

٩١- الإسكندرية: س ٢٤، ص٢٥٢، م ٧٨٠ بتاريخ ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م.

٩٢- القسمة العسكرية: س ١٣٠، ص٣٥٤، م ٥٦٩ بتاريخ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م.

٩٣- القسمة العسكرية: س ١٣٤، ص٣٦٤، م ٦٧٩ بتاريخ ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م.

٩٤- القسمة العربية: س ١٩، ص٢٣٨، م ٣٤٤ بتاريخ ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م.

٩٥- القسمة العربية: س ٦، ص٩٢، م ١٥٣ بتاريخ ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م.

٩٦- القسمة العربية: س ٤، ص٢٦٩، م ٤٩٩ بتاريخ ٩٨٣هـ/ ١٥٧٣م.

٩٧- القسمة العسكرية: س ٨٨، ص٢٣٢، م ٣٢٨ بتاريخ ١١٠٦هـ/١٦٩٤م.

٩٨- Briat B. king: Op Cit, P 131

٩٩- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٤١، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

١٠٠- عبد الرحمن الأنصاري: مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

١٠١- الصالحية النجمية: س ٥٢١، ص١٠٦، م ٢٧١ بتاريخ ١١٧٠هـ/١٧٥٦م.

١٠٢- الدشت: س ٢٤٣، ص٦٠٧، بتاريخ ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م.

١٠٣- بدأت زراعة البن في المستعمرات الفرنسية بالعالم الجديد " أمريكا " بجزر المارتينيك وبدأ إنتاج في سنة ١٧٢٥ وفى الأنتيل في سنة ١٧٢٦م وأدخل إلى أوربا سنة ١٧٣٠ وأصبحت جزر الأنتيل الفرنسية هي المركز الأساسي والعالمي لتصدير البن وكان يباع طوال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسبب رخص ثمنه في حوض البحر المتوسط. Reymond: Artisanset commercants Op, Cit , ll, P, 133.

١٠٤- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص٤٤٩، م ٥٥٥ بتاريخ ١١٨٦هـ/١٧٣٣م.

١٠٥- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٤٠١، م ٤٨٢ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٧٢م.

١٠٦- بولاق الشرعية: س ٥١، ص٦١١، م ١٤٠٨ بتاريخ ١٠٨٠هـ /١٦٦٩م.

١٠٧- نيللى حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٠٩، ١١٠.

١٠٨- القسمة العربية: س ١، ص٩٣، م١٤٤٠ بتاريخ ٩٧٠هـ / ١٥٦٢م.

١٠٩- يمكن التمييز هنا بين أنواع رئيسية من الشركات مثل شركة المفاوضة ويقصد بها عقد شركة على المساواة التامة في رأس المال والربح، وشركة العنان ويقصد بها عقد شركة بدون شرط المساواة التامة في رأس المال والربح، فلا يشترط في الشريكين في شركة العنان أن يكون رأس مالهم متساوياً بل يجوز أن يكون رأس مالهم مختلفي الجنس والقيمة وشركة المضاربة ويدفع فيها الشخص ماله إلى احد التجار الذين يثق بهم التاجر في المال بهدف البيع والشراء من أجل الربح، وكان بعض الممولين يشترطوا التجارة في سلع معينة أو عدم السفر بالأموال خارج مناطق محددة، سحر حنفي، مرجع سبق ذكره، ص١٣٤، ١٣٥.

١١٠- القسمة العسكرية: س ٧٧. ص١٧٨، م ٢٨٢ بتاريخ ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م.

١١١- إسكندرية الشرعية: س ٣٥، ص٢٤٨، م ٦٢٢ بتاريخ ١٠٥٤هـ / ١٦٤٤م.

١١٢- الباب العالى: س ١٠٦، ص٤٤١، م ١٦٣٧ بتاريخ ١٠٣٥هـ / ١٦٢٥م.

١١٣- القسمة العسكرية: س ١٥٠، ص٢٦٨، م ٤٤٨ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م.

١١٤- Roymond: Artisans et commercants, Op,Cit T2 , P 305.

١١٥- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٧، م ١٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

١١٦- الباب العالي: س ١٨٤، ص٢٦٦، م ١٠١٣ بتاريخ ١٠٨٨هـ / ١٩٧٧م

١١٧- القسمة العسكرية: س ١٤٥، ص١٨٤، م ٢٦٦ بتاريخ ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م.

١١٨- فرق: وجمعها فروق وهو زنبيل يسع لحو ٣.٥ قنطاراً من البن وكان يزن لحو ١٨٥ كيلو جراماً، أنظر زينب الغنام: الجاليات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

١١٩- القسمة العسكرية: س ١٩٩، ص٥٢٧، م ٥٦٠ بتاريخ ١١٣٤هـ / ١٧٢١م.

١٢٠- طولون الشرعية: س ١٧٨، ص٢٨٨، م ١١٢٣ بتاريخ ٩٩١هـ / ١٥٨٣م.

١٢١- الباب العالي: س ٣٣، ص٢٨٧، م ١١٧٠ بتاريخ ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م.

١٢٢- الدشت: س ١٤٢، ص٢٦٦، بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م.

١٢٣- القسمة العسكرية: س ١٧١، ص٣٩٤، م ٦٠١ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م.

١٢٤- بولاق الشرعية: س ٣٧، ص٤١، م ١٢١ بتاريخ ١١٤٤هـ / ١٧٣١م.

١٢٥- القسمة العسكرية: س ١٩٠، ص١٠٥، م ٦٠٨ بتاريخ ١١٨٧هـ / ١٨٧٣م.

١٢٦- القسمة العسكرية: س ٢١٧، ص٦١١، م ٧٣٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م.

١٢٧- الدشت، س ٣٤٣، ص٢٦٤، م ٣٥٠ بتاريخ ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م.

١٢٨- القسمة العسكرية: س ١٤٧، ص٢٩٨، م ٤٠٨ بتاريخ ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م.

١٢٩- الصالحية النجمية: س ٥١٠، ص١٦٣، م ٣٩٠ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م، س ٥١٢، ص١٦٢، م ٣٧٨ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م.

١٣٠- القسمة العسكرية: س ١٤٥، ص١٥، م ١٤ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

١٣١- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص١٨٥، م ٢٣٧ بتاريخ ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م.

١٣٢- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م.

١٣٣- انقسمة العسكرية: س ١٦٢، ص٥٩٤، م ٧٩١ بتاريخ ١١٦٥هـ / ١٧٥٧م.

١٣٤- القسمة العسكرية: س ١٩٨، ص١٥٢، م ٢٣٦ بتاريخ ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م.

١٣٥- القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٨٧، م ١٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

١٣٦- شوقي عبد القوى عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة العدد ١٥١، الكويت، ١٩٩٠، ص٢٧٦.

١٣٧- الإسكندرية الشرعية: س ٢٤، ص١٠٨، م ٣٢٦ بتاريخ ٩٨٣هـ / ١٥٧٥م.

١٣٨- القسمة العسكرية: س ١٢٨، ص٥٤١، م ٩٢٥ بتاريخ ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م.

١٣٩- القسمة العسكرية: س ١٢٠، ص٤٦٨، م ٦١٠ بتاريخ ١١٦٦هـ / ١٧٢٠م.

١٤٠- القسمة العسكرية: س ٢١٤، ص٥٠٩، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م

١٤١- الصالحية النجمية: س ٤٧٠، ص٢٣٦، م ٩٦٨ بتاريخ ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م.

١٤٢- الصالحية النجمية: س ٤٥٢، ص٢٢٨، م ٦١٤ بتاريخ ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م.

١٤٣- طولون الشرعية: س ١٨١، ص٢٩٠، م ٩٩١ بتاريخ ٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م.

١٤٤- القسمة العربية: س ١، ص٤٤٠، م ٦١٤ بتاريخ ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م.

١٤٥- الباب العالي: س ٢١، ص٨٠، م ٢١٨ بتاريخ ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م.

١٤٦- زينب الغنام: تجار القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٥٠.

١٤٧- القسمة العسكرية: س ٦٠، ص٦٩، ص٨٦ بتاريخ ١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م.

١٤٨- فرناند بروديل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٥٠٥.

١٤٩- الدشت: س ٢٩٣، ص٤٦٧ بتاريخ ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م.

١٥٠- بولاق الشرعية: س ٣٧، ص٣٨٦، م ١٠٣٣ بتاريخ ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م.

١٥١- بولاق الشرعية: س ٣٨، ص٤٦، م ١٤٦ بتاريخ ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م.

١٥٢- بولاق الشرعية: س ٤٠، ص١٣٥، م ٢٨٥ بتاريخ ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م.

١٥٣- بولاق الشرعية: س ٣٩، ص٣١٩، م ٧٦٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م.

١٥٤- القسمة العسكرية: س ٦٥، ص١٤، م ٢٠ بتاريخ ١٠٧١هـ/١٦٦٠م.

١٥٥- الدشت: س ٣٢٥، ص٧٢٣، بتاريخ ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م.

١٥٦- القسمة العسكرية: س ٣٣١، ص٤١٩، م ٣٣٧ بتاريخ ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م.

١٥٧- القسمة العسكرية: س ١٢٧، ص٦٦٠، م ٩٧٣ بتاريخ ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م.

١٥٨- بولاق: س ٣٦، ص٣٤، م ١٠٣ بتاريخ ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م.

١٥٩- القسمة العربية: س ١١، ص١٨٧، م ٣٠٩ بتاريخ ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م.

١٦٠- فرناند بردويل: الحضارة المادية، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٥٢١، ٥٢٢.

١٦١- القسمة العسكرية: س ١٠٠، ص٦٧، م ١٠٧ بتاريخ ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م.

١٦٢- الصالحية النجمية: س ٥٠٨، ص١٨، م ٥٦ بتاريخ ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م.

١٦٣- لويس بوركهارت: مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

١٦٤- فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩- ١٩١٨، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٠، ٢١.

١٦٥- محمد بن على فضل الطبرى المكي: إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بنى الحسن، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٢٢٠٦، تاريخ تيمور، ص٢٥٥.

١٦٦- سحر حنفي: مرجع سبق ذكره، ص٦٦.

١٦٧- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٣٤١، ٣٤٢.

١٦٨- كارستين نيبور: مرجع سبق ذكره، ص٤٢٩.

١٦٩- أحمد الرشيدي: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحج، تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٢ .

١٧٠- بولاق الشرعية: س ٥١، ص٦٥٨، م ١٥٠٨ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م؛ الباب العالي: س ١، ص٤١، م ١٦٣ مكرر بتاريخ ٩٣٧هـ / ١٥٣١م.

١٧١- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٥٥.

١٧٢- نفس المصدر: ج١، ص٥٨٤.

١٧٣- الباب العالي: س ٢٧٠، ص٣٠٨، م ٥٣٥ بتاريخ ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م.

١٧٤- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

١٧٥- عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٧ - ١٧٩٨ -دمشق، ١٩٦٨، ص٢٨٩.

١٧٦- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٦٦.

١٧٧- أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

١٧٨- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٣.

١٧٩- ناصر إبراهيم: الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر، دار الأوقاف العربية، القاهرة، ١٩٨٨أ، ص٢٤٨، ٢٤٩.

١٨٠- عبد الحميد سليمان: نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، العدد ٥٧، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٥.

١٨١- ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٣٨.

١٨٢- الباب العالي: س ٦٣، ص٤١١، م ١٧٠٧ بتاريخ ١٠٠٤هـ / ١٦٩٥م.

١٨٣- إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص٩٣، م ٢٦٤ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

١٨٤- إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص٩٣، م ٢٦٤ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

١٨٥- إسكندرية الشرعية: س ٨، ص٢٧٣، م ٧٣٧ بتاريخ ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م.

١٨٦- إسكندرية الشرعية: س ٢٩، ص٣٧٦، م ١١٠٣ بتاريخ ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م.

١٨٧- محمد بن السرور البكري: الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق عبد الرازق عبد الرازق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٥٤.

١٨٨- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص٦١٣.

١٨٩- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص٥١، م ٦١ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.

١٩٠- القسمة العسكرية: س ٢٢٥، ص٩٨، م ١٤٤ بتاريخ ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م.

١٩١- احمد باشا الجزار: مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢، ص٢٠٣.

١٩٢- القسمة العربية: س ١١، ص١٧١، م ٢٧٩ بتاريخ ١٠٠٤هـ /١٥٩٥م.

١٩٣- بولاق: س ٣٧، ص٤١، م ١٢١ بتاريخ ١١٤٤هـ / ١٧٣١م.

١٩٤- أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص١٧٩.

١٩٥- نيللى حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٧٤.

١٩٦- مصطفى بن الحاج إبراهيم المداح الشهير بالقينلي: مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠هـ إلى أخر تاريخ المجموع ١١٥٢هـ / المكتبة الوطنية بفينا برقم Hist. osm 38، ص١٦٨.

١٩٧- عبد الجليل التميمي: رسالة من السلطان العثماني أحمد الأول إلى دوج البندقية حول المورسكيين، المجلة التاريخية المغربية، عدد ٧، ٨، تونس، ١٩٧٧، ص٧٠، ٨٠.

١٩٨- بول كولز: مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

١٩٩- القسمة العسكرية: س ٤٤، ص٣٤١، م ٣٨٣ بتاريخ ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م.

٢٠٠- بولاق الشرعية: س ٥، ص٣٥٣، م ١٧٦٢ بتاريخ ٩٦٧هـ / ١٥٥٩م.

٢٠١- القسمة العسكرية: س ٩٥، ص٢٩٤، م ٤٥٠ بتاريخ ١١١٥هـ / ١٧٠٣م.

٢٠٢- القسمة العسكرية: س ٤٠، ص٣٦٠، م ٦٦٠ بتاريخ ١٠٣٨هـ / ١٦٢٨م.

٢٠٣- القسمة العسكرية: س ٥٨، ص٢٥٧، م ٣٠٠ بتاريخ ١٠٦١هـ / ١٦٥٠م.

٢٠٤- الصالحية النجمية: س ٥٠٦، ص٨٢٩، م ٢٦٩٣ بتاريخ ١٠٩٥هـ / ١٨٣م.

٢٠٥- إسكندرية الشرعية: س ٧٩، ص١٧٤، م ٢٧٢ بتاريخ ١١٦٣هـ / ١٧٤٩م.

٢٠٦- الصالحية النجمية: س ٤٦٩، ص٣٠٣، م ١٤٤٨ بتاريخ ٩٩٦هـ / ١٥٨٧م.

٢٠٧- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٦١٦.

٢٠٨- إسكندرية الشرعية: س ٩١، ص٤٤٤، م ٦١١ بتاريخ ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م.

٢٠٩- يوسف الملواني: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق عماد احمد هلال وآخر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢٩.

٢١٠- مصطفى بن الحاج إبراهيم: تاريخ وقائع مصر، مخطوط، دار الكتب والوثائق المصرية، رقم ٤٠٤٨ تاريخ، ص٨.

٢١١- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص١٨٨، ١٨٩.

٢١٢- ليلى حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٧٥.

٢١٣- الإسحاقي: مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

٢١٤- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص١٧٤، م ٤٧٧ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م.

٢١٥- أحمد شلبي: مصدر سبق ذكره، ص٤٤٢.

٢١٦- محسن شومان: مرجع سبق ذكره، ج٢، ص١٦١.

٢١٧- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٣٤١، ص٣٤٢.

٢١٨- نفس المصدر: ص٣١٠.

٢١٩- إسكندرية الشرعية: س ٤، ص٥٣، م ١٦٨ بتاريخ ٩٩٦هـ / ١٥٨٧م.

٢٢٠- أندريه ريمون: المدن، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

٢٢١- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٤٠، ٤١.

٢٢٢- بولاق الشرعية: س ٥١ ن ص٦١١، م ١٤٠٨ بتاريخ ١٠٨٠ هـ / ١٦٦٩م.

٢٢٣- الدشت: س ١٧٨، ص٥٤٠، بتاريخ ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م.

٢٢٤- إسكندرية الشرعية: س ٦٧، ص١٥٩، م ٢٣٠ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م.

٢٢٥- القسمة العسكرية: س ٩٨، ص٨٩٤، م ١٦٤٦ بتاريخ ١١١٨هـ / ١٧٠٦م.

٢٢٦- القسمة العسكرية: س ١١٩، ص٤٩٧، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣٤هـ / ١٧٢١م.

٢٢٧- القسمة العسكرية: س ١٦٨، ص٢٧١، م ٤٤٤ بتاريخ ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م.

٢٢٨- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥١٥.

٢٢٩- كارستين نيبور: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦، ٢٤٧ .

٢٣٠- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩.

٢٣١- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص١٤٢، م ١٨٧ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.

٢٣٢- أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

٢٣٣- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٧٦.

٢٣٤- نفس المصدر: ص٥٦٨.

٢٣٥- أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

٢٣٦- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٣٣٠، م ٥٠٢ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م.

٢٣٧- القسمة العسكرية: س ١٤٦، ص٣٤٣، م ٤٤٨ بتاريخ ١١٥٢هـ / ١٧٣٥م.
٢٣٨- القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٢٦٠، م ٣٠٥ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.
٢٣٩- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م.
٢٤٠- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٦٠٦، ٦٠٧.
٢٤١- نفس المصدر: ص٦١٥.
٢٤٢- الدشت: س ٢٦٠، ص٣٩، بتاريخ ١١٦٣هـ / ١٧٤٩م.
٢٤٣- مكرنكين: أي متحصنين في داخل الوكالة.
٢٤٤- أحمد الدمرداش: مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.
٢٤٥- الدشت: س ٢٩٦، ص٦٦٢، بتاريخ ١١٩١هـ / ١٧٧٧م.
٢٤٦- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٣٢٠.
٢٤٧- يونان لبيب رزق ـ مرجع سبق ذكره، ص٢٠٩ .
٢٤٨- فولني: ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، تعريب ادوارد البستاني، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩، ص٨٧.
٢٤٩- القسمة العسكرية: س ١٧٢، ص٢٩٩، م ٣٢٩ بتاريخ ١١٧٥هـ / ١٧٦١م.
٢٥٠- الدشت: س ٢٩٦، ص٦٦٢، بتاريخ ١١٩١هـ / ١٧٧٧م.
٢٥١- القسمة العسكرية: س ١٨٩، ص٦٨، م ٨٥ بتاريخ ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م.
٢٥٢- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة القسمة العسكرية.
٢٥٣- الباب العالي: س ٣٠٧، ص٢٦، م ٣٩ بتاريخ ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م.
٢٥٤- القسمة العسكرية: س ١٨٧، ص٤٤٩، م ٥٥٥ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.
٢٥٥- الدشت: س ٣٢٨، ص٨٦١ بتاريخ ١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م.
٢٥٦- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٢٩.
٢٥٧- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص١٩٩.
٢٥٨- القسمة العسكرية: س ١٨٦، ص٢٤٦، م ٣٢١ بتاريخ ١١٨٥هـ / ١٧٧١م.
٢٥٩- القسمة العسكرية: س ١٠٢، صص٧١٥، م ٩٥٢ بتاريخ ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.
٢٦٠- القسمة العسكرية: س ٩٨، ص٣٠٤، م ٥٦٤ بتاريخ ١١١٧هـ / ١٧٠٥م.
٢٦١- بيتر جيران: مرجع سبق ذكره، ص٥٣.
٢٦٢- أندريه ريمون: المدن، مرجع سبق ذكره، ص٦٦.
٢٦٣- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص١٩٩.

٢٦٤- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص٦٩٩، م ٨٠٢ بتاريخ ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م.

٢٦٥- القسمة العسكرية: س ١٧٦، ص٦١، م ١٠٤ بتاريخ ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م.

٢٦٦- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٤٢٣.

٢٦٧- أبو عبد الله محمد بن أحمد الآبار: الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٢٩٢٣، فقـــه مالك، ص١، ٣.

٢٦٨- الدشت: س ٣٠٣، ص٧٣٣ بتاريخ ١١٩٥هـ / ١٧٨٠م.

٢٦٩- عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ مدة الفرنسيين، مصدر سبق ذكره، ص٦١، ٦٢.

٢٧٠- الدشت: س ٢٩٦، ص٦١٤ بتاريخ ١١٩١هـ / ١٧٧٧م.

٢٧١- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص٦٩٧، م ٨١١ بتاريخ ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م.

٢٧٢- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص٤٢٩، م ٥٢٣ بتاريخ ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م.

٢٧٣- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٢٨٩.

٢٧٤- القسمة العسكرية: س ٧٩، ص٣٣٢، م ٥٢٠ بتاريخ ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

٢٧٥- القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٢٠٢، م ٣٠٨ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

٢٧٦- القسمة العسكرية: س ٩٨، ص٣٠٤، م ٥٦٤ بتاريخ ١١١٨هـ / ١٧٠٦م.

٢٧٧- القسمة العسكرية: س ١٨٨، ص٣٥، م ٤٤ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.

٢٧٨- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، ج١، ص٣٢٤.

٢٧٩- أحمد الدمرداش : مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.

٢٨٠- بيتر جيران: مرجع سبق ذكره، ص٥٣.

٢٨١- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٧.

٢٨٢- أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥١٥.

٢٨٣- القسمة العسكرية: س ٢١٤، ص٥١٢، م ٦٢٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م.

٢٨٤- الدشت: س ٢٦٠، ص٣٩ بتاريخ ١١٦٣هـ / ١٧٤٩م.

٢٨٥- الدشت: س ٣٣٠، ص٦١٤، م ٨٧٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م.

٢٨٦- إسكندرية الشرعية: س ١، ص٤٢٩، ص١٧٩١ بتاريخ ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م.

٢٨٧- الباب العالي: س ٦٨، ص١٩٣،م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٠٨هـ؛ القسمة العربية: س ١٨، ص٣٢٥، م ١٢٩٢ بتاريخ ١٠١٦هـ/١٦٠٧م؛ الباب العالي: س ٣٣، ص٢٦٤، م ١٠٩٥ بتاريخ ٩٧٩هـ/١٥٧١م؛ الصالحية النجمية: س ٤٨٦، ص٩، م ٣٧ بتاريخ ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م.

٢٨٨- محسن شومان: مرجع سبق ذكره، ج١، ص١٨٢، ١٨٣.
٢٨٩- إسكندرية الشرعية: س ١، ص٣٣٩، م ١٤٣٧ بتاريخ ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م.
٢٩٠- إسكندرية الشرعية: س ٨، ص٢٩٨، م ٧٩٥ بتاريخ ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.
٢٩١- إسكندرية الشرعية: س ٣٦، ص٥٧٢، م ٦١٩ بتاريخ ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م.
٢٩٢- إسكندرية الشرعية: س ٤، ص٣٨، م ١٩٩ بتاريخ ٩٧٤هـ / ١٥٦٦م.
٢٩٣- محسن شومان: مرجع سبق ذكره، ج١، ص١٩٢.
٢٩٤- طولون: ســ١٦٥، ص٣٨٣، م ١٧٢٤ بتاريخ ٩٦٥هـ / ١٥٥٧م.
٢٩٥- الباب العالي: ســ٤٩، ص٣١٦، م ١٧٦٣ بتاريخ ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م.
٢٩٦- الصالحية النجمية: س ٤٥٨، ص٧٢، م ٢٨٩ بتاريخ ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م.
٢٩٧- الباب العالي: س ١٥٥، ص٣٢٠، م ١١٥٢ بتاريخ ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م.
٢٩٨- ماهر سمك: اليهود في المغرب، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١١٨.
٢٩٩- القسمة العسكرية: س ١٩٥، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م.
٣٠٠- إسكندرية الشرعية: س ٥٣، ص١٢٩، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م.
٣٠١- الباب العالي: س ١، ص٤٨٠، م ٣١٥٤ بتاريخ ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م.
٣٠٢- القسمة العسكرية: س ٢٣٣، ص١٨٥، م ٢٣٧ بتاريخ ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م
٣٠٣- الدشت: س ٣٣٣، ص٣٩٩، م ٥٦٥ بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م.
٣٠٤- الباب العالي: س ٢١، ص٢٧٤، م ٧٩٩ بتاريخ ٩٧٠هـ / ١٥٦٢م.
٣٠٥- القسمة العسكرية: س ١٣٦، ص٢٣١، م ٣٢٩ بتاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م.
٣٠٦- القسمة العسكرية: س ١٩٤، ص٣٢١، م ٢٩٩ بتاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م.

الفصل السادس
الحياة الاجتماعية للمغاربة في مصر

شكل المغاربة لبنة هامة في البناء الاجتماعي المصري خلال العصر العثماني، ولم يحدث أن عاش المغاربة داخل المجتمع المصري كجالية أجنبية ذات خصالص اجتماعية وثقافية متمايزة، لكنهم عاشوا كجماعة وطائفة شاركت الأكثرية في الخصائص الثقافية والاجتماعية العامة باعتبارهم جزءاً من البناء الاجتماعي، وأثروا فى هذا البناء ثقافياً واجتماعياً، ولكن المجتمع امتصهم وصهرهم فى النهاية ليتحولوا من مغاربة وافدين إلى مصريين ومن ثم فقد أصبحوا يشكلون مع المصريين والشوام والأتراك وغيرهم من الوافدين جسداً اجتماعياً واحداً صبه وكونه المجتمع المصري، إن الإشكالية التي يطرحها هذا الفصل هي جدلية العلاقة بين المجتمع المصري والعائلات المغربية الوافدة، كيف حاولت أن تستمر متماسكة التكوين؟، وكيف ذابت في النهاية في بناء هذا المجتمع؟، وما هي العادات والتقاليد التي نقلوها إلي المجتمع المصري، والأثر الذي تركوه في البناء الاجتماعي والثقافي والعمراني في هذا المجتمع؟

أولاً: طوائف المغاربة في مصر

سيطرت على مصر خلال العصر العثماني تلك النزعة المميزة للحكم العثماني والتي كان ينضم بموجبها كافة السكان فى طوائف مهنية أو طوائف جنسية، ولم يستثن من هذا الوضع سوى ذوى الوظائف المرموقة والعلماء، وكانت هذه الطوائف تخضع لما يتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المركزية العثمانية لإشراف السلطة عليها، وقد تمثلت الأهداف الرئيسية من وجود هذه الطوائف فى الإشراف على السكان المقيمين في المدن الكبرى، والحفاظ على الأمن والاستقرار وتأمين دفع الضرائب، والقيام بالأعمال العامة.

والمنافع الخدمية بما يتماشى مع احتياجات الطائفة [1]، وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان المغاربة فى القاهرة ينتظمون فى طائفة واحدة هي طائفة المغاربة فى طولون، كما كان شيخ طولون شيخاً للتجار المغاربة فى طولون أيضاً [2]. لذلك فقد كان عادة أغنى وأهم شخصية مغربية فى حي طولون، وكان بذلك يمارس سلطة مزدوجة على التجار وسوق طولون وعلى أهالي طولون أيضاً وهى خاصية تميز بها عن مشايخ الأسواق والطوائف الأخرى[3].

وكان شيخ طولون يمارس مهاماً اجتماعية متعددة تجاه طائفته، فكان حامى الأرامل واليتامى حيث يساعدهم على نيل حقوقهم، وكان غالباً وكيلاً لعدد كبير منهم يدافع عن حقوقهم[4]، كما كان فى أحيان كثيرة ناظراً ورئيساً للأوقاف الخيرية فى الحي فمثلاً فى سنة ١٠٨٢هـ / ١٦٧٠م كان شيخ طولون سليمان بن صالح بن طالب شيخ طائفة المغاربة التجار بطولون ناظراً على وقف الحاج قاسم بن عمر الشهير بجدي وكان وقفاً كبيراً يضم مجموعة من العقارات وسبيل ماء إلى جوار مسجد ابن طولون، وكان السبيل فى حاجة إلى الترميم والتجديد فقام سليمان بترميمه وتجديده على نفقته الخاصة " من ماله وصلب حاله"[5]، وفى سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م قام سليمان بن حميدة ومحمد بن سلام ببناء طابونة لصناعة الخبز فى منطقة طولون وكانت هذه الطابونة مجاورة لمجموعة من الوكالات، وكانت مدخنة الطابونة تضر بساكنى الوكالة، كما كانت تضر بأهالي وسكان المنطقة، لذلك فقد حضر شيخ طولون عبد الله بن سعيد بن يحيى ومعه عدد من أهالي طولون لدى قاضى القضاة واشتكوا إليه ذلك فأمر القاضي بإغلاق الطابونة ونقلها إلى مكان آخر[6]، وغالباً ما كان شيخ طولون يمتلك سلطة على الطائفة المغربية فى طولون؛ فكان همزة الوصل الرئيسية بين الأهالي فى الحي والسلطة السياسية، غير أنه أيضاً بسبب هذا الدور وبسبب ثرائه الواسع كان شيخ طولون عرضة للمصادرة من قبل السلطة الحاكمة ففي سنة٩٣٠هـ/١٥٢٤م حيث قام أحمد باشا الخاين بمصادرة أبي سعيدة شيخ طائفة المغاربة فى طولون[7].

وفى سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م قام إسماعيل بك بالقبض على سليمان بن ساسى شيخ مغاربة طولون وصادره فى ٥٠ كيساً، فيقول الجبرتي: " وفيه قبض إسماعيل بك على الحاج سليمان بن ساسى وحبسه ببيت محمد أغا البارودي وصادره فى ٥٠ كيساً"(٨).

وعلى الرغم من الوجود المغربي الكثيف فى الغورية فلم يستطع المغاربة تكوين طائفة بهذا الحي التجاري العريق، حيث كانت الغورية تحفل بعدد كبير من التجار المصريين والشوام والأتراك(٩).

ولكن مع تزايد هجرة الفاسيين إلى مصر واستقرارهم فى الفحامين وانتقال عدد كبير من أغنياء التجار التولسيين فى طولون إلى الفحامين أيضاً، أصبح للمغاربة طائفة تجارية مهمة منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر فى الفحامين(١٠)، وكان شيخ مغاربة الفحامين شيخاً لسوق تجارى أكثر منه شيخاً لطائفة؛ فكانت الوثائق تنعته بـ" شيخ التجار المغاربة بالفحامين "وكان شيخ التجار المغاربة فى الفحامين غالباً من التجار الفاسيين حيث كان لهم الوجود الأقوى والأهم بين الطائفة المغربية فى هذه المنطقة(١١).

وفى الإسكندرية كان للمغاربة طائفة كبيرة تقوم بدور أكثر ثقلاً فى جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمدينة، وكان شيخ طائفة المغاربة يلي فى الأهمية الاجتماعية فى المدينة نقيب الأشراف، وكان يمارس سلطات قوية على أغلب المغاربة فى المدينة (١٢) كما كان مسئولاً عن رعاية الأرامل واليتامى فى المدينة (١٣)، وكان عليه الإشراف على الزوايا والأضرحة التي أقامها المغاربة فى الإسكندرية شريطة عدم وجود أحد من ذرية هؤلاء فمثلاً قام الخواجا سليمان درغث شيخ المغاربة بالإسكندرية، والذي كان ناظراً على زاوية المغاربة وأوقافها بإعادة بناء الفرن المعد لحرق الجير الكاين داخل الثغر بخط الجامع الغربي من ماله، وأوقف الفرن على جامع الخواجا عبد اللطيف الوراسى من أجل دعم استمرار الجامع فى أداء شعائره ومهامه حيث كان من أكبر المساجد المغربية بالثغر (١٤)، كما كان شيخ مغاربة الثغر مسئولاً عن

زاوية المغاربة المصامدة، حيث كانت هذه الزاوية تقدم وجبات غذائية للفقراء من المغاربة الوافدين على الثغر، وكانت تمتلك مجموعة كبيرة من الأوقاف كان غالباً هو الناظر على إدارتها [١٥]. كما كان للمغاربة طائفة مهمة أيضاً فى رشيد كانت تقوم بدور اجتماعي كبير فى المجتمع الرشيدي[١٦].

ولم يكن شيخ الطائفة المغربية فى الإسكندرية ورشيد هو أغنى وأهم شخصية تجارية مغربية فى الثغر [١٧]، ذلك أن التجار المغاربة الكبار فى رشيد والإسكندرية حاولوا البعد عن رئاسة الطائفة المغربية لحيازة مكانة اقتصادية واجتماعية أكبر بمحاولتهم تولى منصب شهبندر تجار أحد الثغرين[١٨]، لذلك فقد حازت عائلات مغربية متوسطة الثراء هذا المنصب مثل عائلات الحداد وغانم وبلغيث فى الإسكندرية[١٩] وعرفة في رشيد [٢٠]. إن اختيار شيخ الطائفة كان بالتراضي والاتفاق بين أفراد الطائفة أنفسهم، ولم تكن السلطات الحاكمة تتدخل فى هذا الاختيار، إلا لإقرار ما اتفق عليه بين أبناء الطائفة[٢١]. كما أن بعض العائلات توارثت هذا المنصب طالما كان لدى العائلة ابن قوى الشخصية يحل محل والده أو أخ قوى الشخصية يحل محل أخيه، ولم يكن شيخ الطائفة يتقاضى رواتب ثابتة، إلا أنه كان يستفيد بخلاف الوجاهة الاجتماعية، من خلال نظارته على مجموعة الأوقاف الخيرية للمغاربة سواء فى طولون أو فى أحد الثغرين[٢٢]. وقد حرص مشايخ الطائفة وخاصة مشايخ طولون على إنشاء الأوقاف والظهور بمظهر الخيرين على فقراء المغاربة فأسهموا فى إنشاء الأسبلة[٢٣] والكتاتيب[٢٤]. ورغم هذا الثراء العريض الذى حققه التجار المغاربة، فلم يشكل المغاربة أقلية ثرية مختلفة عن باقي عناصر المجتمع المصري بل عرفت الطائفة أو الطوائف المغربية تفاوتاً اجتماعياً ملحوظاً، ففي الوقت الذى كان آل الشرايبى على قمة الهرم الاجتماعي المصري كان عدد ليس بالقليل من المغاربة من المتسولين يجمعون الصدقات من الطرقات[٢٥]، وقد أنشأ التجار المغاربة زوايا للفقراء من بنى وطنهم أو حتى من غيرهم لتقديم الطعام [٢٦]، وأوصى عدد كبير منهم بشراء كميات كبيرة من القمح وتوزيعها على الفقراء فمثلاً سنة ١١٣١هـ/١٧١٨م أوصى الخواجا مسعود بن مقلب الفاسى بشراء مائة إردب من القمح قيمتها

١٢٠٠٠بارة توزع على الفقراء كما أوصى أيضاً بتوزيع مبلغ ٤١٢٩١ بارة نقداً على الفقراء والمساكين[٢٧]، بيد أنه إذا كانت العائلة هي أساس المجتمع السليم فإن الزواج هو اللبنة الأولى في بنائها، وينبغي علينا قبل أن نبدأ الحديث عن الحياة العائلية داخل البيت المغربي أن نشير إلى ذلك الوعاء الذي كانت تجرى فيه الأحداث العائلية، وهو المنزل الذي كانت تمارس فيه العائلة والأسرة حياتها وجزءاً من تجارتها.

ثانياً: منازل التجار المغاربة

ففي مستوى النخبة التجارية المغربية كانت العائلات المغربية الكبرى تمتلك مجموعات كبيرة من القصور والمنازل الكبيرة التي كانت تعبر عن ثراء واسع كانت تحوزه هذه العائلات[٢٨]، ورغم أن البعض كانوا يرددون مقولة أن التجار كانوا يعيشون فى بيوت متواضعة خشية المصادرة من جانب الحكام، فإن الوثائق التي تحتوى على المخلفات العقارية للتجار المغاربة لا تؤكد هذه المقولة [٢٩] حيث عاش كبار التجار المغاربة فى قصور حقيقية كانت لا تقل فى فخامتها عن قصور الأمراء المماليك، سواء كانت هذه القصور فى الأحياء الأرستقراطية مثل الأزبكية أو حتى كانت فى الأحياء المختلفة مثل طولون أو الجودرية والأزهر[٣٠].

وكانت هذه القصور والمنازل تتكون فى الغالب من دورين يحيط بهما حديقة فعندما يدخل الزائر لها يجتاز ممراً واسعاً يسمى دهليز يفضى فى نهايته إلى فناء المنزل، وفى منتصف الفناء كانت توجد نافورة للمياه يحيط بها بعض الأشجار من النخيل والعنب وغيرها، كما اشتملت هذه المنازل على حواصل وفناء الخدمة والذي كان يحتوى على نصبة الكوانين التي تستخدم فى طهي الطعام، واحتياجات المنزل من ساقية وطاحونة وفرن[٣١]، فيما كانت القاعة الرئيسية للمنزل تطل على الحديقة، وفى الدور العلوي توجد الغرف المخصصة للنساء أو ما كان يطلق عليه فيما بعد الحرملك، لقد اشتملت هذه المنازل على حجرات وردهات واسعة وجدران مزخرفة ونوافذ ومشربيات منقوشة بأشكال فنية بديعة، وكانت القاعات الموجودة فى الدور الأرضي مخصصة لاستقبال

الضيوف من كبار التجار وكثيراً ما كانت تشهد عقد الصفقات التجارية، كما كان كبار التجار يستقبلون بها الشخصيات المهمة من رجال السلطة والأمراء المماليك[٣٢].

فالجبرتي عندما يتحدث عن عائلة الشرايبي وهى تمثل قمة النخبة التجارية المغربية فى مصر يصف منزلهم بأنه كان يتكون من أثنى عشر منزلاً منفصلاً، كما يذكر أن بيتهم كان محوراً رئيسياً للحياة السياسية والاقتصادية والعلمية فى القاهرة، فيذكر أن رضوان كتخدا الجلفى وكان واحـــداً من أهـــم الأمـــراء الحاكمين فى القاهرة يتردد على منزلهم فى كثير من الأوقات [٣٣]، وتصف الوثائق قصر الشرايبى بأن به قاعتين كبيرتين لاستقبال الضيوف وأن كلا منهما مفروشة بالسجاد الفارسى وتطل أحداهما على بركة الأزبكية ويعمل على خدمة القاعتين سبعة من العبيد [٣٤]، كما لم يكتف آل الشرايبى بقصرهم الكبير هذا فى الأزبكية، بل كانوا يقومون بشراء أفخم القصور المعروضة للبيع فى الأزبكية. ففي سنة ١١٤٤هـ/١٧٣١م اشترى الخواجا قاسم الشرايبى واحداً من أفخم قصور الأزبكية وأعرقها وهو قصر الأمير على كتخدا مستحفظان الأزبكاوى بـــ ٨٧٢٢٤ بارة [٣٥].

ولم تكن عائلة الشرايبى هي العائلة المغربية الوحيدة التي تمتلك القصور الفخمة فى الحى الأرستقراطي من العاصمة المصرية، بَل كانت عائلات المنجور والبنانى وغراب ومشيش وغيرها من العائلات التجارية الكبرى والتي يمكن أن يطلق عليهم الصفوة التجارية تمتلك قصوراً لا تقل فخامة عن آل الشرايبى. والجبرتي عندما يتحدث عن الحريق الكبير الذى إلتهم حي الأزبكية فى سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م ذكر أن أربعة من أعيان القاهرة قاموا بإعادة بناء قصورهم فى مدة قصيرة حتى عادت أفضل مما كانت وكان من هؤلاء الأربعة واحد من كبار الأمراء المماليك هو الأمير رضوان بك بلفيا واثنين من كبار التجار المغاربة وهما الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش شهبندر التجار، والخواجا عمر بن عبد العزيز غراب، وواحد من كبار التجار المصريين هو الخواجا محمود محرم شهبندر تجار مصر فيما بعد[٣٦]. كما أقام عدد كبير من التجار قصوراً حقيقية لهم فى منطقة الأزهر والسبع قاعات وغيرها. فمثلاً قام الخواجا عبد الرحمن بن

عبد الخالق القباج الذى أصبح شيخاً للغورية بإنشاء منزل ضخم فى السبع قاعات، حيث اشترى أرض هذا المنزل من الأمير أحمد جوربجى اختيار الجراكسة بـــ ٤٠,٠٠٠ بارة وصرف على إنشائه وعمارته مبلغ ١١٣٥٩٨ بارة [٣٧].

ثالثاً: الزواج والعائلة

إن الزواج من الثوابت الإنسانية العالمية الأكثر انتشاراً وتوغلاً منذ القدم، وطرح موضوعه لدى العائلات التجارية المغربية فى مصر تنحصر أساساً فى ربطها بطبيعة البنية الاجتماعية -والاقتصادية السائدة لدى العائلات المغربية، وتحاول هذه السطور تسليط الأضواء على دلالات الزواج من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يصطلح على تسميته بعبارة "حسب ونسب" وهو مأثور كان شائعاً ولا يزال فى كل المجتمعات العربية، ويستعمل بخاصة فى عمليات الخطوبة والمراد منه الحديث عن رصيد المرآة المعنوي والعائلي ورصيدها المادي والاقتصادي[٣٨]. إن هذا الترابط بين ما هو عائلي ودمى من ناحية وبين ما هو اقتصادي من ناحية أخرى هو الإشكالية التي نحاول فهمها فى العلاقات التصاهرية المغربية؟ وما هو أثر هذا الزواج على عمليات الحراك الاجتماعي لدى المغاربة ؟

كان المجتمع ينظر إلى الزواج على أنه قضية عائلية بالأساس؛ فكل زيجة كانت تمليها مكانة العائلة ومصالحها والمقاييس المعتمدة لاختيار شريك الحياة كانت مرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي والعائلي أكثر من أي اعتبار آخر، وككل الطوائف الوافدة إلى مصر عمل المغاربة على الزواج من داخل الطائفة بصورة كبيرة من أجل المحافظة على هويتهم وتميزهم الاجتماعي[٣٩]، وساعدهم على ذلك التركز السكاني المغربي فى أحياء معينة بصورة كبيرة مثل طولون والجودرية والأزهر والغورية، وكان مغاربة الإسكندرية ورشيد أكثر التصاقاً فى عمليات التزاوج والتصاهر[٤٠]، إن ما لا يقل عن ٦٦% من مجموع الزيجات التي تم حصرها والبالغة ١٥٧ عقد زواج كان من داخل الطائفة المغربية[٤١]، وقد جعل ذلك النسب المغاربة شبه عائلة كبيرة متفرعة، تصل بالتالي إلى

نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل العائلات المغربية. لقد حرص المغاربة على حصر الزيجات داخل نفس الطائفة بصورة كبيرة بخاصة فى الأجيال المهاجرة الأولى[٤٢]؛ فالمصاهرات الزوجية مع بقية الطوائف والمصريين وغيرهم ظلت ضعيفة فى الأجيال الأولى، كما أن أغلب الزيجات من خارج الطائفة فى مراحل المهاجرين الأولى كانت تشمل الرجال بصورة أكبر[٤٣] فمن بين ٥٢ حالة زواج من خارج الطائفة استأثر الرجال بــ ٣٢ حالة أى بنسبة ٦١% من حالات الزواج من خارج الطائفة المغربية[٤٤].

وليس معنى ذلك أن المغاربة كانوا جالية منغلقة على نفسها، إلا أن نسبة الانفتاح على المجتمع كانت تتفاوت حسب زمن وصول العائلة إلى مصر، فمع مرور الوقت وبعد جيل أو اثنين لا تحس العائلات المغربية بضرورة وجود مثل هذه الزيجات الداخلية، بل تتصاهر مع عائلات مصرية أو شامية أو تركية تتكافأ معها فى نفس المكانة الاقتصادية والاجتماعية[٤٥]. فالخواجا عبد الله بن عبد الوهاب الشهير بابن الحاج الفاسى كان تاجراً كبيراً فى سوق الغورية وتزوج من زينب ابنة شيخ الغورية على بن مصطفى الفوى[٤٦]، وكانت عائلة الفوى عائلة مصرية عريقة تحتكر منذ بداية القرن الثامن عشر رئاسة هذا السوق كما كانت تتمتع بثراء عريض[٤٧]، كما تزوج الشيخ محمد بن محمد الجوهري وكان من كبار علماء الأزهر الشريف[٤٨] من فاطمة ابنة الخواجا عبد الواحد بن عبد الخالق البنانى وكان لآل الجوهري مكانة مهمة فى المجتمع القاهرى، ويدل الوقف الكبير الذى أوقفته فاطمة فى سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م على مدى ما كان يتمتع به آل البنانى من الثراء العريض حيث أوقفت فى حضور زوجها عشرة عقارات منها أماكن بالأزبكية وحصة كبيرة فى وكالة الدنوشرى، مما يوضح رغبة العائلات المغربية الكبيرة والثرية فى مصاهرة مثيلاتها من العائلات المصرية العريقة سواء فى العلم أو الثروة أو المكانة الاجتماعية من أجل الدخول فى بنية المجتمع المصري وإذابة ذلك الأصل المغربي[٤٩].

وكان للفاسيون المهاجرين إلى مصر خصوصيتهم فى الزواج، حيث أن هجرتهم خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر جاءت تحت ظروف سياسية قهرية ففر أغلبهم بدون اصطحاب زوجاتهم وأولادهم، ولذلك فقد تزوج عدد كبير منهم بجاريات من الرقيق الأبيض من الجركسيات حيث كانت لديهم عند هجرتهم ثروات كبيرة سمحت لهم بمثل هذه الزيجات[٥٠] فكانوا يقومون بشراء الجاريات وعتقهن والزواج منهن[٥١]، وتلك عادة كانت منتشرة بصورة واسعة فى المجتمع[٥٢]. ولكن عدد كبير منهم أرسلوا في سنة ١١٥٠هـ/١٧٣٧م لإحضار زوجاتهم من فاس[٥٣]. ولعل الخواجا طاهر بن أبي جيدة بن أحمد الزرهوني المغربي الفاسي مثال جيد لذلك، فقد كان الرجل متزوجاً من ابنة عمه طاهرة بنت محمد الزرهوني وقد تركها فى فاس عندما هاجر إلى مصر فى حوالي سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م، واتخذ بمصر مستولدتين هما خديجة بنت عبد الله البيضا التي أنجب منها ولديه علي وعبد الله، وفاطمة بنت عبد الله التي أنجب منها ولده أحمد[٥٤].

لقد عرف المجتمع المصري بأنه مثل كل المجتمعات العربية يقوم فيه الزواج على الارتباط الداخلي أي على اختيار شريك الحياة فى دائرة القرابة وبخاصة الذكورية مع تفضيل خاص للزواج من ابنة العم، والواقع فإنه لا يوجد أي عامل ديني يجبر على مثل هذا النوع من الزواج أو يمنعه فالإسلام يحرم الزواج من أشخاص بعينهم (الأم – البنت – الأخت – العمة الـــخ) ولا يحرم زواج الأقارب فنلاحظ إذن أن الدين لم يتدخل فى تدعيم هذا الزواج، ولكن المجتمع المصري والمغربي ظل يجل هذا الزواج ويحبذه، وكانت الأمثلة في المجتمعين المغربي والمصري تشجع وتحث على هذا الزواج[٥٥]، كما كانت هناك العديد من العوامل التي كانت تدفع العائلات التجارية بصفة خاصة إلى مثل هذا الزواج منها.

أولاً: رفض العائلات التجارية التي استطاعت أن تكون ثروات كبيرة ومكانة اجتماعية مرموقة أن يتسلل لأملاكها أي شخص غريب عن طريق الإرث، كما أن الزواج من ابنة العم يسير التكاليف، ثم هو مصدر لدعم المستوى الاقتصادي البعيد للمنافع المادية التي يجب أن تبقى فى إطار العائلة.

ثانياً: الرغبة فى تدعيم العائلة ديمغرافياً واقتصادياً، وبالتالي تدعيم مكانتها ودورها في النسيج الاجتماعي.

ثالثاً: وجود نوع من الاستحسان والمعرفة والعاطفة بين أفراد العائلة يصعب خلقها ووجودها فى مجتمع محافظ مغلق نوعاً ما على المرآة [٥٦]، ولعل عائلة الشرايبى وهى واحدة من أهم العائلات التي مارست هذا النوع من الزواج خير مثال على ذلك فالجبرتي عند حديثه عن الحياة الاجتماعية لهذه العائلة يقول:" ومن أوضاعهم وطرائقهم أنهم لا يتزوجون إلا من بعضهم البعض ولا تخرج من بيتهم امرأة إلا للمقبرة فإذا عملوا عرساً أولموا الولائم وأطعموا الفقراء والقراء على نسق اعتادوه، وتنزل العروس من حريم أبيها إلى مكان زوجها بالنساء الخلص والمغاني والجنك تزفها ليلاً بالشموع وباب البيت مغلوق عليهن " [٥٧].

ورغم مبالغة الجبرتي فى ذلك فتبدو هذه المقولة صحيحة إلى حد ما، فمن بين حوالي خمسة وعشرين فرداً من أفراد عائلة الشرايبى توضح الوثائق أسماء زوجاتهم كان منهم ثمانية تزوجوا من أبناء عمومتهم بنسبة ٣٢%[٥٨]، وإحدى عشر تزوجوا من إماء من معاتيقهم وبنسبة ٤٤%[٥٩]، وستة تزوجوا من خارج نطاق العائلة وبنسبة ٢٤%، ويلاحظ أن زواج آل الشرايبى من خارج نطاق العائلة والإماء لم يحدث بصورة واسعة، إلا منذ الجيل الخامس من العائلة . فمثلاً الأمير إبراهيم شلبي بن محمد جوربجى الشرايبى الشهير بالغزالي وهو الذى كان صديقاً للشيخ عبد الرحمن الجبرتى وكان الشيخ وصياً على تركته وأولاده، كان متزوجاً من زبيدة بنت يولس البرلى وهى ابنة لإحدى العائلات ذوات الأصول التركية[٦٠]. ولم تكن ظاهرة زواج أبناء العم تقتصر على عائلة دون أخرى، حيث شملت عائلات مغربية فى قمة الهرم الاقتصادي وعائلات فى الوسط وأسفله أيضاً مثل عائلات البحار وجلون والعجيل وجميعي وغيرها من العائلات ويوضح الجدول التالي بعض هذه الحالات [٦١]:

اسم الزوج	اسم الزوجة	العائلة	الصداق
حسين بن مصطفى حسون.	زينب بنت عثمان حسون	حسون/فاسية	٢٥٠٠٠ بارة
حمودة بن عمر الزوارى	فاطمة بنت على بن أحمد الزوارى	الزوارى سفاقص	١٠٠ مثقال
إبراهيم بن رمضان بن صالح	قمر بنت أحمد بن صالح	؟/ جربية	٣٠٠٠ بارة
محمدبن مسعود ثابت	مسعودة بنت أحمد بن مسعود ثابت	ثابت/طرابلسية	٣٩٠٠بارة
عبد الحفيظ بن طاهر عجيل	نفيسة بنت عبد القادر عجيل	العجيل/مسراتية	؟
على بن العربي بن الكوهن	أمنة بنت محمد الكوهن	الكوهن/فاسية	٥٠ دينار
رمضان بن صالح بن عمر بن بدر	عائشة بنت محمد بن عمر بن بدر	بدر / جربية	١٠٠ ريال
قاسم بن فرج بن على مولانا	سليمة بنت محمد بن على مولانا	مولانا/منستيرية	٧٠ دينار
عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صالح الشهير بابن سعد	خديجة بنت صالح بن عبد الرحمن بن صالح الشهير بابن سعد	ابن سعد/ جربية	٤٠٠ دينار

ويلاحظ على زواج أبناء العم أن البنات كن غالباً ما يزلن قاصرات؛ فمسعودة بنت أحمد بن مسعود ثابت كان عمرها عشر سنوات عند عقد قرانها[٦٢]، وأيضاً كانت قمر بنت أحمد بن صالح ما تزال قاصرة[٦٣]، وهو ما يوضح رغبة الآباء فى هذا الترابط العائلي، فمثلاً حرص الخواجا صالح بن عبد الرحمن بن صالح الشهير بابن سعد عند كتابته لوصيته قبل وفاته على أن يقرر فى نهايتها زواج ابن أخيه عبد الرحمن بن إبراهيم من ابنته الوحيدة القاصرة خديجة[٦٤]. على العموم يجب علينا عدم المبالغة فى هذه الظاهرة بدرجة كبيرة، فلم تكن حالات زواج أبناء العم تتعدى فى حالات العينة المدروسة حوالي ١٢% مما يعكس ضعف هذه الظاهرة عن الفكرة الشائعة.

ظاهرة أخرى يمكن ملاحظتها وهى أن عدداً من العائلات التجارية حرصت على زواج بناتها فى داخل العائلة عن طريق زواجها بأحد المعاتيق الذى غالباً ما يكون الأب أو أحد أفراد العائلة أعتقه وأدخله فى إحدى الفرق العسكرية حتى أصبح أميراً، وبذلك

تقوى العائلة علاقتها بهذا المملوك لكي يدافع عنها بقوة عند الأزمات(٦٥). وفى نفس الوقت تضمن العائلة عدم دخول شريك جديد فى الميراث العائلي، حيث كان ميراث هذا المملوك يؤول إلى معتقيه(٦٦)، وأفضل مثال على ذلك شاهين بك قائمقام مصر ومعتوق الخواجا محمد الدادى الشرايبى الذى كان متزوجاً من فاطمة بنت حسن بن مسعود الشرايبى(٦٧) والأمير محمد جوربجى مستحفظان بن عبد الله معتوق الخواجا عبد الرحمن بن محمد الدادى الشرايبى الذى تزوج زوجتين فى وقت واحد من آل الشرايبى هما نفيسة بنت معتقه عبد الرحمن وصفية بنت الخواجا حسن أبو على بن الخواجا قاسم الشرايبى(٦٨). أما التاجر الكبير الخواجا سعيد بن يحيى الشهير بابن ربيع الجربى فقد زوج ابنته الوحيدة فاطمة من معتوقه يوسف بن عبد الله الذى كان قد أدخله أوجاق مستحفظان، وبالطبع كان الآباء يقومون فى مثل هذه الزيجات بتجهيز بناهم ويدفعون المهر من أموالهم(٦٩).

كما يمكن ملاحظة ظاهرة زواجيه أخرى وهى زواج الأخ من زوجة أخيه المتوف، حيث حرصت العائلات والتجار على الزواج من أرامل أخواهم بهدف حماية أموال وأملاك العائلة من التشتت فى حالة زواج الأرامل بغريب من خارج العائلة، ورعاية أبناء الأخ المتوفى، ولعل الحادثة الأكثر شهرة فى تاريخ الجبرتي من هذا النوع هي زواج الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش من زوجات أخيه من الأم الخواجا محمد بن محمد بن على العرائشى(٧٠)، كما تزوج الخواجا قاسم بن محمد الدادى الشرايبى من صفية معتوقة وزوجة أخيه محمد جوربجى عزبان بعد وفاته وأنجب منها قاسم ولديه الوحيدين وهما حسن أبو على وصفية (٧١). كما تزوج بعض التجار المغاربة من زوجات أعمامهم من أجل المحافظة على ثروات العائلة أيضاً؛ فالأمير سليم بن قاسم بن أبى بكر بن جلمام الجزار تزوج من زوجتي عمه الخواجا محمد: وهما فيروز بنت عبد الله البيضاء، وفاطمة بنت عبد الله البيضاء (٧٢). والحاج سعيد بن أحمد بن إبراهيم الشهير بغيده الجربى تزوج من مستولدة وزوجة عمه عيسى وهي بلقيس بنت عبد الله البيضاء من أجل رعاية أولاد

عمه[٧٣]، وتزوج الخواجا محمد بن على بن أحمد المسدي من زوجة عمه الخواجا محمد بن أحمد المسدي من أجل رعاية أبناء عمه والمحافظة على ثروة العائلة[٧٤].

لقد كان موضوع المصاهرة عن طريق المرآة بين العائلات المغربية موضوعاً مهماً للغاية فالمرآة كان لها دورها الفعال فى نسج شبكة التصاهر بين هذه العائلات حيث كانت عمليات التصاهر تحيل الطائفة المغربية إلى عائلة كبرى، ومن أجل هذا التصاهر قدمت العائلات المغربية لبعضها تسهيلات ومساعدات قوية، فتوضح الوثائق أن عائلة الشرايبى قدمت تسهيلات وضمانات كبيرة لعائلة المنجور منذ هجرة الأخيرة إلى مصر، وعند تفحص أسباب ذلك نجد أن والدة الخواجا محمد الدادى كانت أمنة بنت العربى المنجور أي أن آل المنجور كانوا أخوال محمد الدادى[٧٥]. ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً فى النسب بين عائلتى القسنطينى وآل منديل أكبر عائلات الإسكندرية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، حيث تزوج محمد بن عثمان بن شحاتة القسنطينى من فاطمة بنت الخواجا محمد بن منديل[٧٦]. وقد ساند الخواجا محمد منديل صهره محمد القسنطينى حتى تولى منصب شهبندر التجار بعد وفاة والده معرضاً هو نفسه عن تولى هذا المنصب[٧٧]. كما قدمت عائلتا غانم وتربانة العديد من التسهيلات لبعضهما بسبب المصاهرات التي كانت بينهما أيضاً[٧٨]. وهكذا كانت أغلب العائلات المغربية تدخل فى عمليات مصاهرة قوية مع بعضها من أجل دعم نشاطها الاقتصادي وتفعيل دورها التجاري، ويمكن رؤية هذه المصاهرات فى الجدول التالي[٧٩]: -

اسم الزوج	اسم الزوجة	عائلةالزوج	عائلةالزوجة
أحمد بن حسين بن أحمد القباج	خديجةبنت عبدالسلام بن محمدجلون	القباج	جلون
محمد بن عبد العزيز غراب	عائشة بنت على التازى.	غراب	التازى
عبدالله بن محمد التاودى	فاطمة بنت عبد الخالق البنانى.	التاودى	البنانى
أحمد بن العربي بن يحيى	أمنة بنت أحمد البنانى	يحيى	البنانى
أحمد بن محمد مقلب	أمنة بنت عبد الوهاب المنجور	مقلب	المنجور
حمودة بن محمد الآبار	هنا بنت حسن العجيل	الآبار	العجيل
عبد الله بن محمد عياد	فاطمة بنت محمد عصفوري	عياد	العصفورى
عبد رب النبى بن الطيب البنانى	أمنة بنت حسن القباج	البنانى	القباج

وهكذا يتضح مدى الدور الذى كانت تلعبه المرآة المغربية في نسج شبكات من المصاهرة والعلاقات الاجتماعية القوية بين العائلات المغربية. وكانت هذه العائلات الثرية عندما تتصاهر تغالي فى الصداق (المهر) المقدم إلى الزوجة. فمثلاً عندما تزوج قاسم بن سعيد بن القابسى وكانت عائلة القابسى من كبريات العائلات التجارية فى رشيد من فاطمة بنت حمودة بن سعيد بن بدر وكانت عائلة بدر واحدة من أهم عائلات الإسكندرية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد قرر قاسم لفاطمة صداقاً قدره ١٥٠ ريالاً [٨٠]، وهو مبلغاً كبيراً قياساً على عقود الزواج فى الإسكندرية التي كانت تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ ريالاً [٨١]. وهو نفس الوضع عندما زوج الحاج قاسم بن سليمان الحداد شيخ المغاربة بالثغر ابنته صالحة من محمد بن أحمد الأصيل المغربي حيث قرر لها محمد صداقاً قدره ٤٠٠ ريالاً فى سنة ١٠٦٣هـ/١٦٥٢م [٨٢].

وكانت ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة إلى حد ما فى جميع طبقات المجتمع المصري، وبالطبع كان التجار المغاربة بحكم امتلاكهم لأموال كبيرة ومكانة اجتماعية مرموقة كانوا من بين الذين أقبلوا على الزواج بأكثر من واحدة كما كانوا يمتلكون عدداً من

المستولدات. والواقع أن أحداً لم يبحث بعد فى أسباب هذه الظاهرة وحالتها الكمية فى داخل بنيان المجتمع المصري، ففي الأوساط التجارية المغربية بلغت حالة التجار المتزوجين بأكثر من واحدة ١٢٩ تاجراً من بين العينة موضع الدراسة والبالغة ٣٧٥ تركة تاجر وبنسبة ٣٤٪. ويبدو هذا الرقم قليل بالنسبة للتصورات المتوقعة، ويبدو أن بعض العوامل كانت تحد من هذه الظاهرة منها حرص التجار على بقاء أملاكهم وتجارتهم فى أولادهم الأشقاء خشية الخلاف والشقاق، كما أن العائلات العريقة لم تكن تقبل أن تكون بناتها زوجة ثانية حيث كانت الزوجة الثانية فى مترلة أقل؛ ولذلك فغالباً ما كانت الزوجة الثانية من الإماء أو الأرامل والمطلقات(٨٣).

والسؤال عن العوامل التي كانت تجعل التجار المغاربة يقبلون على مثل هذه الزيجات يعد مهماً، فهل كان التجار المغاربة يقبلون علي تعدد الزوجات كسلوك عام فى المجتمع أم كان ذلك لظروف اضطرارية لها ما يبررها لدى كل منهم ؟؟ والواقع إن العديد من العوامل كانت تدفع هؤلاء التجار للزواج من أكثر من مرة أو اتخاذ مستولدات ومنها عدم الإنجاب فالتاجر الذى لم تنجب له زوجته الأولى كان يتزوج من أخرى من أجل إنجاب الأبناء، كما كانت نوعية الأطفال أيضاً سبباً من أسباب الزواج، فقد كان العديد من التجار يبحثون عن إنجاب الذكور لكي يحملوا أسماءهم وثرواتهم. وكان ميلاد الطفل فرصة لإقامة احتفالات تشارك فيها الأسر المغربية الأخرى، حيث كان الولد الذكر فى المجتمع المصري والمغربي مرغوباً فيه، ومن حسن الحظ عند التاجر المغربي إذا رزق بطفل ذكر. وعندما يكون المولود أنثى فإنها تستقبل عادة بفتور بخاصة إذا كانت البنت الثانية، فمثلاً أنفق على سبوع محمد بن الخواجا العربي المنجور مبلغ ٣٠٠٠ بارة وهو مبلغ كبير يعكس الاهتمام بالمولود الذكر من جانب التجار المغاربة(٨٤).

إن السببين المذكورين يتلازمان ويتكاملان؛ فمسألة الإنجاب والأبناء الذكور كانت دائماً هاجساً ملحاً ميز الفكر الذكورى السائد فى المجتمع. فالخواجا أبو جيده بن محمد القباج المغربي الفاسى كان تاجر أقمشة كبير فى وكالة المصبغة وكان متزوجاً من فاطمة بنت محمد بن ذكرى. إلا أنه لم ينجب منها سوى ابنتين هما مكية وآمنة. لذلك فقد

تزوج من فاطمة بنت احمد بن عبد الخالق جسوس وكانت أرملة ولكن لم يرزق منها إلا بابنة واحدة هي رقية [٨٥]. والحاج أبو سلامة بن جمعة فايد كان من كبار التجار فى وكالة الزيت ببولاق وكان متزوجاً بزوجتين واحدة فى جربة وهى مسعودة بنت يوسف ولم ينجب منها إلا بنتين، وأخرى في مصر وهى أمنة بنت حسين عياد والتي كانت عاقراً، لذلك فقد اشترى أبو سلامة إحدى الإماء وأنجب منها بنتاً أيضاً سماها دلال العز[٨٦]. وهكذا فقد كانت الرغبة فى وجود وريث ذكر يحمل اسم التاجر ويرث هذه الأموال الكثيرة التي جمعها التاجر بعد رحلة معاناة كبيرة هاجساً ملحاً على أنفس هؤلاء التجار.

وإضافة إلى ذلك فقد أسهم الترحال والإقامة المزدوجة فى أكثر من مكان، حيث كان التجار كثيري الترحال بين المدن والبلدان، فى اتخاذ منازل وزوجات لهم فى المدن التي كانوا كثيري التردد عليها. فمثلاً كان لعدد من التجار المغاربة منازل وزوجات فى جدة التي كانوا كثيري التردد عليها، وأخيراً فقد تزوج بعض التجار من زوجات أخوالهم المتوفين أو تزوج أبناء الأخ من زوجات أعمامهم للمحافظة على الميراث العائلي ورعاية الأبناء كما سبق القول، فقد كان الزواج وسيلة لانتقال الأملاك من فرد لآخر خارج نطاق البيت أو للمحافظة على الأملاك فى بيت واحد، لذلك فقد كانت المرآة التي ورثت أموالاً من زوج متوفى أومن أب أو كانت فى حالة ميسورة كانت فى وضع أفضل من غيرها من النساء، فكان بإمكانها وضع العديد من الشروط عند زواجها مرة أخرى للمحافظة على حقوقها التي ترغب فيها، وكانت مكانتها الاقتصادية والاجتماعية تسمح لها بوضع مثل تلك الشروط، فسلمه بنت عبد الله البيضاء على الرغم من انها كانت مستولدة ثم زوجة للخواجا سعيد بن احمد بن على بن مؤمن إلا أن ميراثها منه ووصايتها على ابنتها الوحيدة فاطمة جعلها مطمعاً للجميع، لذلك فعندما أراد أخو زوجها المتوفى الخواجا محمد بن مؤمن أن يتزوجها وضعت شروطاً محددة في عقد الزواج، منها أنه إذا تزوج عليها بزوجة أخرى أو تسرى عليها بإحدى الإماء أو سافر

وتركها بلا نفقة لمدة سنتين أو ضربها ضرباً مبرحاً يظهر أثره على جسدها تكون طلاقاً طلقة واحدة تملك بها نفسها على إبراء ذمته من باقي مؤخر صداقها[٨٧].

ومن المؤكد أن تجارب الزواج السابقة قد لعبت دوراً في صياغة آمال وطموحات مثل هؤلاء النساء فشروط مثل تلك التي وضعتها سلمه والتي كانت تعطيها لها الشريعة الإسلامية لا يمكن إلا أن تكون ناتجة عن تجربة مريرة سابقة علمتها أن كل شئ يجب أن ينص عليه بوضوح، وأنه لا مكان للأشياء غير المحددة وأن العقد شريطة المتعاقدين[٨٨]، ونلاحظ ذلك بوضوح أكثر من حرصها على كتابة نفس الشروط فى عقد زواج ابنتها فاطمة على الخواجا مسعود بن سالم المغربي الجوبى[٨٩].

ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت فى مصر ظاهرة خطيرة فى الأوساط الاجتماعية والاقتصادية المصرية وهى تصارع الأمراء المماليك على الزواج من زوجات كبار التجار المتوفين من أجل الحصول على أموالهن، وقد لاحظ الجبرتي هذه الظاهرة وقال عنها: "فإذ مات بعض الأعيان بادر أحد المماليك إلى سيده الأمير صاحب الشوكة وقبل يده وطلب منه أن ينعم عليه بزوجة الميت فيجيبه إلى ذلك، ثم تراه راكب فى الوقت والساعة وذهب إلى بيت المتوفى ولو قبل خروج جنازته، ونزل فى البيت وجلس فيه وتصرف فى تعلقاته وحازه وملكه بما فيه، وأقام بمجلس الرجال ينتظر انقضاء العدة ويأمر وينهى ويطلب الغداء والعشاء والفطور والقهوة والشربات من الحريم، ويتصرف تصرف الملاك وربما وافق ذلك غرض المراة، فإذا رأته شاباً مليحاً قوياً وكان زوجها المقبور بخلاف ذلك أظهرت له المخبآت، فيصبح أميراً من غير تأمر وتتعدد عنده الخيول والخدم والفراشون والأصحاب ويركب ويذهب ويجئ إلى بيت سيده"[٩٠].

لقد كان مثل هذا الزواج هو أحد العوامل التي أسهمت فى تسرب الأموال والثروات من بين أيدي البيوت التجارية فى مصر فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث كانت هذه الأموال تنتقل إلى أيدي الفئات المملوكية التي كانت تستخدم هذه الأموال فى حياتها الترفيهية وفى صراعاتها المحمومة ضد بعضهم البعض[٩١]، وكان على نساء التجار المغاربة بسبب الثراء الواسع الذى كان يحوزه أزواجهن طلب واسع من قبل

الأمراء المماليك فزوجة شهبندر التجار أحمد بن عبد السلام آمنة بنت أحمد بن ذكرى رغم تقدم سنها حيث كان يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ عاماً إلا أنها بسبب ميراثها الكبير من قبل زوجيها بالتعاقب محمد العرائشي ثم أحمد بن عبد السلام كانت محل صراع الأمراء المماليك حيث ورثت عن زوجيها مبلغ ٧٤٠٠٠٠ بارة، وقد تزوجها الأمير عبد الرحمن كاشف تابع محمد بك مراد وهو واحد من كبار رجال الحكم فى مصر عند نهاية القرن الثامن عشر(٩٢).

ولا شك فى أن هذه الظاهرة قد تسببت فى شروخ اجتماعية وأسرية فى بنية العائلة المغربية بل والمصرية أيضاً. فمثلاً لجأ أحمد بن أحمد بن محمد العشوبى إلى القضاء للدعاء على والدته فاطمة بنت محمد مقلب التي تزوجها الأمير خليل بن عبد الله معتوق أحمد أوده باشي مستحفظان بعد وفاة والده حيث كانت والدته وصية عليه لرفع وصايتها عنه ورفع يدها عن منزله الكائن بالغورية، مما يبين الشروخ القوية داخل الأسرة المغربية من جراء عمليات زواج المماليك بزوجات التجار(٩٣)، وهو ما أحدث أزمة اجتماعية كانت تتوازى مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها مصر على أيدي المماليك الأواخر فى نهاية القرن الثامن عشر، وفى ضوء ذلك يمكن فهم تزايد عمليات الوقف من قبل النساء فى هذه الفترة بمحاولاتهم وقف المحاولات الابتزازية المملوكية لهم ولأولادهم.

رابعاً: الطلاق وأثره علي العائلة

إن الطلاق كظاهرة هو دليل على أزمة الأسرة والعائلة وتعثر العلاقة الزوجية، لذلك فإن فهم ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصري والأوساط المغربية خاصة هو بمثابة فهم للأفكار والعقليات السائدة إبان هذه الفترة التاريخية، ذلك أن الطلاق إلى جانب كونه يخضع أحياناً لنزوات الزوج فى مجتمع ذكوري - أو لإرادة الزوجين فإنه محكوم أيضاً باختيارات العائلات وأمزجتها. إن الطلاق فى الأوساط المغربية فى مصر إضافة إلى أنه

نتيجة مباشرة للحياة الأسرية للزوجين فهو أيضاً مثل الزواج كان مسألة تهم العائلة وتؤثر على حياتها[٩٤].

وقد كان للوثائق المدونة فى المحاكم الشرعية والخاصة بالطلاق طبيعة خاصة فجزء كبير منها تكون المرآة هي التي تطلب اللجوء إلى القضاء، ذلك أن الرجل لم يكن يحتاج المحكمة كثيراً إذا ما كان راغباً فى طلاق زوجته. فقد كان بإمكانه فعل ذلك شفهية في حضور شهود على ذلك فقط[٩٥] أو كتابة ورقة على نفسه بذلك، ولذلك فقد كان جزء كبير من الحالات التي تم تسجيلها فى المحكمة تقف فيها المرآة أو أحد وكلائها لطلب الطلاق[٩٦]، وبالطبع يكون الأزواج غير راغبين فى الطلاق من أجل التخلص من مؤخر الصداق ونفقة العدة والكسوة وغيرها من الالتزامات المالية [٩٧]، بل إن بعض الأزواج كانوا يطلبون الأموال، ولذلك فقد كانت أكثر الوثائق المسجلة فى المحاكم هي نوع من الخلع [٩٨] أكثر منها طلاق وتوضح سجلات ووثائق هذه المحاكم أن هذا النوع من الطلاق كان سائداً فى المجتمع[٩٩].

ومن بين حوالي خمسة وأربعين وثيقة طلاق لمغاربة لم يعثر الباحث إلا على حالة واحدة فقط طلق فيها الزوج زوجته دون أن تبادر المرآة إلى طلب ذلك، وهذه الوثيقة هي وثيقة طلاق الخواجا أحمد بن عبد الخالق جسوس لزوجته خديجة بنت عبد الله معتوقة وزوجة الخواجا محمد ذوتين حيث قرر الخواجا أحمد جسوس دفع كامل مستحقات خديجة المالية " مؤخر صداقها ونفقة العدة والمتعة والحقوق الزوجية "، وهو ما يوضح أن تكرار هذا النوع من الطلاق فى داخل المحاكم كان أقل[١٠٠].

وليس من السهل أن نقف على أهم أسباب الطلاق فى مجتمع كانت تسيطر فيه قيم مختلفة لا تبيح ذكر هذه الأسباب بوضوح مثل الأمراض الخطيرة المعدية والأمراض الجنسية والعقم وغيرها، ولكن كان غياب الزوج وسفره كانت أكثر الأسباب لدى نساء التجار المغاربة لطلب الطلاق بخاصة فى الإسكندرية، فقد كانت حياة التجار فى التنقل والترحال بين مدينة وأخرى ومنطقة وأخرى قد تطول أو تقصر حسب ظروف

كل تاجر دافعاً لها على طلب الطلاق بخاصة إذا تركها بدون نفقة، بل إن بعض الزوجات اشترطن فى عقود زواجهن على أنه إذا سافر أزواجهن بدون رضائهن كن طالقات، فعزيزة ابنة الحاج سعيد بن عبد الله العياشى المغربي عند عقد قرانها على الخواجا يحيى بن عبد العزيز بن عبد الرحمن المغربي الجربي التاجر بسوق طولون فى سنة ١٠١٣هـ/١٦٠٤م اشترطت عليه " أنه إذا سافر بغير رضاها إلى بلاد المغرب وسافر وتركها أربعة أشهر بلا نفقة كانت طالقاً منه"[١٠١]. وكان من حق الزوجة التي غاب زوجها عنها أن تلجأ إلى قاضى الشرع مع شهود على غيبته وتركه لها بلا نفقة فيأمر القاضي بطلاقها إذ صح ادعائها [١٠٢].

ويمكن أن نرى بعض الحالات فى الجدول التالي[١٠٣]:

اسم الزوجة	اسم الزوج	السنة	مكان الغيبة للزوج	مدة الغيبة	سبب الطلاق
غزال بنت عبد الله الحبشية	منصور بن محمد المغربى التونسى		؟ مجهول	٣ سنوات	تركها بلا نفقة
عائشة بنت محمد بن على المغربية	مرجان بن عبدالله معتوق الحاج محمدغربال	٩٦٤هـ ١٥٥٦م	؟ مجهول	٤ سنوات	تركها بلا نفقة
زمزم	عطية بن سالم بن عبد الله المغربى التونسى	٩٦٠هـ ١٥٥٢م	اسطنبول	٧ سنوات	تركها بلا نفقة
خديجة بنت على اللطعى التاجورى	أحمد بن شيشكو التاجورى	١١٨٤ ١٧٧٠م	أسير بمالطة	٥ سنوات	تركها بلا نفقة

وكان من حق الزوجة التي خلعت زوجها بسبب الغياب عنها وعدم النفقة عليها أن تأخذ من زوجها أو حتى من تركته حق النفقة عليها المدة التي غاب عنها، وأن تأخذ مؤخر صداقها فمحبوبة بنت عبد الله الحبشية معتوقة وزوجة الحاج محمد بن عبد السلام بن يحيى طلبت فسخ عقد زواجها من الحاج محمد بسبب سفره إلى الحجاز وتركه لها

بدون نفقة، وعندما توفى محمد فى الحجاز أقر لها القاضي بنفقتها سنتين غيابه عنها ومؤخر صداقها[١٠٤].

كما أن سوء المعاملة والعنف الجسدي المتكرر من قبل الزوج كان من العوامل التي تدفع بالزوجة إلى طلب الطلاق. فمثلاً ذهبت سالمة بنت إبراهيم بن أحمد الجزايرلى إلى القاضي بالثغر السكندري ومعها زوجها وطلبت من زوجها أن يشهد على نفسه: " أنه إذا ضربها ضرباً مبرحاً ظهر أثره على جسدها وحضرت إلى القاضي وأعلمته بذلك وثبت ذلك عليه، كانت طالقاً منه وأقر الزوج بذلك أمام القاضي" [١٠٥]. كما أن الزواج بأخرى كان يؤدى بالزوجة إلى طلب الطلاق بخاصة إذا كان ذلك أحد شروط عقد الزوجية أو حتى ذكر لها الزوج ذلك ولو شفهية أمام شهود؛ فعند زواج محمد بن عمر بن أحمد المغربي الجربى من عزيزة ابنة محمد بن يخلف الجربى " علق طلاقها على صفه هي أنه قال بصريح لفظه متى تزوجت عليها بزوجة غيرها تكون طالقاً " [١٠٦]. هكذا يعكس نص الوثائق على أن العقد كان شريطة المتعاقدين ولو حتى بالشفهية والشهود فى بعض الأحيان.

ولا شك أن زواج الأقارب إذا كان عاملاً مهماً لتدعيم العائلة وترابطها فإن طلاق الأقارب كان يحمل بذوراً قوية للفشل العائلي، حيث كان يتسبب فى شروخ عميقة فى العلاقات العائلية، كانت تؤدى غالباً إلى حالة من التنافر داخل بنيان العائلة، فمثلاً كان طلاق أحمد بن الخواجا عبد الله محمد الشرايبى الكبير لفاطمة بنت الخواجا محمد الدادى الشرايبى أحد العوامل التي أسهمت بقوة فى سوء العلاقة بين آل الشرايبى ولجوئهم إلى المحاكم لفض الشركة بينهم[١٠٧].

خامساً: الحـــــــــراك الاجتماعي

سمحت الثروات الكبيرة التي كونتها العائلات المغربية لها بعملية حراك اجتماعي واسعة، حيث سعت هذه النخبة التجارية المغربية إلى الارتباط والاختراق والدخول فى النخبة العسكرية الحاكمة والفئة الأرستقراطية الشريفة والعلمية، وكان أمام هذه

العائلات طريقان لتحقيق هذا الحراك الاجتماعي، الأول بدخولهم وأبنائهم فى الفرق العسكرية وقد نجحوا فى ذلك إلى حد كبير حتى أصبح من أبناء هذه العائلات أمراء ألوية وقبودانات للثغور المصرية فكان قاسم بك بن الخواجا عثمان بن شحاتة القسطنطي شهبندر تجار الثغر السكندري قبوداناً لثغر دمياط ورشيد ثم الإسكندرية ثم السويس[١٠٨]، وكان ابنه أحمد بك أمير لواء شريف وقابوداناً للسويس أيضاً وتزوج من آل البكري[١٠٩]، كما كان لآل جلمام نفس التطلعات بالحراك تجاه النخبة السياسية الحاكمة فكان سليم شلبي ابن الخواجا قاسم بن أبي بكر بن جلمام الشهير بالجزار جوربجى لأوجاق مستحفظان[١١٠]، ثم تولى ابنه قاسم فيما بعد نفس هذا المنصب خلال نهايات القرن السابع عشر فى الوقت الذى كان فيه الأوجاق فى كامل قوة وعنفوانه[١١١]. واتجه آل الشرايبى نفس الاتجاه بالانضمام للنخبة السياسية والعسكرية الحاكمة فكان محمد الدادى الشرايبى أحد أعضاء أوجاق مستحفظان[١١٢] كما تولى ابناه محمد وعبد الرحمن منصبى جوربجى عزبان[١١٣] وجوربجى مستحفظان وأصبح يلقب نفسه بزادة [١١٤]، وكان معاتيقه من كبار أمراء مصر بل إن شاهين بك كان قائمقام مصر[١١٥].

وقد تطلعت العائلات المغربية فى الإسكندرية ورشيد إلى تحقيق نفس الهدف بالدخول إلى الطبقة السياسية والعسكرية الحاكمة؛ فاستطاع أبناء وأحفاد الخواجا عبد رب النبي فحيمة أن يكونوا جوربجية وسرادره لأوجاق مستحفظان فى رشيد[١١٦]، وأصبحوا يضيفون إلى أسمائهم كلمة زاده حتى ينتسبوا إلى الطبقة التركية[١١٧]، وهو نفس ما كان يفعله أحمد بك بن قاسم بك قبودان السويس بن الخواجا عثمان بن شحاتة القسطنطي حيث كان يؤكد على اسم أحمد جركس بك ولم يكن يذكر باقي اسمه غالباً إلا عند تأجير الأوقاف أو تأكيد حقه بها ليؤكد انتسابه إلى الطبقة التركية والمملوكية الحاكمة[١١٨].

لقد كان كبار رجال الإدارة والحكم فى الثغر السكندري فى أكثرهم ينتمون يعودون فى أصولهم إلى المغاربة منذ بداية القرن السابع عشر، حيث كانت العائلات

التجارية سرعان ما تهجر التجارة وتتجه إلى الأرستقراطية الحاكمة فعائلة زيان (بوزيان) عائلة تلمسانية هاجرت لمصر خلال القرن السادس عشر. وقد تصاعد نجم آل زيان مع نجم عائلتي القسنطيني وابن منديل حيث ارتبط آل زيان بوصفهم من الأشراف مع آل منديل بمصاهرات عديدة [١١٩]. وقامت هذه العائلة بدور مهم في تجارة التوابل والبن، حيث قام الخواجا محمد أبو زيان بدور مهم في حركة التجارة وأنشأ سوقاً كاملة يشتمل على وكالة كبيرة ومجموعة ضخمة من الحوانيت[١٢٠]، ولكن أبناءه وأحفاده انتقلوا إلى العمل بالإدارة العسكرية في الإسكندرية فكان محمد بن على بن محمد أبو زيان أغا قلعة الإسكندرية في سنة ١١٠٣هـ/١٦٩١م كما كان نقيباً للأشراف [١٢١].

وفي سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م كان أغلب رجال الحكم في الثغر السكندري ينتمون إلى أصول لعائلات مغربية كانت تمتهن التجارة في الأساس؛ فكان محتسب الثغر ونقيب الأشراف إسماعيل بن على بن إبراهيم الشهير بابن الكاتب [١٢٢]، وكانت عائلة ابن الكاتب عائلة منستيرية هاجرت إلى مصر في بداية القرن السابع عشر وعمل جده في القبانة "وزان" وعمل أبيه بالتجارة، كما كان سليمان تربانة جوربجى عزبان وسردار لأوجاقه بالثغر[١٢٣]، وكان الأمير محمد الغرياني كتخدا ترسانة بالثغر السكندري أيضاً[١٢٤]. وهكذا انخرط أبناء وأحفاد كبار التجار في النخبة السياسية الحاكمة.

أما الطريق الثاني والذي استهدف منه المغاربة الدخول إلى بنيان الصفوة السياسية الحاكمة فكان عن طريق الزواج إذ كانت بعض العائلات المغربية تحقق ذلك الحراك الاجتماعي سواء بالانتساب لجماعة الأشراف أو الانتقال إلى النخبة العسكرية الحاكمة عن طريق عمليات الزواج، حيث عمل كبار التجار المغاربة على تحقيق أفضل صفقة ممكنة لأنفسهم ولأبنائهم سواء على المستوى المادي أو الاجتماعي؛ فحرص قاسم بك ابن الخواجا عثمان القسنطيني على أن يزوج ابنه الأمير أحمد بك من آل البكري وأصبح أولاده وأحفاده من الأشراف [١٢٥]. كما تزوج الخواجا عبد الوهاب بن محمد الزرهوني الفاسي من ستيتة " بنت فخر الأعيان الأمير عبد الرحمن أوده باشى عزبان"[١٢٦].

وتزوج الأمير مصطفى أغا أغات جمليان وتابع عثمان كتخدا القازدغلى من فاطمة بنت الخواجا محمد القباج(١٢٧)، والخواجا عمر بن عبد العزيز غراب زوج ابنته نفيسة للأمير على جوربجى الشطنوفى(١٢٨). كما تزوج الأمير سليمان بن عبد الله معتوق محمد الصابنجى باش جاويش مستحفظان من صفية بنت الخواجا عثمان حسون بسبب ميراثها الكبير من والدها الذى بلغ مليوني بارة (١٢٩). تم ذلك بمعرفة عثمان بك ذو الفقار شيخ البلد والأمير الحاكم فى مصر من أجل اكتناز هذه الثروة بطرق غير مباشرة (١٣٠)، كما تزوج الخواجا المهدى بن عبد الرحمن العنابى المغربي الأندلس من أمنة بنت الشيخ محمد أبى الفضل بن الشيخ أبى المكارم البكري الصديقى(١٣١). وتزوج الشريف محمد بن محمد الدرشابي الجزائري وكان من أعيان التجار بالثغر السكندري من عائشة بنت الأمير قاسم بن أحمد الشهير بمرزة جوربجى مستحفظان، وكان أخو زوجته على بن قاسم يشغل منصب أغادزدار قلعة الركن بالإسكندرية وهو ما كان يدعم بالتالي مكانته التجارية داخل الثغر(١٣٢). هكذا سعت العائلات المغربية لتحقيق حراك اجتماعي كبير يضعها علي رأس السلم الاجتماعي سواء السلطوي أو التشريفي.

سادساً: البيت المغربي من الداخل

فى ظل نظام مجتمعي ذكوري بمعنى أنه يعتمد على الرجل من حيث الإعالة، ويعتمد على المرآة فى القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم، ولنتيجة لهذا التقسيم الواضح فى العمل، كان الرجل هو رئيس العائلة وله السلطة على زوجته وأولاده. وكانت هذه السلطة مؤيدة ومدعمة بالعرف والقانون. فكان على النساء مسئولية تنشئة وتربية الأطفال؛ فكان الطفل يظل حتى سن السادسة شئونه التربوية والنفسية فى رعاية أمه، أما الفتاة فإنها وإلى حد الزواج تكون صنيعة أمها (١٣٣). إن هذا الدور التربوي للأم يبدو في ظاهره مقتصراً على دور الرعاية (الرضاعة – الأكل – النظافة) لكنه في باطنه يتعدى ذلك؛ فالأم عبر نصائحها اليومية وحواديتها الليلية ومعاشرتها الدائمة للابن كانت تضع فيه اللبنات الأولى للمعرفة والوعي(١٣٤)، وكان الآباء من التجار الذين

ينفصلون عن زوجاتهم يحرصون على بقاء بناتهم عند مطلقاتهم اعترافاً منهم بقدرة الأم الطبيعية على تربية البنت. أما الولد فعندما كان يبلغ سن السادسة كان الآباء يبدأن فى تسليط النظر عليهم ورعايتهم وتعليمهم فى الكتاتيب، حيث يتم الطفل مراحل التعليم فيحفظ القرآن ويتعلم الحساب حتى سن الثانية عشر[١٣٥]، وبعدها يبدأ والده فى تمرينه فى أحد الحوانيت التابعة له شخصياً ويبدأ فى تلقينه سر التجارة وفنونها.

وكانت المرآة تخرج أقل ما يمكن، إذا كان مجالها هو المنزل. ولكن ينبغي أن لا يبالغ في هذا الاحتجاز الذي كان نسبياً وراسخاً فى العوائد حتى أنه لم تكن تتصور كيفية أخرى للحياة، فمن الأكيد أن النساء كن يقضين حقاً أياماً كاملة دون أن يخرجن من منازلهن، وأنهن كن لا يخرجن وحدهن إلا نادراً في الأوساط التجارية الثرية[١٣٦]، وكان لنساء كبار التجار والأسر الكبيرة انشغالات من نوع آخر؛ فكان وجود خادمات عديدات يعفيهن تقريباً من كل الاهتمامات المنزلية ورعاية الأطفال، لكنهن كن يحتفظن في هذا المجال بدور المراقبة، وكانت لهن من جهة أخرى التزامات اجتماعية في مجتمع متشبث بالشكليات كالزيارات والحفلات العائلية والإعداد للاستقبالات التي يقيمها الزوج [١٣٧]، ورغم ذلك فقد كانت هناك فرصاً متعددة نسبياً لخروج السيدات وذلك من أجل الذهاب إلى المحاكم الشرعية لأخذ مواريثهن أو بيع أو شراء أية ممتلكات خاصة بهن[١٣٨]. كما كن يتبادلن الزيارات مع النساء ذوات القربى من أبناء الطائفة المغربية وزيارات المقابر يوم الجمعة، كما كانت المرآة المغربية تحرص بصورة قوية على زيارة أضرحة الصالحين، وخاصة الإمام الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة والمرسى أبو العباس وأحمد البدوي، كما كن يخرجن للاغتسال في الحمامات العامة.

كان ذلك ينطبق على نساء كبار التجار، ولكن نساء التجار المتوسطين وصغارهم كن أكثر حرية فى الخروج وممارسة الحياة العامة، فكن يخرجن إلى الأسواق لشراء ما يلزمهن، كما كن يعملن فى منازلهن فى الغزل والنسيج، فكن يساعدن أزواجهن فى نسج وحياكة الملابس التي يبيعونها فى حوانيتهم؛ فالسيدة تركية ابنة أبي بكر المغربي المسراتى زوجة أحمد بن سالم المغربي الغرياني نسجت لزوجها ١٦٠ ثوباً من الصوف " المنسوج

ذلــك منها "ليقـــوم ببيعها(١٣٩)، كما أن النساء الأرامل وحتى زوجات صغار التجار كن يعملــن كدلالات يمررن على المنازل لبيع الأقمشة والغزل(١٤٠).

لقد كان نسك المرآة المغربية موجهاً بالأخرى إلى الأولياء والجن فإلى الصلحاء لكونهم شفعاء عند الله أقل منهم أشخاصاً ذوات طاقة خارقة للعادة، وإلى الجن بصفة خاصة حيث كن يعتبرن كمرافقين مستترين قادرين على القيام بحيل خبيثة للإنسين أو على مساعدهم ومن أجل ذلك كن يلجأن إلى العرافة والسحرة من أجل إنجاب الأبناء الذكور ومن أجل اكتساب حب الزوج(١٤١).

وكان البيت المغربي من داخله يخضع لترتيب اجتماعي واضح؛ فكانت النساء والزوجات الأحرار أولاد التجار الأثرياء يتمتعن بمكانة خاصة لدى أزواجهن فحسب عائلة الزوجة وقوها كانت الزوجة تتمتع بمكانة أكبر، وغالباً ما كان التجار المغاربة الأثرياء يشترون لزوجاهن منذ الزواج جارية تعمل فى خدمتها، إذا كانت من عائلة مرموقة أو كان والد الزوجة نفسه يشترى لها جارية(١٤٢). وكان رصيد المرآة المغربية السلالى والمادي يسمح لها بمكانة كبيرة خاصة وأن هؤلاء الزوجات كن يرثن عن آبائهن ثروات كبيرة، وتوضح المواريث الخاصة بالنساء المغاربة أن نساء هذه العائلات كن يمتلكن ثروات كبيرة (١٤٣): -

هكذا أسهمت الثروات التي كانت تحوزها المرآة المغربية من مواريث آبائها وبنى قرباها فى دعم مكانتها الاجتماعية. وقد حرص عدد كبير منهم على تحويل هذه الأموال إلى عقارات مربحة أو علوفات شهرية من أجل المحافظة على دخل شهري أو سنوي مقبول(١٤٤)،ولكن هذه المكانة المتقدمة للمرآة المغربية كانت تتراجع إذا لم تنجب المرآة طفلاً ذكراً، حيث يبدأ التاجر فى البحث عن زوجة أخرى أو شراء مستولدة يتم التسري بها لإنجاب الأبناء(١٤٥)، ويبدوا أن التجار كانوا يلجأن إلى المستولدات عندما يكونوا متزوجين بزوجات من عائلات عريقة أو أن زوجاهم كانوا شخصية قوية أو أثيرة لديهم(١٤٦)، كما أن المستولدة كانت تسمح له بحرية أكبر فى استبدالها إذا لم

تنجب، فكانوا يلجأن إلى ذلك السلوك هرباً من تعدد الزوجات(١٤٧) فإذا أنجبت المستولدة بنتاً كانت تظل جارية غالباً إلى وفاة سيدها(١٤٨)، حيث كان إنجابها يعفيها من التعامل كالجواري(١٤٩)، لكنها كانت لا ترث فى ميراث سيدها وغالباً ما كان يخصص لها وصية أو يضمها إلى المنتفعين من وقفه فالخواجا محمد بن عبد القادر جسوس كان متزوجاً من لطيفة ابنة عبد الرحمن بن عبد القادر جلون ولأنها لم تنجب له الولد الذكر، ولأن عائلة جلون كانت عائلة عريقة، فقد فضل الخواجا محمد شراء مستولدة، حيث أنجب منها طفليه آمنة وأحمد (١٥٠)، وبالطبع كان إنجاب الذكر بالنسبة للمستولدة يعنى الحرية والزواج من سيدها، كما كان يعطيها مكانة مرتفعة داخل البيت. وكانت الجواري البيض من ذوات الأصول الروسية والأوربية يحتلون مكانة أعلى من الجواري الحبشيات في داخل البيت، وكانت هذه الفروق تظهر فى مهام العمل التي تسند إلى كلاً منهم، وفى حجج وصايا التجار، حيث نجد غالباً أن التجار يمنحون أتباعهم وجواريهم البيض مبالغاً مالية ضعف الجواري الحبشيات. يظهر ذلك من وصية الخواجا أحمد بن عبد الخالق بن أحمد جسوس الذى خصص لمعتقه عائشة بنت عبد الله البيضاء مبلغ ٣٥٣٠٠ بارة فى حين خصص لمعتقه ورد الحبشية مبلغ ١٠٧٠٠ بارة، وبالطبع لم يكن ذلك أمراً عاماً (١٥١).

وحتى إذا كان التاجر راغباً فى الزواج من جواريه فى أواخر سني حياته بهدف تأمين حياتهن، فقد كان الصداق الذي يقدمه إلى الجواري البيض ضعف الصداق الذي يقدمه للحبشيات تقريباً، فالخواجا محمد بن سالم بن أبى بكر بن جلمام شيخ تجار طولون قرر قبل وفاته فى سنة ١٠٦٣هـ/١٦٥٦م أن يتزوج من جاريته فاطمة بنت عبد الله البيضاء حيث قرر لها صداق قدره ٣٠٠ ريال، بينما قرر لمبروكة الحبشية صداق قدره ١٥٠٠ ريال، وهو ما يعكس بالطبع النظرة الاجتماعية لكل منهما(١٥٢).

أما العبيد فقد كان المعيار للتميز بينهم فى المرتبة داخل البيت يعود إلى المهام والعمل الذى يسنده سيد البيت إليهم؛ فالمماليك الذين تم إدخالهم فى الفرق العسكرية بعد عتقهم وارتقائهم لمرتبة الإدارة كانوا يحتلون مكانة متقدمة فى منازل أسيادهم إذا كانوا

يعيشون معهم فى هذه المنازل؛ فشاهين بك ورضوان بك وغيرهما من مماليك آل الشرايبى ظلوا يعيشون داخل منزل آل الشرايبى بالأزبكية[١٥٣]، كما كان العبيد والمماليك الذين يعملون فى التجارة وكلاء ومبعوثين يحتلون أيضاً مكانة مرتفعة داخل العائلة المغربية [١٥٤]، وكان عدد من هؤلاء الرقيق يتعلمون التجارة من أسيادهم ويتحولون بعد عتقهم إلى تجار كبار[١٥٥] فالحاج سلطان بن عبد الله الأسمر معتوق الخواجا أحمد بن عبد السلام شهبندر التجار اكتسب الخبرة فى العمل التجاري وفى أعقاب وفاة سيدة عمل فى التجارة وأصبح يتاجر فى البن وله وكلاء فى الحجاز والسويس. وعند وفاته فى سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م ترك تركة عبرت عن نمو ثروته ومكانته فى المجتمع حيث ترك ٥٦٧٩٠ بارة [١٥٦].

وثمة ظاهرة لطيفة أيضاً بالنسبة للتجار، فقد قام هؤلاء التجار بتزويج عبيدهم بعد أن قاموا بعتقهم وعلموهم التجارة، وفى بعض الأحيان دفعوا بهم فى الفرق العسكرية[١٥٧]، فغالباً ما كان سيد البيت هذا راغباً في تزويج هؤلاء من إحدى بنات العائلة أو أقاربها أو إحدى زوجات التجار الكبار، مما كان يعزز من مكانتهم داخل بناء العائلة فالخواجا محمد بن عبد الرحمن الخنفرى الفاسى والذي كان واحداً من أهم التجار الفاسيين فى القاهرة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر زوج معتوقه مصطفى بن عبد الله من أخت زوجته صفية بنت عبد الفتاح الشويخ، وكانت عائلة الشويخ من كبريات العائلات التجـارية الشامية فى مصر[١٥٨]. وحرص الخواجا قاسم الشرايبى على أن يزوج معتوقة غيطاس بن عبد الله التجارة من أم هان بنت عبد الباقي المغربي والتي كانت زوجة للخواجا على بن يحيى المغربي الشهير بالحباشى حيث ورثت عنه مليون ونصف بارة إضافــة إلى مركــب الأزمرلى، وبالتالي كانت هذه الثروة تدخل في الإطار العائلي، حيث كان السيد يرث عبده[١٥٩].

وفى نهاية هذا الترتيب الاجتماعي داخل بيوت النخبة التجارية المغربية، كان هناك العبيد العاملون فى الخدمة المنزلية، وغالباً ما كانوا من العبيد السود الأفارقة، لقد ربطت العلاقات الحميمة بين هؤلاء الرقيق جميعاً وبين أسيادهم الذين عملوا علي تأمين حياتهم

حتى بعد وفاقم، لذلك فقد حرص هؤلاء التجار على أن يوصوا لهم بالأموال لشراء علوفات" مرتبات " فى أجهزة الدولة المختلفة(١٦٠)، ولعل وصية الخواجا محمد بن قاسم الشرايبى الكبير عبرت عن ذلك بوضوح فقد خصص الرجل لتسعة من عبيده لكل واحد منهم ٢٥٠٠٠ بارة لشراء علوفه حتى يحيون حياة مستقرة وآمنة من بعده (١٦١) والخواجا محمد بن سعيد دويب أوصى لمعتوقه على بن عبد الله قبل وفاته بـ ٥٠ ريالاً فى كل سنة تعطى له من مال الشركة التي كانت قائمة بينه وبين أخيه إبراهيم بن سعيد دويب (١٦٢).

سابعاً: العـادات والتقـاليـد

استطاع المجتمع المصري على مر الزمان أن يجمع بين كل طوائفه ويمتص كل الوافدين على اختلاف عقائدهم وأجناسهم وعاداقم وتقاليدهم ويصهر الجميع دائماً فى بوتقته فيأخذ منهم ما يناسبه ويصبغهم بعاداته وتقاليده، وقد ظلت هذه العادات والتقاليد قاسماً مشتركاً بين جميع فئات المجتمع من حيث لغة التخاطب والمظهر العام وعادات تناول الطعام والمظاهر الاحتفالية المتعلقة بالزواج والطفولة والختان والمراسم الجنائزية المرتبطة بالحزن والحداد واحترام رجال الدين وتبجيل الأولياء (١٦٣).

ولم يكن اندماج المغاربة فى المجتمع المصري اقتصادياً لينجح كل هذا النجاح لولا اندماجهم وتأقلمهم الاجتماعي فى بنيان المجتمع المصري، وفهمهم العميق للشخصية المصرية وبنيتها النفسية والثقافية والحضارية، فضلاً عن الأمن والاستقرار الذى نعموا به منذ وصولهم مهاجرين إلى مصر، إلى جانب عدم وجود فواصل فى اللغة والدين إضافة إلى قدم تواجدهم بالبلاد الذى يعود إلى مئات السنين. والواقع أنه لم تؤثر طائفة وافدة فى المجتمع المصري خلال العصر العثماني أكثر من التأثير المغربي؛ فقد أسهم التواجد المغربي الكبير فى مصر فى نشر الكثير من العادات والتقاليد المغربية فى المجتمع المصري وبمرور الوقت أصبحت هذه العادات والتقاليد جزءاً من كيان ووجدان المجتمع المصري

خلال هذه الفترة، وهو ما يؤكد على التواصليين الاجتماعي والثقافي في بناء المجتمعات العربية بصفة عامة.

ولعل التصوف هو الظاهرة الأكثر بروزاً فى كل العادات والتقاليد التي نشرها المغاربة فى مصر؛ فالكثير من القرى والمدن المصرية تحتفظ بالعديد من الأولياء والأضرحة التي ينتسب أصحابها إلى المغرب العربي، مثل المرسى أبي العباس والشاطبي وإبراهيم الدسوقي وأحمد البدوي (١٦٤)، وعطية أبي الريش وسيدي محمد الحلوجى (١٦٥) وسيدي محمد بن صالح (١٦٦)، وغيرهم الكثير من كبار الأولياء (١٦٧)، ويعرف الجميع الدور الكبير الذى لعبه الشاذلية فى مصر خلال العصر المملوكي والعثماني، حيث كان للشيخ أبي الحسن الشاذلي المغربي الدور البارز فى تأسيس ونشر هذه الطريقة بمصر، وكذلك كانت أغلب الطرق الصوفية التي انتشرت في مصر تعود أصولها إلى بلدان المغرب مثل العيسوية والأحمدية والوفائية وغيرها(١٦٨).

ويلاحظ الجبرتي ذلك عند ترجمته للعديد من العلماء المغاربة اتجاههم للتصوف؛ فعند حديثه عن وفاة الشيخ محمد بن على الجزايرلى الذى يصفه بالقطب الصالح فيقول: " أنه أخذ الطريقة عن سيدي أحمد السوسى تلميذ سيدي قاسم وجعله خليفة القاسمية بمصر فلوحظ بالأنوار والأسرار"(١٦٩). وعند ترجمته للشيخ أحمد بن على بن جميل الجعفري الجزولى السوسى الذى يصفه بالصالح الناسك الصوفي الزاهد فيقول عنه: " ثم غلب عليه الجذب" (١٧٠)

. كما يقول عن الشيخ محمد بن محمد فارس التونسي أنه: " من أكابر الصوفية" (١٧١)، وهو ما يوضح الدور المهم الذى أسهم به المغاربة فى نشر التصوف فى مصر، لقد كان عدد كبير من التجار المغاربة من المتصوفة، فحرص بعضهم على إقامة حفلات الذكر فى منازلهم ودعوة المتصوفة إليها. فمثلاً الخواجا حدو بن عربي المنجور كان يعمل ليلة فى كل شهر يصرف عليها ٣٠٠ بارة (١٧٢) حيث يمد الطعام والشراب لهؤلاء المتصوفة، كما شغل عدد من التجار المغاربة بعض مراكز الطريقة الوفائية التي كانت

أهم الطرق الصوفية فى مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مثل الشيخ عبد الرحمن السفاقصي والذي كان أحد قادة التجار المغاربة بالقاهرة، كما كان شيخ رواق المغاربة فى الأزهر أيضاً، وكان قريباً من زميله الشيخ محمد أبي الأنوار السادات[١٧٣]، بل حرص عدد من التجار على رصد مبالغ من تركاتهم لأضرحة هؤلاء الأولياء؛ فالخواجا عبد رب النبي بن الطيب البناني رصد لضريح سيدي أحمد البدوي ٢٦ ريالاً ولضريح سيدي على الرويعى ١٠ ريالات[١٧٤].

ويبدو أن الحركة الصوفية أصبحت فى بعض جوانبها ظاهرة اجتماعية واقتصادية أكثر منها ظاهرة دينية أو فسلفية، فقد ارتبطت هذه الموالد بنشاط اقتصادي واسع للتجار، ففي هذه المناسبات كانوا يروجون للعديد من بضائعهم وقد ظهر ذلك واضحاً عندما ذكر الجبرتي قيام على بك الكبير بإنشاء وكالة ضخمة فى طنطا إلى جانب المسجد الأحمدي. وأنه أصبح يطلق عليها الغورية لتوجه كبار تجار الغورية فى القاهرة إليها فى كل عام؛ وبالطبع فقد كان هؤلاء التجار فى أكثرهم من المغاربة [١٧٥]، لقد قدمت الطرق الصوفية شبكة رئيسية لوسائل الاتصال الأفقية بين جماعات التجار المغاربة فى القاهرة، ومن ناحية أخرى، كانت هذه الجماعات الصوفية مغلقة على نفسها، كما قامت على أسس عرقية، وكانت تحتفظ بعلاقات حميمة وتجارية بالوطن البعيد الذى يجلبون منه السلع اللازمة لتجارتهم بالقاهرة[١٧٦]، ولعل الطريقة العيسوية مثالاً جيداً على ذلك. والجبرتي يصف هذه الجماعة فيقول: " وأما العيسوية فهم جماعة من المغاربة وما دخل فيهم من أهل الأهواء ينسبون إلى شيخ من أهل المغرب يقال له سيدي محمد بن عيسى وطريقتهم أنهم يجلسون قبال بعضهم صفين ويقولون كلاماً معوجاً بلغتهم بنغم ضرباً شديداً مع ارتفاع أصواتهم، وتقف جماعة أخرى قبالة الذين يضربون بالدفوف فيضعون أكتافهم فى أكتاف بعض لا يخرج واحد عن الآخر ويتلوون وينتصبون ويرتفعون وينخفضون ويضربون الأرض بأرجلهم كل ذلك مع الحركة العنيفة والقوة الزائدة بحيث لا يقوم هذا المقام إلا كل من عرف بالقوة "[١٧٧].

وهكذا أسهم المغاربة فى نشر العديد من الطرق الصوفية فى مصر، وقد أشاع المغاربة عن الزبيدى العالم اليمنى الشهير مؤلف " تاج العروس في شرح القاموس" وغيره القطبانية[١٧٨]، فكان إذا وفد أحد هؤلاء المغاربة إلى مصر حاجاً ولم يصله بشيء لا يعتبر حجه كاملاً [١٧٩].

وإذ كان التجار المغاربة فى مصر قد أسهموا في نشر القهوة والمقاهي في بلدانهم تأثراً بمصر، حيث نقل التجار المغاربة البن من مصر إلى بلدانهم، فقد كان انتشار ودخول الدخان إلى مصر فى العام ١٠١٢هـ/١٦٠٣م[١٨٠] قد جاء على أيدي التجار المغاربة من بلاد التكرور حيث نقله البرتغاليون إلى ساحل السنغال فى القرن السادس عشر [١٨١]. ومن هناك نقله التجار المغاربة إلى مصر عند نقلهم لتراب الذهب حيث جلبه على بن سليمان المغربي المسراتى لأول مرة من خلال الوثائق فى سنة ١٠٢٥هـ/١٦١٦م[١٨٢]، وعلى الرغم من أن المذهب المالكي ــ الذي كان يتبعه أغلب التجار المغاربةــ قد حرم الدخان [١٨٣]، فإن عدداً قليلاً من التجار المغاربة ظلوا يقومون بالتجارة فيه [١٨٤]، وإن كان كبار التجار المغاربة قد أحجموا عن الإسهام فى تجارته بصورة واضحة[١٨٥].

وفى ميدان الملابس فقد أسهم التجار المغاربة وبخاصة الفاسيين فى أعقاب هجرتهم إلى مصر فى نشر ارتداء الطرابيش فى مصر بصورة واسعة [١٨٦]، حيث أصبح ارتداء الطربوش المغربي موضة يحتذي بها الجميع، وإلى جانب الطرابيش فقد كانت الأحرمة (البرالس)الصوفية والتي ترد صحبة ركب الحج المغربي أو تصنع فى طولون والإسكندرية محل إقبال كبير من جانب المجتمع المصري وبخاصة الحجيج[١٨٧]، كما كانت النعال المغربية أيضاً محل إقبال كبير، حيث كان سوق المغاربة فى الإسكندرية يموج بالعديد من كبار تجار النعال المغربية [١٨٨].

ثامناً: التجار المغاربة والتنمية الحضرية والعمرانية فى مصر:

ساعدت عدة عوامل على بروز دور التجار المغاربة فى الحركة العمرانية فى مصر فى العصر العثماني، ويمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: تراجع دور الفئات الحاكمة التي كانت تقوم بإنشاء المشروعات العمرانية والمنشآت العامة؛ فالدور الذى كان يقوم به السلاطين المماليك فى إنشاء الفنادق والخانات والمساجد والأسبلة توقف بعد انتقال عاصمة الدولة إلى اسطنبول وتحول مصر إلى ولاية تابعة من بين اثنين وثلاثين ولاية. ورغم أن الباشاوات الذين تولوا حكم مصر فى صدر الحكم العثماني أولوا اهتماماً كبيراً بعمليات المنشآت المعمارية خلال القرن السادس عشر، فقد تركز دورهم بصورة رئيسية على الموانئ ثم أخذ هذا الدور فى التراجع منذ بداية القرن السابع عشر، بسبب قصر مدة حكمهم [١٨٩]، والصراع بين هؤلاء الباشاوات والأمراء المماليك وتقلص نفوذ هؤلاء الباشاوات حتى أنهم لم يعودوا يخرجون خارج القلعة إلا فى المناسبات خلال القرن الثامن عشر[١٩٠]، وقد أتاح غيابهم فى حركة التعمير فرصة أوسع لبروز دور التجار والأمراء المماليك فى حركة العمران بوصفهم ذوى الثروة والنفوذ الكبير حيث كانت هذه المنشآت تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة[١٩١].

ثانياً: تكوين عدد كبير من التجار المغاربة ثروات كبيرة وتراكم مالي نتيجةً لانتعاش حركة التجارة الخارجية المصرية بعد ضم مصر للعالم العثماني إضافة إلى دخول منتجات جديدة فى التجارة المصرية بصورة رئيسية مثل البن اليمنى والمنسوجات القطنية وانتعاش تجارتي التوابل والسكر خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر والربع الأول من السابع عشر، وقد تطلب ذلك بناء العديد من المنشآت التجارية الضخمة لاستيعاب عمليات تخزين وإعادة تصدير هذه المنتجات. ويوضح ريمون أهمية تجارة البن فى دعم المنشآت التجارية فيشير إلى أنه تعرف بالقاهرة على ٣٤٨ خاناً ووكالة كان من بينها ٢٢٩ خاناً ووكالة متخصصة فى

تجـارة البـــن، وبالطبع كان للتجار بصفة عامـــة الدور الأول فى بناء هذه المنشآت التجارية[١٩٢].

ثالثاً: النمو السكاني الذي شهدته المدن المصرية وخاصة القاهرة والإسكندرية ورشيد، حيث شهدت هذه المدن هجرة مغربية واسعة بعد سقوط غرناطة والاضطهاد الذى تعرض له المسلمون فى أسبانيا، حيث توافدت أعداد كبيرة منهم إلى مصر، مما كان يتطلب توسعاً عمرانياً حدث فى أغلب هذه المدن، حيث شهدت الإسكندرية توسعاً عمرانياً كبيراً فى ظهيرها " الجزيرة الخضراء "[١٩٣] كما توسعت رشيد فى مواجهة المدينة على النيل "فرع رشيد" فى منطقة عرفت أيضاً "بالجزيرة الخضراء" كما توسعت شمالاً أيضاً [١٩٤]، أما القاهرة فقد شهدت أيضاً توسعاً على العديد من المحاور نتيجة لهذا الاستقرار المغربي أو حتى من الريف المحيط بالقاهرة أو من المدن الأصغر إليها، وقد شهدت الأحياء التي تركز بها المغاربة توسعاً عمرانياً كبيراً مثل طولون وباب الشعرية والأزبكية وحتى فى وسط المدينة حيث قام كبار التجار المغاربة بشراء وإحلال وإقامة مجموعات سكنية كبيرة في قلب قاهرة المعز، ويمكن رؤية ذلك فى حي الجودرية والغورية والفحامين[١٩٥].

رابعاً: كانت القاهرة تشهد أثناء موسم الحج وخاصة خلال شهر رمضان توافداً بشرياً كبيراً من كل شمال ووسط إفريقيا حيث كانت تستقبل ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ نسمة لمدة شهر تقريباً، وبالتالي كان لا بد من وجود منازل ورباع ووكالات وخانات لاستقبال هؤلاء الحجيج، حيث كان من السهل استيعاب هؤلاء فى مباني كان يعدها التجار من أجل تحقيق أرباح حقيقية [١٩٦]، حيث كان الحجاج المغاربة والأفارقة يؤجرون هذه المباني لمدة حوالي ثلاثة أشهر منذ وصولهم إلى مصر حتى عودتهم من الحجاز، وكان أغلبهم يحرصون على حفظ بعض أدواتهم وتجارتهم بها، حيث كانت أسعار هذه السلع تنخفض عند وصول قافلة الحج المغربي إلى مصر ثم تأخذ فى الارتفاع، فكان التجار والحجاج يخزنون مثلاً

الزيت والطرابيش والكبريت لبيعها عند العودة، ومن أجل ذلك حرص التجار المغاربة على إنشاء عدد من الرباع والوكالات[١٩٧]، حيث كانت تدر عائداً مرتفعاً، وكان وجود نوع من الثقة بين الحجاج المغاربة وبنى جنسهم من التجار المستقرين بمصر يدفعهم إلى السكنى لديهم بها أكثر من غيرها. لذلك فقد أقبل التجار المغاربة على إنشاء وامتلاك الرباع والوكالات والمنازل لتأجيرها إلى ذويهم من الحجاج المغاربة. ولعل ذلك يفسر رغبة التجار المغاربة شراء منازل ورباع ووكالات فى منطقة الأزهر[١٩٨]، حيث كان للحجاج المغاربة رغبة شديدة للسكنى بالقرب من الأزهر[١٩٩].

خامساً: كان امتلاك وكالة أو ربع أو حمام أو غير ذلك يدر على أي تاجر دخلاً منتظماً مما يقوم بتحصيله من إيجار تلك المنشآت وهذا أمر مهم، فقد كان هذا النوع من الاستثمار الأكثر ضماناً والأقل ربحية مطلوباً بصفة خاصة فى الأوقات التي تتذبذب فيها الأسواق أو تتذبذب أسعار العملة [٢٠٠]، في مثل تلك الأزمات المتكررة كان الاحتفاظ بالأموال أو البضائع عرضة للمخاطرة، ولكن كان الاستثمار في العمائر الحضرية والعقارات يميل دائماً إلى الزيادة فى مثل تلك الأزمات؛ فالأرض لا تغش أبداً، وكان التجار يعرفون هذه الحقيقة، ويعرفون أن الأرض غير معرضة لغوائل وتقلبات الزمان والقدر وما تتعرض له الشركات التجارية من الخسارة.

سادساً: حرص التجار المغاربة على تنويع أصولهم المالية خشية حدوث أية عمليات مصادرات لهم سواء من جانب الباشاوات خلال القرن السادس عشر.[٢٠١] أو من جانب الأمراء المماليك خلال القرن الثامن عشر [٢٠٢]، وبالطبع كانت الأموال النقدية وحتى البضائع أكثر عرضة للمصادرة ويشير الجبرتي إلى ذلك؛ فمثلاً فى سنة ١١٩٧هـ/١٧٨٢م قام مراد بك بمصادرة واسعة لعدد كبير من التجار فيقول الجبرتي: " وأخذ فى تجهيز تجريدة وعزم مراد بك على السفر وأخذ فى تجهيز اللوازم فطلب الأموال فقبضوا على كثير من مساتير الناس والتجار

والمتسببين وحبسوهم وصادروهم فى أموالهم وسلبوا ما بأيديهم فجمعوا من المال ما جوز الحد ولا يدخل تحت العد" (٢٠٣). كانت رغبة التجار المغاربة في الظهور كشخصيات عامة فى المجتمع المحيط بهم عاملاً مهماً فى تفعيل دورهم فى التنمية العمرانية والحضرية فى مصر حيث كان إنشاء مؤسسة ذات أثر نفعي عام تعطيهم اسماً وشهرة قوية داخل المجتمع (٢٠٤)، كما أن إقامة التجار المغاربة لمثل هذه المنشآت وخاصة الخيرية منها " المساجد، والأسبلة، الكتاتيب " يساعدهم على الاندماج فى داخل بنيان المجتمع المصري (٢٠٥).

ومن أجل كل هذه العوامل، فقد اهتم التجار المغاربة بالاستثمار العقاري بصورة كبيرة. فتوضح المخلفات العقارية للمغاربة مدى ضخامة المؤسسات العقارية التي كان يمتلكها هؤلاء التجار؛ فآل الشرايبى ترك لهم الخواجا قاسم الشرايبى عند وفاته فى سنة ١١٤٧هـ /١٧٣٤م أكثر من خمسين منشأة عقارية فى القاهرة وجدة ومكة منها وكالة الحمزاوى وهى واحدة من أكبر وأهم وكالات القاهرة خلال العصر العثماني ووكالة عباس أغا بالجمالية ووكالة أزبك بالأزبكية ووكالة النملى" الشرايبى بالغورية " وحمام الشرايبى وحمام شرف الدين وحمام القابودان إضافة إلى مصبغة وعدد من الطواحين وغير ذلك من العقارات (٢٠٦). وقد بلغت القيمة الإجمالية للعقارات والمنشآت التي خلفها قاسم الشرايبى حوالي أحد عشر مليون بارة (٢٠٧). أما الخواجا عمر بن عبد العزيز غراب، فقد ترك عند وفاته فى سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م حوالي سبعة وثلاثين منشأة بين منشأة عقارية ومنشأة تجارية وإنتاجية منها وكالتين أحداهما بحارة الديلم والأخرى بعصر القديمة، وربع كبير قام بإنشائه فى سنة ١١٨١هـ/١٧٦٧م بحارة حوش قدم حيث أشتمل هذا الربع على أكثر من عشرين مسكناً، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الحواصل والحواليت أسفله، وكان الاستثمار العقاري فى مثل هذه المنشآت السكنية مهماً للتجار حيث كانت هذه الوحدات السكنية المنخفضة القيمة الإيجارية محل نظر الغالبية من أهالي القاهرة والوافدين عليها، نظراً لقدرة الغالبية العظمى من السكان على إيجارها، وقد اهتم التجار المغاربة بهذه النوعية

من الاستثمارات فأقاموا العديد من الرباع أو الوكالات الكبيرة، وشيدوا فوقها المساكن والرباع أيضاً، كما ترك الخواجا عمر غراب أيضاً مدقاً للبن ومعملاً للزجاج إضافة إلى ثلاثة طواحين كبيرة(٢٠٨). وفى الإسكندرية أنشأ الخواجا محمد بن عطية بن عطية المصمودى مجموعة كبيرة من المنشآت المعمارية التي دعمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية سواء فى داخل الثغر (المدينة الطولونية) أو فى الجزيرة الخضراء فأنشأ حماماً كبيراً ووكالتين ومصبغة وفرناً وطاحونة ومجموعة من الحوانيت وكان الإيجار السنوي لهذه المجموعة العقارية فى كل عام يصل إلى ٨,٣٣٣ بارة فى سنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م، وهو مبلغ كبير للغاية إبان هذه الفترة(٢٠٩) .

وشهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر اتجاه التجار بصورة كبيرة إلى تنمية ثرواتهم العقارية بسبب عمليات المصادرات الواسعة التي كان يقوم بها المماليك الأواخر؛ فعمل التجار المغاربة على شراء عدد كبير من المنشآت العقارية للمحافظة على ثرواتهم، وقاموا بوقفها (٢١٠)، كما أن عدداً كبيراً منهم فضل توزيع أملاكه على عدد كبير من المنشآت، فكانوا يمتلكون ويمولون إنشاء منشآت بأسهم وحصص معينة فى الوكالات والمنشآت الكبيرة، حيث كانت كل منشأة تقسم إلى أربعة وعشرين سهماً "قيراط". ولعل عائلة ذكرى الفاسية مثالاً جيداً لذلك فقد كان الخواجا محمد المهدي بن محمد بن ذكرى يمتلك عند وفاته فى سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م ثمانية أسهماً فى معصرة للزيت فى بولاق وسهمين فى حمام الشرايبى وسهمين فى وكالة الشرايبى وقيراطين فى مصبغة بخط البندقيين وقيراطين ونصف فى حمام شرف الدين، وغير ذلك أيضاً (٢١١).

وقد حرص كبار التجار على وقف أملاكهم العقارية، حيث اعتبرت الأوقاف وسيلة مهمة للمحافظة على مجمل الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها إلى العائلات التجارية، ليستخدمها خلفائهم دون خوف من تقسيمها عن طريق الإرث(٢١٢)، فقد حرص التجار المغاربة على تخليد ما يملكون فى عقبهم وذريتهم من بعدهم، حيث كان هؤلاء التجار مدفوعين لعمليات الوقف هذه بعوامل متنوعة منها سوء تصرف بعض الأبناء والأحفاد وإهدارهم للأموال، وبالتالي يظل الوقف مصدر أمان للحياة الطيبة لهم(٢١٣)، وللمحافظة

على الوحدة العائلية والتقارب العائلي حيث ظل الوقف أحد أبرز أسس العائلة ودعامتها؛ فهو أساس اقتصادي يدعم مكانتها الاجتماعية، وهو مظهر من أهم مظاهر تواصلها كما أنه علامة اجتماعية واقتصادية على مكانة العائلة، فكلما كان الوقف ضخماً دل ذلك على قوة نسبها وشرفها وفخرها بين العائلات، وظل دائماً مصدراً من أكبر مصادر تواصلها[٢١٤]. فقد استمر الوقف هو الرباط الأساسي الذى يجمع أفراد العائلة حوله، يمكن أن نرى ذلك فى عائلة القسنطينى حيث ظل الوقف الكبير الذى أوقفه الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطينى هو الرباط الذى يجمع أحفاده وأحد مصادر دخلهم الرئيسية [٢١٥]، وهو نفس ما حدث مع أحفاد الخواجا إبراهيم تربانة حيث ظل الوقف أيضاً أحد عوامل تواصلهم وترابطهم وعلى حد قولهم فى الوثائق : " ولم يبق بينهم إلا أماكن الواقف ، فإنها باقية شركة بينهم على ما شرطه الوقــف حسب اعترافهـــم وتصادقـــوا على ذلك"[٢١٦] .

وثمة دلالات وثائقية على أن عدد عمليات الأوقاف التي قامت بها العائلات التجارية المغربية فى مصر، كانت أكثر وجوداً ووضوحاً إبان القرن الثامن عشر. فعلى المستوى الكمي يبقى عدد الأوقاف التي أوقفتها العائلات المغربية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أقل منها فى القرن الثامن عشر فمن بين ٨٧ وقفاً رصدها الباحث للعائلات المغربية، كان منها ٥٦ وقفاً فى القرن الثامن عشر و ٢٠ وقفاً في القرن السابع عشر و١١ وقفاً في القرن السادس عشر، ويبدو أن السبب الرئيسي لزيادة هذه الأوقاف بصورة مرتفعة خلال القرن الثامن عشر [٢١٧] يرجع إلى الوضع السياسي للولاية المصرية التي تميزت خلال القرن المذكور بالأزمات السياسية والاقتصادية، فخلال هذا القرن تعرضت مصر لهزه عنيفة بسبب غياب الأمن وانتشار المصادرات بخاصة خلال النصف الثاني منه[٢١٨]. وكان الوقف هو أحد الأدوات لحماية الأموال والعقارات من كل المظالم والمصادرات[٢١٩]. كما يمكن إرجاع ذلك أيضاً إلى تراجع قبضة الدولة وسيادتها نسبياً على الولاية المصرية[٢٢٠].

ورغم صغر حجم الأوقاف فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد تميزت هذه الأوقاف بضخامتها واحتوائها دائماً على أعمال خيرية مثل سبيل ماء أو كتاب أو مسجد أو غير ذلك(٢٢١)، ولكن أوقاف القرن الثامن عشر كانت أقل كثيراً فى الصرف على مثل هذه المؤسسات، بل كان أكثرها وقف على الواقف نفسه ثم ذريته من بعده (٢٢٢)، مما يؤكد على أن الوقف كان إجراءً تأمينياً للحفاظ على الملكية من التلف عبر الأجيال. لقد ظل الوقف طوال العصر العثماني أحد أهم مقاييس عراقة وثراء العائلات، ولذلك فقد أقبل التجار المغاربة لدعم عائلاتهم عن طريق عمليات الوقف بصورة كبيرة(٢٢٣).

الوكـــالات

قامت الأنشطة الاقتصادية بدور أساسي فى تنظيم المدن المصرية. ويتضح تفوق العوامل الاقتصادية وتتجلى آثارها الحاسمة على البنيان الحضري خاصة فى حالة المدن التي تقع جغرافياً على المحاور التجارية الرئيسية مثل مدن الإسكندرية ورشيد والقاهرة والسويس(٢٢٤)، ويمكن ملاحظة ذلك بصورة رئيسية فى المدينة الأخيرة فرغم عدم توافر وسائل العيش بها بسبب عدم وجود المياه العذبة. فقد نشأت المدينة بسبب الأنشطة الاقتصادية الضخمة(٢٢٥).

وقد تطلبت تلك الحركة التجارية النشطة فى مصر إقامة العديد من المنشآت والمؤسسات التجارية الكبيرة سواء فى الموانئ أو فى القاهرة، وقد أسهم الباشاوات والأمراء فى إنشاء بعض هذه الوكالات مثل وكالتي سنان باشا ببولاق(٢٢٦)، ووكالة مصطفى باشا الغزى فى الإسكندرية (٢٢٧) أو وكالة ذي الفقار بك بالجودرية(٢٢٨)، غير أنه وقع على التجار بصورة رئيسية إنشاء هذه المنشآت التجارية الكبيرة دعماً منهم للبنية الأساسية لأنشطتهم التجارية، وقد قام التجار المغاربة بدور مهم فى بناء وإنشاء الوكالات، وكان يدفعهم إلى استثمار جزء كبير من أموالهم فى مثل هذه المؤسسات الكبيرة عوامل عديدة منها:

حرص التجار المغاربة على وجود مقر رئيسي لهم فى منطقة حيوية تجارياً سواء فى قلب القاهرة أو قريباً من الميناء فى الإسكندرية، وكان عليهم لإيجاد مثل هذا المقر الرئيسي أن يمتلكوا أو يشيدوا وكالات خاصة بهم، كما أن إنشاء مثل هذه الوكالات كان فرصة للبعد عن منافسيهم، واختيار موقع معين غالباً ما يكون فى صدارة السوق أو فى موقع أفضل من منافسيهم [٢٢٩].

كما كان إنشاء وكالة ذات طابع مؤسسي ضخم تعطى لصاحبها سمعة تجارية طيبة فى كل أنحاء المدينة حيث يتردد الحديث بين العامة دائماً بأسمائهم كما كانوا دائماً يتناولونهم دائماً بالثراء والثروة الضخمة، مما كان يجعلهم دائماً محل ثقة واحترام جميع التجار، وبخاصة الوافدين الجدد على المدينة. كما أن موسمية التجارة بسبب وسائل النقل والاعتماد على الحاصلات والمحاصيل الزراعية الموسمية كان يجعل من الضروري وجود مخازن ووكالات كبيرة لتخزين البضائع؛ حيث كانت أسعار هذه البضائع مثل البن والكبريت والزيت والتوابل وغيرها تحقق أرباحاً تصل إلى ٢٠% من جراء عمليات التخزين لبيعها فى غير موسم وصولها[٢٣٠]، كما كانت الوكالات تدر دخلاً على أصحابها من تأجير حوانيتها أو حواصلها وما فوقها من المساكن، وكانت الوكالة تحصل ثمنها بما فيه ثمن الأرض فى ست سنوات تقريباً[٢٣١]. وبالطبع كانت قيمة الوكالات تختلف حسب حجمها وأهمية الموقع الذى توجد به، فوكالة الكتان فى بولاق كانت قيمتها ١٠٠,٠٠٠ بارة، أما وكالة ذى الفقار بك الكبرى بالجودرية التي أنشأها في سنة ١١٤٢هـ/١٧٢٩م فكانت قيمتها ٣٧٥٠٠٠ بارة. وفى سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م أنشأ الخواجا محمد بن عبد الرحمن البنانى وزوجته نفيسة بنت عبد الخالق البنانى وكالة كبيرة فى باب زويلة حيث كانت نهاية القرن الثامن عشر تشهد نمو المنطقة التجارية فى وسط المدينة باتجاه الجنوب من الغورية إلى جامع المؤيد شيخ. وقد تكلف إنشاء هذه الوكالة الضخمة ٧٥٠,٠٠٠ بارة كان منها ثمن الأرض ٢٦٢,٥٠٠، أما المبنى فقد تكلف ٤٨٣,٧٥٠ بارة. وكانت هذه الوكالة الكبيرة تتكون من ١٨ حانوتاً " محل " و ١٢ حاصلاً ومبنى فوقها يتكون من ٤٠ مسكناً[٢٣٢].

وكان إنشاء التجار لوكالات فى مناطق جديدة يحول غالباً هذه المنطقة من منطقة سكنية إلى منطقة تجارية، فما تلبث أوجه الحياة فى هذه المنطقة على التغير التدريجي نحو تحول المنطقة إلى سوق كبيرة أو حي تجارى بالدرجة الأولى، حدث ذلك فى حي الفحامين والذي كان حياً حرفياً بالدرجة الأولى عندما توسع التجار المغاربة من الغورية باتجاه الفحامين حيث شيدوا بالفحامين العديد من الوكالات مثل وكالة العجيل ووكالة الفحامين ووكالة العشوبى ووكالة المغاربة [٢٣٣]، مما حول هذا الحي إلى الحي التجاري الرئيسي فى مصر خلال القرن التاسع عشر، وحدث ذلك فى الجمالية أيضاً نتيجة لتوسع التجار الشوام بها خلال القرن الثامن عشر.

والواقع أن التجار المغاربة لعبوا الدور الأول فى أعمار الأسواق فى منطقة طولون، فكل الوكالات الكبيرة التي أنشأت فى طولون كان منشؤها من المغاربة. فالخواجا محمد بن جلمام الجزار قام بإنشاء وكالتين فى طولون هذا إضافة إلى سبيل ماء كبير. ومجموعة كبيرة من المنشآت العقارية [٢٣٤]، كما أنشأ الخواجا يحى بن عمر ماليو المغربي الجربى وكالة كبيرة فى سوق الأحرمة فى طولون[٢٣٥].

وبالطبع لم تكن كل الوكالات التي كان يمتلكها التجار المغاربة من إنشائهم، بل كان عدد كبير منها يؤول إليهم بالشراء خاصة إذا كانت هذه الصفقات العقارية ناجحة، فالتجار المغاربة كانوا ذوى ثروات كبيرة مما ساعدهم على عقد مثل هذه الصفقات الكبيرة، فمثلاً في العام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م تعرض الخواجا الشهير محمد بن محمد القط لعملية نصب واسعة النطاق من جانب جركس محمد بك الذى قام بشراء حوالي ٩٠٪ من كميات الأخشاب الموجود فى حواصله ورفض تسديد ثمنها وهو ما عرض الرجل للإفلاس؛ فقام بعرض عدد من منشآته وأملاكه العقارية للبيع منها وكالة الجلابة ومكانين مجاورين لها ببولاق [٢٣٦]. وعلى الفور تقدم الخواجا قاسم بن عبد العزيز البرجى لشرائهم. ورغم أن الوكالة والمكانين كانا يساويان حوالي ٩٠٠ ريال حجر، إلا أن الخواجا البرجى قرر عدم دفع أكثر من ٦٠٠ ريال حجر. وأمام حاجة الخواجا القط للمال فقد وافق على ذلك. ولكنه اشترط فى عقد البيع على أنه متى

استطاع أن يحضر مبلغ الـ ٦٠٠ ريال حجر إلى الخواجا البرجى تعود الوكالة والمكانان إلى أملاكه [٢٣٧]. كما أن عدداً من التجار المغاربة كانت تؤول إليهم العديد من الوكالات والبيوت عن طريق الرهن العقاري[٢٣٨]، فمثلاً في العام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م آلت وكالة الدنوشرى بخط باب الزهومة إلى آل البنانى وكانت تدر على الخواجا محمد بن عبد الخالق البنانى دخلاً سنوياً قدره ٤٥٥٠٤ بارة وهو مبلغاً كبيراً يعكس رغبة عدد كبير من التجار فى حيازة مثل هذه المنشآت التجارية[٢٣٩].

وفى مدينة الإسكندرية كان للمغاربة الدور الأول فى إنشاء الوكالات فى الثغر، فكان عدد كبير من الوكالات التي أنشئت في الثغر " خلال الفترة ١٠٥٠-١٢١١هـ/١٦٤٠ - ١٧٩٦م " تعود إلى عائلات تجارية مغربية. ويكفى فقط أن تعدد وكالات الفهمى ومنديل المراكشى والقسنطينى وتربانه ودويب والبرجى وجيعى والناضورى وغيرها [٢٤٠]، وكان إنشاء التجار المغاربة لمثل هذه الوكالات الضخمة مختلفاً عن الوضع فى القاهرة حيث أن أغلب هذه المنشآت التجارية كانت من إنشاء هؤلاء التجار؛ وذلك لأن المنطقة التي كان التجار المغاربة يبنون فيها فى الثغر كانت منطقة أعمار جديدة [٢٤١] على النقيض مع القاهرة حيث كان إقامة مثل هذه المؤسسات التجارية الكبيرة تتطلب إزاحة مناطق سكنية وبيوت عن طريق شرائها وإزالتها وهو ما كان يتطلب أموالاً أكبر لإنشاء مثل هذه الوكالات الكبيرة؛ حيث تركز التوسع التجاري للقاهرة في تمدد منطقة الوسط " القاهرة الفاطمية" [٢٤٢]. ولكن المشروعات العمرانية التجارية فى الثغر السكندري ارتبطت إلى حد كبير بديوان جمرك الثغر، أكثر من ارتباطها بوسط المدينة، فكان انتقال منطقة الجمرك من منطقة باب البحر إلى الجزيرة الخضراء واحداً من العوامل الرئيسية فى انتعاش حركة التعمير والعمران التجاري في المنطقة المحيطة بالجمرك تدريجياً، حيث أخذ التجار فى إنشاء الوكالات الكبيرة القريبة من ديوان جمرك الثغر[٢٤٣]

وقد لعب التجار المغاربة دوراً بارزاً فى ذلك، وتمثل الوكالات الثلاث التي قام ببنائها الخواجا إبراهيم بن عبيد بن تربانه المسراتى فى سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م بالإضافة إلى

مسجده المعلق نماذج جيدة وواضحة لما أسهم به التجار المغاربة فى التنمية العمرانية فى الإسكندرية، حيث ما لبثت هذه المنطقة التي عمرها الخواجا إبراهيم تربانة أن تحولت إلى السوق الرئيسي في المدينة بسبب هذه المنشآت التجارية الضخمة، وقد خصص الخواجا إبراهيم تربانة أحد الرباع المبنية فوق وكالته والمكون من عشرة بيوت لليهود، حيث تميز الوجود اليهودي في هذه المنطقة بالكثافة بسبب عملهم فى ديوان الجمرك[٢٤٤]. ولم ينته دور آل تربانة العمراني عند هذا الحد، بل أسهم الخواجا محمد بن إبراهيم بن عبيد تربانة بدور حيوي في إنشاء حي المنشية حيث نشط آل تربانة فى المرحلة التالية لوفاة الخواجا إبراهيم فى عمليات بناء وإنشاء العقارات وإعادة بيعها أو تأجيرها[٢٤٥]، وحتى اسم المنشية ربما يعود فى الأساس إلى مدينة طرابلس التي كانت تقسم إلى قسمين أساسين هما الساحل والمنشية حيث أن عدداً كبيراً من أهالي المنشية الطرابلسيين كانوا يسكنون بها[٢٤٦].

كما يمكن الإشارة إلى الوكالات الثلاث التي بناها الحاج محمد ساعى باشا بن عمر المغربي الشهير بالمراكشي حيث كانت أحداهما بالنجع الأوسط فى الشارع الذى عرف بالمراكشى نتيجة لوجود هذه الوكالة الكبيرة به، والأخيرتان وقعتا بالقرب من الميناء الغربية[٢٤٧]، كما أنشأ الخواجا محمد بن سالم بن سعيد الجربى ثلاث وكالات كبيرة بالثغر السكندري أيضاً [٢٤٨] وفى سنة ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م اشترى الأخوين محمد وأحمد ولدا الحاج سعيد الجربوعى قطعة أرض كبيرة بخط الميدان وأقاما عليها وكالة كبرى أيضاً كانت تضم حوالي ٢٣ حاصلاً [٢٤٩].

المساجد

لعل المغاربة كانوا من أكثر الطوائف الإسلامية التي أسهمت في إنشاء المساجد والزوايا فى مصر خلال العصر العثماني، فعدد كبير من المساجد الأثرية التي ما تزال باقية فى القاهرة والإسكندرية تحمل أسماء تجار من المغاربة مثل مسجد الخواجا أحمد الرويعى

ومسجد الشرايبى" البكرى" [٢٥٠]، ومسجد العربي بالقاهرة ومسجد الحريشى وغيرها[٢٥١]

وفى الإسكندرية مسجد الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسنى، ومسجد الخواجا إبراهيم بن عبيد تربانه، ومسجد بدر، ومسجد القسنطينى، وزاوية المحرص وزاوية جميع وغيرها الكثير من الزوايا والمساجد والأسبلة [٢٥٢]، ولكن ما هي العوامل التي كانت تدفع التجار المغاربة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات الدينية الضخمة وإنفاق مبالغ طائلة من الأموال فى مثل هذه المشروعات الدينية التي لا تعود عليهم بأية منافع أو مصالح مادية؟

فمن الثابت أن الإيمان والتقوى والرغبة فى التقرب إلى الله كانت أحد أهداف التجار المغاربة من وراء ذلك، ولكن يمكن القول أن الرغبة فى الظهور والتألق الاجتماعي بين الناس كان أحد أهدافهم أيضاً فقد كان إطلاق اسم أي تاجر على أحد المساجد يعنى إعطائه مكانة دينية وروحية واجتماعية كبيرة بين جميع فئات المدينة التي يعيش بها، حيث تدعم وجاهته الاجتماعية مما يساعدهم بطريق غير مباشر على توسيع أنشطتهم [٢٥٣].

كما كان التجار بإنشائهم لمثل هذه المنشآت الدينية يكسبون حب وعطف الطبقات الدنيا من المجتمع حيث تساعدهم مثل هذه الأعمال الخيرية على امتصاص الحقد الطبقى، وليس هناك شك فى أن إنشاء التجار لمثل هذه المنشآت والمؤسسات الدينية كان يسهم فى دعم البنية الحياتية للمجتمع فى داخل الأحياء، فقد كانت هذه المساجد تقدم خدمات متعددة لسكان هذه المناطق، حيث حرص كل منشئ على أن يرفق بالمسجد الذى أنشاه كتاباً لتعليم الأطفال منذ سن السابعة إلى الخامسة عشرة حيث يتعلم الأطفال القراءة والكتابة وحفظ القرآن، كما كان يلحق بكل مسجد مطهرة وسبيل، وكان سكان الحي من الفقراء يستعينون بهم فى قضاء حوائجهم اليومية.

ويمكن ملاحظة ذلك فى حجة وقف الخواجا الكبير عبد الرحمن بن أحمد الحريشى الفاسى، حيث حرص هذا التاجر الكبير على إنشاء مسجده فى واحدة من أهم مناطق

القاهرة وأكثرها ازدحاماً بالسكان فى حي البندقيين، حيث قام بشراء أربعة أماكن منهما وكالة ثم قام بإزالة هذه المباني المقامة وإنشاء مسجد وإلى جواره دارين للإنفاق من إيجارهم على هذا المسجد إضافة إلى علوفة "مرتب " ٥٠ عثمانياً فى دفاتر متقاعدين المدينة المنورة. وقد حرص التجار على رصد مبالغ مالية لكل شئ فى خدمة هذه المساجد. ويمكن ملاحظة ذلك فى حجة وقف الخواجا عبد الرحمن الحريشى فى سنة ١١٨٨هـ/١٧٧٤م التي جاءت كالتالي [٢٥٤]:-

م	العمـــــــــــل	المبلغ بالبارة
١	إمام المسجد	٤٨٠
٢	خطيب المسجد	٢٤٠
٣	فراش وكناس المسجد	٩٠٠
٤	مؤذن	٣٦٠
٥	رجل يعمل على أدوات الإضاءة	٣٦٠
٦	حصير كل عام للمسجد	٢٠٠
٧	يصرف لجلب ماء عذب من النيل ووضعه فى الصهريج	١٠٠
٨	ثمن زجاج وسلاسل برسم المسجد فى كل عام	٢٤٠
٩	يصرف لرجل فى ثمن كيزان وقلل فخار لوضعها كسبيل	١٢٠٠
١٠	يصرف لجماعة الفقراء المتقيدين بقراءة حزب الشاذلى الكبير والعودة بعد كل جمعة بالمسجد المذكور فى عمل كسكسى يأكلونه بعد الذكر فى كل يوم جمعة " كل عام "	٣٦٠
١١	يصرف لكل من يكون فقيهاً بالمكتب المعروف بإنشاء الوقف فى نظير تعليمه للأطفال قراءة القرآن والكتابة والهجاء كل عام وله جراية كل يوم ٨ أرغفة	٣٦٠
١٢	عريف بالمكتب " له جراية كل يوم خمسة أرغفة "	١٢٠
١٣	يصرف في كسوة عشرة أطفال يتعلمون القرآن وحروف الهجاء	١٠٠٠
١٤	يصرف لكل غلام من الأولاد فى كل يوم أربعة أرغفة خبز قرصه	١٥٠
١٥	يصرف في ثمن زيت يوضع فى القناديل وفى شمعدانين فى رمضان	١٥٠
١٦	للإمام فى شهر رمضان لصلاة التراويح	٣٠

هكذا يمكن ملاحظة مدى اهتمام التجار المغاربة بإنشاء المساجد ورصد مبالغ مالية لكل كبيرة وصغيرة لاستمرارها لتحمل أسماءهم وتخلد ذكرى وجودهم وتعطى لهم الوجاهة الاجتماعية فى أنحاء المدينة. ولم يكن الخواجا الحريشى هو الوحيد الذى ألحق

بمسجده سبيلاً وكتاباً، بل حرص على ذلك عدد كبير من التجار المغاربة. فالخواجا قاسم الشرايبي شهبندر تجار مصر حرص أيضاً عند إنشاء مسجده بالأزبكية على أن يلحق به سبيل وكتاب، كما أنشأ فوق ميضأته ربعاً وأوقف إيراده على المسجد[٢٥٥].

غير أن أهم المساجد التي أقامها التجار المغاربة بالقاهرة ولا يزال قائماً مسجد العربي الذى أنشأه الخواجا أحمد بن عبد السلام بن أحمد عبد السلام مشيش على رأس حارة الجودرية، وكان هذا المسجد فى الأصل المدرسة الشريفية التي ذكر المقريزى أنها بدرب كركامة على رأس حارة الجودرية بناها الأمير فخر الدين أبو النصر إسماعيل بن حصن الدولة فى سنة ٦١٢هـ/١٢١٤م وكانت من مدارس الفقهاء الشافعية، واستمرت عامرة إلى أن خربت ودفن بها الشيخ على بن على العربي السقاط الفاسى فى سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م فحولها المغاربة إلى زاوية[٢٥٦] إلى أن دفن فيها الخواجا عبد السلام بن أحمد بن عبد السلام المشيشى فى حوالي سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م، وعند ذلك قرر ولده الخواجا أحمد بن عبد السلام بعد عودته من الحجاز وتوليه مهام منصب شهبندر التجار فى سنة ١٢٠٢هـ/١٧٦٩م أن يعيد بناء الزاوية مسجداً ضخماً؛ فقام بإنشاء هذا المسجد وأوقف عليه مجموعة من منشآته العقارية[٢٥٧].

وفى الإسكندرية أسهم التجار المغاربة بدور مهم فى إنشاء المساجد وخاصة فى منطقة الجزيرة الخضراء، حيث لعب المغاربة بصفة عامة دوراً مهماً فى عملية أعمار هذه المنطقة، وقام كبار التجار المغاربة بإنشاء العديد من المساجد والمنشآت الخيرية فى الإسكندرية ، فأنشأ الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسنى وهو الذى شغل منصب شهبندر تجار الثغر السكندري منذ سنة ١٠٠٩ هـ/١٦٠٠م حتى ١٠١٩هـ/١٦١٠م مسجداً كبيراً فى منطقة الجزيرة الخضراء بمنطقة سوق المغاربة، وقد استطاع الخواجا عبد اللطيف إدراج مسجده ضمن المنشآت التي تحصل على إيراد ثابت من جمرك الثغر السكندري، فكان يصرف له فى كل عام ١٢٠٠ بارة، وقد أسهم ذلك فى استمرار وجود هذا المسجد[٢٥٨]. كما أنشأ الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني والذي شغل نفس المنصب منذ سنة ١٠١٩هـ / ١٦١٠م حتى

١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م مسجداً ضخماً فى منطقة سوق الطيارة، واوقف عليه مجموعة ضخمة من أملاكه ومنشآته العقارية(٢٥٩) كما أنشأ الخواجا إبراهيم بن عبيد تربانة مسجداً كبيراً ولكن من نوع آخر وهو مسجد معلق مبنى على عدد كبير من الحوانيت وقهوتين، حيث كان مسجد إبراهيم تربانه فى مواجهة ديوان جمرك الثغر السكندري وفى واحدة من أهم مناطق المدينة كثافة بالمنشآت التجارية، وقد أوقف الخواجا إبراهيم على نفسه وذريته وعلى مسجده حوالي اثنين وثلاثين منشأة تجارية؛ منها طاحونتين بالإضافة إلى عدد كبير من الحواليت والحواصل والقهاوى، وقد خصص الخواجا تربانه لكل العاملين فى خدمة المسجد رواتب نقدية كما خصص أيضاً مبالغ لكل احتياجات المسجد(٢٦٠). كما أنشأ الخواجا سعيد بن قاسم الوراسنى الشهير بابن بدر مسجداً بالنجع القبلي(٢٦١). كما أنشأت عائلات المراكشى والزوارى وغيرها مساجد فى الثغر السكندري أيضاً(٢٦٢)، وعلى الرغم من أن الخواجا أحمد جميع توفى قبل أن يوقف على مسجده الذي أسسه بالإسكندرية وقفاً يضمن له الاستمرارية من بعده؛ فقد حرص على أن يوصى قبل موته برصد مبلغ ١٧٢٦ ريال لشراء مجموعة من العقارات ورصد إيرادها على مسجده (٢٦٣).

وقد أسهم التجار المغاربة بإنشائهم لهذه المساجد فى دعم عمليات التوسع الحضري والعمراني في المناطق التي شيدوا بها هذه المساجد. فقد حرص كل منشئ مسجد على ترك أوقاف لتوفير خدمات عامة للفقراء مثل إنشاء سبيل أو كتاب وغير ذلك. وكانت هذه المؤسسات تودى دوراً خدمياً للسكان، كما حرص بعض المنشئين على وقف عدد من المنشآت الصناعية مثل الطواحين وأفران الخبز أو معامل السكر. وكانت هذه المنشآت تسهم بالطبع فى عمليات أعمار الأحياء والمناطق الجديدة، ويمكن رؤية أثر المساجد فى العمليات العمرانية بصورة واضحة فى المسجد الضخم الذى أنشأه الخواجا عيسى بن عمر بن أمغار الذى كان يشتهر بغيده الجربى والذي كان يشغل منصب رئيس التجار فى وكالة الزيت ببولاق حيث قام الخواجا عيسى ببناء مسجده على الطريق الذى يمتد من بولاق إلى القاهرة قريباً من بولاق وأنشأ إلى جانبه مطهرة وسبيل

ماء. وبعد عشرين عاماً من قيامه ببناء مسجده، كانت المنطقة المحيطة بالمسجد قد تحولت إلى منطقة سكنية كبيرة عرفت بكفر الطماعين[٢٦٤] هكذا قامت العائلات المغربية بتشييد العديد من المساجد ربما بهدف رفع أسمها وتخليده، ولكنها بذلك أسهمت إسهامات جد مهمة في التطورات العمرانية التي حدثت في العديد من المدن المصرية.

الأحيــاء الجديــــدة

لعبت العائلات المغربية دوراً مهماً فى عملية العمران الحضري فى المدن المصرية بصفة عامة حيث قام عدد كبير منهم نتيجة لامتلاكهم ثروات ضخمة بإنشاء مبان ومنشآت جديدة أسهمت فى تغيير معالم المدن الحضارية، حيث أقدم عدد من كبار التجار المغاربة أمثال الخواجا أحمد الرويعى والخواجا قاسم الشرايبى والخواجا محمد بن أبي بكر بن جلمام الجزار فى القاهرة[٢٦٥]، والخواجا إبراهيم بن عبيد تربانة وابنه محمد والخواجا عثمان القسنطيني وابنه محمد والخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسنى والخواجا يونس بن سعيد عبد الجليل الوراسنى فى الإسكندرية [٢٦٦]، والخواجا محمد بن عبد رب النبي بن عبد الواحد الشهير بفحيمة والخواجا على دويب وغيرهم فى رشيد[٢٦٧] على حركة بناء منشآت ذوات طبيعة تجارية وخدمية وحتى صناعية ساعدت على أعمار لمناطق توسعية جديدة فى هذه المدن وقد تمثل دور هؤلاء التجار فى:-

أولاً: استحداث الإقامة فى منطقة أو أخرى وهو ما اقتدى به أحياناً المحيطون بهم مما أدى إلى خلق قلب مركز حضري جديد. علماً بأن هذا النوع من التطور العمراني ما كان يمكن أن يشمل بالطبع سوى من توفر لديهم إمكانيات مادية ضخمة بما فيه الكفاية.

ثانياً: إقامة المرافق اللازمة بتوفير مختلف الخدمات الدينية والاقتصادية والسكنية مما يتيح الفرصة لأشخاص آخرين ذوى إمكانيات محدودة للإقامة دون أن تعوزهم المرافق الضرورية لحياتهم اليومية[٢٦٨]، فكان المستفيدون من هؤلاء السكان الجدد لهذه الأحياء فى حاجة إلى أدوات حياتهم مثل الحوانيت التي تلبى

احتياجاهم والطواحين والأفران والأسبلة والمساجد وغير ذلك مما كانت تتطلبه أدوات حياهم [٢٦٩]، وقد حرص كبار التجار المغاربة على إنشاء واستثمار أموالهم فى مثل هذه المشروعات الحياتية التي كانت تؤدى إلى تطوير العمران الحضري للمدن المصرية [٢٧٠].

ففي مدينة الإسكندرية قامت العائلات المغربية بدور مهم فى عملية أعمار أغلب الأحياء التي نشأت فى ظهير المدينة فى منطقة الجزيرة الخضراء، حيث كانت الإسكندرية مركز جذب دائم للمغاربة ومثلت فى الواقع عمقاً بشرياً مغربياً فى مصر، وكانوا يقولون عنها دائماً الها بوابة المغرب العربي[٢٧١]، وقد أحدثت الهجرة المغربية أكبر تغير سكاني وعمراني في تاريخ الإسكندرية حيث أسهمت هذه الهجرة المغربية واسعة النطاق فى النصف الأول من القرن السابع عشر مع تغيير موقع ديوان جمرك الثغر من منطقة باب البحر إلى الجزيرة [٢٧٢] فى حركة أعمار واسعة فى الجزيرة الخضراء حيث تم إنشاء مدينة جديدة عرفها المؤرخون بالمدينة التركية، كانت تمتد من الشاطئ إلى جزيرة فاروس. وتطل على الميناءين الشرقي والغربي، فقد كان جسر الهبتاستاديوم عندما تحطم فى العصر الإسلامي قد تراكمت عليه الرواسب شيئاً فشيئاً إلى أن اتسعت رقعته فأقيمت عليه المباني [٢٧٣]، وقد أطلق المغاربة على هذه المنطقة الجزيرة الخضراء نسبة إلى الجزيرة الخضراء فى الأندلس[٢٧٤]، وأصبحت أغلب أحياء المدينة الجديدة تعرف بأسماء مغربية مثل الشاطبى، والمنشية، وكرموز والبيطاش[٢٧٥].

ومن بين تسع حارات رئيسية كانت تنقسم إليها الإسكندرية فى بداية القرن التاسع عشر. كان منها أربع حارات رئيسية أنشأها المغاربة هي حارة المغاربة، وحارة السيالة، وحارة البلقطرية وحارة الشمرلى[٢٧٦]، وقد قام التجار المغاربة بالدور الأول فى أعمار وتخطيط ميادين وشوارع المدينة؛ ففي المنطقة القريبة من ديوان الثغر قام الخواجا إبراهيم تربانة بإنشاء العديد من المنشآت التي يمكن التعرف عليها من خلال حجة وقفه والتي لا يزال بعضها باقية، وقد تضمنت هذه المنشآت حوالي ثلاثة وثلاثين منشأة معمارية متفاوتة فى أحجامها[٢٧٧]. كان منها واحد وعشرين منشأة ذوات طابع تجارى كالوكائل

والحوانيت والحواصل، وكانت نتيجة تشييد هذه المجموعة المعمارية وهي من أكبر مباني الإسكندرية إبان هذه الفترة: إعادة تنظيم الحي وشبكة الطرق المرتبطة به حيث أنشأ الرجل ميداناً ضخماً عرف بخط الميدان كانت مجموعته المعمارية مرتبطة به. وهكذا اندمج وقف الخواجا تربانة فى عمليات تنمية حركة الأعمار بالجزيرة الخضراء[٢٧٨].

لقد أصبحت الجزيرة الخضراء مدينة مغربية فى أغلب تكويناتها، وقد دافع المغاربة عنها بكل قوتهم لاستمرار الحياة بها ونقل المراكز الرئيسية للأمن والحياة من داخل أسوار المدينة القديمة إلى هذه المنطقة، ففي العام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م حدث نزاع كبير بين أهالي الثغر السكندري بسبب مناطق بيع الغلال الغذاء الرئيسي لسكن المدينة، فقد كان أهالي المدينة القديمة ممثلين فى عائلة أولاد شرف راغبين فى بقاء بيع الغلال فى منطقة باب سدره، ولكن المغاربة كانوا راغبين فى نقل مناطق بيع الغلال إلى الجزيرة الخضراء فى سوق الطيارة فى وكالة الخواجا صالح بن عبد العزيز الجربى المغربى، وبالطبع بالقرب من منازلهم وقد نجح المغاربة بنفوذهم ومكانتهم التجارية والسياسية داخل الثغر فى نقل أسواق الغلال إلى سوق الطيارة[٢٧٩].

وفى القاهرة لاحظ ريمون التنمية العقارية الكبيرة للمنطقة الجنوبية الممتدة بين جامع ابن طولون والقلعة، حيث قامت العائلات المغربية بحركة أعمار واسعة لأغلب هذه المنطقة نتيجة للهجرة الجربية الكبيرة فى بداية القرن السابع عشر، حيث قام عدد كبير من التجار المغاربة بإنشاء عدد من المنشآت الخدمية لدعم البنية الأساسية للحياة فى هذه المنطقة، فقاموا بإنشاء عدد من الأسبلة وصهاريج المياه لخدمة أهالي هذه المنطقة [٢٨٠]، كما قاموا بإنشاء طواحين وأفران لعمل الخبز ناهيك عن إنشاء المساجد والكتاتيب والزوايا والمدارس لتعليم أبناء هذا الحي. ويمكن رؤية ذلك فى أوقاف الخواجا عبد العزيز أبو سعيدة المسراتى الذي شغل منصب شيخ طولون عند دخول العثمانيين مصر ٩٢٣هـ/١٥١٧م [٢٨١]، حيث أنشأ الخواجا عبد العزيز مجموعة كبيرة من المنشآت العقارية بالقرب من مدرسة وجامع أزبك اليوسفى تجاه مقام الأربعين؛ فأنشأ سبيل ماء وكتاب لتعليم الأطفال، وكان من ضمن منشآته طاحون وفرن حيث لعبت هذه

المنشـــآت دوراً مهماً فى تنمية المنطقة عمرانياً [٢٨٢]، وهو نفس ما أحدثه الخواجا قاسم جدي الجربى[٢٨٣].

ولكن المنشآت العقارية للخواجا محمد بن جلمام الجزار كانت أكثر أثراً في تنمية السوق الرئيسي بطولون بالقرب من المسجد الطولونى حيث أنشأ الرجل وكالتين كبيرتين إضافة إلى قصره الكبير، ومجموعة من المنازل حوله، إضافة إلى سبيل ماء أيضاً [٢٨٤]. وفى سنة ١١٩٦هـ/ ١٧٨٢م وعند وفاته كان الخواجا عبد الرحمن بن عمر بن مهنا المغربي الجربى قد أسهم فى دعم وإنشاء عدد من المنشآت الخدمية لأهالي حي طولون حيث أنشأ طاحونة وفرناً وربعاً بدرب العينية بالقرب من سوق الغنم، كما أنشأ هو وعائلته حوالي ستة عشر عقاراً بطولون[٢٨٥]، حيث كانت عائلة مهنا من كبريات العائلات التونسية فى طولون وتولى عدد من أفرادها مشيخة هذا الحي[٢٨٦]. كما كان لآل أمغار دوراً مهماً أيضاً فى تنمية منطقة سوق الغنم بطولون حيث أنشأ الخواجا صالح بن عبد الرحمن أمغار بهذه المنطقة مجموعة من العقارات لتأجيرها، فأقام ربعاً كبيراً وحماماً أيضاً فى هذه المنطقة[٢٨٧]، وقد أسهمت بعض العائلات المغربية السكندرية فى التنمية العمرانية لمنطقة طولون أيضاً؛ فالخواجا رمضان بن جميع أقام منزله بدرب المصبغة بطولون وقام بإنشاء فرن وطاحونة فى منطقة قلعة الكبش التي كانت امتداداً لطولون[٢٨٨].

وإلى جانب الدور الذى قام به المغاربة فى طولون، فقد أسهموا فى زيادة الحركة العمرانية ونمو القاهرة فى المنطقة الواقعة غرب الخليج المعروف ببركة الأزبكية، فكان للخواجا احمد الرويعى دوراً مهماً فى إنشاء أحدى المناطق الحضارية الضخمة فى هذا الحي حيث قام فى سنة ١٠١٧هـ/١٦٠٨م بإنشاء مسجداً وطاحونة وفرناً وعدداً كبيراً من الحوانيت وقهوة وعدد كبير من ورش الحياكة وسبيل ماء وكتاباً لتعليم الأطفال، وقد أسهمت منشآت الخواجا أحمد الرويعى هذه فى التنمية العمرانية للمنطقة كلها. كما أسهمت منشآته فى تنمية إنتاج المنسوجات فى هذا الحي[٢٨٩].

وعندما قامت أسرة الشرايبي ببناء بيتهم الكبير على ضفاف الأزبكية ثم قيام قاسم الشرايبي ببناء مسجده فى نفس المنطقة، كان ذلك بداية الانطلاق لتعمير الأزبكية بصورة جديدة(٢٩٠). حيث أنشأ السادة البكرية منزلهم إلى جانب منازل آل الشرايبي. وقد كانت الطبقة البرجوازية والأرستقراطية قبل القرن الثامن عشر تركز إقامتها فى الأحياء الواقعة جنوب القاهرة الفاطمية وبصفة خاصة حول بركة الفيل وما حولها (٢٩١)، ولكن استقرار آل الشرايبي والبكرية بهذه المنطقة، جعل هذه المنطقة محل جذب للعائلات الأرستقراطية، وقد جذبت الأزبكية الصفوة التجارية المغربية خلال القرن الثامن عشر فكانت تسكن بها عائلات البنانى وجسوس والقباج وغراب وغيرها ومن أجل السكن فى الأزبكية باع الخواجا أحمد بن عبد السلام مشيش الربع الكبير الذى كان لتوه قد انته من بنائه بخط المشهد الحسيني بمبلغ ٨٠٠ ريالاً (٢٩٢) ليقوم بشراء منزل كبير بخط الأزبكية بـ ١٠٠٠ ريالاً ، ورغم أن الربع فى الواقع كان أكثر إدراراً للربح ، إلا أن الوجاهة الاجتماعية والسكنى إلى جوار الأرستقراطية السياسية الحاكمة والبرجوازية التجارية الكبرى كان هدفاً يسعى إليه التجار(٢٩٣)، وتتجلى هنا ظاهرة معروفة وهي لجوء الناس بسرعة إلى تغيير محل إقامتهم عندما تزداد ثرواتهم نظراً لأن المسكن يعكس إلى حد ما المركز الاجتماعي والاقتصادي لساكنيه.

كما أسهمت الهجرة الفاسية إلى مصر خلال القرن الثامن عشر فى إحلال وأعمار منطقة الجودرية ومناطق من السبع قاعات والأزهر حيث تميز التجار الفاسيون منذ هجرتهم إلى مصر بامتلاكهم لرءوس أموال كبيرة سمحت لهم بشراء منازل وعقارات فى قلب القاهرة الفاطمية (٢٩٤)، فالخواجا محمد أبو النصر بن أحمد الحلو الفاسى قام بشراء ثلاثة منازل متلاصقة بخط الأزهر تجاه مقام الشيخ محمد الدويدارى وقام بإزالتهم وأنشأ قصراً كبيراً يشتمل على حوش به جنينة وحمام وقاعات لاستقبال الضيوف (٢٩٥)، وهو نفس ما فعلته عائلات يارو والقباج (٢٩٦)، ولكن عائلة التاودى آثرت أن تبنى قصرها فى منطقة السبع قاعات (٢٩٧)، ورغم ذلك فقد ظلت الجودرية أهم مناطق تركز

الفاسيين حيث أعاد كبار التجار الفاسيين هيكلة وأعمار هذه المنطقة بالكامل من جديد[٢٩٨]، وبنت عائلات ذكرى وزاكور وبرادة وغيرهم منازلهم فى هذه المنطقة[٢٩٩].

كما أسهم التجار المغاربة فى التنمية العمرانية لميناء بولاق ويكفى فقط الإشارة إلى درب الشيخ مسعود الذى كان فى معظمه من المغاربة حيث ابتنت العائلات التونسية والطرابلسية منازل لهم فى هذا الدرب [٣٠٠]، وعمل عدد كبير منهم فى ووكالة الزيت وكالة الكتان فى بولاق [٣٠١].

وهكذا يمكن القول بأن التجار المغاربة قد شاركوا مشاركة فعالة فى الأحداث والتطورات التي مرت على مصر، وكان لهم نصيب وافر فى النشاط الاجتماعي والعمراني والحضري باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الكل المصري، ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي خضع لها المجتمع المصري كله، وعلى الرغم من أن تأثير المغاربة كان واضحاً فى الكثير من القيم والعادات التي افرزوها داخل بنيان المجتمع المصري، لكنهم مارسوا حياتهم اليومية فى شتى جوانبها داخل إطار الحياة العامة للمجتمع المصري كله. واستطاع المجتمع المصري صهرهم وإذابتهم داخل بوتقته فى النهاية، ولم يشذوا يوماً عن البناء الاجتماعي العام منذ هجرتهم، حيث ساعدت وحدة اللغة والدين والثقافة على سهولة امتصاصهم داخل بنيان المجتمع، وإن ظلت لهم شخصيتهم المميزة وحضورهم المادي الملموس لفترات طويلة.

حواشي الفصل السادس

١ - يعقوب لانداو: مرجع سبق ذكره ، ص١١٣ ، ص١١٤.
٢ - طولون الشرعية: س ١٨٨، ص٣٢١، م ١٠٢٤ بتاريخ ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م.
٣ - طولون الشرعية: س ١٩٧، ص٣١٠، م ١٠٥٨ بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م.
٤ - القسمة العسكرية: س٤٠، ص١١، م ٢٣ بتاريخ ١٠٣٧هـ/١٦٢٧م.
٥ - الباب العالى: س ١٥٤، ص١١٨، م ٣٩٠ بتاريخ ١٠٨٢هـ/١٦٧١م .
٦ - الباب العالى: س١٨٠، ص١٥٥، م ٥٢٥ بتاريخ ١١٠٥هـ/١٦٩٣م .
٧ - نجم الدين الغزى: مصدر سبق ذكره، جـ ٥، ص١٥.
٨ - عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص٤٠.
٩ - القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٩٢، م ٤٧٩ بتاريخ ١١٤٢هـ/١٧٢٩م.
١٠ - عبد الرحمن الجبرتي : مصدر سبق ذكره ، جـ ٢، ص٢١٩.
١١ - القسمة العسكرية:س ١٧٥، ص٢٨٥، م٤٠١ بتاريخ ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.
١٢ - إسكندرية الشرعية: س٦٠، ص١٨٨، م ١٥٣ بتاريخ ١١١٤هـ/١٧٠٢م.
١٣ - إسكندرية الشرعية:س ٥٧، ص٣٤٨، م ٧٩ بتاريخ ١١٠١هـ/١٦٨٩م.
١٤ - إسكندرية الشرعية: س ٢٤،ص٢٩٠، م ٨٧٢ بتاريخ١١١٦هـ/١٧٠٤م .
١٥ -إسكندرية الشرعية:س ٣٥، ص١٨٥،م ٥٨٠ بتاريخ ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م
١٦ -رشيد الشرعية:س ٥٦، ص٦٨، م١٢٩ بتاريخ ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م.
١٧ - إسكندرية الشرعية: س٥، ص٥٧، ص١٢٠ بتاريخ ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م.
١٨ - إسكندرية الشرعية:س ٧٢، ص٢٥٣، م ٣١١ بتاريخ ١٠٤٥هـ/١٦٣٠م.
١٩ - إسكندرية الشرعية:س ٤٨،ص٤٢٠، م١٠٨٣بتاريخ ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م .
٢٠ - رشيد الشرعية: س ٤١، ض٤١٠، م ١٠٢٠ بتاريخ ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م.
٢١ - طولون الشرعية: س١٩٧، ص٨١، م ٢٨٤ بتاريخ ١٠٤٥هـ/ ١٦٣م .
٢٢ - إسكندرية الشرعية: س٤٥، ص٨٢، م ١٩٩ بتاريخ ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م.
٢٣ -إسكندرية الشرعية: س ٤٢، ص١٢٧، م ٣٧٠ بتاريخ ١٠١٩هـ/١٦١٠م.
٢٤- بولاق الشرعية: س ٣٨، ص٣٦٨، م ٩٨٢ بتاريخ ١٠٤٦هـ/١٦٣٦م.

٢٥ – الباب العالى: س ٣٥٢، ص١٥٢، م ٢٤٥ بتاريخ ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.

٢٦ – إسكندرية الشرعية: س ٢٤، ص٢٩٠، م ٨٧٢ بتاريخ ١١١٦هـ / ١٧٠٤م.

٢٧ – القسمة العسكرية:س ١١٥، ص١١٩، م ١٤٤ بتاريخ ١١٣١هـ/١٧١٨م.

٢٨ – الباب العالى: س ٢٦٥، ص٨٢٧، م ١١٧١ بتاريخ ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م.

٢٩ – الدشت: س ٢٨٢ ، ص٥٧٦ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م.

٣٠ – القسمة العسكرية:س ١٩٩، ص١٦٨، م ١٩٧بتاريخ ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦ م.

٣١ – رفعت موسى: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٣.

٣٢ – عبد الرحمن الجبرتي : مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص٢٨٩ .

٣٣ – نفسه: جـ ١، ص٢٩٠.

٣٤–القسمة العسكرية:س١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.

٣٥ – القسمة العسكرية:س١٣٣، ص١١، ١٢،م ١٥ بتاريخ١١٤٤هـ/ ١٧٣١م.

٣٦ – عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ١، ص٤٨٦ .

٣٧ – الدشت : س ٢٨٢ ، ص٥٧٦ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٩٨م .

٣٨ – عبد الواحد المكنى: الحياة العائلية بجهة سفاقص بين ١٨٧٥ – ١٩٣٠م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سفاقص ، ١٩٩٦، ص٥٣ .

٣٩ – بولاق الشرعية: س٣٩، ص٣٨٥ ، م ٩١٣ بتاريخ ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م .

٤٠ – إسكندرية الشرعية: س ١، ص٣٢٤، م ١٣٨٠ بتاريخ ٩٥٨هـ/١٥٥١م؛ رشيد الشرعية: س ٥٩، ص٤٧٢، م ١١٨٢ بتاريخ ١٠٥٢هـ / ١٦٤٣م.

٤١ – رشيد الشرعية: س ٥٩، ص٤٧٢، م ١١٨٢ بتاريخ ١٠٥٢هـ / ١٦٤٣م.

٤٢ – طولون الشرعية:س١٨٦، ص٤٣٤، م١٤٢٦بتاريخ ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م .

٤٣ – الصالحية النجمية: س ٥١٨ ، ص٣٦ ،م ٩٣ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م .

٤٤ – بولاق الشرعية: س ٥٣، ص٩٢، م ٣٨١ بتاريخ ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م.

٤٥–القسمة العسكرية: س ٢١١، ص٣٥٤، م ٤٠٤ بتاريخ ١١٩٩هـ/١٧٨٤م.

٤٦ – الدشت: س ٢٩٣، ص٤٦٧، بتاريخ ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م .

٤٧ – القسمة العسكرية: س١٥٢، ص١٣٨، م ٢٠١ بتاريخ ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م.

٤٨ – عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ١، ص٤٢٦.

٤٩ – الدشت: س ٣١٨، ص٩٨ بتاريخ ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م.

٥٠ – القسمة العسكرية:س ١٤٣، ص٣٣٠، م ٣٩١ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

٥١ - الباب العالى: س ٢١٨، ص٥٦٠، م ٩٧٣ بتاريخ ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

٥٢ - بولاق: س ٣٦، ص٣٠٢، م ٨٠٨ بتاريخ ١٠٣٩هـ/١٦٢٩م.

٥٣ - إبراهيم شحاتة حسن: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٠ ، ص٤٤١ .

٥٤ - القسمة العسكرية: س ١١٧، ص١٩١، م ٤٠٢ بتاريخ ١١٣١هـ/ ١٧١٨م.

٥٥ - بنت عمى من لحمى ودمى، وآخد ابن عمى وأتغطى بكمي.

٥٦ - عبد الواحد المكنى: مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

٥٧ - عبد الرحمن الجبرتي : مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص٢٩٠ .

٥٨ - القسمة العسكرية: س ١٨٢، ص٤٧، م ٥٠ بتاريخ ١١٨٢هـ/١٧٦٨م.

٥٩ - الصالحية النجمية: س ٤٩٩ ، ص٥٦٢ ، م ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ بتاريخ ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م .

٦٠ - الدشت: س ٣٣٠ ، ص٩٧٠ ، م ٩٠١ بتاريخ ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م .

٦١ - الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات الباب العالي ، القسمة العسكرية والصالحية النجمية.

٦٢ - بولاق الشرعية: س ٥٣، ص٢٥٣ ، م ٤٧٣ بتاريخ ١٠٨٢هـ/١٦٧١م.

٦٣ - بولاق الشرعية: س٥١، ص٦٠١ ، م ١٣٨٩بتاريخ ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م.

٦٤ - القسمة العربية: س ١، ص٤٢٩، م ٧٣٦ بتاريخ ٩٧١هـ/١٥٦٣م.

٦٥ - القسمة العسكرية: س ١٤١، ص٤٣، م ٥٦ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.

٦٦ - القسمة العسكرية: س ١٧٢، ص٢٥٩، م ٣٧٦ بتاريخ ١١٧٥هـ/ ١٧٦١م.

٦٧ - القسمة العسكرية: س ١٤٠، ص٧٦، م ١٠٦ بتاريخ ١١٤٧هـ/١٧٣٤م.

٦٨ - الدشت : س ٣٠٢ ، ص٢٨٣ ، بتاريخ ١١٩٥هـ / ١٧٨٠م .

٦٩ - بولاق الشرعية:س ٥١، ص٥٧٤، م ١٣٢٦بتاريخ ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م .

٧٠ - عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ٢ ، ص١٢٢ .

٧١ - القسمة العسكرية:س ١٤٠، ص٢١٨، م ٣١٩ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

٧٢ - القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٠٢، م ٤٣٧ بتاريخ ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م.

٧٣ - بولاق الشرعية: س ٤٩، ص٤٧٧، م ٩٤١ بتاريخ ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م.

٧٤ - القسمة العسكرية: س ١٣٠، ص٣٢، م ٦٠ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م.

٧٥ - القسمة العسكرية: س ١٤١، ص٣٩، م ٤٩ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.

٧٦ - إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٣٢٣، م ٧٩٨ بتاريخ ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م

٧٧ - الباب العالي: س ١١٩، ص٢٦٥، م ١٣٥٩ بتاريخ ١٠٤٨هـ/١٦٣٩م.

٧٨ – إسكندرية الشرعية: س ٦٥، ص٢٢٤، م ٤٠٧ بتاريخ ١١٣١ه/ ١٧١٨م.

٧٩ – الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات القسمة العسكرية .

٨٠ – مضابط إسكندرية الشرعية: س ٩، ص١٥٧، م ٥٠٣ بتاريخ ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م.

٨١ – إسكندرية الشرعية: س ٤٩، ص٥١، م ١٥٦بتاريخ ١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م.

٨٢ – إسكندرية الشرعية: س ٤٩، ص٥١، م ١٥٣ بتاريخ ١٠٦٣هـ/١٦٥٢م.

٨٣ – القسمة العسكرية: س ١٤٣، ص٣٣٠، م ٣٩١ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

٨٤ – القسمة العسكرية: س ١٣١، ص١٣٤، م ٢٥٤ بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م.

٨٥ –القسمة العسكرية: س ١٤٤، م ٢٠٧، ص٣١٢ بتاريخ ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

٨٦ –القسمة العسكرية: س ١٨٢، ص١٠٢، م ١٣٢ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م.

٨٧ – طولون الشرعية: س ١٨٧، ص٤٤٦ ، م ١٥٥٩ بتاريخ ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م.

٨٨ – نيللى حنا : مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٣ .

٨٩ – طولون الشرعية:س ١٨٧، ص٤٤٧، م١٥٦٠بتاريخ ١٠٠٨هـ/١٥٩٩م .

٩٠ – عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص٢٩، ص٣٠.

٩١ – نفس المصدر: جـ ٢، ص٢٩، ص٣٠ .

٩٢ – نفس المصدر: جـ ٢، ص٢٩، ص٣٠ .

٩٣ – القسمة العسكرية: س١٧٥، ص٢١٩، م ٣٠٦ بتاريخ ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

٩٤ – عبد الواحد المكنى: مرجع سبق ذكره، ص١٠٧.

٩٥ – باب الشعرية الشرعية: س ٥٨٨، ص٥٥، م ٢١٧ بتاريخ ٩٦٨هـ/ ١٥٦١م.

٩٦ – طولون الشرعية: س ١٩٠، ص١٦، م ٥٣ بتاريخ ١٠١٣هـ/١٦٠٤م.

٩٧ – الباب العالى: س ٣٠٦، ص٣٤٣، م ٥١٨ بتاريخ ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م .

٩٨ – الخلع يعنى النزع والإزالة فى اللغة ويقال خلع الرجل ثوبه خلعاً بالفتح إذا نزعه عن بدنه، ويقال خلع امرأته خلعاً بالضم إذا أزال زوجيتها، ويقال خالعها، وهو يعنى حل عقد النكاح، ويقال خالعت المرأة زوجها مخالعة، إذا افتدت منه طلقها، أنظر سلوى على ميلاد: وثائق الخلع دراسة ونشر وتحقيق، مطبعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٤ ، ص٥.

٩٩– بولاق الشرعية: س ٣٨، ص٢٤، م ٨٦ بتاريخ ١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م.

١٠٠ – الصالحية النجمية: س ٥١٧ ، ص٣٨٠ ، م ٨٩٩ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

١٠١– إسكندرية الشرعية: س١٦، ص٤٢٠، م ١١٤٩بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م.

١٠٢ – الباب العالي: س ١٣، ص١٧، م ٩١ بتاريخ ٩٦٠هـ / ١٥٥٢م.

١٠٣- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات محكمة الباب العالي وإسكندرية.
١٠٤- القسمة العسكرية: س ٢٢٣، ص٤٠٦، م٤٩٧ بتاريخ ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م.
١٠٥- إسكندرية الشرعية: س ٣، ص٩١، م ٢٧٠ بتاريخ ٩٦٤هـ / ١٥٥٦م.
١٠٦- إسكندرية الشرعية: س ٤٩، ص٢٩١، م٧٧٤ بتاريخ ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م.
١٠٧- القسمة العسكرية: س ١٦٣، ص٥٦٨، م ٩١٢ بتاريخ ١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م.
١٠٨ - الباب العالي: س ١٩٩، ص٢٥٨، م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م.
١٠٩- القسمة العسكرية: س٥٠، ص٢٣٢،م ٤٣٧ بتاريخ ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م.
١١٠ - الباب العالي: س ١٨٠، ص١٥٥،م ٥٢٥ بتاريخ ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م.
١١١ - أحمد الدمرداش كتخدا عزبان : مصدر سبق ذكره ، ص١٤٦ .
١١٢ -القسمة العسكرية:س ٩٨، ص٨٩٤،م ١٦٤٦ بتاريخ ١١١٨هـ/١٧٠٦م.
١١٣ -القسمة العسكرية: س١٤١، ص٤٠٥، م٥٦١ بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م.
١١٤ - الديوان العالي: س ١، ص١٠٣، م ٤٥٤ بتاريخ ١١٥٤هـ/١٧٤١م.
١١٥- القسمة العسكرية: س١٤١، ص٤٣، م ٥٦ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.
١١٦ -رشيد الشرعية: س ٥٦، ص١١٧، م ٢٤٢ بتاريخ ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م.
١١٧ - القسمة العسكرية: س ٦٤،ص٤٨١، م ٦٤٦ بتاريخ ١٥٧١هـ/ ١٦٦٠م.
١١٨ - إسكندرية الشرعية:س ٣٥، ص١٠٦، م٢٩٣ بتاريخ ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م.
١١٩ - إسكندرية الشرعية: س ٥٨،ص١٩٧،م ٣٤٧ بتاريخ١١٠٣هـ/ ١٦٩١م.
١٢٠ - إسكندرية الشرعية: س٥٨، ص٢٠٨،م ٣٧٢ بتاريخ ١١٠٣هـ/١٦٩١م.
١٢١ - إسكندرية الشرعية:س ٧٨، ص١٠٢، م١٤٠بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م.
١٢٢ - إسكندرية الشرعية: س٩١، ص٤٤٤، م٦١١ بتاريخ ١١٨٣هـ/١٧٦٩م.
١٢٣ - إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص١٠٦، م ١١٢ بتاريخ ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م.
١٢٤- إسكندرية الشرعية: س٧٣، ص٤٢١، م ٤٢٠، بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م.
١٢٥- القسمة العربية: س ٥٠، ص٢٣٢، م ٤٧٣ بتاريخ ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م.
١٢٦- القسمة العسكرية: س ١٥، ص٤١١، م٦٤٥ بتاريخ ١١٥٤هـ/١٧٤١م.
١٢٧- الدشت: س٣٣٦، ص٥٦١، م٧٢٥ بتاريخ ١٢٠٨هـ /١٧٩٣م.
١٢٨- القسمة العسكرية: س٢١١،ص٣٤٤،م٤٠٢ بتاريخ ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م.
١٢٩- القسمة العسكرية: س١٤٩، ص٢٣٠، م ٣٧٣ بتاريخ ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م.
١٣٠- القسمة العسكرية: س١٤٧، ص٢٣٨، م٣٢٥ بتاريخ ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.

١٣١- القسمة العسكرية: س١٤٧، ص٢٩٨، م ٤٠٨ بتاريخ ١١٥١هـ/١٧٣٨م.

١٣٢ - إسكندرية الشرعية: س٥٢، ص٢٦٤، م٥٠٦ بتاريخ ١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م.

١٣٣ - أكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأمها.

١٣٤- عبد الواحد المكنى: مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٦ .

١٣٥- مضابط إسكندرية الشرعية: س١، ص٣١٤، م١٠٠٤ بتاريخ١١٣١هـ/ ١٧١٨م.

١٣٦- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص٢١.

١٣٧- روجيه لوترنو: مرجع سبق ذكره، جـ ٢ ، ص٧٧٩، ٧٨٠.

١٣٨- القسمة العسكرية: س٢١٢، ص٣٨٨، م٥٤٦ بتاريخ ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م.

١٣٩- إسكندرية الشرعية: س٩، ص٧٠، م٢٦١ بتاريخ ١٠٢٧هـ/١٦١٧م؛ عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص٢٠.

١٤٠- إسكندرية الشرعية: س٣٧، ص١٥٧، م ٥٢٧ بتاريخ ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م.

١٤١ - روجيه لوترنو: مرجع سبق ذكره، جـ ٢، ص٧٧٩.

١٤٢ - بولاق الشرعية: س٥١، ص٢٥٣، م ٧٤٣ بتاريخ ١٠٨٢هـ/١٦٧١م.

١٤٣- الجدول من إعداد الباحث من خلال سجلات المحكمة العسكرية.

١٤٤- القسمة العسكرية: س١٧٢، ص٨٧، م١٢٨ بتاريخ ١١٧٥هـ/١٧٦١م.

١٤٥- القسمة العسكرية: س١٧١، ص٣٩٢، م٦٠٠ بتاريخ ١١٧٥هـ/١٧٦١م.

١٤٦- القسمة العسكرية: س١٩٤، ص١٧٤، م١٨٧ بتاريخ ١١٨٨هـ/١٧٧٤م.

١٤٧- طولون الشرعية: س١٨٥، ص١٩٠، م ٥٨٧ بتاريخ ١٠٠٠هـ/١٥٩١م.

١٤٨- الدشت : س ٢٦٨، ص٣٦٠ بتاريخ ١١٧٢هـ/١٧٥٨م .

١٤٩- الدشت: س ٢٣٣ ، ص١١٦ ، بتاريخ ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م .

١٥٠-القسمة العسكرية: س١٥١، ص٣٤٥، م٥٢٩ بتاريخ ١١٥٥هـ/١٧٤٢م.

١٥١- القسمة العسكرية: س١٤٠، ص٢٠٢،م ٣٠٨ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.

١٥٢- القسمة العسكرية: س٥٩، ص٤٠٧، م٣٨٤؛ ســـ ٥٩، ص٤٠٨، م ٣٨٦ بتاريخ ١٠٦٣هـ/١٦٥٢م.

١٥٣- القسمة العسكرية:س١٨٧، ص٣٤، م ٤٢ بتاريخ ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

١٥٤- إسكندرية الشرعية: س ٩، ص١٩٢، م ٥٧٧ بتاريخ ٩٧٩هـ/١٥٧١م.

١٥٥- الباب العالي: س٣٠٦، ص٦، م ٨ بتاريخ ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م.

١٥٦- القسمة العسكرية: س٢٢٤، ص٥٧٧، م٦٩٢ بتاريخ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م.

١٥٧- بولاق الشرعية: س٥١، ص٥٧٤ ،م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م.

١٥٨- القسمة العسكرية: س ١٦٧، ص٨٣، م بدون/ بتاريخ ١١٢٤هـ/١٧١٢م.

١٥٩ - القسمة العسكرية: س١٤٥، ص١٥٨، م٢١٣ بتاريخ ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

١٦٠- القسمة العسكرية: س١١٩، ص٤٩٩، م٥٣٤ بتاريخ ١١٣٥هـ/١٧٢٢م.

١٦١- القسمة العسكرية: س١٠٢، ص٧١٥، م٩٥٢ بتاريخ ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م.

١٦٢- إسكندرية الشرعية: س٩١، ص٢١٦، م٣٠١ بتاريخ ١١٨٣هـ/١٧٦٩م.

١٦٣-محسن شومان: مرجع سبق ذكره، جـ ٢، ص٣٠٧.

١٦٤- محمد حسن محمد حسن: الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التصوف عصر سلاطين المماليك " ٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق ، ١٩٩٦، ص١٢.

١٦٥- إسكندرية الشرعية: س ٨٥، ص٤٢٣،م ٥٠٩ بتاريخ ١١٧٣هـ/١٧٥٩م.

١٦٦- أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية فى مصر الإسلامية " بين الإسلام والتصوف "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص١١٣.

١٦٧- روجيه لوطورنو : مرجع سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص٨٦٨ ، ٨٦٩ .

١٦٨- إسكندرية الشرعية: س٤٨، ص٤٣١، م ٥٣٧ بتاريخ ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م.

١٦٩- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ١، ص٢٩٨.

١٧٠- نفس المصدر: جـ ١، ص١٢٢.

١٧١- نفس المصدر: جـ ١، ص٥٧٢.

١٧٢- القسمة العسكرية: س١١٩، ص٤٩٧، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

١٧٣- بيتر جيران: جذور الرأسمالية الإسلامية فى مصر، ترجمة سليمان محروس، دار الفكر العربى للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٥٢.

١٧٤- القسمة العسكرية: س٢٢٣،ص١٨٥، م ٢٣٧ بتاريخ ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م.

١٧٥-عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، مصدر سبق ذكره، جـ٢،ص٢٤٣.

١٧٦ - بيتر جيران : مرجع سبق ذكره، ص٥٢ .

١٧٧- عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ٣ ، ص٤١

١٧٨- كانت كلمة قطب تطلق على الأولياء الذين اعتقد العامة فى تفضيل الخالق لهم ، أنظر: أحمد الدمرداش: مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠.

١٧٩- توفيق الطويل: التصوف فى مصر إبان القرن العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٢٩.

١٨٠ - محمد بن عبد المعطى الإسحاقى: مصدر سبق ذكره ، ص١٧٥.

١٨١- محمد الغربي: مرجع سبق ذكره، ص٤٨٤.

١٨٢- القسمة العربية: س ٢١، ص٢٦٢، م ٣٩٦ بتاريخ ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م.

١٨٣ - الحسين الورثيلانى : مصدر سبق ذكره ، ص٢٧١ .

١٨٤- بولاق الشرعية: س ٣٦، ص٥١٩،م ١٤٦١ بتاريخ ١٠٣٩هـ / ١٦٢٩م؛ الدشت : س ١٤٨ ، ص٧٠١بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م ؛ الإسكندرية الشرعية: س ٣٥، ص١٦٦ ، م ٣٣٩ بتاريخ ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م .

١٨٥- القسمة العسكرية: س١٤٦، ص٣٨٨،م ٥٠٢ بتاريخ ١١٥١هـ/١٧٣٨م.

١٨٦- القسمة العسكرية: س١٢٧، ص٦٦٠، م ٩٧٢ بتاريخ ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م.

١٨٧- طولون الشرعية: س ١٨٥، ص١٧٩، م ٥٥٤ بتاريخ ٩٩٩هـ/١٥٩٠م.

١٨٨- إسكندرية الشرعية: س٧١، ص٣٧٥، م٣٧١ بتاريخ ١١٤٣هـ/١٧٣٠م.

١٨٩ - نيلى حنا : مرجع سبق ذكره ، ص١٩٩ ، ص٢٠٠.

١٩٠ - أحمد شلبي عبد الغنى : مصدر سبق ذكره ، ص١٢٦.

١٩١ - عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره، جـ ١، ص٤٩١.

١٩٢ - أندريه ريمون : القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٦.

١٩٣ - الإسكندرية الشرعية: س ٢٨، ص١٦٠، م ٦٩ بتاريخ ١٠٠١هـ/١٥٩٢م .

١٩٤ - جليلة جمال القاضي: مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

١٩٥- الصالحية النجمية: س ٥١٨، ص٨١ ، م ١٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م .

١٩٦- أبو سالم العياشي: مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص١٢٥ .

١٩٧- إسكندرية الشرعية: س٧٣، ص٢٢٥، م ٢٧٤بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م.

١٩٨ الباب العالى: س ٣٠٧، ص٢٦، م ٣٩ بتاريخ ١٢٠١هـ/١٧٨٦م.

١٩٩- يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره ، ص٥٩ ، ٦٠.

٢٠٠ - نيلى حنا: مرجع سبق ذكره، ص٢٠١.

٢٠١- نجم الدين الغزى : مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص١٥٧.

٢٠٢ - عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص٦٣٨.

٢٠٣- نفس المصدر: جـ ١، ص٥٦٧.

٢٠٤- ليلى حنا: مرجع سبق ذكره ، ص٢٠٢.

٢٠٥- إسكندرية الشرعية: س٣٧،ص٦٩٦،م ٧١١ بتاريخ ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م.

٢٠٦- القسمة العسكرية: س١٤٠،ص٨٧، م ١٢٥ بتاريخ ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م.

٢٠٧- القسمة العسكرية:س١٥١، ص٤٤١، م ٦٤٢ بتاريخ ١١٥٤هـ/١٧٤١م.

٢٠٨ - القسمة العسكرية: س٢١١، ص٣٧٩، م ٤٣٢ بتاريخ ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م .

٢٠٩- إسكندرية الشرعية: س٣٣، ص١٧٨، م٣٥٦ بتاريخ ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م.

٢١٠ - الباب العالى: س ٣٠٦، ص٣١٠، م ٤٧٧ بتاريخ ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.

٢١١ - الدشت : س٣٣٠، ص٢٦٧ ، م ٣٦٣ بتاريخ ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م .

٢١٢ - القسمة العسكرية: س ١٧٥، ص١٧، م ٢٨ بتاريخ ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

٢١٣ - طولون الشرعية: س ١٨٦، ص٣٥٠، م ١١٤٧ بتاريخ ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م .

٢١٤ - عبد الواحد المكنى: مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

٢١٥ - إسكندرية الشرعية: س٦٧،ص١٥٩، م٢٣٠ بتاريخ ١١٣٣هـ/١٧٢٠م .

٢١٦ - إسكندرية الشرعية: س ٨٨، ص٤٢، م ٢٤ بتاريخ ١١٧٢هـ/١٧٥٨م.

٢١٧ - الباب العالي: س٢٥٤، ص٦٧٩، م ١١٤٧ بتاريخ ١١٧٣هـ/١٧٥٩م.

٢١٨ - عبد الرحمن الجبرتي: مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص٦٣٦ .

٢١٩ - وزارة الأوقاف المصرية : حجة وقف محمد السقاط المغربي ابن عبد الكريم بتاريخ ١٢٠٣هـ/١٧٩٥م تحت رقم ٨٠٦.

٢٢٠ - عبد الوهاب بكر: مرجع سبق ذكره، ص١١، ١١٢.

٢٢١- القسمة العسكرية: س ١، ص٦٢٢، م ١٢٦٧ بتاريخ ٩٦٩هـ /١٥٦١م.

٢٢٢ - الباب العالي: س ٢٥٤، ص٦٧٩، م ١١٤٧ بتاريخ ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م.

٢٢٣ - وزارة الأوقاف المصرية: حجة وقف الحاج عبد الرحمن بن أحمد الحريشى المغربي بتاريخ ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م تحت رقم ٣٥٤؛ القسمة العسكرية: س ٢٢٩، ص٤٣٢ ، م ٦٨٧ بتاريخ ١٢١٥هـ/١٨٠٠م .

٢٢٤- أندريه ريمون: المدن، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

٢٢٥- جيرار : مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٣.

٢٢٦- يوسف الملواني : مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٦ .

٢٢٧- إسكندرية الشرعية: س ٥٢، ص٨٠، م ١٦٥ بتاريخ ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م.

٢٢٨ - أحمد شلبي عبد الغنى: مصدر سبق ذكره ، ص٥٦٦ .

٢٢٩ - بولاق الشرعية: س ٤٩، ص٢٣١، م ٥٤٧ بتاريخ ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م .
٢٣٠- إسكندرية الشرعية:س ٤٨، ص١٩٢، م ٢٤١بتاريخ ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م.
٢٣١- القسمة العسكرية: س ١٠٨، ص٣٣٩، م ٣١٤ بتاريخ ١١٢٨هـ/ ١٧١٥م.
٢٣٢ - الباب العالي: س ٢٦٥، ص٨١٢، م ١١٤٧بتاريخ ١١٧٩هـ/١٧٦٥م.
٢٣٣- القسمة العسكرية: س١٧٩، ص١٣١، م ٤٠٤ بتاريخ ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م.
٢٣٤ - الباب العالي: س ٢٤٩، ص١١٩، م ١٨٤ بتاريخ ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م.
٢٣٥ - طولون الشرعية: س ٢٢٦ ، ص٤٠١ ، م ١١٨٧ بتاريخ ١هـ / ١٦م .
٢٣٦ - أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٤٧٩، ٤٨٠.
٢٣٧- بولاق الشرعية: س ٦٩، ص١٠٦، م ٢٤٣ بتاريخ ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م.
٢٣٨ -الباب العالي: س ٢٥٧، ص١٦٠، م ٢٣١ بتاريخ ١١٧٤هـ/١٧٦٠م.
٢٣٩ - القسمة العسكرية: س٢٢٣، ص٦٩٩، م٨١٢ بتاريخ ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م.
٢٤٠ - إسكندرية الشرعية:س٧٣، ص٤٧٠، م٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ/١٧٣٥م.
٢٤١ - إسكندرية الشرعية:س ٨٨، ص٢٨٣، م٣٤٥ بتاريخ ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م.
٢٤٢ - أندرى ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٤.
٢٤٣ - إسكندرية الشرعية: س ٧٣، ص٣٠٤، م٣٧٧ بتاريخ ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م.
٢٤٤ - إسكندرية الشرعية: س٥٣، ص١٢٩، م٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م.
٢٤٥ - إسكندرية الشرعية: س٦٧، ص١٧٣، م ٢٥٢بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م.
٢٤٦- إسكندرية الشرعية: س٦٧، ص١٩٨، م ٢٨٨ بتاريخ ١١٣٣هـ/١٧٢٠م.
٢٤٧ - إسكندرية الشرعية: س ٦٦، ص١٤٣، م٢٤٤ بتاريخ١١٣٢هـ/١٧١٩م.
٢٤٨ - إسكندرية الشرعية: س١٠٨، ص٢٠٤، م ٤٠٤ بتاريخ ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م.
٢٤٩ - إسكندرية الشرعية: س ٤٨، ص٤١٧، م ٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م.
٢٥٠ - أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٦.
٢٥١ - القسمة العسكرية: س١٩٦، ص١٠٣، م ١١١بتاريخ ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.
٢٥٢ - إسكندرية الشرعية: س٣٧، ص١٠٦، م٣٦٨ بتاريخ ١٠٢٠هـ/١٦١١م.
٢٥٣ - ليلى حنا: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٢.

١٣٠٧ ٢٥٤- القسمة العسكرية:س١٩٦، ص١٠٣، م١١١ بتاريخ ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م.

٢٥٥ - محمد عبد الحفيظ: دور الجاليات الأجنبية والعربية في الحياة الفنية في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دراسة أثرية حضارية وثائقية، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص٢٣٩ .

٢٥٦ - عبد الرحمن الجبرتي : مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص٣٨٣ .

٢٥٧- محمد عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.

٢٥٨- إسكندرية الشرعية: س٥٢، ص١٦٧، م٣١٥ بتاريخ ١٠٨١هـ/١٦٦٩م.

٢٥٩- إسكندرية الشرعية: س٣٩، ص١٣٢،م٤٣٢ بتاريخ ١٠٣١هـ/١٦٢١م.

٢٦٠- عوض عوض الإمام: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٨. .

٢٦١- إسكندرية الشرعية: س٦٧، ص١٠٨، م ١٥٧ بتاريخ ١١٣٣هـ/١٦٢٣م؛ إسكندرية الشرعية: س ٥٨، ص١٨٧، م ٣٣٣ بتاريخ ١١٠٣هـ/ ١٦٩١م.

٢٦٢- إسكندرية الشرعية: س ١٠٨، ص١٩٨، م ٣٨٩ بتاريخ ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م.

٢٦٣ - القسمة العسكرية: س ١٣١، ص٢٦٦، م ٥٠١ بتاريخ ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م.

٢٦٤ - بولاق الشرعية: س ٣٨، ص١٢٩، م ٣٧٣ بتاريخ ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م.

٢٦٥ - الباب العالي: س ٢٤٩، ص١١٩، م ١٨٤ بتاريخ ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

٢٦٦ - الدشت: س ١٥٥، ص٦١، ٦٢، م بتاريخ ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م .

٢٦٧ - رشيد الشرعية: س ٤٠، ص٣٠، م ١٣٣ بتاريخ ١٠٢٧هـ /١٦١٧م.

٢٦٨ - نيلي حنا: مرجع سبق ذكره، ص١٩٦.

٢٦٩ - إسكندرية الشرعية: س١٤٧، ص٤٢٢،م١٠٠٨بتاريخ ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م.

٢٧٠ - نيلي حنا: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

٢٧١ - محمد جبريل: حكايات عن جزيرة فاروس، دار الوفاء، الإسكندرية، ١٩٩٨م ، ص٤٨.

٢٧٢- إسكندرية الشرعية: س ٤٠، ص٤٠٥، م١٠٥٥بتاريخ ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م.

٢٧٣ - جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٥٧.

٢٧٤ - علي مسعد النادي: الإسكندرية في العصر العثماني ١٥١٧/١٧٩٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠، ص٢٤٢.

٢٧٥ - إسكندرية الشرعية: س٦٧، ص١٧٣، م ١٧٣ بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م.

٢٧٦ - مضابط إسكندرية الشرعية: س ١٨، ص٢٩، ٣٠ ، ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م.

٢٧٧ - عوض عوض الإمام: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٦، ص٢٩٧.
٢٧٨ - إسكندرية الشرعية: س٥٣، ص١٢٩، م٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م.
٢٧٩ - إسكندرية الشرعية: س ٥٢، ص٦٢، م ١٣٠ بتاريخ ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.
٢٨٠ - القسمة العسكرية: س ١، ص٦٢٢، م ١٢٦٧ بتاريخ ٩٦٩هـ/١٥٦١م.
٢٨١ - نجم الدين الغزى: مصدر سبق ذكره ، جـ ٥ ، ص١٥٧ .
٢٨٢ - طولون الشرعية : س١٩٧، ص٢٨٧ ،م ٩٧٥ بتاريخ ١٠٤٠هـ/١٦٣٠م.
٢٨٣ - طولون الشرعية: س ١٨٥، ص١٦٠، م ٤٩٩ بتاريخ ٩٩٩هـ/١٥٩٠م .
٢٨٤ - القسمة العسكرية: س ٦٤، ص٣٠٣، م ٤٣٨ بتاريخ ١٠٧٠هـ/١٦٥٩م.
٢٨٥ - الدشت: س ٣٠٤ ، ص١٣٠ بتاريخ ١١٩٦هـ / ١٧٨٢م .
٢٨٦ - الباب العالى: س ٢١٥، ص٥١٣، م ٦٠٧ بتاريخ ١١٤٤هـ /١٧٣١م.
٢٨٧ -القسمة العسكرية: س ١٠٤، ص٢٢٩، م ٢٣٥ بتاريخ ١١٢٥هـ/١٧١٣م.
٢٨٨ -القسمة العسكرية: س ١٩٩،ص٣٢٥، م ٤١٠ بتاريخ ١١٩٠هـ/١٧٧٦م .
٢٨٩ - ليلى حنا: تجار القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢١٤، ٢١٥.
٢٩٠ - أحمد شلبي عبد الغني: مصدر سبق ذكره، ص٥٨٦.
٢٩١ - أندريه ريمون: القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٨، ٢٢٩.
٢٩٢ - الباب العالى: س ٣٠٦، ص٣١٠، م ٤٧٧ بتاريخ ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.
٢٩٣ - الباب العالى: س ٣٠٦، ص٣١١، م ٤٧٨ بتاريخ ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.
٢٩٤ - القسمة العسكرية:س ١١٥، ص١١٩، م ١٤٤ بتاريخ ١١٣١هـ/١٧١٨م.
٢٩٥ - الباب العالى: س ٣٠٧، ص٢٦، م ٣٩ بتاريخ ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.
٢٩٦ - الدشت: س ٢٨٢، ص٥٧٦ بتاريخ ١١٨٢هـ/١٧٦٨م.
٢٩٧ - الدشت : س ٢٨٦ ، ص٣٧٥ بتاريخ ١١٨٤هـ/١٧٧٠م .
٢٩٨ - القسمة العسكرية: س ١٧٥، ص١٠٨، م ١٥٢بتاريخ ١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م.
٢٩٩ - القسمة العسكرية: س ١٧٥، ص١٧، م ٢٨ بتاريخ ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.
٣٠٠ -القسمة العسكرية: س١٨٥، ص٢١٨، م ٣٦٦ بتاريخ ١١٨٤هـ/١٧٧٠م.
٣٠١ - بولاق الشرعية" س ٤٠، ص١٩١، م ٣٨٨ بتاريخ ١٠٤٩هـ/١٦٣٩م.

خاتمـــة

إن الوجود المغربي الكبير في مصر خلال العصر العثماني حقيقة واقعة يصعب الاختلاف عليها، تتجسد في كل المصادر المعاصرة للفترة موضع الدراسة، وإذ لم يكن هذا الوجود وليد العصر العثماني وحده، فقد أسهم العثمانيون فيه بصورة كبيرة بعد تحويل مصر وبلدان المغرب العربي إلى كيان سياسي واحد " فيما عدا مراكش " حيث أسهم ذلك في سهولة الانتقال والترحال بين أقاليم وولايات الدولة دون عوائق كبيرة، وكان الحج وموقع مصر الفريد في المنطقة العربية والإسلامية من العوامل الأساسية وراء هذا الوجود المغربي الكبير أيضاً، وقد استأثرت مدينة القاهرة بوصفها حاضرة الولاية المصرية بالنسبة الأكبر من المغاربة الذين أقاموا بجميع أحيائها وانتشروا بين أخطاطها ودروبها في تشكيلة اجتماعية متنوعة، كما احتفظت الإسكندرية بنصيب وافر من المغاربة بوصفها بوابة مصر الغربية، كما أشارت المصادر أن المغاربة قد انتشروا في أغلب مدن مصر وقراها.

وقد أكد تطور العائلات التجارية المغربية في مصر، استمرارية الدور الذي كانت تقوم به العائلات التجارية في العصر المملوكي، وعندما نقول "الاستمرارية" لا نعني عدم التغير، ولكن بالأحرى أنه كانت هناك أمثلة عديدة من الاستمرار والتكيف للبنى الاجتماعية والاقتصادية ولطرق العمل والتفكير، وذلك في مواجهة الظروف المتغيرة في العصر العثماني، وهذه النتيجة تخالف إلى حد كبير وجهة النظر السائدة التي تؤكد على الانقطاع التاريخي، والتي يسود فيها الاعتقاد بأن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ودخول العثمانيين مصر قد أوصلتا مصر إلى أسفل هوة التاريخ.

ويبدو جلياً أن التجار المغاربة أجادوا في أساليبهم التجارية لتكوين الثروات، فركزوا في نشاطهم على التجارة الدولية العابرة، وقد كانت أكثر أدوات التجارة المصرية إدراراً

للربح، فعندما انتعشت تجارة التوابل أسرعوا إلى العمل بها، وعندما حل البن محل التوابل كانوا من أول العناصر الفاعلة في تجارته، كما سيطروا على تجارة الأقمشة الهندية القطنية التي كانت محل طلب واسع في السوق العثمانية والمغربية والأوربية، وكان نتاج ذلك تكوينهم لثروات كبيرة سمحت لهم بامتلاك السفن التجارية الضخمة في البحرين الأحمر والمتوسط، كما قدموا القروض إلى كل الطالبين بالفوائد ودخلوا إلى حيازة الالتزامات الزراعية التي كانت واحدة من أهم أدوات تكوين الثروات في مصر.

بيد أنه أصبح واضحاً وجود علاقة قوية بين السوق والزراعة التجارية، فرغم أن التجار المغاربة عملوا أساساً بالتجارة الدولية العابرة، ولكنهم اهتموا أيضاً بالإنتاج المحلي، فقاموا بتطويع الزراعة حتى تواكب الطلب على سلع معينة، ففي الوقت الذي كان فيه الطلب على الكتان المصري إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر ملحاً تم التوسع في زراعته حيث مول التجار المغاربة زراعته من أجل تصديره إلى إسطنبول وبلدان المغرب، وعندما شهد القرن الثامن عشر تراجع الطلب على الكتان وتزايده على القطن الذي أخذ يحل تدريجياً محل الكتان، مول التجار زراعته وهو نفس ما حدث مع السكر والأرز والقمح وغيرها من السلع، فلم تكن مصر تعيش في ظل نظام زراعي معيشي بقدر ما كانت تعرف محاصيل السوق، ولكن ذلك ارتبط بالسوق العثمانية أكثر منه بالأسواق الأوروبية.

وقد استطاع التجار المغاربة استيعاب السلطة السياسية وكونوا معها قواسم وتحالفت من التعاون المشترك كانت تصب جميعها في خدمة مصالحهم، فاستوعبوا الأوجاقات العسكرية وعملوا في خدمة الأمراء المماليك، وهو ما يؤكد نتيجة مفادها أن الإثراء التجاري إبان هذه الفترة ارتبط إلى حد كبير بتدخل المصالح السياسية والأوساط التجارية، وهو ما استوعبه التجار المغاربة جيداً، ومن ثم استطاعوا النفاذ إلى أعالي الهرم التجاري المصري، فتولى العديد منهم منصب شهبندر التجار ورئاسة الأسواق التجارية الكبيرة مثل الغورية وطولون والشرب وغيرها.

لقد تميز تجار النخبة العاملين في التجارة الدولية عبر البحر الأحمر من المغاربة، والشوام والمصريين والأتراك وغيرهم، بتحولهم غالباً من تجار إلي بيوت تجارية عائلية مؤسسية، فكان أفراد العائلة الذين يعملون بالتجارة غالباً ما يشكلون بيتاً تجارياً عائلياً، بمعني اشتراكهم معاً في نشاط واحد برأس مال واحد، وقيام أفراد العائلة بارتياد الأماكن التي تجلب منها البضائع والسلع البعيدة التي تحقق أرباح عالية وتشير الإحصائيات من خلال المحاكم الشرعية إلي معدلات مخيفة بالنسبة لاستمرار العائلات التجارية العائلية، حيث توضح أن ٣٠% فقط من الشركات العائلية هي التي تستمر للجيل الثاني، و١٢% هي التي تستمر للجيل الثالث، و٣% هي التي تستمر للجيل الرابع في النشاط التجاري.

وظلت المشكلة الأساسية لهذه الشركات والمؤسسات الرأسمالية، هو كيفية الحفاظ علي مبدأ توريث الإدارة ورأس مال هذه الشركات الكبيرة للجيل التالي من أبناء العائلة، فقد كانت هناك مشكلات عديدة تواجه عمليات استمرار، وتراكم رأس المال في هذه النخبة وهي:

أولاً: إنجاب رأس العائلة لأبناء ذكور، فقد كانت عملية الإنجاب مهم للغاية في استمرار العائلة، وكان إنجاب الذكور يعني مبدئياً استمرار العائلة في ممارسة جزء من شاطها أو حتى وجودها، في مجتمع تميز بالذكورية بالأساس، وظل هاجس عدم إنجاب الأبناء يأرق التجار دوماً، ويفسر ذلك إقبال التجار علي تعدد الزوجات بل وحتى امتلكهم لجواري بيض كمستولدات من اجل إنجاب أبناء ذكور يرثوا مهام وأعباء آباءهم.

ثانياً: وفاة التاجر في سن مبكر بينما يكون أولاده قاصرين، فالتاجر الذي يرزق بأبناء من الذكور في وقت مبكر يعمل علي تدريب أولاده أسرار المهنة، وحرفية التجارة،وأسرار ممارستها،بينما يعيش الأولاد القصر في نوع من الطرف نتيجة للثروات الكبيرة التي تركها لهم آباءهم دون أن يعلموا شيئاً من أسرار وأمور

التجارة،وبالتالي ينشأ هؤلاء بعيدين عن الفهم العميق لكيفية التعامل في السوق التجاري، وغالباً ما يعزفون في النهاية أمام فشلهم في التعامل مع السوق عن العمل في التجارة مفضلين أن يعملوا في وظائف تدر عوائد ثابتة أو يمتلكوا عقارات ذات دخول مضمونة أو يديروا الوقف الذي أوقفه أبائهم. كما أن جزء من هذا التراجع كان يرجع أيضاً إلى الشخصية الذكورية الشرقية القوية التي كانت دائماً تمحو وتمحق شخصية الجيل الثاني أو الثالث لتحد من روح المغامرة لديه، فكان أحفاد هذه العائلات ينجون بأنفسهم وبأموالهم من التجارة بأسرع ما يستطيعوا فيشترون العقارات والعلوفات ويلوذون بهما وينعمون بالحياة المطمئنة التي تتيحها لهم،

كما يرجع ذلك أيضاً إلى الاهتزازات الاقتصادية الفظيعة التي كانت تواكب بداية كل ازدهار أو تراجع اقتصادي لسلعة ما، هذا إلى جانب الاضطرابات السياسية العنيفة والخوف من الإبتزازات والمصادرات، ومن أجل ذلك فلقد كانت هذه العائلات تستمر ثلاثة أجيال أو أربعة علي الأكثر في العمل التجاري، ثم تهجر التجارة لتحتل مكاناً أكثر اتساماً بالتشريف وأقل في المغامرة.

ثالثاً: ابتزازات السلطة المملوكية الواسعة للتجار، حيث عمل البكوات المماليك على امتصاص العائلات والبيوت التجارية عن طريقين؛ أولهما فرض فردة على تركات التجار المتوفين تسميها الوثائق " صايل " كانت تتراوح بين ٣٠ و٥٠% من إجمالي تركات التجار حسب قوة الورثة ومقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وعلاقاتهم بالأمراء المماليك القابضين على السلطة. ولعل ذلك يعكس رغبة التجار في نهاية القرن الثامن عشر في إخفاء أموالهم ودفعها في حلقة الأوقاف العقارية، لتفادى العمليات الابتزازية المستمرة من جانب الأمراء المماليك.

كما كان الزواج بزوجات التجار ووضع أموالهم، وأموال أطفالهم تحت وصاية هؤلاء الأمراء، هدفاً آخر من أهداف الأمراء المماليك، حيث استطاعوا امتصاص هذه الأموال وبالتالي انتقلت هذه الأموال من أيدي أبناء التجار، وزوجاقم إلى الفئة العسكرية، وبالتالي فقد حطموا هذه البيوت اجتماعياً، واقتصادياً، وكانت هذه العوامل البداية الحقيقية لمعوال الهدم في بناء الطبقة التجارية الوسطى المصرية، التي تعرضت لضغوط جبائية جبارة مع الحملة الفرنسية، ثم محمد علي، مما حطم قوها. وقد أسهم كل ذلك في تراجع حجم الثروات التراكمية داخل المجتمع، وبالتالي كانت الرأسمالية المصرية توصف بأنها فالية متآكلة.

لدراسة ومقارنة أسماء العائلات التجارية الكبرى على مدار الفترات التاريخية توضح بصورة كبيرة اختلافاً كبيراً في أسماء العائلات التجارية الكبرى في كل فترة تاريخية، مما يجسد حقيقة مفادها أن لكل فترة كبار تجارها ورأسماليوها، وأن الرأسمالية في مصر لم تكن ثابتة الوجود بل كانت متغيرة، مما كان يعوق تطور مؤسساتها بصورة كاملة بصورة كافية.

ورغم ذلك فقد أصبحت الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تعانيها مصر في ظل نظام فوضوي كان ينبئ بضرورة التغير جذرياً إن عاجلاً أو آجلاً كضرورة للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فلم يكن محمد على إلا إفرازاً للتغير ونتاجاً لهذه الأزمات المزمنة التي كانت تعيشها مصر عند مستهل نهاية القرن الثامن عشر.

لقد كان من السهل على أي عائلة تجارية من إحدى المدن المغربية أن تنتقل إلى القاهرة دون أن يترتب على ذلك تهميش اجتماعي لها عند وصولها إلى القاهرة، يصدق ذلك على العديد من البيوت التجارية المغربية التي نزحت إلى مصر في غضون تلك الفترة التاريخية، وكان لهذه العائلات نصيباً وافر في النشاط الاجتماعي والعمراني والحضري باعتبارهم جزءاً من النسيج المصري الذي استطاع في النهاية صبغهم

بخصائصه . وما لبث أن امتصهم وصهرهم في بوتقته كجزءٍ لا يتجزأ منه، بيد أن تأثير المغاربة كان واضحاً في الكثير من القيم والعادات التي أفرزوها داخل بنيان المجتمع المصري، لكنهم مارسوا حياقم اليومية في شتى جوانبها داخل إطار الحياة العامة للمجتمع المصري، ولم يشذوا يوماً عن البناء الاجتماعي منذ هجرقم، حيث ساعدت وحدة اللغة والدين والثقافة على سهولة امتصاصهم داخل بنيان المجتمع، وإن ظلت لهم شخصيتهم المميزة وحضورهم المادي الملموس لفترة طويلة.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ - أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة

١- سجلات محكمة القسمة العسكرية سجلات تبدأ من سجل رقم.(١) إلى (٢٢٩) بتاريخ ٩٦١ إلى ١٢١٤هـ/ ١٥٥٣ إلى ١٧٩٩م.

٢- سجلات محكمة الباب العالي سجلات تبدأ من سجل رقم (١) إلى (٣٢٢) بتاريخ ٩٣١ إلى ١٢١٦هـ / ١٥٢٤ إلى ١٨٠١م.

٣- سجلات محكمة الصالحية النجمية سجلات تبدأ من سجل رقم (٤٩٥) إلى (٥١٩) بتاريخ ٩٣٤ إلى ١١٩٠هـ / ١٥٢٧ إلى ١٧٧٦م.

٤- سجلات محكمة بولاق الشرعية سجلات تبدأ من سجل رقم (١) إلى (٨٢) بتاريخ ٩٤٤ إلى ١٢٢٦هـ / ١٥٣٧ إلى ١٨١١م.

٥- سجلات محكمة طولون الشرعية سجلات تبدأ من سجل رقم (١٦٠) إلى (٢٣٨) بتاريخ ٩٣٧ إلى ١٢٠٨هـ /١٥٣٠ إلى ١٧٩٣م.

٦- سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية تبدأ من سجل رقم (١) إلى (١١٠) بتاريخ ٩٥٧ إلى ١٢٠٥هـ / ١٥٥٠م إلى ١٧٩٠م.

٧- سجلات مضابط إسكندرية الشرعية، تبدأ من سجل رقم (١) إلى (١٢) بتاريخ ١١٣٠هـ إلى ١٢٠٢هـ / ١٧١٨ إلى ١٧٨٧م.

٨- سجلات محكمة القسمة العربية، سجلات تبدأ من سجل رقم (١) إلى (٧٠) بتاريخ ٩٧٠ إلى ١١٠٦هـ / ١٥٦٢ إلى ١٦٩٤م.

٩- محافظ الدشت محافظ تبدأ من محفظة رقم (١) إلى ٣١٠ بتاريخ ٩٢٨ إلى ١٢١٣هـ / ١٥٢١ إلى ١٧٩٨م.

١٠- سجلات محكمة باب الشعرية سجلات تبدأ من سجل رقم (٥٩٦) إلى (٦٤٩) بتاريخ ١٠٠٣ إلى ١٢٠٠هـ / ١٦٩١ إلى ١٧٨٥م.

١١- سجلات الديوان العالي، سجلات تبدأ من سجل رقم (١) إلى سجل (٢) بتاريخ ١١٥٣ إلى ١٢١٦هـ / ١٧٤٠ إلى ١٨٠١م.

١٢- سجلات إسقاطات القرى، سجلات تبدأ من سجل رقم (١) إلى (٢٧) بتاريخ ١١٤١ إلى ١٢٠٨هـ / ١٧٢٨ إلى ١٧٩٣م.

١٣- سجلات محكمة رشيد الشرعية، سجلات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٤١، ١١٤، ١٤٩ بتاريخ ٩٥٦ إلى ١١٥٦هـ / ١٥٤٩ إلى ١٧٤٣م.

١٤- سجلات محكمة دمياط الشرعية، سجل ٢١٦، بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م.

١٥- سجلات محكمة المحلة الشرعية، سجلات ١١، ١٢، ١٣ بتاريخ ١١٥٥ - ١٢٠٥هـ / ١٧٤٢ ١٧٩٠م.

١٦- سجلات محكمة طنطا الشرعية، سجلات ١، ٢، بتاريخ ١١٣١- ١١٥٦هـ / ١٧١٨- ١٧٤٣م.

١٧- سجلات وقفيات الباب العالي، سجلات ١، ٤ بتاريخ ١٢٥٣، ١٢٦٦هـ / ١٨٣٧ إلى ١٨٥١م.

١٨- سجلات محكمة أسيوط الشرعية، سجلات ١، ٤ بتاريخ ١١٥٦ - ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥ - ١٧٤٣م.

ب - أرشيف وزارة الأوقاف المصرية

١- حجة وقف الحاج محمد الحنفرى بن عبد الرحمن المغربي بتاريخ ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م رقم ٧٧٨.

٢- حجة وقف أحمد بن عبد السلام بن أحمد المشيشى المغربي بتاريخ ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م تحت رقم ٨٠٢.

٣- حجة وقف الشيخ محمد السقاط المغربي بن عبد الكريم المغربي بتاريخ ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م تحت رقم ٨٠٦.

٤- حجة وقف الشيخ محمد السقاط المغربي بن عبد الكريم المغربي بتاريخ ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م تحت رقم ٨٩٧.

٥- حجة وقف الحاج عبد الرحمن بن أحمد الحريشى المغربي بتاريخ ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م تحت رقم ٣٥٤.

ثانياً المخطوطات

١- إبراهيم اللقاني: لصيحة الأخوان باجتناب الدخان، دار الكتب المصرية، فقه مالك، تحت رقم ٨١٧.

٢- أبو عبد الله محمد بن أحمد الآبار: الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين على الضروري في علوم الدين، دار الكتب المصرية، فقه مالك تحت رقم ٢٢٩٢٣.

٣- قطب الدين النهرواني: ابتهاج الإنسان في الأحسن الواصل من اليمن للحرمين مخطوط، دار الكتب المصرية، تاريخ، تحت رقم ٧٩.

٤- محمد بن فضل على بن فضل الطبرى المكى: إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بنى الحسن، مخطوط، دار الكتب المصرية، تاريخ، تحت رقم ٢٢٠٦.

٥- مصطفى بن الحاج إبراهيم المداح الشهير بالقينلى: مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠ إلى آخر تاريخ المجموع ١١٥٢هـ / المكتبة الوطنية بفينا برقم Hist. Osm. 38

ثالثاً: المصادر المطبوعة

١- أبو العباس بن ناصر الدرعى: رحلة إلى بلاد المناسك، جزآن في مجلد، مطبعة حجر، بخط مغربي، د/ت

٢- أبو سالم بن عبد الله العياشى: ماء الموائد المعروف باسم الرحلة العياشية، جزآن في مجلد، طبع حجر، فاس، بخط مغربي، ١٨٩٨م

٣- أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم المعروف بابن أبي دينار: المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، نهضة تونس، ١٣٥٠هـ.

٤- أبو عبد الله محمد بن خليل غلبون الطرابلسى: تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق الطاهر أحمد الزاوى، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ

٥- أبي القاسم أحمد الزيانى: الخبر عن أول دولة من دول الأشراف العلويين من أولاد مولانا الشريف بن على وهو منقول من كتاب الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب باريس، ١٨٨٦م.

٦- أحمد بن محمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، جـ ٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

٧- أحمد باشا الجزار: نظامنامة مصر، منشور ضمن كتاب عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٨- أحمد الدمرداش كتخدا عزبان: الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، عبد الوهاب بكر، ١٩٩٢.

٩- أحمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحج، تحقيق ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠- أحمد شلبى عبد الغنى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق / عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٧.

١١- الحسن بن محمد الوزان (جان ليو الأفريقي): وصف إفريقيا – ترجمة عبد الرحمن حميدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٩هـ / ١٩٨٤م.

١٢- الحسين بن عبد الله الورثيلانى: نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار، مطبعة بيرفونتانا، الجزائر، ١٩٠٨.

١٣- شهاب الدين أحمد بن محمد المقرى: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، الجزء الثاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٨.

١٤- عبد الرحمن الأنصاري: تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق محمد العروسى المطوي، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٠.

١٥- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ثلاثة أجزاء، دار الجيل، بيروت، د/ت.

تاريخ مدة الفرنسيين بمصر، تحقيق موريه، ليدن، هولندا، ١٩٧٥.

١٦- عبد القادر بن شقرون: الطب العربي في القرن الثامن عشر من خلال الأرجوزة الشقرونية، تحقيق د/بدر التازى، ترجمة عبد الهادي التازى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

١٧- محمد بن أبي السرور البكرى: النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، - تحقيق عبد الرازق عيسى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

- الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تحقيق / عبد الرازق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٧٧.

١٨- محمد بن خليل المرادى: سلك الدرر في أعيان القرن الحادي عشر، أربعة أجزاء، مطبعة بولاق، ١٢٩١هـ

١٩- نجم الدين الغزى: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، جـ ١، بيروت، ١٩٤٥.

٢٠- محمد بن عبد المعطى الإسحاقى: أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، الطبعة الأولى، المطبعة العثمانية، القاهرة، ١٣٠٤هـ

٢١- يوسف الملواني: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق عماد أحمد هلال وعبد الرازق عبد الرازق عيسى، العربي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

رابعاً: المراجع العربية

١- إبراهيم شحاتة حسن: أطوار العلاقات المغربية العثمانية قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون، ١٥١٠هـ / ١٩٤٧م، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١.

٢- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائريين وإسبانيا ١٤٩٢-١٧٩٢م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦.

٣- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

٤- أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠، ١٩٤٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٥- أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية " بين الإسلام والتصوف "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦- إلهام محمد ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرنين السادس والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

٧- أنور عبد الملك: نهضة مصر وتكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر " ١٨٠٥-١٨٩٢"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

٨- جلال يحيى: مصر الحديثة " ١٥١٧ - ١٨٠٥ "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢.

٩- جليلة جمال القاضي وآخرون: رشيد النشأة والازدهار، دار الأفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٠- رفعت موسى: الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٣.

١١- سحر على حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٢- سلوى على ميلاد: وثائق الخلع دراسة ونشر وتحقيق، مطبعة إسكندرية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

١٣- سيد محمد سيد: مصر في العصر العثماني في القرن ١٦ دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧.

١٤- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣.

١٥- شوقي عبد القوى عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠.

١٦- عادل سعيد بشتاوي: الأندلسيون المواركة، دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة، دمشق، ١٩٨٥.

١٧- عبد الله محمد جمال الدين: المسلمون المتنصرون أو المورسكيون الأندلسيون صفحة مهملة من تاريخ المسلمين في الأندلس، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٩١.

١٨- عبد الجليل التميمي: رؤية منهجية لدراسة العلاقات العثمانية - المغربية في القرن ١٦م، ضمن كتاب الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، ١٩٨٤.

١٩- عبد الحميد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٢٠- عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن ندوة عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، تحت إشراف أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

٢١- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

- فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

- المغاربة في مصر في العصر العثماني، الجزائر، ١٩٨٢.

- وثائق المحاكم الشرعية عن الجالية المغاربية إبان العصر العثماني، الجزء الأول، منشورات، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زغوان، تونس، ١٩٩٢م.

٢٢- عبد العزيز الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٣- عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى نابليون (١٥١٦-١٧٩٨)، دمشق، ١٩٦٨.

٢٤- عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، الرباط، ١٩٧٧.

٢٥- عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٦- عراقي يوسف محمد: الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الجزء لأول، بيت الحكمة للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٧- عبد الواحد المكنى: الحياة العائلية بجهة صفاقس بين ١٨٧٥ - ١٩٣٠ دراسة في التاريخ الاجتماعي والجهوى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، ١٩٩٦

٢٨- على الزوارى: العلاقات التجارية بين تونس والمشرق في القرن الثامن عشر من خلال قضية قراض، ضمن كتاب الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، مركز البحوث والدراسات الولايات العربية في العهد العثماني، تونس، ١٩٨٤.

٢٩- على بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

٣٠- عماد هلال: الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر، العربي للنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

٣١- عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي " ١٥١٦- ١٩٢٢ "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٣٢ - فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٣- ليلى عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.

• - دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠.

٣٤- محسن شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، جزآن، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٥- ماهر سمك : اليهود في المغرب، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٦- محمد الأمين البزاز: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٢.

٣٧- محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠.

٣٨- محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٩- محمد رفعت رمضان: على بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٠.

٤٠- محمد رزوق: الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين ١٦، ١٧ إفريقيا الشرق، الرباط، ١٩٩٨.

٤١- محمد الغربي: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

٤٢- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

٤٣- محمد عبد الغني الأشقر: تاريخ التوابل في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٤- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

٤٥- محمود متولي: دراسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥.

٤٦- ناصر أحمد إبراهيم: الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٧- يونان لبيب رزق:، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.

خامسا: المراجع المعربة

١- إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلي طاهر، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٠.

٢- إستيف: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، الجزء الخامس من وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩.

٣- ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، ترجمة نبيل صلاح الدين، جـ ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٤- أندروهيس: افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.

٥- أندريه جوندر فرانك: الشرق يصعد ثانية الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي، ترجمة شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦- أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٤.

- المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر العربي للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.

- القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر العربي للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

- المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م، ترجمة بشير السباعي، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠١.

٧- أندى كلو: سليمان القانوني، ترجمة البشير سلامة، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٨- بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز جاويد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

٩- فرناند بروديل: دراسات في النقود والحضارات، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي، ترجمة توفيق إسكندر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٦١.

- الحضارة المادية والاقتصادية والرأسمالية، ترجمة د/ مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

١٠- بوفيل: الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا وأثرها في تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى، ترجمة زاهر رياض، الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.

١١- بول كولز: العثمانيون في أوروبا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.

١٢- بيتر جران: جذور الرأسمالية الإسلامية في مصر، ترجمة/ سليمان محروس، مراجعة د/ رءوف عباس حامد، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

١٣- جاكلين بيرين: اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم، ترجمة قدرى قلعجى، دار الكاتب، بيروت، د/ت.

١٤- جراتيان لوبير: دراسة عن مدينة الإسكندرية، الجزء الثالث من وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الثانية، الخانجى، ١٩٨٤.

١٥- جيرار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الرابع من وصف مصر، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، الخانجى، ١٩٨٤.

١٦- دانيال كريسيلوس: جذور مصر الحديثة، ترجمة وتعليق د/ عبد الوهاب بكر، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠.

١٧- دى شابرول: دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، وصف مصر، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٢.

١٨- روجيه لوطورنو: فاس قبل الحماية، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٨٦

١٩- صاموبل برنار: الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الموازين والنقود، وصف مصر، الجزء الثالث، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٠- فولنى: ثلاثة أعوام في بر الشام ومصر، ترجمة إدوارد البستانى، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩.

٢١- كارستين نيبور: رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (١٧٦١/١٧٦٧)، الجزء الأول، ترجمة مصطفى ماهر، المطبعة العالمية، ١٩٧٧.

٢٢- لويس بوركهارت: جدة الدكاكين والميناء والعطور، ضمن كتاب قافلة الحبر والرحالة الغربيون إلى الجزيرة العربية (١٧٦٢-١٩٥٠)، ترجمة سمير عطا الله، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤.

٢٣- مارى آن فاى: الأواصر الرابطة النساء والبيت في مصر في القرن الثامن عشر، ترجمة مها حسان، ضمن كتاب النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٤- ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٥- نقولاى ايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦/١٥٧٤)، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي للنشر، بيروت، ١٩٨٨.

٢٦- نيللى حنا: بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ترجمة حليم طوسون، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

- تجار القاهرة في العصر العثماني سيرة أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة د/رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٢٧- هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الرابع، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٨- هاملتون جب وهارولد بوورين: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٩- يعقوب لا نداو: تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (١٥١٧-١٩١٤) ترجمة جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

سادساً: الرسائل العلمية

١- أحمد السيد محمد الصاوي: النقود المتداولة في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٢- زينب الغنام: تجار القاهرة في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣.

- الجاليات الأجنبية في مصر العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، فرع البنات، القاهرة، ١٩٨٨.

٣- سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، رسالة دكتوراه، منشورة، كلية الآداب بنها، جامعة الزقازيق، ٢٠٠١م.

٤ - سميرة فهمى عمر: دور عربان الوجه البحري في تاريخ مصر العثمانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.

٤- صبرى أحمد العدل: سيادة البيت القازدغلى على مصر ١٧٦٨/١٦٦٢ رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

٥- كامل محمد فوده: المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٥.

٦- محمد حسن محمد حسن: الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التصوف عصر سلاطين المماليك " ٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق، ١٩٩٦.

٧- محمد عبد الحفيظ: دور الجاليات الأجنبية والعربية في الحياة الفنية في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دراسة أثرية حضارية وثائقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

٨ ـ علي سعد النادي: الإسكندرية في العصر العثماني ١٥١٧/١٧٩٨، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.

٩- ياسر حلمي أحمد عبده: طبقة التجار في مصر عصر دولة المماليك وأثرهم في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٦م.

الدوريات

١- أندريه ريمون: مصر وقهوة اليمن، مجلة المعهد الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية "سيداج "، مجلد ١٢، القاهرة، ١٩٩٥.

٢- خليل ساحلي: مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٣، تونس، ١٩٧٥.

٣- عبد الجليل التميمي: الدولة العثمانية وقضية المورسكيين، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٢٣، تونس، ١٩٨١.

– رسالة من السلطان العثماني أحمد الأول إلى درج البندقية حول المورسكيين، المجلة التاريخية المغربية، العددين ٧، ٨، تونس، ١٩٧٧.

٤- عبد الحميد سليمان: نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد ٥٧، القاهرة، ١٩٩٣.

٥- عوض عوض الإمام: مسجد الحاج إبراهيم تربانة بالإسكندرية، مجلة كلية الآداب، سوهاج، جامعة جنوب الوادي، عدد ١٥، ١٩٩٣.

– وكالة جديدة في ضوء وثيقة الحاج إبراهيم بن عبيد المسراتي، مجلة كلية الآداب، سوهاج، جامعة جنوب الوادى، عدد ١٦، ١٩٩٤.

فهرس الموضوعات

صدر من هذه السلسلة

٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.
٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.
٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.
٣٠- د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.
٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.
٣٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٢، ١٩٨٧.
٣٣- د. خالد محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، ١٩٨٩.
٣٤- د. يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠
٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.
٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
٣٧- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.
٣٨- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.
٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ – ١٨٢٧، ١٩٩٠.
٤٠- د. عبد المنعم الجميعي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.
٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.
٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.
٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.
٤٤- د. محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.
٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.
٤٦- د. عبد الرءوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩– ١٩٥٩، ١٩٩١.

٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.
٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.
٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.
٥٠- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا والوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.
٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١) ، ١٩٩٢.
٥٢- د. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.
٥٣- د. محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة، ١٩٩٢.
٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.
٥٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٢، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.
٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.
٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.
٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٩٣.
٦٠- عبد الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.
٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.
٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٣، ١٩٩٣.
٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.
٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.
٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.

٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣)،

٦٨- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.

٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نوبة موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.

٧٠- أ. س. ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج١، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.

٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)، ١٩٩٤.

٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.

٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.

٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.

٧٧- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

٧٨- نعمات أحمد عتمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.

٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.

٨٠- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.

٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.

٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.

٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج١، ١٩٩٤.

٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، القسم الأول، ١٩٩٤.

٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.

٨٦- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية

الاقتصادية(١٨٤٠- ١٩١٤)، ١٩٩٥.
٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج٢، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.
٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانى المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.
٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.
٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.
٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.
٩٣- د. نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.
٩٤- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.
٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).
٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو.
٩٧- د. إيمان محمد عبد المنعم عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.
٩٩- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج٢.
١٠٠- د. عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة) ، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان.
١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء عبد المجيد كفافي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.
١٠٢- د. تيسير أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).
١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره.
١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).

١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ – ١٩٨٧).

١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).

١٠٧- دلب هيرو: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.

١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٤.

١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٥.

١١٠- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج١.

١١١- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج٢.

١١٢- د. محمد الجوادي: إسماعيل باشا صدقي.

١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.

١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.

١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢.

١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.

١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ – ١٧٩٨.

١١٨- د. البيومي إسماعيل الشربيني: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.

١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.

١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.

١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ – ١٩٥٤).

١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٦.

١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.

١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.

١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٧.

١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٨.

١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ – ١٩٥٨.

١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.

١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ – ١٩٤٣).

١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ – ١٩٩٧).

١٣١- ترجمة: د. عبد الرءوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.

١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج١.

١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج٢.

١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني للدارندلي.

١٣٥- د. محاسن محمد الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة ٦٤٨ – ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م.

١٣٦- تقديم : عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.

١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.

١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر

١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين.

١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ – ١٢٦٥هـ ١٨١١ – ١٨٤٨م.

١٤١- لطفي أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.

١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، ط٢، ١٩٩٩.

١٤٣- د. منيرة محمد المشري: دبلوماسية البطالمة في القرنين الثاني والأول ق.م.

١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل.

١٤٥- د. منيرة محمد المشري: النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤ – ٣٠٥م).

١٤٦- د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.

١٤٧- د. رفعت السعيد: حسن البنا: متى.. كيف.. لماذا؟

١٤٨- د. سمير فوزي: القديس مرقص وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.

١٤٩- حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.

١٥٠- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها).

١٥١- السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.

١٥٢- د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨– ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠– ١٥١٧م).

١٥٣- د. علية عبد السميع الجنزوري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.

١٥٤- د. علية عبد السميع الجنزوري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.

١٥٥- د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥- ١٨٨٣).
١٥٦- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج٣.
١٥٧- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج٤.
١٥٨- د. محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨-٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).
١٥٩- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦- ١٩٥٢) ج١.
١٦٠- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦- ١٩٥٢) ج٢.
١٦١- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.
١٦٢- د. تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦- ١٩٥٣).
١٦٣- محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.
١٦٤- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
١٦٥- سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.
١٦٦- السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).
١٦٧- د. صفي علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية.
١٦٨- يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.
١٦٩- د. صفي علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م).
١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك(٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م.
١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.
١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج١.
١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج٢.
١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.
١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.
١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧- ١٧٩٨).

١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.

١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.

١٧٩- د. عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م).

١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس.

١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج١).

١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج٢).

١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.

١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المنوفية في القرن الثامن عشر.

١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.

١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).

١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ج١.

١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ج٢.

١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.

١٩٠- د. عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١- ١٩٦٣م).

١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج١.

١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج٢.

١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.

١٩٤- د. فتحي الصنفاري: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.

١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع افريقيا في عصر الولاة.

١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢- ١٩١٤).

١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.

١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية .

١٩٩- د. بهاء الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.

٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢- ٢٣ أبريل ١٩٩٨).
٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧- ١٧٩٨.
٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.
٢٠٣- فتحي ابو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.
٢٠٤- د. مرفت صبحي خالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥- ١٩٤٥).
٢٠٥- السيد محمد احمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي(٢١- ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م)
٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٩.
٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.
٢٠٨- لواء د. كمال احمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج١.
٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج٢.
٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرص والحروب الصليبية.
٢١١- د. علية عبد السميع الجنزوري: إمارة الرها الصليبية.
٢١٢- شلبي إبراهيم الجعيدي: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م).
٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).
٢١٤- د. علية عبد السميع الجنزوري: الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.
٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١هـ/ ٦٥١م).
٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٧) ، ج١.
٢١٧- د. سيد عشماوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢- ١٩٥٢).
٢١٨- د. السيد محمد احمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧- ٩٣٢هـ/ ١١٧١- ١٥١٧م).
٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.
٢٢٠- د. حمادة حسني احمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.

٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.

٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٣٣٢ق.م)، ج١.

٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٣٣٢ق.م)، ج٢.

٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).

٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.

٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس.

٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩١٤)

٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج١.

٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل وليم الصوري.

٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.

٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.

٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٧)، ج٢.

٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.

٢٣٤- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج١.

٢٣٥- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج٢.

٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم دراز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.

٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢- ٢٣ أبريل).

٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦- ٩٦هـ/ ٧٠٥- ٧١٥م).

٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.

٢٤٠- د. حسين كفافي: هنري كوريل الأسطورة والوجه الآخر.

٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي: دراسة وثائقية).

٢٤٣- مصطفى الغريب محمد: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨- ١٩٥٦).

٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج١، الدراسات السياسية.

٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج٢، الدراسات الحضارية.

٢٤٦- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج١.

٢٤٧- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج٢.

٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.

٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج١، العلاقات المصرية البريطانية.

٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج٢، نصوص محاضر المفاوضات.

٢٥١- د. عزت قرني: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤- ١٩١٤).

٢٥٢- سفير أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج١.

٢٥٣- سفير أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج٢.

٢٥٤- سفير أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج٣.

٢٥٥- د. مرلت أسعد عطاالله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.

٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.

٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٩- ١١٧١م).

٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.

٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج٢.

٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.

٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج١.

٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج٢.

٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.

٢٦٤- جان إيف إمبرور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.

٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: هرات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.

٢٦٦- د. لريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.

٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.

٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧-١٩٣٩).

٢٦٩- د. أحمد دراج: المماليك والفرنجة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي.

٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي – بليغ- الطويل، ٢٠٠٧.

٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥- ١٩٦٩)، ٢٠٠٧.

٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج١.

٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج٢.

٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤- ١٩٣٦)، ٢٠٠٨.

وبين يديك العدد الأخير :

٢٧٥- د. حسام عبد المعطي: العائلة والثروة: البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. egyptianbook. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg

هذا الكتاب

يرسم هذا الكتاب صورة جديدة وحيوية للمجتمع المصرى إبان العصر العثمانى، فيلج المؤلف الى الوحدة الأولى فى بناء المجتمع المصرى وهو البيت أو العائلة. متخذا من البيت المغربى نموذجا لفهم آليات تكوين الثروة العائلية، وبالتالى الثروة المجتمعية إجمالا ابان هذه الفترة التاريخية التى وصفها العديد من الكتاب بالتخلف، والجمود والركود... لذا جاءت هذه الدراسة الممتعة التى تتبعت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر من خلال أنشطة التجار، كما تتبع المؤلف عائلات التجار وهى تنشئ الروابط الشخصية من أجل دعم أنشطتهم وشبكاتهم التجارية، وتتبع رأس المال التجارى وهو يتغلغل الى كل ميادين الانتاج الزراعى والصناعى والعمرانى، إضافة الى عمليات انتقال الثروة من جيل الى جيل، والمشكلات التى واجهت هذه العائلات من أجل المحافظة على ثرواتها ووجودها المادى والاجتماعى أمام تغيرات التيارات التجارية وابتزازت السلطة. ويطرح الباحث فى النهاية سؤالا كبيرا: اذا كان لدينا عائلات تجارية كبيرة، ورءوس أموال مهمة؛ فلماذا لم نتطور لنلحق بالغرب؟!

الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٥ر١١ جنيه



تصميم الغلاف: محمد بغدادى